



في الموالفقت الزّر كالمنافعة المنافعة المنافعة

وهوَ بدرالدين محت ربن بحبّ دربن عرائب الشّب الشّب فغي (٧٤٥ - ٧٩٨ هـ)

الجزءالسادس معالفهارس العامة

مت مبت حريده ويم المرائد وي المرائد وي المرائد و المرائ





حقوق الطبع محفوظة لوزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بالكويت الطبعة الثانية 131 هـ - ١٩٩٢ م

#### تشرفت بإعادة طبعه:

دار الصفوة للطباعة والنشر والتوزيع - بالغردقة ج . م . ع الغردقة: شارع الكورنيش - تليفون: ١٤٤٧٠٥ - ٢ + فاكسميل: ٤٤٧٢١٥ القاهرة: ٦ (١) شارع ينبع متفرع من ش الانصار - الدقى - ت + فاكسميل : ٣٦١٤٧٥٧



# ڪئابُ الادِليَّالْخُنَافِيُّافِيُّا



## ڪئابُ الادِلتَّالِمُحنَّافِيْ

#### الاستدلال على فساد الشيء بعدم الدليل على صحته

جوزه ابن القطان: قال: وكان شيخنا أبو علي بن أبي هريرة يستعمله كثيراً، إذا سئل عن مسائل فقيل: ما أنكرت منها؟ يقول: لأنه لا دلالة تدل على صحته انتهى. وهذه الطريقة اشتهرت بين المتأخرين، يستدلون بها في مسائل لا تُحصى إلى طرق النفي.

### الاستدلال عَلى فسَاد الشيء بفسَاد نظيره

قال الصيرفي: كلُّ دليل دل على صحته شيء بالإثبات أو النفي، فهو دالً على فساد ضِدّه إذا كان لا بُدَّ له من ذلك الضد، لاستحالة اجتماع الشيء وضده.

ولأصحابنا في مثل هذا مغالطة فيها إذا كان للأمة ثلاثة أقاويل، فيدلَّ على فساد اثنين منها، ثم يقول: إذا فسدت هذه الأقاويل صح الآخر، والوجه في هذا أن يقال للخصم: عُرفت صحة الصحيح منها، وفسادُ غيره، فدَلَّ على صحتها، فإن الذي أفسد تلك غيرُ صحة هذا.

## الاستدلال عَلَىٰ عَدَم الْحكم بعَدَم الدَليّل

حقَّ عند البيضاوي وغيره، لأنه لو ثبت حكم شرعي ولا دليل عليه، لَلَزم منه تكليف المحال.

### الاستقراء

وهو تصفح أمورٍ جزئية ليحكم بحكمها على أمر يشمل تلك الجزئيات. وينقسم إلى: تام، وناقص. فالتام: إثبات الحكم في جزئي لثبوته في الكُلِي على الاستغراق. وهذا هو القياس المنطقي المستعمل في العقليات. وهو حجة بلا خلاف.

ومثاله: كل صلاة فإما أن تكون مفروضة أو نافلة، وأيَّمها كان فلا بد وأن تكون مع الطهارة. وهو يفيد القطع، لأن الحكم إذا ثبت لكل فرد من أفراد شيء على التفصيل فهو لا محالة ثابت لكل أفراده على الإجمال.

والناقص: إثبات الحكم في كلي لثبوته في أكثر جزئياته من غير احتياج إلى جامع. وهو المسمَّى في اصطلاح الفقهاء بـ (الأعم الأغلب). وهذا النوع اختلف فيه، والأصح أنه يفيد الظن الغالب، ولا يفيد القطع، لاحتمال تخلف بعض الجزئيات عن الحكم، كما يقال: التمساح يُحرِّك الفك الأعلى عند المضغ. فإنه يخالف سائر الحيوانات في تحريكها الأسفل. واختاره من المتأخرين صاحبُ «الحاصل» و «المنهاج» والهنديُّ.

ومنهم من ردَّه بأن معرفة جميع الجزئيات مِمّا يعسر الوقوف عليها، فلا يوثق به إلا إذا تأيّد الاستقراء بالإجماع. واختاره الرازي فقال: الأظهر أنه لا يفيد الظن إلا بدليل منفصل، ثم بتقدير الحصول يكون حجة واقتضى كلامُه أن الخلاف إنما هو في أنه هل يفيد الظن أم لا؟ لا في أن الظنَّ المستفاد منه هل يكون حجةً أم

لا؟. والمذهب الأول(١)، ولهذا لمّا علمنا اتّصاف أغلب من في دارِ الحرب أو صَفّهم بالكفرِ غلب على ظننا أن جميع من نشاهده منهم كذلك، حتى جاز لنا استرقاقُ الكل ورميُ السهام إلى جميع من في صفّهم. ولو لم يكن الأصل ما ذكرنا لما جاز ذلك.

وقد احتج الشافعي بالاستقراء في مواضع كثيرة، كعادة الحيض بتسع سنين، وفي أقلّة وأكثرِه، وجرى عليه الأصحاب وقالوا: فلو وجدنا المرأة تحيض أو تطهر أقل من ذلك فهل يتبع؟ فيه أوجه:

أحدها: نعم، وبه أجاب الأستاذ أبو إسحاق. وقد تختلف العادات باختلاف الأهوية والأعصار.

وأصحها: لا عبرة به، لأن الأولين أعطوا البحث حقَّه، فلا يُلتفت إلى خلافه. والثالث: إن وافق ذلك مذهب واحد من السلف صِرنا إليه، وإلّا فلا.

وقال في «المستصفى»: التام يصلح للقطعيات وغير التام لا يصلح إلا للفقهيات، لأنه مهما وُجد الأكثرُ على نمطٍ، غلب على الظن أنَّ الآخَرَ كذلك.

<sup>(</sup>١) أي ما سبق عقب تعريفه من أنه: يفيد الظن الغالب، وقد وصف هذا الرأي آنفا بالأصح.

## الأصُل في المنافع الإذن، وَفِي المضارّ المنع

خلافاً لبعضهم. وهذا عندنا من الأدلة فيها بعد ورود الشرع. أعني أن الدليل السمعيَّ دَلَّ على أن الأصل ذلك فيهها إلا ما دل دليل خاص على خلافهها. أما قبله، فقد سبقت المسألة في أول الكتاب: «لا حكم للأشياء قبل الشرع»، ولم يحكوا هنا قولاً بالوقف كها هناك، لأن الشرع ناقل. وقد خلط بعضهم الصورتين وأجرى الخلاف هنا أيضاً. وكأنه استصحب ما قبل السمع إلى ما بعده، ورأى أن ما لم يُشكِل أمرُه ولا دليلَ فيه خاصٌ يُشبه الحادثة قبل الشرع، وسبق هناك ما فيه.

ثم رأيت القاضي عبد الوهاب حقّق المسألة تحقيقاً فقال، بعد حكاية الخلاف في الأفعال قبل الشرع: «مسألة: زعم قوم من الفقهاء أن الشرع قد قرّر الأصلَ في الأشياء على أنها على الإباحة إلا ما استثناه الدليل، وفائدة ذلك أنه إذا وقع الخلاف في حكم شيء في الشرع «هل هو على الإباحة أو المنع؟» حُكم بأنه على الإباحة، لأن الشرع قد قرر ذلك، فصار كالعقل عند القائلين بالإباحة. وقد حُكي ذلك عن بعض متأخري أصحابنا، وأشار إليه محمد بن عبد الله بن عبد الحكم.

قال: والباقون على أن الأصل في أنه لا يُعلم حكمُ كل شيء إلا بقيام دليل يختصُّ نوعَه.

ومن ذهب إلى القول الأول احتج بقوله تعالى: ﴿قُل: من حرَّم زينة الله التي أخرج لعباده﴾ [الأعراف/٣٢] وقوله: ﴿قُل: لا أَجِدُ فيها أُوحِي إليَّ محرَّماً على طاعم

يَطعَمه إلا أن يكون ميتة الأنعام/١٤٥] فجعل الأصل الإباحة. والتحريم مستثنى.

قال: ويدل على فساد هذا القول قولهُ تعالى: ﴿ولا تقولوا لما تصفُ ألسنتكُم الكذب: هذا حلال، وهذا حرام ﴿ [النحل/١١٦] فأخبر أن التحريم والتحليل ليس إلينا، وإنما هو من عنده، وأن الحلال والحرام لا يُعلم إلا بإذنه. وقال: ﴿وقد فصّل لكم ما حرَّم عليكم ﴾ [الانعام/١١٩] وكل هذا يدل على إبطال القول بأن حكم الأشياء في السمع الإباحة.

وأما الجواب عن أدلتهم، فهي فيها ورد الشرع/بإباحته. والكلام في إباحة ١/٣٢٠ الجملة بقوله: ﴿قُلْ: لا أُجد . . ﴾ يصلح أن يُحتج به على أن الأصل في المأكولات الإباحة، وإنما الممتنع الإباحة المطلقة. وقوله ﷺ: (وما سكت فهو مما عفي عنه) يريد: من ذلك النوع الذي كان الخطاب متعلقاً به. ألا ترى أنه قال: (الحلال بينً، والحرام بينً، وبينها أمور مشتبهات) فشرّك بينها، ولم يجعل الأصل أحدهما.

واحتج غيرُه للقائلين بأن الأصل الإباحة بقوله تعالى: ﴿ خلق لكم ما في الأرض جميعاً ﴾ [البقرة/٢٩] ذكره في معرض الامتنان، واللام للاختصاص. وأُورِدَ أنها تأتي لغير الانتفاع كقوله تعالى: ﴿ وإن أسأتم فلها ﴾ [الاسراء/٧] ورُجِّح الأولُ بالظهور (١). وكذلك قوله: ﴿ أُجِلّ لكم الطيبات ﴾ [سورة المائدة /٥]، ﴿ قل: من حرَّم زينةَ الله التي أخرج لعباده ؟ ﴾ [سورة الاعراف /٣٢] لأنه استفهام إنكار فيدل على امتناع تحريم مطلق الزينة، ويلزم من امتناع تحريم مسمَّى الزينة أن لا يحرم شيء من آحادها، فإذا انتفت الحرمة بقيت الإباحة، وهو المطلوب. وقوله: ﴿ اللهُ الذي سخّر لكم البحرَ ﴾ إلى قوله: ﴿ وسخّر لكم ما في السماوات وما في الأرض جميعاً منه ﴾ [سورة الجائية / ١٣] وفي «الصحيحين» من حديث سعد بن أبي وقاص، عن النبي ﷺ أنه قال: (إن أعظم المسلمين في المسلمين جُرماً من سأل عن شيء عن النبي ﷺ أنه قال: (إن أعظم المسلمين في المسلمين جُرماً من سأل عن شيء

<sup>(</sup>١) أي رجح بأنه موافق للظاهر في معنى اللام فلا يعدل عنه بغير داع لمجرد احتمال اللام معنى آخر.

[لَم] يحرم على السائل فحُرِّم من أجل مسألته) وهذا ظاهر في أن الأصل في الأشياء الإباحة، وأن التحريم عارض. وعن سلمان الفارسي قال: سئل رسول الله على عن السمن والجبن والفراء فقال: (الحلال ما أحل الله في كتابه، والحرام ما حرَّمه الله في كتابه، وما سكت عنه فهو مما عفي عنه) رواه ابن ماجه والترمذي.

ولا يخفى أجوبة ذلك مما سبق عن القاضي. على أن هذا الحديث يقتضي أنه لا يقال في هذا النوع أن الشرع أذن فيه، بل عُفي، ولا يوصف بإذن ولا منع. وليس في الآيات المستدل بها إلا أنها خُلقت لنا وسُخّرت لنا، ولا يدل ذلك على أنها أبيحت لنا، إذ يجوز أن يُخلق لنا ولا يباح، بل يتوقف ذلك على إذن من جهته كذا قاله ابن برهان في كلام له، قال: فصار هذا بمثابة قول السلطان لجنده: هذه الأموال التي أجمعها لكم. فلا يدل على أنه أباحها لهم وأذن لهم في التناول، بل قد يجوز أن يجمعها لكم. فلا يدل على أنه أباحها لهم وأذن لهم في التناول، بل قد يجوز أن يجمعها لمم وإنما يأذن في الأخذ بعد زمان آخر، فلا بد إذن من إذن جديد وزيّف قول أبي زيد أن الأفعال لا حكم لها قبل الشرع، وبعدما ورد الشرع تبينًا بالأدلة الشرعية أنها كانت مباحة. قال: ثم هو معارض بقوله تعالى: ﴿ونهى النفس عن الهوى السرة النازعات/٤٠] وأما احتجاج الرازي بأنه انتفاع لا يضر بالمالك قطعاً، فليس على أصلنا، لابتنائه على التحسين العقلى.

وأما الدليل على تحريم المضار، فقوله على: (لا ضرر ولا ضرار) وهو عام. وضعف ابن دقيق العيد الاستدلال [به]، لأن السابق إلى الفهم النهي عن الإضرار، ولا إضرار بالنفس، فقد يؤخذ على عمومه فيدخل فيه الإضرار بالنفس، فيتم الدليل.

#### تنبيهان:

الأول: قيل: ينبغي أن يستثنى من المنافع الأموال، فإن الأصل فيها التحريم، لقوله على: (إن دماءكم وأموالكم . . ) الحديث. وهو أخص من الدليل الذي استدلوا به على الإباحة فيقضي عليها.

قلت: قد نص الشافعي في «الرسالة» على ذلك فقال: أصل مال كل امرىء

يحرم على غيره إلا بما أحل به وذكر قبله أن النكاح كذلك، والنساء محرمات الفروج إلا بعقد أو بملك يمين. فجعل الأصل في الأموال والأبضاع التحريم، ثم قال آخره: وهذا يدخل في عامة العلم. قال الصيرفي: وهو كلام صحيح لا ينكسر أبداً، وهو أن ينظر في الأصل إلى الشيء المحظور كائناً ما كان من دم أو مال أو فرج أو عرض، فلا ينتقل عنه إلى الإباحة إلا بدليل يدل على نقله (انتهى). وينازع فيه تخريج الماوردي مسألة النهر المشكوك في أنه مباح أو مملوك على هذا الخلاف. ثم إن سلم فغير محتاج إليه، لأن وضع المسألة في أصل المنافع التي لم تطرأ عليها يد ملك ولا اختصاص.

#### الثاني:

من القواعد المترتبة على هذا الأصل القول بالبراءة الأصلية، واستصحاب حكم النفي في كل دليل مشكوك فيه حتى يدل دليل على الوجوب، كما في تعميم مسح الرأس في الوضوء. وكلام القرافي يقتضي أن تلك غير هذه المسألة، وليس كذلك وجعل البراءة الأصلية هي استصحاب حكم العقل في عدم الأحكام، وليس كما قال، فإن البراءة تكون في العدم الأصلي، والاستصحاب يكون في الطارىء: ثبوتاً كان أو عدماً.

#### الثالث:

ليس المراد بالمنافع هنا مقابل الأعيان بل كل ما ينتفع به، ولهذا قال الرافعي عن الأصحاب: الأصل في الأعيان الحل، ثم المراد بالنفع المكنة أو ما يكون وسيلة إليها، وبالمضرة الألم أو ما يكون وسيلة إليه.

## التعَلُقُ بالأولحب

قال إِلْكِيا: وهذا باب تنازعوا في تعيينه بعد اتفاقهم على أن ما جمع معنى الشيء و أكثر منه فهو أولى منه، وقد نطق القرآن بأمثاله. قال تعالى لمن اعتل عن التخلف بشدة الحر: ﴿وقالوا لا تنفروا في الحر، قل نار جهنم أشد حرّاً ﴾ [سورة التربة/٨] يعني: فليتخلفوا عنها. وقال تعالى: ﴿واللهُ ورسوله أحق أن يُرضوه ﴾ [سورة التربة/٢٢] لأن حقهم أوجب ونعمتهم أعظم. وقال: ﴿والفتنةُ أكبرُ من القتل ﴾ [سورة البقرة/٢٧] وقال: ﴿وهو أهون عليه ﴾ [سورة الروم/٢٧] وقال عليه: (فدين الله أحق أن يُقضى) وقاله العلماء: إذا حرم التأفيف فالضرب أولى بالتحريم. وقال الشافعي: إذا جاز السلم مؤجلًا فهو حالًا أجوز، وإذا وجبت الكفارة في الخطأ ففي العمد أولى، وإذا قبلت شهادة الفاسق في أسوأ حاليه ـ أعني قبل التوبة ـ فبعد التوبة أولى، وأبو حنيفة يقول: وطء الزوج الثاني إذا كان يرفع الثلاث فلأنْ يرفع [ما] دونها أولى.

قال الطبري: والذي يجب أن يحصل أن التعلَّق بعد إيضاح الإجماع في أصل المعنى، فإن الترجيح زيادة في عين الدليل أو في مأخذه، وليس الأولى عين الدليل ولا ركناً منه، وإنما يتبين ذلك بشيء، وهو أنه إذا بان المعنى الحاضر غيره بطل التعلق، كقول أبي حنيفة رحمه الله: هَدَم الثلاث فلأنْ يهدم ما دونه أولى، فإنا بينا أن لاهدم، وإذا امتنع القول بالهدم فلا جمع قال: ولسنا نرى في التعلق كثير فائدة أن لاهدم، وإذا امتنع القول بالهدم فلا جمع قال: ولسنا نرى في التعلق كثير فائدة على معنى الأصل كما نُطق به القرآن، فهو يرجع إلى التنبيه على العلة، وليس شيئاً زائداً.

### استصحاب الحكال

لأمر وجودي أو عدمي، عقلي أو شرعي. ومعناه أن ما ثبت في الزمن الماضي فالأصل بقاؤه في الزمن المستقبل، وهو معنى قولهم: الأصل بقاء ما كان على ما كان حتى يوجد المُزيل، فمن ادعاه فعليه البيان، كما في الحِسّيات أن الجوهر إذا شغل المكان يبقى شاغلًا إلى أن يوجد المُزيل، مأخوذ من المصاحبة، وهو ملازمة ذلك الحكم مالم يوجد مغير، فيقال: الحكم الفلاني قد كان فلمَ نظنَّ عدمَه، وكل ما كان كذلك فهو مظنون البقاء.

قال الخوارزمي في «الكافي»: وهو آخر مدار الفتوى، فإن المفتي إذا سئل عن حادثة يطلب حكمها في الكتاب، ثم في السنة، ثم في الإجماع، ثم في القياس، فإن لم يجده فيأخذ حكمها من استصحاب الحال في النفي والإثبات، فإن كان التردد في زواله فالأصل بقاؤه، وإن كان في ثبوته فالأصل عدم ثبوته (انتهى).

وهو حجة يفزع إليها المجتهد إذا لم يجد في الحادثة حجة خاصة. وبه قال الحنابلة والمالكية وأكثر الشافعية والظاهرية، سواء كان في النفي أو الإثبات. والنفي له حالتان، لأنه إما أن يكون عقلياً أو شرعياً، وليس له في الإثبات إلا حالة واحدة، وهي النفي، لأن العقل لا يثبت حكماً وجودياً عندنا.

والمذهب الثاني: ونُقل عن جهور الحنفية والمتكلمين، كأبي الحسين البصري رحمه الله، أنه ليس بحجة، لأن الثبوت في الزمان يفتقر إلى الدليل فكذلك في الزمان الثاني، لأنه يجوز أن يكون وأن لا يكون، ويخالف الحسيات، لأن الله أجرى العادة فيها بذلك، ولم تجر العادة به في الشرعيات فلا تلحق بها. ثم منهم من نقل عنه تخصيص النفي بالأمر الوجودي ومنهم من نقل الخلاف مطلقاً. قال الهندي: وهو يقتضي تحقق الخلاف في الوجودي والعدمي جميعاً لكنه بعيد، إذ تفاريعهم تدل على أن استصحاب العدم الأصلي حجة.

قلت: والمنقول في كتب أكثر الحنفية أنه لا يصح حجة على الغير، ولكن يصلح للعذر والدفع. وقال صاحب «الميزان» من الحنفية: ذهب بعض أصحابنا إلى أنه ليس بحجة لإبقاء ما كان ولا لإثبات أمر لم يكن. وقال أكثر المتأخرين: إنه حجة كيب العمل به في نفسه لإبقاء ما كان، حتى لا يورث ماله، ولا يصلح حجة لإثبات أمر لم يكن، كحياة المفقود لما كان الظاهر بقاؤها صلحت حجة لإبقاء ما كان حتى لا يرث من الأقارب، والثابت لا يزول بالشك. وغير الثابت لا يثبت بالشك (قال): ولكن مشايخنا قالوا: إن هذا القسم يصبح حجة على الخصم في موضع النظر، ويجب العمل به عند عدم الدليل، ولا يجوز تركه بالقياس، كذا ذكره الشيخ أبو منصور الماتريدي، لأن الحكم متى ثبت شرعاً فالظاهر دوامه ولا يزول إلا بدليل يرجح على الأول، وإن أوجب في الأول شبهة، ولهذا قالوا: لا ينقض الاجتهاد بالاجتهاد، لأن الحكم الثابت في زمن النبي على ثابت في حق كل ينقض الاجتهاد بالاجتهاد، لأن الحكم الثابت في زمن النبي في ثابت في حق كل ينقض الاجتهاد بالاجتهاد، لأن الحكم الثابت في زمن النبي على الطهارة مع احتمال الحدث، وكمن شك في الحدث بعد الوضوء فإنه يبني على الطهارة مع احتمال الحدث، وكمن شك في طلاق امرأته وعتى أمته فإنه يبني على الطهارة مع احتمال الحدث، وكمن شك في طلاق امرأته وعتى أمته فإنه يباح له الانتفاع بها مع الاحتمال، لأن الثابت لا يزول بالشك. (انتهى).

وما ذكروه من أنه يصلح للدفع لا للرفع يشبه قول أصحابنا في مسائل كثيرة عملوا فيها بالأصلين، كوجوب الفطرة عن العبد المنقطع الخبر، وعدم جواز عتقه عن الكفارة، وكما إذا ظهر لبنت تسع سنين لبن فارتضع منه صغير حرم ولا يحكم ببلوغها، لأن احتمال البلوغ قائم والرضاع كالنسب يكفي فيه الاحتمال.

والمذهب الثالث: واختاره القاضي في «التقريب» أنه حجة على المجتهد فيها بينه وبين الله تعالى، فإنه لم يكلف إلا أقصى الداخل في مقدوره على العادة، فإذا فعل ذلك ولم يجد دليلاً آخر يبقى الوجوب ولا يسمع فيه إذا انتصب مسئولاً في مجلس المناظرة، فإن المجتهدين إذا تناظروا وتذكروا طرق الاجتهاد فيها يغني المجيب قوله: لم أجد دليلاً على الوجوب، وهل هو إلامدّع فلا يسقط عنه عهدة الطلب بالدلالة.

والمذهب الرابع: أنه يصلح للدفع لا للرفع. وهو المنقول عن أكثر الحنفية فيها سبق. قال الكيا: ويعبرون عن هذا بأن استصحاب الحال صالح لإبقاء ما كان على ما كان، إحالةً على عدم الدليل، لا لإثبات أمر لم يكن. وبنوا على هذا مسائل: (منها) مالو شهد شاهدان أن الملك كان للأب المدعى، والأب ميت، فإنها لا تقبل عن أبي حنيفة، لأن الملك ثبت لا بهذه الشهادة، والبقاء بعد الثبوت إنما يكون باستصحاب الحال فيثبت دفعاً عن المشهود عليه بحق الشهادة، فإنه كان أحد المدعيين، فأمّا لإيجاب حكم مبتدأ فلا، وملك الوارث لم يكن، وعلى هذا قالوا: المفقود لا يرث أباه، وإن كان الملك ذلك الملك بعينه، لأن المالك غير الأول (قال): ونحن نسلم لهم أن دلالة الثبوت غير دلالة البقاء، لأن أحدهما نص والآخر ظاهر، ولكن لا نقول: البقاء لعدم المزيل، بل لبقاء الدليل الظاهر عليه. وهذا لا يجوز أن يكون فيه خلاف. (انتهى).

المذهب الخامس: أنه يجوز الترجيح به لا غير. نقله الأستاذ أبو إسحاق عن الشافعي وقال: إنه الذي يصح عنه، لا أنه يحتج به. قلت: ويشهد له قول الشافعي رضي الله عنه: والنساء محرمات الفروج، فلا يحللن إلا باحد أمرين: نكاح، أو ملك يمين، والنكاح ببيان الرسول على قال الروياني في «البحر»: وهذا استدلال من الشافعي باستصحاب الحال في جميع هذه المسائل. وقيل: إنه نوع من أنواعه، وهو من أقواها (قال): وأجمع أصحابنا على أن الاستصحاب صالح للترجيح، واختلفوا في استصلاحه للدليل، فظاهر كلام الشافعي أنه قصد به الترجيح وهو الظاهر من المذهب. هذا كلام الروياني، وسيأتي أن هذا الاستدلال من النوع الذي هو محل وفاق، وقال بعض المتأخرين من أصحابنا: استقرأت الاستصحاب الذي يحكم به الأصحاب فوجدت صوراً كثيرة وإنما يستصحب فيها أمر وجودي، كمن / تيقن الطهارة وشك في الحدث وعكسه. وأما استصحاب عدم الحكم فيه فلم أعرفه، وبراءة الذمة ونحوها من الأمور العدمية لا علم فيها.

المذهب السادس: أن المستصحب للحال إن لم يكن غرضه سوى نفي ما نفاه صبح استصحابه، كمن استدل على إبطال بيع الغائب، ونكاح المُحْرِم، والشغار،

بأن الأصل أن لا عقد، فلا يثبت إلا بدلالة. وإن كان غرضه إثبات خلاف قول خصمه من وجه يمكن استصحاب الحال في نفي ما أثبته فليس له الاستدلال به، كمن يقول في مسألة (الحرام) إنه يمين توجب الكفارة. لم يستدل على إبطال قول خصومه بأن الأصل أن لا طلاق ولا ظهار ولا لعان، فيعارض بالأصل أن لا يمين ولا كفارة، فيتعارض الاستصحابان ويسقطان. حكاه الأستاذ أبو منصور البغدادي عن بعض أصحابنا.

إذا عرف هذا فلابد من تنقيح موضع الخلاف، فإن أكثر الناس يطلقه ويشتبه عليهم موضع النزاع بغيره فنقول:

#### للاستصحاب صور:

إحداها: استصحاب دل العقل أو الشرع على ثبوته ودوامه:

كالملك عند جريان القول المقتضي له، وشغل الذمة عند جريان إتلاف أو التزام، ودوام الحل في المنكوحة بعد تقرير النكاح.

وهذا لا خلاف في وجوب العمل به، إلى أن يثبت معارض له. ومن صوره تكرر الحكم بتكرر السبب.

الثانية: استصحاب العدم الأصلي المعلوم بدليل العقل في الأحكام الشرعية: كبراءة الذمة من التكاليف حتى يدل دليل شرعي على تغييره، كنفي صلاة سادسة.

قال أبو الطيب: وهذا حجة بالإجماع، أي من القائلين بأنه لا حكم قبل الشرع. ومن هذا يستشكل القول بهذا من القائلين بأن هناك حكماً. وقال ابن كج في أول كتابه في الأصول: إنه صحيح لا يختلف أهل العلم فيه، لأنه قد ثبت عندنا أن حجة العقل دليل، فإذا لم نجد سمعاً علمنا أن الله لا يُهملنا، وأنه أراد بنا ما في العقل فَصِرْنا إليه. (انتهى). وهذا معنى قولهم: إن العقل يدل على أن ما لم يتعرض الشرع له فهو باق على النفي الأصلي، فلا يدل إذا إلا على نفي الأحكام. وقولنا لمن يوجب الوتر: الأصل عدم الوجوب إلا أن يَرِدَ السمع، فأتمسك بهذا الأصل حتى يرد دليل شرعي للوجوب، ولم يثبت.

الثالثة: استصحاب الحكم العقلي:

عند المعتزلة، فإنَّ عندهم أن العقلَّ حُكْمُ في بعض الأشياء إلى أن يَرِد الدليل السمعي. وهذا لا خلاف بين أهل السنة في أنه لا يجوز العمل به، لأنه لا حكم للعقل في الشرعيات.

الرابعة: استصحاب الدليل مع احتمال المعارض:

إما تخصيصاً إن كان الدليل ظاهراً، أو نسخاً إن كان الدليل نصاً. فهذا أمره معمول به بالإجماع. وقد اختلف في تسمية هذا النوع بالاستصحاب، فأثبته جمهور الأصوليين ومنعه المحققون، منهم إمام الحرمين في «البرهان» وإلكيا في «تعليقه»، وابن السمعاني في «القواطع»، لأن ثبوت الحكم فيه من ناحية اللفظ لا من ناحية الاستصحاب. ثم قال إمام الحرمين: إنها مناقشة لفظية، ولو سماه استصحاباً لم يناقش. وقال أبو زيد: هذا قد يُعَدُّ من الاستصحاب، لأن دليل ثبوت الحكم عندي غير دليل بقائه، فإن النص مثلاً أثبت أصله، ثم بقاؤه بدليل آخر وهو عدم المزيل، لأنه لو كان دليل البقاء دليل الثبوت لما جاز النسخ، فإن النسخ يرفع البقاء والدوام. قال إلكيا: وهذا ليس بشيء، لأن الدليل أما إن لا يقتضي الدوام، كالمقيد بالمرة أو المطلق، وقلنا: لا يقتضي التكرار، فلا يُرد على هذا النسخ، لأنه قد تم بفعل مرة واحدة وإما أن يدل على التقرير والبقاء نصًا، كقوله: افعلوه دائماً أبداً، وهو في الاستمرار ظاهر. فها دليلان: نصٌ في الثبوت وظاهر في قوله: الميل الثبوت غير دليل البقاء، وأخطأ في قوله: دليل البقاء عدم المزيل، فهذا ليس دليل الثبوت غير دليل البقاء، وأخطأ في قوله: دليل البقاء عدم المزيل، فهذا ليس من الاستصحاب في شيء. (انتهى).

#### الخامسة : استصحاب الحكم الثابت بالاجماع في محل الخلاف:

وهو راجع إلى حكم الشرع، بأن يتفق على حكم في حالة ثم تتغير صفة المجمع عليه ويختلف المجمعون فيه، فيستدل من لم يغير الحكم باستصحاب الحال. مثال: إذا استدل من يقول: إن المتيمم إذا رأى الماء في أثناء صلاته لا تبطل صلاته، لأن الإجماع منعقد على صحتها قبل ذلك، فاستصحب إلى أن يدل دليل على أن رؤية

الماء مبطلة. وكقول الظاهرية: يجوز بيع أم الولد، لأن الإجماع انعقد على جواز بيع هذه الجارية قبل الاستيلاد، فنحن على ذلك الإجماع بعد الاستيلاد.

وهذا النوع هو محل الخلاف، كها قاله في «القواطع» وكذا فرض أئمتنا الأصوليون الخلاف فيها: فذهب الأكثرون ـ منهم القاضي، والشيخ أبو إسحاق الشيرازي وابن الصباغ والغزالي ـ إلى أنه ليس بحجة. قال الأستاذ أبو منصور: وهو قول جمهور أهل الحق من الطوائف، وقال الماوردي والروياني في «كتاب القضاء»: إنه قول الشافعي وجمهور العلماء، فلا يجوز الاستدلال بمجرد الاستصحاب، بل إن اقتضى القياس أو غيره إلحاقه بما قبل الصفة ألحق به، وإلا فلا. وقال ابن السمعاني: إنه الصحيح من المذهب.

وذهب أبو ثور وداود الظاهري إلى الاحتجاج به، ونقل ابن السمعاني عن المزني وابن سريج والصيرفي وابن خيران، وحكاه الأستاذ أبو منصور عن أبي على القطني، وأبي الحسين القطان. قال الأستاذ: أبو إسحاق في «شرح الترتيب»: «كان أبو الحسين بن القطان شديد القول به، حتى أنه لو اقتصر ما كان يخرج إلا استصحاب الحال. قال: وإنما أخذه أهل الكوفة من أصحابنا، وأهل ما وراء النهر من أهل سمرقند وغيرهم أيضاً شديدو القول به. (انتهى). واختاره الأمدي وابن الحاجب. وقال سليم في «التقريب» إنه الذي ذهب إليه شيوخ أصحابنا، فيستصحب حكم الإجماع حتى يدل الدليل على ارتفاعه.

وحُكي الأول عن الحنفية والظاهرية ومتكلمي الأشعرية. والمعروف عن الظاهرية إنما هو الثاني. قال الشيخ أبو إسحاق، كان القاضي أبو الطيب يقول: داود لا يقول بالقياس الصحيح، وهنا يقول بقياس فاسد، لأنه حمل حالة الخلاف ٢٣/ب على حالة الاجماع/من غير علة جامعة.

والمختار هو الأول، لأن محل الوفاق غير محل الخلاف، فلا يتناوله بوجه، وإنما يوجب استصحاب الإجماع حيث لا يوجد صفة تغيره، ولأن الدليل إن كان هو الإجماع فهو محال في محل الخلاف، وإن كان غيره فلا مستند إلى الإجماع الذي يزعم أنه يستصحب. قال أصحابنا: والقول باستصحاب الإجماع في محل الخلاف

يؤدي إلى التكافؤ، لأنه ما من أحد يستصحب حال الإجماع في شيء إلا ولخصمه أن يستصحبه في مقابله. وبيانه: أن في مسألة التيمم أن للخصم أن يقول: أجمعنا على بطلان التيمم برؤية الماء خارج الصلاة فنستصحبه برؤيته فيها، وتغير الأحوال لا عبرة به.

ونقل الكياعن الأستاذ أبي إسحاق أنه استدل على النكاح بلا ولي بأن الأصل في الأبضاع التحريم، فمن ادعى ما يبيح فعليه الدليل (قال): وهذا ليس بشيء، فإنه يقال: الأصل التحريم قبل وجود أصل النكاح أو بعده؟ إن قلت: قبله، فمسلَّم، أو بعده، فهو محل النزاع، ويمكن أن يُجعل ذلك معارضةً لكلامه.

قلت: قال الأستاذ أبو إسحاق في «شرح الترتيب»: واتفق أن حضرني أبو على الهروي، يعني الزبيري، وقال: أنا أقرر الاستصحاب في موضع لا يمكن فيه المعارضة، فقلت: هات، فقال: إذا قال المستدل في إبطال الوقف: أن ما وقف قد تقرر \_ بالاتفاق \_ ملك المالك عليه فلا يُزَال إلا بدليل. فقلت: العكس فيه من وجوه:

أحدها: أن يقال: ما يحصل من المنافع بعد الوقف قد حصل الاتفاق على أنها غير مملوكة، لكونها معدومة، فلا تدخل في ملك الواقف إلا بدليل.

الثاني: أن الأصل أن لا ملك للواقف على الكراء الذي يأخذه بدلاً عن المنافع، فلا يملك إلا بدليل.

الثالث: ما يتصرف فيه بعد الوقف من بيعه وهبته، الأصل أنه لم يكن ثابتاً.

قال الأستاذ: إذا كانت مسائل الاستصحاب هكذا، فلا يجوز أن يُجعل من جملة الأدلة في الأحكام (قال): وما ادّعوه على الشافعي رضي الله عنه أنه قال بالاستصحاب فلم يذكره احتجاجاً على طريق الابتداء، وإنما ذكره على سبيل الترجيح بعد تعارض الأدلة (انتهى).

وقد أنكر ابن السمعاني القول بالاستصحاب جملةً، وقال: إنه الصحيح من مذهبنا. أما في استصحاب العام والنص قبل الخاص والناسخ فليس ذلك استصحاباً، لأن الدليل قائم وهو العام والنص. وأما استصحاب دليل العقل في

براءة الذمة فإنما وجب استصحاب براءة الذمم لأن دليل العقل في براءة الذمة قائم في موضع الخلاف أيضاً، كما في العام والنص، فوجب الحكم به. وأما في استصحاب الإجماع فالإجماع الذي كان دليلاً على الحكم قد زال في موضع الخلاف فوجب طلب دليل آخر. وهذه الطريقة حسنة، وقد سبقه إليها إمام الحرمين. وبه تبين أن الخلاف فيها عدا استصحاب الإجماع لفظي، وبه صرح إمام الحرمين.

ثم قال ابن السمعاني: إنا لا نثبت براءة الذمة باستصحاب الحال ولا نحكم لشيء لأجل الاستصحاب، لكن نطلب من المدعي حجة يقيمها، فإذا لم يقم بقي الأمر على ما كان من غير أن نحكم بثبوت شيء. والخلاف واقع في ثبوت الحكم باستصحاب الحال، وهذا لا نقول به في موضع ما. (انتهى) وهذه طريقة أخرى تغاير الأولى، قد ذكرها المتأخرون، وحاصلها التفصيل بين الدوام والابتداء، ونقول: ليس في الدوام إثبات، وإنما هناك استمرار ما كان لعدم طَريان ما يرفعه. وهي تنبني على الخلاف الكلامي في أن الباقي في محل البقاء هل يحتاج إلى مؤثر؟ وفيه قولان: فإن قلنا: لا يحتاج وصحت والإلم ينتهض، لأنك في الدوام تريد وفيه قولان: فإن قلنا: لا يحتاج وصحت أو إلا لم ينتهض، لأنك في الدوام تريد دليلاً وأنت مثبت به فكيف نقول: لم نحكم لشيء؟ وهذا الخلاف في أن الباقي هل دليلاً وأنت مثبت به فكيف نقول: لم نحكم لشيء؟ وهذا الخلاف في أن الباقي هل الإمكان أو الحدوث؟ والحق أن العلة الإمكان أو الحدوث؟ والحق أن العلة الإمكان، وأن الباقي يحتاج إلى مؤثر، كها تقرر في علم الكلام، فعلى هذا لا الإمكان، وأن الباقي يحتاج إلى مؤثر، كها تقرر في علم الكلام، فعلى هذا لا تنهض هذه الطريقة.

وممن زعم أن الخلاف لفظي ابن برهان، فقال في كتابه الكبير: إذا حقق استصحاب الحال لم يبق خلاف، فإن قول القائل: الأصل يقتضي كذا فإنما يتمسك به إلى أن يقوم دليل على خلافه. إما أن يريد بالأصل أصل الشرع، أم أصل العقل: فإن أراد العقل فالخصم لا يعترف أن العقل يقتضي حكماً، ولأن الأحكام العقلية إنما تثبت بدليل عقلي، فلا يستصحب الحال فيها، وإن أراد أصل الشرع فباطل أيضاً، لأن الأحكام الشرعية إنما تثبت بأدلة شرعية. وهذه طريقة

<sup>(</sup>١) كذا في الأصول.

أخرى. وقد يقال بالتزام الثاني بدليل شرعي مستقرأ من جزئيات الشريعة في العمل به.

وبقي من الأنواع ما ذكره القاضي شريح الروياني أحد أثمة أصحابنا في كتاب وروضة الحكام، أنه إذا كان للشيء أصلُ معلوم من الوجوب أو الحل أو الحظر فإنه يُردُّ إليه، ولا يترك بالشك، ولا يخرج عنه إلا بدليل. فلو أسلم إليه في لحم، فأتاه المسلم إليه بلحم، فقال المسلم هو لحم ميتة، أو ذكاة مجوسي، فالقول قول القابض، لأن الأصل تحريم ذلك، لأن الحيوان إن كان محرماً يبقى التحريم مالم يعلم زواله. ولو اشترى صاعاً من ماء بثر فيه قُلتان، ثم قال: أرده بالعيب فإن فأرة وقعت فيها، فالقول قول الدافع، لأن الأصل طهارة الماء. (انتهى). وجعل ابن القطان القول بالاستصحاب يرجع إلى أن الباقي لا دليل عليه، وهو أنه متى كنا على حال مجمع عليها فنحن عليها، فمن ادعى الانفصال عنها احتاج إلى دليل. قال القرطبي: القول بالاستصحاب لازم لكل أحد، لأنه أصل تنبني عليه النبوة والشريعة، فإنا إن لم نقل باستمرار حال تلك الأدلة لم يحصل العلم بشيء من تلك الأمور. (انتهى). وقد سبق أن هذا محل وفاق. وأما الأستاذ أبو منصور فجعل الحلاف معنوياً مبنياً على الخلاف في حكم الأشياء قبل ورود الشرع، فمن زعم أنها مباحة استصحب الحال في كل ما رآه مباحاً، فلا يحظره إلا بدليل. ومن زعم أنها عرمة لم يستصحب شيئاً.

السادسة: وتصلح أن تكون قسياً لما سبق: استصحاب الحاضر في الماضي: وهو المقلوب، فإن القسم الأول: ثبوت أمر في الثاني لثبوته في الأول، لفقدان ما يصلح للتعيين. وهذا القسم في ثبوته في الأول لثبوته في الثاني، كما إذا وقع النظر / في أن زيداً هل كان موجوداً أمس في مكان كذا، ووجدناه موجوداً فيه اليوم؟ فيقال: نعم، إذ الأصل موافقة الماضي للحال. وهذا القسم لم يتعرض له الأصوليون، وإنما ذكره بعض الجدّليين من المتأخرين. فنقول: إذا ثبت استعمال اللفظ في هذا المدعى فندعي أنه كان مستعملاً قبل ذلك، لأنه لو كان الوضع غيره فيها سبق لزم أن يكون قد تغير إلى هذا الوضع، والأصل عدم تغيره.

قال ابن دقيق العيد: وهذا كلام ظريف وتصرف غريب قد يتبادر إلى إنكاره ويقال: الأصل استقرار الواقع في الزمن الماضي إلى هذا الزمن، أما أن يقال الأصل انعطاف الواقع في هذا الزمان على الزمان الماضي فلا. وجوابه أن يقال: هذا الوضع ثابت، فإن كان هو الذي وقع في الزمان الماضي فهو المطلوب، وإن لم يكن فالواقع في الزمن الماضي، فعاد الأمر إلى أن الأصل استصحاب الحال في يكن فالواقع في الزمن الماضي، فعاد الأمر إلى أن الأصل استصحاب الحال في الزمن الماضي. وهذا وإن كان طريقاً، كما ذكرنا، إلا أنه طريق جَدَل لا جَلَد، والجدل طريق في التحقيق سالك على عج مضيق! وإنما تضعف هذه الطريقة إذا والجدل طريق في التحقيق سالك على عج مضيق! وإنما تضعف هذه الطريقة إذا ظهر لنا تغير الوضع، فأما إذا استوى الأمران فلا بأس.

قلت: وأما الفقهاء فظاهرُ قولِهم أنَّ الأصلَ في كل حادثٍ تقديرُه بأقرَب زمن منافاةً هذا القسم. وقال بعضهم: لم يقل به أصحابنا الفقهاء إلا في صورة واحدة، وهي [ما] إذا اشترى شيئاً وادعاه مدع وأخذه منه بحجة مطلقة، فإنه يثبت له الرجوع على البائع. قالوا: فإن البينة لأ توجب الملك ولكنها تُظهره، فيجب أن يكون الملك سابقاً على إقامتها ويقدر له لحظة لطيفة. ومن المحتمل انتقال الملك من المشتري إلى المدعي ولكنهم استصحبوا مقلوباً، وهو عدم الانتقال فيه فيها مضى، استصحاباً للحال. وكذلك قالوا: إذا وجدنا ركازاً ولم ندر هل هو إسلامي أم جاهلي؟ يُحكم بأنه جاهلي على وجه، لأنا استدللنا بوجدانه في الإسلام على أنه كان موجوداً قبل ذلك. قلت: ومِثله: إذا أشكل حال القرية التي فيها الكنيسة هل أحدثها المسلمون أم لا؟ فقال الروياني: تُقَرَّ، استصحاباً لظاهر الحال. ولم يحكِ الرافعي غيره. ويقاربها صور (منها): لو أحرم بالحج وشك هل أحرم قبل أشهره أو بعدها؟ كان محرماً بالحج قالوا: لأنه على يقين منه هذا الزمن وفي شك مما تقدمه، ويمكن أن يوجد أيضاً. فهذه القاعدة. (ومنها): إذا اختلف الغاصب والمالك فالصحيح تصديق المالك. فقد استصحبوا مقلوباً، وهو الحدوث فيها مضي استصحاباً للحاضر. ويمكن خلافه، وكذلك مسائل الانعطاف في استصحاب حكم الصوم على من نوى في النفل قبل الزوال، والثواب على الوضوء جميعه إذا نوى عند غسل الوجه على وجه، وتعليق العتق على قدوم زيد، ثم يبيعه، فقدم زيد ذلك اليوم، ونظائره....

## الأخذ بأقتل ماقيل

أثبته الشافعي والقاضي. قال القاضي عبد الوهّاب: وحكى بعض الأصوليين إجماع أهل النظر عليه. وحقيقته \_ كها قال ابن السمعاني: أن يختلف المختلفون في مقدّر بالاجتهاد على أقاويل، فيؤخذ بأقلّها عند إعواز الحكم، أي إذا لم يدلّ على الزيادة دليلً.

وقال القفال الشاشيّ: هو أن يَرِد الفعل من النبي عَلَيْ مبيّناً لمجمل ويحتاج إلى تحديده، فيصار إلى أقل ما يؤخذ، كما قاله الشافعي في أقل الجزية بأنه دينار، لأن الدليل قام أنه لابد من توقيت، فصار إلى أقل ما حكي عن النبي عَلَيْ أنه أخذ من الجزية. (قال): وهذا أصل في التوقيت قد صار إليه الشافعي في مسائل كثيرة، كتحديد مسافة القصر بمرحلتين، ومالا ينجس من الماء بالملاقاة بقُلتين، وأن دية الميهودي ثلث دية المسلم.

وقال ابن القطان في كتابه: هو أن يختلف الصحابة في تقدير، فيذهب بعضهم إلى ماثة مثلاً، وبعضهم إلى خمسين. فإن كانت دلالة تعضد أحد القولين صير إليها، وإن لم تكن دلالة فقد اختلف فيه أصحابُنا:

فمنهم من قال: نأخذ بأقل ما قيل من حيث كان أقل، ويقول: إن هذا مذهب الشافعي، لأنه قال: إن دية اليهودي الثلث، وحكى اختلاف الصحابة فيه، وأن بعضهم قال بالنصف، وبعضهم بالمساواة، وبعضهم بالثلث، فكان هذا أقلها. ومثله ما ذهب إليه في الدية أنها أخماس، وروي أنها أرباع، فكانت رواية الأخماس أولى، لأنها أقل ما روي، فنصير إليه.

ومنهم من احتج على القول بأقل ما قيل من كلام الشافعي فيها لو سرق رجل متاعاً لرجل، فشهد شاهد بألف دينار، وآخر بألف وخمسمائة، أنه لا يحكم إلا بما اتفقا عليه.

ومنهم من قال: هذا قول حسن إذا كان عليه دلالة، فإن لم يكن معه دلالة فلا معنى له، لأنه ليس لأحد أن يقول بغير حُجّةٍ إلا وللآخر أن يقول بما هو أقلَّ منه أو أكثرُ بغير حُجّةٍ، وذلك أن القائلين أجمعوا على هذا المقدار واختلفوا فيها سواه، فأخذ بما أجمعوا عليه وتُرك ما اختلفوا فيه. يلزمه أن يقف في الزيادة ولا يقطع على أنه لا شيء فيه، لجواز أن يكون فيه دلالة.

وأما ما قالوه في دية اليهودي، فإن الشافعي رحمه الله تعالى سلك فيه غير هذا الطريق، وهو أنه قال: قد دل على أن لا مساواة بقوله: ﴿أَفِمَنَ كَانَ مُؤْمَنًا كَمَنَ كَانَ فَاسَقًا لا يستوون﴾ [سورة السجدة / ١٨] فإذا بطلت المساواة فليس للناس إلا قولان، فإذا بطل أحدهما صح الآخر. وأما جعله الدية أخماساً فبدليل، [لا] لأنه أقل ما قيل. وأما مسألة الشهادة فإنما حكم فيها بالأقل، لأنه ثبت ذلك بشاهدين، وانفراد الآخر ليس بحجة، وهذا لا خلاف فيه.

(قال): وقد منع قوم من أهل النظر وقالوا: إن أصلكم هذا ينتقض بالجمعة، فإن الناس اختلفوا هل تنعقد بأربعين أو باثنين أو بثلاثة، فوجب أن يؤخذ بأقل ما قيل. فإن قلتم: الأصل هو الظهر ولا يُنتقل عنه إلا بدليل، قيل لكم: وكذلك الأصل شغل ذمته بالجناية فلا تبرأ إلا بدليل. قالوا: وكذلك الغسل من ولوغ الكلب يجب أن نأخذ بأقل ما قيل.

ثم أجاب ابن القطان: / بأن الكلام في هذه المسألة ليس في الحادثة التي قام الدليل فيها، وإنما كان هنا في الحادثة إذا وقعت بين أصول مجتهد فيها بحادثة، فنصير إلى أقل ما قيل، وهذا هو موضع الخلاف بين أصحابنا المخرج على وجهين. فأما مسألة الجمعة فدليلنا الخبر. ولوصح السؤال علينا لا نقلب لأبي ثور على أبي حنيفة، لأنه يجيزها بواحد. وأما ولوغ الكلب فقد صرنا إلى ما نص عليه - عليه السلام. (قال): وهذه المسألة مبنية على حادثة قد تقدمت قبلنا عليه - عليه السلام. (قال): وهذه المسألة مبنية على حادثة قد تقدمت قبلنا

وانقرض العصر عليها واختلفوا فيها، وأما اليوم فالمدار على الدليل. (انتهى). وأجاب القفال عن مسألة الجمعة بأنها أقل ما قيل، لأنه أقل ما روي عنه عليه الصلاة والسلام أنه مُجِمَّع فيهم في زمنه ذلك.

وقسم ابن السمعاني المسألة إلى قسمين يخرج منهما الجواب:

(أحدهما) أن يكون ذلك فيها أصله براءة الذمة، فإن كان الاختلاف في وجوب الحق وسقوطه كان سقوطه أولى، لموافقة براءة الذمة، مالم يقم دليل الوجوب، وإن [كان] الاختلاف في قدره بعد الاتفاق على وجوبه، كدية الذمة إذا وجبت على قاتله، فهل يكون الأخذ بأقله دليلاً؟ اختلف أصحاب الشافعي فيه على وجهين.

(والثاني): أن يكون فيها هو ثابت في الذمة، كالجمعة الثابت فرضها، اختلف العلماء في عدد انعقادها، فلا يكون الأخذ بالأقل دليلاً، لارتهان الذمة بها فلا تبرأ الذمة بالشك. وهل يكون الأخذ بالأكثر دليلاً؟ فيه وجهان: (أحدهما): يكون دليلاً ولا يُنتقل عنه إلا بدليل، لأن الذمة تبرأ بالأكثر إجماعاً، وبالأقل خلافاً، فنذلك جعلها الشافعي تنعقد بأربعين، لأن هذا العدد أكثر ما قيل. (الثاني): لا يكون دليلاً، لأنه لا ينعقد من الخلاف دليل في حكم، والشافعي إنما اعتبر الأربعين بدليل آخر. قال ابن السمعاني: وهذا كله كلام بعض أصحابنا، وليس فيه كبير معنى!. (انتهى).

وإنما يتم الأخذ بأقل ما قيل بشروط:

أحدها: أن لا يكون أحد قال بعدم وجوب الشيء. وإلا لم يكن الثلث دية الذمي \_ مثلًا \_ أقل الواجب، بل لا يكون هناك شيء هو الأقل.

ثانيها: أن لا يكون أحد قال بوجوب شيء من ذلك النوع، كما لو قيل: إنه يجب ها هنا فرس، فإن هذا القائل لا يكون موافقاً على وجوب الثلث وإن نقص ذلك عن قيمة الفرس. والقائل بالثلث لا يقول بالفرس وإن نقصت قيمتها عن ثلث الدية، فلا يكون هناك شيء هو أقل.

ثالثها: أن لا يوجد دليلُ أخذ غير الأقل، وإلا كان ثبوته بذلك الدليل، لا بهذا الطريق.

رابعها: أن لا يوجد دليل يدل على ما هو زائد وإلا وجب العمل به وكان مبطلاً لحكم هذا الأصل. ولهذا لم يقل الشافعي بانعقاد الجمعة بثلاثة، ولا بالغسل من ولوغ الكلب ثلاثاً، وإن كان أقل ما قيل، لقيام الدليل على اشتراط ما صار إليه.

وقال بعض الفضلاء: الأخذ بأقل ما قيل عبارة عن الأخذ بالمحقّق وطرح الشكوك فيه فيها أصله البراءة، والأخذ بما يُخرج عن العهدة بيقين فيها أصله اشتغال الذمة. ولذلك جعل الأخذ بالأكثر في الضرب الثاني وهو ما أصله اشتغال الذمة عبزلة الأخذ بالأقل في الأول. وقد وهم بعضهم فأورد عدد الجمعة سؤالاً، ولم يعلم أن الأخذ فيه بالأكثر بمنزلة الأخذ بالأقل، وبيانه أن المركب من أجزاء على قسمين: أحدهما: أن يكون بعضها مرتبطاً ببعض فلا يعتد به إلا مع صاحبه، كصيام شهرين متتابعين في كفارة الظهار. (وثانيها) أن لا يرتبط، كمن وجب عليه لزيد عشرون درهماً يؤديها كل يوم درهماً. ونظير الثاني: دية اليهودي، فإن أبعاض [الدية] من حيث هي لا تعلق لبعضها ببعض، فمن وجب عليه مائة من الإبل وجب كل واحد منها من غير تعلق له بصاحبها، فإذا خرج ثلثها برىء قطعاً، وبقي ما وراءه، والأصل عدمه، فلم يوجد. ونظير الأول: الجمعة فإن أبعاض عددها يتعلق ببعض، فمن صلاها في ثلاثة لم يخرج عن العهدة بيقين ولم يأت بما أسقط عنه شيئاً، فأخذنا بالأصل في الموضعين، وهما في الحقيقة شيء يأت بما أسقط عنه شيئاً، فأخذنا بالأصل في الموضعين، وهما في الحقيقة شيء واحد، وحاصله إيجاب الاحتياط فيها أصله الوجوب دون غيره. والفروع في الموضعين لا تخفى.

وبهذا يتبين أن الأخذ بأقل ما قيل مركب من الإجماع ومن البراءة الأصلية، فلا يتجه من القائل المخالفة فيه، ولا يصح التمسك فيه بالإجماع وحده كها قال القاضي والغزالي وتبعه ابن الحاجب. قال القاضي: ونقل بعض الفقهاء عن الشافعي أنه تمسك بالإجماع، وهو خطأ عليه، ولعل الناقل زَلَّ في كلامه. وقال الغزالي: هو سوء ظنِّ به، فإن المجمع عليه وجوب هذا القدر، ولا مخالفة فيه،

والمختلف فيه سقوط الزيادة، والإجماع عليه. نعم، المشكل جعله دليلاً مستقلاً مع تركيبه من دليلين، فكيف يتجه ممن يوافق على الدليلين المذكورين نحالفة الشافعي فيه.

وأما ابن حزم في «الأحكام» فأنكر الأخذ بأقل ما قيل، وقال: إنما يصح إذا أمكن ضبط أقوال جميع أهل الإسلام، ولا سبيل إليه. وحكى قولاً أنه يأخذ بأكثر ما قيل ليخرج عن عهد التكليف بيقين. (قال): وليس الثلث في دية اليهودي بأقل ما قيل، فقد روينا من طريق يونس بن عبيد، عن الحسن البصري، أن دية اليهودي والنصراني ثماغائة درهم، وهو أقل من ثلث دية المسلم، فكان ينبغي أن تقولوا به، لأنه أقل ما قيل. وعن بعض المتقدمين أنه لا دية للكتابي أصلاً، فليس ثلث الدية أقل ما قيل (قال): ولنا فيه تفصيل.

وقال القاضي عبد الوهاب: يمكن أن يقال: إن الواجب الوسطُ من ذلك. وأوضح مثال لهذه المسألة قيمة المتلف، بأن يجني على سلعة يختلف أهل الخبرة في تقويمها، فيقومها بعضهم بمائة، وبعضهم بمائتين، وكذلك إذا جرحه جراحة ليس فيها أرش مقدّر.

### مكسألة في القول بالأخف:

هذا، قد يكون بين المذاهب، وقد يكون بين الاحتمالات المتعارضة أماراتها. وقد صار إليه بعضهم، لقوله تعالى: ﴿يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر﴾ [سورة البقرة/١٨٥] ﴿ما جعل عليكم في الدين من حرج﴾ [سورة الحج/٧٧]، وقوله عليه الصلاة والسلام: (بعثت بالحنيفية السمحة) وهذا يخالف الأخذ بالأقل، فإن هناك يشترط الاتفاق على الأقل، ولا يشترط ذلك ها هنا. وحاصله يرجع إلى أن الأصل في المضار المنع، إذ الأخف منها هو ذلك. وقيل: يجب الأخذ بالأشق، كما قيل هناك: يجب الأخذ بالأكثر.

## مَسَالة

## النافي للحتكم هَل يَلزمه الدَليَل

1/ 77

المثبت للحكم يحتاج للدليل بلا خلاف.

وأما النافي فهل يلزمه الدليل على دعواه؟ فيه مذاهب:

أحدها: نعم، وجزم به القفال والصيرفي، واختاره ابن الصباغ وابن السمعاني، ونقله الأستاذ أبو منصور عن طوائف أهل الحق، ونقله ابن القطان عن أكثر أصحابنا، وقال الماوردي: إنه مذهب الشافعي وجهور الفقهاء، ولا يجوز نفي الحكم إلا بدليل، كما لا يجوز إثباته إلا بدليل، وحكاه الباجي عن الفقهاء والمتكلمين. وقال القاضي في «التقريب» إنه الصحيح، وبه قال الجمهور، وقال صاحب «المصادر»: إنه الصحيح، لأنه مدع، والبينة على المدعي، ولقوله تعالى: ﴿ وَبِل كَذَبُوا بَمَا لَمْ يَعِيْمُوا بَعْلُمُهُ وَلَمْ يَاتِهُم تَأُويلُهُ ﴾ [ سورة يونس/٣٩] فذمهم على نفي مالم يعلموه مبيناً، فدل على أن كلاً منها عليه الدليل، ولقوله تعالى: ﴿ قُل هَمْ مَالُمُ يعلمُوهُ مَبْيناً، فدل على أن كلاً منها عليه الدليل، ولقوله تعالى: ﴿ قُل هَاتُوا بُرِهَانِكُمُ إِن كُنتُم صادقين ﴾ في جواب: ﴿ ولن يدخل الجنة ﴾ .

الثاني: أنه لا يجب، وحكاه الماوردي وابن السمعاني وغيرهما عن داود وأهل الظاهر، لأن الأصل في الأشياء النفي والعدم، فمن نفى الحكم فله أن يكتفي بالاستصحاب، لكن ابن حزم في «الأحكام» صحح الأول.

والثالث: أن يلزمه في النفي العقلي دون الشرعي، حكاه القاضي في «التقريب» وابن فورك.

الرابع: قال الغزالي إنه المختار: أن ما ليس بضروري فلا يعرف إلا بدليل، والنفي فيه كالإثبات، بخلاف الضروري، وظن بعضهم انفراد الغزالي به، وليس كذلك ففي «الكافي» للخوارزمي حكاية المذاهب الثلاثة. (ثم قال): ومن

أصحابنا من قال: لا يخلو: إما أن يكون النافي شاكاً في نفيه أو نافياً له عن معرفة، فإن كان شاكاً فلا علم مع الشك، وإن كان يدعي نفيه عن معرفة فتلك المعرفة إما أن تكون ضرورية أو استدلالية، فإن كانت ضرورية فلا منازع في الضروريات، وإن كانت استدلالية فلابد من إبراز الدليل. (انتهى). وقال القاضي عبد الوهاب في «الملخص»: الخلاف فيها لا يعلم ثبوته وانتفاؤه بالضرورة، وإنما يعلم بالدليل، ويمكن إقامته عليه، فأما ما يعلم حِسًا واضطراراً فلا سبيل إلى إقامة دليل على ثبوته ونفيه، كعلم الإنسان بوجود نفسه وما يجدها عليه في أنه ليس في لجة بحر ولا على جناح طائر ونحوه.

الخامس: إن نفى علم نفسه بأن يقول: لا أعلم، فلا يلزمه الدليل، وإن كان ينفي الحكم فيلزمه الدليل، لأن نفي الحكم حكم، كما أن الإثبات حكم، ومن نفى حكماً أو أثبته احتاج إلى الدليل، قال ابن برهان في «الأوسط»: وهذا التفصيل هو الحق.

والسادس: ذكره بعض الجدليين: إن ادعى لنفسه علماً بالنفي فلابد له من الدليل على ما يدعيه، وإن نفى علمه فهو خبر عن جهل نفسه، لكن الجاهل يجب أن يتوقف في إثبات الأحكام ولا يحكم فيها بنفي ولا إثبات. واختاره المطرزي في «العنوان» وهو قريب من قول أصحابنا: أن الإنسان إن حلف على فعل نفسه حلف على البت، لإمكان اطلاعه عليه، أو على فعل غيره حلف على نفي العلم.

والسابع: قاله ابن فورك: النافي لحكم شرعي إذا قال: «لم أجد فيه دليلًا وقد تصفحت الدلائل» وكان من أهل الاجتهاد، كان له دعوى ذلك. ويرجع إلى ما تقتضيه العقول من براءة الذمة.

(قال): وهذا النوع قريب من استصحاب الحال، فيجيء على قول من يقول بالإباحة أو الحظر إن لا دليل عليه، فأما من قال بالوقف فلا يصح ذلك إلا على طريق استصحاب الحال الشرعي.

والثامن: أنه حجة دافعة لا موجبة، حكاه أبو زيد في «التقويم». والتحقيق أن القائل بأنه لا دليل عليه إن أراد أنه يكفيه استصحاب العدم الأصلي بأن الأصل

يوجب ظن دوامه فهو صحيح، وإن أراد أنه لا دليل عليه البتة، وحصول العلم أو الظن بلا سبب فهو خطأ، لأن النفي حكم شرعي، وذلك لا يثبت إلا بدليل. وقال الهندي: في هذه خلاف، لأنه إن أريد بالنافي من يدعي العلم أوالظن بالنفي فهذا يجب عليه الدليل، كما في الإثبات، لأن المسألة مفروضة فيها لا يعلم نفيه بالضرورة، وإن أريد من يدعي عدم علمه أو ظنه فهذا لا دليل عليه، لأنه يدعي جهله بالشيء، والجاهل بالشيء غير مطالب بالدليل على جهله، كما لا يطالب به من يدعى أنه لا يجد ألماً ولا جوعاً ولا حراً ولا برداً.

#### مناظرة:

قال ابن العربي رحمه الله: ذكرت حكماً بحضرة الإمام أبي الوفاء بن عقيل، فطولبت بالدليل فقلت: لا دليل علي، لأبي ناف، والنافي لا دليل عليه. فقال لي: ما دليلك على أن النافي لا دليل عليه؟ قلت: هذا لا يليق بمنصبك، أنا ناف أيضاً في قولي ولا دليل على النافي، فكيف تطالبني بالدليل؟ فأجاب: يدل على اللزوم بأن يقال: النافي مُفت، كها أن المثبت مُفت، والفتوى لا تكون إلا بدليل واستشهد بمسألة، وهي أنه لو قامت البينة على رجل أنه كان بالكرخ يوم السبت، وشهدت أخرى أنه لم يكن بها يوم السبت، بل بالموصل. وكذلك من قال: إن الله واحد يطالب بالدليل، وليست الوحدانية إلا نفي الثاني. فأجبت بأن هذا دليل باطل، لأنك تروم به إثبات عُال، وهو الدليل على النافي، وذلك لأن الأسباب المقتضية مع تشعب طرقها وتقارب أطرافها فيا من سبب يتعرض لإبطاله النظر من العثور على الأدلة وبدائع الأحكام. قلت: وما هذا إلا كالمدعي والمنكر، فإن المدعي مثبت والمنكر ينفي ولا يطالب بإقامة البينة على نفيه. وأما الوحدانية فالتعرض مسألة الشهادة فلا تلزم للتعارض بين النفي والإثبات. وأما الوحدانية فالتعرض مسألة الشهادة فلا تلزم للتعارض بين النفي والإثبات. وأما الوحدانية فالتعرض مسألة الشهادة فلا تلزم للتعارض بين النفي والإثبات. وأما الوحدانية فالتعرض مسألة الشهادة فلا تلزم للتعارض بين النفي والإثبات. وأما الوحدانية فالتعرض مسألة الشهادة فلا تلزم للتعارض بين النفي والإثبات. وأما الوحدانية فالتعرض مسألة الشهادة فلا تلزم للتعارض بين النفي والإثبات فيها نفي الشركة.

### مَسألة

## ولها تعكلُّق بالاستُتصحَاب

نقل الدبوسي عن الشافعي أن عدم الدليل حجة في إبقاء ما ثبت بالدليل، لا لما لم يصح ثبوته (قال): ولهذا لم يجز الصلح على الإنكار، ولم يجز شغل الذمة بالدين فلم يصح الصلح (قال): وعندنا هو جائز. ويقول: قول المنكر ليس بحجة على المدعي، كقول المدعي ليس بحجة على المنكر (قال): وقال بعضهم: هذا الذي قاله الشافعي يكون حجة في حق الله تعالى ولا يكون حجة على خصمه بوجه." (انتهى).

وأنكر عليه ابن السمعاني ذلك وقال: عدم الدليل ليس بحجة في موضع. والذي ادعاه على الشافعي من مذهبه / لا ندري كيف وقع له. والمنقول عن ٣٢٧ / ب الأصحاب ما قدمناه. وأما مسألة الصلح على الإنكار فقد بيّنًا وجه فساده في والخلافيات.

> وذكر أيضاً مسألة الشفعة على هذا الأصل، وهي أن من كان في ملكه شقص وباع شريكه نصيبه وأراد الشريك أخذه بالشفعة، أو كان جاراً ـ على أصولهم ـ فأنكر المشتري الشقص ملكاً (قال): عند الشافعي لا يلتفت إلى إنكاره ويثبت له الأخذ بالشفعة بظاهر ملكه بيده. وعندنا: ليس له حق الشفعة حتى يقيم البينة أن الشقص ملكه. قلت: وقال الروياني في «البحر» (في باب التيمم): ظاهر كلام الشافعي رحمه الله تعالى أن السكوت وعدم النقل دليل على عدم الحكم ولهذا قال في الماسح على الخفين : هل يلزمه إعادة الصلاة؟ إن صح حديث علي رضي الله عنه قلت به في الأمر بالمسح على الجبائر، لأنه لم يلزمه الإعادة. فإن صح قطعت القول به (قال): فجعل سكوته عن الإعادة دليلًا على نفي وجوبها.

قلت: بل ظاهر كلام الشافعي التفصيل بين أن يكون مما تتوفر الدواعي على نقله أم لا، فإنه قال في تقدير أن خبر ماعز حيث رجم ولم يجلد ناسخ لحديث الجمع بينها. قال: فإن قال قائل: لعله جلده ورجمه. قيل: كانت قصته من مشاهير القصص، ولو جلد لنقل. فإن قيل: رب تفصيل في القصص لا يتفق نقله ودواعي النفوس إنما تتوفر على نقل كليات القصص. فإن صح في الحديث المتقدم التصريح بالجلد فلا يعارضه التعلق بعدم نقل في حديث مع اتجاه وجه بترك النقل فيه قال الشافعي مجيباً: الأمر كذلك، والحق أحق أن يتبع، ولولا أن أبا الزبير روى عن جابر أن رسول الله على رجم ماعزاً ولم يجلده. . تعارض الحديث الأول بقصة ماعز. (انتهى).

أما إذا لم يعلم على الحكم سوى دليل واحد وعلة واحدة فهل يكون عدم كل واحد منها دالاً على عدم الحكم؟ ينبغي أن يُفَصَّل في ذلك بين الحكم العقلي والشرعي فيقال: إن كان ذلك الحكم عقلياً فإن العكس فيه غير لازم، إذ لا يكزم من نفي دليل معين أو علة معينة نفي الحكم، لجواز أن يكون ثَمَّ دليل آخر أو علة أخرى ولم يعلم بها، وعدم علمنا بالشيء لا يدل على عدمه، فلم يحصل القطع واليقين بعدم ذلك الحكم عند عدم ذلك الدليل أو تلك العلة. وإن كان ذلك الحكم شرعياً فإن العكس فيه لازم، لأنا مكلفون في الأمور الأخروية بغلبة الظن، ونحن إذا لم نعلم على الحكم سوى دليل واحد أو علة واحدة غلب على الظن عدم الحكم من عدم ذلك الدليل أو عدم تلك العلة، والظن متعبّد به في الشرعيات، بخلاف العقليات فإن المطلوب فيها القطع واليقين، وأنه غير مظنون به في هذا الموطن.

#### مسألة

إذا قال الفقيه: بحثت وفحصت فلم أظفر بالدليل، هل يقبل منه ويكون الاستدلال بعدم الدليل؟ قال البيضاوي: نعم، لأنه يغلب ظنَّ عدمه. وقال ابن برهان في «الأوسط»: إن صدر هذا عن المجتهد في باب الاجتهاد والفتوى قُبل

منه، أو في محل المناظرة لا يقبل، لأن قوله: «بحثت فلم أظفر» يصلح أن يكون عذراً بينه وبين الله تعالى، أما انتهاضه في حق خصمه فلا، لأنه يدعو نفسه إلى مذهب خصمه، وقوله: «لم أظفر به» إظهار عجز ولا بحسن قبوله، فيجب على خصمه إظهار الدليل إن كان. وهذا التفصيل هو حاصل ما ذكره الكيا، على طول فيه، بعد أن قيد جواز عدم التعلق بالدليل بشرط الإحاطة بمآخذ الأدلة إما من جهة العبارة أو غيرها، كقوله تعالى: ﴿قل لا أجد فيها أوحي إلى محرماً على طاعم ﴾ [سورة الأنعام / ١٤٥] فجعل عدم الوحي في الأمر دليلاً، إذ هو عالم بالعدم. وهذه الطريقة اشتهرت بين المتأخرين، يستدلون بها في مسائل لا تُحصى في طرق النفي، وهو أن يقول: هذا الحكم غير ثابت، لأنه لو ثبت لثبت بدليل، ولا دليل لأنه إما نص أو إجماع أو قياس، والأول منتف، لأنه لو كان عن نص لنقل، ولم ينقل ولو نقل لعرفناه بعد البحث والفحص التام. والإجماع منتف لوجود الخلاف بيننا، والقياس منتف لقيام الفارق بينه وبين الأصل الذي هو قياس علة الخصم.

ونازع القاضي نجم الدين القدسي صاحب الركن الطاووسي في كتابه «الفصول» بأنه يحتاج إلى الاطلاع على جميع النصوص من الكتاب والسنة، ثم إلى معرفة جميع وجوه الدلالات. وهذا أمر لا يستطاع للبشر. وأسرار القرآن والسنة كثيرة، ومظائمًا دقيقة، وعقول الناس في فهمها مختلفة، حتى إن منهم من يتكلم على الآية الواحدة أو الحديث الواحد مجلدات كثيرة في فوائدها ودلالتها، ومع ذلك لا ينتهي. ولذلك قال النبي في القرآن: (هو الذي لاتنقضي عجائبه) فلا يمكن الانسان علم عدم النص الدال على نفي الحكم إلا إذا علم ذلك كله، وهو النسان علم عدم النص الدال على نفي الحكم إلا إذا علم ذلك كله، وهو مستحيل، ولو فرض علمه به لغفل عنه في بعض الأوقات، كما رووا أن عمر رضي الله عنه أنكر المغالاة في المهر حتى قالت له المرأة: كيف مُنعناه وقد أعطانا الله ثم قرأت: ﴿وآتيتم إحداهن قنطاراً فلا تأخذوا منه شيئاً﴾ [سورة النساء / ٢٠] ولا شك أن عمر رضي الله عنه كان حافظاً للآية عالماً بها، ولكن ذهبت عنه ذلك الوقت، فعلم أن ذلك عسر جداً، فكيف يصير قوله: «بحثت فلم أجد» دليلاً؟! وقد يكون علمه قليلاً وفهمه ناقصاً وقوله غير مقبول، فلعله وجد وكتم، خوفاً أو يكون علمه قليلاً وفهمه ناقصاً وقوله غير مقبول، فلعله وجد وكتم، خوفاً أو يكون علمه قليلاً وفهمه ناقصاً وقوله غير مقبول، فلعله وجد وكتم، خوفاً أو عيره. وفي تجويز ذلك فساد عظيم (انتهى ملخصاً) وقال الحواري في «النهاية»:

بعض الفقهاء يتكايس ويقول: الدليل على أنه لا نص ها هنا أنه لو كان لعثر عليه صاحب المذهب مع مبالغته في البحث وعلمه بموارد النصوص. والظاهر أنه إذا عثر على النص لا يخالفه. وهذا قريب، لأنه لا يدعي نفي الحكم قطعاً بل ظناً، فيكفيه نفي الدليل ظاهراً إن تمسك بالقياس النافي للحكم.

# ^ شــَـرع مـن قـبَـلـنــا

ويشتمل على مسألتين :

إحداهما: فيها كان النبي ﷺ [متعبداً به] قبل البعثة:

وقد اختلفوا في ذلك على مذاهب:

أحدها: أنه كان متعبداً بشرع قطعاً، ثم اختلفوا: فقيل: كان على شريعة آدم عليه السلام، لأنه أول الشرائع. وقيل: نوح، لقوله تعالى: ﴿ الله الله أول الشرائع. وقيل: نوح، لقوله تعالى: ﴿ إن الله الله الله نما وصيّ به نوحاً ﴾ [سورة الشورى / ١٣] وقيل: إبراهيم، لقوله تعالى: ﴿ إن أولى الناس بإبراهيم لَلّذين اتبعوه ﴾ [سورة آل عمران / ٢٨] ، وحكاه الرافعي في المتاب السير، عن صاحب «البيان» وأقرّه، وقال الواحدي: انه الصحيح، قال ابن القشيري في «المرشد» وعُزي للشافعي، وقال الأستاذ أبو منصور: وبه نقول، وحكاه صاحب «المصادر» عن أكثر أصحاب أبي حنيفة، وإليه أشار أبو علي الجبّائي. وقيل: على شريعة / موسى. وقيل: عيسى، لأنه أقرب الأنبياء إليه، ولأنه الناسخ المتأخر، وبه جزم الأستاذ أبو إسحاق الاسفرايني فيها حكاه الواحدي عنه. لكن قال ابن القشيري في «المرشد»: ميل الأستاذ أبي إسحاق إلى أن نبينا عمداً على شرعه من الشرائع، ولا يقال: كان من أمة ذاك النبي كها يقال كان على شرعه. (انتهى). وقيل: كان متعبداً بشريعة كل من قبله إلا مانسخ واندرس، حكاه صاحب «الملخص». وقيل: يتعبد لا ملتزماً دين واحدٍ من المذكورين، حكاه النووي رحمه الله تعالى في زوائد «الروضة». وقيل: كان متعبداً المشرع ولكنا لا ندري بشرع من تعبد، حكاه ابن القشيري.

i / ٣٢٨

والمذهب الثاني: أنه لم يكن قبل البعثة متعبّداً بشيء منها قطعاً، وحكاه في «المنخول» عن إجماع المعتزلة. وقال القاضي في «مختصر التقريب» وابن القشيري: هو الذي صار إليه جماهير المتكلمين. ثم اختلفوا فقالت المعتزلة بإحالة ذلك عقلا، إذ لو تعبد باتباع أحد لكان عصى من مبعثه، بل كان على شريعة العقل. قال ابن القشيري: وهذا باطل إذ ليس للعقل شريعة. وذهبت عصبة أهل الحق إلى أنه لم يقع ولكنه ممتنع عقلاً. قال القاضي: وهذا نرتضيه وننصره، لأنه لو كان على دين لئقل، ولذكره عليه السلام، إذ لا يظن به الكتمان. وعارض ذلك إمام الحرمين وقال: لو لم يكن على دين أصلاً لنقل، فإن ذلك أبعد عن المعتاد مما ذكره القاضي (قال): فقد تعارض الأمران، والوجه أن يقال: كانت العادة انخرقت في أمور (قال): فقد تعارض الأمران، والوجه أن يقال: كانت العادة انخرقت في أمور الرسول عليه الصلاة والسلام، منها انصراف هم الناس عن أمر دينه والبحث عنه.

والمذهب الثالث: التوقف. وبه قال إمام الحرمين وابن القشيري والكيا والأمدي والشريف المرتضى في «الذريعة» واختاره النووي في «الروضة» إذ ليس فيه دلالة عقل، ولا ثبت فيه نص ولا إجماع. وقال ابن القشيري في «المرشد»: كل هذه أقوال متعارضة، وليس فيها دلالة قاطعة، والعقل يجوّز ذلك، لكن أين السمع فيه. ثم الواقفية انقسموا: فقيل: نعلم أنه كان متعبداً ونتوقف في عين ما كان متعبداً به. ومنهم من توقف في الأصل، فجوز أن يكون وألا يكون.

تنبيهات:

### الأول:

الخلاف في الفروع. أما في الأصول فدين الأنبياء كلهم واحد، على التوحيد ومعرفة الله وصفاته.

الثاني: قال العراقي في «شرح التنقيح»: المختار في هذه المسألة أن يقال: متعبّد (بكسر الباء) على أنه اسم فاعل، أي إنه عليه السلام كان كها قيل في سيرته: ينظر إلى ما عليه الناس فيجدهم على طريقة لا تليق بصانع العالم، فكان يخرج إلى غار حراء يتعبّد، حتى بعثه الله. أما (بفتحها) فيقتضي أن الله تعالى تعبده بشريعة

سابقة، وذلك يأباه حكايتهم الخلاف، هل كان متعبداً بشريعة موسى أو عيسى؟ فإن شرائع بني إسرائيل لم تتعدّ إلى بني إسماعيل، بل كان كل نبي بين موسى وعيسى يبعث إلى قومه فلا تتعدى رسالته قومه. حتى نقل المفسرون أن موسى عليه السلام لم يبعث إلى أهل مصر بل لبني إسرائيل وليأخذهم من القبط من يد فرعون، ولذلك لما جاوز البحر لم يرجع إلى مصر لتعم فيها شريعته، بل أعرض عنهم إعراضاً كلياً. وحينئذ لا يكون الله تعالى تعبد نبينا محمداً على بشريعتها ألبتة، فبطل قولنا: أنه كان متعبداً (بفتح الباء)، بل (بكسرها). وهذا بخلاف ما بعد نبوته، فإن الله تعالى تعبده بشرع من قبله على الخلاف، بنصوص خاصة، فيستقيم الفتح بعد النبوة دون ما قبلها. وكلام الأمدي يقتضي خلاف ذلك، فإنه قال: غير مستبعد في العقول أن يعلم الله تعالى مصلحة شخص معين في تكليفه شريعة من قبله، وهذا يقتضي (فتح الباء). ولم نر لغيره تعرضاً لذلك. قلت: قد وقع ذلك في عبارة غيره، كها سبق.

الثالث: قال إمام الحرمين: هذه المسألة لا يظهر لها فائدة، بل تجري مجرى التواريخ المنقولة. ووافقه المازري والأبياري وغيرهما ويمكن أن يظهر في إطلاق النسخ على ما تعبد به بورود شريعته المؤيدة.

## المسألة التانية

في أنه هل تعبد بعد النبوة بشرع من قبله ﷺ أم كان منهياً عنها؟ والبحث هنا مع القائلين بالتعبد قبله. وأما من نفاه ثَمَّ [فقد] نفاه ها هنا بالأولى. على مذاهب:

أحدها: أنه لم يكن متعبداً، بل كان منهياً عنها، وحكاه ابن السمعاني عن أكثر المتكلمين وجماعة من أصحابنا ومن الحنفية، وهو آخر قولي الشيخ أبي إسحاق، كما قاله في «اللمع» واختاره الغزالي في آخر عمره، وقال ابن السمعاني: إنه المذهب

الصحيح، وكذا قال الخوارزمي في «الكافي» لأنه لما بعث معاذاً إلى اليمن لم يرشده، بل ذكر له الكتاب والسنة والاجتهاد. ونصره الصيرفي في «الدلائل» (قال): وأما حديث: كان يجب موافقة أهل الكتاب فيها لم ينزل عليه، فإن صح فهو محمول على الاختيار لا الوجوب. (انتهى). والحديث رواه البخاري. قال بعضهم: وإنما ذلك لأنهم كانوا على بقية من دين الرسل، فها تبين أنهم لم يحرفوه ولابدلوه فأحب موافقتهم لقوله تعالى: ﴿فبهداهم اقتده﴾ [سورة الانعام / ٩٠] ثم قضيته أنه غير متعبد بها ولا منهي عنها. وقال النووي في «زوائده»: الأصح أنه ليس بشرع لنا، لكن نقل ابن الرفعة عن النص خلافه، وقال ابن حزم: إنه الصحيح (قال) ولقد قبح إسماعيل بن إسحاق القاضي من المالكية في قوله: إن رجم النبي على اليهود بين الزانيين تعبد بما في التوراة (قال): وهذا قريب من الكفر. وقال في كتابه «الإعراب»: لا يجوز العمل بشيء من شرائعهم، لقوله تعالى: ﴿لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجاً﴾ [سورة المائدة / ٤٨] واختاره الإمام الرازي والأمدي.

المذهب الثاني: أنه كان متعبداً باتباعها، إلا ما نسخ منها، ونقله ابن السمعاني عن أكثر أصحابنا وعن أكثر الحنفية وطائفة من المتكلمين. وقال ابن القشيري: هو الذي صار إليه الفقهاء. وقال سليم: أنه قول أكثر أصحابنا، واختاره الشيخ أبو إسحاق أولاً في «التبصرة» واختاره ابن برهان وقال: إنه قول أصحابنا، وحكاه الأستاذ أبو منصور عن محمد بن الحسن (قال): ولذلك استدل بقصة صالح النبي الأستاذ أبو منصور عن محمد بن الحسن (قال): ولذلك استدل بقضة صالح النبي الخصال»: شرائع من قبلنا واجبة علينا إلا في خصلتين: (إحداهما) أن يكون شرعنا ناسخاً لها، أو يكون في شرعنا ذكر لها، فعلينا اتباع ما كان من شرعنا وإن كان في شرعهم مقدماً. (انتهى) واختاره ابن الحاجب، وهو معنى قولهم: إذا وجدنا حكماً في شرع من قبلنا ولم يرد في شرعنا ناسخ له لزمه التعلق به. قال ابن السمعاني: وقد أوماً إليه الشافعي في بعض كتبه. قلت: وقال ابن الرفعة في والمطلب» إن الشافعي نص عليه في «الأم» في «كتاب الإجارة» وأنه أظهر الوجهين في «الحاوي». (انتهى).

وقال إمام الحرمين: للشافعي ميل إلى هذا، وبنى عليه أصلاً من أصوله في «كتاب الأطعمة»، وتابعه معظم الأصحاب. وقال في «النهاية»: وقد استأنس الشافعي لصحة الضمان بقوله تعالى: ﴿ولن جاء به حمل بعير وأنا به زعيم﴾ [سورة يوسف / ٢٧] فكان الحمل في معنى الجعالة لمن ينادي في العير بالصواع، ولعله كان معلوماً عندهم وتعلق الضمان به، وقال أيضاً في «كتاب الضمان» فيمن حلف ليضربن عبده مائة سوط، فضربه بالعثكال: إنه يبرأ، لقصة أيوب عليه السلام، اتفق العلماء على أن هذه الآية معمول بها في ملتنا، والسبب فيه أن الملل لا تختلف في موجب الألفاظ وفيها يقع بِراً وجِنتاً. وثبت عن ابن عباس أنه سجد في «سورة في موجب الألفاظ وفيها يقع براً وجِنتاً. وثبت عن ابن عباس أنه سجد في «سورة الأنعام / ٩٠] فاستنبط التشريع من هذه الآية. رواه أحمد وسعيد بن منصور. وقال أبو بكر عبد الوهاب: إنه الذي تقتضيه أصول مالك. وكذا قال القرطبي: ذهب أليه معظم أصحابنا. وقال ابن العربي في «القبس»: نص عليه مالك في «كتاب الديات» من «الموطأ». ولا خلاف عنده فيه.

وإذا قلنا بأنه شرع لنا فقيل: شرع إبراهيم صلوات الله عليه وحده، وقيل: شرع موسى عليه السلام شرعنا إلا ما نسخ بشريعة عيسى. وقيل: شريعة عيسى وحده. حكاه الشيخ في «اللمع» والقاضي عبد الوهاب وغيرهما. ونقلا الخلاف بعينه في الملتين. وقال الماوردي في «الحاوي»: ما تضمنته شرائع من قبلنا، فيها لم يقصه الله علينا في كتابه، لا يلزمنا حكمه، لانتفاء العلم بصحته. وأما ما قصه علينا في كتابه لزمنا فيه شرائع إبراهيم، لقوله تعالى: ﴿ثم أوحينا إليك أن اتبع ملة إبراهيم إسورة النحل / ١٢٣]. وفي لزوم ما شرعه غيره من الأنبياء وجهان: إبراهيم كون أصله منسوخاً. (انتهى). وما ذكره من الوفاق على إبراهيم ذكره القاضي لكون أصله منسوخاً. (انتهى). وما ذكره من الوفاق على إبراهيم ذكره القاضي ابن كج في أول كتاب «التجريد» فقال: اختلف أصحابنا في شرائع من قبلنا، هل تلزمنا؟ ولم يختلفوا في أن شريعة إبراهيم لازمة لنا. وقال في كتابه «الأصول»: إذا ثبت في شريعة موسى شيء، هل يجوز بعد بعث محمد على التمسك به؟ وجهان: راحدهما): يجب علينا الاقتداء بشرائعهم إلى أن يمنع من ذلك شرعنا. (والثاني):

لا اقتداء إلا بشريعة إبراهيم. قال ابن القطان: كان أبو العباس بن سريج يقول: ما حكى الله في كتابه عنهم فهو حق، وهو واجب في شريعتنا إلا أن يغير عنه. وقد كان سائر أصحابنا يقولون: ما حكي لنا عنهم مما تقوم به الحجة من المستفيض والمتواتر سواء في أنه على وجهين. (انتهى).

المذهب الثالث: أنه لم يتعبد فيها بأمر ولا نهي. حكاه ابن السمعاني. المذهب الرابع: الوقف. حكاه ابن القشيري. وحكى ابن برهان في «الأوسط» عن أبي زيد، أن ما أخبر الله عن الأنبياء المتقدمين، كقسمة المهايأة في قوله تعالى: ﴿ونبئهم أن الماء قسمة بينهم﴾ [سورة القمر / ٢٨] وقوله: ﴿ولن جاء به حمل بعير وأنا به زعيم﴾ [سورة يوسف / ٢٧] وقوله: ﴿وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس. . ﴾ [سورة المائدة / ٤٥] (قال): فهذا يكون شرعنا، لأنه مصون عن التحريف. وهذا لا يصلح جعله مذهباً بالتفصيل، لاقتضائه أن القائل بأنه شرع بقوله وإن احتمل التبديل، وهو لا يقوله أحد. ويحتمل أن يجعل المنقول عنهم عا في القرآن خاصة، كما هو ظاهر عبارة الماوردي السابقة، فيجيء حينئذ التفصيل، إلا أنه لا وجه لهذا التخصيص. ولهذا قال القرطبي:فيها إذا بلغنا شرع من تقدمنا على لسان الرسول، أو لسان من أسلم كعبد الله بن سلام وكعب الأحبار، ولم يكن ذلك منسوخاً ولا مخصوصاً بأحد. (انتهى).

قلت: ويلحق بهم النجاشي، وقد روى ابن حبان في «صحيحه» عن عامر بن شهر قال: كلمتان سمعتها، ما أحب أن لي بواحدة منها الدنيا وما فيها، إحداهما من النجاشي، والأخرى من النبي على فأما الذي سمعتها من النجاشي فإنّا كنّا عنده إذ جاءه ابن له من الكتّاب يعرض لوحه (قال): وكنت أفهم بعض كلامهم، فمر بآيةٍ فضحكت. فقال: مالذي أضحكك؟! والذي نفسي بيده لأنزلت من عند ذي العرش أن عيسى بن مريم قال: إن اللعنة تكون في الأرض إذا كانت إمارة الصبيان. والذي سمعته من النبي على يقول: اسمعوا من قريش ودعوا فعلَهم. قلت: وقد فرّقه أبو داود، فروى أوله في «كتاب الجراح» وباقيه في «كتاب السنة». وقال فيه ابن عبد البر: حديث حسن. وروى عبد الله بن المبارك عن السنة». وقال فيه ابن عبد البر: حديث حسن. وروى عبد الله بن المبارك عن

عبد الرحمن بن يزيد عن عبد الرحمن: «رجل من أهل صنعاء» قال: أرسل النجاشي ذات يوم وراء أصحابه فدخلوا عليه وقد جلس على التراب ولبس الخلقان، فبشرهم بنصرة النبي على ببدر، فسألوه عن جلوسه على هذه الحالة، فقال: إنا نجد في كتاب الله تعالى الذي أنزله على عيسى على: إن حقاً على عباد الله أن يُحدثوا لله تواضعاً عند كل ما أحدث لهم من نعمة. فلما أحدث الله نصر نبيه أحدثت لله هذا التواضع. وروى الحاكم في «المستدرك» عن عكرمة عن ابن عباس عن النبي على قال: (مكتوب في التوراة: من سرّه أن تطول حياته، ويزاد في والقول بجريان هذا في أخبار من لم يطلع النبي على عليه بعيد. وقال الكيا ما والقول بجريان هذا في أخبار من لم يطلع النبي على عليه بعيد. وقال الكيا ما ممنوع اتباعه بلا خلاف. (قال): وعلة المنع إما لتهمة التحريف، وإما لتحقق فممنوع اتباعه بلا خلاف. (قال): وعلة المنع إما لتهمة التحريف، وإما لتحقق الله لنبية من شرعهم. فإن قلنا: التهمة التحريف فلا يتجه. وإن قلنا لتحقق النسخ اطرد ذلك في المحكي وغيره. قلت: ولهذا فصّل أبو زيد والماوردي ما سبق.

### تنبيهات:

### الأولّ :

قال المقترح: هذا الخلاف مبني على أن كل شريعة لما وردت، كانت خاصة أو كانت عامة، فالذي / فصَّل يقدر أن تكون عامة، وهل اندرست أم لا؟ والذي ٢٢٩/ا يدعي أنها شرع لنا يحتاج إلى إثبات أنها حيث وردت دامت ولم تندرس. وقال ابن برهان: هو مبني على أن نفس بعثة الأنبياء لا تصلح أن تكون ناسخة ومغيرة. وعندهم: تصلح لذلك.

### الثاني:

قال الأستاذ أبو منصور وغيره: فائدة الخلاف في هذه المسألة تظهر في حادثة ليس فيها نص ولا إجماع، ولها حكم شرعي معلوم في شرع قبل هذا الشرع، هل يجوز الأخذ به أم لا؟. ومن فروعه: ما إذا تعذر الاطلاع على حكم ما يحل أكله ويحرم، وثبت تحريمه بشرع سابق بنص أو شهادة فقولان: (أحدهما): أنا نستصحبه حتى يظهر ناسخ وناقل. و (أصحهما): لا، بل يعمل بظاهر الآية من الحل. وعلى الأول فلو اختلف فيه، ففي «الحاوي» للماوردي: إنما يعتبر حكمه في أقرب الشرائع بالزمن للإسلام. وإن اختلفوا فوجها تعارض الأشباه.

#### الثالث:

قال القاضي في «التقريب»: ليس تحقيق الخلاف أن يقول المخالف: أنه قد أمر بمثل شرع من تقدم، لأن أحداً لا ينكر هذا، فإن كان هذا قول المخالفين فإنه ورد عليه أمر مستأنف مبتدأ موافق لشرع من قبله، فقد وافقوا على المعنى، وإنما الخلاف في أنه هل يلزمه بعد المبعث العمل بشريعة من قبله على وجه الاتباع لنبي قبله وفرض لزوم دعوته. قال القاضي: فهذا هو الباطل الذي ننكره.

### الرابع:

إذا قلنا باستصحاب شرع من قبلنا فله ثلاثة شروط:

(أحدها): أن يصح النقل بطريقة أنه شرعهم. وذلك بأربع طرق: إما بالقرآن كها كقوله تعالى: ﴿أن تذبحوا بقرة﴾ [سورة البقرة / ٢٧] ، أو تصحيح السنة، كها استدلوا بحديث الغار على صحة بيع الفضولي وشرائه، أو ثبت نقل بطريق التواتر الذي لا يمكن الغلط فيه. ولا يشترط فيه الإيمان على ما سبق في «باب الخبر». هذا الذي لا يمكن الغلط فيه. ولا يشترط فيه الإيمان على ما الرافعي في «كتاب هو الذي يقتضيه القياس، لكن الظاهر خلافه، ولهذا قال الرافعي في «كتاب الأطعمة»: لا يعتمد قول أهل الكتاب. وإما بأن يشهد به اثنان أسلها منهم ممن يعرف المبدل.

الشرط الثاني: أن لا تختلف في تحريم ذلك وتحليله شريعتان، فإن اختلفتا كأن كان ذلك حَرَاماً في شريعة إبراهيم، وحلالًا في شريعة غيره، فيحتمل أن يؤخذ

بالمتأخر، ويحتمل التخيير، وإن لم نقل بأن الثاني ناسخ للأول، فإن ثبت كون الثاني ناسخاً وجهل كونه حراماً في الدين السابق أو اللاحق توقف ويحتمل الرجوع إلى الإباحة الأصلية.

الشرط الثالث: أن يكون التحريم والتحليل ثابتاً قبل تحريفهم وتبديلهم، فإن استحلوا وحرّموا بعد النسخ والتحريف فلا عبرة به البتة.

#### الخامس:

هذا كله في فروع الدين، فأما العقائد فهي لازمة لكل أحد. قال تعالى: ﴿ أُولئك الذين هدى الله، فبهداهم اقتده ﴾ [سورة الأنعام / ٩٠] ويدل لذلك أن العلماء احتجوا على أن الله خالق لفعل العبد بقوله تعالى حاكياً عن إبراهيم: ﴿ أَتَعبدُونَ مَا تَنْحَتُونَ. والله خلقكم وما تعملُون ﴾ ولم يردّ المعتزلة هذا بأنه شرع سابق.

وألحق بعضهم بالإيمان تحريم القتل والكفر والسرقة والربا ونحوهما، وقال اتفقت الشرائع على تحريمها، وإنما اختلفوا: هل حرمت في شرعنا بخطاب مستأنف أم بالخطاب الذي أنزل على غيره وتعبد باستدامته، ولم ينزل عليه الخطاب إلا بما يخالف شرعهم. فقال الشيخ أبو إسحاق الشيراذي والغزالي: كان ذلك بخطاب مستأنف وطردوا قولهم: لم يتعبد بشريعة من قبله.

#### السادس:

ذكر القاضي أبو عبد الله الصيمري من أئمة الحنفية في كتابه «مسائل الخلاف في الأصول» خلافاً في أنه هل يجوز أن يبعث الله تعالى نبياً تكون شريعته مثل الذي قبله، أم يجب أن تكون له شريعة مفردة؟ قال: أما من جهة العقل فهو جائز، ومن الناس من قال لابد أن يختص بشريعة [غير شريعة] من قبله. (انتهى). ولعل هذا الخلاف هو أصل الخلاف في مسألتنا. ثم رأيت التصريح بذلك في كتاب «الذريعة» للشريف المرتضى. (قال): وقيل: يجوز أن يتعبد الله نبياً بمثل شريعة النبي الأول بشرطين: أن تندرس الأولى فيجددها الثاني، أو بأن يزيد فيها مالم يكن فيها. فأما على غير هذا الوجه هو عبث (قال): والصحيح:

الجواز ولا عبث إذا علم الله أنه ينتفع بالثاني من لا ينتفع بالأول، لتكون النعمة الثانية على سبيل ترادف الأدلة.

#### فائدة:

قال أبو الفرج بن الجوزي رحمه الله تعالى: بدء الشرائع كان في التخفيف، ولا يعرف في شرع نوح وصالح وإبراهيم ثقيل، ثم جاء موسى بالتشديد والأثقال، وجاء عيسى بنحو من ذلك، وكانت شريعة نبينا على تنسخ تشديد أهل الكتاب، ولا تطلق بتسهيل من كان قبلهم، فهي على غاية الاعتدال.

### مسألة

يجوز أن يقال لنبي أو مجتهد: احكم بما شئت من غير اجتهاد فهو صواب، أي فهو حكمي في عبادي، إذا علم أنه لا يختار إلا الصواب ويكون قوله إذ ذاك من جملة المدارك الشرعية، ويسمى (التفويض)، قاله القاضي في «التقريب» وتبعه جماعة منهم الكيا وابن الصباغ، وقال: إنه قول أكثر أهل العلم.

قال القاضي: وقال أكثر المعتزلة: لا يجوز، بناء على رأيهم أن الشرع مبني على المصالح، وقد لا يكون في اختياره مصلحة. وقال الشريف المرتضى في «الذريعة»: الصحيح السماع، ولابد في كل حكم من دليل لا يرجع إلى اختيار الفاعل. (وقال): خالف يونس بن عمران في ذلك وقال: لا فرق بين أن ينص له على الحكم وبين أن يعلم أنه لا يختار إلا ما هو المصلحة، فيفوض ذلك إلى اختياره. (انتهى). وقال أبو بكر الرازي في «أصوله»: الصحيح أنه لا يجوز ذلك إلا بطريق الاجتهاد.

والثالث: وبه قال أبو على الجبائي في أحد قوليه: يجوز ذلك للنبي دون العالم، ذكر ذلك في قوله تعالى ﴿كل الطعام كان حِلا لبني إسرائيل إلا ما حرم إسرائيل على نفسه ﴾ [سورة آل عمران / ٩٣]. قال أبو الحسين: ثم رجع عن هذا القول.

وهذا القول اختاره ابن السمعاني، قال: وقد ذكر الشافعي في «الرسالة» ما يدل عليه. وقال أبو الحسين في «المعتمد»: ذكر الشافعي في الرسالة ما يدل على أن الله تعالى لما علم أن الصواب يتفق من نبيه جعل له ذلك، ولم يقطع عليه بل جوّزه وجوز خلافه. وقال صاحب «المصادر»: ذكر الشافعي ما يدل على الجواز، فإنه قال فيها: الحكم يثبت بالوحي، أو بأن ينفث في روعه. وكأنه يشير بذلك إلى خاطر يلقى إليه، أو باجتهاد، أو بأن يوفق في الحكم. (قال): وهو مذهب موسى ابن عمران بعينه. وقد ردّوا عليه بأنه / لابد في الشرعيات من دلالة مميزة للصلاح ٢٦٩/ب من الفساد، واختيار المكلف لا يصلح أن يكون عميزاً. وقال ابن الصباغ في «العدة»: حكي عن الشافعي أنه قال في كتاب «الرسالة»: إن الله تعالى لما علم أن الصواب يتفق من نبيه جعل ذلك إليه. ولم يقطع بذلك (قال): وهذا لا يجيء على قول الشافعي، فإن مذهبه أن الحق واحد نُصبت عليه أمارة. ويحتمل أنه أشار بذلك إلى أنه جعله إليه بالاجتهاد لما علم أن الصواب يتفق منه، وحينئذ يجب بذلك إلى أنه جعله إليه بالاجتهاد لما علم أن الصواب يتفق منه، وحينئذ يجب بذلك إلى أنه جعله إليه بالاجتهاد لما علم أن الصواب يتفق منه، وحينئذ يجب النباعه مطلقاً، بخلاف غيره من المجتهدين. (انتهى).

وزعم الأمدي والرازي أن تردد الشافعي في الجواز، وقال غيرهما: بل في الوقوع مع الجزم بالجواز، وهو الأصح نقلاً، وهو المختار إن لم يقع نقلاً. وصرح القاضي في والتقريب، بالجواز وتردد في الوقوع. قال ابن دقيق العيد: محل الخلاف في هذه المسألة إنما هو في الحكم بالرأي من غير نظر في مستنداته الشرعية، وإلا كان اجتهاداً جائزاً للعلماء من غير خلاف والنبي على قول. وهي المسألة الأتية في الاجتهاد.

وقال ابن السمعاني: هذه المسألة وإن أوردها متكلمو الأصوليين فليست بمعروفة بين الفقهاء، وليس فيها كبير فائدة، لأن هذا في غير الأنبياء لم يوجد، ولا يتوهم وجوده في المستقبل، فأما في حق النبي على فقد وجد، وسبق في كلام آخر يتعلق بهذه المسألة، عند الكلام في أن الأحكام لابد لها من علة.

## إطباق الناسمن غيرنكير

هذا الدليل يستعمله الفقهاء في مواضع، كاستدلال أصحابنا على طهارة الأنفحة بإطباق الناس على أكل الجبن، واستدلالهم على جواز قرض الخبز. واستدلال الحنفية على جواز الاستصناع لمشاهدة السلف له من غير إنكار مع ظهوره واستفاضته، ودخول الحمام من غير شرط أجرة ولا تقدير انتفاع وغير ذلك.

وهو يقرب من الإجماع السكوتي من غير تقرير النبي على الفعل، من غير نكير يقوم مقام التصريح بالتجويز، لأن النهي عن المنكر لأزم للأمة، بل قال إمام الحرمين في الكلام على وجوب ركعتي الطواف: وقد يستدل الشافعي على وجوب الشيء بإطباق الناس على العمل. وما كان مقطوعاً به فالعادة لا تقتضي تردد الناس فيه. (انتهى).

وينبغي أن يقال: هذا لا يتم إلا إذا اتفق في عصره عليه السلام أو في عصر الصحابة والتابعين. وأما بعد ذلك فتزايد الحال إلى هذا الزمان الذي كم فيه من بدعة، وقد تواطؤوا على عدم الإنكار لها، فلا ينبغي أن يجعل الإطباق على الفعل مع عدم النكير دليلًا على الإباحة على الإطلاق. وقد كان عبد الله بن الحسن يكثر الجلوس على ربيعة، فتذاكرا يوماً، فقال رجل: ليس العمل على هذا. فقال عبد الله: أرأيت إن كثر الجهال حتى يكونوا هم الحطام فهم الحجة على الناس. قال ربيعة: أشهد أن هذا الكلام لا يقبله إلا الأنبياء عليهم السلام.

وقال الصيرفي في كتاب «الدلائل»: والأعلام المعتادة بين الناس ضربان: (أحدهما) ما يعتادونه في أكلهم وشربهم ولباسهم ونحوه، فلا كلام فيه، لأن هذا تابع للمقاصد لاحجر فيه. (والثاني) ما اعتادوه في دياناتهم. وهذا إما أن يكون

عادة لقوم دون قوم، فليس هؤلاء حجة على غيرهم إلا بدليل، كقوم ألفوا مذهب مالك في بلدة. وإما أن يكون عادة لجميع الناس في جميع الأمصار مستفيضاً فهذا لا يجوز خلافه، لأنه لا يستفيض بينهم فعل شيء من الأشياء إلا وهو مباح أو موجب، على حسب ما يُلزمونه أنفسهم، فإن كان ذلك موجوداً في الأغلب فليس بحجة. (قال): ومن زعم أن الأحكام وقعت على العادات فغلط، بل هي مبتدأة مستأنفة.

### دلالكة السياق

أنكرها بعضهم، ومن جهل شيئاً أنكره.

وقال بعضهم: إنها متفق عليها في مجاري كلام الله تعالى. وقد احتج بها أحمد على الشافعي في أن الواهب ليس له الرجوع من حديث (العائد في هبته كالكلب يعود في قيئه) حيث قال الشافعي: هذا يدل على جواز الرجوع. إذ قيء الكلب ليس محرماً عليه، فقال أحمد: ألا تراه يقول فيه: (ليس لنا مثل السوء، العائد في هبته..) الحديث. وهذا مثل سوء فلا يكون لنا. واحتج بها في أن المراد بأنه استيعابهم واجب، وسياق الآية يدل على الأول بقوله تعالى: ﴿ومنهم من يلمزك في الصدقات، فإن أعطوا منها رضوا، وإن لم يُعطوا منها إذا هم يسخطون إسورة التربة / ٥٨] فإن الله تعالى لما رأى بعض من لا يستحق الصدقة يحاول أن يأخذ منها، ويسخط إذا لم يعط يقطع طمعه ببيان أن المستحق الما غيره، وهم الأصناف الثمانية.

وقال الشيخ عز الدين في كتاب «الإمام»: السياق يرشد إلى تبيين المجملات، وترجيح المحتملات، وتقرير الواضحات. وكل ذلك بعرف الاستعمال. فكل صفة وقعت في سياق المدح كانت مدحاً، وإن كانت ذماً بالوضع. وكل صفة وقعت في سياق الذم كانت ذماً وإن كانت مدحاً بالوضع، كقوله تعالى: ﴿ذَقَ أَنْكُ أَنْتَ الْعَزِيزِ الْكُرِيمِ﴾. [سورة الدخان / ٤٤].

## قكول الصحك إيي

اتفقوا على أن قول الصحابي في مسائل الاجتهاد ليس بحجة على صحابي آخر عجتهد، إماماً أو حاكماً أو مفتياً. نقله القاضي، وتبعه المتأخرون، منهم الآمدي وابن الحاجب وغيرهما. فإن قيل: يقدح فيه قول إمام الحرمين: قال الشافعي رضي الله عنه في بعض أقواله: إذا اختلف الصحابة فالتمسك بقول الخلفاء أولى. قال الإمام: وهذا كالدليل على أنه لم يسقط الاحتجاج بأقوال الصحابة من أجل الاختلاف.

قلنا: مراده أنه حجة علينا، لا على من عاصره من الصحابة. نعم، هنا مسألتان: (إحداهما) بالنسبة إلى وجوب التقليد، و(الثانية) بالنسبة إلى جوازه، والقاضي إنما حكى الاتفاق في الأولى، وحكى الخلاف في الثانية فقال: وقد اتفق على أنه لا يجب على الصحابي تقليد مثله من الصحابة، فبذلك لا يجب تقليد بغض غيرهم من العلماء لهم، لتساوي أحوالهم. (قال): وقد أجاز بعضهم تقليد بعض الصحابة بعضاً، واحتجوا بإجابة عثمان إلى تقليد أبي بكر وعمر في الأحكام، وإن لم نعتبر وجوب ذلك. (انتهى). وقد يدعى أنها مسألة واحدة. ويلزم من القول بالجواز الوجوب، وكلام الشيخ في «اللمع» يقتضي ذلك، فإنه قال: إذا أجمعوا بين الصحابة على قولين بني على القولين في أنه حجة أم لا. فإن قلنا ليس بحجة لم يكن قول بعضهم حجة على بعض، ولم يجز تقليد / واحد منها، بل يرجع إلى ١/٣٠٠ الدليل. وإن قلنا إنه حجة فها هنا دليلان تعارضا فيرجح أحدهما على الأخر بكثرة العدد من الجانبين، أو يكون فيه إمام. (انتهى).

ثم هذا الاتفاق صحيح بالنسبة إلى زمنهم. أما بالنسبة إلى من بعدهم إذا اختلفوا فقد ظن قوم أن حجية قول الصحابي تزول إذا خالفه غيره من الصحابة، لأنه ليس اتباع قول أحدهما أولى من الآخر، وتعلقوا بما تقدم من نقل الإجماع.

وهذا ضعيف، لأن ذلك إنما هو بالنسبة إلى غيره من الصحابة، وإنما الخلاف المشهور في أنه هل هو حجة على التابعين ومن بعدهم من المجتهدين. وفيه أقوال:

الأول: أنه ليس بحجة مطلقاً، كغيره من المجتهدين، وهو قول الشافعي في الجديد، وإليه ذهب جمهور الأصوليين من أصحابنا والمعتزلة. ويومىء إليه الإمام أحمد، واختاره أبو الخطاب من أصحابه. وزعم عبد الوهاب أنه الصحيح الذي يقتضيه مذهب مالك، لأنه نص على وجوب الاجتهاد واتباع ما يؤدي إليه صحيح النظر فقال: وليس في اختلاف الصحابة سعة، إنما هو خطأ أو صواب.

الثاني: أنه حجة شرعية مقدمة على القياس، وهو قوله في القديم. ونقل عن مالك وأكثر الحنفية. قال صاحب «التقويم»: قال أبو سعيد البردعي: تقليد الصحابة واجب، يترك بقوله القياس، وعليه أدركنا مشايخنا. وذكر محمد بن الحسن: إن شرى ما باع بأقل مما باع قبل نقد الثمن لا يجوز. واحتج بأثر عائشة رضي الله عنها والقياس، وقال: وليس عن أصحابنا المتقدمين مذهب ثابت، والمروي عن أبي حنيفة: «إذا أجمعت الصحابة سلمنا لهم، وإذا جاء التابعون والمروي عن أبي حنيفة: «إذا أجمعت الصحابة سلمنا لهم، وإذا جاء التابعون والمرابعين منهم، فلا يثبت لهم بدون إجماع. (انتهى).

ومن كلام الشافعي في القديم، لما ذكر الصحابة رضوان الله عليهم: وهم فوقنا في كل علم واجتهاد وورع وعقل وأمر استُدرك فيه علم أو استنبط، وآراؤهم لنا أجمل وأولى بنا من آرائنا عندنا لأنفسنا. ومن أدركنا بمن يُرضى أو حُكي لنا عنه ببلدنا صاروا فيها لم يعلم للرسول فيه سنة إلى قولهم إن أجمعوا، وقول بعضهم إن تفرقوا. فهكذا نقول: إذا اجتمعوا أخذنا باجتماعهم، وإن قال واحدهم ولم يخالفه غيره أخذنا بقوله، وإن اختلفوا أخذنا بقول بعضهم ولم نخرج عن أقاويلهم كلهم.

وقال في موضع آخر منه(١): فإن لم يكن على قول أحدهم دلالة من كتاب ولا سنة كان قول أبي بكر وعمر وعثمان وعلي رضي الله عنهم أحبً إلى أن أقول من

<sup>(</sup>١) في الاصول كلها (الرسول).

<sup>(</sup>٢) أي من المذهب القديم.

غيرهم أن أخالفهم. مِن قبل أنهم أهل علم وحكاية. (ثم قال): وإن اختلف المفتون بعد الأئمة ـ يعني من الصحابة ـ ولا دليل فيها اختلفوا فيه، نظرنا إلى الأكثر، فإن تكافؤوا نظرنا إلى أحسن أقاويلهم مخرجاً عندنا.

واعلم أن هذا القول اشتهر نقله عن القديم، وقد نص عليه الشافعي في الجديد أيضاً، وقد نقله البيهقي، وهو موجود في كتاب الأم، في باب خلافه مع مالك، وهو من الكتب الجديدة فلنذكره بلفظه، لما فيه من الفائدة:

قال الشافعي رحمه الله: ما كان الكتاب والسنة موجودين فالعذر على من سمعها مقطوع إلا باتباعها، فإذا لم يكن كذلك صرنا إلى أقاويل أصحاب الرسول أو واحدهم، وكان قول الأثمة أبي بكر وعمر وعثمان وعلي رضوان الله عليهم أحب إلينا إذا صرنا إلى التقليد، ولكن إذا لم نجد دلالة في الاختلاف تدل على أقرب الاختلاف من الكتاب والسنة فنتبع القول الذي معه الدلالة، لأن قول الإمام مشهور فإنه يلزم الناس ومن لزم قوله الناس كان أظهر عمن يفتي الرجل والنفر، وقد ياخذ بفتياه وقد يدعها. وأكثر المفتين يفتون الخاصة في بيوتهم ومجالسهم، ولا يُعنى الخاصة عما قالوا عنايتهم عما قال الإمام.

ثم قال: فإذا لم يوجد عن الأثمة فأصحاب رسول الله ﷺ في الدين في موضع الأمانة أخذنا بقولهم، وكان اتباعهم أولى بنا من اتباع من بعدهم. والعلم طبقات:

الأولى: الكتاب، والسنة إذا ثبتت السنة.

والثانية: الإجماع مما ليس في كتاب ولا سنة.

والثالثة: أن يقول بعض أصحاب النبي ﷺ ولا نعلم له مخالفاً فيهم.

والرابعة: اختلاف أصحاب الرسول.

والخامسة: القياس على بعض هذه الطبقات. ولا يصار إلى شيء غير الكتاب والسنة وهما موجودان. وإنما يؤخذ العلم من أعلى. هذا نصه بحروفه. وقد رواه البيهقي عن شيوخه عن الأصم عن الربيع عنه. وهذا صريح منه في أن قول

الصحابي عنده حجة مقدمة على القياس، كما نقله عنه إمام الحرمين، فيكون له قولان في الجديد، وأحدُهما موافق للقديم وإن كان قد غفل عن نقله أكثر الأصحاب.

ويقتضي أيضاً أن الصحابة إذا اختلفوا كان الحجة في قول الخلفاء الأربعة إذا وجد عنهم، للمعنى الذي أشار إليه الشافعي، وهو اشتهار قولهم ورجوع الناس إليهم. وقد استعمل الشافعي ذلك في والأم، في مواضع كثيرة (منها) قال في كتاب الحكم في قتال المشركين ما نصه: وكل من يحبس نفسه بالترهب تركنا قتله، اتباعاً لأبي بكر رضي الله عنه: ثم قال: وإنما قلنا هذا اتباعاً لا قياساً. وقال في كتاب واختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى، في باب الغصب: أن عثمان قضى فيها إذا شرط البراءة في العيوب في الحيوان. قال: وهذا يذهب إليه، وإنما ذهبنا إلى هذا تقليداً. وإنما كان القياس عدم البراءة. وقال ابن الصباغ: إنما احتج الشافعي بقول عثمان في الجديد لأن مذهبه إذا لم ينتشر ولم يظهر له مخالف كان حجة. (انتهى). وقال في عتم أمهات الأولاد: لا يجوز ببعها ـ تقليداً لعمر بن الخطاب رضي الله عنه.

الثالث: أنه حجة إذا انضم إليه قياس.

فيقدم حينئذ على قياس ليس معه قول صحابي.

نص عليه الشافعي رحمه الله في كتاب «الرسالة» فقال: وأقوال أصحاب النبي عليه السلام إذا تفرقوا نصير منها إلى ما وافق الكتاب أو السنة أو الإجماع، أو كان أصح في القياس. وإذا قال واحد منهم القول لا يحفظ عن غيره منهم له موافقةً ولا خلافاً صرت إلى اتباع قول واحدهم. وإذا لم أجد كتاباً ولا سنة ولا إجماعاً ولا شيئاً يحكم له بحكمه، أو وجد معه قياس. هذا نصه بحروفه.

وقال ابن الرفعة في والمطلب: حكى القاضي الحسين وغيره من أصحابنا عن الشافعي أنه يرى في/الجديد أن قول الصحابي حجة إذا عَضَده القياس. وكذا حكاه ابن القطان في كتابه فقال: نقول بقول الصحابي إذا كان معه قياس (انتهى). وكذا قال القفال الشاشي في كتابه، فقال: قال في الجديد: إنه حجة إذا

اعتضد بضرب من القياس يقوى بموافقته إياه. وقال القاضي في «التقريب»: في باب القول في منع تقليد العالم العالم: إن الذي قاله الشافعي في الجديد، واستقر عليه مذهبه، وحكاه عنه المزني فقال في الجديد: أقول بقول الصحابي إذا كان معه قياس. وقال ابن أبي هريرة في «تعليقه» في باب الربا: عندنا أن الصحابي إذا كان له قول وكان معه قياس وإن كان ضعيفاً فالمضيّ إلى قوله أولى، خصوصاً إذا كان إماماً، ولهذا منع الشافعي بيع اللحم بالحيوان المأكول بجنسه وغيره، لأثر أبي بكر الصديق رضي الله عنه.

قلت: ويشهد له أن الشافعي استدل في الجديد على عدم وجوب الموالاة في الوضوء بفعل ابن عمر رضي الله عنها، ثم قال: وفي مذهب كثير من أهل العلم أن الرجل إذا رمى الجمرة الأولى ثم الأخيرة ثم الوسطى أعاد الوسطى ولم يعد الأولى، وهو دليل في قولهم على أن تقطيع الوضوء لا يمنع أن يجزىء عنه، كما في الجمرة. (انتهى). فاستدل بفعل الصحابي المعتضد للقياس، وهو رمي الجمار، وعلى الغسل أيضاً، كما وقع في أول كلامه.

نعم، المشكل على هذا القول أن القياس نفسه حجة، فلا معنى حينئذ لاعتبار قول الصحابى فيه، ويؤول حينئذ هذا إلى القول بأنه ليس بحجة على انفراده. ولهذا حكى ابن السمعاني وجهين لأصحابنا أن الحجة في القياس، أو في قوله، بعد أن قطع أنه حجة إذا وافق القياس. ولأجل هذا الإشكال قال ابن القطان: أجاب أصحابنا بجوابين:

(أحدهما) أن الشافعي أراد بالقياس أن يكون في المسألة قياسان، فيكون قول الصحابة مع أحد القياسين أولى من القياس المجرد (قال): وهذا كالبراءة من العيوب، فإنه اجتذبه قياسان: أحدهما يشبه... (۱)، وذلك أن البراءة إنما تجوز فيها علمه، فأما البراءة مما لا يعلمه فممتنعة. وهذا الذي يوجبه القياس على غير الحيوان أن يوجب قياساً آخر، وهو أن الحيوان مخصوص بما سواه من حيث يغتذي

<sup>(</sup>١) هنا في أصول ٍ ثلاثة ٍ كلمة صورتها: (البيان).

بالصحة والسقم ويخفي عيوبه، صار إلى تقليد عثمان مع هذا القياس.

والثاني: كان الشافعي يتحرّج أن يقال عنه: إنه لا يقول بقول الصحابة فاستحسن العبارة فقال بقول الصحابي إذا كان معه القياس. (انتهى).

وقال ابن فورك: إن قيل: كيف قال الشافعي أنه حجة إذا كان معه قياس، والقياس في نفسه حجة وحده؟ قيل: اجتذب المسألة وجهان من القياس قوي وضعيف، فقوي القياس الضعيف بقول عتمان. فإن قيل: كيف ترك أقوى القياسين بقول صحابي واحد فإنه لو انفرد القياسان عن قول الصحابي كان إما أن يتساويا فيسقطا، أو يصح أحدهما فيبطل الآخر. وإن كان قول الصحابي مع الصحيح فهو تأكيد له.

قيل له: إن قول الصحابي إذا لم يعلم له مخالف له قوة على قول الصحابي الذي ظهر خلافه كما نقول: إن قول الصحابي إذا انتشر قوله ولم يعلم له مخالف أقوى من قول من لم ينتشر ولم يعلم له مخالف فكان أدون هذه المنازل إذا عضده بعض الأشياء ملحقة بمنزلة الشبه وإن كان ذلك الشبه لو انفرد لم يكن حجة. فأما أولى القياسين فلا يسلم من معارضة ما تبطل معه دلالته وهو قول الصحابي الذي لا مخالف له مقترناً بالشبه الذي ذكرناه.

وقال الصيرفي في «الدلائل»: معنى قول الشافعي في الجديد أنه ليس بحجة أنه إذا تجاذب المسألة أصلان محتملان يوافق أحدهما قول الصحابي، فيكون الدليل الذي معه قول الصحابي أولى في هذا على التقوية وأنه أقوى المذهبين فلا يغلط على الشافعي. هذا وجه قوله: إن تقليده لا يلزم إلا أن يوجد في الكتاب أو السنة ما يخالفه ويعضده ضرب من القياس. وعلى هذا فهو مقوِّ للقياس ومغلّب له كها يغلب بكثرة الأشباه.

وظاهر نص الرسالة المذكورة يقتضي تساوي القياسين: لأنه لم يفرق بين قياس وقياس. نعم، قوله: ولا شيئاً في معناه يحكم له بحكمه ظاهر في تقديم القياس الجلي على قول الصحابي، وهو مستند إمام الحرمين في قوله: أن الشافعي قال في بعض أقواله: القياس الجلي. ولما حكى الروياني في «البحر» القولين الأولين قال:

ومن أصحابنا من قال: القولان إذا لم يكن معه قياس أصلًا، فإن كان مع قوله قياس ضعيف فقوله معه يقدم على القياس القوي. وهو اختيار القفال وجماعة. وهو ضعيف عندي، لأنه لا يجب الرجوع لقول الصحابي بانفراده، وكذلك القياس الضعيف، فكيف إذا اجتمع ضعيفان غلبا القوي؟ (انتهى). وما حكاه عن القفال حكاه الشيخ في «اللمع» عن الصيرفي، ثم خطأه، وحكاه ابن الصباغ في «العدة» عن حكاية بعض الأصحاب عن الشافعي أنه إذا كان مع قول الصحابي قياس ضعيف فهو أولى من القياس الصحيح قولًا واحداً، ثم ضعفه ابن الصباغ. وحكاه الماوردي في كتاب الأقضية من «الحاوي» عن القديم. لكنه قال: ذلك في القياس الخفي مع الجلي، وأن الخفي يقدم على الجلي إذا كان مع الأول قول الصحابي (قال): ثم رجع الشافعي عنه في الجديد وقال: العمل بالقياس الجلي أولى. وقال الماوردي أيضًا في «الحاوي» في مسألة البيع بشرط البراءة من العيوب: مذهب الشافعي في الجديد أن قياس التقريب إذا انضم إلى قول الصحابي أولى من قياس التحقيق. وكذلك قال أبو الحسن الحوري في شرح مختصر المزني. (قلت): وهو ظاهر إطلاقه في «الرسالة». وقال ابن كج في كتابه: إذا قال الصحابي قولاً وعارضه القياس القوي نظر: فإن كان مع الصحابي قياس خفي كان المصير إلى قول الصحابي أولى، لقضية عثمان في بيع اللحم بالحيوان. وإن كان قول الصحابي فقط وقد عارضه القياس فقال الشافعي في القديم: إن قوله يقدم، لعلمه بظواهر الكتاب، وقال في الجديد: أولى، ولأن الله أمر بالرجوع عند التنازع إلى الكتاب، ولأن الصحابي يجوز عليه السهو.

الرابع: أنه حجة إذا خالف القياس. /

لأنه لا محمل له إلا التوقف. وذلك أن القياس والتحكم في دين الله باطل فيعلم أنه ما قاله إلا توقيفاً. قال ابن برهان في «الوجيز»: وهذا هو الحق المبين. قال: ومسائل الإمامين أبي حنيفة والشافعي رضي الله عنهما تدل عليه. فإن

الشافعي غلّظ الدية بالأسباب الثلاثة بأقضية الصحابة، وقدّر دية المجوسي بقول عمر، وأبا حنيفة قدّر الجعل في رد الأبق بأربعين درهماً لأثر ابن مسعود.

وقال الأبياري في «شرحه» هو أشبه المذاهب. وقال ابن المنير: هذا المذهب لا يختص الصحابيَّ، فكل عالم عدل إذا خالف القياس ظن به المخالفة للتوقيف. والظاهر إصابته في شروطه. قلت: وقد طرده ابن السمعاني فيه كها سياتي. ثم قال: ثم هو لا يختص غير الصحابي إذا كان المخالف صحابياً، فيجب إذاً على الصحابي الاقتداء بالصحابي المخالف للقياس.

والحاصل عن الشافعي أقوال:

أحدها: أنه حجة مقدمة على القياس، كها نص عليه في «اختلافه مع مالك» وهو من الجديد.

والثاني: أنه ليس بحجة مطلقاً، وهو المشهور بين الأصحاب أنه الجديد.

والثالث: أنه حجة إذا انضم إليه قياس، فيقدم حينئذ على قياس ليس معه قول صحابي، كما أشار إليه في «الرسالة». ثم ظاهر كلامه فيها أن يكون القياسان متساويين.

وتقدم في نقل إمام الحرمين عنه في قول تخصيص القياس الجلي بتقديمه على قول الصحابي. فعلى هذا يكون المراد بـ «القياس يعتضد بقول الصحابي» القياس الخفي، ويكون فيها نقله الإمام قول رابع في المسألة من أصلها.

وتقدم أيضاً عن الماوردي: إذا اعتضد بقياس التقريب فهو أولى من قياس التحقيق.

وعن حكاية ابن الصلاح: إذا اعتضد بقياس ضعيف فهو أولى من القياس القوي، فيتخرج من هذا قولان للشافعي إن جعلنا القياس الضعيف أعم من قياس التقريب وغيره، وإلا فقول خامس. وخصّ الماوردي القولين الأولين بما إذا كان موافقاً لقياس جلي، فإن لم يكن معه قياس جلي قدم القياس الجلي قطعاً

وخص القديم بما إذا لم يظهر له مخالف، فإن ظهر خلافه من صحابي آخر فلا يكون حجة على القديم.

وفي كتاب الرضاع، في الكلام على اعتبار العدد، حكاية حكاها الماوردي تقتضي أن قول الشيخين بخصوصها حجة، فإنه حكى عن الشافعي أنه قال: من سألني عن شيء أجبته من القرآن، فسأله رجل عن محرم قتل زنبوراً. فقال: لا شيء عليه، فقال: أين هذا في كتاب الله؟ فذكر قوله تعالى ﴿وما آتاكم الرسول فخذوه﴾ [سورة الحشر / ٧] وقوله عليه السلام: (اقتدوا باللذّين من بعدي أبي بكر وعمر) وقد سئل عمر عن محرم قتل زنبوراً فقال: لا شيء عليه. قال ابن الرفعة: فإن صحت هذه الحكاية عن الشافعي لزم منها أن يكون قول كل من الشيخين عنده حجة. ومذهبه الجديد أنه ليس بحجة. (انتهى).

وقال السنجي في أول «شرح التلخيص»: قول الواحد من الصحابة إذا انتشر ولم يعلم له مخالف وانقرض العصر عليه كان عندنا حجة مقطوعاً بصحتها. وهل يسمى إجماعاً؟ على وجهين: فقيل: لا، لقول الشافعي: لا ينسب إلى ساكت قول. والصحيح من المذهب أنه إجماع مقطوع على الله بصحته وهو مذهب كافة المتكلمين، ولم يخالف فيه إلا الجُعُل ومن تابعه فقالوا: لا يكون حجة. قال: فأما إذا لم ينتشر ولم يُعرف له مخالف فللشافعي فيه قولان: القديم أنه حجة، والجديد أن القياس أولى منه.

وقال في «القواطع»: إذا لم ينتشر ولم يعرف له مخالف نظر: فإن كان موافقاً للقياس فهو حجة. إلا أن أصحابنا اختلفوا: هل الحجة في القياس أو في قوله؟ على وجهين: وأما إذا خالف القياس أو كان مع الصحابي قياس خفي، والجلي مخالف مثله، فهذا موضع قولي الشافعي: ففي القديم: قول الصحابي أولى من القياس، وفي الجديد: القياس أولى.

وقال السهيلي في «أدب الجدل»: إن انتشر ورضوا به فهو حجة مقطوع بها، وهل يسمى إجماعاً؟ وجهان. وإن انتشر ولم يعلم منهم الرضا به فوجهان. وإن لم ينتشر فاختلف أصحابنا فيه على طريقين: (إحداهما) أن المسألةعلى قولين: أحدهما \_ وهو الجديد \_ أنه ليس بحجة . و(الثانية) أنه إن لم ينتشر في الباقين فهو حجة بلا خلاف، وإنما الخلاف إذا عارضه قياس جلي فحينتذ قول خفيً . (انتهى).

وقال الكيا: إن لم يعرف له مخالف فهو موضع الخلاف. فإذا اختلفوا فلا شك أنه لا حجة فيه. وقيل: يحتج بأقوالهم وإن اختلفت على تقدير اتباع قول الأعلم منهم، وبه قال الشافعي في «رسالته القديمة»، لأنه جوّز تقليد الصحابي وقال: إن اختلفوا أُخِذ بقول الأئمة أو بقول أعلمهم بذلك، ورجحه على القياس المخالف له. قال الكيا: وإن لم يكن بد من تقليد الصحابة فالواجب أن لا يفصّل بين أن يختلفوا أو لا، لأن فقد معرفة الخلاف لا ينتهض إجماعاً. وفي جواز تقليد العالم من هو أعلم منه، خلاف: رأى محمد بن الحسن جوازه وإن لم ينقل عنه وجوب ذلك.

(قال): ثم مذهب الشافعي قدياً وجديداً اتباع قضاء عمر رضي الله عنه في تقدير دية المجوسي بثماناتة درهم، وتغليظ الدية بالأسباب الثلاثة اتباعاً لآثار الصحابة واختلف الأصحاب في سبب ذلك: فقيل؛ لأن الواقعة اشتهرت وسكتوا وذلك دليل الإجماع. وقيل: لأنه يرى الاحتجاج بقول الصحابي إذا خالف القياس من حيث لا محمل له سوى التوقيف. (قال): ويظهر هذا في التابعي إذا علم مسالك الأحكام وكان مشهوراً بالورع لا يميل إلى الأهواء، إلا أن يلوح لنا في مسالك نظره فساد في أصل له عليه بنى ما بنى.

ويخرج من هذا قول آخر أنه حجة إذا لم يكن مُدركاً بالقياس، دون ما للقياس فيه مجال، وهذا القول هو المختار. وبه تنجمع نصوص الشافعي رضي الله عنه، وهذا حكاه القاضي في «التقريب» والغزالي استنباطاً من قول الشافعي في كتاب «اختلاف الحديث» أنه روي عن علي كرم الله وجهه أنه صلى في ليلة ست ركعات، كل ركعة بست سجدات، ثم قال: إن ثبت ذلك عن علي قلت به، فإنه لا مجال للقياس فيه، فالظاهر أنه جعله توقيفاً. هذا لفظه /قال القاضي: وهذا من قوله يدل على أنه كان يعتقد أن الصحابي إذا قال قولاً ليس للاجتهاد فيه مدخل فإنه لا يقوله إلا سمعاً وتوقيفاً وأنه يجب اتباعه عليه، لأنه لا يقول ذلك إلا عن خبر. (انتهى).

۴/ب

لكن الغزالي جعله من تفاريع القديم. وهو مردود، لأن اختلاف الحديث من الكتب الجديدة قطعاً، رواه عنه الربيع بن سليمان بمصر، وبهذا جزم ابن الصباغ في كتاب «الكامل في الخلاف» وقال إلكيا في «التلويح» أنه الصحيح، وكذا صاحب «المحصول» في باب الأخبار. وعلى هذا ينزل كل ماوقع في الجديد من التصريح فيه بالتقليد، كاتباعه الصديق في عدم قتل الراهب، وتقليده عثمان في البراءة، وعمر في أمهات الأولاد. قال في «الأم»: إذا أصاب الرجل بمكة حماماً من البراءة الحديث، اتباعاً لعمر وعثمان وابن عباس وابن عمر وغيرهم. وقال في «اختلاف الحديث»:أخذت بقول عمر في اليربوع والضبع حمل. وحكى في القديم هذا القول عن الكرخي، واختاره البزدوي وابن الساعاتي وغيرهم من الحنفية. وهذا هو الذي يعبر عنه ابن الحاجب بقوله: انه حجة إذا خالف القياس.

نعم، تصرفات الشافعي في الجديد تقتضي أن قوله حجة بشرطين: (أحدهما): أن لا يكون لاجتهاد فيه مجال.

(الثاني): أن يرد في موافقة قوله نص، وإن كان للاجتهاد فيه مجال كها فعل في مسائل الفرائض مقلداً زيداً فيها، لقوله على: (أفرضكم زيد) قال إمام الحرمين في «النهاية»: اختار الشافعي أن يتبع مذهب زيد ولم يضع لذلك كتاباً في الفرائض لعلمه بعلم الناس بمذهب زيد، وإنما نص في مسائل متفرقة في الكتاب فجمعها المزني وضم إليها مذهب زيد في المسائل، ولم يقل: «تحرَّيتُ مذهب الشافعي» كقوله في أواخر كتب مضت، فإن التحري اجتهاد، ولا اجتهاد في النقل. وقد تحقق اتباع الشافعي زيداً، وتردد قول الشافعي حيث تردد قول زيد، وقُرب مذهب زيد إلى القياس أن جعل الأم دون الأب في النصيب، قياس ميراث الذكر والأنثى. وكذا قوله: أولاد الأبوين يشاركون ولد الأم لاشتراكهم في القرابة، وجعل الأبوين مانعين الأخوة في رد الأم إلى السدس فياساً على جعل البنين في معنى البنات في استحقاق الثلثين. وقد أورد على هذا أنه خالف القياس في مسائل معنى البنات في استحقاق الثلثين. وقد أورد على هذا أنه خالف القياس في مسائل الجد والإخوة، وإعطاء الأم ثلث ما يبقى، وليس فيه كتاب ولا سنة ولا قياس - لأنا سوينا بين الأبوين مع الابن ومشاركة أولاد الأم خارجة عن القياس،

لأنا نعطي العشرة من إخوة الأبوين نصف السدس مثلًا، ونعطي الأخت الواحدة للأم السدس، فأي مراعاة لاتحاد القرابة؟

فإن قيل: إذا كان دليل التقليد الحديث السابق فينبغي أن يتبع علياً رضي الله عنه في قضائه ومعاذاً في الحلال والحرام لقوله: (أقضاكم علي، وأعلمكم بالحلال والحرام معاذ)، والجواب ـ كما قال ـ أن القضاء يتسع، ويتعلق بما لا يسوغ التقليد فيه، وكذلك الحلال والحرام.

(قال): وعندنا أن المذهب لا يستقل بتقليد زيد: وما انتحل مذهبه إلا عن أصل يجوز فيه الرأي، ولهذا خالف الصحابة. والشافعي لم يُخْلُ بمسألة عن احتجاج، وإنما اعتصم بشهادة النبي على ترجيحاً وبهذا تبين. (انتهى). وجرى على ذلك الرافعي.

وأما ابن الرفعة فقال: الظاهر أن اختيار الشافعي لمذهب زيد اختيار تقليد، كها يقتضيه ظاهر لفظ «الأم» إذ قال الشافعي: وقلنا إذا ورث الجد مع الإخوة قاسمهم ما كانت المقاسمة خيراً له من الثلث، فإذا كان الثلث خيراً له منها أعطيه. وهذا قول زيد بن ثابت، وعنه قبلنا أكثر الفرائض وهي التي لا نص فيها ولا إجماع.

وجعل الرافعي موضع القولين ما إذا لم ينتشر فيهم، (قال): ثم عن الصير في والقفال أن القول فيها إذا لم يكن معه قياس أصلاً، فإن كان مع قوله قياس ضعيف احتج به وترجح على القياس القوي. (قال): والأكثرون على أنه لا فرق. (قال): وإن انتشر فإما أن يخالفه غيره أو يوافقه سائر أصحابه أو يسكتوا. فإن خالفه فعلى قوله الجديد هو كاختلاف المجتهدين. وعلى القديم هما حجتان تعارضتا، فترجح من خارج، وإن وافقه جميع الصحابة فهو إجماع منهم.

## التفريع

## [عَلَىٰ أَن قَول الصحَابي حجّة]

إن قلنا أنه حجة فلا يجوز للتابعي مخالفته، وللمستدل أن يحتج به كما يحتج باخبار الأحاد والأقيسة، لكنه متأخر عنها في الرتبة. فلا يتمسك بشيء منها إلا عند عدمها، وفي تقديم القياس عليه الخلاف السابق. وكذلك القول في «شرع من قبلنا» لا يرجع إليه إلا عند عدم أدلة شرعنا. وهل يجوز أن يخص به عموم كتاب أو سنة؟ فيه وجهان لأصحابنا حكاهما الماوردي والروياني والشيخ أبو إسحاق والرافعي وغيرهم.

فلو اختلفوا قال الشيخ أبو إسحاق كان قول المخالفين قبلهم بحجتين تعارضتا، وبه جزم الرافعي. قال الشيخ: فيرجح أحد القولين على الآخر بكثرة العدد، فإن استويا قدم بالأئمة، فإن كان في أحدهما الأكثر، وفي الآخر الأقل، لكن مع الأقل أحد الأئمة الأربعة تساويا، فإن استويا في العدد والأئمة، ومع أحدهما قول الشيخين ففيه وجهان: (أحدهما) أنها سواء، و (الثاني) ترجيح القول الذي معه أحد العمرين، لحديث: (اقتدوا باللّذين من بعدي).

ثم ذكر أن الفرق بين اختلاف أقوال الصحابة واختلاف الحديث في أنه لا يجمع بين أقوال الصحابة بتنزيل المطلق على المقيد، وتخصيص العام بالخاص، وتأويل ما يحتمل، ونحو ذلك، مما يجمع به بين الأخبار المختلفة عن النبي وأن أن جميع الأخبار صادر عن واحد وهو معصوم عليه السلام، فلا يجوز فيها الاختلاف والتضاد من كل وجه، فيجمع بينها مهما أمكن، حتى لا يكون أحدهما خالفاً للأخر. وإذا لم يمكن ذلك كان الثاني ناسخاً للأول. وأما أقوال الصحابة إذا اختلفت فليست كذلك، لاختلاف مقاصدهم، وأن ذلك ليس صادراً عن متكلم واحد.

وقال ابن فورك: ذهب الشافعي في القديم إلى قول الأثمة منهم أو أكثرهم مالم يكن فيه واحد من الأثمة. ومن قال من أصحابنا بتقليد العالم لمن هو أعلم منه قال به. وهو قول ابن سريج.

ا وقال الروياني في أول «البحر»: إذا اختلفوا على قولين /، فإن لم يكن فيهم إمام نُظر: فإن كانوا في العدد سواء فهما سواء، وإن اختلف العدد فهل يُرجح بكثرة العدد؟ فعلى قوله في الجديد: لا يرجح، ويقول ما يوجبه الدليل، وعلى القديم: يرجح كما في الأخبار. وإن كان منهم إمام، فإن كانوا في العدد سواء فالتي فيها الإمام هل هي أولى؟ قولان: قال في القديم: نعم، وقال في الجديد: لا، وإن اختلف العدد والإمام مع الأقل فهما سواء على كلا القولين. ولو اتفقا في العدد وفي أحدهما أبو بكر وعمر، فعلى القديم فيه وجهان: (أحدهما): يرجح قول أبي بكر وعمر على غيرهما. قال الرافعي: وينبغي جريان الوجهين فيها لو تعارض الصديق وعمر حتى يستويان على وجه، ويرجح طرف أبي بكر على غيره. وقال الماوردي: إذا اختلفوا أخذنا بقول الأكثر، فإن استويا أخذنا بقول من وقال الماوردي: إذا اختلفوا أخذنا بقول الأكثر، فإن استويا أخذنا بقول من

وقال ابن القطان من أصحابنا في كتابه: إذا اختلف الصحابة اختلف قول الشافعي في هذه المسألة، فكان يقول في موضع من اختلاف علي وابن مسعود: انهها سواء، وقال في موضع آخر من الجديد: انه يصير إلى قول أبي بكر وعمر وعثمان وعلي، لأن النص ورد فيهم: (عليكم بسنتي وسنة الخلفاء) فدل على مزية قولهم على أهل الفتوى.

مَعُه أحد الخلفاء الأربعة، فإن لم يكن رجعنا إلى الترجيح.

ثم مثل المسألة بالبيع بشرط البراءة من العيوب فقال: قول الأثمة أولى، لأن ابن عمر باع عبداً بالبراءة فقال المشتري: كان فيه عيب علمته ولم تسمه لي، فكان عنده أنه يبرأ من ذلك إذا وقف عليه ولم يسمعه، فقال عثمان: إن لم تحلف بالله على هذا لزمك. وإذا كان هذا هكذا فقد صار إلى قول عثمان، وإنما صار إلى القياس. وعلى هذه القاعدة إذا اختلفت الصحابة أخذنا بقول الأكثر.

وذكر في كتاب واختلاف علي وابن مسعود، أن عليًا صلى في زلزلة ركعتين، في كل ركعة ست سجدات.

قال ابن القطان: وإنما سلك في هذين كسلوكه في الأخبار بالترجيح بالكثرة، ولهذا خرجه على قولين.

قال ابن قدامة في «الروضة»: إذا اختلفت الصحابة على قولين لم يجز للمجتهد الأخذ بقول بعضهم من غير دليل، خلافاً لبعض الحنفية وبعض المتكلمين أنه يجوز ذلك مالم ينكر على القائل قوله، لأن اختلافهم دليل على تسويغ الخلاف والأخذ بكل واحد من القولين، ولهذا يرجع إلى معاذ في ترك رجم المرأة (قال): وهذا فاسد، فإن قول الصحابي لا يزيد على الكتاب والسنة، ولو تعارض دليلان من كتاب أو سنة لم يجز الأخذ بواحد منها بدون الترجيح، ولا نعلم أن أحد القولين صواب والآخر خطأ، ولا نعلمه إلا بدليل. وإنما يدل اختلافهم على تسويغ الاجتهاد في كلا القولين، أما على الأخذ بدون مرجح فكلاً. وأما رجوعهم إلى قول معاذ فلأنه بان له الحق بدليله فيرجع إليه. (انتهى).

#### تنبيه:

قال الشافعي: أقول بقول الأثمة أبي بكر وعمر وعثمان، وسكت عن علي، فرد عليه داود وقال: ما باله تُرك عليًا، وليس بدون من رضيه في هذا، قال ابن القطان: ولا نظن بالشافعي الإعراض عن أمير المؤمنين علي، وله في هذا مقاصد:

منها: أنه ترك ذكره اكتفاء، لأنهم معلومون ببعضهم، فنبه على البعض: ولهذا قال في بعض المواضع: أبو بكر وعمر.

ومنها: أنه قصد بذلك الرد على مالك، لأنه يخالفه في هذه المسألة، فقال أقول بقول الأئمة. إلى آخره، لأن كلامه على من كان بالمدينة. ويشهد لهذا التأويل قول الشافعي في «اختلاف الحديث» أقول بقول الأئمة أبي بكر وعمر وعثمان وعلى. فدل على ما سبق.

<sup>(</sup>١) في الأصول كلها: واختلاف الخلاف،!

ومنها: أن الكلام على ظاهره، وأراد الثلاثة في صورة، وهي ما إذا انفردوا وكان على حاضراً وسائر أصحابه (()) وسكتوا عها حكموا به وأفتوا صار إجماعاً. وحينئذ فيصار إلى قولهم، لأن علياً موافق في المعنى. وليس كذلك أمر علي بالكوفة، إنما كان بحضرته من يأخذ عنه، فلم يكن في سكوتهم له حجة. قال ابن القطان: والأشبه الوجه الأول، وهو أن يكون ترك ذلك اكتفاء. وكذلك قال ابن القاص في «التلخيص». وقال السنجي في «شرحه»: إنه الأصح أنه ذكر المعظم وأراد الكل (قال): ومن أصحابنا من قول لا يرجح بقول على كها لا يرجح بقول غيره من الخلفاء. والفرق بينهها بذكر ما سبق، إذا (الله عن قوله صادراً عن رأي الكافة، بخلاف من قبله.

### تنبيه آخر:

حاصل الخلاف في اختلاف الصحابة ثلاثة أقوال:

ـ سقوط الحجة وأنه لا يعتمد قول منها.

ـ التخيير فيأخذ بقول من شاء منهم، وحكاه ابن عبد البر عن القاسم بن محمد وعمر بن عبد العزيز، وعزاه بعضهم لأبي حنيفة.

والثالث: أنه يعدل إلى الترجيح، ونص عليه الشافعي في «الرسالة» فقال: نصير منها إلى ما وافق الكتاب أو السنة أو الإجماع، أو كان أصح في القياس، وهو الأصح وقول الجمهور. واحتج ابن عبد البر باتفاق الصحابة على تخطئة بعضهم بعضاً، ورجوع بعضهم إلى قول غيره عند مخالفته إياه، وهو دليل على أن اختلافهم عندهم خطأ وصواب.

وقال أبو سعيد الاصطخري في كتاب «أدب القضاء»: وإذا كان من الصحابة خلاف في المسألة لم يجز لمن بعدهم الخروج عن أقاويلهم، لأنه محال أن يخرج الحق عن جميعهم، أو يشمل الخطأ كلهم. وقيل: يجوز الخروج عن أقوالهم. وقيل: يتخير من غير دليل. (انتهى). ولعله فرّعه على القول بأنه حجة ثم قال: وإذا

<sup>(</sup>١) لعل الصواب والصحابة).

<sup>(</sup>٢) هكذا في جميع الأصول، ولعله : «إذ».

حكى القول في حادثة عن واحد من الصحابة وتظاهر واشتهر ولم يخالف فحكمه حكم الإجماع، لعدم النكير منهم. وإذا نقل الثقات عن واحد منهم قولاً غير منتشر في جميعهم ولم يرو عن واحد منهم وفاقه لا خلافه فقد اختلف فيه. والواجب عندنا المصير إليه، لأنه في المعنى راجع إلى أن العصر قد انخرم والحق معدوم، وهذا مع اختصاص الصحابة بمشاهدة الرسول ومعرفة الخطاب منه، إذ الشاهد يعرف بالحال ما يخفى على من بعده. (انتهى).

فائدة: قال ابن عبد السلام في «فتاويه المُوصِليَّة»: إذا صح عن بعض الصحابة مذهب في حكم من الأحكام لم يجز مخالفته إلا بدليل أوضح من دليله، ولا يجب على المجتهدين تقليد الصحابة في مسائل الخلاف، ولا يحل لهم ذلك مع ظهور أدلتهم على أدلة الصحابة، لأن الله تعالى أمرنا باتباع الأدلة ولم يوجب تقليد / ٣٣٢/ب العلماء إلا على العامة الذين لا يعرفون أدلة الأحكام.

فائدة أخرى: ذكر الخطيب البغدادي في كتاب «الفقيه والمتفقه» عن الشافعي أنه قال: إذا جاء اختلاف عن الصحابة نظر أتبعهم للقياس إذا لم يوجد أصل يخالفه. فقد خالف على عمر في ثلاث مسائل القياسُ فيها مع على، وبقوله أُخذ.

ـ منها: المفقود، قال عمر: يضرب له أجل أربع سنين ثم تعتد، ثم تنكح. وقال علي: لا تنكح أبداً. وقد اختلف فيه عن علي حتى يصح موت أو فراق.

- وقال عمر في الرجل يطلق امرأته في سفره ثم يرتجعها فيبلغها الطلاق، ولا تبلغها الرجعة حتى تحل وتنكح: أن زوجها الأخِر أولى إذا دخل بها. وقال علي: هي للأول أبداً، وهو أحق بها.

ـ وقال عمر في الذي ينكح المرأة في العدة ويدخل بها: أنه يفرق بينهما ثم لا ينكحها أبداً. وقال على: ينكحها بعده.

### مسألة

قال الأستاذ أبو منصور البغدادي في كتاب والأصول الخمسة عشر»: أربعة من الصحابة تكلموا في جميع أبواب الفقه، وهم: على وزيد وابن عباس وابن مسعود. وهؤلاء الأربعة متى أجمعوا على مسألة على قول فالأمة فيها مجمعة على قولم غير مبتدع لا يعتد بخلافه. وكل مسألة انفرد فيها على بقول عن سائر الصحابة تبعه فيها ابن أبي ليلى والشعبي وعبيدة السلماني، وكل مسألة انفرد فيها زيد بقول تبعه الشافعي ومالك في أكثره. وتبعه خارجة بن زيد لا محالة. وكل مسألة انفرد بها ابن مسعود تبعه علقمة والأسود وأبو أيوب.

### فمبل

# [النفريع عَلَىٰ أن قُول الصحَابي ليسَ بحجة]

وإن قلنا: ليس بحجة فلا يكون قول بعضهم حجة على البعض، ولا يجوز لأحد الفريقين تقليد الآخر، ولا يمنع من تقليدهم من ليس بمجتهد، لكن الذي صرف الناس عن تقليدهم أنهم اشتغلوا بالجهاد وفتح البلاد ونشر الدين وأعلامه فلم يتفرغوا لتفريع الفروع وتدوينها، ولا انتشر لهم مذاهب يعرف آحادهم بها، كما جرى ذلك لمن بعدهم.

وأما تقليد المجتهد لهم ففيه ثلاثة أقوال للشافعي، ثالثها: يجوز إن انتشر قوله ولم يخالف، وإلا فلا. وقد أفرد الغزالي رحمه الله هذه المسألة بالذكر بعد الكلام في أن قول الصحابة حجة أم لا؟ فقال في «المستصفى»؛ إن قال قائل: إذا لم يجب تقليدهم، هل يجوز تقليدهم؟ قلنا: أما العامي فيقلدهم. وأما العالم فإن جاز له تقليد العالم جاز له أن يقلدهم، وإن حرّمنا تقليد العالم للعالم فقد اختلف قول الشافعي في تقليد الصحابة، فقال في القديم: يجوز إذا قال قولاً وانتشر قوله ولم يخالف. وقال في موضع آخر: يقلّد وإن لم ينتشر. وقال: ورجع في الجديد إلى أنه لا يقلّد العالم صحابياً كما لا يقلد العالم عالماً آخر. نقل المزني عنه ذلك وأن العمل على الأدلة التي فيها يجوز للصحابي الفتوى، وهو الصحيح المختار عندنا (انتهى).

وقد تبعه على إفراد هذه المسألة وجعلها فرعاً لما قبلها ابن السمعاني والرازي وأتباعه والأمدي، ويوافقه حكاية ابن القطان في كتابه قولين في الصحابي إذا قال قولاً ولم ينتشر: (أحدهما) أن تقليده واجب، وليس للتابعي مخالفته. و (الثاني) أن له مخالفته والنظر في الأدلة. وأعرض ابن الحاجب عن إفراد هذه المسألة بالذكر، لأنها عين ما قبلها، وهو الحق، لأن الظاهر أن الشافعي حيث صرّح بتقليد

الصحابي لم يرد به التقليد المشهور، وهو قبول قول غيره ممن لا يجب عليه اتباعه من غير حجة، بل مراده بذلك الاحتجاج فإنه استعمله في موضع الحجة فقال في ومختصر المزني»، في باب القضاء في الكلام على المشاور : ولا يقبل وإن كان أعلم منه حتى يعلم كعلمه أن ذلك لازم له، فأما أن يقلده فلم يجعل الله ذلك لأحد بعد الرسول. هذا نصه. فأطلق اسم التقليد على الاحتجاج بقول النبي هيه، ولا سيها مع ما استقر من قوله المتكرر في غير موضع بالنهي عن التقليد والمنع منه. ويدل على ذلك قول الماوردي والجوري: أن مذهب الشافعي في القديم أن قول الصحابي حجة بمفرده إذا اشتهر ولم يظهر له مخالف. قال الماوردي: لا سيها إذا ألصحابي إماماً، وأغرب ابن الصباغ فحكى ذلك عن الجديد وقد سبق. ثم قول الغزالي أنه رجع عنه في الجديد معارض بما نص عليه في كتاب «الأم» في غير موضع بتقليد الصحابة، كها سبق في البيع بشرط البراءة. وقوله: «قلته في غير موضع بتقليد الصحابي في القديم معناه المعروف فهو كذلك هنا أيضاً في أراد الشافعي بالتقليد للصحابي في القديم معناه المعروف فهو كذلك هنا أيضاً في الجديد. والأظهر أنه أراد به الاحتجاج بقول الصحابي، وأطلق اسم التقليد عليه عازاً كما أطلقه في الاحتجاج بقول النبي هيه.

وقد قال الغزالي في «المستصفى» بعدما سبق: فإن قيل: فقد ترك الشافعي في الجديد القياس في تغليظ الدية في الحرم لقول عثمان. ولذلك فرق بين الحيوان وغيره في شرط البراءة لقول عثمان. قلنا له: في مسألة شرط البراءة أقوال، فلعل هذا مرجوع عنه. (انتهى). وهذا مردود بأنا قد بينًا أنه نصّ عليه في غير موضع من كتبه الجديدة وقال:إنه الذي ذهب إليه، وبه قطع أبو إسحاق المروزي وابن خيران وغيرهما، ولم يجعلا للشافعي قولاً في المسألة غيره، وهوالذي صححه المتأخرون. وأما مسألة تغليظ الدية فقد احتج الشافعي فيها بما روي عن عثمان أنه قضى في امرأة قتلت بالدية وثلث الدية، وروي نحوه عن عمر وابن عباس، ولا نخالف لهم من الصحابة، فيكون اعتمد ذلك بناء على أنه إجماع سكوتي، أو

لأنه قضى به عثمان، وهو قد نصّ في الجديد على الرجوع إلى قول أحد الخلفاء الأربعة لأنه يشتهر غالباً بخلاف قول المفتي.

وقد حكى الغزالي أيضاً في الموضع المشار إليه أيضاً أن الشافعي اختلف قوله فيها إذا اختلف الإفتاء والحكم من الصحابة، فقال مرة: الحكم أولى، لأن العناية به أشد والمشورة فيه أبلغ. وقال مرة: الفتوى أولى، لأن سكوتهم على الحكم يُحمل على الطاعة لأولي الأمر. وعزا هذا الاختلاف للقديم وجعله مرجوعاً عنه. وفيه من النظر ما سلف نصه في كتبه الجديدة.

#### تنبيه:

ظهر مما ذكرناه أن ذكر / «المنهاج» هذا القول الثالث في أصل مسألة الحجّية ١/٣٣٣ ليس بغلط، كما زعم شراحه، بل هو الصواب.

#### فصل

أما إذا انضم إلى قول الصحابي القياس ففيه مسألتان:

إحداهما: إذا تعارض قول صحابيين واعتضد أحدهما بالقياس. وقد سبقت عن النص (١).

الثانية: إذا تعارض قياسان واعتضد أحدهما بقول الصحابي، فحكى الرافعي عن الغزالي أنه قد تميل نفس المجتهد إلى مايوافق قول الصحابي ويرجح عنده. قال النووي: وقد صرح الشيخ في «اللمع» وغيره من الأصحاب بالجزم بالموافق (انتهى). وأنا أقول: من يرى أن قول الصحابي بمفرده حجة مقدمة على القياس يكون احتجاجه هنا بقول الصحابة بطريق الأولى. ومن يرى أنه ليس بحجة فإما أن يكون القياسان صحيحين متساويين أو لا، فإن كانا كذلك ولم يترجح أحدهما على الآخر بمرجح في الأصل أو حكمه، أو في العلة، أو دليلها، أو في الفرع، فالظاهر أن القياس المعتضد بقول الصحابي مقدم، ويكون ذلك من الترجيحات فالظاهر أن القياس المعتضد بقول الصحابي مقدم، ويكون ذلك من الترجيحات بالأمور الخارجية، كما ترجح أحد الخبرين المعارضين بعمل بعض الصحابة دون الآخر. وأما إذا كان أحد القياسين مرجَّحاً على الآخر في شيء مما ذكرنا، ومع المرجوح قول بعض الصحابة فهذا محل النظر على القول بأن قوله ليس بحجة، المرجوح قول بعض الصحابة فهذا محل النظر على القول بأن قوله ليس بحجة، والاحتمال منقدح.

وقد تقدم حكاية ابن الصباغ عن بعض أصحابنا أن القياس الضعيف إذا اعتضد بقول الصحابي يقدم على القياس القوي، وذاك هنا بطريق الأولى، وتقدم نقل الماوردي عن الشافعي أن رأيه في الجديد أن قياس التقريب إذا انضم إلى قول الصحابي كان أولى من قياس التحقيق، ومثّل الماوردي قياس التقريب بما ذكره الشافعي في مسألة البيع بشرط البراءة من العيوب أن الحيوان يفارقه ما سواه، لأنه

<sup>(</sup>١) هنا في مخطوطتين بياض بمقدار سبح كلمات إحداهما الباريسية المعتمدة، وفي غيرهما لا إشارة اليه.

يغتذي بالصحة والسقم، وتحول طبائعه، وقلّما يخلو من عيب وإن خفي فلا يمكن الإخبار عن عيوبه الخفية بالإشارة إليها والوقوف عليها، وليس كذلك غير الحيوان، لأنه قد يخلو من العيوب ويمكن الإخبار فيها بالإشارة إليها لظهورها، فدل على افتراق الحيوان وغيره من جهة المعنى، مع ما روي معه من قصة عثمان.

وحاصله على ما نقله الماوردي عن الجديد من مذهب الشافعي - أن القياس المرجوح إذا اعتضد بقول الصحابي كان مقدماً على القياس الراجح ، فيحتمل أن يكون هذا تفريعاً منه على أن قول الصحابي حجة ، كها تقدم عنه في «الرسالة الجديدة» ويحتمل أن يكون على القول الآخر الذي اشتهر عند الأصحاب عن الجديد أنه ليس بحجة . وهو ظاهر كلام الماوردي ، وقد ترجم القاضي في التقريب هذه المسألة ، وحكى خلاف القياس ، وأنه هل يترجح قول الصحابي بذلك القياس الضعيف على القياس القوي ، أو يجب العمل بأقوى القياسين؟ ثم رجح هذا الثاني .

### مسألة

فإن قال التابعي قولاً لا مجال للقياس فيه لم يلتحق بالصحابي عندنا، خلافاً للسمعاني كما سبق. قال صاحب «الغاية» من الحنابلة: من قام من نوم الليل فغمس يده في إناء قبل أن يغسلها ذهب الحسن البصري زوال طهوريته، وهو يخالف القياس. والتابعي إذا قال مثل ذلك كان حجة، لأن الظاهر أنه قال توقيفاً عن الصحابة، أو عن نص ثبت عنده. قال صاحب «المسودة»: وظاهر كلام أحمد وأصحابنا أنه لا اعتبار بذلك، بل يجعل كمجتهداته.

### المصكالح المرسكلة

قد مر الكلام في القياس، في المناسب الذي اعتبره الشارع أو ألغاه، والكلام فيها جُهل حاله، أي سكت الشرع عن اعتباره وإهداره، وهو المعبر عنه بـ «المصالح المرسلة». ويلقب بـ «الاستدلال المرسل». ولهذا سميت «مرسلة» أي لم تَعْتِبُرُ وَلَمْ تُلغُ. وأطلق إمام الحرمين وابن السمعاني عليه اسم «الاستدلال»، وعبر عنه الخوارزمي في «الكافي» بـ «الاستصلاح». قال: والمراد بالمصلحة: المحافظة على مقصود الشرع بدفع المفاسد عن الخلق. وفسّره الإمام والغزالي بأن يوجد معنى يُشعر بالحكم مناسب له عقلاً، ولا يوجد أصل متفق عليه، والتعليل المصور جارٍ فيه. وفسَّره ابن برهان في «الأوسط» بأن لا يستند إلى أصل كلي ولا جزئي.

وفيه مذاهب:

أحدها: منع التمسك به مطلقاً، وهو قول الأكثرين، منهم القاضي وأتباعه، وحكاه ابن برهان عن الشافعي. قال الإمام: وبه قال طوائف من متكلمي الأصحاب.

الشاني: الجواز مطلقاً، وهو المحكيّ عن مالك رحمه الله، قال الإمام في «البرهان»: وأفرط في القول به حتى جرّه إلى استحلال القتل وأخذ المال لمصالح تقتضيها في غالب الظن وإن لم يجد لها مستنداً. وحكاه غيره قولًا قديماً عن الشافعي.

وقال أبو العزّ المقترح في «حواشيه على البرهان»: إن هذا القول لم يصح نقله عن مالك، هكذا قاله أصحابه، وأنكره ابن شاس أيضاً في «التحرير» على الإمام وقال : أقواله تؤخذ من كتبه وكتب أصحابه، لا من نقل الناقلين. وكذلك استنكره القرطبي في كتابه فقال: ذهب الشافعي ومعظم أصحاب أبي حنيفة إلى

الاعتماد عليه، وهو مذهب مالك. (قال): وقد اجترأ إمام الحرمين وجازف فيها نسبه إلى مالك من الإفراط في هذا الأصل. وهذا لا يوجد في كتاب مالك، ولا في شيء من كتب أصحابه.

وهذا تحامل من القرطبي، فإن الإمام قد حمل كلام مالك على ما يصح. وسيأتي. وقد قال ابن دقيق العيد: نعم، الذي لا شك فيه أن لمالك ترجيحاً على غيره من الفقهاء في هذا النوع، ويليه أحمد بن حنبل. ولا يكاد يخلو غيرهما عن اعتباره في الجملة، ولكن لهذين ترجيح في الاستعمال على غيرهما. (انتهى).

وقال القرافي: هي عند التحقيق في جميع المذاهب، لأنهم يعقدون ويقومون بالمناسبة، ولا يطلبون شاهداً بالاعتبار، ولا يُعنى بالمصلحة المرسلة إلا ذلك. (قال): وإمام الحرمين قد عمل في كتابه «الغياثي» أموراً وحرّرها وأفتى بها، والمالكية بعيدون عنها، وحثّ عليها وقالها للمصلحة المطلقة. وكذلك الغزالي في «شفاء الغليل» مع أن الاثنين شديدا الإنكار علينا في المصلحة المرسلة. (قلت): وسيأتي تحقيق مذهب الرجلين.

وقال البغدادي في «جنة الناظر»: لا تظهر مخالفة الشافعي لمالك في المصالح، فإن مالكاً يقول: إن المجتهد إذا استقرأ موارد الشرع ومصادره أفضى نظره إلى العلم برعاية المصالح في جزئياتها وكلياتها/وأن لا مصلحة إلا وهي معتبرة في ٣٣٠/بجنسها، لكنه استثنى من هذه القاعدة كل مصلحة صادمها أصل من أصول الشريعة (قال): وما حكاه أصحاب الشافعي عنه لا يعدو هذه المقالة إذ لا أخص منها إلا الأخذ بالمصلحة المعتبرة بأصل معين، وذلك مغير للاسترسال الذي اعتقدوه مذهباً، فبان أن من أخذ بالمصلحة غير المعتبرة فقد أخذ بالمرسلة التي قال بها مالك، إذ لا واسطة بين المذهبين.

والثالث: إن كانت المصلحة ملائمة لأصل كلي من أصول الشرع، أو لأصل جزئي جاز بناء الأحكام، وإلا فلا. ونسبه ابن برهان في «الوجيز» للشافعي وقال: إنه الحق المختار، ومثّله بقوله في المطلّقة الرجعية: إنه لا يحل وطؤها، لأن العدة شرعت لبراءة الرحم، والوطء سبب الشغل، فلو جوزناه في العدة لاجتمع

الضدان. فليس لهذا الأصل جزئي، وإنما أصله كلي مهدر، وهو أن الضدين لا يجتمعان.

وقال إمام الحرمين: ذهب الشافعي ومعظم أصحاب أبي حنيفة إلى اعتماد تعليق الأحكام بالمصالح المرسلة، بشرط ملاءمته للمصالح المعتبرة المشهود لها بالأصول. وهذا قريب من نقل ابن برهان. وينبغي أن ينزل على ذلك قول الخوارزمي في «الكافي»: إن ظاهر كلام الشافعي يقتضي اعتبارها وتعليق أحكام الشرع بها. لكن إذا قيدناه بهذا انسلخت المسألة من المصالح المرسلة، فإنه إذا شرط التقريب من الأصول الممهدة، وفسره بالملاءمة كان من باب القياس في الأسباب، فيكون من قسم المعتبر، وبه يخرج عن الإرسال، ويعود النزاع لفظياً. ولهذا قال ابن برهان في «الأوسط»: لا يظن بمالك على جلالته - أن يرسل النفس على سجيتها وطبيعتها، فيتبع المصالح الجامدة التي لا تستند إلى أصول الشرع بحال، لا على كلي ولا على جزئي. إلا أن أصحابه سمعوا أنه بنى الأحكام على المصالح المطالح المطلقة فأطلقوا النقل عنه في ذلك. ومثله قول إمام الحرمين، في باب المصالح المطلقة فأطلقوا النقل عنه في ذلك. ومثله قول إمام الحرمين، في باب ترجيح الأقيسة: ولا نرى التعليق عندنا بكل مصلحة، ولم يَرَ ذلك أحد من العلماء ترجيح الأقيسة: ولا نرى التعليق عندنا بكل مصلحة، ولم يَرَ ذلك أحد من العلماء رقال): ومن ظن ذلك بمالك فقد أخطأ.

وقال ابن المنير في (١٠) الخلاف: من العلماء من رأى أن ورود الحكم المعين على الوفق نازل منزلة البينة، ثم الملاءمة نازلة منزلة تزكية البينة بالشهود المقررة عند التهمة، فهذا يرد الاستدلال المرسل، لأن صاحبه ما أقام على صحته بينة غير دعواه، فلا يتوقع للتزكية، ولا بينة. ومنهم من نزّل الملاءمة منزلة البينة على صدق الدعوى في صدق الوصف، وجعل ورود الحكم المعين على الوفق كالاستظهار، فلم يضره فواته في أصل الاعتبار.

والرابع: اختيار الغزالي والبيضاوي وغيرهما تخصيص الاعتبار بما إذا كانت تلك المصلحة ضرورية قطعية كلية، فإن فات أحد هذه الثلاثة لم يعتبر.

<sup>(</sup>١) في الأصول كلها هنا بياض يبدو أنه اسم أحد كتبه الأصولية.

والمراد بـ «الضرورية» ما يكون من الضروريات الخمس التي يجزم بحصول المنفعة منها. و(الكلية) لفائدة تعم جميع المسلمين احترازاً عن المصلحة الجزئية لبعض الناس، أو في حالة مخصوصة، كمن أجاز للمسافر إذا أعجله السفر أن يدفع التبرلدار الضرب وينظر مقدار ما يخلص منه فيأخذ بقدره بعد طرح المؤونة، فهذه مصلحة لضرورة الانقطاع من الرفقة لكنها جزئية بالنسبة إلى شخص معين وحالة معينة.

ومثّل الغزالي لاستجماعه الشرائط بمسألة التترس، وهي ما إذا تترس الكفار بجماعة المسلمين، ولو رمينا الترس لقتلنا مسلماً من دون جريمة صدرت منه. قال الغزالي: فلا يبعد أن يقول المجتهد: هذا الأسير مقتول بكل حال، لأنا لو كففنا عن الترس لسلطنا الكفار على جميع المسلمين فيقتلونهم ثم يقتلون الأسارى أيضا، فحفظ المسلمين أقرب إلى مقصود الشرع، لأنا نقطع أن الشارع يقصد تقليل الفتل كما يقصد حسمه عند الإمكان، فحيث لم يُقدر على الحسم فقد قدرنا على التقليل، وكان هذا التفاتاً على مصلحة علم بالضرورة كونها مقصودة بالشرع لا بدليل واحد، بل بأدلة خارجة عن الحصر، ولكن تحصيل هذا المقصود بهذا الطريق وهو قتل من لم يذنب لم يشهد له أصل معين فينقدح اعتبار هذه المصلحة بالأوصاف الثلاثة وهو كونها ضرورية كلية قطعية.

فخرج بـ «الكلية» ما إذا أشرف جماعة في سفينة على الغرق، ولو غرق بعضهم لنجوا فلا يجوز تغريق البعض. وبـ «القطعية» ما إذا شككنا في أن الكفار يتسلطون عند عدم رمي الترس، وبـ «الضرورية» ما إذا تترسوا في قلعة بمسلم، فلا يجل رمي الترس، إذ لا ضرورة بنا إلى أخذ القلعة.

وهذا من الغزالي تصريح باعتبار القطع بحصول المصلحة لكن الأصحاب حكوا في مسألة التترس وجهين، ولم يصرحوا باشتراط القطع. وقد يقال: إن هذا التفصيل يؤول إلى ما نقل عن الشافعي، ولهذا قال إمام الحرمين: هولا يستجيز

<sup>(</sup>١) هكذا في المخطوطة الباريسية وتقرأ في الخطوطة الازهرية (اتفاقا) وفي غيرها (اتبغاء).

التأني() والإفراط في البعد، وإنما يسوغ تعليق الأحكام لمصالح رآها شبيهة بالمصالح المعتبرة وفاء بالمصالح المستندة إلى أحكام ثابتة الأصول. واختاره إمام الحرمين أو نحواً منه. وقال القرطبي: هي بهذه القيود لا ينبغي أن يختلف في اعتبارها.

وأما ابن المنير فقال: هو احتكام من قائله، ثم هو تصوير بما لا يمكن عادة ولا شرعاً: أما عادة فلأن القطع في الحوادث المستقبلة لا سبيل إليه، إذ هو غيب عنها. وأما شرعاً فلأن الصادق المعصوم أخبرنا بأن الأمة لا يتسلط عدو عليها ليستأصل شأفتها() (قال): وحاصل كلام الغزالي ردّ الاستدلال، لتضييقه في قبوله باشتراط مالا يتصور وجوده. (انتهى). وهذا تحامل منه، فإن الفقيه يفرض المسائل النادرة لاحتمال وقوعها، بل المستحيلة للرياضة. ولا حجة له في المحلومهم الحديث، لأن المراد كافة الخلق، وصورة الغزالي إنما هي في أهل محلة بخصوصهم استولى عليهم الكفار، لا جميع العالم. وهذا واضح.

وقال ابن دقيق العيد: لست أنكر على من أعتبر أصل المصالح، لكن الاسترسال فيها. وتحقيقها يحتاج إلى نظر شديد ربما خرج عن الحد المعتبر. وقد نقلوا عن عمر رضي الله عنه أنه قطع السان الحطيئة بسبب الهجو، فإن صح ذلك فهو من باب العزم على المصالح المرسلة، فحمله على التهديد الرادع ذلك فهو من ممله على حقيقة القطع للمصلحة وهذا نحو/النظر فيها يسمى مصلحة مرسلة (قال): وقد شاورني بعض القضاة في قطع أنملة شاهد، والغرض منعه عن الكتابة بسبب قطعها! وكل هذه منكرات عظيمة الوقع في الدين، واسترسال قبيح في أذى المسلمين.

<sup>(</sup>١) كذا في الأصول كلها.

 <sup>(</sup>٢) في الأصول كلها (شاوها) ومعنى الشاو الأمد. أما الشافة فهي قرحة إذا قطعت مات صاحبها ومنها استأصل الله شافته أي أذهبه فمات.

<sup>(</sup>٣) لعل الصواب : عزم على قطع.

#### تنبيــه:

حيث اعتبرت المصالح عندنا بالمعنى السابق فذاك حيث لم يعارضها قياس، فإن عارضها خرج للشافعي رحمه الله تعالى فيه قولان، من القولين فيها إذا وقع في الماء القليل مالا نفس له سائلة. ولهذا قال الشيخ في «التنبيه»: تنجسه في أحد القولين، وهو القياس، ولم تنجسه في الآخر، وهو الأصلح للناس. وقال الشيخ أبو محمد الجويني في كتاب القراض من «السلسلة»: إذا تاجر العامل بغير إذن المالك، أو اشترى بغير المال وربح فوجهان: (أحدهما) أن تلك العقود باطلة. و (الثاني) أن المالك غير بين إجازة العقود وبين فسخها. (قال): والقياس مع القول الأول، والمصلحة مع الثاني.

### سَدّالذرائع

قال الباجي: ذهب مالك إلى المنع من سدّ الذرائع، وهي المسألة التي ظاهرها الإباحة ويتوصّل بها إلى فعل المحظور، مثل أن يبيع السلعة بمائة إلى أجل، ويشتريها بخمسين نقداً، فهذا قد توصل إلى خمسين بذكر السلعة. وقال أبو حنيفة والشافعي: لا يجوز المنع من سد الذرائع. قلنا: قوله تعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا لا تقولوا راعنا ﴾ [سورة البقرة / ١١٤] وقوله: ﴿واسألهم عن القرية التي كانت حاضرة البحر ﴾ [سورة الأعراف / ١٦٣] وقوله عليه السلام: (لعن الله اليهود حرمت عليهم الشحوم فجمهلوها وباعوها وأكلوا أثمانها)، وقوله عليه السلام: (دع ما يريبك إلى مالا يريبك) وقوله عليه السلام: (الحلال بين والحرام بين وبينها مشتبهات). (انتهى).

وقال القرطبي: وسد الذرائع ذهب إليه مالك وأصحابه وخالفه أكثر الناس تأصيلاً، وعملوا عليه في أكثر فروعهم تفصيلاً. ثم حرَّر موضع الخلاف فقال: اعلم أن ما يفضي إلى الوقوع في المحظور إما أن يلزم منه الوقوع قطعاً أو لا، والأول ليس من هذا الباب، بل من باب مالا خلاص من الحرام إلا باجتنابه ففعله حرام من باب مالا يتم الواجب إلا به فهو واجب.والذي لا يلزم إما(١) أن يفضي إلى المحظور غالباً(٢) أو ينفك عنه غالباً (٣) أو يتساوى الأمران وهو المسمى بديفضي إلى المحظور غالباً(٢) أو ينفك عنه غالباً (٣) أو يتساوى الأمران وهو المسمى بدوالذرائع، عندنا: فالأول لابد من مراعاته، والثاني والثالث اختلف الأصحاب فيه، فمنهم من يراعيه، ومنهم من لا يراعيه، وربما يسميه التهمة البعيدة والذرائع الضعيفة.

وقريب من هذا التقرير قول القرافي في «القواعد» إن مالكاً لم ينفرد بذلك، بل واحد يقول بها، ولا خصوصية للمالكية بها إلا من حيث زيادته فيها. (قال): فإن من الذرائع ماهو معتبر إجماعاً، كالمنع من حفر الآبار في طريق المسلمين، وإلقاء السمّ في طعامهم، وسب الأصنام عند من يُعلم من حاله أنه يسب الله. و(منها) ماهو ملغى إجماعاً، كزراعة العنب، فإنها لا تمنع خشية الخمر وإن كان وسيلة إلى المحرم، و (منها) ما هو مختلف فيه، كبيوع الآجال، فنحن نعتبر الذريعة فيها وخالفنا غيرنا. فحاصل القضية أنا قلنا بسد الذرائع أكثر من غيرنا، لا أنها خاصة.

(قال): وبهذا نعلم بطلان استدلال أصحابنا على الشافعية في هذه المسألة بقوله ولا تسبوا الذين يدعون من دون الله فيسبّو الله عَدُوا اسورة الأنعام / ١٠٨] وقوله: ولولقد علمتم الذين اعتدوا منكم في السبت البقرة / ٢٥] فقد ذمّهم بكونهم تذرعوا للصيد يوم السبت المحرم عليهم بحبس الصيد يوم الجمعة. وقوله عليه السلام: (لعن الله اليهود حرمت عليهم الشحوم . .) الحديث. وبالإجماع على جواز البيع والسلف مفترقين، وتحريمها مجتمعين للذريعة اليها. وبقوله عليه السلام: (لا تقبل شهادة خصم وظنين) خشية الشهادة بالباطل، ومنع شهادة الآباء للأبناء.

وإنما قلنا: إن هذه الأدلة لا تفيد في محل النزاع لأنها تدل على اعتبار الشرع سدَّ الذرائع في الجملة، وهذا أمر مجمع عليه، وإنما النزاع في ذريعة خاصة، وهي بيوع الأجال ونحوها، فينبغي أن تذكر أدلة خاصة بمحل النزاع. وإن قصدوا القياس على هذه الذرائع المجمع عليها فينبغي أن تكون حجتهم القياس، وحينئذ فليذكروا الجامع حتى يتعرض الخصم لرفعه بالفارق.

وهم لا يعتقدون أن دليلهم القياس، فإن من أدلة محل النزاع حديث زيد بن أرقم أن أمّةً قالت لعائشة إني بعت منه عبداً بثمانمائة إلى العطاء واشتريته نقداً بستمائة فقالت عائشة: بئس ما اشتريت، وأخبري زيد بن أرقم أنه أبطل جهاده مع رسول الله ﷺ إلا أن يتوب.

قال أبو الوليد بن رشد: وهذه المبالغة كانت من أم ولد زيد بن أرقم ومولاها قبل العتق، فيتخرج قول عائشة على تحريم الربا بين السيد وعبده، مع القول بتحريم هذه الذرائع ولعل زيداً لا يعتقد تحريم الربا بين السيد وعبده (قال): ولا يحل لأحد أن يعتقد في زيد أنه واطأ أم ولده على الذهب بالذهب متفاضلًا إلى أجل. وقول عائشة: أحبط عمله مع أن الإحباط لا يكون إلا بالشرك لم ترد إحباط الإسقاط بل إحباط الموازنة، وهو وزن العمل الصالح بشيء، كقوله: (من ترك صلاة العصر فقد حبط عمله) والقصد ثُمَّ المبالغة في الإنكار لا التحقيق، وأن مجموع الثواب المتحصل من الجهاد ليس باقياً بعد هذه السيئة، بل بعضه، فيكون الإحباط في المجموع من حيث هو مجموع، بحيث لو اقتدى به الناس انفتح باب الربا نسيئة.

(قال : ووافقنا أبو حنيفة وأحمد في سد ذرائع بيوع الآجال. وخالف الشافعي واحتج بقوله تعالى: ﴿وأحل الله البيع وحرم الربا﴾ [البقرة / ٢٧٥] وفي الصحيح أنه عليه الصلاة والسلام أتى بتمرِّ جنيب، فقال: لا تفعلوا ولكن بيعوا تمر الجمع بالدراهم واشتروا بالدراهم جنيباً). فهذا بيع صاع بصاعين وإنما توسط بينهما عقد الدراهم. وليس في الحديث أن العقد الثاني مع البائع الأول والكلام فيه.

قلت: وأجاب أصحابنا بأن عائشة إنما قالت ذلك باجتهادها، واجتهاد واحد من الصحابة لا يكون حجة على الآخر بالإجماع، كما سبق نقله عن القاضي. ثم قولها معارض لفعل زيد بن أرقم. ثم إنما أنكرت ذلك لفساد البيعين فإن الأول ٣٣٤/ب فاسد لجهالة / الأجل، فإن وقت العطاء غير معلوم، والثاني بناء على الأول، فيكون أيضاً فاسدأ

واعلم أن أبا العباس بن الرفعة رحمه الله حاول تخريج قول الشافعي في الذرائع من نصّه في باب إحياء الموات من الأم إذ قال بعدما ذكر النهي عن بيع الماء ليمنع به الكلأ، وإنما يحتمل إنما كان ذريعة إلى منع ما أحل الله لم يحل، وكذا ما كان ذريعة إلى إحلال ما حرم الله ما نصه: وإذا كان هكذا ففي هذا ما يثبت أن الذرائع إلى الحلال والحرام يشبه معاني الحلال والحرام (انتهى). ونازعه بعض المتأخرين وقال: إنما أراد الشافعي رحمه الله تحريم الوسائل لا سد الذرائع، والوسائل مستلزمة المتوسل إليه. ومن هذا بيع الماء فإنه مستلزم عادة لمنع الكلا الذي هو حرام. ونحن لا ننازع فيها يستلزم من الوسائل. (قال): وكلام الشافعي في نفس الذرائع لا في سدّها. والنزاع بيننا وبين المالكية إنما هو في سدها.

ثم قال: الذريعة ثلاثة أقسام:

أحدها: ما يقطع بتوصله إلى الحرام فهو حرام عندنا وعندهم.

والثاني: ما يقطع بأنها لا توصل ولكن اختلطت بما يوصل فكان من الاحتياط سدّ الباب وإلحاق الصورة النادرة التي قطع بأنها لا توصل إلى الحرام بالغالب منها الموصل إليه. وهذا غلوَّ في القول بسد الذرائع.

والثالث: ما يحتمل ويحتمل. وفيه مراتب متفاوتة ويختلف الترجيح عندهم بسبب تفاوتها.

(قال): ونحن نخالفهم في جميعها إلا القسم الأول، لانضباطه وقيام الدليل. (انتهى).

وقيل: أما القسم الأول فواضح، بل نقول به في الواجبات كما نقول: مالا يتم الواجب إلا به فهو واجب. أما مخالفتهم في الثاني فكذلك. وأما الثالث فلعله الذي حاول ابن الرفعة تخريج قول منه بما ذكره عن النص، وقد عرف ما فيه. واستشهد له أيضاً بالوصي يبيع شقصاً على اليتيم فلا يأخذ بالشفعة على الأصح عند الرافعي. وبالمريض يبيع الشقص بدون ثمن المثل أن الوارث لا يأخذ بالشفعة على وجه، سداً لذريعة الشرع. وحاول ابن الرفعة بذلك تخريج وجه في مسألة العينة ولا يتأتى له هذا فتلك عقود قائمة بشروطها ولا خلل فيها وإن منعها الأثمة الثلاثة. وقد يقول بالقسم الثالث في مسائل: (منها) إقرار المريض للوارث على قول الإبطال، وليس ذلك من سد الذرائع بل لأن المريض محجور عليه. ثم هو قول ضعيف. و (منها) إذا ادعت المجبرة محرمية أو رضاعاً بعد العقد. قال ابن

الحداد. يقبل قولها، لأنه من الأمور الخفية، وربما انفردت بعلمه. وقال ابن سريج: لا يقبل وهو الصحيح، لأن النكاح معلوم والأصل عدم المحرمية. وفتح هذا الباب طريق الفساد، وليس هذا من سد الذرائع بل اعتماد على الأصل.

قلت: ونص الشافعي رحمه الله تعالى في «البويطي» على كراهية التجميع بالصلاة في مسجد قد صليت فيه تلك الصلاة إذا كان له إمام راتب (قال): وإنما كرهته لئلا يعمد قوم لا يرضون إماماً فيصلون بإمام غيره (انتهى). وقال في «الأم» في منع قرض الجارية التي يحل للمستقرض وطؤها: تجويز ذلك يفضي إلى أن يصير ذريعة أن يطأها وهو يملك ردها. قال المحاملي: يعني أنه يستبيح بالقرض وطء الجارية ثم يردها على المقرض، فيستبيح الوطء من غير عوض. قيل: وفيه منع الذرائع.

### الاستحسان

وقد نوزع في ذكره في جملة الأدلة بأن الاستحسان العقلي لا مجال له في الشرع، والاستحسان الشرعي لا يخرج عما ذكرناه، فما وجه ذكره؟

وهو لغة: اعتماد الشيء حسناً، سواء كان علماً أو جهلاً، ولهذا قال الشافعي: القول بالاستحسان باطل، فإنه لا ينبىء عن انتحال مذهب بحجة شرعية، وما اقتضته الحجة الشرعية هو الدين سواء استحسنه نفسه أم لا. ونسب القول به إلى أي حنيفة، وعن أصحابه أنه أحد القياسين، وقد حكاه عنه الشافعي وبشر المريسي. قال الماوردي: وأنكر أصحابه ما حكى الشافعي عنه، ونسبه إمام الحرمين إلى مالك، وأنكره القرطبي وقال: ليس معروفاً من مذهبه.

وقد أنكره الجمهور، حتى قال الشافعي: «من استحسن فقد شرع». وهي من محاسن كلامه. قال الروياني: ومعناه أن ينصب من جهة نفسه شرعاً غير شرع المصطفى.

قال أصحابنا: ومن شرع فقد كفر. وسكت الشافعي عن المقدمة الثانية لوضوحها. قال السنجي في «شرح التلخيص»: مراده لو جاز الاستحسان بالرأي على خلاف الدليل لكان هذا بعث شريعة أخرى على خلاف ما أمر الله، والدليل عليه أن أكثر الشريعة مبني على خلاف العادات، وعلى أن النفوس لا تميل إليها. ولهذا قال عليه السلام: (حُفّت الجنة بالمكارة، وحُفّت النار بالشهوات) وحينئذ فلا يجوز استحسان ما في العادات على خلاف الدليل.

وقال الشافعي في «الرسالة»: الاستحسان تلذذ، ولو جاز لأحد الاستحسان في الدين جاز ذلك لأهل العقول من غير أهل العلم، ولجاز أن يشرع في الدين في كل باب، وأن يخرّج كل واحد لنفسه شرعاً، وأي استحسان في سفك دم امرىء

مسلم. وأشار بذلك إلى إيجاب الحدّ على المشهود عليه بالزنى في الزوايا. قال أبو حنيفة: القياس أنه لا رجم عليه ولكنا نرجمه استحساناً. وقال في آخر «الرسالة»: وتلذذ» وإنما قال ذلك لأنه قد اشتهر عنهم أن المراد به حكم المجتهد بما يقع في خاطره من غير دليل. وقال ابن القطان: قد كان أهل العراق على طريقة في القول بالاستحسان، وهو ما استحسنته عقولهم وإن لم يكن على أصل، فقالوا به في كثير من مسائلهم حتى قالوا في الجزاء: إن القياس أن فيه القيمة، والاستحسان: شاة، وقالوا في الشهود بالزوايا: الحد استحساناً. (قال): وقد تكلم الشافعي وأصحابه عن بطلانه بقوله عليه السلام، حين بعث معاذاً ودلّه على الاجتهاد عند فقد النص، ولم يذكر له الاستحسان. وقد نهى الله عن اتباع الهوى.. وممن أنكروا الاستحسان من الحنفية الطحاوي، حكاه ابن حزم.

واعلم أنه إذا حُرَّر المراد بالاستحسان زال التشنيع، وأبو حنيفة بريء إلى الله من إثبات حكم بلا حجة. قال العارض المعتزلي في «النكت»: وقد جرت لفظة (الاستحسان) لإياس بن معاوية، ولمالك بن أنس() في كتابه، وللشافعي في مواضع. (انتهى).

ا وعن ابن القاسم، قال مالك: تسعة أعشار العلم الاستحسان /قال أصبغ بن الفرج: الاستحسان في العلم يكون أبلغ من القياس. ذكره في كتاب أمهات الأولاد من «المستخرجة» نقله ابن حزم في «الأحكام».

وقال الباجي: ذكر محمد بن خويزمنداد: معنى الاستحسان الذي ذهب إليه أصحاب مالك هو القول بأقوى الدليلين، كتخصيص بيع العرايا من بيع الرطب بالتمر، وتخصيص الرعاف دون القيء بالبناء، للحديث فيه. وذلك لأنه لو لم ترد سُنّة بالبناء في الرعاف لكان في حكم القيء في أنه لا يصح البناء، لأن القياس يقتضي تتابع الصلاة، فإذا وردت السنة في الرخصة بترك التتابع في بعض المواضع صرنا إليه، وأبقينا الباقي على الأصل. (قال) وهذا الذي ذهب إليه هو الدليل، فإن سمّاه استحساناً فلا مُشَاحّة في التسمية. (انتهى).

<sup>(</sup>١) في الأصول كلُّها: ( لأنس بن مالك) ولا يحفى أنه مقلوب، بدلالة ما بعد هذا من نقول.

وقال الأبياري: الذي يظهر من مذهب مالك القول بالاستحسان، لا على ما سبق، بل حاصله استعمال مصلحة جزئية في مقابلة قياس كلي، فهو يقدم الاستدلال المرسل على القياس. ومثاله: لو اشترى سلعة بالخيار ثم مات وله ورثة. فقيل: يرد، وقيل: يختار الإمضاء. قال أشهب: القياس الفسخ، ولكنا نستحسن إن أراد الإمضاء أن يأخذ . . (۱) من لم يمض إذا امتنع البائع من قبول نصيب الراد. وقال ابن القاسم: قلت لمالك: لم يقضى بالشاهد واليمين في جراح العمد وليس بمال؟ فقال: إنه لشيء استحسناه. والظاهر أنه قاسه على الأموال.

وقال بعض محققي المالكية: بحثت عن موارد الاستحسان في مذهبنا فإذا هو يرجع إلى ترك الدليل بعارضة ما يعارضه بعض مقتضاه، كترك الدليل للعرف في رد الأيمان إلى العرف أو المصلحة، كما في تضمين الأجير المشترك، ولإجماع أهل المدينة كما في إيجاب غرم القيمة على من قطّ ذنب بغلة الحاكم، أو في اليسير، كرفع المشقة وإيثار التوسعة كما جاز التفاضل اليسير في المراطلة، وإجازة بيع وصرف في اليسير. وقال بعضهم: هو معنى ليس في سلوكه إبطال القواعد، ولا يجري عليها جرياً مخلصاً، كما في مسألة خيار الرؤية.

وقال ابن السمعاني: إن كان الاستحسان هو القول بما يستحسنه الإنسان ويشتهيه من غير دليل فهو باطل، ولا أحد يقول به. ثم حكى كلام أبي زيد أنه اسم لضرب دليل يعارض القياس الجلي، حتى كان القياس غير الاستحسان على سبيل المعارضة، وكأنهم سموه بهذا الاسم لاستحسانهم ترك القياس أو الوقوف عن العمل به بدليل آخر فوقه في المعنى المؤثر أو مثله، ولم يكن لهم من هذه التسمية إلا التمييز بين حكم الأصل الذي يبنى على الأصل قياساً، والذي قال استحساناً. وهذا كما ميز أهل النحو بين وجوه النصب فقالوا: هذا نصب على الظرف، وهذا نصب على المصدر.

ثم نبّه ابن السمعاني على أن الخلاف بيننا وبينهم لفظي، فإن تفسير الاستحسان بما يشنع عليهم لا يقولون به. والذي يقولون به أنه: العدول في

<sup>(</sup>١) هنا بياض بمقدار كلمة في جميع الأصول. ولعلها والأرش، .

الحكم من دليل إلى دليل هو أقوى منه. فهذا مما لم ينكره. لكن هذا الاسم لا نعرفه اسماً لما يقال به بمثل هذا الدليل. وقريب منه قول القفال: إن كان المراد بالاستحسان ما دل عليه الأصول لمعانيها فهو حسن، لقيام الحجة به وتحسين الدلائل، فهذا لا ننكره ونقول به. وإن كان ما يقبح في الوهم من استقباح الشيء واستحسانه بحجة دلت عليه من أصل ونظير فهو محظور والقول به غير سائغ.

وقال السنجي: الاستحسان كلمة يطلقها أهل العلم، وهي على ضربين: أحدهما: واجب بالاجماع، وهو أن يقدم الدليل الشرعي أو العقلي على حسنه، كالقول بحدوث العالم، وقدم المحدث، وبعثة الرسل وإثبات صدقهم، وكون المعجزة حجة عليهم، ومثل مسائل الفقه، لهذا الضرب يجب تحسينه، لأن الحسن ما حسّنه الشرع، والقبح ما قبحه.

والثاني: أن يكون على مخالفة الدليل مِثل أن يكون الشيء محظوراً بدليل شرعي وفي عادات الناس إباحته، ويكون في الشرع دليل يغلظه، وفي عادات الناس التخفيف، فهذا عندنا يحرم القول به ويجب اتباع الدليل وترك العادة والرأي. وسواء كان ذلك الدليل نصاً أو إجماعاً أو قياساً. وذهب أبو حنيفة وأصحابه إلى أن ذلك الدليل إن كان خبر واحد أو قياساً استحسن تركها والأخذ وأصحابه إلى أن ذلك الدليل إن كان خبر واحد أو قياساً استحسن تركها والأخذ بالعادات، كقوله في خبر المتبايعين: أرأيت لو كانا في سفينة، فرد الخبر بالاستحسان وعادة الناس. وكقوله في شهود الزوايا. (انتهى).

إذا علمت هذا فاعلم أنه قد اختلفت الحنفية في حقيقة الاستحسان على أقوال:

أحدها: أنه العمل بأقوى القياسين: وعلى هذا يرتفع الخلاف، كما قال الماوردي والروياني، لأنا نوافقهم عليه، لأنه الأحسن.

الثاني: أنه تخصيص العلة، كما خص خروج الجص والنورة من علة الربا في البر وإن كان مكيلًا، وجزم به صاحب «العنوان». قال شارحه: وفي حصره في هذا المعنى نظر عندي، وعلى هذا التفسير قال القفال والماوردي: نحن نخالفهم بناء على أنه لا يجوز تخصيص العلة عندنا. قال ابن الصباع: ولوكان هذا التخصيص لما جاز تركه إلى القياس، كما لا يجوز التمسك بالعام مع قيام دليل المخصُّص.

الثالث: أنه ترك أقوى القياسين بأضعفها إذا كان حتمًا، كما قال في شهود الزف: القياس أنه لا يحدّ، ولكن أحُدّه استحسانًا. قال الماوردي والروياني: وهو بهذا التفسير يخالف فيه، لأن أقوى القياسين عندنا أحسن من أضعفهما، ولأن في مسألة الزوايا لا قياس أصلًا ولا خبراً.

الرابع: أنه تخصيص القياس بالسنة، حكاه القاضي الحسين، ولأجله قال إمام الحرمين أنهم ربما يسندون لما يرونه إلى خبر، كمصيرهم إلى أن الناسي بالأكل لا يفطر، لخبر أبي هريرة.

الخامس: قال إلكيا: وهو أحسن ما قيل في تفسيره، ما قاله أبو الحسن الكرخي أنه قطع المسائل عن نظائرها لدليل خاص يقتضي العدول عن الحكم الأول فيه إلى الثاني، سواء كان قياساً أو نصاً، يعني أن المجتهد يعدل عن الحكم في مسألة بما يحكم في نظائرها إلى الحكم بخلافه، لوجه يقتضي العدول عنه، كتخصيص أبي ١٣٠/ب حنيفة قول القائل: مالي صدقة/على الزكاة، فإن هذا القول منه عام في التصدق بجميع ماله. وقال أبو حنيفة يختص بمال الزكاة، لقوله تعالى: ﴿خذ من أموالهم صدقة﴾ [التربة/١٠٣] والمراد من الأموال المضافة إليهم أموال الزكاة، فعدل عن الحكم في مسألة المال الذي ليس هو بزكوي بما حكم به في نظائرها من الأموال الزكوية إلى خلاف ذلك الحكم لدليل اقتضى العدول وهو الآية.

وقال عبد الوهاب: هو قول المحصلين من الحنفية (قال): ويجب أن يكون هو الذي قال به أصحابنا، فقال القاضي أبو الطيب: يجب أن يكون ذلك الدليل أقوى من القياس الذي اقتضى إلحاقها بنظائرها، لأنه لا يجوز ترك القياس ولا غيره من الأدلة إلا لما هو أقوى منه، وحينئذ فيكون مذهبه كله استحساناً، لأنه عدول بالخاص عن بقية أفراد العام لدليل. وحكى ابن القطان عن الكرخي أنه فسره بأدق القياسين.

وقال في «المنخول»: الصحيح في ضبطه قول الكرخي. وقد قسمه أربعة أقسام:

أحدها: اتباع الحديث وترك القياس، كما فعلوا في مسألة القهقهة ونبيذ التمر.

الثاني: اتباع قول الصحابي إذا خالف القياس، كما قالوا في أجرة العبد الآبق بأربعين، اتباعاً لابن عباس.

الثالث: اتباع العادة المطردة، كالمعاطاة، فإن استمرارها يشهد بصحة نقلها خلفاً عن سلف، ويغلب على الظن أنه في عصر الرسول.

الرابع: اتباع معنى خفي هو أخص بالمقصود، كما في إيجاب الحد بشهود الزوايا، لإمكان أن يكون فعلة (ا) واحدة كان يزحف فيها. قال الغزالي: وتقديم الخبر على القياس وجب عندنا، لكن الخبر الصحيح. وكذلك قول الصحابي إذا خالف القياس يتبع عندنا. وأما أن الأعصار لا تتفاوت فمردود، لأن العقود الفاسدة في الكثرة حدثت بعد عصر الصحابة والسلف. فأما المعنى الخفي إذا كان أخص فهو متبع. ولكن أبو حنيفة لم يكتف بموجبه حتى أن بالعجب فقال: يجب الحد على من شهد عليه أربعة بالزني في أربع زوايا، كل واحد يشهد على زاوية. قال: ولعله كان يتزحف في زنية واحدة. وأي استحسان في سفك دم امرىء مسلم بهذا الخيال. (انتهى). وقضية كلام الرافعي أن الخلاف في الثالث، فقال: المنقول عن أبي حنيفة أنه يتبع ما استحسن بالعادة ويترك الكتاب والسنة المتواترة. ومثله بشهود الزني. (انتهى).

وذكر أبو بكر محمد بن أحمد البلعمي الحنفي في كتاب «الغرر في الأصول» أنه تعليق الحكم بالمعنى الخفي (قال): ولا عيب إذن في إطلاقه، بل العيب على من جهل حقيقته وقال به من حيث عيب على قائله.

(قال): وذكر أبو بكر الرازي في كتابه: قال حدثني بعض قضاة مدينة السلام ممن كان يلي القضاء في زمان المستعين بالله، قال: سمعت إبراهيم بن جابر، وكان

<sup>(</sup>١) في الأصول كلها (بعلة).

رجلًا كثير العلم، صنف في اختلاف الفقهاء، وكان يقول بنفي القياس بعد أن أثبته. قلت له: ما الذي أوجب عندك القول بنفي القياس بعد القول به؟ قال: قرأت كتاب «أبطال الاستحسان» للشافعي، فرأيته صحيحاً في معناه، إلا أن جميع ما احتج به هو بعينه يبطل القياس، وصح به عندي بطلانه. (قال): فهذه حكاية تنادي على الخصم أنه يقول بما يعود عليه بالنقض.

قلت: إن كان الاستحسان كما نقول فهو نوع من القياس، فلا وجه لتسميتك به باسم آخر. ولئن قلت: لا مشاحّة في الاصطلاح قلنا: هنا يوهم أنه دليل غير القياس، فقل هو قياس في المعنى. وله اسم آخر في اللفظ، وهو أحد أنواع القياس، وحينئذ فيرتفع الخلاف.

السادس: أنه دليل ينقدح في نفس المجتهد تقصر عنه عبارته، فلا يقدر أن يتفّوه مه. قال الغزالي رحمه الله: وهذا هو بين، لأن ما يقدر على التعبير عنه لا يدري هو وهم أو تحقيق. ورد عليه القرطبي بأن ما يحصل في النفس من مجموع قرائن الأقوال من علم أو ظن لا يتأتى عن دليله عبارة مطابقة له. ثم لا يلزم من الاختلال بالعبارة الإخلال بالمعبر عنه، فإن تصحيح المعاني بالعلم اليقيني لا بالنطق اللفظي (قال): ويظهر لي أن هذا أشبه ما يفسر به الاستحسان.

قلت: وعلى هذا ينبغي أن يتمسك به المجتهد فيها غلب على ظنه. أما المناظر فلا يسمع منه، بل لا بد من بيانه ليظهر خطؤه من صوابه. وقال الخوارزمي في «الكافي»: ينبغي أن يكون هذا هو محل الخلاف، ولا ينبغي أن يكون حجة، إذ لا شاهد له.

السابع: أنه مما يستحسنه المجتهد برأي نفسه وحديثه من غير دليل. وهذا هو ظاهر لفظ الاستحسان، وهو الذي حكاه الشافعي عن أبي حنيفة كما قال القاضي أبو الطيب في «تعليقه» (قال): وأنكره أصحاب أبي حنيفة وقال الشيخ الشيرازي إنه الذي يصح عنه. وإليه إشار الشافعي بقوله: «من استحسن فقد شرع». وهذا مردود لأنه قول في الشريعة بمجرد التشهي ومخالف لقوله تعالى: ﴿وما اختلفتم فيه من شيء فحكمه إلى الله له لكن الحنفية ينكرون هذا التفسير لما فيه من الشناعة.

قلت: وهو الصواب في النقل عن أبي حنيفة. وقد صنف الشافعي كتاباً في الأم في الرد على أبي حنيفة في الاستحسان، وقال من جملته. قال أبو حنيفة لمّا ردّ خيار المجلس بين المتتابعين: أرأيت لو كانا في سفينة! فترك الحديث الصحيح بهذا التخمين. وقال في مسألة شهود الزوايا: القياس أنهم قَذَفه يُحَدّون وتُردّ شهادتهم، لكن استحسن قبولها ورجم المشهود عليه. قال الشافعي رحمه الله تعالى: وأي استحسان في قتل مسلمين؟! وقال في الزوجين إذا تقاذفا، قال لها: يا زانية فقالت: بل أنت زانٍ، لا حَدّ ولا لعان، لأني أستقبح أن ألاعن بينها ثم أحدها. قال الشافعي: وأقبح منه تعليل حكم الله عليها. (انتهى). وهذا صريح في أن الشافعي فهم عن أبي حنيفة أن مراده بالاستحسان هذا فلا وجه لإنكار أصحابه الشافعي فهم عن أبي حنيفة أن مراده بالاستحسان هذا فلا وجه لإنكار أصحابه ذلك.

وقد احتج أصحابنا على بطلانه بقوله تعالى: ﴿ فَإِن تَنَازَعَتُم فِي شَيَّ فَرِدُوه إِلَى الله والرسول ﴾ إلى ﴿ ذلك خير وأحسن تأويلاً ﴾ [النساء/٥٥] فجعل الأحسن ما ١/٣٣٦ كان كذلك، وقوله: ﴿ وما / اختلفتم فيه من شيء فحكمه إلى الله ﴾ ولم يقل إلى الاستحسان. ولأن القياس أقوى من الاستحسان بدليل جواز تخصيص العموم به دون الاستحسان فلم يجز أن يتقدم عليه الاستحسان.

وقد استدل الخصم بقوله تعالى: ﴿الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه﴾ وقوله عليه السلام: (ما رآه المسلمون حسناً فهو عند الله حسن)، ولأن المسلمين أجمعوا على أحكام عدلوا عن الأصول فيها إلى الاستحسان: (منها) دخول الواحد إلى الحمام ليستعمل ماءً غير مقدر، ويمكث فيه زماناً غير مقدر، ويعطي عنه عوضاً غير مقدر، ويشرب من إناء ماءً غير مقدر، ويشتري المأكول بالمساومة من غير عقد يتلفظ به، فدل على أن استحسان المسلمين حجة وإن لم يقترن بحجة.

وأجاب أصحابنا عن الآية بأنها تتضمن الأخذ بالأحسن دون المستحسن، وهو ما جاء به الكتاب والسنة لا غيرهما. والحديث موقوف على ابن مسعود. وعن الإجماع بأن المصير إليه بالإجماع لا بالاستحسان.

### فصل

### [مَااستحسنهالشَّافعي، وَالْسراد منه]

قال ابن القاص: لم يقل الشافعي بالاستحسان إلا في ثلاثة مواضع: (١) قال: وأستحسن في المتعة أن تقدر ثلاثين درهماً (٢) وقال: رأيت بعض الحكام يحلّف على المصحف وذلك حسن (٣) وقال في مدة الشفعة: وأستحسن ثلاثة أيام.

وقال الخفاف في «الخصال»: قال الشافعي بالاستحسان في ستة مواضع، فذكر هذه الثلاثة وزاد (٤) قوله في باب الصداق: من أعطاها بالخلوة فذاك ضرب من الاستحسان. يعني قوله القديم. (٥) وكذلك في الشهادات: كتب قاض إلى قاض ذلك استحسان. (٦) ومراسيل سعيد حسن. وقد أجاب الأصحاب منهم الاصطخرى وابن القاص والقفال والسنجي والماوردي والروياني وغيرهم أن الشافعي إنما استحسن ذلك بدليل يدل عليه، وهو «استحسان حجةٍ» أي أنه حسن، لأن كل ما ثبتت حجيته كان حسناً:

\_ أما الأول فرواه عن ابن عمر، وهو صحابي. فاستحسنه على قول غيره. وقال القفال؛ إنما ذكره في القديم، بناء على قوله في تقليد الصحابة. وقال الصيرفي في شرح الرسالة»: إنما استحب الفضل ولم يوجبه. وإنما يُنكر القضاء بالاستحسان، فأما أن يستحب الكرم والزيادة فلا ينكر.

\_ وأما الثاني فلأن ابن عباس وابن الزبير فعلاه، وأن الشرع ورد باعتبار ما فيه إرهاب وزجر عن اليمين الفاجرة، والتحليف بالمصحف تعظيم، فكأنه من باب القياس، تغليظاً باليمين كها غلظت بالزمان والمكان الشريفين. وقال القفال: هذا عما لا يتعلق به حكم، لأنه لا يجب البتة.

\_ وأما الثالث فلأن الناس أجمعوا على تأجيل الشفعة في قريب من الزمان، فجعله هو مقدراً بثلاثة، لقوله تعالى: ﴿ تَمَّتَّعُوا فِي داركم ثلاثة أيام ﴾ [هود / ٢٥] فهي

حَدُّ القرب، ولأنها مدة مضروبة في خيار الشرط، وفي مقام المسافر، وفي أكثر مدة المسح .

- وكذلك القول في البواقي، فإنه استحسن مراسيل سعيد لأنه وجدها مسندة وأنه لا يرسل إلا عن صحابي. فظهر بذلك أن الشافعي حيث قال به كان لدليل، لا باعتبار ميل النفس. قال الاصطخرى: ولا يجوز عندنا أن يستحسن أحد القولين إلا من باب المماثلة بالاجتهاد والنظر إلى الأولى. وإنما المذموم من الاستحسان هو الذي يحدثه الإنسان عن نفسه بلا مثال، كما في إيجاب الحد بشهود الزوايا.

قلت: لكن رأيت في «سنن الشافعي» التي يرويها المزني عنه: «قال الطحاوي: سمعت المزني يقول: قال الشافعي: إذا علم صاحب الشفعة فأكثر ما يجوز له طلب الشفعة في ثلاثة أيام، فإذا كان في ثلاثة أيام لم يجز طلبه. هذا استحسان مني وليس بأصل. (انتهى). والمشكل فيه قوله: «وليس بأصل» وينبغي تأويله على أن المراد ليس بأصل خاص يدل عليه، لا نفي الدليل البتة. وقال الغزالي في «البسيط»: قال الشافعي: لو كان برأس المحرم هوام فنحاها تصدق بشيء، ثم قال: لا أدري من أين قلت ما قلت: قال الإمام في «النهاية» والغزالي في «البسيط»: هذا من قبيل استحسان أبي حنيفة. وهو مشكل. فالصحيح أن ذلك من الشافعي استحسان، فإنه بين أنه لا أصل له.

قلت: ليس هذا من الاستحسان، بل مراد الشافعي أني لا أذكر دليل ما قلته لأجله، لا أنه قاله من غير دليل بهوى نفسه.

وقد وقع الاستحسان في كلام الشافعي وأصحابه بالمعنى السابق في مواضع أخرى:

(منها): قال: وحسن أن يضع المؤذن إصبعيه في أذنيه، لأن حديث بلال اشتمل على ذلك.

و (منها): قال في «الوسيط»: إن الشافعي ذهب في أحد قوليه لمنع قرض الجواري عمن هي حلال له، استحساناً.

و (منها) قال في التغليظ على المعطِّل: أستحسن إذا حلف أن يُسأل: بالله الذي خلقك ورزقك.

و (منها): قال الشافعي: أستحسن أن يترك شيء من نجوم الكتابة.

و (منها) إذا قالا: نشهد أنه لا وارث له. قال الشافعي: سألتها عن ذلك، فإن قالا: هو لا نعلم، فَذًا، وإن قالوا: تيقنّاه قطعاً فقد أخطئوا، لكن لا ترد بذلك شهادتها ولكن أردها استحساناً. حكاه ابن الصباغ من باب الإقرار من «الشامل».

و (منها): قال أبو زيد، بعد ذكر الأوجه في الجارية المغنية: كل هذا استحسان. والقياس الصحة.

و (منها) قال الرافعي في الإيلاء في ولي المجنونة: وحسن أن يقول الحاكم للزوج.

و (منها): استحسان الشافعي تقدير نفقة الخادم.

و (منها): قال في «الوسيط»: إذا أخرج السارق يده اليسرى بدل اليمنى، فالاستحسان أن لا تقطع.

ومنها: قالوا في تعيين الرمي في النضال.

ومنها: قال الروياني فيها إذا قال: أمهلوني لأسأل الفقهاء - أعني المدعي في المين المردودة - استحسن فيها قلوبنا إمهاله يوماً.

وذكر ابن دقيق العيد في كتاب «اقتناص السوانح» ثلاث صور ترجع إلى الاستحسان أو المصالح قال بها الأصحاب:

إحداها: الحُصر الوقفُ ونحوه، إذا بلي. قيل: إنه يباع ويصرف في مصالح المسجد. ومثله الجذع المنكسر والدار المنهدمة. وهذا استحسان. وقيل: إنه يحفظ فإنه عين الوقف فلا يباع، وهذا القياس.

الثانية: حق التولية على الوقف. قيل: إنه للواقف وعلل بأنه المتقرب بصدقته، فهو أحق من يقوم بإمضائها. وهذا استحسان.

٣٣٠/ب الثالثة: إذا أعار أرضاً للبناء والغراس، فبنى المستعير / أو غرس، ثم رجع واتفقا على أن يبيع الأرض والبناء لثالث بثمن واحد. فقيل: هو كها لو كان لهذا عبد فلمذا عبد فباعاهما بثمن واحد. والمذهب القطع بالجواز، للحاجة. وهذا مخالف للقياس، فهو استحسان أو استصلاح.

فائدة: قيد الطبري في «العدة» محل الخلاف في الاستحسان بالمخالف للقياس، فإن لم يكن مخالفاً للقياس فهو جائز، كما استحسن الشافعي الحلف بالمصحف ونظائره، وهو راجع لما سبق.

### دلالكة الاقتران

قال بها المزني وابن أبي هريرة والصيرفي منا، وأبو يوسف من الحنفية، ونقله الباجي عن نصّ المالكية. (قال): ورأيت ابن نصر يستعملها كثيراً. وقيل: إن مالكاً احتج في سقوط الزكاة عن الخيل بقوله تعالى: ﴿والحيل والبغال والحمير لتركبوها وزينة ﴾ [النحل / ٨] فقرن في الذكر بين الخيل والبغال والحمير، والبغال والحمير لا زكاة فيها إجماعاً، فكذلك الخيل.

وأنكرها الجمهور فيقولون: القران في النظم لا يوجب القران في الحكم، وصورته أن يدخل حرف الواو بين جملتين تامتين، كل منها مبتدأ وخبر، أو فعل وفاعل، بلفظ يقتضي الوجوب في الجميع أو العموم في الجميع، ولا مُشاركة بينها في العلة، ولم يدل دليل على التسوية بينها، كقوله تعالى: ﴿كلوا من ثمره إذا أثمر، وآتواحقه يوم حصاده﴾ [الانعام / ١٤] وقوله: ﴿فكاتبوهم إن علمتم فيهم خيراً وآتوهم النور / ٣٣]، وكاستدلال المخالف في أن استعمال الماء ينجسه بقوله عليه السلام: (لا يبولن أحدكم في الماء الدائم ولا يغتسل فيه من الجنابة) لكونه مقروناً بالنهي عن البول فيه، والبول فيه يفسده، فكذلك الاغتسال فيه. وهو غير مرضي عند المحققين، لاحتمال أن يكون النهي عن الاغتسال فيه لمعنى غير المعنى "الذي مُنع من الجول فيه لأجله. ولعل المعنى في النهي عن الاغتسال لا ترتفع جنابته، كما هو مذهب الحصري من أصحابنا.

واحتج القائلون بها بأن العطف يقتضي المشاركة، وقياساً على الجملة الناقصة إذا عطفت على الكاملة.

<sup>(</sup>١) في الأصول كلها (معني).

وأجيب بأن الشركة إنما وجبت في الناقصة لافتقارها إلى ما تتم به ، فإذا تمت بنفسها لا تجب المشاركة إلا فيها يفتقر إليه. ويدل على فساد هذا المذهب قوله تعالى: ﴿ محمد رسول الله، و الذين معه أشداء على الكفار، [الفتح / ٢٩] فإن هذه الجملة معطوفة على ما قبلها، ولا تجب للثانية الشركة في الرسالة. وقوله تعالى: ﴿كلوا مِن ثمره إذا أثمر وآتوا حقه يوم حصاده ﴾ والإيتاء واجب دون الأكل، والأكل يجوز في القليل والكثير، والإيتاء لا يجبُ إلا في خمسة أوسق .. ولأن الأصل في كل كلام تام أن ينفرد بحكمه ولا يشاركه فيه الأولَ، فمن ادعى خلاف هذا في بعض المواضع فلدليل من خارج لا من نفس النظم. أما إذا كان المعطوف ناقصاً، بأن لم يذكر فيه الخبر فلا خلاف في مشاركته للأول، كقولك: زينب طالق وعمرة، لأن العطف يوجب المشاركة، وأما إذا كان بينهما مشاركة في العلة فيثبت التساوي من هذه الحيثية، لا من جهة القِران، احتجاج أصحابنا أن اللمس حدث بقوله تعالى : ﴿ أُو جاء أحد منكم من الغائط أو لامستم النساء ﴾ [النساء / ٤٣] ومثله عطف المفردات، واحتجاج الشافعي على إيجاب العمرة بقوله ﴿وأتموا الحج والعمرة لله﴾ [البقرة / ١٩٦] قال البيهقي: قال الشافعي رضي الله عنه: الوجوب اشبه بظاهر القرآن، لأنه قرنها بالحج، وقال القاضي أبو الطيب: قول ابن عباس «إنها لقرينتها» إنما أراد بها لقرينة الحج في الأمر، وهو قوله: ﴿وَأَتَّمُوا الحَّجَ والعمرة ﴾ والأمر يقتضي الوجوب، فكان احتجاجه بالأمر دون الاقتران.

وقال الصيرفي في «شرح الرسالة»، في حديث أبي سعيد: (غسل الجمعة على كل محتلم، والسواك، وأن تمس الطيب): فيه دلالة على أن الغسل غير واجب، لأنه قرنه بالسواك والطيب وهما غير واجبين بالاتفاق. وقال غيره: احتج الشافعي على أن الصلاة الوسطى الصبح من حيث قرانها بالقنوت في قوله: ﴿والصلاة الوسطى وقوموا لله قانتين﴾ [البقرة / ٢٣٨] ولم يحرم الأصحاب خطبة النكاح على المحرم مع أنها مقارنة للنكاح في قوله ﷺ: (لا ينكح المحرم ولا يخطب) قال صاحب «الوافي»: ولأصحابنا في الأصول وجه أن ما ثبت من الحكم لشيء ثبت لقرينه، ولا يبعد أن قائله يحرم الخيطبة.

والمذهب أنه لا يثبت الحكم للقرين إلا بأن يساويه في اللفظ أو يشاركه في العلة. وقد بينًا مفارقة الخطبة للعقد. وهكذا إذا قرن بينها في اللفظ ثم ثبت لأحدهما حكم بالإجماع لم يثبت أيضاً للآخر ذلك الحكم إلا بدليل يدل على التسوية، كاستدلال المخالف بأنه لا يجب غسل النجاسة بالماء، بل يجوز بالخل ونحوه بقوله: «حتيه ثم اقرصيه بالماء» فقرن بين الحت والقرص والغسل بالماء، وأجمعنا على أن الحت والقرص لا يجبان، فكذلك الغسل بالماء.

وقال بعضهم : يقوى القول به إذا وقعت حادثة لا نص فيها كان ردُّها إلى ما قرن معها من الأعيان في بعض الأحوال إولى من ردَّها إلى غير شيء أصلاً.

هذا ما يمكن خروجه على أصل أصحابنا. وأما الحنفية فقالوا:

إذا عطفت جملة على جملة، فإن كانتا تامتين كانت المشاركة في أصل الحكم لا في جميع صفاته، وقد لا يقتضي مشاركة أصلاً وهي التي تسمى «واو الاستئناف»، كقوله تعالى: ﴿ فإن يشأ الله يختم على قلبك ويمحو الله الباطل ﴾ [الشورى /٤٢] فإن قوله: ﴿ ويمحو الله الباطل ﴾ جملة مستأنفة لا تعلق لها بما قبلها، ولا هي داخلة في جواب الشرط. وإن كانت الثانية ناقصة شاركت الأولى في جميع ما هي عليه. فإذا قال: هذه طالق ثلاثا، وهذه، طلقت الثانية ثلاثا، بخلاف ما إذا قال: وهذه طالق، لا تطلق إلا واحدة، لاستقلال الجملة بتمامها.

وعلى هذا بنوا بحثهم المشهور في قوله صلى الله عليه وسلم: (لا يُقتل مؤمن بكافر)، وسبق في باب العموم. وقد التزم ابن الحاجب، في أثناء كلام له في «مختصره»: أن قول القائل: ضرب زيداً يوم الجمعة وعَمراً، يتقيد بيوم الجمعة أيضا، وهي تقتضي أن عطف الجملة الناقصة عنده على الكاملة يقتضي مشاركتها في أصل الحكم وتفاصيله، وحكي ذلك عن ابن عصفور من النحويين.

وأما أصحابنا فكلامهم مختلف، فقالوا: إذا قال: إن دخلت الدار فأنت طالق وفلانة، أن الثانية تتقيد أيضا بالشرط. وكذا لو/ قدّم الجزاء. وقالوا فيها إذا قال: ٣٧ لفلان على ألفٌ ودرهم: إنه لا يكون الدرهم مفسراً للألف، بل له تفسيرها بما

شاء. وهو مذهب. ولو قال: أنت طالق وهذه، وأشار إلى أخرى، فهل تطلق أو تفتقر إلى النية؟ وجهان. ولو قال: كل امرأة أتزوجها فهي طالق وأنت ياأم أولادي، فقال العبادي: لا تطلق.

#### فرع:

حَجّةُ الإسلام من رأس المال، وتصح الوصية بها من الثلث. فلو قرنها بأشياء تخرج من الثلث، كصدقة التطوع وسقي الماء، فقال ابن أبي هريرة: تعتبر من الثلث، لأن الاقتران قرينة تفيد أنه قصد كونه من الثلث. والمذهب خلافه، لأن اقتران الشيئين في اللفظ لا يوجب اقترانها في الحكم.

## دلالة الالهام

ذكرها بعض الصوفية وقال: ما وقع في القلب من عمل الخير فهو إلهام، أو الشرِّ فهو وسواس. وقال بها بعض الشيعة فيها حكاه صاحب «اللباب» قال القفال: ولو ثبتت العلوم بالإلهام لم يكن للنظر معنى، ولم يكن في شيء من العالم دلالة ولا عبرة، وقد قال تعالى: ﴿سنريهم آياتنا في الآفاق وفي أنفسهم حتى يتبين لهم أنه الحق السورة فصلت /٤١] فلو كانت المعارف إلهاماً لم يكن لإراءة الأمارات وجه(۱).

قال: ويُسأل القائل بهذا عن دليله، فإن احتج بغير الإلهام فقد ناقض قوله، وإن احتج به أبطل بمن ادعى إلهاماً في إبطال الإلهام. وحكى الماوردي والروياني في باب القضاء في حجية الإلهام خلافاً، وفرَّعا عليه أن الإجماع هل يجوز انعقاده لا عن دليل، فإن قلنا لم يصح جعله دليلا شرعياً جوزنا الانعقاد لا عن دليل، وإلا فلا. قال الماوردي: والقائل بانعقاده لا عن دليل هو قول من جعل الإلهام دليلاً.

قلت: وقد اختار جماعة من المتأخرين اعتماد الإلهام، منهم الإمام في «تفسيره» في أدلة القبلة، وابن الصلاح في «فتاويه» فقال: إلهام خاطر حق من الحق (قال): ومن علاماته أن يشرح له الصدر ولا يعارضه معارض من خاطر آخر. وقال أبو على التميمي في كتاب «التذكرة في أصول الدين»: ذهب بعض الصوفية إلى أن المعارف تقع اضطراراً للعباد على سبيل الإلهام بحكم وعد الله سبحانه وتعالى بشرط التقوى، واحتج بقوله تعالى: ﴿إن تتقوا الله يجعل لكم فرقاناً ﴾ [سورة الأنفال /٢٩] أي تفرقون به بين الحق والباطل، ﴿ومن يتق الله يجعل له مخرجاً ﴾

<sup>(</sup>١) في الأصول كلها (وجهاً)! مع أن (كان) هنا تامة.

<sup>(</sup>٢) في الأصول كلها (إلهام).

[سورة الطلاق/ ٢] أي مخرجاً على كل ما التبس على الناس وجه الحكم فيه، ﴿واتقوا الله ويعلمكم الله ﴾ [البقرة/٢٨٢] فهذه العلوم الدينية تحصل للعباد إذا زكت أنفسهم وسلمت قلوبهم لله تعالى بترك المنهيات وامتثال المأمورات، إذ خبره صدق، ووعده حق، فتزكية النفس بعد القلب لحصول المعارضة فيه بطريق الإلهام بحكم وعد الله(١) تعالى، وذلك كإعداده بإحضار المقدمتين فيه مع التفطن لوجوه لزوم النتيجة عقيب النظر لقدرة الله اضطراراً، ولا مدخل للقدرة الحادثة فيه.

وأما حصول هذه المعارف على سبيل إلهام المبتدأ من غير استعداد يكون من العبد فأحد هذين الوجهين غير ممكن في العقل ويمتنع في العادة. وما ذكر من ان مدارك العلوم الإلهام يحتاج إلى هذا التفصيل، وهو غلط في الحصر إذ ليس هو جميع المدارك، بل مدرك واحد على ما بيناه. وتأول بعض العلماء قولهم، وقال يمكن أن يريدوا أن العلوم كلها ضرورية مخترعة لله تعالى.

وقال الإمام شهاب الدين السهروردي رحمه الله في بعض أماليه محتجا على الإلهام بقوله تعالى: ﴿وأوحينا إلى أم موسى ﴾ [القصص /٧] وقوله: ﴿وأوحي ربك إلى النحل ﴾ [النحل / ٢٨] فهذا الوحي مجرد الإلهام: ثم إن من الإلهام علوماً تحدث في النفوس الزكية المطمئنة. قال عليه السلام: (إن من أمتي لمحدَّثين ومتكلمين، وإن عمر لمنهم) وقال تعالى: ﴿ونفس وما سوّاها، فألهمها فجورها وتقواها ﴾ [الشمس /٧-٨] فأخبر أن النفوس ملهمة، فالنفس الملهمة علوماً لدنية هي التي تبدلت صفتها واطمأنت بعد أن كانت أمّارة.

(قال): وهذا النوع لا تتعلق به المصالح العامة من عالم الملك والشهادة، بل تختص فائدته بصاحبه دون غيره، إذ لم تكن له ثمرة السراية إلى الغير على طريق العموم، وإن كانت له فائدة تتعلق بالاعتبار على وجه خاص (قال): وإنما لم تكن له السراية إلى الغير على طريق العموم عن مفاتيح الملك لكون محلها النفس، وقربها من الأرض والعالم السفلي، بخلاف المرتبة الأولى، وهو الوحي الذي قام

<sup>(</sup>١) في الأصول كلها (وعيد) ! .

[بنقله] الملك الملقي، لأن محله القلب المجانس للروح الروحاني العلوي .

(قال): وبينهما مرتبة ثالثة وهي النفث في الروع يزداد بها القلب علماً بالله وبإدراك المغيبات، وهي رحمة خاصة تكون للأولياء فيها نصيب، وإنما يكون بعثا في حق رسول الله على لا يتصل بروح القدس، وترد عليه كموجة ترد على البحر، فيكشف لرسول الله على جبريل عقب ورودها على جبريل عليه السلام، فتصير الرحمة بواسطة جبريل وإصلة إلى رسول الله على بنفث في روعه. (انتهى).

واحتج غيره بما في الصحيح من قول على: (قد كان في الأمم محدَّثون، فإن يكن في أمتي أحد فعمر) قال ابن وهيب: يعني ملهمون. ولهذا قال صاحب «نهاية الغريب»: جاء في الحديث تفسيره أنهم الملهمون، والملهم هو الذي يلقى في نفسه الشيء فيخبر به حدساً وفراسة، وهو نوع يخصّ الله به من يشاء من عباده، كأنهم حُدِّثوا بشيء فقالوه.

وأما قوله على السنف قلبك وإن أفتاك الناس) فذلك في الواقعة التي تتعارض فيها الشبه والريب. قال الغزالي: واستفتاء القلب إنما هو حيث أباح الشيء، أما حيث حرم فيجب الامتناع، ثم لا يعوَّل على كل قلب، فربَّ مُوسوَس ينفي كل شيء، ورب مساهل نظر إلى كل شيء. فلا اعتبار بهذين القلبين، وإنما الاعتبار بقلب العالم الموفق المراقب لدقائق الاحوال، فهو المحك الذي تمتحن به حقائق الصور، وما أعز هذا القلب.

وقال البيهقي في «شعب الإيمان»: هذا محمول على أنه يعرف في شأنه من علم الغيب ما عسى يحتاج إليه أو يحدث على لسان ملك بشيء من ذلك، كما ورد في بعض طرق الحديث: (وكيف يحدث؟ قال يتكلم الملك على لسانه). وقد روي عن إبراهيم بن سعد أنه قال في هذا الحديث: يعني يلقي/ في روعه . ٣٣٧/ب

#### تنبيه:

لا يخفى أن المراد بهذا في غير الأنبياء عليهم السلام، وإلا فمن جملة طرق الوحى الإلهام.

# الهكاتف الذي يعلم أنه حكق

مثل الذي سمعوه يأمر بغسل النبي على في قميصه. كذا أورده صاحب «المسودة» في ذيل الأدلة المختلف فيها (قال): لكنه من باب الفضائل. وكذلك ما استخاره الله تعالى لنبيه، كقول العباس في حدو الصارخ: اللهم خرلنبيك، وهي بمنزلة القرعة. فعله تكريماً له.

قلت: وقد صنف ابن أبي الدنيا كتاباً في الهواتف، وصدّره بحديث هتف جبريل بين السماء والأرض.

#### 11

## رؤب النبي يتليلو

في النوم، على وجه حكاه الأستاذ أبو إسحاق، يكون حجة ويلزمه العمل به، وقد سبق فيه مزيد بيان في صدر الكتاب. والصحيح أن المنام لا يثبت حكماً شرعياً ولا بينة، وإن كانت رؤيا النبي على حقاً، والشيطان لا يتمثّل به، ولكن النائم ليس من أهل التحمل والرواية لعدم تحفّظه.

وأما المنام الذي روي في الأذان، وأمر النبي ﷺ بالعمل به فليس الحجة فيه المنام، بل الحجة فيه أمره بذلك في مدارك العلم .



# [كتاب] النعكادل والمتراجيح

والقصد منه: تصحيح الصحيح، وإبطال الباطل اعلم أن الله تعالى لم ينصب على جميع الأحكام الشرعية أدلة قاطعة، بل جعلها ظنية قصداً للتوسيع على المكلفين، لئلا ينحصروا في مذهب واحد لقيام الدليل عليه، وإذا ثبت أن المعتبر في الأحكام الشرعية الأدلة الظنية، فقد تُعارض بعارض في الظاهر بحسب جلائها وخفائها، فوجب الترجيح بينها، والعمل بالأقوى. والدليل على تعيين الأقوى: أنه إذا تعارض دليلان أو أمارتان فإما أن يعملا جميعا، أو يلغيا جميعا، أو يعمل بالمرجوح والراجح (١) وهذا متعين، وفيه فصلان:

<sup>(</sup>١) كذا في الأصول كلها، ولعله (أو الراجح).

# الفصّل الأوّل في التعارض والنظر في حقيقته وَشَرُوطِه، وأقسامته، وَاحْتَكامه

#### أما حقيقته :

فهو تفاعل من العُرْض (بضم العين) وهو الناحية والجهة وكأن الكلام المتعارض يقف بعضه في عُرض بعض، أي: ناحيته وجهته، فيمنعه من النفوذ إلى حيث وُجِّه. وفي الاصطلاح: تقابل الدليلين على سبيل الممانعة.

### وأما شروطه:

(فمنها) التساوي في الثبوت، فلا تعارض بين الكتاب وخبر الواحد إلا من حيث الدلالة .

(ومنها) التساوي في القوة فلا تعارض بين المتواتر والآحاد، بل يقدم المتواتر بالاتفاق، كذا نقله إمام الحرمين وغيره، لكن قال ابن كج في كتابه: إذا ورد خبران أحدهما متواتر والآخر آحاد، أو آية وخبر، ولم يمكن استعمالها، وكانا يوجبان العمل، فيحتمل أن يقال: يتعارضان ويرجع إلى غيرهما لاستوائهما في لزوم الحجة لو انفرد كل منها، فلم يكن لأحدهما مزية على الآخر.

وحكى إمام الحرمين في تعارض الظاهر من الكتاب والسنة مذاهب: أحدها: يقدم الكتاب لخبر معاذ.

والثاني: يقدم السنة، لأنها المفسرة للكتاب والمبينة له.

والثالث: التعارض وصححه واحتج عليه بالاتفاق السابق، وزيّف الثاني بأنه

ليس الخلاف في السنة المفسرة، بل المعارضة، قلت: ولهذا نقل عن أحمد أنه كان يقدم السنة على الكتاب بطريق البيان، كتخصيص العموم ونحوه. قال بعض أصحابه: وليس هذا مخالفاً لما حكي من تقديم الكتاب على السنة، لأنه دل الدليل على كونه بياناً، فيرجح باعتبار ذلك، لا بطريق ترجيح النوع على النوع، وسبق في باب التخصيص الخلاف في قياس نص خاص إذا عارض عموم نص آخر مذاهب كثيرة.

(ومنها): اتفاقهما في الحكم مع اتحاد الوقت، والمحل، والجهة، فلا امتناع بين الحل والحرمة، والنفي والإثبات في زمانين في محل أو محلين، أو محلين في زمان، أو بجهتين، كالنهي عن البيع في وقت النداء مع الجواز.

وذكر المناطقة: شروط التناقض في القضايا الشخصية ثمانية: اتحاد الموضوع، والمحمول، والإضافة، والجزء، والكل، وفي القوة، والفعل، وفي الزمان والمكان، وزاد بعض المتأخرين تاسعاً، وهو اتحادها في الحقيقة والمجاز، ليخرج نحو قوله تعالى: ﴿وترى الناس سكارى وما هم بسكارى﴾ [الحج /٢] وهو راجع إلى الإضافة، أي يراهم بالإضافة إلى أهوال يوم القيامة سكارى مجازا، وما هم بسكارى بالإضافة إلى الخمر، ومنهم من رد الثمانية إلى ثلاثة، وهي: اتحاد الموضوع، والمحمول، والزمان، ومنهم من يردها إلى الأولين لاندراج وحدة الزمان تحت وحدة المحمول، ومنهم من يردها إلى أمر واحد، وهو الاتحاد في النسبة الحكمية لاغير، فتندرج الشروط الثمانية تحت هذا الشرط الواحد.

ونبه الأصفهاني شارح «المحصول» على أن هذه الشروط ليس المراد بها اعتبارها في تناقض كل واحدة واحدة من القضايا، بل القضية إن كانت مكانية اعتبر فيها وحدة الموضوع والمحمول والمكان، كقولنا: زيد جالس. زيد ليس بجالس. وإن كانت زمانية اعتبر فيها وحدة الزمان، وبالجملة فوحدة الموضوع والمحمول معتبرة في تناقض القضايا بأسرها، وأما بقية الشروط فبحسب ما يناسبها قضية قضية فافهمه.

واعلم أن الباحث في أصول الشرع الثابتة في نفس الأمر لا يجد ما يحقق هذه الشروط. فإذاً لا تناقض فيها .

#### وأما أقسامه:

فبحسب القسمة العقلية عشرة، لأن الأدلة أربعة، ثم يَقعُ بين كل واحد منها وباقيها، فيقع بين الكتاب والكتاب وبين الكتاب والسنة، والسنة والسنة، وبين الكتاب والإجماع، وبين الكتاب والقياس، فهذه أربعة وبين السنة والسنة، وبين السنة والإجماع، وبين السنة والإجماع، وبين الإجماع، وبين الإجماع، وبين الإجماع والإجماع، وبين الإجماع والقياس، فهذه ثلاثة.

أما التعارض بين الكتاب والكتاب فلا حقيقة له في نفس الأمر وإنما قد يُظن التعارض بينه، ثم لابد من دفعه بحمل عام على خاص، أو مطلق على مقيد، أو مجمل على مبين، وغير ذلك من التصرفات.

فأما التعارض بين الكتاب والسنة، فإن كان الخبر متواترا فالقول فيه كتعارض الآيتين، وإن لم يكن متواتراً فالكتاب مقدّم على ما سبق.

وأما التعارض بين الكتاب والإجماع فإن ثبت/ عصمة الإجماع لم يتصوَّر ٣٣٨ ا كالآيتين، وإلا فالكتاب مقدَّم.

وأما التعارض بين الكتاب والقياس، فالكتاب مقدم طبعاً لعصمته دون القياس.

وأما تعارض السنتين فإن كانتا متواترين فكالكتاب بعضه ببعض، وإن كانتا آحاداً طلب ترجيح إحداهما على الأخرى بطريقة، فإن تعذر فالخلاف في التخيير أو التساقط، وإن كان إحداهما متواتراً والأخرى آحاداً فالمتواتر.

وأما تعارض السنة والإجماع فإن كانا قطعيين لم يمكن التعارض بينهما كالآيتين، وإن كان الإجماع قطعيا مع خبر الواحد فالإجماع مقدَّم، وإن كان ظنيا مع خبر الواحد فقد تعارض دليلان، والاحتمالات ثلاثة:

(ثالثها) يقدم الإجماع اللفظي المتواتر دون السكوتي ونحوه .

وأما تعارض السنة والقياس فلا شك في تقديم قاطع السنة عليه، أما السنة غير المقطوع بها، فإن كان القياس جليا ففي تقديمه عليها وعكسه تردُّد، بناءً على أنه دلالة لفظية. أو قياسيه، وإن كان غير جلي قدم الخبر. وأما تعارض الإجماع والإجماع، فإن ثبت عصمتها لم يتقدر التعارض بينها كالآيتين، وإن لم يثبت أمكن الجمع بينها أو يرجح أحدهما بقوة مستنده أو صفته، كتقدم الإجماع النصي على المعنوي، والنُطقي على المعنوي.

وأما تعارض الإجماع والقياس فإن ثبت عصمة الإجماع قدم، وإن لم يثبت فهو تقدم الشبهي والطردي ونحوهما من الأقيسة الضعيفة. أما القياس الجلي مع الإجماع ففيه تردد.

وأما تعارض القياس والقياس فهما إما جليّان أو خفيان أو أحدهما جلي دون الآخر، فالجليان يستعمل بينهما الترجيح، وغير الجليين لابد من الترجيح بينهما، وإن كان أحدهما جليا قدم على غير الجلي، وسيأتي تفصيله.

وأما تقدير أقسام التعارض، من جهة دلالة الألفاظ قطعا مفهوما وعموماً وخصوصا وغير ذلك فكثير، وسنفصلها .

#### : تنبيــه

يقع التعارض في الشرع بين الدليلين كها ذكرنا وبين البينتين، بأن تقوم بينة لزيد بكذا ولعمرو به، وبين الأصلين، كها لو قد ملفوفاً وزعم الولي حياته والجاني موته فإن الأصل بقاء الحياة، والأصل براءة الذمة، وبين الأصل والظاهر كثياب الكفار، ويختلف العلهاء في ذلك كله، واتفقوا على تغليب الأصل على الغالب في الدعاوي، وعلى تغليب الغالب على الأصل في البينة، فإن الغالب صدقها والأصل براءة الذمة، وقال إمام الحرمين في باب زكاة الفطر من «النهاية» تقابل الأصلين مما يستهين به الفقهاء وهو من غوامض مآخذ الأدلة الشرعية وكيف يستجيز المحصّل اعتقاد تقابل أصلين لا يرجح أحدهما على الآخر، وحكى فيهها النفي والإثبات، وهذا لو فرض لكان مباهتة ومحاورة لا سبيل إلى بت قول فيها في فتوى أو حكم.

إذا علمت ذلك فالتعادل بين الدليلين القطعيين المتنافيين ممتنع اتفاقاً سواء كانا عقليين، أو نقليين، وكذلك بين القطعي والظني لتقدم القطعي لأنه لو وقع لاجتمع النقيضان أو ارتفعا، وهذا فيه أمران:

(أحدهما): أنه بناء منهم على أن العلوم غير متفاوتة فإن قلنا بتفاوتهما اتجه الترجيح بين القطعيات لأن بعضها أجلى من بعض.

(ثانيها): أنه بالنسبة إلى ما في نفس الأمر، وأما في الأذهان فجائز، فإنه قد يتعارض عند الإنسان دليلان قاطعان بحيث يعجز عن القدح في أحدهما، وقد ذكروا هذا التفصيل بالنسبة إلى الأمارتين فليجيء مثله في القاطعين، وأما التعادل بين الأمارتين في الأذهان فصحيح، وأما في نفس الأمر على معنى أنه ينصب الله تعالى على الحكم أمارتين متكافئتين في نفس الأمر بحيث لا يكون لأحدهما مرجح، فاختلفوا فيه، فمنعه الكرخي وغيره، وقالوا: لابد أن يكون أحد المعنين أرجح وإن جاز خفاؤه على بعض المجتهدين، ولا يجوز تقدير اعتدالها. قال إلكيا: وهو الظاهر من مذهب عامة الفقهاء، وبه قال العنبري. وقال ابن السمعاني: إنه مذهب الفقهاء، ونصره وحكاه الأمدي عن أحمد بن حنبل وهو الذي ذكره القاضي وأبو الخطاب من أصحابه، وصار صائرون إلى أن ذلك جائز، وهو مذهب أبي علي وأبي هاشم، ونقل عن القاضي أبي بكر. قال إلكيا: وهو المنقول عن الشافعي، ثم اختار إلكيا قول الكرخي، ونقله عن إمام الحرمين، وقال: إنه قطع به

(قال): والاستحالة متلقاة من العادة المطردة، وما نقله عن الشافعي إن كان من جهة قوله بالقولين في مسائل كثيرة فلا يدل، لأنه تعادل ذهني، ولا نزاع فيه، وإن كان من جهة قوله في البينتين فالمأخذ مختلف، بل نص على الامتناع في «الرسالة»، فقال في باب علل الأحاديث: ولم نجد عنه على حديثين نسبا للاختلاف فكشفناه إلا وجدنا لهما نخرجاً، وعلى أحدهما دلالة بموافقة كتاب أو سنة، أو غيره من الدلائل (انتهى). وقرره الصيرفي في شرحها فقال: قد صرح الشافعي بأنه لا يصح عن النبي على أبداً حديثان صحيحان متضادان ينفي أحدهما

ما يثبته الآخر من غير جهة الخصوص والعموم والإجمال والتفسير إلا على وجه النسخ وإن لم يجده، وقد حكى الجرجاني من الحنفية قول الكرخي بالمنع، ثم قال: وهو اختلاف قول أبي حنيفة رحمه الله في سؤر الحمار لما تساوى عنده الدليلان توقف عنه، وليس كها قال لأن أبا حنيفة لم يخيّر في الأخذ بأيها شاء، بل أخذ بالأحوط وجَمع بين الدليلين، فقال: يتوضأ به ويتيمم، نعم، حكى عنه التخيير في وجوب زكاة الخيل وعدمه، وهذا هو الخلاف الذي يعبرون عنه بتكافؤ الأدلة، والراجح - كها قاله في «اللمع» - أنه لا يجوز، بل لابد من ترجيح أحدهما على الآخر، وهو الذي نصره ابن السمعاني وغيره، وقال سليم في «التقريب»: إنه الأشبه، لأن الأحاديث أحادية تؤدي إلى تكافؤ الأدلة وتعارضها، وهو خلاف موضوع الشريعة لئلا يلزم خلو الوقائع عن حكم الله.

القرام القاضي من الحنابلة بين مسائل الأصول فيمتنع، وبين الفروع الفيجوز، فإن أراد بالأصول القطعي فليس خلافنا فيه، ثم قال ابن دقيق العيد: هذا الحلاف يحتمل أن يكون في الوقوع، ويحتمل أن يكون في التجويز العقلي، قلت: هو جار فيها فقد حكى ابن فورك قولاً بامتناع وجود خبرين لا ترجيح بينها، وعزاه ابن برهان لأحمد والإمام، وحكى الماوردي والروياني في خلاف تكافؤ الأدلة وجهين لأصحابنا، ونقل أن الأكثرين على جوازه ووقوعه. وقد قال عثمان رضي الله عنه لما سئل عن الجمع بين الأختين المملوكتين فقال حرمتها آية وأحلتها آية، ثم قضية إمام الحرمين في موضع أن الجواز جارٍ، سواء قلنا المصيب واحد أو كل مجتهد نصيب، وقال القاضي والأستاذ أبو منصور والغزالي وابن الصباغ: الترجيح بين الظواهر المتعارضة إنما يصح على قول من رأى أن المصيب في الفروع واحد، وأما القائلون بأن كل مجتهد مصيب فلا معنى لترجيح ظاهر على ظاهر، وأن الكل صواب عنده واختار الرازي وأتباعه أن تعادل الأمارتين على حكم واحد في فعلين متباينين جائز وواقع، كمن ملك مائتين من الإبل فإن واجبه أربع حقاق أو خمس بنات لبون، وأما تعارضها على حكمين متباينين لفعل واحد كالإباحة والتحريم مثلا فإنه جائز عقلاً ولكنه ممتنع شرعاً.

## التفريسع:

التعادل الذهني حكمه: الوقف، أو التساقط، أو الرجوع إلى غيرهما، وأما التعادل في نفس الأمر فإن قلنا بالجواز وتعادلا، وعجز المجتهد عن الترجيح وتحيّر ولم يجد دليلًا آخر، فاختلفوا على مذاهب:

أحدها: أنه يتخير، وبه قال الجبائي وابنه أبو هاشم. قال إلكيا: وسوّيا في ذلك بين تعارض الخبرين والقياسين، ونقله الرازي والبيضاوي عن القاضي، والذي في «التقريب» أنه رأي للقائلين بأن كل مجتهد مُصيب.

والثاني: التساقط كالبينتين إذا تعارضتا، ويطلب الحكم من موضع آخر، ويرجع إلى العموم أو إلى البراءة الأصلية، وهذا ما قطع به ابن كج في كتابه، (قال): لأن دلائل الله سبحانه لا تتعارض، فوجب أن يستدل بتعارضها على وَهَائِها جميعاً، أو وهاء (١٠) أحدها غير أنا لا نعرفه، فأسقطناها جميعا، وكلامه يشعر بتفريعه على القول بمنع التعادل ونقله إلكيا عن القاضي، والأستاذ أبو منصور عن أهل الظاهر، بالنسبة إلى الحديثين، وأنكره ابن حزم في كتاب «الإعراب»، وقال: إنما هو قول بعض شيوخنا، وهو خطأ، بل الواجب الأخذ بالزائد إذا لم يقدر على استعمالها جميعا، فاستثنى أحدهما من الآخر.

الثالث: إن كان التعارض بين حديثين تساقطا ولا يعمل بواحد منها، أو بين قياسين فيتخير. حكاه ابن برهان في «الوجيز» عن القاضي ونصره. والفرق أنا نقطع أن النبي على ما يتكلم بها، فأحدهما منسوخ قطعاً ولم نعلمه، فتركناهما، بخلاف القياسين، وقد عرف أن القاضي نسب إليه كل من هذه الأقوال.

الرابع: الوقف كالتعادل الذهني حكاه الغزالي وغيره، وجزم به سليم في «التقريب»، واستبعده الهندي، إذ الوقف فيه إلى غاية وأمد، إذ لا يرجى فيه ظهور الرجحان، وإلا لم تكن مسألتنا، بخلاف التعادل الذهني فإنه يتوقف فيه إلى أن يظهر المرجح قلت: لعل قائله أراد بالتوقف عن الحكم والتحاقه الم بالوقائع قبل ورود الشرع فيجيء فيه الخلاف المشهور، لا وقف خبره، ولم يذكر الإمام في

<sup>(</sup>١) في بعض الأصول (وهانها . . . وهن . . ).

«البرهان» غيره (قال): وهذا حكم الأصولي، ولكن بما يراه أن الشريعة إذا كانت متعلقة بالمفتين ولم يشعر الزمان منهم فلا يَقع مثل هذه الوقعة، ومن هاهنا حكى ابن برهان في «الوجيز» عن الإمام امتناع وجود خبرين لا ترجيح لأحدهما على الأخر.

والخامس: يأخذ بالأغلظ كها حكاه المارودي والروياني .

والسادس: يصار إلى التوزيع إن أمكن تنزيل كل أمارة على أمر والأخرى على غيره كما في الثلثين يقسم بينهما على قول، وكما في الشفعة توزع على عدد الرؤوس وتارة على عدد الأنصباء.

والسابع: إن وقع بالنسبة إلى الواجبات، فالتخيير، إذ لا يمتنع التخيير في الشرع، كمن ملك مائتين من الإبل. وإن وقع بالنسبة إلى حكمين متناقضين، كالإباحة والتحريم، فالتساقط والرجوع إلى البراءة الأصلية ذكره في «المستصفى».

والثامن: يقلد عالما أكبر منه، ويصير كالعامي لعجزه عن الاجتهاد، حكاه إمام الحرمين .

والتاسع : أنه كالحكم قبل ورود الشرع، فتجيء فيه الأقوال المشهورة، حكاه إلكيا الطبري، وهو غير قول الوقف على ما سبق فيه .

# تنبيهات

#### الأول :

ما فرضناه من الخلاف عند العجز عن الترجيح وعن دليل آخر هو الصواب وصرح به الغزالي وغيره، وأطلق جماعة الخلاف في مطلق التعادل ومرادهم ما ذكرناه .

#### الثاني :

ستأتي، فيها إذا اختلف على العامي جواب مفتيين، مذاهب أخرى ينبغي استحضارها هنا، لكن المذهب هناك التخيير، وهنا اختلف أصحابنا في الترجيح، والفرق أن العامي يضطر إلى المرجح، وأما المجتهد فله تصرف وراء التعارض.

#### الثالث:

إذا تخير فللمناظر ثلاثة أحوال: فإن كان مجتهداً تخير في إلحاقه بما شاء إن قلنا: كل مجتهد مصيب، فإن قلنا: الحق في واحد، امتنع التخيير قاله القاضي في «التقريب»، وإن كان فتيا، فقال القاضي: قالت المصوِّبة: لا يجوز له تأخير المستفتي، بل يجزم بمقتضى أحدهما، وقيل: يجوز وهو الأولى عندنا، وبه أجاب في «المحصول».

واستشكل الهندي الجزم بأحدهما، وقال: ليس في التخيير الأخذ بأي الحكمين شاء، واختار رأياً ثالثا. وهو أن المفتي بالخيار بين أن يجزم له الفتيا، وبين أن يخيره، إذ ليس في كل واحد منهما مخالفة دليل ولا فساد، فيسوغ الأمران،

وإن كان حاكها. فقال القاضي: أجمع الكل يعني المصوبة والمخطئة أنه ليس له تخيير المتحاكمين في الحكم بأيهما شاء، بل عليه بت الحكم باعتقاده، لأنه نُصب لقطع الخصومات، ولو خيرهما لما انقطعت خصومتهما، لأن كل واحد منهما يختار الذي هو أرفق له، بخلاف حال المفتي .

فلو اختار القاضي إحدى الأمارتين وحكم بها لم يكن له أن يحكم بالأخرى في وقت آخر، لأنه يؤدي إلى اتهامه بالحكم بالباطل، حكاه القاضي عن كثير من القائلين بأن الكل مصيب، وحكي عن العنبري جوازه، وليس ما قاله ببعيد لأن هذه التهمة قائمة في الحكم إذا تغير/ اجتهاده، وحكم بالقول وضده وقد قال عمر ١/٣٣٩ رضي الله عنه في المشرّكة: ذلك على ما قضينا، وهذا على ما نقضي .

نعم، احتج في «المحصول» و«المنهاج» للمنع بقوله ﷺ لأبي بكر رضي الله عنه:

(لا تحكم في قضية بحكمين مختلفين) وقد أُنكر عليهم هذا الحديث، وسئل عنه الذهبي فلم يعرفه، قلت: وهو تحريف، وإنما هو لأبي بكرة. كذلك رواه النسائي في سننه في الأقضية.

# مكسألة

تناقشوا في الذي يضاف إليه التعارض، فمنهم من تسمّح وأضافه إلى الأمارات، ومنهم من ناقش نفسه وأضافه إلى صور الأمارات، بناءً على أن المرجوحية ليست بأمارة حقيقة إذ الحكم عندها مفقود مظنون العدم، نعم، صورتها محفوظة، ومعنى الصورة عندهم راجع إلى تقدير الانفراد، أي لو انفردت هذه الأمارة عن المعارض لكانت أمارة حقيقة، ويلزم هذا القائل أن يقول بتعارض القاطعين، والترجيح بينها بهذا الاعتبار، وأجيب: بأن الأمارة وجد فيها مقتضى الصحة، وإنما يختلف العمل بها لمعارض، فجاز أن يطلق عليها التصحيح والترجيح، وأما الشبهة فلا مقتضى فيها للصحة البتة.

وإذا عرف الفرق بين كون الشيء فيه مقتضى الصحة، ويختلف عمله، وبين كونه لا مقتضى للصحة فيه، فباعتبار مقتضى الصحة أطلقنا على المرجوحية أنها أمارة، بخلاف الشبهة في القواطع.

# مَسألة

قول العالم في المسألة بقولين مختلفين، قال ابن السمعاني: لا يعلم قبل الشافعي به تصريحاً، وهو رحمه الله قد ابتكر هذه العبارة وذكرها في كتبه، وقد أنكر عليه كثير من مخالفيه ونسبوه إلى الخطأ وقالوا: هذا دليل على نقصان الآلة، وقلة المعرفة، قالوا: وأما الرواية عن أبي حنيفة ومالك رضي الله عنها، فذلك في حالتين

غتلفتين، والمجتهد قد يجتهد في مجتهد في وقت فيؤدي اجتهاده إلى شيء، ثم يجتهد في وقت آخر فيؤدي إلى خلافه، إلا أن الثاني يكون عن الأول، وإنما المستنكر اعتقاده قولين مختلفين في وقت واحد، في حادثة واحدة فهذا طعن المخالفين في القولين (قال): وقد صنف بعضهم في ذلك تصنيفاً ورأيت لأبي عبد الله البصري الملقب بجُعَل في هذا كتابا مفرداً صنفه للمعروف بالصاحب، وهو إسماعيل بن عباد، أي في إنكار ذلك على الشافعي رضي الله عنه، وقد قسم أصحابنا القولين تقسيها بينوا فيه فساد هذا الاعتراض، وأن الذي قاله الشافعي ليس هو موضع الإنكار ثم ذكر كلام الماوردي الآتي.

واعلم أن الكلام في مسألة القولين في موضعين.

(أحدهما): ما طعن به على الشافعي.

(والثاني): في كيفية إضافتهما إليه.

#### أما الأول:

فأجاب الأصحاب بأنه لا عيب فيه ، بل فيه دلالة على صحة قريحته ، وتبحُّره في الشريعة ، مع التنبيه على النظر في المأخذ ، ومعرفة أصول الحوادث ، وتعليمهم طرق الاستنباط ، وقال سليم الرازي : أنكر جماعة القولين ، وقالوا : إنما يسوغ ذلك على القول بأن كل مجتهد مصيب ، وأما على قوله : إن المصيب واحد فلا ، وقال المحققون : بل لمخرجها طرق فذكرها .

وقال ابن كج وابن فورك وغيرهما من قدماء الأصحاب: المستنكر اعتقادهما معاً في حالة واحدة، كما يستحيل كون الشيء على ضدَّين من الحدوث والقِدَم، والوجود والعدم، ومعلوم أن هذا ليس كذلك، بل لقوله مخارج ثلاثة:

(أحدها): اعتقاده القطع ببطلان ما عدا ذين (١) القولين، وقد يكون واقفاً فيهما، وقد أجمعت الصحابة على قولين ولم ينكر عليهم .

<sup>(</sup>١) في الأصول «ذلك».

(ثانيها): أن بختلف قوله لتعارض الدليلين، كقول عثمان رضي الله عنه: أحلَّتهما آية وحرمتهما آية .

(ثالثها): أن يقوله على طريق التخيير لتساوي الدليلين عنده من جميع الوجوه بناء على أن كل مجتهد مصيب ، وهو كما عمل عمر في الشورى، جعل الأمر بين ستة.

وحكى إمام الحرمين الاعتذار (الأول) عن أبي إسحاق المروزي، وزيّفه بأن الشافعي لا يقطع بتخطئة مخالفه، ومن تدبّر أصوله عرف ذلك، وحكى (الثالث): عن القاضي، وقال: إنه بناه على اعتقاده أن مذهب الشافعي تصويب المجتهدين، وليس كذلك بل مذهبه أن المصيب واحد، ثم لا يمكن التخيير فيها إذا كان أحد القولين تحرياً والآخر تحليلاً، إذ يستحيل التخيير بين حرام ومباح.

(قال): وعندي أنه حيث نص على قولين في موضع واحد، فليس له فيها مذهب، وإنما ذكر القولين لتردده فيهما، وعدم اختياره لأحدهما، ولا يكون ذلك خطأ منه، بل يدل على عُلوِّ رتبة الرجل، وتوسعه في العلم وعلمه بطرق الأشباه فإن قيل: فلا معنى لقولكم للشافعي قولان إذ ليس له على هذه المسائل قول ولا قولان، قلنا هكذا نقول ولا نتحاشى منه وإنما وجه الإضافة إلى الشافعي هو ذكره لهما، واستقصاؤه وجوه الأشباه فيهما، هذا أسَدُّها وأوضحها.

## وأما الثاني:

فاعلم أنه إذا نقل عن مجتهد في مسألة واحدة قولان متنافيان فله حالتان: (الحالة الأولى)

أن يكون في موضع واحد بأن يقول: في هذه المسألة قولان: ثم إما أن يعقب بما يشعر بالترجيح لأحدهما بأن يقول: أحبهما إليّ وأشبههما بالحق عندي، وهذا مما أستخير الله فيه، أو يقول: هذا قول مدخول أو منكر، فيكون ذلك قوله لأنه الذي ترجح عنده. قال أبو القاسم بن كج: ولا يجوز أن يقال إنه على قولين، لأنه إنما ذكر الأخر ليبعث على طريق الاجتهاد.

وإما أن لا يفعل ذلك، فاختلفوا فيه على ثلاثة مذاهب:

(أصحها) أنه لا ينسب إليه قول في المسألة، بل هو متوقف لعدم ترجيح دليل أحد الحكمين في نظره، وقوله «فيه قولان» أي احتمالان لوجود دليلين متساويين، لا أنها مذهبان لمجتهدين.

قال القاضي أبو الطيب: ولا نعرف مذهبه منهما، لأنه لا يجوز أن يكونا مذهبين وهذا ما جزم به في «المحصول» وغيره.

(والثاني) يجب اعتقاد نسبة أحدهما إليه، ورجوعُه عن الآخر غير معين دون نسبتهما جميعا، ويمتنع العمل بهما حتى يتبين كالنصين إذا علمنا نسخ أحدهما غير معين، وكالراوي إذا اشتبه عليه ما رواه من شيئين. وهذا قول الأمدي، وهو أحسن من الذي قبله، وإن كان خلاف عمل الفقهاء.

(والثالث): أن له قولين، وحكمها التخيير، قاله القاضي في «التقريب»، قال إمام الحرمين في «التلخيص»: وهذا بناه القاضي على اعتقاده أن مذهب الشافعي تصويب المجتهدين لكن الصحيح من مذهبه أن المصيب واحد، فلا يمكن منه القول/ بالتخيير، وأيضا فقد يكون القولان بتحريم وإباحة، ويستحيل التخيير ٣٣٩/ب بينها.

واعلم أن وقوع ذلك في مجلس واحد من دون ترجيح قليل، حتى نقل ابن كج عن القاضي أبي حامد المروزي أنه ليس للشافعي مثل ذلك إلا سبعة عشر موضعاً وقال الشيخ أبو إسحاق في «شرح اللمع»: إلا بضعة عشر موضعاً، ستة عشر أو سبعة عشر، ووقع في «المحصول» ذلك للشيخ أبي حامد الإسفرايني وجزم بأنها سبعة عشر، وكأنه اشتبه عليه، لكن رأيت بخط الشيخ أبي عمرو بن الصلاح رحمه الله فيها انتخبه من كتاب «شرح الترتيب» للأستاذ أبي إسحاق ما لفظه: كان أبو حامد يذكر أن الشافعي لا يبلغ ما له من المسائل التي اختلف أقاويله فيها أكثر من أربع أو خمس، والباقي كلها قطع فيها بأحد القولين والأقاويل فإنه ذكر في بعضها: وهذا أشبه بالحق، وفي بعضها: وهو الأقيس وفي بعضها: وهو أولاها، وغير ذلك من الألفاظ الدالة على القطع، وقال القاضي أبو بكر الباقلاني في

«مختصر التقريب»: قال المحققون: إن ذلك لا يبلغ عشرا وقال القاضي أبو الطيب الطبري: قال أصحابنا: لم يوجد له من هذا النوع إلا ستة عشر (قالوا): ويحتمل أن يكون قد تعين له الحق منهما ومات قبل بيانه ويحتمل أن يكون قد تعين له وكان متوقفاً فيهما.

فإن قيل: فإذا لم يكونا مذهبين فليس لذكرهما في موضع واختيار أحدهما معنى، وكذلك إذا لم يتبين له الحق فيهما فليس لذكرهما فائدة، فالجواب أن الشافعي ذكرهما ليعلم أصحابه طرق استخراج العلل والاجتهاد، وبيان ما يصحح العلل ويفسدها، لأنه يحتاج أن يبين مدارك الأحكام كما يبين الأحكام، ولأنه يُفيد أن ما عداهما باطل، وأن الحق في أحدهما (انتهى كلام القاضي).

وقال الغزالي: إنما يذكر القولين في هذه الحالة، إما لأنه لم يتم نظره في المسألة، وإنه في مدة النظر ويرجع حاصله إلى الوقف والاحتياط، وذلك غاية الورع وهو دأب الصحابة والسلف، كما قال عثمان في الجمع بين الأختين في ملك اليمين: أحلتهما آية وحرمتهما آية .

(قال): ويتجه في هذا ثلاثة أسئلة:

(أحدها): أن المفتي إنما يفتي بالحكم لا بالتردد. وجوابه أن المسائل المنقولة عن الشافعي رحمه الله تعالى في مسائل الفروع قريب من ستين ألف مسألة على ما حكى بعض الأصحاب، وإنما جمع القول متردداً في بضع عشرة مسألة، وما نص عليه يوجد منه حكم هذا التردد.

(الثاني): إن كان حاصله التردد فها فائدة ذكرها؟ وجوابه: له خمس فوائد: (١) وضع تصوير المسائل لأنه أمر صعب (٢) والتحريك لداعية النظر فيها (٣) وحثه لأصحابه لتخريجها على أشبه أصوله (٤) وإنه يكفي مؤونة النظر من الاحتمالات، لأنه لا يجتمل سوى ما ذكره (٥) وذكر توجيهها فإنه لابد أن يذكر وجه كل، فتحصل معرفة الأدلة ومدارك العلماء، ويهون النظر في طلب الترجيح فإن طلب الترجيح وحده أهون من طلب الدليل. فعلى كل ناظر في المسألة هذه الوظائف الخمس تصويرها وطلب الاحتمالات فيها، وحصر ما ينقدح من تلك

الاحتمالات وطلب أدلتها وطلب الترجيح. والشافعي قام بالوظائف الأربع ولم يترك إلا الخامسة، فكيف تنكر فائدة القولين؟!

(الثالث): ما يلزم عليه أن لا قول للشافعي في المسألة، فكيف يقال: له قولان. وجوابه أن المراد أن المسألة تحتمل قولين، ولا يمتنع أن يقال: لفلان في الحادثة رأيان متردد بينها (انتهى).

وكذلك قال إمام الحرمين في «التلخيص»: لا يمتنع من إطلاق القولين، وإنما وجه الإضافة إلى الشافعي ذكره لها واستقصاؤه وجوه الأشباه فيها.

## (الحالة الثانية):

أن يكون في موضعين، بأن ينص في موضع على إباحة شيء، وفي آخر على تحريمه.

\_ فإما أن يعلم المتأخر منها فهو مذهبه ويكون الأول مرجوعاً عنه، ويجعل الأول كالمنسوخ فلا يكون الأول قولاً له، قاله الماوردي والقاضي أبو الطيب، وصححه الشيخ أبو إسحاق وابن السمعاني.

وذهب بعض الأصحاب إلى أنه لابد أن ينص على الرجوع، فلو لم ينص في الجديد الرجوع عن القديم لم يكن رجوعاً. حكاه الشيخ وكذا الرافعي في باب صفة الأئمة عن الصيدلاني أن أصحابنا اختلفوا في نص الشافعي إذا خالف الأخِر الأول، هل يكون الآخِر رجوعاً عن الأول أم لا؟ على وجهين: (أحدهما) أنه لا يكون رجوعاً، لأنه قد ينص في موضع واحد على قولين، فيجوز أن يذكرهما متعاقبين. و(الثاني) يكون رجوعاً ولم يرجح الرافعي شيئا.

والحاصل أنه لو صرح بالرجوع عن الأول فليس الأول مذهبا له قطعاً، وإن لم يصرح فوجهان. والراجح أنه رجوع إلا في مسائل مستثناة عند الأصحاب، لقيام دليل على القول به قال سليم ويكون إضافة القديم إليه على معنى أنه قاله في وقت، لا على وجه بينه وبين القول الأخر.

كما يقال مثله في إضافة الروايتين إلى أبي حنيفة ومالك وغيرهما.

قلت: وقد صح عن الشافعي أنه قال: لا أُحِلّ لأحد أن يروي عني الكتاب القديم. وهذا تصريح بالرجوع على فيه، فلا يبقى للتفصيل السابق وجه. نعم، هذا يشكل على أصحابنا في مسائل عملوا بها على القديم حيث لم يجدوا في الجديد ما يخالفها.

- وإما أن يُجهل الحال ولا يعلم التاريخ، فإن بين اختياره من القولين فهو مذهبه، وإن لم يبينه فالوقف. قال ابن دقيق العيد: والوقف يحتمل أمرين: (أحدهما) أن يريد بذلك أن الحكم الوقف عن الحكم بأن أحد القولين مذهبه. و(الثاني) أن يريد الحكم بأن المجتهد واقف غير حاكم بأحد القولين. وهذا الثاني إنما يقوى إذا قالمها المجتهد في وقت واحد، وليس ذلك صورة المسألة. وحينئذ فيحكى عنه قولان من غير الحكم على أحدهما بالترجيح.

وقد وقع الحالان للشافعي رضي الله عنه، وهو دليل على علو شأنه في العلم والدين: أما العلم فلأنه كلما زاد المجتهد علماً وتدقيقاً كان نظره أتم واطلاعه على الأدلة أعم. وأما الدين فلم يكن ممن إذا ظهر له وجه الرجحان أقام على مقالته الأولى، بل صرح على بطلانها. وعلم بذلك أن تشنيع الخصم باطل.

وقد صنف أصحابنا في نُصْرة القولين، منهم ابن القاص والغزالي وإلكيا والروياني، وتكلم عليه الأصحاب في كتبهم الأصولية والفروعية. وقد سبق بذلك ١/٣٤٠ السلف، فإن عمر نصّ في الشورى على ستة وحصر الخلافة فيهم، تنبيهاً على/حصر الاستحقاق، ولم يعترض أحد عليه.

واعلم أنه في هذه الحالة ترجح أحد القولين على الآخر بأمور: (منها) أن تكون أصول مذهبه موافقة دون الآخر فيكون هو المذهب، قاله الماوردي .

و(منها) أن يكرر أحدهما أو يفرع عليه فهل يكون رجوعاً عن الآخر؟ وجهان حكاهما الماوردي، ونسب ابن كج الرجوع في حالة التفريع إلى المزني. (قال): وعامة أصحابنا أن ذلك ليس برجوع، وجزم القاضي أبو الطيب أنه رجوع في

التفريع، وحكى خلاف المزني في التكرير. وقال: خالفه أبو إسحاق المروزي فقال: هذا لا يدل على اختياره، لأنه يحتمل أن يكون ذكره اكتفاء بما ذكره. قال القاضي: والذي قاله المزني هو الصحيح. وكذا قال ابن السمعاني.

و(منها) ما لو كان أحدهما يوافق مذهب أبي حنيفة، فقال الشيخ أبو حامد: ما يخالفه مذهب أبي حنيفة أرجح، وعَكَس القفال، واختاره ابن الصلاح والنووي. والأصح: الترجيح بالنظر، فإن لم يظهر ترجيح فالوقف.

و(منها) أن ينص على أحدهما في موضع آخر، فهل يكون ذلك اختياراً منه لذلك القول؟ فيه وجهان حكاهما الرافعي قبل الديات، وحكى ابن السمعاني عن القاضي والماوردي أنه قسم القولين في هذه الحالة إلى أربعة عشر قسماً:

أحدها ـ أن يقيد جوابه في موضع ويطلقه في آخر، كقوله في أقل الحيض: يوم وليلة، وفي موضع آخر: يريد مع ليلته. فحمل المطلق على المقيد. لكن لا يقال: له قولان. وإنما هو واحد.

ثانيها ـ أن تختلف ألفاظه مع اتفاق معانيها من وجه واختلافها من وجه. فغلّب بعض أصحابنا حكم الاختلاف ولم يغلّب حكم الاتفاق، فخرّجها على قولين. كقوله في المُظاهر: أحب أن يمتنع عن القُبلة. وقال في القديم: رأيت ذلك. فيحتمل حمله على الإيجاب أو الاستحباب، فحملها على ما صرح به من الاستحباب أولى.

ثالثها ـ أن يختلف قوله، لاختلاف حاليه، كصداق السر، فإنه قال في موضع باعتباره، وفي موضع باعتبار العلانية، وليس ذلك باختلاف قولين، وإنما هو لاختلاف حالين، فإن اقترن العقد بصداق السر فهو المستكق، وإلا فعكسه.

رابعها ـ لاختلاف الرواية، كتردده في نقض الملموس لأجل «لمستم» أو «لامستم» وكاختلاف الرواية في صلاة العشاء نصف الليل أو ثلثه.

خامسها \_ لأنه عمل في أحدهما بظاهر القرآن ثم بلغته سنة نقلته عن الأول، كصيام المتمتع أيام التشريق، لقوله تعالى: ﴿فصيام ثلاثة أيام في الحج﴾

[البقرة /١٩٦] ثم جاء النهي عن صيامها فأوجب صيامها بعد إحرامه. وقيل: يوم عرفة اتباعاً للسنة. ومثل هذا قال في الصلاة الوسطى.

سادسها ـ لأنه عمل في أحدهما بالقياس ثم بلغته سنة لم تثبت عنده، فجُعل مذهبه مِن بعدُ موقوفاً على ثبوت السنة، كالصيام عن الميت والغُسل من غَسله .

سابعها - أن يقصد بذكرهما إبطال ما عداهما، فيكون الاجتهاد مقصوراً عليهما ولا يعدوهما.

ثامنها ـ أن يقصد بذكرهما إبطال ما يتوسطها، ويكون مذهبه منها ما حكم به . وفرّع عليه مثل قوله في وضع الجوائح ، وقد قدرها مالك بالثلث، فقال الشافعي : ليس إلا واحد من قولين: إما أن يوضع جميعها، أو لا يوضع شيء منها.

تاسعها ـ أن يذكر قولين مختلفين في مسألتين متفقتين فخرَّجها أصحابه على قولين. وهذا على الإطلاق خطأ، لأنه إن كان بينها فرق لم يسع التخريج، وإن لم يكن بينها فرق لم يخلُ قولاه إما أن يكونا في وقت أو وقتين، فإن كانا في وقت، كما لو قال في مسألة بقول ثم قال بعده فيها بقول آخر، فيكون على ما سنذكره. وإن قالها في وقت فيكون على ما نذكره في قوله في حالة واحدة.

عاشرها ـ لأنه أداه اجتهاده إلى أحدهما فقال به ثم أداه اجتهاده إلى الآخر فعدل إليه، فمذهبه الثاني، ولا يرسل القولين إلا بعد التقييد بالجديد والقديم.

حادي عشرها - أن يكون قال في مسألة بقول في موضع وقال فيها بقول في موضع آخر فيخرّجها أصحابه على قولين. وهذا وإن كان النقل صحيحاً فهو في إضافتهما إليه على التساوي غلط، وينظر: إن تقدم أحدهما فالعمل للمتأخر، وإن جهل توقف إلا أن يقترن بأحدهما من أصول مذهبه ما يوافقه، فيكون هو المذهب. فإن تكرر ذكر أحد القولين أو فرّع عليه قال المزني وطائفة من الأصحاب: إن المتكرر وذا التفريع مذهبه دون الآخر.

ثاني عشرها \_ أن يذكرهما حكاية عن مذهب غيره، فلا يجوز نسبتهما إليه. ومثّله ابن كج بقوله في الجد مع الإخوة في الولاء، قالت طائفة بكذا، وقالت طائفة بكذا ثم قطع بأحد الأقوال، فإن أشار إليهما بالإنكار كان الحق عنده في غيرهما، أو

بالجواز جاز أن يكون الحق عنده فيهما وفي غيرهما أو بالاختيار فيهما .

ثالث عشرها ـ أن يذكرهما معتقداً لأحدهما وزاجراً بالآخر، كما فعل في قضاء القاضي بعلمه، وفي تضمين الأجير المشترك. وعبّر عنه الشيخ نصر فقال: أن يذكر أحدهما على طريق المصلحة. ومذهبه الأخير.

رابع عشرها ـ أن يقولها في موضع، فإن نبّه على اختيار أحدهما فهو مذهبه. وزاد الغزالي أن يذكرهما على سبيل التخيير بينها وأن الكل جائز، وأن يذكرهما على سبيل التخيير بينها على البدل لا الجمع. (وقال): وهذا الوجه ذكره القاضي وأنكره جميع الأصحاب، وليس عندي بمنكر، بل متجه. قلت: ذكره ابن كج كما سبق.

# مَسألة

إذا قال الشافعي في موضع بقول ثم قال ولو قال قائل كذا وكذا كان مذهبا لم يجز أن يجعل ذلك قولاً له على الأصح. عند الشيخ أبي إسحاق وابن السمعاني، لأنه إخبار عن احتمال في المسألة ووجه من وجوه الاجتهاد.

# مسألة

إذا لم يعرف للمجتهد قول في المسألة، لكن له قول في نظيرها ولم يعلم بينهما فرق فهو القول المخرّج فيها، ولا يجوز التخريج حيث أمكن الفرق، كما قال ابن كج والماوردي وغيرهما، وأشار الشيخ أبو إسحاق في «التبصرة» إلى خلاف فيه فقال: لا يجوز على الصحيح، ثم لا يجوز أن ينسب للشافعي ما يتخرّج على قوله فيجعل قولاً له على الأصح، بناء على أن لازم المذهب ليس بمذهب، ولاحتمال أن يكون بينهما فرق فلا يضاف إليه مع قيام الاحتمال.

ب فإن قيل: أليس أنه ينسب إلى الله ورسوله ما يقتضيه قياس قولهما فكذلك/ ينسب إلى صاحب المذهب ما يقتضيه قياس قوله؟ قلنا: ما دل عليه القياس في الشرع لا يجوز أن يقال: انه قول الله، ولا قول رسوله. وإنما يقال: هذا دين الله ودين رسوله، بمعنى أن الله دل عليه. ومثله لا يصح في قول الشافعي م قاله ابن السمعاني.

#### فرع:

الأوجه المحكية عن الأصحاب هل تنسب إلى الشافعي؟ لم أرّ فيها كلاما. ويشبه تخريجها على التي قبلها، ويكون على طريق الترتيب، وأولى بالمنع، لأنهم يخرّجونها على قواعد عامة في المذهب، والقول المخرّج إنما يكون في صور خاصة.

# فصُـــل

وأما اختلاف الرواية عن أحمد بن حنبل وأبي حنيفة رحمها الله تعالى فليس هو من باب القولين، لأن القولين نقطع أن الشافعي ذكرهما بالنص عليها، بخلاف الروايتين فإن الاختلاف جاء من جهة الناقل، لا من جهة المنقول عنه، لأن أبا حنيفة رحمه الله لم يدوِّن. قال أبو بكر البلعمي في «الغرر»:الاختلاف في الرواية عن أبي حنيفة من وجوه:

(منها) الغلط في السماع، كأن يجيب بحرف النفي إذا سئل عن حادثة يقول: لا يجوز، فيشتبه على الراوي فينقل ما سمع .

و(منها) أن يكون لأبي حنيفة قول قد رجع عنه يعلمُ بعض من يختلف إليه رجوعه عنه، فيروي القول الثاني والأخر لم يعلمه فيروى القولَ الأوَّل.

(ومنها) أن يكون قال أبو حنيفة الثاني على وجه القياس ثم قال ذلك على وجه الاستحسان، فيسمع كل واحد منه أحد القولين فينقل كها سمع .

و(منها) أن يكون الجواب في المسألة من وجهين:

من جهة الحكم، ومن جهة البراءة للاحتياط، فيذكر الجواب من جهة الحكم في موضع، ومن جهة الاحتياط في موضع آخر، فينقل كما سمع.

(قال): وأما الفرق بين القولين والروايتين فهو أن الاختلاف في الرواية وقع من جهة الناقل دون المنقول عنه، فأبو حنيفة حَصَل على قول واحد، وأما إطلاق القولين وتعلق الحكم بأحد الأمرين من غير ترجيح أحدهما فعجب (انتهى).

# الفَصَـُـلالشاين في التــرجيــُــح

وهو تقوية إحدى الأمارتين على الأخرى بما ليس ظاهراً. مأخوذ من رجحان الميزان. وفائدة القيد الأخير أن القوة لو كانت ظاهرة لم يحتج إلى الترجيح. قال الكيا: الترجيح إظهار الزيادة لأحد المثلين على الآخر وضعاً لا أصلاً. مأخوذ من رجحت الوزن إذا زدت جانب الموزون حتى مالت كفته. ولو أفردت الزيادة على الوزن لم يقم بها الوزن في مقابلة الكفة الأخرى. قلت: هذا حَدُّ للمرجح لا للترجيح.

وقيل: بيان اختصاص الدليل بمزيد قوة عن مقابله ليعمل بالأقوى. ورجح على الأول، لأن الترجيح يجري في الظواهر والأخبار تارة، وفي المعاني أخرى.

فالتعريف الأول يخرج منه الأخبار والظواهر، لاختصاص اسم الأمَارة بالمعاني، وهذا مندفع بالغاية .

## وفيه مسائل:

### الأولى :

أنه إذا تحقق الترجيح وجب العمل بالراجح وإهمال الآخر، لإجماع الصحابة على العمل بما ترجح عندهم من الأخبار. وأنكر بعضهم الترجيح في الأدلة، كما ينبغي في البينات، وقال: عند التعارض يلزم التخيير أو الوقف. قال الإمام: وقد حكاه القاضي عن البصري الملقب بـ«جُعَل».

(قال): ولم أر ذلك في شيء من مصنفاته مع بحثي عنها. ولعل القاضي ألزمه إنكار الراجح إلزاماً، على مذهبه في إنكار الترجيح في البينات. واستبعد الأبياري

وقوع القاضي في مثل ذلك. وقال ابن المنير: ليس ببعيد، للخلاف في أن لازم المذهب هل هو مذهب؟ فإن كان القاضي وجد له نصا فذاك، وإن لم يجده بل ألزمه بجعله مذهبا له فصحيح عند من يرى ذلك. وإن ثبت فهو قول باطل، وهو مسبوق بالإجماع على استعماله الترجيح.

#### الثانية:

سواء فيها ذكرنا كان الترجيح معلوماً أو مظنوناً. قال القاضي لا يجوز العمل بالترجيح المظنون، لأن الأصل امتناع العمل بشيء من المظنون. وخرج من ذلك الظنون المستقلة بأنفسها، لانعقاد إجماع الصحابة عليها. وما وراء ذلك يبقى على الأصل. والترجيح عمل نظر لا يستقل بنفسه دليلاً، وأجيب بأن الاجماع انعقد على وجوب العمل بالظن الذي لا يستقل كها انعقد على المستقل.

#### الثالثة:

أن المرجوح هل هو كالعدم شرعاً، أم نجعل له أثراً؟ يخرج من كلامهم فيه خلاف، وكلام إمام الحرمين يقتضي الأول، وكلام غيره يقتضي الثاني. وادعى الأبياري أنه المشهور وقال: لو كان كالعدم لما ضعف الظن بالراجح، ولذلك لا يبقى الإنسان على ظنه في الراجح، بمثابة ما لو كان الراجح منفرداً، بل ظناً بالراجح إذا لم يعارض أقوى من ظننا به بعد المعارضة. وخالف ابن المنير ونقل الإجماع على أن المرجوح ساقط الاعتبار.

## ثم للترجيح شروط:

الأول ـ أن يكون بين الأدلة، فالدعاوي لا يدخلها الترجيح وانبنى عليه أنه لا يجري في المذاهب، لأنها دعاوي محضة تحتاج إلى الدليل. والترجيح بيان اختصاص الدليل بمزيد قوة فليس هو دليلًا، وإنما هو قوة في الدليل.

وحكى عبد الجبار في «العمد» عن بعض أصحابهم دخول الترجيح منها، وضعف بأن الترجيح ينشأ من منتهى الدليل، فإذا لم يكن دليلًا لم يثبت الترجيح. والحق أن الترجيح يدخل المذاهب باعتبار أصولها ونوادرها وبيانها، فإن بعضها قد

يكون أرجح من بعض، ولذلك جرى الترجيح في البينات. وأما إذا تعارض عند عامي قول مجتهدين، وقلنا: يجب تقليد الأعم، فليس هو من باب الترجيح.

الثاني - قبول الأدلة التعارض في الظاهر. ويبنى عليه مسائل:

(أحدها) أنه لا مجال له في القطعيات، لأن الترجيح عبارة عن تقوية أحد الطرفين على الأخر كي يغلب على الظن صحته. والأخبار المتواترة مقطوع بها فلا يُفيا. الترجيح فيها شيئاً. وما يوجد من ذلك في كتب المتكلمين فإنما هو تعارض بين دليل وشبهه، وهذا وإن أطبقوا عليه لكن سبق أن التعادل بين القطعيين ممكن في الأذهان، فهلا قيل: يتطرق الترجيح إليه، بناء على هذا التعارض، كما في الأمارات.

ثم رأيت أبا الحسين صرح بأن العلة المعلومة تقبل الترجيح، ولا شك في ١/٣٤١ جريان/ هذا النص، وإلا فلا فرق ولا بعد فيه، فإن ما مقدماته أعلى وأوضح راجح على ما ليس كذلك. ورأيت القاضي في «التقريب» صرح بأنه منع ذلك، بناء على أن العلوم لا تتفاوت. وهي مسألة خلافية سبقت أول الكتاب.

و(الثانية) قيل: إن الظنيّات لا تتعارض، والمراد به اجتماع ظنّين بحكم واحد بأمارتين. وسيأتي في أول (ترجيح الأقيسة). عن القاضي أنه يمتنع الترجيح في الأقيسة المظنونة. وتأولناه.

(الثالثة) لا مجال له في العقليات، أعني التقليد. نقله إمام الحرمين عن إطلاق الأئمة، وحكاه في «المنخول» عن الأستاذ وقال: هذا إشارة منه إلى أنها معارف، ولا ترجيح في المعارف (قال): والمختار أن العقائد يرجح البعض بالبعض فإنها ليست علوماً والثقة بها مختلفة.

وفصل إمام الحرمين بين عقائد العامة وغيرهم، فيجوز في عقائد العامة، بناء على أنهم مكلفون بالاعتقاد لا بالعلم. وقال الأرموي: الحق أنا إن جوزنا للعوام التقليد فيها لم يمتنع ذلك، وقال ابن النفيس في «الإيضاح»: ينبغي أن يكون المنع مختصًا بالبرهانية منها. أما التي تكون فيها الحجج الظنية فلا مانع من دخوله فيها.

وكذا قال الهندي: القطعي منها لا يقبل الترجيح، لكنه ليس مخصوصاً به، بل القطعيات الشرعيات أيضاً لا تقبل الترجيح.

الثالث ـ أن يقوم دليل على الترجيح . وهذا على طريقة كثير من الأصوليين، لكن الفقهاء يخالفونهم . وتابعهم في «المحصول» .

وشرطوا أن لا يمكن العمل بكل واحد منها، فإن أمكن، ولو من وجه، امتنع، بل يصار إلى ذلك لأنه أولى من إلقاء أحدهما، والاستعمال أولى من التعطيل قال في «المحصول»: العمل بكل منها من وجه أولى من العمل بالراجح من كل وجه وترك الآخر، لأن دلالة الدليل على بعض مدلولاته تابعة لدلالته على كلها، لأن دلالة التضمن تابعة لدلالة المطابقة، وترك التبع أولى من ترك الأصل. فإذا عملنا بكل واحد منها من وجه دون وجه فقد تركنا العمل بالدلالة التضمنية (۱)، وإن عملنا بأحدهما دون الثاني فقد تركنا العمل بالدلالة السمعية.

إذا علمت هذا فالعمل بكل واحد منها من وجه يقع على ثلاثة أوجه: (أحدها) توزيع متعلَّق الحكم إن أمكن، كما تقسم الدار المدعَى ملكُها عند تعارض البينتين.

(ثانيها) ينزل على الأحكام بعض كل واحد عند التعدد، بأن يكون كل واحد منها مقتضياً أحكاماً، فيعمل بواحد منها في بعضها، وبالآخر في البعض الآخر، كالنهي عن الشرب والبول قائماً ثم فعله، فإن فعله يقتضي عدم الأولوية والحرج، ونهيه بالعكس. فيحمل النهي على عدم الأولوية والفعل على رفع الحرج وبيان الجواز. وكنهيه عن الاغتسال بفضل وضوء المرأة ثم فعله مع عائشة.

(ثالثها) التنزيل على بعض الأحوال عند الإطلاق، كقوله: (ألا أخبركم عن خير الشهود؟ أن يشهد الرجل قبل أن يستشهد) وقوله في حديث آخر: (ثم يفشو الكذب حتى يشهد الرجل قبل أن يستشهد) فيحمل الأول على حق الله تعالى، والثاني على حق الأدميين.

<sup>(</sup>١) هكذا في الازهرية مصحّحاً من (السمعية) إلى التضمنية. وفي بقية الأصول (السمعية) هنا وفيها بعد، وهو مشكل.

وهذه الطريقة أطبق عليها الفقهاء، أعني الجمع المستقل بنفسه من غير إقامة دليل، وعدّوا ذلك إلى تعارض القراءتين، كقراءة «أرجلكم» بالنصب والخفض، فحملوا إحداهما على مسح الخف والأخرى على غسل الرجلين، وحمل بعضهم قوله «يطهرن» و«يطهرن» إحداهما على ما دون العشرة، والأخرى على العشرة.

وقد ذكر ذلك من أصحابنا الأصوليين الشيخ في «اللمع» فقال: إذا تعارض عامّان، فإن أمكن استعمالها في حالين استعملا، وإلا وجب التوقف. وكذا قال سليم في «التقريب»: إذا ورد مثل «اقتلوا المشركين»، «لا تقتلوا المشركين» فإنها يستعملان، فيحمل كل منها على بعض ما تناوله، ويخصّ في الثاني. وقيل: يتوقف فيها.

وأما إمام الحرمين فنقل ذلك عن الفقهاء وقال: هو مردود عند الأصوليين، بل لابد من دليل خارج عن ذلك. وأما أن يجعل أحدهما دليلاً في تخصيص التالي، والثاني في تخصيص الأول فلا سبيل اليه. وهذا تابع فيه القاضي، ثم قال: وكأن الفقهاء رأوا تصرفاً في الظواهر مستقلا بنفسه، والظاهر أنها على تعارضها إلا أن يتجه تأويل وينتصب عليه دليل. قال ابن المنير: وكأن الإمام ظنّ أن الفقهاء يتحكمون بتعيين صورة من صورة حتى تكون هذه ثابتة وهذه مخرجة. وليس كذلك، بل صنيعهم راجع إلى أن العمل مع الإمكان خير من التعطيل. والقائل بالتعارض عطلها جميعا، والقائل بتخصيص كل منها ببعض صوره عمل بها بالتعارض عطلها جميعا، والقائل بتخصيص كل منها ببعض صوره عمل بها جميعا حسب إمكانه.

ثم لهم في التعيين طريقة مستأنفة، وذلك لأن صور العام لابد أن تتفاوت باعتبار ثبوت ذلك الحكم، فتعيين الفقهاء أولى الصور بالحكم لأنهم لو عينوا القسم الآخر لزم عموم الحكم ضرورة أن ثبوته في الأدنى يقتضي ثبوته في الأعلى، مثاله: إذا قابلنا بين حديث (أُمِرْتُ أن أقاتل الناس حتى يقولوا: لا اله الا الله) مع قوله: (خذ من كل حالم ديناراً) كان الحديث الأول يقتضي أن لا تقبل الجزية من احد، والثاني يقتضي قبولها من كل أحد، فإذا حملنا كلا منها على بعض صوره نظرنا في صور الكفار وجدناها قسمين: كتابياً وغير كتابي، فعينا الكتابي للجزية،

وغيره للسيف. وليس هذا احتكاماً (۱)، ولكن لما لم يكن بد من التخصيص وجدنا الكتابي أولى بالقبول من غيره، لأنه أقرب إلى أن يستبقى، إذ له عقيدة ما. ولهذا أجاز الشرع نكاح الكتابيات دون الوثنيات، ولهذا لما نشبت الحرب بين فارس والروم كان المسلمون يتمنون نصرة الروم، لأنهم أهل كتاب، وكان المشركون يتمنون نصرة فارس، لأنهم مثلهم بلا كتاب. فبهذه الطريقة يعين الفقهاء صور الإثبات من صور الإخراج، لا بالاحتكام. وبذلك يزول عنهم ألسنة الطاعنين.

وأما قول الأبياري: تخصيص العمومين تعطيل لهما فلا يصح قول الفقهاء: في الجمع عمل بهما. فهذا ينتقض عليه بما إذا تعارض عام وخاص، فإنه وافق على أن القضاء بالخاص على العام يتعين لأنه عمل بهما.

قلت: والتحقيق إنه إذا لم نجد متعلقا سواهما تصدّى لنا الإلغاء والجمع، والأليق بالشرع الجمع. وإن وجدنا متعلّقاً سواهما فالمتعلق هو المتبع وهو الظاهر/ ٢٤١/ ومن تصرف الشافعي، فإنه حمل حديث ابن بريدة على عمومه في أهل الكتاب وحديث أبي هريرة في أهل الأوثان، فقال: لا يقضي بأحدهما على الآخر، لتساويها في القضاء، إلا أنه ليس له أن يقول (حتى يقولوا لا إله إلا الله أو يعطوا) إلا وللآخر أن يقول إنه أمره أن يدعوهم إلى إحدى خلال إذا كانوا من أهل الكتاب. وإذ تعارضا رجعنا إلى دلالة الكتاب فقد قال تعالى: ﴿ولا يدينون دين الحق من الذين أوتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية ﴾ [التوبة / ٢٩] فدل على أن من لم يكن من أهل الكتاب لا تؤخذ منه الجزية، ولهذا امتنع عمر من أخذها من مجوس هجر. ومثله اختلاف قوليه في إتمام وضوء الجنابة لأجل اختلاف روايتي عائشة وميمونة، ولم يجمع بينها كما فعل مالك بل رجح حديث عائشة لموافقته تشريع العبادة. وكذلك فعل في القراءتين فإنه اختلف قولاه في انتقاض وضوء الملموس لأجل وكذلك فعل في القراءتين فإنه اختلف قولاه في انتقاض وضوء الملموس لأجل مارض قراءة (لمستم) ورجح النقض بأمر خارجي.

<sup>(</sup>١) يقصد : (تحكّماً).

#### تنبيهان:

#### الأول :

لما كثر على عادات المتأخرين طريقة الجمع وتقديمها على طريقة الترجيح أخذها الشيخ في «شرح الإلمام» مسلمةً وزاد فيها قيداً فقال: هو عندي فيها إذا كان التأويل في طريقة الجمع مقبولاً عند النفس مطمئنة به، فإن لم يكن كذلك فالأشبه تقديم رتبة الترجيح على رتبة الجمع، فينظر إلى الترجيح بين الرواة بحسب حالهم في الحفظ والإتقان، لأن الأصل في الترجيح هو سكون النفس، وسكونها إلى احتمال الغلط في بعضهم أقوى من سكونها إلى التأويلات المستبعدة المستنكرة عندها. لا سيها مع من كانت روايته خطأ (قال): فهذا هو الذي استقر عليه رأيي ونظري، ولا أقول هذا في كل تأويل ضعيف مرجوح بالنسبة إلى الظاهر، وإنما ذلك حيث يشتد استكراهه. ذكر ذلك في «اختلاف الأحاديث» في تقدير مدى حوض النبي

(قال): ولقد سمعت الشيخ أبا محمد بن عبد السلام يقول قولاً أوجبته شجاعة نفسه، لا أرى ذكره وإن كان صحيحاً. قلت: وذلك أن الشيخ سئل عن حديث أنس المخرج في الصحيحين: (ما بين ناحيتيه كها بين جرباء وأذرح). قال عبد الله: فسألت عنها فقال: هما قريتان بالشام بينها مسيرة ثلاث ليال، فأجاب الشيخ: المراد بالناحيتين في حديث الحوض المقدر بما بين مكة وبصرى، ناحيتاه من العرض. قلت: وهذا الجواب ليس بصحيح، كها زعمه الشيخ، للأحاديث المصرحة بالتسوية بين العرض والطول. وفي صحيح مسلم: (عرضه مثل طوله)، وفي الصحيحين روايات (سواء) أي عرضه وطوله (سواء).

### الثاني:

سبق أن طريقة التنزيل على حالتين ليست على التحكم، فعلى هذا إذا تعارض الخبران وأمكن استعمالها في موضع الخلاف فهو أولى من استعمالها في غير المختلف فيه. ذكره ابن القطان. (قال): وهذا يقوله أصحابنا في قوله: (لا نكاح إلا بولي) على الصغار والمجانين، وحملوا (الأيم أحق بنفسها من وليها، وليس

للولي مع الثيب أمر) فاستعمله أهل العراق في المرأتين، وحملوا قوله: (لا نكاح إلا بولي) على الصغار والمجانين، وحملوا (الأيم أحق بنفسها) على البالغة العاقلة. قال أصحابنا: ونحن نستعملها في الموضع المختلف فيه، وهي البالغة، لأنا استفدنا كون الصغار لا يُعتمد عليهن إلا الولي بالإجماع، ولا وجه لتخصيص النكاح بذلك دون غيره، فإذا صح هذا كان حملنا أولى، لأنه أكثر فائدة.

## الشرط الرابع:

أن يترجح بالمزية التي لا تستقل. وهل يجوز الترجيح بالدليل المستقل؟ فيه قولان: (أحدها): نعم، كالمزية، بل أولى، فإن المستقل أقوى من غير المستقل. و(الثاني): واختاره القاضي وعزاه إلى الأكثرين \_ المنع، لأن الرجحان وصف للدليل، والمستقل ليس وصفاً له، ولأنه إن كان دونه فهو باطل لا ترجيح فيه، وإن كان فوقه فهو متمسك به لا بطريق الترجيح، وإن كان مثله رجع البحث إلى الترجيح بالعدد، ولأن الأدلة إذا تماثلت سقط الزائد، لأن أثره مثل الأول، وإلا يلزم اجتماع المثلين. والفرق بينه وبين المزية أن الفضلة مستغنى عنها لا اتصال لها بالدليل، بخلاف الدليل، فإنه لا يمكن الاستغناء عنه، والصحيح الأول. بناء على رجوعه إلى أوصاف لا إلى ذوات، وهو كثرة النظائر، وكثرتها وصف في الدليل، ولأن المزية أيضاً مستغنى عنها. ولهذا لو فرضنا خلو الدليل منها لاستقل. وقول النافي: يلزم اجتماع المثلين عمنوع، بل التقوية ترجع إلى الترجيح بأوصاف لا بذوات، وهو كثرة النظائر، فإن ذلك وصف في الدليل، وكأنا رجحنا بالتأكيد لا بلتأسيس، لأن التأكيد يبعد احتمال المجاز.

وفصّل صاحب «المقترح» فقال: إن كان الدليل المستقل مغنياً عن الأول لم يصح الترجيح به، لأنه تطويل بلا فائدة، وإن لم يكن مغنياً عنه صح الترجيح به، لأنه مانع منه. ومثّل الأول بما إذا تمسك بقياس فعورض بقياس، فرجح قياسه بالنص، فهذا لا يصح، لأن النص الذي رجح به يغني عن القياس، فإن ذكر القياس تطويل بلا فائدة. ومثّل الثاني بما إذا تمسك بنص. وهذا التفصيل لا يرجع إلى أمر أصولي، بل إلى أمر جَدَليّ اصطلاحي.

وانبني على هذا الخلاف في هذا الأصل مسائل كثيرة:

(منها) أنه يجوز الترجيح بكثرة الأدلة عندنا، خلافاً للحنفية، لأن الظنين أقوى من الظن الواحد، فيعمل بالأقوى.

و(منها) ترجيح أحد الخبرين على الآخر بكثرة الرواية، لأن العدد إذا كثر قرب من التواتر فالتحق بتقديم المتواتر على الآحاد. والخلاف في هذا أضعف. ولهذا وافق هنا من خالف. ونقل إمام الحرمين عن بعض المعتزلة المنع، كالشهادة، وقال: الذي ذهب إليه الأكثرون الترجيح به، لأنه يورث مزيداً في غلبة الظن. وسيأتي فيه مزيد كلام.

و(منها) أنه إذا انضم إلى أحد الخبرين قياس، قال إمام الحرمين: فالذي ارتضاه الشافعي تقديم الحديث الموافق للقياس، وقال القاضي: لا مرجع به، لأنه ظنّ مستقل فتساقطا، ويرجع إلى القياس، فالمسلكان يفضيان إلى حكم ١/٣٤٢ القياس، ولكن الشافعي يرى تعليق الحكم بالخبر/ الراجح بموافقة القياس فالقاضي يعمل بالقياس ويسقط الخبر.

فإن قلت: فالخلاف لفظي. قلت: بل يرجع إلى أن المسألة توقيفية أو قياسية، ويظهر أثر ذلك فيها لو حكم به حاكم ينقض. والصورة أنه غير جليّ.

وفي المسألة مذهب ثالث حكاه أبو العزّ في «شرح المقترح»: التفصيل بين ما يظهر من قصد الشارع إرادة المجمل الظاهر فلا يصح عضده بقياس، وإن لم يظهر قصده لذلك فيصح، تفرقة بين تأييده ظهور اللفظ في المعنى لظهور القصد وبين ما لم يتأيد بذلك.

وقال إلكيا: إن كان مع أحدهما قياس، وفي الجانب الآخر مزيد وضوح. كزيادة الرواة والعدالة فيحتمل أن يعمل بالقياس، لاستقلاله، ويحتمل خلافه من جهة أن القياس حجة ضرورة عند فقد النص، ودلالة النص ثابتة في أحد الجانبين، إلا أن يقال: إنها ضعفت بالتعارض والقياس مستقل فيتعارض النظران (قال): والأشبه بمذهب الشافعي تقديم الخبر الراجح، ثم حكى قولاً أنه كالحكم قبل ورود الشريعة، فيجيء فيه الخلاف المشهور.

و(منها): أن يكون أحد الخبرين أقرب إلى القواعد، والفرق بين هذا والذي قبله أن في هذا له مخالفة القياس، فإذا ثبت أن مخالف القياس يرجح فكلًما كان أقل مخالفة كان أكثر قرباً، فكان أرجح، فإنا لو أردنا أن نثبت القياس على وفق أحد الخبرين لعجزنا. ولا يجيء هنا خلاف القاضي بالتساقط، إذ لو أسقطناها لم نقدر على إثبات هيئة القياس، فتعين العمل بأحدهما بمرجح القرب.

# مسألة

قال ابن كج: يقع الترجيح بوجوه ذكرها الشافعي:

أحدها \_ بكثرة الرواة، على اختلاف القولين.

ثانيها \_ بالنقل، فإنه يكون أحدهما موافقاً لما قبل الشرع، والآخر ناقلاً، فيقدم، لأن معه زيادة، كما لو شهدا بأن هذه الدار لزيد خلفها لورثته، وشهد آخران بأنه باعها من عمرو، تقدم بينة البيع، لأن أولئك بنوا على الحال الأول.

ثالثها ـ أن يتقدم أحدهما، فالمتأخر أولى، لقول ابن عباس: كنا نأخذ بالأحدث فالأحدث .

رابعها \_ أن يكون أحدهما أشبه باستعمال الصحابة .

خامسها \_ أن يكون أحدهما أشبه باستعمال الفقهاء .

سادسها ـ أن يكون أحدهما أشبه بظاهر القرآن، لأن السنن أكثرها لها أصل في الكتاب إما نصا أو استدلالاً.

سابعها ـ أن يكون أشبه بالقياس.

وهذا كله سيأتي مفصّلًا، ولكن أحببت معرفته من كلام الشافعي مجموعاً. قال

ابن كج: وإذا اجتمع ثلاثة مرجحات في خبر، واثنان في خبر، فالذي اجتمع فيه الثلاثة أولى، لأنه أكثر.

# مسألة

إذا تعارض نصان، فإما ان يكونا عامّين أو خاصّين، أو أحدهما عامّا والآخر خاصّاً، أو كل واحد منها عامّاً من وجه خاصّاً من وجه آخر. فهذه أربعة أنواع، وكل واحد من هذه الأنواع ينقسم ثلاثة أقسام، لأنها إما أن يكونا معلومين أو مظنونين أو أحدهما معلوما والآخر مظنوناً، فحصل اثنا عشر، وكلٌ منها إما أن يعلم تقدمه أو تأخره أو يجهل فتصير القسمة من ستة وثلاثين:

أما النوع الأول ـ فهو أن يكونا معلومين، ويقع على ثلاثة أضرب:

(الضرب الأول) - أن يكونا معلومين، وعُلم التاريخ، فالمتأخر ناسخ للمتقدم، سواء كانا آيتين أو خبرين أو أحدهما آية والآخر خبراً عند من يجوّز النسخ عند اختلاف الجنس. أما من يمنعه فيمنع الفسخ في هذا الأخير. قاله الهندي. وقال الأرموي الشافعي: وإن لم نقل بوقوع نسخ الخبر المتواتر بالكتاب، ولا بالعكس، ولكنه إذا تعارضا وأحدهما متقدم تعين المتأخر، وهذا إذا كان حكم المتقدم قابلاً للنسخ، وإلا كصفات الله تعالى قال الإمام: فيتساقطان، ويجب الرجوع إلى دليل. واعترض عليه النقشواني، فإن المدلول إذا لم يقبل النسخ يمتنع العمل بالمتأخر، فلا يعارض المتقدم، بل يجب إعمال المتقدم كما كان قبل ورود المتأخر.

قلت: وهذا إذا كان نقل التاريخ متواتراً أيضاً، فإن كان النصّان متواترين والنسخ آحاداً فيتجه فيه طريقتان:

(إحداهما) إجراء خلاف مبني على النسخ بالآحاد، فإن جوزناه نسخنا بما دلت الأحاد على أنه متقدم، وعملنا بالمتأخر. وإن منعناه حكمنا بتعارض الظنين ورجعنا إلى الأصل أو التخيير. و(الثانية) القطع بقبول الآحاد في تاريخ المتواتر،

وهي الصحيحة، لأن انسحاب العمل بالمتواتر في سائر الأزمنة مظنون، فما رفضنا إلا مظنونا بمظنون، وأما عكس هذه الصورة، أن يفرض التاريخ متواتراً، أو المتن آحاداً، فهذا غر متصور.

هذا كله إذا علم المتقدم، فإن علم مقارنتها، فإن أمكن التخيير بينها تعين القول به، فإنه إذا تعذر الجمع لم يبق إلا التخيير، وإن جهل التاريخ تساقطا ووجب الرجوع إلى غيرهما، لجواز أن يكون كل واحد منها هو المتأخر فيكون ناسخاً، إذ التقدم يكون منسوخاً. هكذا أطلقوه.

وهذا إذا لم يمكن تطرق النسخ إلى أحدهما، فإن أمكن فالشافعي يرجح ما لا يتطرق إليه ذلك، ورآه أولى من الحكم بتساقطها، حكاه عنه الإمام في «البرهان» وذكر له مثالين تخرج منها صورتان: (إحداهما) إذا أرّخ أحدهما وسكت الآخر عن التاريخ، كحديث (إذا صلى جالساً فصلوا جلوساً أجمعون) مع جلوس النبي في مرض وفاته والمقتدون به قيام. والحديث الأول مطلق، فغلب على الظن أنه كان قاله في صحته. و(الثانية) أن يكون إسلام راوي أحدهما متأخراً عن إسلام الآخر، كحديث قيس بن طلق في عدم نقض الوضوء بمس الذكر، وهو متقدم الإسلام، مع حديث ابي هريرة بالنقض، وهو متأخر الإسلام، فيتطرق النسخ إلى حديث قيس.

ثم حكى الإمام عن قوم بقاء التعارض، إذ لا يصار إلى الفسخ بمجرد الاحتمال، ثم توسط فقال: إن عدم المجتهد متعلَّقا سواه فكقولي الشافعي، لأنه أولى من تعطيل الحكم وتعرية الحادث عن موجب الشرع، وإن وجد غيرها ووجد القياس مضطرباً عدل عنها وتمسك بالقياس، ثم الخبر الذي بعد عن ظن النسخ يستعمل مرجحاً لأحد القياسين على الآخر.

/وهذا التفصيل يفرض المسألة في قياسين تعارضا أو خبرين كذلك. وهو ٣٤٢ / ب مخالف لتصويره السابق في تعارض خبرين مطلقاً، سواء وجد القياس مع كل منها أو مع أحدهما أو لم يوجد البتة. وأورد الأبياري على تفصيله أنه هلا عمل بالخبر الراجح وجعل القياس الموافق له مرجحاً؟! وأجاب ابن المنير بأنه لما لم يجد في التوقيف مستنداً استأنف الظن في الأقيسة فوجدها أيضاً متعارضة، ولكن وجد أحد قياسيه على وفق الخبر الراجح، فجعل القياس مستنداً، لأنه لو جعل الخبر الراجح مستنداً بعد أن سبق منه إلغاء كونه مستنداً لكان نقضاً لحكم ثبت. وحاصل الخلاف يرجع إلى أن المسألة توقيفية أو قياسية، ويظهر أثره في نقض حكم الحاكم.

ونقل ابن المنير في الصورة الأولى أن مذهب مالك يقدم المؤرخ على المهمل فه لأن المؤرخ يقطع به في وقت معين، بخلاف المهمل فإنه ما من وقت إلا ويحتمل فيه الثبوت والعدم، فيقدم المقطوع به في تاريخ معين، لأن المبين مقدم على المجمل، فالترجيح في هذه الصورة مبني على المقابلة بين البيان والإجمال، والترجيح في الثانية مبني على المقابلة بين الإجمال القوي والضعيف. وهذا يرد إيراد الأبياري على المنقول عن الشافعي احتمال أن متأخر الاسلام تحمل في حال الكبر. وجوابه: أن التحمل في حال الكبر، وجوابه: أن التحمل في حال الإسلام أغلب، وقبل الإسلام أندر، فيقدم الغالب على النادر، وليس كل احتمال واقعاً، فتأمل هذا الفصل، فإن معرفته من غايات الأمال. (الضرب الثاني) - أن يكونا مظنونين، فإن علم تقدم أحدهما على الآخر نَسَخ المتأخر المتقدم، وإلا وجب الترجيح، فيعمل بالأقوى.

(الضرب الثالث) - أن يكون أحدهما معلوما والآخر مظنونا، فإن علم تقدم أحدهما، وكان هو المظنون، كان المعلوم المتأخر ناسخا وإن كان المعلوم متقدماً، ما لم ينسخه المظنون فنعمل بالمعلوم. وإن جهل عمل بالمعلوم، سواء علمت المقارنة أو لا.

النوع الثاني - أن يكونا خاصّين، فإما أن يكونا معلومين أو مظنونين، أو أحدهما معلوما والآخر مظنونا، والحكم فيها ما تقدم في النوع الأول. قال سليم: إن تعارض نصّان فإن كانا من أخبار الآحاد وعلم تقدم أحدهما نسخه المتأخر، وإلا قدم أحدهما على الآخر بضرب من الترجيح. وإن كانا قطعيين، كالآيتين والخبرين المتواترين، وعلم تقدم أحدهما نسخه المتأخر، وإن لم يعلم توقف فيهما ولم يقدم

أحدهما على الآخر بترجيح ، لأن الترجيح طريقة غلبة الظن فلا يدخل في تقوية ما طريقه القطع .

النوع الثالث - أن يكون أحدهما عامًا والآخر خاصاً، كقوله تعالى: ﴿ولا تنكحوا المشركات، حتى يؤمنٌ ﴾ [البقرة/٢٢١] مع قوله: ﴿والمحصّنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم ﴾ [النساء / ٢٤] ففيه الأقسام الثلاثة: فإن كانا معلومين فإن عُلم تقدم العام وتأخر الخاص فأطلق في «المحصول» وغيره أن الخاص يكون ناسخاً أي العام في ذلك الفرد الذي تناوله الخاص. وهذا حكاه الشيخ في «اللمع» عن بعض الأصحاب. وقال: إنه بناء على أن تأخر البيان عن وقت الخطاب لا يجوز، وهو قول المعتزلة.

(قال): والمذهب أن يقضى بالخاص على العام مطلقاً. وقيل: يتعارضان، وهو قول القاضي، وقالت الحنفية: إن كان الخاص مختلفاً فيه والعام مجمّعاً عليه لم يقض به على العام. وإن كان متفقاً عليه قضي به على العام.

وقال الهندي: ما قال في «المحصول» موضعه إذا ورد بعد مظنون وقت العمل بالعام، فإن ورد قبل حضور وقته كان الخاص المتأخر مخصصا للعام المتقدم. وأما من لا يجوّز تأخير بيان التخصيص عن وقت الخطاب فعنده في الصورتين يكون الخاص خاصاً، وعليه يحمل إطلاق «المحصول»، وبذلك صرح سليم في «التقريب».

وإن علم تقدم الخاص فعندنا يبنى العام على الخاص، وعند الحنفية: ينسخه، وإن علم مقارنتها فيكون الخاص مخصصا للعام.

وإن جهل يبنى العام على الخاص عندنا، وعندهم يتوقف فيه. وقال سليم: الحكم في المسألتين ـ أعني المقارنة وجهل التاريخ ـ أن يبنى العام على الخاص. وقال عيسى بن أبان والكرخي: إن علم للصحابة فيه استعمال عمل به، وإلا وجب التوقف.

وإن كانا مظنونين فالحكم فيه كما إذا كانا معلومين. وإن كان أحدهما معلوما

والآخر مظنونا قال الإمام: فها هنا اتفقوا على تقديم المعلوم على المظنون، إلا إذا كان المعلوم عاماً والمظنون خاصاً ووردا معاً، وذلك مثل تخصيص الكتاب والخبر المتواتر بخبر الواحد والقياس .

قال الهندي: وهو غير مرضي، لإشعاره بأن ذلك يختص بحالة ورودهما معاً، لكنه ليس كذلك لأمرين: (أحدهما): لو تأخر الخاص المظنون عن العام المعلوم وكان قبل حضور وقت العمل بالعام المعلوم كان أيضاً مخصصاً وكان اختلاف الناس فيه كها في المتقارنين. نعم، يستقيم ذلك على مذهب المعتزلة. و(ثانيهها): لو تقدم الخاص المظنون على العام المعلوم فإنه يبنى العام عليه عندنا، وهو تقديم الخاص المظنون على العام المعلوم، مع أنها لم يردا معاً. وحينئذ فالحكم في هذا الخاص المعلوم على المظنون إلا في هذه الصور الثلاث: الصورة التي ذكرها الإمام والصورتين اللتين ذكرناهما.

النوع الرابع - أن يكون كل منها عامًا من وجه خاصاً من وجه، فيمكن أن يخصّ كل واحد منها عموم الأخر، كقوله تعالى ﴿وأن تجمعوا بين الاختين﴾ [النساء / ٢٣] مع قوله: ﴿أو ما ملكت أيمانكم ﴾ [النساء / ٤] ، فإن الأولى خاصة في الأختين عامة في الجمع في ملك النكاح واليمين، والثانية عامة في الأختين وغيرهما، خاصة في ملك اليمين. وكقوله عليه السلام: (من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها) مع نهيه عن الصلاة في الوقت المكروه. فإن الأول خاص في وقت القضاء عام في الأوقات، والثاني عام في الصلاة خاص في الأوقات. ففيه الأقسام الثلاثة أيضاً.

فإن كانا معلومين وعلم المتقدم فالمتأخر ناسخ عند من يقول: إن العام المتأخر المعتمد المنافر المعتمد المتقدم، بل هنا أولى، لأنه / لم يخلص خصوص الأول. وأما عند من لا يقول به فاللائق بمذهبه أن لا يقول بالنسخ هنا \_ كها في الأول \_ من جهة الخصوص، وفي الثاني من جهة العموم، بل يذهب في الترجيح وإن لم يعلم ذلك، سواء علمت المقارنة أو لم تعلم أيضاً فاللائق بالمذهبين أن يصار إلى الترجيح بكون أحدهما حظراً والآخر إباحة، أو بكون أحدهما مثبتا والآخر منفياً، أو شرعيا

والآخر فعليا. لأن الحكم بذلك طريقةُ الاجتهاد، وليس في ترجيح أحدهما على الأخر اطراح الآخر، بخلاف المتعارضين من كل وجه.

- وأما إذا كانا مظنونين فكما في المعلومين، إلا أنه يرجح فيها بقوة الأشباه. وإن كان أحدهما معلوماً والآخر مظنوناً، فإن علم تقدم المعلوم عمل به لكونه معلوماً، وإن علم تأخيره عمل به لكونه ناسخاً. وهذا على رأي من ينسخ الخاص بالعام.

وأما على رأينا فالعمل بالمعلوم لكونه معلوما لتعذر النسخ وإن لم يعلم ذلك، سواء علم التقارن أو جهل، فإنا نحكم بالمعلوم لكونه معلوماً.

هذا حاصل ما ذكره أبو الحسين في «المعتمد»، وتابعه صاحب «المحصول» وغيره. وأطلق الشيخ في «اللمع» وسليم في «التقريب» وغيرهما أنها يتعارضان ولا يقدم أحدهما على الآخر بدليل، وفي جواز خلو مثل هذا عن الترجيح قولان. وإذا خلا سقطا ورجع المجتهد إلى البراءة، ونقل سليم عن أبي حنيفة رحمه الله تقديم الخبر الذي فيه ذكر الوقت، لأن الخلاف واقع في الوقت، فقدم ما فيه. وذكر الصير في في «الدلائل» في تعارض الآيتين أنه إن كان هناك توقيف صرنا إليه، وإن لم يكن إلا العموم ففيها وجهان: (أحدهما) أنّا ننظر إلى أيها أعم اللفظين بوجه، فيجعل الآخر في الحاصة. و(الثاني) إلى أي اللفظتين ابتدىء بها فالأخرى معطوفة عليها، لأنك لو أثبت اللفظة الثانية كان فيها رفع ما ابتدىء بذكره، فلا يجوز أن يثبت من الثانية إلا ما لا يبطل الأولى، فيكون موافقاً للثاني على ما قلنا في الترتيب، كأنا قلنا: كل ملك يمين فهو مباح، لقوله تعالى: ﴿أو ما ملكت أيمانكم ﴾ [النساء / ٤] فذكر عموم الزوجات وعموم ملك اليمين، فئبت أن الجمع بين الأختين الملك والنكاح مستثنى من عموم قوله: ﴿إلا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم ﴾ [المؤمنون / ٦] ولم مستثنى من عموم قوله: ﴿إلا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم ﴾ [المؤمنون / ٢] ولم

قال ابن دقيق العيد: هذه المسألة من مشكلات الأصول، والمختار عند المتأخرين الوقف إلا بترجيح يقوم على أحد اللفظين بالنسبة إلى الآخر. (قال): وكأن مرادهم الترجيح العام الذي لا يخص مدلول العموم، كالترجيح بكثرة

الرواة وسائر الأمور الخارجة عن مدلول العموم من حيث هو مدلول العموم .

وذكر أبو الحسين في «المعتمد» التفصيل السابق ثم قال: وقال الفاضل أبو سعيد محمد بن يحيى، فيها وجدته معلقاً عنه: العامّان إذا تعارضا فكها يخصص هذا بذاك لمعارضته أمكن أن يخصص ذلك بهذا، وليس أحدهما بأولى من الآخر فينظر فيهها: إن دخل أحدهما تخصيص مجمع عليه فهو أولى بالتخصيص. وكذلك إذا كان احدهما مقصوداً بالعموم رجح على ما كان عمومه اتفاقاً. (انتهى).

قلت: وهذا هو اللائق بتصرف الشافعي في أحاديث النهي عن الصلاة في الوقت المكروه، فإنه قال: لما دخلها التخصيص بالإجماع في صلاة الجنازة ضعفت دلالتها تقدم عليها أحاديث المقضية وتحية المسجد وغيرها. ولذلك نقول: دلالة وأن تجمعوا بين الأختين [النساء/ ٢٣] على تحريم الجمع مطلقاً في النكاح والملك أولى من دلالة الثانية على جواز الجمع باليمين، لأن هذه الآية ما سيقت لبيان حكم الجمع.

## مسألة

إذا عارض قياس مستنبط من نص كتاب ما في معنى حديث آحاد، فقيل: إن سميناه قياساً رجحنا عليه الخبر، لأن مستنده مقطوع به، قال في «المنخول»: والمختار أنه لا يرجع عليه، لأن تسميته قياساً يرجع للقب وهو مقطوع به كالمنصوص، وأخبار الآحاد تقدم على قياس المستنبط من القرآن.

## مسألة

قال الصيرفي: كل متعارضين لا يخرجان عن وجه من أوجه ثلاثة: (أحدها): أن لا يكون لها في الأصل حكم معلوم، كالواقع بابتداء الشرع، مثل الأحداث في الوضوء، فيترك اعتقاد الأمر بأحدهما والنهي عن الآخر، لأنا لا ندري أيها الأولى، ويصار إلى ما عضده الدليل أو رجحه بقياس أو حفظ أو كثرة عدد.

و(ثانيها): أن يكون مما يجب في العقل إباحته أو حظره فأي الخبرين جاء بخلاف ما كان متقدما في العقل والشرع فالخبر هو الذي معه دليل الانتقال، لأن الخبر إنما جاء بتوكيد ما تقدم، وقد علم زوال الأول إلى الثاني ولم يعلم زوال الثاني، كقوله عليه السلام: (فيها سقت السهاء العشر) وقوله: (ليس فيها دون خمسة أوسق صدقة).

و(ثالثها): أن يكون مباحاً، فيأتي بمثل ما جاء به الحكم، كالمزارعة، فإن الناس كانوا يستبيحون المزارعة بالثلث والربع، فنهي عنهها، وورد الخبر بإجازتها، ولم يفد شيئا أفاد فيها كان الناس عليه، فخبر النهي أولى بالاستعمال، هذا إذا علم تقريره على المزارعة مدة ثم جاء الخبران، فإن كانوا مستعملين لها ولا يعلم أنهم أقروا عليها، فإذا جاء النهي عنها ثم جاء الخبر بإجازتها نظر فيهها على هذا الحال.

فأما آي القرآن، فكل آية وردت بإباحة شيء في جملة الخطاب، كقوله تعالى: وقل لا أجد فيها أوحي إلي محرماً. ﴾ [الانعام / ١٤٥] فأخبر بتحريم شيء مما تضمنته الآية فهي مخصوصة لا محالة. ولو جاء خبر بتحليل ما جاء الخبر الآخر بتحريمه نظر في الخبرين، لأن أحدهما يوجب خصوص الآية والآخر يوجب عمومها وليس هذا مما يصلح أن يأتي بعد الحظر ولا قبله ولا في الأخبار، لأن السنة لا تنسخ القرآن، فإن كان الحظر بيان الآية لم يجز أن يرفع ذلك بالخبر، لأنه يكون نسخاً للقرآن، ويكون خبر التحليل بإزاء خبر التحريم، فكأنه لم يقم دليل الخصوص، فإن قوي أحدهما/ على صاحبه فالحكم له (قال): ويجيء الخبران ١٣٤٣/ مختلفين، والإنسان مخير بينها، كالإفراد والقران والتمتع للحاج، فلا يضر ذلك الاختلاف وإن كان محالاً أن يفعله النبي في حجة واحدة، وإن لم يمكن استعمالها كخبر ميمونة (نكحها وهو محرم) و(مانكحها [إلا] وهو حلال).

## ستبب الاختلاف في الروايات

قال الشافعي رحمه الله في «الرسالة»: ورسول الله على يقول القول عاماً يريد به العام، وعاماً يريد به الحاص، ويُسأل عن الشيء فيجيب على قدر المسألة، ويؤدي عنه المخبر الخبر مبعضاً، والخبر مختصراً، والخبر يأتي ببعض معناه دون بعض، ويحدث الرجل عنه الحديث قد أدرك جوابه ولم يدرك المسألة على حقيقة الجواب لمعرفته السبب الذي يخرج عليه الجواب، ويسنّ في الشيء سنة وفيها يخالفه أخرى فلا يخلص بعض السامعين من اختلاف الحالتين اللتين سنّ فيهها، ويسنّ سنة في نصّ معناه فيحفظها حافظ آخر في معنى، يخالفه في معنى، ويجامعه في معنى سنة غيرها لاختلاف الحالين فيحفظ غيره تلك السنة، فإذا أدى كلَّ ما حفظ رآه بعض السامعين اختلافاً، وليس فيه شيء. ويسنّ بلفظ خرجه عام جملة بتحريم شيء أو السامعين اختلافاً، وليس فيه شيء. ويسنّ بلفظ خرجه عام جملة بتحريم شيء أو تحليله، وليس في غيره خلاف الجملة فيستدل على أنه لم يُرد بما حرم ما أحل، ولا تجل ما حرم. (قال): ولم نجد عنه شيئا مختلفاً فكشفناه إلا وجدنا له وجها بحتمل به أن لا يكون مختلفاً، وأن يكون داخلا في الوجوه التي وصفت (انتهى).

# القول في ترجيح الظواه ترمن الاخبار المتعارضة

وهو إنما يكون بالنسبة إلى ظن المجتهد، أو بما يحصل من خلل بسبب الرواة، كما سبق .

وأما التعارض في نفس الأمر بين حديثين صحيحين فغير صحيح، قال ابن خزيمة: لا أعرف أنه روي عن الرسول حديثان بإسنادين صحيحين متضادين، ومن كان عنده فليأت به حتى أؤلف بينها. وقال الشافعي في «الرسالة»: ولم نجد حديثين مختلفين إلا ولهم مخرج، أو على أحدهما دلالة إما موافقة كتاب الله أو غيره من السنة أو بعض الدلائل (انتهى).

وهو باعتبارين: (أحدهما) أن يرجح أحدهما على الآخر من جهة الإسناد، و(الثاني) بالمتن.

# الماالترجيح بالإستناد فكه اعتبارات

#### أولها \_ بكثرة الرواة:

فيرجح ما رواته أكثر على ما رواته أقل بخلافه، كاحتجاج الحنفية على عدم الرفع في الركوع، بحديث إبراهيم، عن علقمة ، عن ابن مسعود، أن النبي كلان يرفع يديه عند تكبيرة الإحرام ثم لا يعود. . فيقول: قد روى الرفع ثلاثة وأربعون صحابيا، وكثير منها في الصحيحين. وكرواية التغليس بالصبح على رواية الإسفار. هذا مذهب الأكثرين، وهو الصحيح عندنا ونص عليه الشافعي في «الرسالة» وقال: الأخذ بحديث عبادة بن الصامت في الربا أولى من حديث أسامة: (إنما الربا في النسيئة) لأنه رواه مع عبادة عمر وعثمان وأبو سعيد وأبو هيرة، ورواية خمسة أولى من رواية واحد، وقرره الصيرفي واحتج له بأن الله جعل الزيادة من العدد بالنسبة لشهادة النساء موجباً للتذكر فقال: ﴿أَن تَضِلُ إحداهما فتذكّر الحداهما الأخرى (البقرة / ٢٨٢) وكذلك جنس الرجال كلما كثر العدد قوي الحفظ، ونقله ابن القطان عن الجديد (قال): وأشار إلى الفرق بأن الشهود منصوص على عدالتهم فكفينا مؤونة الاجتهاد، والأخبار مبنية على الاجتهاد والاستدلال، والأولى ترجيح الأكثر، لأنهم عن الخطأ أبعد (قال): وأهب في القديم إلى أنها سواء وشبّهه بالشهادات.

قلت: وعكس ابن كج وابن فورك في كتابيهما هذا النقل فقالا: قال الشافعي رحمه الله تعالى في القديم: يرجح الخبر الذي هو أكثر رواة، لأن المصير إلى الأخبار إنما هو من طريق علم الظاهر، ويحتمل الغلط والكثرة تدفع الغلط. وقال في الجديد: إنها سواء، وعوّل في ذلك على أنها قد استويا جميعاً في لزوم الحجة عند

الانفراد، فإذا اجتمعا فقد استويا ويُطلب دلالة سواهما، وبالقياس على الشهادة (انتهى).

وقال سليم: أوما الشافعي إلى أنها سواء في موضع آخر، وحيث قلنا: يرجع بالكثرة فقال القاضي: لا أراه قطعياً، وقال إمام الحرمين: إن لم يمكن الرجوع إلى دليل آخر قطع باتباع الأكثر فإنه أولى من الإلغاء، ولأنا نعلم أن الصحابة لو تعارض لهم خبران بهذه الصفة لم يعطّلوا الواقعة، بل كانوا يقدمون هذا. (قال): وأما إذا كان في المسألة قياس وخبران متعارضان كثرت رواة أحدهما فالمسألة ظنية، والاعتماد على ما يؤدي إليه اجتهاد الناظر.

وفي المسألة رأي رابع صار إليه القاضي والغزالي أن الاعتماد على ما غلب على ظن المجتهد، فرب عدل أقوى في النفس من عدلين، لشدة تيقظه وضبطه. فلما كثر العدد ولم يقو الظن بصدقهم كان خبرهم كخبر الواحد سواء.

وبالجملة، فالراجح هو الأول. قال ابن دقيق العيد: بل هو أقوى المرجحات، فإن الظن يتأكد عن ترادف الروايات. ولهذا يقوى الظن إلى أن يصير العلم به متواتراً.

#### وهنا تنبيهات :

#### الأول:

لو تعارضت الكثرة من جانب والعدالة من جانب آخر. ففيه احتمالان لإلكيا (أحدهما): ترجيح الكثرة، لقربها من المستفيض والتواتر. و(الثاني): ترجيح العدالة، فإنه رب رجل يعدل ألف رجل في الثقة، ونعلم أن الصحابة كانوا يقدمون رواية الصديق على رواية عدد من أوساط الناس.

(قال): وهذا لا نجد له مثالًا من النص، فإن الذي أورده كثير من العلماء يحتمل التأويل، كتعارض الأخبار في القراءة خلف الإمام وتعارض الأخبار في الأذان للصبح قبل الوقت. وللقياس مجال وراء الخبر، وان وجدنا مثالًا فحكمه ما ذكرنا.

وهذه المسألة قد ذكرها أستاذه في «البرهان» وحكى فيها الخلاف عن المحدثين، وأن منهم من يقدم العدد، ومنهم من يقدم مزية الثقة، (ثم قال): والمسألة لا تبلغ القطع، والغالب على الظن تقديم مزية الثقة.

١/٣٤٤ الثاني ـ لا يخفى أن صورة المسألة/ أن لا يبلغ عدد المخبرين في الكثرة إلى حالة تقتضى العلم .

الثالث - أن هذا بالنسبة إلى الأخبار. أما الآيات فإذا جاءت آيتان تدل على معنى واحد، وآية واحدة تدل على خلافه، فهل تُرجَّع الأولى. قال ابن القطان في كتابه: ذهب بعض أصحابنا إلى تخريجه على قولين، فيرجع بكثره الآي كها يرجع الخبر بكثرة الرواية. وذهب بعضهم إلى أنها سواء.

والفرق بينهما وبين الأخبار أن الخطأ من الرواة ممكن، وهو شيء مبني على الاجتهاد، بخلاف الآي. ومن قال بالأول قال: إن ذلك يساوي الأخبار في قوة الدلالة عليها. والعمومان أقوى في النفس من عموم واحد كها قال الشافعي رضي الله عنه في شاهد ويمين وشاهدين، أنه يؤخذ بالأقوى، وتلك على قولين، وهذه على وجهين.

#### ثانيها \_ بقلة الوسائط وعلو الإسناد:

لأن احتمال الغلط والخطأ فيها قلّت وسائطه أقل، وهو أحد فوائد طلب الإسناد العالي، كقول الحنفي: الإقامة مثنى، كالأذان، لما روى عامر الأحول عن مكحول أن أبا محيريز حدّثه أن أبا محذورة حدثه أن النبي على علمه الأذان والإقامة، وذكر فيه الإقامة مثنى مثنى. فنقول: بل هي فرادى، لما روى خالد الحذاء عن أبي قلابة عن أنس قال أمر بلال أن يشفع الأذان ويوتر الإقامة، فإن خالداً وعامراً من طبقة واحدة روى عنها شعبة، وحديث عامر بينه وبين النبي على ثلاثة، وخالد بينه وبين النبي على اثنان.

واعلم أن الترجيح بهذا ظاهر، إذا كان لا يعزّ وجُود مثله، فإن كان فهو مرجوح من هذه الحيثية، لأن الترجيح بالأغلب مقدم على الأندر.

## وثالثها ـ تقدم رواية الكبير على رواية الصغير:

لأنه أقرب إلى الضبط، ومثّلوه برواية ابن عمر الإفراد في الحج، ورواية أنس القِرانَ. وما قيل فيه يتولج على النسا() وسبب هذا الترجيح ـ والذي قبله ـ زيادة الظن بالضبط. وقد رجح الشافعي في «الرسالة» بتقديم أنس في أحاديث ربا الفضل وفي صلاة الخوف فقال بتقدم أنس في الصحبة. وهل تتقدم رواية الخلفاء الأربعة على غيرهم أم لا؟ فيه روايتان عن أحمد، ومثله رواية أكابر الصحابة على غير الأكابر.

#### ورابعها ـ بفقه الراوي:

سواء كانت الرواية بالمعنى أو باللفظ فتقدم رواية الفقيه على من دونه، لأنه أعرف بمقتضيات الألفاظ.

وقيل: هذا في خبرين مرويين بالمعنى، فإن رويا باللفظ فلا مرجح . والصحيح الأول، لأن للفقيه مزية التمييز بين ما يجوز وما لا يجوز .

قال ابن برهان: أو يكون أحدهما أفقه من الآخر، مثل رواية عائشة أن النبي على (كان يصبح جنباً من غير احتلام ويصوم) على رواية أبي هريرة (من أصبح جنبا فلا صوم له). (قال): وسبب تقديمه أن عائشة كانت أفقه من أبي هريرة.

قلت: والأولى أن يكون هذا مثالًا لتقديم شاهد القصّة على من لم يشاهدها وإنما أخبر بها، فإن أبا هريرة لما سئل عن ذلك ذكر أن الفضل بن عباس حدثه به، وعائشة كانت مباشرة للواقعة. وقال ابن دقيق العيد: وهذا لا ينبغي تمثيله بالصحابة تأدباً. وقد مثل برواية إبراهيم عن علقمة عن عبد الله بن مسعود، مع رواية الأعمش عن أبي وائل عن ابن مسعود، فإن الأولين فقيهان مشهوران، والأخيرين إما شيخان أو دونها في الفقه.

<sup>(</sup>١) كذا في مخطوطتين. وفي الباريسية والازهرية (يتولح على السا).

#### خامسها \_ بعلمه بالعربية:

فإن العالم بها يمكنه التحفظ عن مواقع الزلل، فيكون الوثوق بروايته أكثر (قال): ويمكن أن يقال: إنه مرجوح، لأن العالم بها يعتمد على معرفته، فلا يبالغ في الحفظ، والجاهل بها يكون خائفاً فيبالغ في الحفظ.

#### سادسها \_ الأفضلية:

فتقدم رواية الخلفاء الأربعة في رفع اليدين على رواية ابن مسعود.

### سابعها \_ حسن الاعتقاد:

فتقدم رواية السني على المبتدع، كرواية إبراهيم بن أبي يجيى مع غيره. قال الهندي: وهذا فيه نظر، لأن بدعته إن كانت بذهابه إلى أن الكذب كبيرة كان ظن صدقه أكبر.

#### ثامنها \_ كون الراوي صاحب الواقعة :

لأنه أعرف بالقصة، كقول ميمونة: (تزوجني رسول الله ﷺ ونحن حلالان) فتقدم على رواية ابن عباس (نكحها وهو محرم) وقد خالف في هذا الجرجاني من الحنفية.

## تاسعها \_ كون أحدهما مباشراً لما رواه:

كترجيح خبر أبي رافع في تزويج النبي على ميمونة وهما حلالان على خبر ابن عباس، لأن أبا رافع كان السفير بينها. وحديث عائشة في صوم الجنب على أبي هريرة.

## عاشرها ـ الأقرب إلى الرسول على على غيره:

وإنما كان سببا للترجيح، لأن الظاهر والغالب أن كثرة المخالطة تقتضي زيادة في الاطلاع. وهذا ذكره ابن برهان ومثّله برواية على رضي الله عنه أن النبي ﷺ (ما كان يحجزه شيء عن القرآن سِوى الجنابة) على رواية ابن عباس لكونه أقرب ثم ذكر بعد ذلك كون أحدهما اعرف بحال النبي ﷺ من غيره، كأزواجه فتقدم

روايتهن على رواية غيرهن.

حادي عشرها \_ إذا كان أحدهما أقرب إليه باعتبار الجسم:

كتقديم رواية ابن عمر الإفراد على غيره، فإنه قال: كنت آخذاً بزمام ناقة النبي ﷺ ، وقال: (ليلني منكم ذوو الأحلام والنهي).

ثاني عشرها \_ كون أحدهما جليس المحدثين أو أكثر مجالسة من الآخر:

لأنه أقرب إلى معرفة ما يعتور الرواية ويداخلها من الخلل.

#### ثالث عشرها \_ كثرة الصحبة:

ترجح روايته على قليلها، لما يحصل من زيادة الظن بسبب كثرة الصحبة في المعرفة بأحوال المصحوب. وقد نقل هذا عن بعض التابعين فقدم رواية ابن مسعود على رواية وائل بهذه العلة، وبسب طول الصحبة.

## رابع عشرها \_ بكونه مختبراً :

فيرجح العدل بالتزكية على العدل بالظاهر. هذا إن قبلنا رواية المستور، وإلا فلا تعارض بينها.

4 / ٣٤٤

خامس عشرها \_ العدل بالممارسة والاختبار:

على من عرفت عدالته بالتزكية، فإنه ليس الخبر كالمعاينة.

سادس عشرها \_ بكونه/ معدّلًا بصريح التزكية:

فيرجح على المعدل بالحكم بالشهادة، لأن عدالته ضمنية.

سابع عشرها ـ بكونه معدّلًا بالحكم بها:

على المعدّل بالعمل على روايته، للخلاف في كون ذلك تعديلًا وأطلق في «المحصول» أن عمل المزكي برواية من زكّاه مرجح لروايته على من لم يعمل بها .

ثامن عشرها \_ التزكية مع ذكر أسباب العدالة:

أرجح من التزكية المجردة، قاله في «المحصول»:

## تاسع عشرها \_ بكثرة المزكين للراوي:

كتقديم حيث بسرة على حديث طلق، لكثرة المزكين والرواة لبسرة، وقلة ذلك في حديث طلق .

### العشرون ـ حفظ الراوي للفظ الحديث واعتماد الآخر على المكتوب:

فالحافظ أولى، لما لعله يعتور الخط من نقص وتغير. قال الإمام: وفيه احتمال، ويؤيده أن البخاري روى في كتابه المفرد في رفع اليدين، روى حديث سفيان الثوري عن عاصم بن كليب عن عبد الرحمن بن الأسود عن علقمة عن ابن مسعود قال: ألا أحدثكم بصلاة رسول الله على، فلم يرفع يديه إلا في أول مرة ثم لم يعد. (قال): قال أحمد بن حنبل عن يحيى بن آدم: نظرت في كتاب عبد الله بن إدريس قال عاصم فلم أجد فيه «ثم لم يعد». قال البخاري: هذا أصح، لأن الكتاب أثبت عند أهل العلم. قلت: ومن هذا يؤخذ ترجيح رواية عبد الله بن عمرو بن العاص على رواية أبي هريرة، ففي صحيح البخاري عن أبي هريرة قال: ما من أصحاب النبي على الله المن عنه مني إلا ما كان من عبد الله بن عمرو فإنه كان يكتب ولا أكتب.

### الثالث والعشرون: قوة حفظه وزيادة ضبطه وشدة اعتنائه:

فيرجح على من كان أقل في ذلك. حكاه إمام الحرمين عن إجماع أهل الحديث، ومثّله برواية عبيد الله بن عمر بن عبد العزيز على رواية عبد الله بن عمر بن عبد العزيز، لأن الشافعي قال: «بينهما فضل ما بين الدرهم والدنانير» والتفضيل لعبيد الله. ثم قال: وهو عندي كاختصاص أحد الخبرين بكثرة الرواة.

## الرابع والعشرون: سرعة حفظ أحدهما وإبطاء نسيانه:

مع سرعة حفظ الآخر وسرعة نسيانه، لأن نسيان الأول بعد الحفظ بطيء. وهذا ذكره الهندى احتمالًا، وصدّر كلامه بأنها متعارضان.

#### الخامس والعشرون: أن لا يكثر تفرده بالروايات عن الحفاظ:

فإن كثر فيجوز أن يقدم خبره عليه على خبره (١). قاله الغزالي. أي وإن قلنا زيادة الثقة .

#### السادس والعشرون ـ دوام عقله:

فيرجح على من اختلط في عمره ولم يعرف أنه روى الخبر في حالة سلامة عقله أو حال اختلاطه .

## السابع والعشرون ـ شهرة الراوي بالعدالة والثقة:

فيرجح رواية المشهور على الخامل، لأن الدين كما يمنع من الكذب كذلك الشهرة والمنصب.

#### الثامن والعشرون ـ شهرة نسبه:

فإن احتراز مشهور النسب مما يوجب نقص منزلته المشهورة فيكون أكثر. قاله الأمدي وابن الحاجب، وفيه نظرٌ بل الظاهر أنه لا مدخل لذلك في الترجيح. نعم، قال في «المحصول»: رواية معروف النسب راجحة على رواية مجهوله.

#### التاسع والعشرون \_ عدم التباس اسمه:

فيرجح رواية من لم يلتبس اسمه باسم غيره من الضعفاء على رواية من يلتبس فيه ذلك. وهذا بشرط أن لا يعسر التمييز. قاله في «المستصفى» و«المحصول».

#### الثاني: بوقت الرواية:

- فيرجح الراوي في البلوغ على الذي روى في الصبا وفي البلوغ، لأن البالغ أقرب إلى الضبط، ويرجح الخبر الذي لم يتحمل رواية إلا في زمن بلوغه على من لم يتحمل إلا في زمن صباه، ولهذا قدم رواية ابن عمر في الإفراد على رواية أنس في القِران. فإن قيل: فكيف قدم الشافعي رواية ابن عباس في التشهد على رواية ابن

<sup>(</sup>١) كذا في جميع الأصول

مسعود؟ قلنا: لأن متأخر الصحبة مقدم على متقدمها في الرواية، لاحتمال النسخ .

- ويرجح من لم يرو إلا في حال الإسلام، ويرجح متأخر الإسلام، فيرجح من تأخر إسلامه على من تقدم إسلامه، لأن تأخر الإسلام دليل على روايته آخراً، كتقديم رواية أبي هريرة في النقض من مس الذكر على رواية قيس. والظاهر أن روايته بعد إسلامه. هكذا ذكره الشيخ أبو إسحاق وابن برهان، وتبعهم البيضاوي وغيره. وجزم الأمدي بعكسه معتلاً بعراقة المتقدم في الإسلام ومعرفته. وليس بشيء.

وقال الأستاذ أبو إسحاق: يقدم خبر المتأخر الإسلام إن كان في أحد الخبرين ما يدل على أنه كان في ابتداء الإسلام، وإن جاز أن تكون روايته متأخرة عن رواية المتأخر، فإذا مات المتقدم قبل إسلام المتأخر وعلمنا أن الأكثر رواة المتقدم فتقدم على رواية المتأخر، فهاهنا نحكم بالرجحان، لأن النادر ملحق بالغالب.

وقال الأستاذ أبو منصور: إن جهل تاريخها فالغالب أن رواية متأخر الإسلام ناسخ، كما نسخنا رواية طلق برواية أبي هريرة، وإن علم التاريخ في أحدهما وجهل في الآخر نظر: فإن كان المؤرخ منها في آخر أيام النبي على فهو الناسخ لما لا يعلم تاريخه فينسخ قوله عليه السلام: (إذا صلى الإمام قاعداً فصلوا قعوداً) بصلاة أصحابه قياما خلفه وهو يصلي قاعداً في مرضه الذي مات فيه، وإن لم يعلم التاريخ فيهما ولا في أحدهما واحتيج إلى نسخ أحدهما بالآخر فقيل: الناقل منهم عن العادة أولى من الموافق لها. وقيل: المحرِّم أولى من المبيح، وكذا الموجب أولى، فإن كان أحدهما موجبا والآخر محرما لم يقدم أحدهما على الآخر إلا بدليل.

وقال إلكيا: يرجح أحد الخبرين على الآخر بإمكان تطرق النسخ إلى أحدهما إن لم يجد متعلقا سواهما، كحديث طلق وأبي هريرة. هذا إذا لم يكن أحدهما محتملا، فإن كان فلا، كحديث ابن عُكيم: جاءنا كتاب رسول الله على قبل موته بشهر أن لا تنتفعوا من الميتة بإهاب/ ولا عصب، فإنه يمكن أن يكون المراد به قبل الدباغ، فإن الإهاب اسم له قبل الدباغ، وبعده يسمى السختيان للأديم.

ويدخل في هذا القول في الترجيع في الأذان وإيتار الإقامة، لأن الترجيع في رواية أبي محذورة، وسعد القرظ، متأخر عن أذان بلال رضي الله عنهم.

واعلم أن التراجيح كثيرة، ومناطها ما كان إفادته للظن أكثر فهو الأرجح. وقد تتعارض هذه المرجحات، كما في كثرة الرواة وقوة العدالة وغيره، فيعتمد المجتهد في ذلك ما غلب على ظنه.

#### فائدة:

قال إلكيا الطبري: إنا لا ننكر تفاوتاً بين الذكور والإناث في جودة الفهم وقوة الحفظ، ومع هذا لم يقل أحد أن رواية الذكر تقدم على رواية الأنثى، لأن هذا أمر يرجع إلى الجنس، والترجيح إنما يكون بالنوع.

قلت: قد حكى سليم فيه الخلاف فقال: لا تقدم رواية الذكر على الانثى، ولا الحر على العبد، خلافاً لمحمد بن الحسن، لأن الذكورة والحرية لا تأثير لهما في قوة الخبر، فلا يدخلان في الترجيح. (انتهى). وكذا قال الأستاذ: لا ترجح رواية الذكر. وقيل: إنما يقدم الذكر في غير أحكام النساء. أما أحكامهن فيقدمن على غيرهن، لأن همتهن وقصدهن لما حفظنه أكثر، وبه جزم السهيلي في «أدب الجدل»، فحصل ثلاثة مذاهب.

#### الثالث: بكيفية الرواية:

(فمنها): يرجع الحديث المتفق على رفعه إلى النبي على المختلف في رفعه، والمتفق على وقفه، كتقديم حديث عبادة في (لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب) على حديث جابر (كل صلاة لا يقرأ فيها بأم القرآن فهي خداج إلا أن يكون وراء الإمام) فإنه موقوف في «الموطأ».

و(ثانيها): يرجع الخبر المؤدَّىٰ بلفظ النبي ﷺ على المروي بمعناه. وحكى صاحب «المصادر» عن الشريف المرتضى أنه إن كان راوي المعنى عارفاً فلا ترجيح الأحدهما على الآخر، وإلا قُدِّم من روى اللفظ.

و (ثالثها): يرجح الخبر الذي اتفقت رواته على أنه من لفظ النبي ﷺ على الخبر

الذي اختلف فيه: هل هو من لفظه أو هو مدرج من لفظ غيره؟ كخبر السعاية وما يعارضه في العتق، قاله الأستاذ أبو منصور .

(رابعها): يرجح الخبر الذي حكى الراوي سبب وروده على من لم يحكه، لزيادة الاهتمام من الحاكي، كما رجح الشافعي رواية ميمونة في النكاح وهو حلال، على رواية ابن عباس. أما إذا انطبق أحدهما على سبب خاص والآخر مطلق فيقدم المطلق، كما قاله إلكيا، بناء على أن العبرة بالعموم (قال): وقد يتصور بصورة السبب ولا يكون في حقيقته، كما روي أن امرأة كانت تستعير المتاع فتجحده فقطعها النبي بي فقال قوم من المحدثين لما ذكر الاستعارة والجحود دل على أن المستعير إذا جحد يقطع. قيل: هذا ظاهره، لكن يحتمل أن يقال: إنما نقل الجحود والاستعارة لأنه سبب لموافقة ما يوجب القطع، كما قال: (من يرتع حول الجمعي يوشك أن يقع فيه)، ولأنه روي في حديث آخر أن امرأة مخزومية كانت الحمي يوشك أن يقع فيه)، ولأنه روي في حديث آخر أن امرأة مخزومية كانت وأشار إلى امرأة عظيمة القدر لقطعتها . فلما ذكر السرقة علم أنها سبب القطع لا الاستعارة، وأن الاستعارة كانت سبب جرأتها على السرقة .

(خامسها) أن يتردد الأصل في رواية الفرع عنه، فإنها مقبولة على المختار، إذا لم يجزم بالإنكار، وحينئذ فالخبر الذي لم [يتردد فيه الأصل]() راجح على هذه .

(سادسها) أن يختلف رواة أحد الحديثين ويتفق رواة الآخر. قال أبو منصور: فرواية من لم تختلف طرق رواياته أولى، وذلك كرواية أكثر الصحابة حديث نُصب الزكاة، أولى من ذكر الاستئناف بعد مائة وعشرين من الإبل، لأن الاستئناف في إحدى روايتي على، والرواية الأخرى عنه بخلافه. وحكى في «اللمع» فيه وجهين: (أحدهما) تقدم رواية من لم يختلف عليه. و(الثاني) يتعارضان عمن اختلف عليه، ويتساقطان. وتبقى رواية من لم يختلف. قلت: وهو في الحقيقة راجع إلى الأول.

<sup>(</sup>١) هنا في الأصول كلها بياض. ولعل ما أضيف من السياق هو المكمّل.

وجزم ابن برهان بالأول ثم قال: ومن الناس من قال اختلاف الرواية ينزّل منزلة كثرة الرواة، لأنه يوافق إحدى الروايتين الأخريين في شيء، ويستعمل بزيادة، فكان ذلك ككثرة الرواة. وقيل: اختلاف الرواية لا يقدم على رواية من لم تختلف عنه الرواية، لأن اختلاف الرواية يكون لحفظ الراوي. (قال): ومثال ذلك حديث الاستئناف والاستقرار، فإن النبي عليه السلام قال: (إذا بلغت مائة وعشرين استقرت الفريضة) وأبو بكر يروي الاستقرار. وروي عنه أيضاً انه قال: (استؤنفت الفريضة).

ومثّله إلكيا بحديث وائل أنه عليه الصلاة والسلام كان يضع ركبتيه ثم يديه ثم جبهته وأنفه، ولم يختلف الرواة عنه، فذهب الشافعي إليه، وروى حديث أبي هريرة مثل ذلك. وروي عنه النهي عن البروك برك الإبل في الصلاة، أي وضع الركبتين قبل اليدين، فقال الشافعي: حديث وائل انفرد من المعارضة فهو أولى من حديث أبي هريرة، وحديثه قد عاضدته إحدى روايتي أبي هريرة فهو أولى .

(قال): ويدخل في هذا نكاح المحرم، وتخيير بريرة، وغير ذلك. وهو راجع إلى الترجيح بكثرة العدد. (قال): وبما يقارب هذا ما نقل عن الشافعي في ترجيح أحد الخبرين على الآخر إذا كان مثل معنى أحدهما منقولاً بألفاظ مختلفة من وجوه، كرواية وابصة بن معبد في الصلاة خلف الصف: (أعد صلاتك، فإنه لا صلاة لمنفرد خلف الصف) وروى الجمهور أن أبا بكر وقف بين النبي على وبين الناس، فكان يؤذنهم بتكبير النبي على أو روي من وجه آخر أن أبا بكر أحرم خلف الصف ثم تقدم فدخل فيه، ولم يأمره بإعادة. ووقف أعرابي على يسار الرسول، فأداره عن يمينه. وروي أنه عليه الصلاة والسلام أمّ أنساً وعجوزاً منفردة خلف أنس، فتقدم على رواية وابصة. وهو يرجع أيضاً إلى الترجيح بكثرة العدد / ٥٠٠

(سابعها) أن يكون أحدهما أحسن استيفاء للحديث من الآخر، كترجيح رواية جابر على رواية غيره في الإفراد، لأنه سرد الحديث من حال النبي على من المدينة إلى أن عاد إليها.

(ثامنها) أن يسمع أحد الروايتين من وراء حجاب، والآخر شفاهاً، فإن رواية

المشافهة تقدم على رواية الآخر، كحديث عروة عن عائشة أن النبي ﷺ خير بربرة حين عتقت، ولو كان زوجها حرّاً ما خيرها، ورواية الأسود عن عائشة أنه كان حرّاً. قلنا: روايته مقدمة، لأن راويها عن عائشة عروة، وهو ابن اختها، وكان يدخل عليها ويسمع الحديث منها شفاهاً، وغيره يسمع من وراء الحجاب.

(تاسعها) أن يكون أحد الخبرين برواية (حدثنا) والآخر برواية (أخبرنا)، فالذي برواية (حدثنا) أولى. قاله السهيلي في «أدب الجدل»، لأن (أخبرنا) يحتمل أنه قُرىء عليه فغفل أو سها. بخلاف (حدثنا). وقيل: إنها سواء، لأنه كما يحتمل سهو الراوي في (حدثنا).

(عاشرها) أن يكون أحدهما يرويه عن حفظه وكتابه، والآخر يرويه عن أحدهما، فالأول أولى، لبعده من الزلل، ذكره السهيلي أيضاً. وحكى صاحب «المصادر» عن الشريف أنه إذا كان أحدهما رواه وسمعه وهو ذاكر له، والآخر يرويه من كتابه، فالأول أولى. فإن ذكر أن جميع ما في كتابه سماعه فلا ترجيح.

(حادي عشرها) أن يكون أحدهما يرويه بسماعه من لفظ الشيخ والآخر بقراءته على شيخه إذا قلنا: قراءة الشيخ أعلى، كذا ذكروه. وهذا إنما يستقيم إذا قرأه الجاهل على الجاهل فهما سيّان.

(ثاني عشرها) ما يرويه بالسماع، على ما يرويه بالإجازة.

(ثالث عشرها) المسند راجح على المرسل إن قُبل المرسل، للاتفاق على قبوله، بخلاف المرسل وقال قوم \_ منهم عيسى بن أبان \_: المرسل أولى. وقال قوم \_ منهم عبد الجبار \_: يستويان .

قال في «المحصول»: وما قاله عيسى إنما يصح حيث يقول «الراوي»: قال الرسول. فأما إذا لم يقل ذلك، بل قال ما يحتمله كقوله:عن النبي عليه الصلاة والسلام. فالأظهر أنه لا ترجيح فيه، لأنه في معنى قوله «روي عن الرسول». وذلك يوجب المرجوحية أو الرد، وضعفه الهندي بأنه ظاهر أنه بلغه من سماع ولم يذكر عمن بلغه ولم يصدر منه ما ينبىء عن حصول غلبة الظن له، فلم تقبل روايته.

(قال): والأظهر أنه لا ترجيح فيه، لأنه بمعنى المسند، ولهذا قبله من لم يقبل المرسل. وفيها قاله نظر.

#### وهنا فرعان:

#### أحدهما:

هذا الخلاف في غير مراسيل الصحابة، فإن مراسيلهم مقبولة على الصحيح فهي كالمسندة، حتى لو عارضها صحابي صرّح بالسماع فهما سواء. ويحتمل أنه يتطرّقه خلاف. وعلى القول بأنه من صور الخلاف فهو مقدم على مراسيل التابعي، لأن ظاهر روايته عن الصحابة، وكلما علم من المراسيل قلة الوسائط فهو أرجح على ما لم يعلم منه ذلك. وحينئذ فمراسيل كل عصر أولى من مراسيل ما بعده.

#### ثانيهها:

إذا كان لا يرسل إلا عن عدل، كابن المسيب، فهو والمسند سواء، ومن ثَمَّ رجحه الشافعي. وأما إذا علم من حاله أنه لا يرسل إلا إذا حصل له غلبة الظن بصدق الخبر فمرسله راجح على مسنده.

## الرابع: بوقت ورود الخبر؟

ويرجح بوجوه، وهي غير قوية في الرجحان، كما قال الإمام:

(أولها) الخبر المدني، أي الذي رواته من المدينة، مقدم على غيره، لأنهم أهل مهبط الوحي، وموضعهم موضع الناسخ، ولهم العناية بما وقع عندهم، لأن المدنيات متأخرة عن الهجرة. قال ابن برهان: ولذلك قدمنا روايتهم على رواية أهل الكوفة في ترجيع الأذان وإفراد الإقامة. قال الأستاذ: وكذلك تعارض الآيتين لأن الظاهر أن المدنية ناسخة للمكية، مع إمكان نزول المكية بعد النسخ ونزول المدنية قبله، إلا أن نسخ المكيات بالمدنيات أكثر من العكس.

(ثانيها) ترجيح الخبر الدال على علو شأن النبي على على ما ليس كذلك . (ثالثها) المتضمن للتغليظ على المتضمن للتخفيف، لأنه عليه الصلاة والسلام

كان في ابتداء أمره يرأف بالناس ويأخذهم شيئا فشيئا، ولا يتعبد بالتغليظ، فاحتمال تأخير التشديد أظهر. هكذا ذكره الآمدي وابن الحاجب، حيث قال: أو شديده، لتأخر التشديدات، لكنه ذكر قبل ذلك أنه يقدم الأخف على الأثقل. وكذا قال البيضاوي: يقدم المتضمن للتخفيف.

(رابعها) يرجح الخبر المروي مطلقاً على المروي بتاريخ متقدم، لأن المطلق أشبه بالتأخر. كذا قالوا، وهو مخالف لترجيح الأصحاب في البينات إذا أطلقت واحدة وأُرخّت الأخرى أنهما سواء على المذهب.

(خامسها) المؤرخ بتاريخ مضيق في آخر عمره على المطلق، لأنه أظهر تأخراً، وسبق ما فيه من الخلاف. وجعل إمام الحرمين منه أخبار الدباغ، وقد سبق أنه لا تعارض فيها.

(سادسها) إذا حصل إسلام راويين معاً، كإسلام خالدٍ وعمرو بن العاص وعلم أن أحدهما يحمل الحديث بعد إسلامه فيرجح خبره على الخبر الذي لا يعلم هل تحمله الآخر قبل الإسلام أو بعده؟ لأنه أظهر تأخراً وهذا يستقيم لو كان ذلك الخبر الذي وقع التعارض فيه على ما ذكره من الوصف، أو كان يعلم أن أكثر روايات أحدهما كان بسماعه بعد إسلامه. فأما إذا لم يكن على هذين الوجهين فلا يستقيم .

# القول في الترجيح مِنجهة المستن

وهو باعتبارات :

الأول ـ الترجيح بحسب اللفظ:

ويقع بأمور:

(أولها) فصاحة أحد اللفظين، مع ركاكة الآخر. وهذا إن قبلنا كلاً منها، فإن لم نقبل الركيك، كما صار إليه بعضهم، لم يكن مما نحن فيه.

وقال قوم: يرجح الأفصح على الفصيح، لأن الظن بأنه لفظ النبي عليه الصلاة والسلام أقوى. والصحيح أنه لا يرجَّح به، لأن البليغ قد يتكلم بالأفصح والفصيح، لاسيها إذا كان مع ذوي لغة لا يعرفون سوى تلك الفصيحة، كرواية: (ليس من امبرامصيامٌ في امسفر).

(ثانيها) يرجح الخاص على العام. قال إلكيا: والفقه على ذلك يدور، كقوله تعالى: ﴿وَأُحِلَّ لَكُم مَا وَرَاءَ ذَلَكُم ﴾ [النساء / ٢٤] ثم روي أنه نهى عن نكاح المتعة، والشغار، والمحرم، ونكاح المرأة على عمتها، والنكاح بلا ولي وشاهد. وقال الله تعالى: ﴿ وَأَحَلَ الله البيع وحرم الربا ﴾ [البقرة / ٢٧٥] ثم نهى عن بيع الغرر، والحصاة، وبيعتين في بيعة، وبيع وسلف. وقال تعالى: ﴿ قل لا أجد فيها أوحي إلي ﴾ [الانعام / ١٤٥] الآية، ثم نهى عن أكل كل ذي ناب من السباع ومحلب من الطير، ولئن حمل حامل النهي على التنزيه بدلالة العموم وجد مقالاً، ولكن يقال: الخاص يقضي على العام، فإن الخاص أقرب إلى التعيين من الجملة إذ لا يبعد أن يقصد بها تمهيد الأصول.

(ثالثها) يُقَدَّم العام الذي لم يخصَّص على العام الذي خُصَّ. نقله إمام الحرمين عن المحققين، وجزم به سليم وعللوه بأن دخول التخصيص يضعف اللفظ، ولأنه يصير به مجازاً على قول. وقال الإمام الرازي: لأن الذي قد دخله قد أزيل عن تمام

مسماه، والحقيقة تقدم على المجاز، واعترض الهندي بأن المخصوص راجح من حيث كونه خاصاً بالنسبة إلى ذلك العام الذي لم يدخله التخصيص. وحكى ابن كج التقديم عن قوم، ووجهه بإجماعهم على التعلق بما لم يخص. واختلفوا فيها خص.

(قال): وعندنا أنهما سواء، ولا فرق بينهما لاستوائهما في حكم سماع الحادثة من هذا اللفظ كهو من اللفظ الآخر. وأيضاً فإن المخصوص يدل على قوته، لأنه قد صار كالنص على تلك العين (قال): وقد أجمعوا كلهم على أن العموم إذا استثني بعضه صح التعلق به .

واختار ابن المنير مذهباً ثالثا، وهو تقديم العام المخصوص على العام الذي لم يخص، لأن المخصوص قد قلّت أفراده حتى قارب النص، إذ كل عام لابد أن يكون نصّاً في أقل متناولاته، فإذا قرب من الأقل بالتخصيص فقد قرب من التنصيص فهو أولى بالتقدم.

(رابعها) - يتقدم العام المطلق على العام الوارد على سبب، إن قلنا: العبرة بعموم اللفظ لأنه يوهنه ويحطّه عن رتبة العموم المطلق، ومبنى الترجيح على غلبة الطنون، قاله الإمام في «البرهان»، وسبق مثله عن إلكيا، وقطع به الشيخ في «اللمع» وسليم في «التقريب»، وصاحب «المحصول» وغيرهم (قالوا): لأن الوارد على عبر السبب متفق على عمومه، والوارد على سبب مختلف في عمومه.

قال الهندي: ومن المعلوم أن هذا الترجيح إنما يتأتى بالنسبة إلى ذلك السبب. وأما بالنسبة إلى سائر الأفراد المندرجة تحت العامّين فلا، والمراد من قولهم الوارد على سبب راجح، أي بالنسبة إلى المسبب، لا بالنسبة إلى الأفراد، وإن كان كلامهم مطلقاً غير مقيد بحالة دون حالة، قلت: وإليه أشار ابن الحاجب بقوله في المسبب.

(خامسها) ترجيح الحقيقة على المجاز، لتبادرها إلى الذهن، وهذا ظاهر إذا لم بغلب المجاز، فإن غلب كان أظهر دلالة منها، فلا تقدم الحقيقة عليه. (سادسها) أن يكون مجازُ أحدهما أشبه بالحقيقة، فيقدم على ما مجازه يشبهها.

(سابعها) المشتمل على الحقيقة العرفية أو الشرعية على المشتمل على الحقيقة اللغوية. قال في «المحصول»: وهذا ظاهر في اللفظ الذي صار شرعياً، أي بأن يكون اللفظ واحداً والمعنى في أحد الخبرين يدل على المعنى الشرعي، وفي الأخر على اللغوي. أما الذي لم يثبت ذلك فيه، مثل أن يدل هذا اللفظ بوضعه الشرعي على حكم واللفظ الثاني بوضعه اللغوي على حكم، وليس للشرع في هذا اللفظ اللغوي عرف شرعي، فلا يسلم ترجيح الشرعي على اللغوي، لأن هذا اللغوي إذا لم يَنْقُله() الشرع فهو لغوي عرفي شرعي. وأما الثاني فهو شرعي وليس بلغوي ولا عرفي، والنقل خلاف الأصل.

(ثامنها) والخبر المستغنى عن الإضمار في الدلالة على المفتقر إليها.

(تاسعها) يقدم الخبر الدال على المراد من وجهين على الدال عليه من وجه واحد، كقوله عليه السلام: (إنما الشفعة فيها لم يقسم) فقضيته أن ما قسم لا شفعة فيه، ثم قال: (فإذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة) فيقدم على زواية (الجار أحق بشفعته) لأن هذا الحديث يدل بوجه، وحديثنا يدل بوجهين.

(عاشرها) ترجيح الخبر الدال على الحكم بغير واسطة على ما يدل عليه بواسطة، لزيادة غلبة الظن بقلة الواسطة، كقوله عليه الصلاة والسلام: (أيما امرأة نكحت نفسها بغير إذن وليها فنكاحها باطل) فإنه لا يدل على بطلان نكاحها إذا نكحت نفسها بإذن وليها إلا بواسطة الإجماع، أو يقال: إذا بطل عند عدم الإذن بطل بالإذن، إذ لا قائل بالفرق. والحديث الآخر (الأيّم أحق بنفسها من وليها) فإنه يدل على بطلان نكاحها إذا نكحت نفسها مطلقا من غير واسطة، فالحديث الثاني أرجع.

(حادي عشرها) يرجح الخبر المذكور من لفظ مُوم إلى علة الحكم على ما ليس كذلك، لأن الانقياد إليه أكثر من الانقياد إلى غير المعلل، لأن ظهور التعليل من أسباب قوة التعميم، كتقديم قوله عليه السلام: (من بدّل دينه فاقتلوه) على حديث النهي عن قتل النساء، من جهة أن التبديل إيماء إلى العلة.

<sup>(</sup>١) في الأصول كلها (بقلة).

(ثاني عشرها) المتقدم فيه ذكر العلة على الحكم، وعَكَسَ النقشواني . (ثالث عشرها) المذكور مع معارضة أولى مما ليس كذلك، كحديث (نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها)، فيرجح على الدال على تحريم الزيادة .

(رابع عشرها) المقرون بنوع من التهديد، لأنه يدل على تأكد الحكم الذي تضمنته، كقوله عليه السلام: (من صام يوم الشك فقد عصى أبا القاسم).

(خامس عشرها) المقرون بالتأكيد، بأن يكرر أحدهما ثلاثاً، والآخر لم يؤكد، فيرجح المؤكد على غيره، لأن التأكيد يبعد احتمال المجاز والتأويل، كقوله (أيما امرأة نكحت نفسها فنكاحها باطل باطل باطل) فإنه راجح على ما يرويه الحنفية (الأيّم أحق بنفسها من وليها)، لو سلم دلالته على المطلوب.

(سادس عشرها) المقصود به بيان الحكم، كقوله: (فيها سقت السهاء العشر من التمر) مع قوله: (ليس فيها دون خمسة أوسق من التمر صدقة) ولا يجوز أن يتأوَّل فيقال: معناه ليس فيها صدقة يأخذها العامل، بدليل الخبر الآخر، لأن أحدهما قُصِد فيه بيان المزكي، والآخر بيان الزكاة. وهذا معنى قول الشافعي: الكلام يجمل في غير مقصوده ويفصَّل في مقصوده. ومنه قوله (في سائمة الغنم زكاة) مع قوله: (في أربعين شاة شاة) وكذلك (ليس فيها دون خمسة أوسق من الورق صدقة)/ مع قوله: (في الرقة ربع العشر) فيحمل الأمر على بيان المزكي والزكاة، لا على ما لم ينقل له الخبر ولم يدل عليه المسموع، ذكره إلكيا. (ثم قال): نعم: قد برد على صورة البيان وإن لم يكن بيانا حقاً، كقوله في حديث ماعز: أشهدت على نفسك أربعاً، وفي لفظ: أنت تشهد؟ وأنه ردده، فقال أهل العراق: إنه لما ردده مراراً ثم قال: أشهدت على نفسك أربعاً، دل على أن قوله: «فإن اعترفت فارجمها» أي اعترفت أربعاً. فقلنا: لم يكن التردد والرد لأنه لا يجب الحد بالاعتراف الأول، ولكن لم يفصح أولاً بما يلزمه الحد ورأى فيه دلائل الخبل بالجنون، ولذلك قال: لعلك لمست، وسأل عن النون والكاف فقلنا في مثل لك: رواية ماعز مقدمة، وقلبوا الأمر فلم يجعلوا البيان في القسم المتقدم معتبراً، قدَّموا العموم عليه، وقدموا البيان على العموم هاهنا.

ومن هذا اختلاف الروايات في سجود السهو قبل السلام وبعده، فكان ما رواه الشافعي أولى، لأن فيها رواه: (واسجد سجدي السهو قبل السلام، فإن كان أربعاً فالسجدتان ترغيها للشيطان وإن كان خمساً شفعتها بالسجدتين) فذكر الترغيم، والشفع لا يكون مع الفصل والتخلل، فكان ما نقلناه إيماء إلى بيان السبب على ما ردده.

## سابع عشرها \_ مفهوم الموافقة على المخالفة:

على الصحيح، لأنه اقوى. وقيل تقدم المخالفة لأنها تفيد تأسيسا، والموافقة للتأكيد، والتأسيس أولى. وقيل: يتعارض مفهوم الغاية والشرط. وينبغي أن يُمثَّل له بقوله تعالى: ﴿حتى يَطهرْنَ، فإذا تطهّرْنَ فأتوهن﴾ [البقرة / ٢٢٢] فإن مفهوم الغاية يقتضي حِلَّ القربان قبل الغسل، ومفهوم الشرط يقتضي المنع قبل الغسل.

# التاين ـ الترجيح بحسب مدلوك

## وهو الحكم، ويقع على أمور:

أولها: أن يكون أحد الخبرين مفيداً لحكم الأصل والبراءة والثاني ناقلا، فالجمهور على أنه يجب ترجيح الناقل، وبه جزم الأستاذ أبو إسحاق، ونقله الأستاذ أبو منصور عن أكثر أصحابنا، وجزم به ابن القطان في كتابه. (قال): وانما لم نقل: إنها سواء لأن الناقل زائد على المقرَّر، ومن أصلنا قبول الزيادة، كما لو شهدا على رجل بألف درهم، وشهد آخران بالبراءة أو القضاء، فالإبراء أولى، لأنها قد شهدا بما شهد به الأولان وزاد النقل على تلك الحالة، وكما قلنا في الجرح والتعديل: إذا اجتمعا فالجرح أولى (انتهى). وقيل: يجب ترجيح المقرِّر، واختاره الإمام الرازي والبيضاوي، كحديثي مس الذكر، فإن الناقض ناقل عن حكم

الأصل، والآخر مقرِّر له .

#### تنبيــه:

قال القاضي عبد الجبار: هذا الخلاف ليس من باب الترجيح، بل من باب النسخ، لأنا نعمل بالناقل على انه ناسخ، ولأنه لو كان من باب الترجيح لوجب أن يعمل بالخبر الأخر لولاه لكنا إنما نحكم بحكم الأصل، لدلالة العقل، لا لأجل الخبر، والصحيح أنه من باب الترجيح، ولهذا أوردوه في بابه لا في باب النسخ، لأنا لا نقطع بالنسخ، بل نقول: الظاهر ذلك وإن كان خلافه فهو داخل في باب الأولى، وهو ترجيح.

### ثانيها ـ أن يكون أحدهما أقرب إلى الاحتياط:

بأن يقتضي الحظر، والآخر الإباحة، فيقدم مقتضي الحظر، لأن المحرمات يحتاط لإثباتها ما أمكن، ولحديث: (دع ما يريبك إلى ما لا يَريبك) قال الشيخ في «اللمع» وابن برهان: هذا هو الصحيح .

وقيل: يرجح المقتضي للإباحة، لأنها تستلزم (نفي الحرج) الذي هو الأصل، واختاره القاضي عبد الوهاب في «الملخص» وأشار الأمدي إلى القول به بحثاً، وحكاهما الشيخ أبو إسحاق وجهين.

وقال القاضي والإمام والغزالي: يتساويان، فلا يقدم أحدهما على الآخر، لأنهما حكمان شرعيان صدق الراوي فيهما على وتيرة واحدة، وصححه الباجي ونقله عن شيخه القاضي أبي جعفر.

وصوّر في «الحاصل» المسألة بأن يقتضي العقل حرمة وإباحة ما أباحه أحد الخبرين، وحرَّمه الآخر. ثم نقل فيه التساوي، ثم قال: لا يستقيم ذلك على أصلنا العازل للعقل عن أحكام الشرع. أما على أصل المعتزلة فنعم.

وقال سليم: إن كان للشيء أصل إباحة وحظر، وأحد الخبرين يوافق ذلك الأصل (١)، والأخر بخلافه، كان الناقل عن ذلك الأصل أولى، كتقديم الخبر في

<sup>(</sup>١) في الاصول (الأخر).

تحريم النبيذ. وإن لم يكن له أصل من حظر ولا إباحة فيرد خبر يقتضي الإباحة، وآخر الحظر، فوجهان: (أحدهما) أن الحظر أولى للاحتياط، ولأن الحرام يغلب. و(الثاني) أنها سواء لأن تحريم المباح كتحليل الحرام، فلم يكن لأحدهما مزية على الأخر.

وقد روينا في المعجم الكبير للطبراني عن محمد بن عبد الله الحضرمي، حدثنا يحيى الحمامي، حدثنا موسى بن محمد الأنصاري، عن يحيى بن الحارث التميمي، عن أم معبد مولاة قرظة بن كعب قال، أي نبي الله على : (إن المحرِّم ما أحل الله كالمستحل ما حرّم الله) والله أعلم .

وقال إلكيا: إن كانت الإباحة هي الأصل فالحظر أولى، وهذا ليس من المتعارض، فنقدم الإباحة على طريان الحظر، فكان الإباحة في حكم المنسوخ. وإن كان الحظر هو الأصل فالأخذ بالإباحة أولى. أما إذا تعارضا ولم يعلم أصل أحدهما فهو موضع التوقف:

ـ فذهب عيسى بن أبان الى أن الحظر يرجح ، وقيل: إنه مذهب الكرخي ، لأن الحرام يغلب .

\_ وقال أبو هاشم: يستحيل ورود الخبرين في الحظر والإباحة ولا يمكن تقدير المستحيل .

ثم قال إلكيا: والحق ما قاله أبو هاشم إذا أمكن من تعارضهما من هذا الوجه والرجوع إلى وجه آخر في الترجيح إما من حيث الاحتياط إذا امكن القول به في الترجيح على ما بيناه، أو بوجه آخر قدمناه.

#### فائدة:

من أمثلة هذا القسم أن القاضي بكار والمزني اجتمعا في جنازة، وكان القاضي يريد أن يسمع كلام المزني، فسأل بعض أصحابه المزني فقال: يا أبا إبراهيم، جاء في الأحاديث تحريم النبيذ، وجاء تحليله، فلم قدمتم التحريم على التحليل؟ فقال المزني: لم يذهب أحد من العلماء إلى أن النبيذ كان حراماً في الجاهلية ثم نسخ،

ووقع الاتفاق على أنه كان حلالاً. فهذا يعضد صحة الأحاديث بالتحريم، فاستحسن ذلك منه.

## ثالثها - أن يقتضي أحدهما التحريم والآخر الإيجاب:

ورجح الأمدي وغيره المقتضي للتحريم، لأنه يستدعي دفع المفسدة، وهي أهم من جلب المصلحة، ورجح البيضاوي التساوي، وهي أقرب، لتعذر الاحتياط، /ا لأنه بالعقل بخلاف التحريم بالترك/، بخلاف الإيجاب، فكلاهما يوقع في العقاب، وجزم به الأستاذ أبو منصور وقال: لا يقدم أحدهما على الأخر إلا بدليل.

ومثاله: حديث ابن عمر: (إنما الشهر تسع وعشرون، فلا تصوموا حتى تروه، فإن غُمّ عليكم فاقدروا له) قال نافع: فكان عبد الله إذا مضى من شعبان تسع وعشرون بعث من ينظر، فإن رأى فذاك، وإن لم ير ولم يجل دون منظره سحاب ولا قتر أصبح مفطراً، وإلا أصبح صائماً. وهذا يستدل به من يقول بوجوب صوم يوم الشك. ويعارضه خصمه بحديث عمار بن ياسر: (من صام يوم الشك فقد عصى أبا القاسم) صححه الترمذي وغيره. وذكر القاضي في «مختصر التقريب» في تعارض العلة المقتضية للإيجاب مع العلة المقتضية للندب أن بعضهم قدم الإيجاب رقال): وفيه نظر، فإن في الوجوب قدراً زائداً على الندب. والأصل عدمه رابعها - أن يكون أحدهما مثبتا والآخر نافياً:

وهما شرعيان، فالصحيح تقديم المثبت، ونقله إمام الحرمين عن جمهور الفقهاء، لأن معه زيادة علم ولهذا قدموا خبر بلال في صلاته عليه الصلاة والسلام داخل البيت على خبر أسامة أنه لم يصل.

وقيل: بل يقدم النافي .

وقيل: بل هما سواء، لاحتمال وقوعهما في الحالين، واختاره في «المستصفى»، بناء على أن الفعلين لا يتعارضان، وهو قول القاضي عبد الجبار. قال الباجي: وإليه ذهب شيخه أبو جعفر، وهو الصحيح.

وقيل: إلا في الطلاق والعتاق.

وفصل إمام الحرمين فقال: النافي إن نقل لفظاً معناه النفي، كما إذا نقل أنه لا يحل، ونقل الآخر أنه يحل، فهما سواء، لأن كل واحد منهما مثبت، وإن لم يكن كذلك بل أثبت أحدهما فعلاً أو قولاً، ونفاه الآخر بقوله(١): ولم يقله، أو لم يفعله، فالإثبات مقدم، لأن الغفلة تتطرق إلى المصغي والمستمع وإن كان محدثاً.

وحكى ابن المنير" عن إمام الحرمين أنه فصّل بين إمكان الاطلاع على النفي يقيناً بضبط المجلس وتحقق السكوت، أو لا، فإن اطلع على النفي يقيناً وادعى سبباً يوصل لليقين تعارضا ولا يرجح الإثبات والنفي .

وقال إلكيا: إذا تعارض رواية النفي والإثبات وكانا جميعاً شرعيين استُفسر النافي، فإن أخبر عن سبب علمه بالنفي صار هو والمثبت سواء، ولهذا لم يرجح الشافعي رواية نفي الصلاة على شهداء أحد على رواية الإثبات، لأن النفي اعتضد بمزيد ثقة، وهو أن الراوي جابر وأنس، والمقتول عم أحدهما ووالد الآخر، ولا يخفى ذلك عليهما. وإن قال النافي: لم أعلم بما يزيله، فعدم العلم لا يعارض الإثبات، كرواية عائشة أنه عليها وهو صائم، وأنكرته أم سلمة، لأنها أخبرت عن علمها فلا يدفع حديث عائشة، وكحديث الصلاة في الكعبة.

وحاصله: إن كان النافي قد استند إلى العلم فهو مقدم على المثبت، وفي كلام الشيخ عز الدين نحوه، وهو حينئذ كالمثبت، وهو نظير النفي المحصور. وقد صرح أصحابنا بقبول الشهادة فيه. وكذلك لو شهد اثنان بالقتل في وقت معين، وآخران أنه لم يقتل في ذلك الوقت لأنه كان معنا ولم يغب عنا تعارضا.

وبحث فيه الرافعي، ورده النووي وقال: الصواب أن النفي إن كان محصورا يحصل العلم به قبلت الشهادة. وما قاله النووي صحيح، والنفي المحصور والإثبات سيان. وقال ابن فورك: إن كان المثبت حكما شرعيا، والنافي على حكم

<sup>(</sup>١) في جميع النسخ (لقوله).

<sup>(</sup>٢) هذه الكلمة تحتمل في النسخ أن تقرأ (المنفر)

العادة فالمثبت أولى، وإن كان الحكمان شرعيين فقد تساويا إلا أن يكون ما ورد بالنفي بين أنه لم يعلم ثبوت الحكم، فيكون المثبت أولى، كرواية عائشة في تقبيلها وهو صائم، وأنكرته أم سلمة لأنها أخبرت عن عدم علمها، وذلك لا يدفع حديث عائشة (قال): وإن كان النافي أخص من المثبت فالحكم للأخص. وتحصّل أن المثبت يقدم إلا في صور:

أحدها): أن ينحصر النفي، فيضاف الفعل إلى مجلس واحد لا تكرار فيه، فحينئذ يتعارضان .

(الثانية): أن يكون راوي النفي له عناية به، فيقدم على الإثبات، كما قدم حديث جابر في ترك الصلاة على قتلى أُحد، على حديث عقبة بن عامر أنه صلَّ عليهم، لأن أباه كان من جملة القتلى، وكما قُدّم حديثه في الإفراد على حديث أنس في القِران، لأنه صرف همته إلى صفة حج النبي على منذ خرج من المدينة إلى آخره.

(الثالثة): أن يستند نفي النافي إلى علم.

## خامسها - ترجيح الخبر النافي للحدّ والعقاب على الموجب لهما:

- على أصح الوجهين، كحديث (ادرؤوا الحدود بالشبهات)
  - والثاني: أنهم سواء، حكاه سليم.

وذكر الغزالي أن ذلك مما يعد ترجيحا وليس بترجيح، (قال): لأن هذا لا يوجب تفاوتاً في صدق الراوي فيها نقله من لفظ الإيجاب أو الإسقاط، وضعّف قول من يقول: الرافع أولى وإن كان الحد بسقط بالشبهة. وهذا الخلاف يجري في أنه هل ترجح العلة المثبتة للعتق على النافية له، لتشوف الشارع إلى العتق.

سادسها \_ المثبت للطلاق والعتاق مقدم على النافي:

لأن الأصل عدم التغيير. وعكس قوم لموافقة التأسيس.

سابعها \_ إذا كان أحد الخبرين أخف وحكم الآخر أثقل:

فقيل: إن الأول أولى. وقيل بالعكس.

ثامنها \_ أن يكون حكم أحدهما لا تعم به البلوى:

والآخر تعم به. فالأول راجح للاتفاق فيه.

### تاسعها \_ أن يكون أحدهما موجبا لحكمين:

والآخر موجبا لحكم واحد، فالأول أولى، لاشتماله على زيادة علم ينفيها الثاني. وفي تقديم الثاني عليه إبطالها .

## عاشرها \_ الحكم المثبت للحكم الوضعي:

أولى من الحكم المثبت للحكم التكليفي، لأن الوضعي لا يتوقف على ما يتوقف على ما يتوقف على من يتوقف على من يتوقف على من الملية المخاطب وفهمه وتمكّنه، لأن غير المتوقف أولى من المتوقف.

وقيل: التكليفي أولى، لأنه أكثر مثوبة، وأنه مقصود الشارع بالذات، وأنه الأكثر من الأحكام، فكان أولى.

# النالث ـ الترجيح بحسب الامورالخارجية

#### وله أسباب:

أولها \_ اعتضاد أحد الخبرين بقرينة الكتاب:

كتقديم (الحج والعمرة فريضتان) على رواية (العمرة تطوع) لموافقته لحكم القرآن من كتاب الله تعالى/، وهو قوله تعالى: ﴿وَأَمُّوا الحِج والعمرة لللهُ ٢٤٧/٠ [البقرة/ ١٩٦].

وهذا قاله الشافعي فعارضه القاضي وقال: وقوله «أتموا» دلبل مستقل. ونحن نقول للقاضي: يجوز الترجيح بالمستقل وإن منعناه لكنا أخذنا من المستقل وصفا في الدليل، وهو تراخي النظم. وكان الشافعي يقول: ما وافق ظاهر الكتاب كانت النفوس أميل إليه، والقاضي يقول: بل الذي يخالف ظاهر الكتاب لا يُنقل ما نُقِل إلا عن زيادة الثبت. وما ذكره القاضي أقرب إلى قياس الأصول، وما ذكره الشافعي أوفق للعرف وهو المعتبر.

وقال إمام الحرمين: ما ذكروه عن الشافعي فيه نظر، فإن إتمام الحج ليس فيه تعرض للابتداء، وهما مفترقان في وجوب إتمامها بعد الشروع فيها. (قال): ولم يذكر هذا لأن الشافعي ذكره متنمقا() بإيراد كلامه. ونحن نقول للإمام: الإتمام يطلق تارة على أصل الفعل وعلى إتمامه بعد الشروع فيه، لكن المراد هنا الأول، فإن الآية نزلت في عام الحديبية ولم يكن على محرما بالحج حتى يؤمر بإتمامه.

ومن مُثُله التغليس بالفجر، فإنه موافق لقوله تعالى: ﴿وسارعوا إلى مغفرة من ربكم﴾ [آل عمران / ١٣٣]. وكترجيح حديث ابن عباس في التشهد، لموافقته لقوله: ﴿تحية من عند الله مباركة طيبة﴾ [النور / ٢١]، وترجيح حديث عائشة في البكاء على الميت، لقوله: ﴿لا تزر وازرة وزر أخرى﴾ [النجم / ٣٨] وهذا يستعمله الشافعي كثيراً، وبنى عليه هذه الأصول.

وكذا قدم حديث خوات في صلاة ذات الرقاع على رواية ابن عمر، لأجل الحذر المأمور به في القرآن، وجعله في «المنخول» من أصله، فوافق الأصول، لأن رواية خوات الأفعال فيها قليلة (قال): وقال القاضي للشافعي: إن كنت تنهم ابن عمر بحيده عن القياس فمحال، وليس القياس مناسبا لمأخذ الدليل حتى يقدح فيه. وإن قلت: إن الغالب على الرسول الجري على قياس الأصول فيعارضه أن الغالب أن الناقل عن القياس يكون أثبت في الرواية من المستمر عليه. ولهذا تقدم شهادة الإبراء على شهادة أصل الدين.

 فائدة في الحكم، وإنما الخلاف في الطريق، وهذا الخلاف بين الشافعي والقاضى فيها يرجع إلى النص، أما إذا تعارض ظاهران واعتضد أحدهما بقياس فلا شك أن الذي لم يتجه فيه تأويل متأيد للقياس لا يبالي به. ولو تعارض قياسان عاضدان للتأويل وأحدهما أجلى قدم الأجلى، ولو تعارض ظاهران أو نصّان وأحدهما أقرب إلى الاحتياط فالقاضي يرى تعارضها أخذاً مما تقدم، والشافعي يرى تقديم الأحوط، لأنه أقرب إلى مقصود الشارع، كرواية خوات مع ابن عمر، وكإحدى الآيتين إذا تضمنت إحداهما تحليلا والأخرى تحريما. وقد قال عثمان: أحلّتهما آية وحرمتهما آية. فلا يتجه في ذلك إلا الحكم بالاحتياط.

ثانيها \_ أن يكون فعل النبي ﷺ موافقاً له:

فإنه يقدم على الآخر، كحديث التغليس.

ثالثها \_ أن يكون أحدهما قولا والآخر فعلاً:

فيقدم القول، لأن له صيغة، والفعل لأ صيغة له. وقد سبق في الأفعال الخلاف في ذلك.

## رابعها \_ أن يكون أحدهما مصرحا بالحكم:

والآخر على طريق ضرب المثال، كاحتجاجنا في وجوب الصلاة بأول الوقت وجوبا موسّعاً بحديث: (ما وجوبا موسّعاً بحديث: (صلى بي جبريل. .) الحديث، واستدلالهم بحديث: (ما مثلكم مع من كان قبلكم إلا كمن استأجر أجيراً. .) إلى آخره فاحتجوا به على أن وقت العصر آخر الوقت، ذكره ابن برهان وغيره.

وقال بعض الحنفية: ترجح العبارة على الإشارة، فإن حديث الإجارة سيق لبيان فضيلة هذه الأمة، وفيه إشارة إلى أن وقت الظهر أكثر من وقت العصر، بأن يبقى وقت الظهر إلى أن يصير ظل كل شيء مثليه. كما قاله أبو حنيفة، لأنه لو انتهى لصيرورة ظل الشيء مثله لكان وقت العصر أكثر من وقت الظهر، لكنه متعارض بصلاة جبريل وهي عبارة ترجحت على الإشارة.

### خامسها - أن يكون أحدهما عليه عمل أكثر أهل السلف:

فيقدم على ما ليس كذلك، لأن الأكثر يوفق للصواب ما لا يوفق له الأقل، كتقديمنا حديث تكبيرة العيد في الركعة الأولى وأنها سبعة سوى تكبيرة الإحرام، وفي الثانية خمس سواها أيضاً على حديث الحنفية أنها في الأولى خمس، وفي الثانية أربع، لعمل الخلفاء الأربعة وغيرهم على الأول.

وقيل: لا يرجح، وبه قال الكرخي والجبائي، لأنه لا حجة في قول الاكثر، وكذلك الحكم فيها إذا تعارضا وعمل بأحدهما بعض الصحابة ولم ينقل مثل ذلك في الآخر، فيرجح الأول. قال في «المنخول»: وإن كنا لا نرى تقديم عمل الصحابة على الحديث، خلافا لمالك. وقال إمام الحرمين: استشهد الشافعي بما رواه أنس في نصب النعم وقدمه على رواية على فيها، لأن عمل الشيخين يوافق رواية أنس، فقال رضي الله عنه: أقدم حديث أنس. قال الإمام: وهذا مما يجب التأتي فيه، فليس هذا من باب عمل الصحابة بخلاف الخبر، إذ لم يصح عندنا بلوغهم حديث على على عمل المرأي تعارضها ويقدم حديث أنس من الموغهم عديث أن النصب مقادير لا مجال للرأي فيها، فيقدم من هذه الجهة.

قال إلكيا: والذي قاله المحققون أنا إن تحققنا بلوغ الحديثين الصحابة وخالفوا أحدهما فمخالفة الصحابة للحديث قادحة فيه، سواء عارضه غيره أم لا، وفيه خلاف. وإن لم يتحقق بلوغ الحديث إياهم فالشافعي يرجح به، وفيه نظر على الجملة، فإن الحديث الآخر إذا لم يبلغهم لم يكونوا مخالفين له حتى يقال: لعلهم علموا بناسخ، إلا أن يقال: ما عملوا به مدة عمرهم يدل على أنه الأصح والأوضح.

### سادسها ـ أن يكون أحدهما يتوارثه أهل الحرمين:

والآخر لم يتوارثوه، فيقدم الأول على الثاني، كتقديم رواية الترجيع في الأذان. قاله ابن برهان .

<sup>(</sup>١) كذا في الأصول. والمراد وبلوغ حديث علي إيّاهم، كما يأتي.

سابعها \_ أن يكون مع أحدهما عمل أهل المدينة:

ذكره الأستاذ أبو إسحاق. (قال): واختلف أصحابنا في عمل أهل الكوفة والبصرة إذا انضاف إلى احدى الروايتين ولم يكن مع الأخرى عمل أهل الحجاز ولا الكثير الظاهر، فقيل: موافقة العمل من هذه الجهة يوجب التقديم ويرجع // ٣٤٨ وقال الأكثرون: إنه لا يكون ترجيحاً.

ثامنها \_ أن يكون مع أحدهما مرسل عن ثقة:

فتقدم به الرواية التي توافقه.

تاسعها \_ أن يكون أحدهما موافقاً للقياس:

والآخر مخالفاً له، كحديث (الضحك ينقض الوضوء) مع حديث (يبطل الصلاة ولا يبطل الوضوء) قاله ابن برهان وغيره. ووجهه أن المعقول المعنى أغلب شرعاً، فالإلحاق بالغالب أولى من الإلحاق بالنادر، وسبق ما فيه من الخلاف.

عاشرها \_ أن يكون مع كل منها تأويل وقياس أحد التأويلين أوضح:

فهو مقدم. قال في «المنخول»: واختلفوا في أن هذا هل يكون ترجيحاً بالقياس؟ قال القاضي: جوّز الشافعي ترجيح النص بالقياس، والظاهر بالقياس، وأنا أجوّز ترجيح الظاهر دون النص. وقال الغزالي: المختار أن هذا تقديم حديث غير مؤوّل على حديث مؤول، ولكن من التأويل بالقياس.

# الكلام على تراجيح الأقيسة

وهي إما أن تكون قطعية فيدخلها الترجيح، وإن قلنا بتفاوت المعلوم، وإما أن تكون ظنية فكذلك على المشهور.

وحكى إمام الحرمين عن القاضي أنه ليس في الأقيسة المظنونة تقديم ولا تأخير، وإنما الظنون على حسب الاتفاق. (قال): وبناه على أصله أنه ليس في مجال الظنون مطلوب، وإذا لم يكن مطلوب فلا طريق على التعيين، وإنما المظنون على حسب الوفاق. ثم عظم الإمام النكير على القاضي وقال: هذه هفوة عظيمة، وألزمه القول بأنه لا أصل للاجتهاد.

والحق أن القاضي لم يُرد ما حكاه الإمام عنه، كيف وقد عقد فصولاً في «التقريب» في تقديم بعض العلل على بعض، فعلم أنه ليس يعني إنكار الترجيح فيها، وإنما مراده أنه لا يقدم نوعاً على نوع على الإطلاق، بل ينبغي ان يرد الأمر في ذلك إلى ما يظنه المجتهد راجحاً، والظنون تختلف، فإنه قد يتفق في آحاد النوع القوي شيء يتأخر عن النوع الضعيف، وهذا صحيح، وهو راجع إلى ما قاله الإمام عن تقديم الشبه الجلي على المعنى الخفي، مع أن غالب المعنى مقدم على غالب الشبه، وكأنه يقول: الترجيح في الأقيسة الظنية ثابت بالنسبة إلى عموم آحاد كل نوع، لا بالنسبة إلى غالب كل نوع.

وأما قول الإمام: إنه بناه على أصله في أنه ليس في المجتهدات حكم معين فضعيف، وشبهة الإمام في ذلك أنه إذا قال: لا حكم، فكأنه قال: لا مطلوب، فنقول: إن كان كها قلت استحال الظن، والحكم بأن الظنون لا تقديم فيها ولا تأخير فرع وجودها. نعم، القاضي يقول: لا حكم في المجتهدات قبل الظن، ولكن فيها مطلوب، وهو السبب الذي يبنى على ظنه وجود الحكم، كصحة حبر الواحد أو الظاهر أو القياس مثلا، فيطلب المجتهد ظن وجود ذلك، والظنون تختلف.

# وركيكون باعتبارات : الاؤل ـ بحسب العلة

قال ابن السمعاني: تعارض العلتين ضربان: (أحدهما) أن يتعارضا في حق مجتهدين، فلا يوجب التعارض فسادهما، لأن كل واحد يأخذ بما أداه إليه اجتهاده. و(الثاني) تعارضهما في حق مجتهد واحد فيوجب التعارض فسادهما، إلا أن يوجد ترجيح لإحداهما على الأخرى. ثم إن الترجيح لا يقع بين دليلين موجبين للعلم، ولا بين دليل يوجب العلم وآخر يوجب الظن، وإنما يتعارض المفيدان للظن، ولابد من ترجيح (انتهى). فنقول: له اعتبارات:

أولها \_ يُرجح القياس المعلل بالوصف الحقيقي الذي هو مظنة الحكمة:

على القياس المعلل بنفس الحكمة، للإجماع من القياسيين على صحة التعليل بالمظنة، فيرجح التعليل بنفس المشقة.

## ثانيها \_ ترجيح التعليل بالحكمة على التعليل بالوصف العدمي:

لأن العدم لا يكون علة إلا إذا علم اشتماله على الحكمة، فالداعي إلى شرع الحكم في الحقيقة إنما هو الحكمة، وإذا كانت العلة الحكمة لا ذلك العدم كان التعليل بها أولى، وقضية هذه العلة أن يكون التعليل بالحكمة راجحاً على التعليل بالوصف الوجودي الحقيقي، لكن التعليل بالحقيقي راجح عليه من جهة كونه منضبطاً. ولهذا اتفقوا عليه بخلاف التعليل بالحكمة والحاجة، فإنه غير منضبط.

## ثالثها \_ يرجح المعلل حكمه بالوصف العدمي:

على المعلل حكمه بالحكم الشرعي، لأن التعليل بالعدمي يستدعي كونه مناسباً للحكم، والحكم الشرعي لا يكون علة إلا بمعنى الأمارة، والتعليل بالمناسب أولى من التعليل بالأمارة. هذا اختيار صاحب «المنهاج» و«التحصيل» و«الفائق». وذكر

الإمام في المسألة احتمالين بلا ترجيح أحدهما، هذا، والثاني عكسه، لأن الحكم الشرعي أشبه بالوجود.

رابعها ـ يرجح المعلل بالحكم الشرعي على المعلل بغيره. خامسها ـ يرجح المعلل بالمتعدية على المعلل بالقاصرة.

في قول القاضي والأستاذ أبي منصور وابن برهان. وقال إمام الحرمين: إنه المشهور، فإنه أغزر فائدة.

وقال أبو إسحاق: القاصرة متقدمة، لأنها معتضدة بالنص، ومال إليه في «المستصفى» فقيل له: الحكم هو المعتضد دون العلة. وقيل: هما سواء، واختاره ابن السمعاني، ونقله إمام الحرمين عن القاضى.

واختار في «المنخول» أنها إن تواردا على حكم واحد يجمع بينها فلا ترجيع، وإن تنافيا فلا يلتقيان، نعم يكفي طرد المتعدية عكس القاصرة، ولا يقاوم الطرد العكس أصلا، وإن فرض ازدحام على حكم تقدير الاتفاق على اتحاد العلة فالمتعدية أولى، لما ذكره القاضي. والمسألة مبنية على جواز التعليل بأكثر من علة واحدة، فإن منعناه \_ كما اختار إمام الحرمين وغيره \_ فلا تعارض.

ثم أورد على نفسه سؤالا مضمونه وقوع التعارض بينها، واستمد منه أن الشافعي رجح القاصرة، وذلك أن الشافعي وأبا حنيفة اتفقا على أن الأمة تخير إذا عتقت تحت الحر ونشأ اختلافها من الاختلاف في علمة الأصل، فعند الشافعي إنما خيرت تحت العبد لفضلها حينئذ عليه بالحرية، فلا تخير تحت الحر، فالعلة حينئذ قاصرة، وعند أبي حنيفة إنما خيرت لأنها ملكت نفسها فتخير تحت الحر، لأن العلة مطردة متعدية.

ثم انفصل عن هذا السؤال بإبطال العلتين جميعاً، أما علة أبي حنيفة فقال القاضي: لا معنى لتعليل الخيار بتملكها نفسها، لأنها إن ملكت مورد النكاح انفسخ فلا اختيار/، وإن ملكت غيره فهو أجنبي فلا تختار في غير ما ملكت . ٣٤٨

#### تنبيــه:

قد ينازع في دخول الترجيح من هذين في القياس، لأن القاصرة لا وجود لها في غير محل النص، ولا يخفى امتناع القياس بناء على علة يختص بها محلها، فكيف صورة الترجيح؟ والجواب أن نتيجة الترجيح بينهما إمكان القياس وعدم إمكانه. مثاله: الثمنية والوزن في النقدين لمن رجح الوزن مرتب على ترجيحه إمكان القياس، فترتب على ترجيح الثمنية امتناع القياس. وهذه فائدة.

سادسها ـ إذا فرعنا على تقديم التعدية، فتعارضت علتان متعديتان، وفروع إحداهما أكثر من فروع الأخرى، يُقدم ما مجال تعديه أكثر لكثرة الفائدة. قاله الأستاذ أبو منصور، وزيّفه في «المنخول». وقال ابن دقيق العيد: فيه نظر. وكلام المرمين يقتضي أن لا ترجيح فيها، ثم قال: ومن اعتقد أن كثرة الفروع تقتضي الترجيح، فلو كثرت فروع علة وقلت فروع أخرى، ولكن القليلة الفروع اعتضدت بنظائر تضاهي في عدتها فروع العلة الكثيرة كانت كثيرة النظائر في مقابلة كثيرة الفروع. ثم مثلها بعلتي الشافعي وأبي حنيفة في إيجاب الكفارة في الجماع، فالعلة عند الشافعي وطء المرأة في قبلها، وفروعه قليلة، وهي الإتيان في الدبر، وإتيان البهيمة، لكن نظائره كثيرة فإن الشرع رتب الأحكام على الوطء، كالإحلال والإحصان والحد وإفساد الحج وغير ذلك. والعلة عند أبي حنيفة إفساد الصوم، وفروعها كثيرة، وهي الأكل والشرب وكل سبب يفسد به الصوم، وأسباب فساد الصوم واسعة.

ثم تكلم الإمام على هذا المثال بما يبطل اندراجه تحت القاعدة فقال: النظائر المذكورة لا اعتبار بها البتة، وليست كالنظائر التي اعتد بها في الأشباه، كضرب العقل القليل اعتباراً بضرب حصص الشركاء، لأن ذلك في غير الحكم المطلوب، وهذه الأحكام المرتبة على الوطء نائبة عن إيجاب الكفارة لا يجمع بينها وبين الحكم المنظر إلا اسم الحكم ولقبه خاصة، وهذا الذي قاله الإمام صحيح، فإنا لو اعتبرنا الاشتراك في عموم الحكم للزم أن يكون حكمه ملائها، ولاستحال الغريب(۱).

<sup>(</sup>١) كذا في جميع النسخ.

ثم حكى عن جماعة من أصحابنا أنه إذا كانت إحداهما أكثر فروعا، والأخرى مطبقة على الأصل والفرع بلا تأويل، والكثيرة الفروع تحتاج إلى تأويل في بعض مجاريها، فهذا نقص من جريانها، ويقدح في الترجيح بكثرة فروعها، كاعتبارنا في القرابة المقتضية للنفقة، والعتق بالتعصيب، وهذا يجري في الأصول والفروع على انطباق. واعتبر أبو حنيفة الرحم والمحرمية وفروع علته وإن كانت مركبة أكثر، فإنها تتناول الأصل والفرع، غير أن الرحم والمحرمية لا يجريان إلا على تأويل من الذكرين والأنثيين، وهو من ركيك الكلام.

#### سابعها - ترجح العلل البسيطة على العلل المركبة:

كتعليل الشافعي في الجديد الربا بالطعم في الأشياء الأربعة مع ضمه في القديم النقدية إلى الطعم، على القول بأن العلة في الحد بسيطة، وهو أحد الأوجه عندنا. هذا ما عليه الجدليون وأكثر المتأخرين من الأصوليين. وبه جزم ابن برهان، إذ يحتمل في المركبة أن تكون العلة هي الأجزاء، لا هي جملتها. ولأن البسيطة تكثر فروعها وفوائدها، ولأن الاجتهاد فيها يقل فيقل خطره، ولأن الخلاف واقع في جواز التركيب في العلل، فالمتفق عليه أولى. قال الإمام: هذا المسلك باطل عند المحققين. وقيل: بل ترجح المركبة.

وقيل: هما سواء. قال القاضي في «مختصر التقريب»: ولعله الصحيح. ثامنها \_ ترجح العلة القليلة الأوصاف على الكثيرة الأوصاف:

كتعليل الشافعي في الجديد والقديم على القول بأنها مركبة(١).

وحكى الشيخ أبو على السنجي في «شرح التلخيص» إجماع النظار والأصوليين عليه (قال): وإنما رجحت بذلك لأن الوصف الزائد لا أثر له في الحكم، وصح تعلّق الحكم مع عدمه، ولأن الكثيرة الأوصاف يقل فيها إلحاق الفروع فكان كاجتماع المتعدية والقاصرة (قال): ولا أعرف خلافاً بين أصحابنا في ذلك، إذ القليلة الأوصاف داخلة تحت الأكثر، فإن كانت غير داخلة، مثل أن تكون

<sup>(</sup>١) كذا في جميع النسخ، وفيه سقط على ما يبدو يتصل بذكر موضوع العلة؟.

أوصاف إحداهما غير أوصاف الأخرى، مثل أن تجعل إحداهما العلة الطعم، والأخرى الكيل والجنس، فاختلفوا فيه. فقيل: القليلة الأوصاف أولى، لأنها أكثر فروعاً، وهو الأصح. ومن أصحابنا من قال: هما سواء.

#### تاسعها \_ القياس الذي يكون الوصف فيه وجودياً:

على ما إذا كان أحدهما عدميا، أو كانا عدميين، ويرجح تعليل العدمي بالعدمي على ما إذا كان أحدهما وجودياً للمشابهة بين التعليل بالعدمي للعدمي . هكذا قال في «المحصول». وقال ابن برهان: إذا كانت احدى العلتين محسوسة والأخرى حكمية فقيل: تقدم المحسوسة لقوتها، وقيل: الحكمية، لأن الكلام في الحكم الشرعي، فيقدم الحكمي على الحسي. ومثاله: ترجيح علتنا في مسألة المني أنه مبدأ خلقة الأدمي على علتهم أن المني ليس في عينه ولا في حكمه ما يدل على النجاسة.

#### عاشرها \_ أن تكون إحدى العلتين أقل مقدمات:

والأخرى موقوفة على أكثرها، فالموقوفة على الأقل أرجح، لأن ما توقف على مقدمات أقل صدقه أغلب في الظن مما يتوقف على أكثر، والعمل بأرجح الظنين واجب. وقال الشيخ أبو إسحاق: ترجح العلة القليلة الأوصاف على الكثيرة الأوصاف، وقيل: هما سواء.

#### حادي عشرها ـ أن تكون إحدى العلتين مطردة منعكسة:

والأخرى غير منعكسة، فالأولى أولى لأنه قد اشترط الانعكاس في العلل، فتكون هذه العلة مجمعاً على صحتها، والأخرى ليست كذلك. هكذا حكاه إمام الحرمين عن معظم الأصوليين أن الانعكاس من الترجيحات المعتمدة (قال): وهو متجه على قولنا أن الانعكاس دليل صحة العلة معنى، فأما إذا جعلناه شرطا فلا تعارض فلا ترجيح، لأن التي لم تنعكس حينئذ باطلة، لفقدان شرطها، فاعترضه ابن المنير بقوله: إن الأدلة لا يرجح بعضها بعضا، فإذا بنينا على أن الإخالة والعكس كل منها دليل مستقل على صحة العلة فكيف نرجح مستقلاً مستقل.

وجوابه: أن الترجيح باعتبار وصفها لا بذاتها. ثم اختار أن العكس لا يرجح به، لأن النفي ما جاء من قبل العلة، بل من الأصل، فلا يكون دليلًا عليها/ ولاه، مرجحاً.

ثاني عشرها \_ أن تكون إحداهما صفة ذاتية، والأخرى حكمية.

قال ابن السمعاني: فالحكمية أولى. ومن أصحابنا من قال: الذاتية أولى، لأنها ألزم. والأول أصح، لأن الحكم بالحكم أشبه، فيكون بالدليل عليه أولى. ثالث عشرها \_ أن تكون إحداهما موجبة الحكم:

والأخرى للتسوية بين حكم وحكم، فالتي أوجبت الحكم أولى من العلة التي توجب التسوية، لأن العلماء اختلفوا في جواز الاستدلال بالعلل الموجبة للتسوية، ولم يختلفوا في الموجبة للحكم. حكاه السهيلي. قال: وذكر الشيخ الإمام سهل الصعلوكي في بعض المناظرات أن علة التسوية أولى، لكثرة الشبه فيه. والأول أظهر.

# الاعتبارالتاين ـ بحسب الدّليل السّدال على وجود العلة

فنقول: الذي يدل على العلية إما قطعي أو ظني. أما الأول فاعلم أن العلة المعلومة مقدمة على العلة المظنونة.

سواء أكان العلم بوجودها بديهيا أو ضروريا. وإنما الغرض أن ما علم وجوده بشيء من هذه الطرق هل يرجح بعضه على بعض؟ كما إذا علم وجود كله بالبديهة والحس، هل يرجح على ما علم بالنظر والاستدلال؟ فذهب الأكثرون الى أنه لا يجزىء الترجيح بين العلتين المعلومتين سواء كانت احداهما معلومة بالبداهة والاخرى بالنظر والاستدلال وهو قياس ما سبق في النصين أنه لا يجري بينها الترجيح لعدم قبولها احتمال النقيض. قال في «المحصول»: وكلام أبي الحسين يدل على أن العلة المعلومة تقبل الترجيح.

قلت: وعلى هذا فالبديهيات والحسيات راجحة على النظريات. وأما أن البديهيات ترجح على الحسيات أو العكس فمحل نظر. ولا شك في ترجيح بعض البديهيات على بعض، وكذلك الضروريات والنظريات. والضابط أن كل ما كان أجلى وأظهر عند العقل فهو راجح على ما ليس كذلك. وأما الثاني فقد قيل: كلما كانت المقدمات المنتجة له أقل فهو أولى. قال الهندي: وهو غير مرضي على إطلاقه، لأنه قد تكون المقدمات المنتجة له أقل وهو مرجوح بالنسبة إلى ما تكون مقدماته أكثر، بكون كل واحد من تلك المقدمات مظنونا ظنّاً قوياً، والمقدمات القليلة تكون مظنونة ظنا ضعيفا، بل الأقل إنما يرجح إذا ساوى الأكثر في كيفية الظن، فحصل: إن كان ما يفيد ظنّاً أرجح من الذي يفيده الآخر فهو أولى، ويختلف ذلك بقلة المقدمات وكثرتها وضعفها وقوتها.

إذا علمت هذا فالدليل الظني الذي يدل على وجود العلة إما أن يكون نصا أو إجماعاً أو قياسا: أما النص فالكلام فيه كها في الأول. وأما الإجماع فيستحيل تعارضها إن كانا قطعيين، أو أحدهما قطعيا، وإن كانا قطعيين فهما في محل الترجيح. وأما القياس فإذا عارض الخصم قياس المستدل بقياس آخر وكان وجود الأمر الذي جعل علة الحكم في الأصل في أحد القياسين معلوماً، وفي الآخر مظنوناً، كان الأول أولى.

# الاعتبارالثالث - بحسب الدّليل الدّال على عِلَّيَّة الوَصْف للحكم

وذلك بأمور:

أولها يُرجع القياس الذي تثبت عليته الوصف بحكم أصله:

بالنص القاطع، على ما لم يثبت بالقاطع، لأنه لا يحتمل فيه عدم العلية، بخلاف ما ليس بقاطع، وقال في «المستصفى»: ذكروا في الترجيح أن تثبت إحدى العلتين بنص قاطع، وهو ضعيف، لأن الظن يمحى في مقابلة القاطع ولا يبقى

معه حتى يحتاج إلى ترجيح، إذ لو بقي معه لتطرق إليه الشك. ويخرج عن كونه معلوما، وقد بينا أنه لا ترجيح لمعلوم على معلوم، ولا مظنون على مظنون. ثانيها \_ يرجح ما ثبت علية الوصف بالظاهر:

على ما لم يثبت بالظاهر من سائر الأدلة سوى النص القاطع، والألفاظ الظاهرة في إفادة العلية ثلاثة: اللام، وإن، والباء. وأقواها اللام، وتردد الإمام في تقديم (الباء) على (إن). واختار الهندي تقديمها.

#### ثالثها \_ يرجح ما يثبت علية الوصف فيه بالمناسبة:

على ما عداها من الدوران وأشباهه، لقوة دلالة المناسبة واستقلالها في إفادة العلية. وقيل: ما دل عليه الدوران أولى. وعبروا عنه بأن العلة المطردة المنعكسة أقوى مما لا يكون كذلك، لشبهها بالعقلية، وهو ضعيف، لأن الظن بغلبة المناسبة أكثر من الدوران، ويرجح الثابت عليته بالمناسبة على ما ثبت بالسبر، خلافاً لقوم. وليس هذا الخلاف في السبر المقطوع به، فإن العمل به متعين، ولا يدخله ترجيح، لوجوب تقديم المقطوع به على المظنون، بل في السبر المظنون الذي كل مقدماته ظنية. فإن كان بعضها قطعيا اختلف حاله بحسبها. وإذا ثبت رجحان المناسبة على الدوران والسبر كان رجحانه على الباقي أظهر.

ثم المناسبة تختلف مراتبها، فيرجح منها ما هو واقع في محل الضرورة على ما هو في محل الحاجة، وهو المصلحي، أو التتمة، وهو التحسيني. والضرورية الدينية على الدنيوية. ويرجح في هذا ما هو أقرب اعتباراً في الشرع، فيرجح ما ثبت اعتبار نوع وصفه في نوع الحكم على المعتبر نوع وصفه في جنس الحكم.

وأما المرجح فيهما فقال الإمام: هما كالمتعارضين. وقال الهندي: الأظهر تقديم المعتبر نوع وصفه في جنس الحكم على عكسه.

#### تنبيسه:

لو تعارض قياسان كل منها يدل بالمناسبة لكن مصلحة أحدهما متعلقة بالدين، والأخرى بالدنيا، فالأولى مقدمة، لأن ثمرة الدينية هي السعادة الأبدية التي لا يعادلها شيء. كذا جزم به الرازي والآمدي. وحكى ابن الحاجب قولاً أن المصلحة الدنيوية مقدمة، لأن حقوق الأدميين مبنية على المشاحة. ولم يذكر الأمدي ذلك قولاً، وإنما ذكره سؤالاً.

## رابعها \_ يرجح القياس الذي ثبت علية وصفه بالدوران:

على الثابت بالسبر وما بعده، لاجتماع الاطراد والانعكاس في العلة المستفادة من الدوران دون غيره، بل قدمه بعضهم على المناسبة، لأن الاطراد والانعكاس شبيه بالعلل العقلية.

ثم الثابت بالدوران الحاصل في محل واحد على الحاصل في محلين لقلة احتمال/٢٤٩/ب الخطأ في الأول.

#### خامسها \_ يرجح الثابت علته بالسبر على الثابت بالشبه وما بعده:

لأنه أقوى في إفادة الظن. وقيل: يقدم على المناسبة لإفادته لظن الغلبة وبقي المعارض، بخلاف المناسب، فإنها لا تدل على نفي المعارض، اختاره الأمدي وابن الحاجب، ويلزم منه تقديمه على الدوران أيضاً عند من يقدم الدوران على المناسبة، والمنازعة في غير المقطوع به.

سادسها ـ يترجح الثابت علته بالشبه على الثابت علته بالطرد، لضعف الظن الحاصل منه. قال البيضاوي: وكذا على الثابت علته بالإيماء. والذي في «المحصول» اتفاق الجمهور على أن ما ثبت علته بالإيماء راجح على ما ظهرت علته بالوجوه العقلية من المناسبة والدوران والسبر، وهو ظاهر كلام إمام الحرمين في البرهان.

وقال الهندي: هذا ظاهر إن قلنا: لا تشترط المناسبة في الوصف المومى إليه. وإن قلنا: يشترط فالظاهر ترجيح بعض الطرق العقلية عليها، كالمناسبة، لأنها تستقل بإثبات العلية، بخلاف الإيماء فإنه لا يستقل بذلك بدونها فكانت ١٠٠٠.

وقال الأبياري شارح «البرهان»: وقد يعكس، كما فعلوا في قوله عليه السلام: (لا يقضي القاضي وهو غضبان) فإن في الحديث إيماء إلى خصوص الغضب، لكن قدموا عليه العلة المستنبطة وهو الدهش والحيرة، وليس كما قال: وإنما تمسك بالإيماء المجرد ولا استنباط فإنه أدى بالغضب إلى الدهش الذي اشتمل الغضب عليه، والغضب طرد لا خصوصية له، وإنما ذكر لخروجه مخرج الغالب. نعم، إن قوي اجتهاد به فليوكل إلى نظر المجتهد قوة وضعفا.

واعلم أن القاضي مع قوله ببطلان قياس الأشباه قال هنا: الأظهر أنه يجوز الترجيح به وإن لم يجز التمسك به ابتداء .

# الاعتبارالرابع - بحسب دليل الحكم

فيرجح من القياسين المتعارضين ما دليل حكم أصله أقوى من دليل حكم الأصل الآخر.

#### (فمنها) أنه يرجح القياس الثابت حكم أصله بالإجماع،

على الثابت بالنص، فإن الذي ثبت الحكم في أصله بالدلائل اللفظية يقبل التخصيص والنسخ والتأويل، والإجماع لا يقبلها. هكذا نقله الإمام ثم قال: ويحتمل تقديم الثابت بالنص على الإجماع، لأن الإجماع فرع النص، لكون المثبت له النص، والفرع لا يكون أقوى من الأصل. وبهذا جزم صاحب «الحاصل» و«المنهاج» وهو ضعيف، لأن الأصل الذي ثبت به الإجماع معلوم أنه لم ينسخ فلا يكون الإجماع أقوى من ذلك، وأما ما لا يحتمل النسخ فلا شك أنه أقوى منه.

<sup>(</sup>١) كذا في جميع النسخ.

(ومنها) قال ابن برهان: إذا كان أحد القياسين مخرجاً من أصل منصوص عليه، والآخر مخرجاً من غير منصوص عليه قدم الأول على الثاني، كقولنا في جلد ما لا يؤكل لحمه: يطهر بالدباغ، كجلد الميتة، وهي منصوص عليها أولى من قول المخالف: لا يطهر قياساً على جلد الكلب، لأنه غير منصوص عليه.

(ومنها) قال في «المنخول»: إذا عارض قياس عام تشهد له القواعد قياساً هو أخص منه بالمسألة، فالأخص مقدم فيها قاله القاضي. مثاله: توجيه قولنا: لا تتحمل العاقلة قيمة العبد، لأن الجاني أولى بجنايته. ويعضد هذا سائر الغرامات، يعارضه قياس أخص وهو أن الغالب على العبد الذمة، بدليل الكفارة والقصاص، وضرب العقل سببه مسيس حاجة العرب إلى معاطاة الأسلحة، وإيقاف هفوات، ونقل الأروش عن الجناة، فإن هذا مثال فاسد، فإن ضرب العقل مستثنى عن القياس وهذه الحكمة تعويل عليها.

# الاعتبارالخامس - بحسبكيفية الححكم

وقد سبق في ترجيح الأخبار فليأت مثله هاهنا، فإذا كانت إحدى العلتين ناقلة عن حكم العقل والأخرى مقررة على الأصل، فالناقلة أولى على الصحيح كها قاله الغزالي وابن السمعاني وغيرهما، لأن الناقلة أثبتت حكماً شرعياً، والمقررة ما أثبتت شيئاً.

ومنهم من قال: المبقية أولى، لاعتضادها بحكم العقل المستقل بالنفي لولا هذه العلة. وكذا قال الأستاذ أبو منصور: ذهب أكثر أصحابنا إلى ترجيح الناقلة عن العادة، وبه جزم إلكيا، لأن الناقلة مستفادة من الشرع، والأخرى ترجع إلى عدم الدليل فلا معارضة بينها.

وقيل: الناقلة والموافقة للعادة سيان، لأن النسخ بالعلل لا يجوز، بخلاف

الخبرين، لأن النسخ لأحدهما بالآخر جائز. والغالب في النسخ نسخ ما يوافق العادة لما ينقل عنها، فلذلك قلنا في الأخبار: إن الناقل أولى. قال الأستاذ أبو منصور: وكان على بن حمزة الطبري يفرق بين العلل والأخبار، فيقول في الخبر: الناقل أولى، وفي العلل: إن المبقية فيها على العادة أولى من الناقلة.

فأما إذا كانت إحداهما مثبتة والأخرى نافية فقال الأستاذ أبو إسحاق وغيره: تقدم المثبتة (قال): ويعبر عن هذا بتقديم الناقلة على المبقية للأصل على ما كان (قال): وربما خلط في هذين من لا تحقيق له، وهما يجريان على معنى واحد.

وقال الغزالي رحمه الله: قدم قوم المثبتة على النافية، وهو غير صنحيح، لأن النفي الذي لا يثبت إلا شرعاً كالإثبات، وإن كان نفيا أصليا رجع إلى ما قدمناه في الناقلة والمقررة. وقال الأستاذ أبو منصور: الصحيح أن الترجيح في العلة لا يقع بذلك، لاستواء المثبت والنافي في الافتقار إلى الدليل. (قال): وإلى هذا القول ذهب أصحاب الرأي، وهو كها قال.

وكأن من رجح به لاحظ إلحاقها بالخبر، وبينهما فرق، فإن مدار الترجيح في الأخبار على أن العقلية أشبه من الاختلاف، ومدار الترجيح في العلل على غير ذلك من قوة المناسبة وتوفر الشواهد. وهذا أجنبي عن النفي والإثبات، فالحق ـ كما قال ابن المنير ـ إن قلنا : إن النفي فيها مستفاد من النفي الأصلي أن يلتمس الترجيح من خارج. والصحيح أن النفي لا يكون مقتضى، لأن العدم لا يقتضى كما لا يقتضى .

وقال ابن السمعاني: والصحيح أن التي تقتضي الحظر أولى من التي تقتضي الإباحة. وقيل: هما سواء.

وإن كانت إحداهما تقتضي حدّاً والأخرى تسقطه، أو توجُب العتق والأخرى تسقطه، فقيل: الموجبة للعتق والمسقطة للحد أولى، لأن العتق مبني على الاساع والتكميل، والحد مبني على الإسقاط والدرء. وقيل: على السواء.

ولو كانت إحداهما مبقية للعموم على عمومه، والأخرى توجب تخصيصه قال القاضي في «التقريب» فقيل: يجب ترجيح المبقية للعموم، لأنه كالنص في وجوب

استغراق الجنس، ومن حق العلة أن لا ترفع النصوص، فإذا أخرجت ما اشتمل عليه العام كانت محالفة للأصول التي يجب سلامتها عنه. وذهب الجمهور إلى أن المخصصة له أولى، لأنها زائدة.

# الاعتبارالسادس ـ بحسب الامورالخارجية

وهو بأمور:

أولها \_ أن يكون أحد القياسين موافقاً للأصول في العلة:

بأن تكون علة أصله على وفق الأصول الممهدة في الشرع، فيرجح على موافقة أصل واحد، لأن وجودها في الأصول الكثيرة دليل على قوة اعتبارها في نظر الشرع فهي أولى. وهذا ما صححه الشيخ أبو إسحاق وابن السمعاني وغيرهما.

وقيل: هما سواء، وهو اختيار القاضي في «التقريب»، كما لا ترجيح بكثرة العدد في الرواية عنده. أما إذا كانت إحداهما أكثر فروعاً من الأخرى فهل الكثيرة أولى لكثرة فائدتها، أو هما سيّان؟ فيه وجهان حكاهما ابن السمعاني، وجزم الأستاذ أبو منصور بتقديم الكثيرة، وزيّفه الغزالي، لأن تقديم المتعدية على القاصرة تلقيناه من مسلك الصحابة رضوان الله عليهم، ولم يظهر ذلك عند كثرة الفروع.

ثانيها ـ يرجح الموافق للأصول في الحكم:

بأن يكون حكم أصله على وفق الأصول المقررة على ما ليس كذلك، للاتفاق على الأول.

ثالثها \_ يرجح الذي يكون مطرداً في الفروع:

بأن يلزم الحكم عليه في جميع الصور على ما ليس كذلك.

#### رابعها \_ انضمام علة أخرى إليها:

لأنها تزيد قوة الظن والحكم في المجتهدات بقوة الظن، واختاره في «القواطع» وحكي عن أبي زيد تصحيح عدم الترجيح بذلك، لأن الشيء لا يتقوى إلا بصفة في ذاته، أما بانضمام غيره إليه فلا.

#### خامسها \_ أن يكون مع إحداهما فتوى صحابي:

فيرجح على ما ليس كذلك، لأنه مما يثير الظن باجتماعها. وقد سبقت المسألة في تفاريع مذهب الصحابي، فإن جعلنا مذهبه حجة مستقلة كان هذا من الترجيح بدليل آخر. وإن قلنا: ليس بحجة مطلقا، فهل تكون له مزية ترجيح الدليل أو لا؟ اختلفوا على ثلاثة مذاهب:

أحدها \_ أنه بمزية كغيره، وإليه ذهب القاضي.

والثاني ـ نعم، مطلقا.

والثالث \_ وهو رأي إمام الحرمين: التفصيل بين أن يكون ذلك الصحابي مشهوراً بالمزية في ذلك الفن، كزيد في الفرائض، وعلي في القضاء، اقتضى الترجيح، وإلا فلا. وعزاه بعضهم إلى الشافعي، وبني الأبياري الخلاف على قول المصوبة والمخطئة فقال: على قول التصويب بعدم الترجيح، وعلى الثاني بالترجيح. وجعل إمام الحرمين المراتب أربعاً: أعلاها الشهادة لزيد في الفرائض، الأنها تامة. ثم يليه معاذ، ثم يليه على، ثم يليه الشيخان في قوله (اقتدوا باللذين من بعدي). ثم قال الشافعي رحمه الله: قول على في الأقضية كقول زيد في الفرائض. وقول معاذ في الحلال والحرام إذا لم يتعلق بالفرائض كقول زيد في الفرائض.

# مَبُالْحَاثُ الْأَجْتُ الْأَجْتُ الْأَلْبِ وَارْكَانَه ثلاثَة - نفس الاجتهاد - وَالْجَتهد فيه -

## الاؤل نفسٔالاجتهــَاد

وهو لغة: افتعال من الجهد، وهو المشقة، وهو الطاقة. ويلزم من ذلك أن يختص هذا الاسم بما فيه مشقة، لتخرج عنه الأمور الضرورية التي تدرك ضرورة من الشرع، إذ لا مشقة في تحصيلها، ولا شك أن ذلك من الأحكام الشرعية.

وفي الاصطلاح: بذل الوسع في نيل حكم شرعي عملي بطريق الاستنباط، فقولنا: «بذل» أي بحيث يحسّ من نفسه العجز عن مزيد طلب حتى لا يقع لوم في التقصير.

وخرج بـ«الشرعي» اللغوي والعقلي والحسي، فلا يسمى عند الفقهاء مجتهداً. وكذلك الباذل وسعه في نيل حكم شرعي علمي وإن كان قد يسمى عند المتكلمين مجتهداً.

وإنما قلنا: «بطريق الاستنباط» ليخرج بذلك بذل الوسع في نيل تلك الأحكام من النصوص ظاهراً أو بحفظ المسائل واستعلامها من المعنى أو بالكشف عنها من الكتب، فإنه وإن سمي اجتهاداً فهو لغة لا اصطلاحاً. وسبق في أول القياس تأويل قول الشافعي: «القياس والاجتهاد بمعنى» وقيل: طلب الصواب بالأمارات الدالة عليه. قال ابن السمعاني: وهو أليق بكلام الفقهاء.

وقال أبو بكر الرازي: اسم الاجتهاد يقع في الشرع على ثلاثة معان: أحدها \_ القياس الشرعي، لأن العلة لما لم تكن موجبة الحكم لجواز وجودها خالية منه لم يُوجب ذلك العلم بالمطلوب، فلذلك كان طريقه الاجتهاد.

والثاني \_ ما يغلب في الظن من غير علة ، كالاجتهاد في المياه والوقت والقبلة وتقويم المتلفات وجزاء الصيد ومهر المثل والمتعة والنفقة وغير ذلك. والثالث \_ الاستدلال بالأصول.

#### مسألة

قال الشهرستاني في «الملل والنحل»: «الاجتهاد فرض كفاية حتى لو اشتغل بتحصيله واحد سقط الفرض عن الجميع، وإن قصر منه أهل عصر عصوا بتركه وأشرفوا على خطر عظيم، فإن الأحكام الاجتهادية إذا كانت مترتبة على الاجتهاد ترتيب المسبب على السبب، ولم يوجد السبب كانت الأحكام عاطلة، والآراء كلها متماثلة فلابد إذاً من مجتهد» قلت: وسيأتي في مسألة جواز خلو العصر عن المجتهد ما ينازع في ذلك.

#### مسألة

يجب العمل بالاجتهاد في الحوادث، خلافاً للنظام، وخلافه فيه وفي القياس واحد، كما قاله الرازي، وإنكاره مكابرة لإجماع الصحابة فمن بعدهم.

#### مكسألة

وما يوجبه الاجتهاد هل يسمى دين الله؟ فيه الخلاف السابق في القياس، حكاه أبو بكر الرازي (قال): والصحيح: نعم.

#### تنبيــه :

ما ذكرته من جعل الاجتهاد ركنا ذكره الغزالي، ونازع فيه العبدري وقال: ركن الشيء غير الشيء.

# الثاين المجَّتهدالفقيّه

وهو البالغ العاقل ذو(۱) ملكة يقتدر بها على استنتاج الأحكام من مآخذها. وإنما يتمكن من ذلك بشروط:

أولها \_ إشرافه على نصوص الكتاب والسنة:

فإن قصر في أحدهما لم يجز له أن يجتهد. ولا يشترط معرفة جميع الكتاب، بل ما يتعلق/ فيه بالأحكام.

قال، قال الغزالي وابن العربي: وهو مقدار خمسمائة آية، وحكاه الماوردي عن بعضهم. وكأنهم رأوا مقاتل بن سليمان أول من أفرد آيات الأحكام في تصنيف وجعلها خمسمائة آية، وإنما أراد الظاهرة لا الحصر، فإن دلالة الدليل تختلف باختلاف القرائح، فيختص بعضهم بدرك ضرورة فيها. ولهذا عُدّ من خصائص الشافعي التفطن لدلالة قوله تعالى: ﴿وما ينبغي للرحمان أن يتخذ ولداً ﴾ الآية [سورة مريم / ٩٢] على أن من ملك ولده عتق عليه، وقوله تعالى: ﴿وامرأة فرعون أسورة التحريم / ١١] على صحة أنكحة أهل الكتاب، وغير ذلك من الآيات التي لم تُسق للأحكام. وقد نازعهم ابن دقيق العيد أيضاً. وقال: هو غير منحصر في هذا العدد، بل هو مختلف باختلاف القرائح والأذهان وما يفتحه الله على عباده من وجود الاستنباط. ولعلهم قصدوا بذلك الآيات الدالة على الأحكام دلالة أولية بالذات لا بطريق التضمّن والالتزام. قلت: ومن أراد التحقيق بذلك فعليه بكتاب الإمام عز الدين بن عبد السلام.

<sup>(</sup>١) في الأصول كلها (وملكة).

قال الأستاذ أبو منصور: يشترط معرفة ما يتعلق بحكم الشرع، ولا يشترط ما فيها من القصص والمواعظ. وإذا كان عالماً بأحكام القرآن فهل يشترط أن يكون حافظاً لتلاوته؟ قال في «القواطع»: ذهب كثير من أهل العلم إلى أنه يلزم أن يكون حافظاً للقرآن، لأن الحافظ أضبط لمعانيه من الناظر فيه. وقال آخرون: لا يلزم أن يحفظ ما فيه من الأمثال والزواجر. وجزم الأستاذ أبو إسحاق وغيره بأنه لا يشترط الحفظ، وجرى عليه الرافعي.

#### وثانيها \_ معرفة ما يحتاج إليه من السنن المتعلقة بالأحكام:

قال الماوردي: وقيل إنها خمسمائة حديث. وقال ابن العربي في «المحصول»: هي ثلاثة آلاف سُنة. وشدد أحمد، وقال أبو علي الضرير: قلت له: كم يكفي الرجل من الحديث حتى يمكنه أن يفتي؟ يكفيه مائة ألف؟ قال: لا، قلت: أربعمائة قلت: مائتا ألف؟ قال: لا، قلت: ثلاثمائة ألف؟ قال: لا، قلت: فثلاثمائة ألف؟ قال: لا، قلت: فثلاثمائة ألف؟ قال: أرجو. وفي رواية: قلت: فثلاثمائة الف؟ قال: لعله. وكأن مراده بهذا العدد آثار الصحابة والتابعين وطرق المتون، ولهذا قال: من لم يجمع طرق الحديث لا يحل له الحكم على الحديث ولا الفتيا به.

وقال بعض أصحابه: ظاهر هذا أنه لا يكون من أهل الاجتهاد حتى يحفظ هذا القدر. وهو محمول على الاحتياط والتغليظ في الفتيا. أو يكون أراد وصف أكمل الفقهاء. فأما ما لابد منه فقد قال أحمد: الأصول التي يدور عليها العلم عن النبي ينبغى أن تكون ألفاً ومائتين.

والمختار أنه لا يشترط الإحاطة بجميع السنن، وإلا لانسد باب الاجتهاد. وقد اجتهد عمر رضي الله عنه وغيره من الصحابة في مسائل كثيرة ولم يستحضروا فيها النصوص حتى رويت لهم، فرجعوا إليها. قال أبو بكر الرازي: ولا يشترط استحضاره جميع ما ورد في ذلك الباب، إذ لا تمكن الإحاطة به. ولو تصور لما حضر ذهنه عند الاجتهاد جميع ما روي فيه.

وقال الغزالي وجماعة من الأصوليين: يكيفيه أن يكون عنده أصل يجمع أحاديث الأحكام، كسنن أبي داود، ومعرفة السنن والآثار للبيهقي. أو أصل وقعت العناية

فيه بجمع أحاديث الأحكام ويكتفي فيه بمواقع كل باب فيراجعه وقت الحاجة. وتبعه على ذلك الرافعي، ونازعه النووي وقال: لا يصح التمثيل بسنن أبي داود فإنه لم يستوعب الصحيح من أحاديث الأحكام ولا معظمها. وكم في صحيح البخاري ومسلم من حديث حُكْمي ليس في سنن أبي داود؟ (انتهى). وكذا قال ابن دقيق العيد في «شرح العنوان»: التمثيل بسنن أبي داود ليس بجيد عندنا لوجهين: (أحدهما) أنه لا يحوي السنن المحتاج إليها. و(الثاني) أن في بعضه ما لا يحتج به في الأحكام (انتهى). وظاهر كلامهم أنه لا يشترط حفظ السنن بلا خلاف، لعُسْره. ولا يجري الخلاف في حفظ القرآن ها هنا. ولابد من معرفة المتواتر من الأحاد، ليميز بين ما يقطع به منها وما لا يقطع.

#### وثالثها \_ الإجماع:

فليعرف مواقعه حتى لا يفتي بخلافه. ولا يلزمه حفظ جميعه، بل كل مسألة يفتي فيها يعلم أن فتواه ليست مخالفة للإجماع، وإنما يوافقه مذهب عالم، أو تكون الحادثة مولّدة.

ولابد مع ذلك أن يعرف الاختلاف. ذكره الشافعي في «الرسالة». وفائدته حتى لا يحدث قولًا يخالف أقوالهم فيخرج بذلك عن الإجماع.

#### ورابعها \_ القياس:

فليعرفه بشروطه وأركانه، فإنه مناط الاجتهاد وأصل الرأي. ومنه يتشعب الفقه. ويحتاج إليه في بعض المسائل. فمن لا يعرف ذلك لا يمكنه الاستنباط في تلك المواضع. نعم، إن جوزنا تجزؤ الاجتهاد فهذه الحاجة لا تعم. والمسائل التي ترجع إلى النص لا يُحتاج إلى ذلك فيها. قال ابن دقيق العيد. (قال): ويلزم من اشتراط هذا أن لا يكون الظاهرية النفاة للقياس مجتهدين.

#### وخامسها \_ كيفية النظر:

فليعرف شرائط البراهين والحدود وكيفية تركيب المقدمات ويستفتح المطلوب ليكون على بصيرة. كذا ذكره المتأخرون. وأصله اشتراط الغزالي معرفته بعلم

المنطق قال ابن دقيق العيد: ولا شك أن في اشتراط ذلك على حسب ما يقع اصطلاح أرباب هذا الفن غير معتبر، لعلمنا بأن الأولين من المجتهدين لم يكونوا خائضين فيه. ولا شك أيضاً أن كل ما يتوقف عليه تصحيح الدليل ومعرفة الحقائق لابد من اعتباره.

#### وسادسها ـ ان يكون عارفاً بلسان العرب وموضوع خطابهم:

لغة ونحواً وتصريفاً، فليعرف القدر الذي يفهم به خطابهم وعادتهم في الاستعمال إلى حد يميز به بين صريح الكلام وظاهره، ومجمله ومبينه، وعامه وخاصه، وحقيقته ومجازه. قال الأستاذ أبو إسحاق: ويكفيه من اللغة أن يعرف غالب المستعمل، ولا يشترط التبحر ومن النحو الذي يصح به التمييز في ظاهر الكلام، كالفاعل والمفعول والخافض والرافع وما تتفق عليه المعاني في الجمع والعطف والخطاب والكنايات والوصل والفصل. ولا يلزم الإشراف على دقائقه. والعطف والخطاب والكنايات والوصل والفصل. ولا يلزم الإشراف على دقائقه المارا وقال ابن حزم في كتاب «التقريب»: يكفيه معرفة / ما في كتاب «الجمل» لأبي القاسم الزجاجي، ويفصل بين ما يختص منها بالأسهاء والأفعال. لاختلاف المعاني باختلاف المعاني المعانف العوامل الداخلة عليها. قال ابن دقيق العيد: واشتراط الأصل فيه متعين، لأن الشريعة عربية متوقفة على معرفة اللغة. نعم، لا يشترط التوسع الذي أحدث في هذا العلم، وإنما المعتبر معرفة ما يتوقف عليه فهم الكلام.

قال المارودي: ومعرفة لسانه فرض على كل مسلم من مجتهد وغيره، وقد قال الشافعي رحمه الله: على كل مسلم أن يتعلم من لسان العرب ما يبلغه جهده في أداء فرضه. وقال في «القواطع»: معرفة لسان العرب فرض على العموم في جميع المكلفين، إلا أنه في حق المجتهد على العموم في إشرافه على العلم بألفاظه ومعانيه. أما في حق غيره من الأمة ففرض فيها ورد التعبد به في الصلاة من القراءة والأذكار، لأنه لا يجوز بغير العربية.

فإن قيل: إحاطة المجتهد بلسان العرب تتعذر، لأن أحداً من العرب لا يحيط بجميع لغاتهم، فكيف نحيط نحن؟ قلنا: لسان العرب وإن لم يحط به واحد من العرب فإنه يحيط به جميع العرب، كما قيل لبعض أهل العلم: من يعرف كل

العلم؟ قال: كل الناس. والذي يلزم المجتهد أن يكون محيطاً بأكثره ويرجع فيها عزّب عنه إلى غيره، كالقول في السنة. وقد زَلَّ كثير بإغفالهم العربية، كرواية الإمامية: (ما تركناه صدقة) بالنصب، والقدرية: (فحج آدم موسى) بنصب آدم، ونظائره.

ويلتحق بالعربية التصريف، لما يتوقف عليه من معرفة أبنية الكلم، والفرق بينها، كما في باب المجمل من لفظ (مختار) ونحوه فاعلًا ومفعولًا.

#### وسابعها \_ معرفة الناسخ والمنسوخ:

مخافة أن يقع في الحكم بالمنسوخ المتروك. ولهذا قال علي رضي الله عنه، لقاض ٍ: أتعرف الناسخ والمنسوخ؟ قال: لا، قال: هلكت وأهلكت.

وكذلك معرفة وجوه النص في العموم والخصوص، والمفسَّر والمجمل، والمبين، والمقيد والمطلق. فإن قصَّر فيها لم يجز.

#### وثامنها \_ معرفة حال الرواة في القوة والضعف:

وتمييز الصحيح عن الفاسد، والمقبول عن المردود. قال الشيخ أبو إسحاق والغزالي: ويقول على قول أئمة الحديث، كأحمد والبخاري ومسلم والدارقطني وأبي داود، لأنهم أهل المعرفة بذلك، فجاز الأخذ بقولهم، كما نأخذ بقول المقومين في القيم، قال ابن دقيق العيد: وهذا مضطر إليه في الأحكام المبنية على الأحاديث التي هي في باب الآحاد، فإنه الطريق الموصل (١) إلى معرفة الصحيح من السقيم،

قال الصيرفي: ومن عرف هذه العلوم فهو في الرتبة العليا، ومن قصر عنه فمقداره ما أحسن، ولن يجوز أن يحيط بجميع هذه العلوم أحد غير النبي على مقد وهو متفرق في جملتهم. والغرض اللازم من علم ما وصفت ما لا يقدر العبد بترك فعله. وكلما ازداد علماً ازداد منزلة. قال الله تعالى: ﴿وفوقَ كلَّ ذي علم عليم عليه [يوسف / ٧٦] (قال): والشرط في ذلك كله معرفة جُمله لا جميعه حتى لا يبقى عليه

<sup>(</sup>١) في الأصول كلها «الموصول».

شيء، لأن هذا لم نره في السادة القدوة من الصحابة، فقد كان يخفى على كثير من أدلة الأحكام فيعرفونها من الغير.

وقال الغزالي: وهذه العلوم التي يستفاد منها منصب الاجتهاد، وعظم ذلك يشتمل على ثلاثة فنون: الحديث واللغة وأصول الفقه. وقال الإمام: أهم العلوم للمجتهد أصول الفقه.

وشرط الغزالي والرازي أن يكون عارفاً بالدليل العقلي وبأننا مكلفون. وشرط الماوردي وإلكيا الطبري فيه الفطنة والذكاء، ليصل بهما إلى معرفة المسكوت عنه من أمارات المنطوق، فإن قلّت فيه الفطنة والذكاء لم يصح.

وشرط الأستاذ أبو منصور والغزالي وإلكيا وغيرهم العدالة بالنسبة إلى جواز الاعتماد على قوله (قالوا): وأما هو في نفسه إذا كان عالماً فله أن يجتهد لنفسه ويأخذ باجتهاده لنفسه. فالعدالة شرط لقبول الفتوى، لا لصحة الاجتهاد. وقضية كلام غيرهم أن العدالة ركن. وقال الماوردي والروياني وابن السمعاني: إن قصد بالاجتهاد العلم صح اجتهاده وإن لم يكن عدلاً، وإن قصد به الحكم والفتيا كانت العدالة شرطاً في نفوذ حكمه وقبول فتياه، لأن شرائط الحكم أغلظ من شرائط الفتيا. قال ابن السمعاني: لكن يشترط كونه ثقة مأمونا، غير متساهل في أمر الدين. (قال): وما ذكره الأصحاب من عدم اشتراط العدالة مرادهم به ما وراء هذا.

واختلفوا في اشتراط تبحّره في أصول الدين على وجهين حكاهما الأستاذ أبو إسحاق: (أحدهما) الاشتراط، وهو قول القدرية، و(الثاني) لا يشترط. بل من أشرف منه على وصف المؤمن كفاه. (قال): وعلى هذا القول جُلّ أصحاب كتب الحديث والفقه وغيرهم. وأطلق الرازي عدم اشتراط علم الكلام، وفصّل الأمدي فشرط الضروريات، كالعلم بوجود الربّ سبحانه وصفاته وما يستحقه وجوب وجوده لذاته، والتصديق بالرسول وما جاء به، ليكون فيها يسنده إليه من الأحكام محقاً. ولا يشترط علمه بدقائق الكلام ولا بالأدلة التفصيلية وأجوبتها كالنحارير من علمائه. وكلام الرازي محمول على هذا التفصيل.

واختلفوا في اشتراط التفاريع في الفقه، والأصح أنه لا يشترط وإلا لزم الدور. وكيف يحتاج إليها وهو الذي يولدها بعد حيازة منصب الاجتهاد؟! فكيف يكون شرطا لما تقدم وجوده عليها. وذهب الأستاذ أبو إسحاق وأبو منصور إلى اشتراطه. وحمل على اشتراط ممارسته الفقه كها صرّح به الغزالي فقال: إنما يحصل الاجتهاد في زماننا بممارسته فهو طريق تحصيل الدربة في هذا الزمان، ولم يكن الطريق في زمن الصحابة. وكلام الأستاذ أبي إسحاق يخالفه، فإنه قال: يشترط معرفته بجمل من فروع الفقه يحيط بالمشهور وببعض الغامض كفروع الحيض والرضاع والدور والوصايا والعين والدين.

(قال): واختلف أصحابنا في المتعلق بالحساب. والصحيح أنه شرط، لأن منها ما لا يمكن استخراج الجواب منه إلا بالحساب وكذلك قال الأستاذ أبو إسحاف: معرفة أصول الفرائض والحساب والضرب والقسمة لابد منه.

والحاصل أنه لابد أن يكون محيطاً بأدلة الشرع في غالب الأمر/، متمكنا من ٢٥١ / ب اقتباس الأحكام منها، عارفاً بحقائقها ورتبها، عالماً بتقديم ما يتقدم منها وتأخير ما يتأخر وقد عبر الشافعي رحمه الله عن الشروط كلها بعبارة وجيزة جامعة فقال: «من عرف كتاب الله نصاً واستنباطاً استحق الإمامة في الدين».

وليس من شرط المجتهد أن يكون عالماً بكل مسألة ترد عليه، فقد سئل مالك عن أربعين مسألة فقال في ست وثلاثين: لا أدري. وكثيراً ما يقول الشافعي: لا أدري. وتوقف كثير من الصحابة في مسائل وقال بعضهم: من أفتى في كل ما سئل عنه فهو مجنون.

هذا كله في المجتهد المطلق. أما المجتهد في حكم خاص فإنما يحتاج إلى قوة تامة في النوع الذي هو فيه مجتهد، فمن عرف طرق النظر القياسي له أن يجتهد في مسألة قياسية وإن لم يعرف غيره. وكذا العالم بالحساب والفرائض. هذا بناء على جواز تجزؤ الاجتهاد. وهو الصحيح كما سيأتي.

وأما المجتهد المقيَّد الذي لا يعدو مذهب إمام خاص فليس عليه غير معرفة قواعد إمامه. وليراع فيها ما يراعيه المطلق في قوانين الشرع. قال ابن دقيق العيد: من عرف مأخذ إمام واستقل بإجراء المسائل على قواعده ينقسم إلى قسمين: - أحدهما: أن تكون تلك القواعد مما يختص بها ذلك الإمام وبعض المجتهدين معه. فهذا يمكن فيه الاجتهاد المقيد.

- وأما القواعد العامة التي لا تختص ببعض المجتهدين، ككون خبر الواحد حجة، والقياس، وغير ذلك من القواعد فهو محتاج إلى ما يحتاج إليه المجتهد المطلق. فتنبه لهذا. وقد استقل قوم من المقلدين ببناء أحكام على أحاديث غير صحيحة، مع أن تلك الأحكام غير منصوصة لإمامهم، وهم يحتاجون في هذا إلى ما يحتاج إليه المجتهد المطلق، فإذا قصروا عنه لم يكن لهم ذلك، ولم يجز أن تنسب تلك الأحكام إلى ذلك الإمام (انتهى). وهذا موضع نفيس ينبغي التفطن له، وبه يزول الإشكال في التعرض لمسألة غير منصوصة للإمام ذكرها بعض أتباعه محتجاً فيها بقاعدة عامة، فيظن الواقف أن ذلك مذهب ذلك الإمام لكون ذلك المستنبط فيها بقاعدة عامة، فيظن الواقف أن ذلك مذهب ذلك الإمام لكون ذلك المستنبط من جملة مقلّديه. والله اعلم.

## مكسألة

لا يمكن وقوع الاجتهاد في كل مسألة فقهية، بل فيها هو منها خفي، إذ الظاهر أنه لا يتحقق بذل الوسع، فيطلبها لأنها تنال بأدنى تأمل.

## مكسألة

لًا لم يكن بُدُّ من تعرف حكم الله في الوقائع، وتعرَّف ذلك بالنظر غير واجب على التعيين، فلابد أن يكون وجود المجتهد من فروض الكفايات، ولابُدّ أن يكون في كل قطر ما تقوم به الكفايات. ولهذا قالوا: إن الاجتهاد من فروض الكفايات. قال ابن الصلاح: والذي رأيت في كلام الأئمة يشعر بأنه لا يتأتى فرض الكفاية

بالمجتهد المقيد (قال): والظاهر أنه لا يتأتي في الفتوى وإن لم يتأدّ به في آحاد العلوم التي منها الاستمداد في الفتوى. قال بعضهم: الاجتهاد في حق العلماء على ثلاثة أضرب(١) فرض عين، (٢) وفرض كفاية (٣) وندب:

- فالأول: على حالين: (أحدهما) اجتهاده في حق نفسه عند نزول الحادثة. و(الثاني) اجتهاده فيها تعين عليه الحكم فيه. فإن ضاق فرض الحادثة كان على الفور وإلا على التراخى.

- والثاني: على حالين: (أحدهما) إذا نزلت بالمستفتي حادثة فاستفتى أحد العلماء توجه الفرض على جميعهم، وأخصُّهم بمعرفتها من خُص بالسؤال عنها، فإن أجاب هو أو غيره سقط الفرض، وإلا أثموا جميعا. لكن حكى أصحابنا وجهين فيها إذا كان هناك غير المفتي، هل يأثم بالرد؟ أصحهها: لا. والثاني: إن تردد الحكم بين قاضيين مشتركين في النظر فيكون فرض الاجتهاد مشتركاً بينهها، فأيها تفرد بالحكم فيه سقط فرضه عنهها.

\_ والثالث على حالين: (أحدهما) فيها يجتهد فيه العالم من غير النوازل، ليسبق إلى معرفة حكمه قبل نزوله. و(الثاني) أن يستفتيه قبل نزولها.

## مكسألة

يجوز خلو العصر عن المجتهد عند الأكثرين. وجزم به في «المحصول». وقال الرافعي: الخلق كالمتفقين على أنه لا مجتهد اليوم. ولعله أخذه من الإمام الرازي، أو من قول الغزالي في «الوسيط»: قد خلا العصر عن المجتهد المستقل.

ونقل الاتفاق فيه عجيب، والمسألة خلافية بيننا وبين الحنابلة، وساعدهم بعض أئمتنا. والحق أن الفقيه الفطن القياس كالمجتهد في حق العامي، لا الناقل فقط. وقالت الحنابلة: لا يجوز خلو العصر عن مجتهد، وبه جزم الأستاذ أبو إسحاق والزبيري في «المسكت» فقال الأستاذ: وتحت قول الفقهاء: لا يخلي الله زماناً من قائم بالحجة أمر عظيم، وكان الله تعالى ألهمهم ذلك. ومعناه أن الله

تعالى لو أخلى زمانا من قائم بحجة زال التكليف، إذ التكليف لا يثبت إلا بالحجة الظاهرة وإذا زال التكليف بطلت الشريعة. وقال الزبيري: لن تخلو الأرض من قائم لله بالحجة في كل وقت ودهر وزمان، ولكن ذلك قليل في كثير، فأما أن يكون غير موجود - كها قال الخصم - فليس بصواب، لأنه لو عدم الفقهاء لم تقم الفرائض كلها، ولو عطلت الفرائض كلها لحلّت النقمة بذلك في الخلق، كها جاء في الخبر: (لا تقوم الساعة إلا على شرار الناس) ونحن نعوذ بالله أن نؤخر مع الأشرار (انتهى).

وقال ابن دقيق العيد: هذا هو المختار عندنا، لكن إلى الحد الذي ينتقض به القواعد بسبب زوال الدنيا في آخر الزمان. وقال في شرح خطبة «الإلمام»: والأرض لا تخلو من قائم لله بالحجة،والأمة الشريفة لابد لها من سالك إلى الحق على واضح المحجة،إلى أن يأتي أمر الله في أشراط الساعة الكبرى،ويتتابع بعده ما بقي معه إلى قدوم الأخرى. ومراده بالأشراط الكبرى: طلوع الشمس من مغربها مثلًا، وله وجه حسن، وهو أن الخلوّ من مجتهد يلزم منه إجماع الأمة على الخطأ، وهو ترك الاجتهاد الذي هو فرض كفاية. وقال والده العلامة مجد الدين في كتابه «تلقيح الأفهام»: عزّ المجتهد في هذه الأعصار، وليس ذلك لتعذر حصول آلة الاجتهاد، بل لإعراض الناس في اشتغالهم عن الطريق المفضية إلى ذلك. وتوقيف الفتيا على حصول المجتهد يفضي إلى حرج عظيم. فالمختار قبول فتوى الراوي عن ١/٣٥٢ الأئمة المتقدمين كما سيأتي. وقال جده الإمام تقي الدين/ أبو العزّ المقترح، معترضاً على قول إمام الحرمين: «لا يجوز انحطاط العلماء»: إن أراد المجتهدين فلا يصح، لأنه يجوز ذلك في العادة، وزماننا هذا قد يشغر منهم. وإن أراد به النقلة فهذا يتجه، فإن العادة لم تقض بانحطاطهم. والدواعي تتوفر على نقل الأحاديث ولفظ المذاهب ونقل القرآن. نعم، إن فترت الدواعي وقلت الهمم فيجوز شغور الزمان عنهم، ولم يوجد ذلك (انتهى).

وأما قول الغزالي: وقد خلا العصر عن المجتهد المستقل فقد سبقه إليه القفال شيخ الخراسانيين، فقيل: المراد مجتهد قائم بالقضاء، فإن المحققين من العلماء

كانوا يرغبون عنه، ولا يلي في زمانهم غالبا إلا من هو دون ذلك. وكيف يمكن القضاء على الأعصار بخلوها عن مجتهد والقفال نفسه كان يقول للسائل في مسألة الصبرة: تسأل عن مذهب الشافعي أم ما عندي؟ وقال، هو والشيخ أبو على والقاضي الحسين: لسنا مقلدين للشافعي، بل وافق رأينا رأيه. فماذا كلام من يدعي رتبة الاجتهاد. ولم يختلف اثنان أن ابن عبد السلام بلغ رتبة الاجتهاد وكذلك ابن دقيق العيد، كما قاله ابن الرفعة.

والحق أن العصر خلا عن المجتهد المطلق، لا عن مجتهد في مذهب أحد الأثمة الأربعة. وقد وقع الاتفاق بين المسلمين على أن الحق منحصر في هذه المذاهب، وحينئذ فلا يجوز العمل بغيرها، فلا يجوز أن يقع الاجتهاد إلا فيها.

#### مكسألة

الصحيح جواز تجزؤ الاجتهاد، بمعنى أنه يكون مجتهداً في باب دون غيره. وعزاه الهندي للأكثرين، وحكاه صاحب «النكت» عن أبي علي الجُبّائي وأبي عبد الله البصري. قال ابن دقيق العيد: وهو المختار، لأنه قد يمكن العناية بباب من الأبواب الفقهية حتى يحصل المعرفة بمأخذ أحكامه وإذا حصلت المعرفة بالمأخذ أمكن الاجتهاد. وقال الرافعي تبعاً للغزالي: يجوز أن يكون العالم بمنصب الاجتهاد في باب دون باب. والناظر في مسألة المشرّكة تكفيه معرفة أصول الفرائض، ولا يضره أن لا يعرف الأخبار الواردة في تحريم المسكر مثلا.

وذهب آخرون إلى المنع، لأن المسألة في نوع من الفقه ربما كان أصلها نوعاً آخر منه، كتعليل الشافعي تخليل الخمر بالاستعجال، فلا تكمل شرائط الاجتهاد في جزء حتى يستقل بالفنون كلها.

ومن فوائد الخلاف في هذا أنه هل يعتبر خلاف الأصولي في الفقه؟ فإن قلنا يتجزأ اعتبر خلافه، وإلا فلا. قيل: وكلامهم يقتضي تخصيص الخلاف إذا عرف بابا دون باب. أما مسألة دون مسألة فلا تتجزأ قطعاً. والظاهر جريان الخلاف في الصورتين، وبه صرح الأبياري، وتوسط فقال: إن أجمعوا في مسألة على ضبط مآخذها وكان الناظر المخصوص محيطاً بالنظر في تلك المآخذ صح أن يكون مجتهداً فيها، وإلا لم يصح، بناء على ما سبق أنه لا يجوز له الحكم بالدليل حتى تحصل غلبة الظن وفقدان المعارض من الشريعة، فإذا لم يكن الناظر بهذه المثابة فكيف يجزم أو يظن؟!

قال أبو المعالي بن الزملكاني: الحق التفصيل: فها كان من الشروط كليا، كقوة الاستنباط ومعرفة مجاري الكلام وما يقبل من الأدلة وما يرد ونحوه فلابد من استجماعه بالنسبة إلى كل دليل ومدلول، فلا تتجزأ تلك الأهلية. وما كان خاصًا بمسألة أو مسائل أو باب فإذا استجمعه الإنسان بالنسبة إلى ذلك الباب أو تلك المسألة أو المسائل مع الأهلية كان فرضه في ذلك الجزء الاجتهاد دون التقليد.

#### فضيل

# في المجتهد من القدماء ومن الذي حاز الرتبة منهتم

ذكره إلكيا. وهو فصل عظيم النفع، فإن مذاهبهم نقلت إلينا، ولابد من معرفة المجتهد منهم، ليعلم من الذي تعتبر فتواه، ومن يقدح الإجماع مخالفته ومن لا يقدح:

- \_ قال: اعلم أن الخلفاء الراشدين الأربعة لا شك في حيازتهم هذه الرتبة.
  - وألحق بهم أهل الشورى الذين جعلهم عمر رضي الله عنهم.
- ـ قال: وأما أبو هريرة فقد مال الأكثرون إلى إخراجه عن أحزاب المجتهدين، لأنه لم ينقل عنه التصدي للفتوى، وإنما كان يتصدّى للرواية .
- ـ وتوقف في ابن عمر رضي الله عنهما، إذ لم ينقل عنه التصدي للفتوى.
  - ـ وأما ابن مسعود فكان فقيه الصحابة ومنتدبا للفتوى.
    - ـ وكذلك ابن عباس.
- وزيد بن ثابت بمن شهد له الرسول بأنه أفرض الأئمة، والمعتبر تصدّيه لهذا المعنى من غير نكير، أو شهادة الرسول، ومراجعة الأولين له. وبعد النزول عن هذه الطبقة العالية، للشافعي وقفة في الحسن وابن سيرين، ويقول فيهها: واعظ ومعبّر، ولم يرهما متصديين لهذا الشأن. والظاهر أنها من المجتهدين، فإنها كانا يفتيان على ما قاله السلف.

وقال ابن برهان: أما الصحابة فلا شك أن الفقهاء المشهورين منهم من أهل الاجتهاد، وأساميهم معلومة في التواريخ. ولا شك في كون العشرة من أهل الاجتهاد، وكذلك من انتشرت فتاويه، كابن مسعود وعائشة وغيرهم، فإنهم

كثرت فتاويهم. ونقل عن الحنفية أنهم قالوا: أبو هريرة وابن عمر [وأنس] وجابر ليسوا فقهاء، وإنما هم رواة أحاديث. وهو باطل، فإن ابن عمر أفتى في زمن الصحابة وتأهل للإمامة فزهد فيها. وأبو هريرة ولي القضاء، وأنس وجابر أفتيا في زمن الصحابة.

وأما التابعون فقد اشتهر المجتهدون فيهم، كسعيد بن المسيب والأوزاعي والنخعي والشعبي. وقد نقل عن الشافعي، وقد نقل أنه قال في الحسن وابن سيرين: واعظ ومعبر، ظن قوم أنه أراد أنها ليسا من أهل الاجتهاد. وهذا باطل، فإن الحسن أفتى في زمن الصحابة، وابن سيرين كذلك. وقد شهد لهما أهل عصرهما بالجلالة والإمامة.

وأما الفقهاء السبعة فأهل للاجتهاد ولا محالة. وكذلك الفقهاء الخمسة أرباب المذاهب.

وقد اختلف أصحابنا وأصحاب أبي حنيفة في المزني وأبي يوسف ومحمد بن الحسن وابن سريج، فمنهم من ألحق هؤلاء برتبة المجتهدين في اللذاهب.

قلت: وما ذكره إلكيا في أبي هريرة تابع فيه القاضي، فإنه قال: إنه لم يكن مفتياً /ب وإنما كان من الرواة. والصواب ما قاله ابن برهان /وقد ذكره ابن حزم في الفقهاء من الصحابة وقال عبد العزيز الحنفي في «التحقيق»: كان أبو هريرة فقيهاً، ولم يعدم شيئاً من أسباب الاجتهاد، وقد كان يفتي في زمن الصحابة، وما كان يفتي في ذلك الزمان إلا فقيه مجتهد. وقد جمع الشيخ أبو الحسن السبكي جزءاً في فتاوي أبي هريرة.

قال في «المنخول»: والضابط عندنا فيه أن كل من علمنا قطعاً أنه تصدى للفتوى في أعصار الصحابة ولم يمنع عنه فهو من المجتهدين. ومن لم يتصد له قطعاً فلا. ومن ترددنا في ذلك فيه ترددنا في صفته. وقد انقسمت الصحابة إلى متنسكين لا يعتنون بالعلم، وإلى معتنين به فهم المجتهدون، ولا مطمع في عدّ آحادهم بعد ذكر الضابط وهو الضابط أيضاً في التابعين؛ وعدّ ابن حزم في الأحكام فقهاء

الصحابة فبلغ بهم مائة ونيّفاً. وهذا حيف. وقد قال الشيخ أبو إسحاق في «طبقاته» أكثر الصحابة الملازمين للنبي على كانوا فقهاء، لأن طريق الفقه فيهم خطاب الله ورسوله وأفعاله، وكانوا عارفين بذلك، لنزول القرآن بلغتهم. ولهذا قال أبو عبيد في كتاب «المجاز»: لم ينقل أن أحداً من الصحابة رجع في تفسير شيء من القرآن إلى النبي على ولهذا قال: (أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم) غير أن الذي اشتهر منهم بالفتاوى والأحكام جماعة مخصوصة .

## فَصَـــل

# في زمــَــانه ّ

الصحيح أنه لا يشترط في جواز الاجتهاد أن يكون المجتهد غير النبي ﷺ، ولا أن يكون في غير زمن النبوة، وفيه مسألتان :

إحداهما: في جواز الاجتهاد للأنبياء عليهم الصلاة والسلام:

أجمعوا على أنه كان يجوز لهم أن يجتهدوا فيها يتعلق بمصالح الدنيا وتدبير الحروب ونحوها. وقد فعلوا ذلك، كها قال سليم، وكذلك ابن حزم ومثّله بإرادة النبي عليه السلام أن يصالح غطفان على ثلث ثمار المدينة، فهذا مباح لأن لهم أن يهبوا من أموالهم ما أحبّوا. وكذلك قوله في تلقيح ثمار المدينة، لأنه يباح للمرء أن يلقح نخله وأن يتركها (قال): وقد أخبرني بعضهم أنه ترك ثماره سنين دون تدبير فاستغنى عنه (انتهى).

فأما اجتهادهم في أمر الشرع فاختلفوا أنه هل كان لهم أن يجتهدوا فيها لا نص فيه؟ على مذاهب.

الأول - ليس لهم ذلك، لقدرتهم على النص، بنزول الوحي. وقد قال تعالى: ﴿إِنْ هُو إِلاَ وَحِي يُوحِى﴾ [سورة النجم / ٤] والضمير عائد على النّطق. وحكاه الاستاذ أبو منصور عن أصحاب الرأي. وقال القاضي في «التقريب»: كل من نفى القياس أحال تعبّده [ﷺ] به.

قلت: وهو ظاهر اختيار ابن حزم، واحتج بأنه ﷺ كان إذا سئل ينتظر الوحي ويقول: ما أنزل علي في هذا الشيء. ذكر ذلك في حديث زكاة الحُمر، وميراث البنين مع الزوج والعمة. (قال): ولنا أخذه عليه السلام الفداء ثم نزل عتابه

<sup>(</sup>١) أي زمان الاجتهاد.

عليه، فلا ينكر أن يفعل عليه الصلاة والسلام ما لم يتقدم نهي ربه تعالى فيه، إلا أنه لا يترك بل لابد من تنبيهه عليه.

قلت: ثم قيل: هو ممتنع عقلاً، حكاه إمام الحرمين في «التلخيص». وذهب أبو علي وابنه أبو هاشم إلى أنه لم يكن متعبّدا به. وتوقف فيه كثيرون، منهم الرازى.

والمذهب الثاني، وعليه الجمهور، وهو ظاهر مذهب الشافعي، - كما قاله الماوردي وسليم - ومذهب أحمد، وأكثر المالكية منهم القاضي عبد الوهاب والقاضيان أبو يوسف وعبد الجبار وأبو الحسين والقاضي في «التقريب»: أنه يجوز لنبينا وغيره من الأنبياء عليهم السلام ذلك. وأوما إليه الشافعي في «الرسالة»، لأن الله تعالى خاطب نبيه كما خاطب عباده، وضرب له الأمثال، وأمره بالتدبر والاعتبار، وهو أجل المتفكرين في آيات الله، وأعظم المعتبرين بها. وأما قوله تعالى: ﴿إن هو إلا وحي يوحى ﴾ [النجم/ ٤] فالمراد به القرآن، لأنهم قالوا: إنما يعلمه بشر. سلمنا أن الضمير للنطق، ولا يلزم منه ما ذكرتم، لأن الاجتهاد الشرعي مأذون فيه. والدليل عليه في الآراء والحروب كثير، كقتله النضر ونحوه في الأمور التي تحرَّى فيها واختار أحد الجائزين. وأما الأحكام فلأنه أكمل من غيره، لعصمته من الخطأ، فإذا جاز لغيره الذي هو عرضة للخطأ فلأن يجوز للكامل أولى، ولأن العمل بالاجتهاد أشق من العمل باليقين فيكون أكثر ثواباً.

والثالث ـ الوقف عن القطع بشيء من ذلك، لجوازه كله. وزعم الصيرفي في «شرح الرسالة» أنه مذهب الشافعي، لأنه حكى الأقوال ولم يختر شيئاً، فقال: ما سنّ رسول الله علم اليس فيه نص كتاب، اختلفوا فيه: فمنهم من قال: جعل الله له ذلك لعلمه بتوفيقه. ومنهم من قال: لم يسنّ سنة قط إلا ولها أصل في الكتاب. ومنهم من قال: بل جاءته رسالة الله فأثبت سنته بفرض الله. ومنهم قال: ألقي في روعه كل ما سنّ (انتهى). لكنه قال بعد هذا، في باب الناسخ والمنسوخ: قال بعض أهل العلم: وفي قوله تعالى: ﴿ما يكون لي أن أبدّله من تلقاء نفسه واسورة يونس / ١٥] دلالة على أن الله جعل لرسوله أن يقول من تلقاء نفسه

بتوفيقه فيها لم يُنزل به كتاباً. قال: قيل في قوله تعالى: ﴿ يُحو الله ما يشاء ويثبت ﴾ [سورة الرعد / ٣٩]: يمحو فرض ما يشاء ويثبت فرض ما يشاء. قال الشافعي: وهذا يشبه ما قيل. (انتهى).

وحكى الماوردي في المسألة ثلاثة أوجه لأصحابنا، (ثالثها)، واختاره في كتاب القضاء: التفصيل بين أن يكون ذلك الحكم مما يشارك فيه الأمة، كتحريم الكلام في الصلاة، والجمع بين الأختين، فليس له أن يجتهد، لأنه يؤدي إلى أمر الشخص لنفسه، وبين أن لا يشاركهم فيه، كمنع توريث القاتل وحد الشارب.

وقيل: بجوز لنبينا دون غيره.

#### وأما وقوعــه(١):

فاختلفوا فيه على أربعة مذاهب:

- فذهب الجمهور إلى وقوعه مطلقا، ومنهم الأمدي وابن الحاجب. قال المارودي: وتدل عليه قصة سليمان وداود، وقوله لسمر: (أرأيت لو تمضمضت)، وقول العباس له: إلا الإذخر فقال: (إلا الإذخر) فلو كان بالوحي لما تأخر الاستثناء.

ـ ومنهم من أنكر وقوعه مطلقا.

ـ ومنهم من فصّل فقال: كان لا يجتهد في القواعد، وكان يجتهد في الفروع، كقوله: (أرأيت لو تمضمضت). واختاره في «المنخول».

- ومنهم من توقف. واختاره/ القاضي، فقال في «المستصفى»: وهو الأصح، فإنه لم يثبت فيه قاطع. والمنكرون للوقوع. قالوا السنة كلها وحي ولكنه لا يتلى، والمقرآن وحي يتلى. وفي السنن أن النبي على قال: (ألا إني أوتيت القرآن ومثله معه)، وفي حديث الذي سأله عن العمرة فأخذه ما كان يأخذه عند نزول الوحي ثم سُرّي عنه فقال: (اصنع في عمرتك ما تصنع في حجتك) وهو حديث صحيح. وهو دليل قطعي على أن السنة كانت تنزل كما ينزل القرآن. وهو أخذ

<sup>(</sup>١) أي بالنسبة للأنبياء.

نزول الوحي وأعظمها() وصرح الشافعي رحمه الله في «الرسالة» بأن السنة منزلة كالقرآن وفي الحديث: (بلغوا عني ولو آية).

والمسألة متجاذَبة، وليس فيها كثير فائدة، فإنه على كل حال يجب الأخذ بها وطاعتها كالقرآن. ومن أقوى أدلة القائلين بالوقوع قوله: (إلا الإذخر) عقيب ما قيل له: إلا الإذخر، ونحو ذلك. وليس قاطعاً، لاحتمال أن يكون أوحي إليه في تلك اللحظة.

وادعى القرافي في أن محل الخلاف في الفتاوى، وأن الأقضية يجوز فيها بلا نزاع. وفيه نظر، لما سيأتي. وقال أبو الحسين في «المعتمد»: إن أريد باجتهاد النبي الاستدلال بالنصوص على مراد الله، فذلك جائز قطعاً، وإن أريد به الاستدلال بالأمارات الشرعية: فإن كان أخبار آحاد فلا يتأتى منه عليه السلام، وإن كانت أمارات مستنبطة وهي التي يجمع بها بين الأصل والفرع فهو موضع الخلاف في أنه هل كان يجوز له أن يتعبد به عليه؟ والصحيح جوازه.

#### فسروع:

الأول ـ إذا جوزنا، فهل كان يجب عليه؟ فيه وجهان حكاهما ابن أبي هريرة في «تعليقه» في الأقضية، وصحح الوجوب. وكذا حكاهما الماوردي في الأقضية ثم قال: والأصح عندي التفصيل بين حقوق الأدميين فيجب عليه، لأنهم لا يصلون إلى حقوقهم إلا بالاجتهاد، ولا يجب في حقوق الله.

الثاني \_ إذا اجتهد فهل يستبيح الاجتهاد برأيه أو يرجع فيها" إلى دلائل الكتاب؟ على وجهين حكاهما المارودي أيضاً، أحدهما: انه يرجع في اجتهاده إلى الكتاب، لأن سنته أصل كالكتاب. وقال الغزالي: يجوز القياس على الفرع الذي قاسه النبي على ، وعلى كل فرع أجمعت الأمة على إلحاقه بالأصل (قال): لأنه صار أصلاً بالإجماع والنص فلاً يعطى إلى مآخذهم .

 <sup>(</sup>١) كذا في الأصول كلها. ولعله: أخذة نزول الوحي وغطّتها (؟).
 (٢) كذا في الأصول كلها.

الثالث ـ إذا جوزنا له الاجتهاد فالمختار أنه لا يتطرق الخطأ إلى اجتهاده، لأنه لو جاز لوجب علينا اتباعه فيه، وهو ينافي كونه خطأ. والمسألة قد نص عليها الشافعي في «الأم» فقال في كتاب الإقرار: والاجتهاد في الحكم بالظاهر، ولن يؤمر الناس أن يتبعوا إلا كتاب الله وسنة رسوله الذي عصمه الله من الخطأ وبرأه الله منه فقال: ﴿وإنك لتهدي إلى صراط مستقيم ﴾ [سورة الشورى / ٥٢] فأما من رأيه خطأ وصواب فلن يؤمر أحد باتباعه (انتهى).

وقال ابن فورك: هو معصوم في اجتهاده كها هو معصوم في خبره. وحكاه الأستاذ أبو منصور عن أصحابنا. وقال الهندي إنه الحق عندنا، وبمن جزم به الحليمي في «شعب الإيمان» فقال في خصائص الأنبياء: ومنها العصمة من الخطأ في الاجتهاد وخصوا بأدلاء () حتى تسع الضروب من الاستنباطات فيها أوحي إليه. وإذا تفاوتت العلهاء من اجله في ذلك فالنبي هو الذي أعلم العلهاء أولى بالارتقاء فيه، وقد قال بعضهم: أن عامة سنن الرسول ترجع إلى القرآن. ومعلوم أن ذلك لا يقف عليه العلهاء وإن بذلوا الجهد فيه فهو إذا يفهمه عليه الصلاة والسلام فهماً لا يبلغه فهم غيره (انتهى) ().

وقيل: يجوز بشرط أن لا يقر عليه. وهو اختيار الشيخ أبي إسحاق في «اللمع» وحكاه ابن برهان عن أكثر أصحابنا والخطابي في أعلام الحديث عن أكثر العلماء، وجعله عذراً لعمر في الكتاب الذي أراد النبي على أن يكتبه، وارتضاه الرافعي في العُدد، في الكلام عن سكنى المعتدة عن الوفاة، وكذا ابن حزم في «الاحكام» قال: كفعله بابن أم مكتوم إذ أنزلت (عبس).

قلت: وهو قول لا نور عليه. وقول ابن الحاجب أنه المختار غير صواب. ولا

<sup>(</sup>١) في الأصل (بادلا) وهي كلمة (أدلًاء) مسهلة الهمزة، جمع دليل..

<sup>(</sup>٢) هكذا جاء في الأصول كلها هذا النصّ المنقول من كتاب الصفي الهندي والذي جاء منه في شعب الإيمان عند الكلام عن الإيمان بالأنبياء وخصائصهم هو جملة واحدة هي «ومنها.. الاجتهاد» وهي منقولة بالمعنى لأن الذي في شعب الإيمان ٢٤١/١ «ومنها أن يعصم من الزلل في رأيه فإذا اجتهد في الحوادث لم يخطىء ولم يحكم إلا بالصواب والحق».

<sup>(</sup>٣) لعله أعلام السنن. وهو شرحه على البخاري، وله معالم السنن شرحه على أبي داود..

خلاف أنه لا يجوز التقرير عليه.

وقال الماوردي والروياني في كتاب القضاء: اختلف أصحابنا في عصمة الأنبياء من الخطأ في الاجتهاد على وجهين: أحدهما: أنهم معصومون، وهو مقتضى الوجه القائل بأنهم لا يجتهدون إلا عن دليل ونص. و(الثاني) المنع، لكن لا يقررهم الله عليه ليزول الارتياب به، وإن جاز أن يكون غيرهم من العلماء مُقراً عليه، وهو مقتضى الوجه القائل بأنه يجوز أن يجتهد بالرأي من غير استدلال بنص. وقالا: قال ابن أبي هريرة: نبينا عليه الصلاة والسلام معصوم في الاجتهاد من الخطأ دون غيره من الانبياء لأنه لا نبي بعده يستدرك بخلاف غيره من الانبياء. قلت: وهكذا رأيته في «تعليقه» في الأقضية.

فحصل في عصمتهم في الاجتهاد مذاهب: (ثالثها): نبينا فقط. وقال الماوردي: وهذا لا وجه له، لأن جميع الأنبياء غير مُقَرَّين على الخطأ في وقت التنفيذ، ولا يمهلون على التراخي حتى يستدركه من بعدهم. قلت: وهو قول حكاه القاضي عياض، وهو أفسد الأقوال، وقيل: الخلاف في غير أمور الدنيا، أما أمور الدنيا فيجوز على الكل، لحديث التلقيح.

### مكسألة

تصرفاته على تنحصر فيها يكون بالإمامة، والقضاء، والفتوى. ووجه الحصر أنه إن كان فيها يتعلق ببعث الجيوش وقسمة الغنائم فهو من تصرف الإمامة العظمى، وإن تعلق بإنفاذ الحكم بين الخصمين فهو القضاء الذي يتولاه القضاة، وإن تعلق بالعبادات والأمور الدنيوية فهو الفتوى. والخلاف في الكل. ثم إذا دارت الحادثة بين تنزيلها على القضاء أو على الفتوى فعندنا تنزيلها على القضاء أولى.

## المشالة الثانية في جَواز الاجتهاد مِن غير الانبياء في زمانههم

كاجتهاد الصحابة في عصر الرسول . والكلام فيه في مقامين : الجواز ، والوقوع :

أما الجواز: فمنهم من منع منه مطلقا ، ونقل عن الجبائي وأبي هاشم . وهو ضعيف، لأنه لا يؤدي إلى مستحيل . فإن / أرادوا منع الشرع توقف على الدليل فهو مفقود .

ومنهم من جوزه مطلقا ، وبه قال أكثر أصحابنا ، كما نقله ابن فورك والقاضي أبو الطيب وغيرهما ، ونقله إلكيا عن محمد بن الحسن ، وهو المختار عند الأكثرين، منهم صاحب المستصفى ، وقال في «التقريب» : إنه المختار . ومنهم من فصّل بين القريب والبعيد .

ومنهم من فصل بين الغائب والحاضر مطلقا.

ومنهم من فصّل بين الغائب عنه من الولاة والقضاة فيجوز دون الحاضرين حكاه الغزالي .

ثم المجوّزون اختلفوا: فقيل: يكتفى بسكوته عليه السلام، حكاه في المستصفى. ومنهم من قال: يجوز إن لم يوجد في ذلك منع. قال الهندي: وليس بمرضي، لأن ما بعده أيضا كذلك، فلم تكن له خصوصية بزمانه عليه الصلاة والسلام ومنهم من قال: إن ورد الإذن بذلك جاز، وإلا فلا. ثم من هؤلاء من نزّل السكوت على المنع منه مع العلم بوقوعه منزلة الإذن، ومنهم من اشترط صريح الاذن، حكاه ابن السمعاني. ثم قال: والأولى أن يقال: إنه لا يجوز للحاضر الاجتهاد قبل سؤال النبي عليه السلام، كما لا يجوز الاجتهاد قبل طلب النص، وكما لا يجوز للسالك في برية نحوفة أن يقول على رأيه مع تمكّنه من سؤال من يخبره عن الطريق عن علم. وإذا سأل النبي عليه الصلاة والسلام يجوز أن

يكله النبي عليه السلام الى اجتهاده ، ولا مانع من ذلك عقلاً ولا شرعاً . وقال ابن فورك : يشترط تقريره عليه (قال) : ويجوز أن يجتهد مع النص ثم يتأمل : فإن كان النص بخلافه صرنا إلى النص ، كذلك يجتهد بحضرته ، فإن أفتى عليه علمنا أنه حق ، وفصّل ابن حزم في الحاضر بين الاجتهاد في الأحكام ، كإيجاب شيء أو تحريمه فلا يجوز . وقد أفتى أبو السنابك باجتهاده في المتوفى عنها الحامل باربعة أشهر وعشر فأخطأ . وأما غير ذلك فيجوز ، كاجتهادهم فيا يجعلون علماً للدعاء إلى الصلاة ، ولم يكن ذلك على إيجاب شريعة تلزم ، وإنما كان إيذاناً من بعضهم لبعض . واجتهد قوم بحضرته عليه الصلاة والسلام فيمن كان إيذاناً من بعضهم لبعض . واجتهد قوم بحضرته عليه الصلاة والسلام فيمن هم السبعون ألفاً الذي يدخلون الجنة وجوههم كالقمر ليلة البدر ، فأخطؤوا في ذلك ، حتى بين لهم النبي على من هم ، ولم يعنفهم في اجتهادهم . قلت : وإذا خوزنا للغائب فيا ضابط الغيبة ؟ هل هي مسافة القصر أم لا ؟ لم أر فيه نصاً . لكن ذكر الغزالي في «المنخول» أنه من بعد عنه بفرسخ أو فراسخ .

وأما الوقوع: فاختلف المجوزون فيه: فمنهم من منعه ، لقدرته على اليقين بأن يسأل النبي ﷺ . ومنهم من قال: وقع ظنا لا قطعا ، واختاره الأمدي وابن الحاجب .

ومنهم من فصّل بين الحاضر والغائب ، فقال : وقع للغائب دون الحاضر . واختاره القاضي في «التقريب» والغزالي وابن الصباغ في «العدة» وإليه ميل إمام الحرمين . ونقله إلكيا عن أكثر الفقهاء والمتكلمين . (قال) : وهو أدخل في الاستقامة ، وأميل الى الاقتصاد من حيث تعذر المراجعة مع تأني الدار في كل واقعة . وقال عبد الوهاب : إنه الأقوى على أصول أصحابهم . وقال صاحب «اللباب» : إنه الصحيح .

ومنهم من توقف في الحاضر.، وقطع في الغائب بالوقوع. هذا حاصل ما في كتب الأصول من الأقوال. وقال الماوردي والروياني في كتاب الأقضية: اجتهاد الصحابة في زمنه له حالتان:

أحدهما \_ أن تكون له ولاية، كعلي بن أبي طالب ومعاذ بن جبل حين بعثهما إلى

اليمن، فيجوز اجتهادهما، لأن معاذاً قال: أجتهد برأيي، فاستصوبه ، وسواء اجتهد في حق نفسه أو غيره . ويكون اجتهاده أمراً مسوغا ما لم يرد عن النبي على الله على الله عنه النبي الله على الله عنه الله عنه النبي الله عنه عنه الله عنه ال

ثانيهما - أن لا يكون للمجتهد ولاية فله حالان :

أحدهما: أن يظفر بأصل من كتاب أو سنة فيجوز اجتهاده في الرجوع إليهما، ولا يلزم إذا قدر على النبي على أن يسأله عما اجتهد فيه ، لأنه إذا أخذ بأصل لازم.

و (ثانيهما) أن يعدم أصلاً من كتاب أو سنة فلا يجوز أن يجتهد في حق غيره لعدم ولايته . وأما في حق نفسه فإن كان مما يخاف فواته ففيه وجهان : (أحدهما) لا يجوز أن يجتهد لأنه لا يصح منه أن يشرع و (الثاني) يجوز إن كان أهلاً للاجتهاد . وعلى هذا ففي جواز تقليده وجهان (أحدهما) لا يجوز لغيره أن يقلده فيه ، لوجود ما هو أقوى منه . فعلى هذا لا يلزم المجتهد إذا قدم على الرسول أن يسأله .

القسم الثاني ـ أن يكون المجتهد حاصلاً في مدينة الرسول عليه الصلاة والسلام وغائبا عن محلته ، فإن رجع في اجتهاده إلى أصل من كتاب أو سنة صح وجاز أن يعمل به ، لأن العجلاني سأل بعض الصحابة بالمدينة عن قذف امرأته بما سماه فقال له : حدِّ في ظهرك إن لم تأت بأربعة شهداء ، ثم سأل رسول الله على فأخبره بما قيل له فتوقف فيه حتى نزلت آية اللعان ، ولم ينكر على من أجابه . وإن لم يرجع المجتهد إلى أصل ففي جواز اجتهاده وجهان . قال صاحب «الحاوي» : يرجع المجتهد إلى أصل ففي جواز اجتهاده وجهان . قال صاحب «الحاوي» : والذي عندي أنه يصح اجتهاده في المعاملات دون العبادات ، لأن العبادات تكليف فتتوقف على الأوامر بها ، والمعاملات تخفيف فتعتبر النواهي عنها .

الثالث: أن يكون المجتهد حاضراً في مجلس الرسول، فإن أمره بالاجتهاد صح اجتهاده، كما حكم سعد بن معاذ في بني قريظة، وإن لم يأمره بالاجتهاد لم يصح اجتهاده إلا أن يعلم به فيقره عليه ، فيصير بإقراره عليه صحيحاً ، كما قال أبو بكر رضي الله عنه بحضرة النبي على في سلب القتيل وقد أخذه غير قاتله . قلت : وفي

معنى أمره به المشاورة . لقوله تعالى : ﴿وشاورهم في الأمر﴾ [آل عمران/] وقد اشروهم في أمر وقد شاورهم الأسرى وغيره . وكذلك اجتهادهم بحضرته ليعرضوا عليهم رأيه ، فإن صح قبله ، وإلا رده . كبحث الطالب عند أستاذه . وقد اجتهد معاذ في تركه قضاء الغائب أولاً ، ثم الدخول في الصلاة ورضيه النبي على وقال : (قد سنّ لكم معاذ) وكذلك امتناع على رضي الله عنه من محو اسم النبي على من الصحيفة ، وكان اجتهاداً عظيماً للنبي على وخرج من ذلك صور يجوز فيها الاجتهاد/بحضرة النبي على ولا ينبغي أن تكون من موضع الخلاف .

وقد احتج الآمدي وغيره على الوقوع: (١) بقضية أبي بكر هذه وقوله ﷺ: (صدق) ولم يقله الصديق بغير الاجتهاد. (٢): وكذلك حكّم النبي ﷺ سعد بن معاذ في بني قريظة باجتهاده ثم قال: (لقد حكمت بحكم الله). (٣) وروى أنه ﷺ أمر عمروبن العاص وعقبة بن عامر أن يحكما بين خصمين، وقال لهما: إن أصبتها فلكها عشر حسنات، وإن أخطأتما فلكها حسنة واحدة.

وفي الاستدلال بهذه الأحاديث نظر: أما (الأول) ففي الصحيحين ما حاصله أن أبا قتادة قَتَلَ عام حنين مشركاً ثم إنه عليه السلام قال: (من قَتل قتيلاً له عليه بينة فله سلبه) ثلاث مرات ، في كل مرة يقوم أبو قتادة فلا يجد من يشهد له . فلما كان الثالثة قال: (يا أبا قتادة ما لَك؟) قال: فقصصت عليه القصة ، فقال رجل من القوم: صدق يا رسول الله ، سلب ذلك القتيل عندي فأرضه من حقه . قال أبو بكر . . . الحديث . وظاهره أن الصديق لم يقله بالاجتهاد ، بل هو تنفيذ لقوله عليه السلام: (من قتل قتيلاً فله سلبه) .

وأمّا (الثاني) فالنزاع أن الصحابي إذا وقعت له واقعة هل يجب عليه أن يسأله يخبره، كغالب عاداتهم؛ ويجوز له أن يجتهد فيها برأيه مما أداه إليه اجتهاده فهو حكم الله. وتحكيم سعد بن معاذ ليس من هذا القبيل، لأنه عليه السلام فوّض إليه الحكم في واقعة فلا يلزم من ذلك جواز الاجتهاد بغير أمره عليه السلام.

وأما (الثالث) فقيل ليس له أصل ، بل روى عبد بن حميد في مسنده عن يزيد

ابن الحباب حدثه عن فرج بن فضالة حدثني محمد بن عبد الاعلى عن أبيه عن عبدالله بن عمرو بن العاصي عن أبيه أن خصمين جاءا إلى النبي على فقال : (اقض بينها) وذكر أبو سعيد النقاش في كتاب القضاة عن بقية عن فرج بن فضالة عن محمد بن عبدالله البهراني عن أبيه عن عبدالله بن عمرو بن العاص قال : جاء خصمان إلى النبي على فقال عليه السلام : (اقض بينها) فقلت : يا رسول الله كنت أولى به ، قال : وإن كان ، قلت : ما أقضي ؟ قال : (على أنك إن أصبت كان لك عشر حسنات وإن أخطأت كان لك حسنة واحدة) ومداره على فرج ، وقد ضعفه الأكثرون ، وشيخه محمد وأبوه مجهولان مع الاختلاف في اسم أبيه ، والاختلاف هل هو عن عبدالله بن عمرو أو عن أبيه . وقد صحح الحاكم في «المستدرك» الحديث ، وفيه نظر .

واستدل البيهقي بحديث ابن عمر أنه عليه الصلاة والسلام نادى يوم انصرف من الأحزاب: (لا يصلين أحد الظهر إلا في بني قريظة) فتخوّف ناس فوت (١) الوقت فصلوا دون بني قريظة. وقال آخرون: لا نصلي إلا حيث أمرنا النبي وإن فات الوقت. قال: فها عنّف واحداً من الفريقين. متفق عليه. وفيه نظر من وجهين: (أحدهما) أن النزاع في أنه هل يجتهد فيها ليس منصوصاً عليه أو يراجع، وهذا اجتهاد في نصه عليه السلام ما المراد به. وقد يقال: إن المقصود وقوع الاجتهاد في الجملة. و (الثاني) أنهم كانوا غائبين، وقد سبق القول بجوازه لهم.

ومما يدل على الجواز حديث معاذ لما بعثه إلى اليمن قال: أجتهد برأيي. وصوّبه عليه الصلاة والسلام. أخرجه الترمذي. وحديث بعثه عليه السلام علياً قاضيا، وقال: لا علم لي بالقضاء، فقال: (اللهم اهد قلبه وثبّت لسانه) أخرجه أبو داود والنسائي وابن ماجه والحاكم في «المستدرك». وعن زيد بن أرقم أن رجلاً من أهل اليمن حدّث رسول الله عليه أن ثلاثة وقعوا على امرأة في طهر، فأتوا علياً يختصمون في الولد، فقال: أنتم شركاء متشاكسون [أرى] أن نقرع بينكم،

<sup>(</sup>١) في الاصول كلها (قرب).

فقرع أحدهم فدفع إليه الولد ، فقال عليه السلام : (ما أعلم فيها إلا ما قال علي) .

وروى أحمد في مسنده ، بسند على شرطها عن ابن أبي ليلى ، عن معاذ قال : كان الناس على عهد الرسول على إذا سبق الرجل بعض صلاته سألهم فأومؤوا إليه بالذي سبق فقال عليه السلام : (اصنعوا كها صنع معاذ) . وظاهره أن الحكم تغير من يومئذ وأنه إنما فعل ذلك باجتهاده بأمره عليه السلام ونسخ به الحكم الأول . بل صرح بذلك فأخرج الطبراني هذا الحديث في «معجمه» ، بسند على شرطها إلا فليحاً فعلى شرط البخاري ، ولفظه : عن معاذ قال : فجئت يوماً وقد سبقت وأشير إلى بالذي سبقت به .

فقلت: لا أجده على حال كنت عليها ، فكنت بحالهم التي وجدتهم عليها ، فلما فرغ رسول الله عليه قمت فصليت واستقبل عليه الصلاة والسلام الناس وقال : (من القائل كذا وكذا ؟) قالوا : معاذ ، فقال (قد سَنّ لكم فاقتدوا به . إذا جاء أحدكم وقد سبق بشيء من الصلاة فليصل مع الإمام بصلاته ، فإذا فرغ الإمام فليقض ما سبقه به). وكذلك حديث موافقة عمر رضي الله عنه ربه عز وجل في صحيح البخاري . فدلً ذلك على جواز الاجتهاد بحضرته عليه الصلاة والسلام .

فائدة: قال الرازي في «المحصول»: الخلاف في هذه المسألة لا ثمرة له في الفقه . واعترضه ابن الوكيل وقال: بل في مسائل الفقه ما يبنى عليه . من ذلك ما إذا شك في نجاسة أحد الإناءين ومعه ماء طاهر بيقين . ففي جواز الاجتهاد وجهان: (أصحهم) يجتهد ولا يكلف الغير، بدليل طهارته من الإناء المظنون طهارته وهو على شاطىء البحر. وهذا قول من يجوز الاجتهاد في زمنه . و (الثاني) لا ، وهو قول من يمنع الاجتهاد . وكذلك من اجتهد في دخول الوقت ، هل تجوز له الصلاة مع القدرة على تمكن الوقت . ورجحان العمل بالاجتهاد فيها أقوى من التي قبلها .

وقال بعضهم: هذا التخريج وهم، فالقادر على سؤال الرسول لا يتيقن أنه قادر على اليقين حتى يتيقن أنه أنزل عليه في مسألة وحي، وإلا فيا لم ينزل الوحي فلا حكم فلا قطع ولا ظن. فغاية القادر على الرسول ان يجوّز نزول الوحي فيكون مجوّزاً لليقين، وإنما مأخذ هذا الخلاف الأصولي ما في الاجتهاد مع رسول الله على من التحري، وما فيه من سلوك طريق لا يأمن فيها / الخطأ مع التمكن من طريق يأمن فيه الخطأ، فيا قاله الرازي أنه لا ثمرة للخلاف صحيح، نعم. الخلاف في جواز الاجتهاد له عليه السلام تظهر ثمرته فيها ذكرناه، لقدرته على اليقين بسؤال الله، وهذا كلام عجيب، بل قدرته على اليقين مقطوع بها، سواء الجواب في الحال. كها كان أغلب أحواله، أو بعد انتظار الوحي كها في اجتهاده سواء. وإنما المانع من التخريج أن الاجتهاد في ذلك ليس في حكم شرعي، لأن الحكم قد علم، وإنما هو اجتهاد في تعيينه له، ومسألتنا اجتهاد في حكم شرعي غير معلوم له، فلا يلزم من التجويز في المشتبه بعد علمه الجواز في أصل الحكم.

مسألة ؛ يجوز أن يقال لرسول الله ﷺ : احكم بما تشاء وما ترى من غير اجتهاد ، فإنك لا تحكم إلا بالصواب بناء على أنه كان يجوز له الاجتهاد . نص عليه الشافعي وعزاه بعضهم إلى غيره من المجتهدين . وقد سبقت .

# الركن التالث المجتهد فيه

وهو كل حكم شرعي عملي أو علمي يقصد به العلم ليس فيه دليل قطعي . فخرج بالشرعي العقلى فالحق فيها واحد . والمراد بالعمل ما هو كسب للمكلف إقداماً وإحجاماً . وبالعلمي ما تضمنه علم الأصول من المظنونات التي يستند العمل إليها . وقولنا : ليس فيها دليل قاطع [احترازاً] عما وجد فيه ذلك من الأحكام ، فإنه إذا ظفر فيه بالدليل حرم الرجوع إلى الظن .

مسألة: في الحادثة بحضرة النبي على ولم يحكم فيها بشيء يجوز لنا أن نحكم في نظيرها ، خلافاً لبعض المتكلمين في قوله: لا يجوز. وقال أبو الوفاء بن عقيل: إن كان له على حكم في نظيرها يصح استخراجه من معنى نطقه جاز، وإلا فلا وجه لرجوعنا إلى طلب الحكم مع إمساكه عنه. قلت: وهذا كله بحث في الجواز العقلي، أما الوقوع فالظاهر أنه لم يقع لوجوب البيان في وقت الحاجة.

### فصل في تحَليِّـل الحُــجَج

ليس يكفي في حصول الملكة على شيء تعرّفه ، بل لا بد مع ذلك من الارتياض في مباشرته ، فلذلك إنما تصير للفقيه ملكة الاحتجاج واستنباط المسائل أن يرتاض في أقوال العلماء وما أتوا به في كتبهم . وربما أغناه ذلك عن العناء في مسائل كثيرة وإنما ينتفع بذلك إذا تمكن من معرفة الصحيح من تلك الأقوال من فاسدها . ومما يعينه على ذلك أن تكون له قوة على تحليل ما في الكتب ورده إلى الحجج ، فما وافق منها التأليف الصواب فهو صواب ، وما خرج عن ذلك فهو فاسد ، وما أشكل أمره توقف فيه .

### فصَـل

## في وَظيفَة المَجْتهد الدَّعرضة الدَّاعرضة المُ

اعلم أنه حق على المجتهد أن يطلب لنفسه أقوى الحجج عند الله ما وجد إلى ذلك سبيلا، لأن الحجة كلما قويت أمن على نفسه من الزلل. وما أحسن قول الشافعي في «الأم» : «وإنما يؤخذ العلم من أعلى» وقال فيها حكاه عنه الغزالي في «المنخول» : إذا وقعت الواقعة فيه فليعرضها على نصوص الكتاب، فإنه أعوزه فعلى الخبر المتواتر ثم الأحاد، فإن أعوزه لم يخض في القياس، بل يلتفت إلى ظواهر الكتاب ، فإن وجد ظاهراً نظر في المخصصات من قياس وخبر، فإن لم يجد مخصصا حكم به، وإن لم يعثر على ظاهر من كتاب ولا سنة نظر إالى المذاهب، فإن وجدها مجمعاً عليها اتبع الاجماع، وإن لم يجد إجماعاً خاض في القياس. ويلاحظ القواعد الكلية أولًا ، ويقدمها على الجزئيات ، كها في القتل بالمثقل ، فيقدم قاعدة الردع على مراعاة الألم ، فإن عدم قاعدة كلية نظر في النصوص ومواقع الإجماع ، فإن وجدها في معنى واحد ألحق به ، وإلا انحدر إلى قياس تُخيل ، فإن أعوزه تمسك بالشبه ولا يعول على طرد . قال الغزالي : هذا تدريج النظر على ما قاله الشافعي ، ولقد أخر الإجماع عن ذلك الأخبار، وذلك تأخير مرتبة لا تأخير عمل، إذ العمل به مقدم ولكن العمل به مقدم في المرتبة، فإنه مستند قبول الإجماع. وخالف بعضهم وقال: الصحيح أن نظره في الإجماع يكون أولًا ، إذ النصوص يحتمل أن تكون منسوخة ، ولا كذلك الإجماع ، وإنما قدم الشافعي النص على الظاهر تنبيها على أنه يطلب من كل شيء ما هو الأشرف ، فأول ما يطلب من الكتاب والسنة النص ، فإن لم يجد فالظاهر ، فإن لم يجد ذلك في منطوقها ولا مفهومها رجع إلى أفعال النبي ﷺ ، ثم في تقريره بعض أمته ، فإن لم يجد نظر في الأجماع ، ثم في القياس إن لم يجد الإجماع . وسكت الشافعي عما بعد ذلك ، ولا شك أن آخر المراتب إذا لم يجد شيئاً الحكم بالبراءة الأصلية ، وقد ذكر القاضي في «التقريب» ذلك كله .

وقال في «المستصفى»: يجب أن يرد نظره في كل مسألة وفي النفي الأصلي قبل ورود السمع، ثم يبحث عن الأدلة السمعية المعتبرة، فينظر في الإجماع، فإن وجد وإلا ففي الكتاب والسنة المتواترين، وهما في مرتبة واحدة لإفادة القطع، فإن وجد أخذ به وإلا نظر بعد في عموماتها وظواهرها، فإن وجد وإلا نظر في مخصصات العموم من أخبار الآحاد والأقسية، فإن عارض القياس عموما، أو خبر واحد عموما وعدم الترجيح توقف على رأي، وتخير على رأي، وإن تعارض دليلان نظر في النسخ والترجيح، فإن عدمها جاء الخلاف في التخيير والوقف. فإن عدم بناه على حكم الأصل في العقل، وهو نفي الحكم على ما هو المختار.

### مسألة

يشترط في العمل بالنّص الظاهر البحث عن المعارض هل له ناسخ أو خصّص أو مقيد أو غير ذلك . وحكى عن قوم أنه لا يشترط، وله الحكم بالدليل بمجرد الاطلاع عليه. وهذا هو الخلاف السابق في باب العموم، في التمسك بالعام قبل المخصص. وإذا أوجبنا البحث فإلى أي وقت يبحث ؟ فيه الخلاف السابق هناك فاستحضره. والعجب من صاحب «المحصول» أنه قطع هنا بالبحث عن المعارض مع قوله في باب العموم أنه يجوز التمسك بالعام قبل البحث عن المخصص. وحكى الخلاف فيه عن ابن سريج. ويجرى هذا في كل دليل مع معارضه، كالقياس مع الاستصحاب وغيرها. نعم، إذا وجد المجتهد الإجماع عمل به من غير بحث ولا طلب على الصحيح ، كها قال الأبياري ، لأنه لا يتصورله معارض ، فإن الإجماعين لا يتعارضان ، ولا يصح نسخه .

#### فمسل

قال الماوردي: الاجتهاد / بعد النبي على تنقسم طرقه إلى ثمانية أقسام: أحدها ـ ما كان الاجتهاد مستخرجاً من معنى النص: كاستخراج علة الربا من البرّ، فهذا صحيح عند القائلين بالقياس.

1/400

ثانيها ـ ما استخرجه من شبه النص: كالعبد في ثبوت ملكه، لتردد شبهه بالحرّ في أنه يملك لأنه مملوك، فهو صحيح في أنه لا يملك لأنه مملوك، فهو صحيح غير مدفوع عند القائلين بالقياس والمنكرين له، غير أن المنكرين له جعلوه داخلا في عموم أحد الشبهين. ومن قال بالقياس جعله ملحقاً بأحد الشبهين.

ثالثها \_ ما كان مستخرجا من عموم النص : كالذي بيده عقدة النكاح في قوله تعالى : ﴿ أُو يَعِفُو الذي بيده عقدةً النكاح ﴾ [البقرة/٢٣٧] يعم الأب والزوج والمراد به أحدهما . وهذا صحيح يتوصل إليه بالترجيح .

رابعها ـ ما استخرج من إجمال النص: كقوله تعالى في المتعة: ﴿ومتعوهن على الموسع قدره وعلى المقتر قدره) [البقرة/٢٣٦] فيصح الاجتهاد في قدر المتعة باعتبار حال الزوجين .

خامسها ـ ما استخرج من أحوال النص: كقوله تعالى في المتمتع ﴿ فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجعتم ﴾ [البقرة/١٩٦] فاحتمل صيام الثلاثة قبل عرفة ، واحتمل صيام السبعة إذا رجع في طريقه، وإذا رجع إلى بلده ، فصح الاجتهاد في تغليب إحدى الحالتين على الأخرى .

سادسها \_ ما استخرج من دلائل النص: كقوله تعالى: ﴿لينفق ذو سعة من سعته ﴾ الآية [الطلاق/٧] فاستدللنا على تقدير نفقة الموسر ، فإنه أكثر ما جاءت به السنة في فدية الأذى ، في أن لكل مسكين مدين ، فاستدللنا على تقدير نفقة المعسر بمد، فإنه أقل ما جاءت به السنة في كفارة الوطء أن لكل مسكين مدّاً .

سابعها \_ ما استخرج من أمارات النص: كاستخراج دلائل القبلة لمن خفيت عليه ، مع قوله تعالى : ﴿وعلامات وبالنجم هم يهتدون﴾ [النحل /١٦] مع الاجتهاد في القبلة بالأمارات والدلالة عليها من هبوط الرياح ومطالع النجوم .

ثامنها \_ ما استخرج من غير نص ولا أصل : قال : واختلف أصحابنا في صحة الاجتهاد بغلبة الظن على وجهين :

(أحدهما) ـ لا يصح حتى يقترن بأصل ، فإنه لا يجوز أن يرجع في الشرع الى غير أصل ، وهو ظاهر مذهب الشافعي . ولهذا كان ينكر القول بالاستحسان ، لأنه تغليب ظن بغير أصل .

و (الثاني) يصح الاجتهاد به ، لأنه في الشرع أصل ، فجاز أن يستغني عن أصل . وقد اجتهد العلماء في التقدير على ما دون الحدّ بآرائهم في أصله من ضرب وحبس . وفي تقديره بعشر جلدات في حال ، وبعشرين في حال . وليس لهم في هذه المقادير أصل مشروع . والفرق أن الاجتهاد بغلبة الظن يستعمل مع عدم القياس .

### مسألة

قال المزني رحمه الله في كتاب «فساد التقليد»: إذا اختلف الأئمة وادعت كل فرقة بأن قولها نظر الكتاب والسنة وجب الاقتداء بالصحابة وطلبهم الحق بالشورى الموروثة عن النبي على ، قال تعالى : ﴿وأمرهم شورى بينهم﴾ [الشورى/٣٨] فيحضر الإمام أهل زمانه فيناظرهم فيها مضى وحدث من الخلاف ، ويسأل كل فرقة عها اختارت، ويمنعهم من الغلبة والمفاخرة، ويأمرهم بالإنصاف والمناصحة، ويحضّهم على القصد به إلى الله ، فإن الله تعالى يقول : ﴿إن يريدا إصلاحاً يوفق الله بينها﴾ [الساء /٣٥] فبذلك يتبين لهم النظر للكتاب والسنة . فإن قيل :

إذا لم يقم الإمام بذلك فالسبيل فل العلماء فيناظرهم بمثل مناظرة الإمام ، فإن كان - أو الفتوى موقف الإمام أن يطلب العلماء فيناظرهم بمثل مناظرة الإمام ، فإن كان - أو كانوا - بموضع لا يصل فيه إليهم فأقرب ما بعد ذلك النظر في كتب من تقدم من السلف ومن بعدهم من العلماء والاحتجاج لهم ، وعليهم تتبع الحق ممن قامت حجته فيهم بما وصفت وإدامة الرغبة إلى الله في توفيقه للفهم في كتابه وسنة نبيه عمد عليه ، فإنه لا يُدرَك خير إلا بمعرفته (انتهى) . وهي فائدة جليلة .

فائدة : على فقيه النفس ذي الملكة الصحيحة تتبع ألفاظ الوحيين الكتاب والسنة واستخراج المعاني منها . ومن جعل ذلك دأبه وجدها مملوءة ، وورد البحر الذي لا ينزف ، وكلما ظفر بآية طلب ما هو أعلى منها ، واستمد من الوهاب .

ومن فقه الفقه قولهم في حديث ميمونة (هلا أخذتم إهابها فدبغتموه فانتفعتم به) إن فيه احتياطا للمال وإنه مهها أمكن أن لا يضيع فلا ينبغي أن يضيع . والفقيه أعلى ، يأخذ من هذا ما هو أعلى منه ، وهو أن الجالس على الحاجة ، أو المستريح على القارعة تحت ظل شجرة إذا باحث نفسه قال لها : هلا حصّلت ثوابا وعملا صالحاً ، فإذا قال له الوسواس : أنت على الخلاء ، وما عساك تحصل من الطاعة وأنت بمكان تنزه عنه ذكر الله ، يقول ؛ إنما منعنا ذكر الله بالألسن ، فهلا استحضرت ذكر المنعم بدفع هذا الأذى عنا ، وتهيؤ القوة الدافعة ، حتى لا يخلو استحضرت ذكر المنعم بدفع هذا الأذى عنا ، وتهيؤ القوة الدافعة ، حتى لا يخلو من المقارات والميتات بمعالجة الدباغ .

وكذلك قوله على : (لا تنكح المرأة على عمتها وخالتها ، فإنكم إذا فعلتم ذلك قطعتم أرحامهُنّ) فيتعدى استنباطه إلى تحريم كل ما يوقع القطيعة والوحشة بين المسلمين وإفساد ما بينهم ، حتى السعي على بعضهم في مناصب بعض ووظيفته من غير موجب شرعي وقس على ذلك وأمثاله تغنم بتحصيل الفوائد وتثمير الأعمال .

<sup>(</sup>١) لعلها (فها السبيل). مع صحة ما في الاصول.

مسألة : ادعى الغزالي وغيره الإجماع على أن كل مجتهد غلب على ظنه حكم كان ذلك حكم الله تعالى في حقه وحق من قلده حتى لو اعتقد خلاف الإجماع لدليل كان حكم الله في حقه إلى أن يطلع على مخالفته الإجماع . وفي ذلك نظر ، لأن الشافعي رضي الله عنه قال في «سير الواقدي» \_ وهو من كتب «الأم» من أواخرها \_ : فإذا قُدّم المرتد ليقتل فشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً عبده ورسوله، وقتله بعض الولاة فالذين لا يرون أن يستتاب المرتد فعلى قاتله الكفارة والدية ، ولولا الشبهة لكان عليه القوَد . وحكى القاضي أبو الطيب في كتاب ٣٠/ب الحج في باب الإحصار من «تعليقه» / أن الشافعي قال في كتاب المناسك الكبير : لو كان يذهب \_ أي المحرم \_ إلى أن المريض يحل إذا بعث الهدي بمنى ، فبعث الهدي فنحر هناك أو ذبح لم يحل . وكان على إحرامه ، وإذا رجع إلى مكة كان حراماً كما كان (قال القاضي أبو الطيب رحمه الله) : وهذا يدل مز: الشافعي على أن من اعتقد مذهباً وعمل به لم يحكم بصحة فعله عنده ، لأن هذا اعتقد جواز التحلل وتحلل ولم يجعله حلالًا بذلك ولم نصححه في حقه . ونقله الروياني في «البحر» عن القاضي أبي الطيب وأقرُّه. وقال الأصحاب في باب الزني في الشبهة: كل جهة صححها بعض العلماء أباح الوطء بها لا حدّ فيها على المذهب وإن كان الواطيء يعتقد التحريم . وقيل : يجب على من يعتقد حرمته دون غيره . مسألة : نص الشافعي رضي الله عنه على أن العالم لا يقول في مسألة : «لا أعلم» حتى يجهد نفسه في النظر فيها ثم يقف . كما أنه لا يقول : «أعلم» ويذكر ما علمه حتى يجهد نفسه ويعلم، نقله بعض المتأخرين . ووجهه أن العالم ليس كالعامّي ، فقوله : لا أعلم يهون أمر المسألة ويطمع السائل في الإقدام مع أنها قد تكون منصوصة الحكم . وأيضاً فالعالم مأمور بالنظر ليتعلم ويعلُّم ، فليس قوله

مسألة: هل على المجتهد بيان الدليل الذي دل علمه على المسألة ؟ يتجه فيه تخريج خلاف من المفتي: هل يجب عليه ؟ كما سنذكره في باب الفتوى، أو من

يعرف فيه المعنى فلا يمنع .

«لا أعلم» من الدين في شيء حتى يقف عند مقتضيات العلم بعد سبرها . ولا شك أن هذا محمول على من يطلق «لا أعلم» إطلاقاً . أما من يقيد كلامه بما

الشاهد: هل يجب عليه بيان مستنده من مشاهدة أو استفاضة أو لا يجب ؟ بناء على أنه لم يأت بها إلا على اعتقاد صحة وقوعها . والمشهور الثاني . نعم ، قال الرافعي في باب الشهادة على الشهادة : يبين الفرع في الأداء جهة التحمل من استدعاء أو أداء أو بيان سبب . قال الإمام : لأن الغالب الجهل بطريقه ، فإن كان يعلم ووثق به القاضي جاز تركه .

مسألة: إذا وجدنا عن مجتهد حكماً وظفرنا له بدليل مناسب ، وفقدنا غيره ، فهل يجوز لنا جعله معتمداً لهذا المجتهد ؟ جزم به القرافي في «القواعد» قال : ولهذا أجمعت الأمة على أنّا إذا رأينا في كلام الشارع حكماً ، وظفرنا له بمناسبة جزمنا بإضافة الحكم إليها مع تجويز أن لا يكون الأمر كذلك عقلاً ، لكن الاستقراء دلّ عليه .

### مكسألة

يجب على المجتهد أن يقصد باجتهاده طلب الحق عند الله وإصابة العين التي يجتهد فيها . قال الماوردي : هذا هو الظاهر من مذهب الشافعي (قال) : ويشبه أن يكون من مذهب المزني أن عليه أن يقصد باجتهاده طلب الحق عند نفسه ، لأن ما عند الله لا يعلم إلا بالنص ، وعلى كلا المذهبين عليه أن يتوصل باجتهاده إلى طلب الحق وإصابة العين ، فيجمع بين هذين الشرطين .

وقال بعض العراقيين من الفقهاء والمتكلمين : عليه الاجتهاد وليعمل بما يؤديه اجتهاده اليه ، فيجعلون عليه الاجتهاد ولا يجعلون عليه طلب الحق بالاجتهاد ، واختلف عن أبي حنيفة فقيل : في بعض الأحكام عليه طلب الحق بالاجتهاد ، كقولنا ، وفي بعضها يعمل بما يؤديه إليه اجتهاده كأبي يوسف . وقد اختلطت مذاهب الناس في هذا حتى التبست . واحتج القائلون بأن عليه طلب الاجتهاد ، لا طلب الحق ، بأن ما أخفاه الله لا طريق لنا إلى إظهاره . وفي إلزامه تكليف ما لا يطاق . وهو غلط لأن الاجتهاد نوع من الاستدلال .

وحكى الرافعي في باب الاجتهاد في القبلة ، عن الصيدلاني قولين : أنه هل المكلف به الاجتهاد لا غير ، أو كلف التوجه للقبلة ؟ وفائدتها فيها لو اجتهد ثم تيقن الخطأ ، هل يجب القضاء ؟ فعلى الأول : لا يجب ، وعلى الثاني : يجب . وذكر إمام الحرمين في «النهاية» هناك هذا الخلاف أيضاً وقال : إنه يجري في كل مجتهد فيه ، ففي قول إلى يكلف إصابة المطلوب ، وفي قول : يكلف بذل المجهود في الاجتهاد .

في حكم الاجتهاد: لا يخلو حال المجتهَد فيه إما أن تتفق عليه أقوال المجتهدين أو تختلف: فإن اتفقت فهو إجماع يجب العمل به ، وإن اختلفت أقوالهم فإما أن يكون في حكم عقلي أو شرعي:

الأول ـ العقلي: فإن كان الغلط مما يمنع معرفة الله سبحانه ورسوله ، كما في إثبات العلم بالصانع والوحدانية وما يتعلق بالعدل والتوحيد ، فالحق فيها واحد ، هو المكلف ، وما عداه باطل . فمن أصابه أصاب الحق ، ومن أخطأه فهو كافر .

وإن كان في غير ذلك ، كها في مسألة الرؤية وخلق القرآن ، وكها في وجوب متابعة الإجماع والعمل بخبر الواحد ، فقد أطلق الشافعي عليه اسم (الكفر) ، فمن أصحابه من أجراه على ظاهره ، ومنهم من أوله على كفران النعم ، وصححه النووي وغيره ، ولا شك في أنه مبتدع فاسق ، لعدوله عن الحق .

هذا كله إذا كانت المسألة دينية . أما ما ليس كذلك ، كما في وجوب تركيب الأجسام من ثمانية أجزاء ، وانحصار اللفظ في المفرد والمؤلف ، فلا المخطىء فيه آثم ، ولا المصيب مأجور ، إذ يجري مثل هذا مجرى الخطأ في أن مكة شرّفها الله أكبر من المدينة أو أصغر .

وقال عبيد الله بن الحسن العنبري قاضي البصرة: كل مجتهد في الأصول مصيب. ونقل مثله عن الجاحظ. ويلزم من مذهب العنبري أن لا يكون أحد من المخالفين في الدين مخطئاً. وأما الجاحظ فجعل الحق في هذه المسائل واحداً، ولكنه يجعل المخطىء في جميعها غير آثم. أما رأي العنبري فبين الاستحالة، فإنه يستحيل أن يكون الحق أن العالم قديم وأنه محدث، وأما [رأي] الجاحظ فباطل،

فإن النبي عليه الصلاة والسلام قاتل اليهود والنصارى ، وكذلك الصحابة ، ولولا أنهم مخطئون وآثمون لما كان كذلك . قال ابن السمعاني : وكان ابن العنبري يقول في مثبتي القدر : هؤلاء عظّموا الله ، وفي نافي القدر : هؤلاء نزّهوا الله ، وقد استبشع هذا القول منه ، فإنه يقتضي تصويب اليهود والنصارى وسائر الكفار في اجتهادهم (قال) : ولعله أراد أصول الديانات التي اختلف فيها أهل القبلة ، كالرؤية وخلق الأفعال ونحوه / . وأما ما اختلف فيه المسلمون وغيرهم من أهل ٢٥٦/ الملل ، كاليهود والنصارى والمجوس ، فهذا مما يقطع فيه بقول أهل الإسلام .

قلت : وهذا أحد المنقولات عنه . قال القاضي في «مختصر التقريب» : اختلفت الرواية عن العنبري فقال في أشهر الروايتين : إنما أصوّب كل مجتهد في الدين تجمعهم الملة . وأما الكفرة فلا يصوّبون . وغلا بعض الرواة عنه فصوّب الكافرين المجتهدين دون الراكنين إلى البدعة .

ونحن نتكلم معها نحتصراً فنقول: أنتها (أولاً) محجوجان بالإجماع قبلكها وبعدكها. و (ثانيا) إذا أردتما بذلك مطابقة الاعتقاد للمعتقد فقد خرجتها عن حيز العقلاء وانخرطتها في سلك الأنعام. وإن أردتما الخروج عن عهدة التكليف ونفي الحرج \_ كها نقل عن الجاحظ \_ فالبراهين العقلية من الكتاب والسنة والإجماع الخارجة عن حد الحصر ترد هذه المقالة. وأما تخصيص التصويب بالمجمعين على الملة الإسلامية فنقول: مما خاض فيه المسلمون القول بخلق القرآن وغير ذلك مما يعظم خطره. وأجمعوا قبل العنبري على أنه يجب على المرء إدراك بطلانه.

وقال الغزالي في «المنخول»: لعله أراد خلق الأفعال وخلق القرآن، إذ المسلم لا يكلف الخوض فيه، بخلاف قِدَم العالم ونفي النبوات، وهو مع هذا فاسد، فإن اعتقاد الإصابة المحققة على هذا محال.

وقال الكيا: ذهب العنبري إلى أن المصيب في العقليات واحد ، ولكن ما يتعلق بتصديق الرسل وإثبات حدوث العالم وإثبات الصانع ، فالمخطىء فيه غير معذور . وأما ما يتعلق بالقدر والجبر وإثبات الجهة ونفيها فالمخطىء فيه غير معذور ولو كان مبطلاً في اعتقاده بعد الموافقة بتصديق الرسل والتزام الملة ، وبين ذلك على

أن الخلق ما كلفوا إلا اعتقاد تعظيم الله وتنزيهه من وجه ، ولذلك لم يبحث الصحابة عن معنى الألفاظ الموهمة للتشبيه ، علماً منهم بأن اعتقادها لا يجر حرجاً .

وقال ابن برهان : لعله أراد أنه معذور في اجتهاده ، ولكن عبر عنه بالمصيب . والذي نقله الإمام عنها الجواز في الأصول مطلقاً بمعنى حطّ الإثم ، لا بمعنى المطابقة للحق في نفس الأمر ، إذ فيه الجمع بين النفي والإثبات ، وهو مُحال . وما ذكراه ليس بمحال عقلًا ، لكنه محال شرعاً ، للإجماع على تخليد الكفار في النار ، ولو كانوا غير آثمين لما ساغ ذلك .

وأما ابن فورك فنقل عنه ذلك فيها يمكن فيه التأويل ، نحو القول بالقدر والإرجاء .

وقال القاضي عياض في «الشفاء»: ذهب العنبري إلى تصويب أقوال المجتهدين في أصول الدين فيها كان عرضة للتأويل وحكى القاضي ابن الباقلاني مثله عن داود بن على الاصفهاني، وحكى قوم عنها أنها قالا ذلك فيمن علم الله من حاله استفراغ الوسع في طلب الحق من أهل ملتنا وغيرهم. وقال الجاحظ نحو هذا القول. وتمامه في أن كثيراً من العامة والنساء والبله مقلدة النصارى واليهود وغيرهم لاحجة لله تعالى عليهم، إذ لم يكن لهم طباع يمكن معها الاستدلال، وقد نحا الغزالي قريباً من هذا المنحى في كتاب «التفرقة بين الإسلام والزندقة «وقائل هذا كله كافر بالإجماع على كفر من لم يكفر أحداً من النصارى واليهود، وكل من فارق دين المسلمين ووقف في تكفيرهم أو شك، لقيام النص والإجماع على كفرهم. فمن وقف فيه فقد كذب النص. (انتهى).

وما نسبه للغزالي غلط عليه، فقد صرح بفساد مذهب العنبري، كما سبق عنه، وهو بريء من هذه المقالة والذي أشار إليه في كتاب «التفرقة» هو قوله: إن من لم تبلغه الدعوة من نصارى الروم أو الترك أنهم معذورون، وليس فيه تصويبهم، والكلام إنما هو فيمن بلغته الدعوة وعاند . وإنما نبهت على هذا لئلا يغتر به الواقف عليه .

وقال ابن دقيق العيد : ما نقل عن العنبري والجاحظ إن إرادا أن كل واحد من

المجتهدين مصيب لما في نفس الأمر فهو باطل قطعاً ، لأن الحق متعين في نفس الأمر في جهة واحدة ، والمتفاضلان لا يكونان حقين في نفس الأمر . وإن أريد به أن من بذل الوسع ولم يقصر في الأصوليات أنه يكون معذوراً غير معاقب فهذا أقرب وجهاً ، لكونه نظرياً ، ولأنه قد يعقد فيه أنه لو عوقب وكلف بعد استفراغه غاية الجهد لزم تكليفه لما لا يطاق .

وقال في «شرح الإلمام»: يمكن أن يجيب العنبري عبّارُد به عليه من تبييت المشتركين واغترارهم() وعدم المعرفة بالفرق بين المعاند وغيره ، فله أن يقول: المكلف منه مع إمكان النظر بين معاند ومقصر ، وأنا أقول بهلاك كل واحد منها . هذا إن كان ما قالا بناء على ما ذكرناه . وأما الذي حكى عنه من الإصابة في العقائد القطعية فباطل قطعاً ، ولعله لا يقوله إن شاء الله تعالى .

وأما المخطىء في الأصول والمجسمة: فلا شك في تأثيمه وتفسيقه وتضليله. واختلف في تكفيره. وللأشعري قولان. قال إمام الحرمين وابن القشيري وغيرهما: وأظهر مذهبيه ترك التكفير، وهو اختيار القاضي في كتاب «إكفار المتأولين»: وقال ابن عبد السلام: رجع الأشعري عند موته عن تكفير أهل القبلة، لأن الجهل بالصفات ليس جهلاً بالموصوفات. وقال: اختلفنا في عبارة والمشار إليه واحد. والخلاف فيه وجهان لأصحابنا كها قاله ابن القشيري، وكان الإمام أبو سهل الصَعْلوكي: لا يكفر، قيل له: ألا تكفر من يكفّرك؟ فعاد إلى القول بالتكفير. وهذا مذهب المعتزلة، فهم يكفرون خصومهم ويكفر كل فريق منهم الآخر. قال الإمام: ومعظم الأصحاب على ترك التكفير. وقالوا: إنما نكفر من جهل وجود الرب، أو علم وجوده ولكن فعل فعلاً، أو قال قولاً، أجمعت من جهل وجود الرب، أو علم وجوده ولكن فعل فعلاً، أو قال قولاً، أجمعت أصحابه في نفي البقاء أيضا، كها يكفر في نفي العلم وغيره من المسائل المختلف فيها. قلت: وقد أطلق الشافعي رحمه الله تكفير القائل بخلق القرآن، لكن فيها. قلت: وقد أطلق الشافعي رحمه الله تكفير القائل بخلق القرآن، لكن فيها. قلت: وقد أطلق الشافعي رحمه الله تكفير القائل بخلق القرآن، لكن

<sup>(</sup>١) أي أخذهم على غِرّة.

الثاني ـ ما يتعلق بالمسائل الأصولية: / ككون الإجماع حجة ، وكون القياس وخبر الواحد حجة ، وكالخلاف في اشتراط انقراض العصر في الإجماع ، وفي الحاصل عن اجتهاد ، ومنه اعتقاد كون المصيب واحداً في الظنيّات. قال الغزالي : فهذه المسائل أدلتها قطعية ، والمخالف فيها آثم مخطىء . وقال أبو الحسين في «شرح العمد» : لا يجوز التقليد في أصول الفقه ، ولا يكون كل مجتهد مصيبا ، بل المصيب واحد ، بخلاف الفقه في الأمرين (قال) : والمخطىء في أصول الفقه يلحق بأصول الدين . كذا قال ولم يجك فيه خلافاً .

قال القرافي : وقد خالف جماعة من الأثمة في مسائل ضعيفة المدارك ، كالإجماع السكوت ، والإجماع على الحروب ونحوهما فلا ينبغي تأثيمه ، لأنها ليست قطعية ، كما أنّا في أصول الدين لا نؤثم من يقول: العرض يبقى زمانين أو بنفي الخلا وإثبات الملا وغير ذلك .

الثالث ـ ما يتعلق بالأحكام الشرعية الفقهية: فقال الأصم وبشر المريسى: إن الحق فيها واحد وأن أدلتها قاطعة، فلذلك من تعدى الحق فيها فهو مخطىء وآثم، فكيف بمسائل العقائد، وإنما يستقيم هذا المذهب إذا لم يكن القياس حجة، وكذلك خبر الواحد والعمومات كلها، فالحجج المثبتة لكون هذه حجة يلزمها بطلان هذا المذهب.

وأما جمهور الأمة فقد قالوا: إن هذه المسائل منها مالا يسوغ فيه الاجتهاد ، ومنها ما ليس كذلك ، والتي لا يسوغ فيها الاجتهاد وهي التي أدلتها قاطعة فيها ، فإنّا نعلم بالضرورة أنها من دين النبي عليه الصلاة والسلام كوجوب الصلوات الخمس وصوم رمضان وتحريم الزني والخمر ، والمخطىء في هذا كافر لتكذيبه الله تعالى ورسوله . ومنها ما ليس كذلك ، كجواز بيع الحصا ، وتحريم الخنزير . والمخطىء في هذه آثم غير كافر .

وأما التي يسوغ فيها الاجتهاد فهي المختلف فيها، كوجوب الزكاة في مال الصبي، ونفي وجوب الوتر وغيره مما عدمت فيها النصوص في الفروع، وغمضت فيها الأدلة ويرجع فيها إلى الاجتهاد، فليس بآثم.

قال ابن السمعاني: ويشبه أن يكون سبب غموضها امتحانً من الله لعباده، ليتفاضل بينهم في درجات العلم ومراتب الكرامة، كها قال تعالى: ﴿يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات المجادلة/١١] ﴿وفوق كل ذي علم عليم ﴾ [يوسف/٧٦]. وعلى هذا يتأول ما ورد في بعض الأخبار: (اختلاف أمتي رحمة) فعلى هذا النوع يحمل هذا للفظ دون النوع الآخر، فيكون اللفظ عاما والمراد خاص.

واختلف العلماء في حكم أقوال المجتهدين ، هل كل مجتهد مصيب ، أو المصيب واحد ؟ واختلف النقل في ذلك . ونحن نذكر ما وقفنا عليه من كلامهم فنقول : قال الماوردي والروياني في كتاب القضاء : ذهب الأكثرون إلى أن الحق في جميعها، وأن كل مجتهد مصيب فيها عند الله ، ومصيب في الحكم ، لأن جواز الجميع دليل على صحة الجميع . قال الماوردي وهو قول أبي الحسن الأشعري والمعتزلة . وقالت الأشعرية بخراسان : لا يصح هذا المذهب عن أبي الحسن (قال) : والمشهور عنه عند أهل العراق ما ذكرناه ، وأن من أدى اجتهاده إلى حكم يلزمه العمل به ولا تحل له مخالفته . فدل على أنه الحق .

وذهب الشافعي رحمه الله وأبو حنيفة ومالك وأكثر الفقهاء رحمهم الله إلى أن الحق في أحدهما ، وإن لم يتعين لنا فهو عند الله متعين ، لاستحالة أن يكون الشيء الواحد في الزمان الواحد في الشخص الواحد حلالًا حراماً ، ولأن الصحابة تناظروا في المسائل واحتج كل واحد على قوله ، وخطّاً بعضهم بعضا ، وهذا يقتضى أن كل واحد يطلب إصابة الحق .

ثم اختلفوا هل كل مجتهد مصيب أم لا ؟ فعند الشافعي أن المصيب منهم واحد وإن لم يتعين ، وإن جميعهم مخطىء إلا ذلك الواحد ، وبه قال مالك وغيره . وقال أبو يوسف وغيره : كل مجتهد مصيب وإن كان الحق في واحد ، فمن أصابه فقد أصاب الحق ، ومن أخطأه فقد أخطأه . ونسبه بعض أصحابنا المتأخرين إلى الشافعي ، تمسكاً بقوله : «وأدّى ما كُلّف» . فظن أنه أراد بذلك «أصاب» ، وغلّطوه فيه ، وإنما أراد أنه في معنى من أدى ما كلف به أنه لا يأثم (انتهى) .

وقال القاضي أبو الطيب الطبري: الحق من قول المجتهدين واحد، والآخر باطل، وإن اختلفوا على ثلاثة أقاويل فأكثر. قال أبو إسحاق المروزي في «الشرح» في أدب القضاء: هذا قول الشافعي في الجديد والقديم، لا أعلم اختلف قوله في ذلك، وقد نص عليه في مواضع، ولا أعلم أحداً من الصحابة اختلف في ذلك على مذهبه، وإنما نسب قوم من المتأخرين عمن لا معرفة لهم بمذهبه إليه أن كل مجتهد مصيب، وادعوا ذلك عليه، وتمسكوا بقوله في المجتهد: «أدَّى ما كلف» فقالوا: المؤدي ما كلف مصيب. قال أبو إسحاق: وإنما قصد الشافعي بذلك رفع الإثم عنه، لأنه لو قصد خلاف الحق لأثم، وإذا خالف من غير قصد لم يكن أثماً، وكان بمنزلة المؤدي ما كلف.

قال القاضي أبو الطيب: ويحتمل أن يكون معناه: أدى ما كُلف عند نفسه ، فإنه يعتقد وضع الدليل في حقه ، وسلك ما وجب من طريقه . قال أبو إسحاق: وكل موضع رأيت فيه من كلام الشافعي هذه الألفاظ فاقرأ الباب فإنك تجد قبله وبعده نصّاً على أن الحق في واحد ، وأن ما عداه خطأ . ثم غلّظ أبو إسحاق القول على من نسب إلى الشافعي : كل مجتهد مصيب . قال القاضي أبو الطيب : ويدل على أن هذا مذهبه : إذا اجتهد اثنان في القبلة فأدى اجتهادهما إلى جهتين مختلفتين فتوجه كل واحد منهما إلى جهته ، ولو ائتم أحدهما بالآخر لم تصح صلاته . وهذا يدل على أن الامام مخطىء عنده . وكذلك من صلى خلف من لا يقرأ فاتحة الكتاب ، وله نظائر .

وحُكي عن أبي إسحاق أنه قال: ويشبه أن تكون المسألة على قولين، لأن الشافعي ذكر قولين فيمن أخطأ القبلة بيقين، هل تلزمه الإعادة أم لا ؟ والأصح: عليه الإعادة. ومن يقول: كل مجتهد مصيب يقول: لا إعادة عليه وكذلك قال : لو دفع الزكاة إلى من ظاهره الفقر فبان غنيا، تلزمه الإعادة ؟ قولان. قال القاضي: وهذه الطريقة اختيار أبي حامد، وهو الذي حكاها عن أبي إسحاق . والصحيح عن أبي إسحاق ما ذكرنا .

وقال أبو على الطبري صاحب «الإيضاح» في «أصوله» إن الله نصب على الحق

عُلَماً، وجعل لهم اليه طريقاً / فمن أصابه فقد أصاب الحق، ومن أخطأه عُذر ١/٣٥٧ بخطئه وَأُجِرَ على قصده . ثم قال : وبه قال الشافعي وجملة أصحابه . وقد استقصى المزني ذلك في كتاب «الترغيب في العلم» وقطع بأن الحق في واحد ودَلّ عليه، وقال: إنه مذهب مالك والليث وهو مذهب كل من صنف من أصحاب الشافعي من المتقدمين والمتأخرين. وإليه ذهب من الأشعريين أبو بكر بن مجاهد وابن فورك وأبو إسحاق الاسفرايني، وقال: نقضت هذه المسألة على البصري المعروف بجُعَل .

وقال القاضي: وقد ذكر أبو الحسن الأشعري القولين جميعا، وقد أبان «الحق في واحد»، ولكنه مال إلى اختيار: «كل مجتهد مصيب» وهذا مذهب معتزلة البصرة وهم الأصل في هذه البدعة، وقالوا هذا لجهلهم بمعاني الفقه وطرقه الدالة على الحق، الفاصلة بينه وبين ما عداه من الشبه الباطلة، وقالوا: ليس فيها طريق أولى من طريق، ولا أمارة أقوى من أخرى، والجميع متكافئون. ومن غلب على ظنه شيء حكم به، فيحكمون فيها لا يعلمونه وليس من شأنهم، وبسطوا لذلك ألسنة نفاة القياس منهم ومن غيرهم القائلين بأنه لا يصح القياس والاجتهاد لأن ذلك يصح في طلب يؤدي إلى العلم أو إلى الظن، وليس في هذه الأصول ما يدل على أحكام الحوادث علما ولا ظناً.

قال القاضي أبو الطيب : وفي المسألة قول ثالث ، وهو أن الحق واحد ، ولكن الله تعالى لم يكلفنا إصابته ، وإنما كلف الاجتهاد في طلبه ، وكل من اجتهد في طلبه فهو مصيب ، وقد أدى ما كُلّف .

وقال أبو على الطبري في «أصوله»: قد أضاف قوم من أصحابنا هذا إلى الشافعي ، واستدل بقوله: «لأنه أدى ما كلف»: قال: وهو خطأ على أصله ، لأنه نص على أن الحق واحد ، وأن أحدهما مخطىء لا محالة . قال القاضي أبو الطيب: واختلف النقل عن أبي حنيفة فنقل أنه ذكر في بعض المسائل ، كقولنا. وفي بعضها كقول أبي يوسف . ولنا أن الحق لما كان في واحد لم يكن المصيب إلا واحداً . ولو كان كل مجتهد مصيباً ما أخطأ مجتهد . وقال عليه الصلاة والسلام:

(إذا اجتهد الحاكم فأخطأ . . ) (انتهى) .

وقال ابن كج: صار عامة أصحابنا إلى أن الحق في واحد ، والمخطىء له معذور. وقال أهل العراق وأصحاب مالك: كل مجتهد مصيب، واليه ذهب ابن سريج وأبو حامد . إلا أنه كلف ما أدى إليه اجتهاده . ثم نص ابن كج على هذا(۱) بإجماع الصحابة على تصويب بعضهم بعضا فيها اختلفوا فيه ، ولا يجوز إجماعهم على خطأ . ثم قال : إنه معذور .

وقال ابن فورك في كتابه: للناس فيها ثلاثة أقاويل: أحدها ـ أن الحق في واحد، وهو المطلوب، وعليه دليل منصوب، فمن وضع النظر موضعه أصاب الحق، ومن قصر عنه وفقد الصواب فهو مخطىء ولا إثم، ولا نقول؛ إنه معذور، لأن المعذور من يسقط عنه التكليف لا عذر في تركه، كالعاجز عن القيام في الصلاة. وهو عندنا قد كلف إصابة العين لكنه خفف أمر خطئه وأجر على قصده الصواب، وحكمه نافذ على الظاهر. وهذا مذهب الشافعي وأكثر أصحابه وعليه نص في كتاب «الرسالة» و «أدب القاضي». وقال: كل مجتهدين اختلفا فالحق في واحد من قوليها.

والثاني ـ أن الحق واحد إلا أن المجتهدين لم يكلفوا إصابته ، وكلهم مصيبون لما كلفوا من الاجتهاد ، وإن كان بعضهم مخطئاً .

والثالث \_ أنهم كلفوا الردّ إلى الأشبه على طريق الظن (انتهى) . فحصل وجهان في أنه يقال فيه معذور أم لا .

وقال الشيخ أبو إسحاق: اختلف أصحابنا ، فقيل: الحق في واحد ، وما عداه باطل ، إلا أن الإثم مرفوع عن المخطىء ، وقيل: إن هذا مذهب الشافعي. وقيل: فيه قولان هذا أحدهما. والثاني إن كل مجتهد مصيب، وهو ظاهر قول مالك وأبي حنيفة ، وهو مذهب المعتزلة وأبي الحسين، وحكى القاضي أبو بكر عن أبي على بن أبي هريرة أنه كان يقول بأخَرَةٍ: إن الحق في واحد مقطوع

<sup>(</sup>١) (على) غير موجودة في الباريسية والأزهرية.

به عند الله وأن مخطئه مأثوم ، والحكم بخلافه منقوض ، وهو قول الأصم وابن علية وبشر المريسي .

واختلف القائلون من أصحابنا بأن الحق في واحد في أنه هل الكل مصيب في المجتهاد، أم لا ؟ فقيل : المخطىء في الحكم مخطىء في الاجتهاد . وقيل : الكل مصيب في الاجتهاد وإن جاز أن يخطىء في الحكم . وحكي عن أبي العباس .

واختلف القائلون بأن كل مجتهد مصيب ، فقال بعض الحنفية : إن عند الله شبهاً ربما أصابه المجتهد وربما أخطأه ، ومنهم من أنكر ذلك . والقائلون بالأشبه اختلفوا في تفسيره ، فقيل : تفسيره بأكثر من أنه أشبه () . وقيل : الأشبه عند الله في حكم الحادثة قوة الشبهة ، فهو الأمارة . وهذا تصريح بأن الحق في واحد يجب طلبه . وقيل الأشبه عند الله أنه عنده في الحادثة حكم لو نص عليه وبينه لم ينص الا عليه . والصحيح من مذاهب أصحابنا هو الأول : أن الحق في واحد ، وما سواه بلطل ، وأن الإثم مرفوع عن المخطىء . (انتهى) .

وقال ابن الصباغ في «العدة» : كان أبو إسحاق المروزي وأبو علي الطبري يقولان : ان مذهب الشافعي وأصحابه أن الحق في واحد ، إلا أن المجتهد لا يعلم أنه مصيب ، وإنما يظن ذلك . وقال سليم : ذهب الشافعي في أكثر كتبه إلى أن الحق فيها واحد ، وأن الله ينصب على ذلك دليلا [إما] غامضا وإما جليا . وكُلِّف المجتهد طلب وإصابته بذلك الدليل ، فإذا اجتهد وأصابه كان مصيباً عند الله وفي الحكم ، وله أجر على اجتهاده ، وأجر على إصابته . وإن أخطأه كان غطئا عند الله وفي الحكم ، إلا أن له أجراً على اجتهاده ، والخطأ مرفوع . وحكى هذا عن مالك ، وبه قال المريسي وابن علية والأصم وزادوا فقالوا : عليه دليل مقطوع به ، ثم أخطأه ، كان آثماً مضلًلاً .

وقال الشافعي رحمه الله في كتاب «إبطال القول بالاستحسان»: إن الحق عند الله واحد ، وعليه دليل ، إلا أنه لم يكلّف المجتهد إصابته وإنما كلفه طلبه ، فإن

<sup>(</sup>١) كذا في الاصول كلها.

أصابه كان مصيباً ، وإن أخطأ كان مخطئاً عند الله ، لا في الحكم . وحكى هذا عن أبي حنيفة ومالك ، وهو اختيار المزني .

وذهبت المعتزلة بأسرها إلى أنه ليس هناك حكم مطلوب على اليقين، وإنما / ٢٥٧ الواجب على المجتهد أن يعمل بما غلب على ظنه / ويكون مصيباً. واختلفوا هل هناك أشبه مطلوب أم لا . على قولين . ومعنى الأشبه أن الله لو أنزل حكماً في الحادثة لكان هو فيجب طلب ذلك (١) الأشبه .

وحكى ابن فورك عنهم قولاً ثالثاً أن الله نصب على الحكمين معاً دليلاً ، إلا أن الأدلة إذا تكافأت عند المجتهد وغمضت تحيّر . وذهب الكرخي وغيره من الحنفية [إلى] أن كل مجتهد مصيب ، وهناك أشبه مطلوب ، فإن أصابه أصاب الحق ، وإن أخطأه كان مخطئاً للمطلوب مصيباً في اجتهاده ، كالقول الثاني للمعتزلة .

وأما الأشعرية فالذي حكاه عنهم الخراسانيون أبو إسحاق وابن فورك أن مذهبهم أن الحق في واحد ، وأن على المجتهد طلبه بالدليل ، فإن أخطأه كان مخطئاً عند الله وفي الحكم ، لقول الشافعي في الأول . وحكى القاضي أن لأبي الحسين فيها قولين : أحدهما هذا ، والثاني أنه ليس لله حكم في هذه المسائل ، وأن المأخوذ على المكلف أن يحكم بما غلب على ظنه فيها ، واختار هذا ونصره ، وقال : ليس هناك أشبه مطلوب ، ولا دليل منصوب مثل القول الأول للمعتزلة . (انتهى) .

وقال الأستاذ أبو منصور البغدادي : اختلف أصحابنا في تصويب المجتهدين في الفروع :

- فمنهم من قال: إن الحق في كل واحد، وهو المطلوب، وعليه دليل منصوب، والذي يؤدي إلى غيره شبهة وليس بالدليل، وهؤلاء يقولون: إن الله كلف المجتهدين إصابة الحق بالدليل الذي نصبه عليه، ومن أخطأه كان معذوراً

<sup>(</sup>١) في غطوطة أحمد الثالث (لكان يجب طلب ذلك الأشبه).

على خطئه مثاباً على قصده (قال): وهذا هو الصحيح المشهور من مذاهب الشافعي وأصحابه ، وبه قال ابن علية والمريسي .

وقال المُزني: كل مجتهد مصيب ، إلا أن الحق في واحد من أقوالهم . قال أصحاب الشافعي: فيها مسائل نقضوا فيها الحكم على من خالفهم ، كالحكم بالنكول وسائر ما حكم به أهل العراق بالاستحسان ، وأوجبوا الحد على واطىء الأم والبنت والأخت بعد العقد عليهن ، وعلى المستأجرة ، وإن حكم حاكم بإسقاط الحد في ذلك . وأوجبوا إعادة الصلاة على من توضأ بنبيذ التمر أو ترك النية أو الترتيب في الوضوء، وإعادة الصوم على من ترك نيته قبل الفجر ، أو نوى في فرضه التطوع ، وكذلك نقضوا الحكم على من حكم بخلاف خبر المصراة ، وخبر الخيار في البيع ، والعرايا ، والفلس . وكان الاصطخرى والصيرفي ينقضان الحكم على من حكم على من حكم بمضاف فاسقين .

- وقال أصحاب الرأي قبل قول المزني: إن الحق في واحد إلا إن كل مجتهد مصيب ، لأنه لم يكلف إصابة الحق ، وإنما كلف فعل ما يؤدي إليه اجتهاده . ولذلك قال المزني وأبو حنيفة فيمن صلى إلى بعض الجهات بالاجتهاد ثم علم خطأه بيقين أنه لا يلزمه الإعادة ، لأنه لم يكلف عندهما إصابة عين القبلة ، وإنما كلف الصلاة بالاجتهاد (انتهى) .

والذي رأيته في كتاب «فساد التقليد» للمزني ترجيح القول بأن الحق واحد ، وأطال في الاستدلال عليه ، ومنه إنكار الصحابة بعضهم على بعض في الفتاوى ، ولا نعلم أحدا قال لمخالفه : قد أصبت فيها خالفتني فيه (قال) : وهو قول مالك والليث ، ويروى عن السمتي أن أبا حنيفة قال : أحد القولين خطأ ، والإثم فيه مرفوع (قال) : وجاء عن أبي حنيفة أنه حكم بين خصمين في طست ثم غرمه للمقضي عليه . قال المزني : فلو كان يقطع بأن الذي قضى به هو الحق لما تأثم من الحق الذي ليس عليه غيره ، ولا غرم للظالم ثمن طست في حكم الله أنه ظالم بنعه إياه من صاحبه (قال) : ولكنه عندي خاف أن يكون قضى عليه بما أغفل منه بمنعه إياه من صاحبه (قال) : ولكنه عندي خاف أن يكون قضى عليه بما أغفل منه

<sup>(</sup>١) في معظم الأصول (فتعين)! وفي أحدها (سعس) مهملة من النقط.

وظلمه من حيث لا يعلم ، فتورّع فاستحل ذلك منه وغرمه له ، ولو كان غرمه له وهو يستيقن أنه ليس عليه إلا طلب الثواب لما خفي عليه أن إعطاءه لمحتاج أعظم لأجره. انتهى .

وقال في «المنخول» : ذهب الشافعي والأستاذ أبو إسحاق وجماعة من الفقهاء إلى أن المصيب واحد ، وصار القاضي وأبو الحسين في طبقة المتكلمين إلى أن كل واحد مصيب ، والغلاة منهم أثبتوا أو نَفوا مطلوبا معينا . وعزا القاضي مذهبه للشافعي وقال : لولاه لكنت لا أعدُّه من أحزاب الأصوليين . ثم قال : والمختار عندنا أن كل مجتهد مصيب في عمله قطعاً .

وقال في «المستصفى»: المختار عندنا وهو الذي يقطع به ويخطىء المخالف فيه، أن كل مجتهد مصيب في الظنيات ، وأنه ليس فيها حكم معين لله تعالى . وقال إلكيا : انقسموا على قمسين : غلاة ومقتصدة .

فالغلاة افترقوا من وجهين :

(أحدهما) ذهب بعضهم إلى أنه يجوز لكل منهما أن يأخذ بالتحريم والتحليل من غير اجتهاد ، إذا علم أنه يستدرك كل واحد منهم بالاجتهاد ، ويأخذ بما يشاء . وقال الأستاذ أبو إسحاق : هذا المذهب أوله سفسطة وآخره زندقة ، أما السفسطة فلكونه حلالاً حراماً في حق كل واحد ، وأما الزندقة فهو مذهب أصحاب الإباحة .

و (الثاني) ذهب بعضهم إلى أن المطالب متعددة ، فلا بد من أصل الاجتهاد ، ولكن المطلوب من كل مجتهد ما يؤدي إليه الاجتهاد .

- وأما المقتصدة فقالوا: كل مجتهد مصيب في عمله قطعاً ، ولا يقطع بإصابة ما عند الله ، وادعوا أن في الأراء المختلفة حكماً عند الله هو أشبه بالصواب ، وهو شوق المجتهدين ومطلوب الباحثين ، وربما عبر عنه بأنه الحق والصواب ، غير أن المجتهد لم يكلف غير إصابته . وهذا القول عن أبي حنيفة نصاً .

وأما القائلون بأن الحق في واحد فيها دل عليه دليل ، والمجتهد مقصِّر بالنظر فيه

والمصير إليه ، ومن قصر في ذلك ولم يصر إليه فإنه مخطىء فيه ، ويختلف خطؤه على قدر ما يتعلق به الحكم ، فقد يكون كبيرة ، وقد يكون صغيرة . وهذا مذهب الغلاة ، ومنهم الأصم والمريسي ، وهو قول أصحاب الظواهر فيها طريقه الاستدلال .

وقيل: في واحد منها وعليه دليل ، إلا أن المجتهد إذا لم يصل إليه لِدِقّته وغموض طريقه فهو معذور آثم ، وهو قول أكثر أصحاب الشافعي ونفر من الحنفية .

وحكي عن الشافعي أنه قال في الفروع التي لها أصل واحد وهو الذي يسمى طريق إثباتها القياس الجلي ، والقياس المعنى أن المصيب فيها واحد ، والفروع التي تتجاذبها أصول كثيرة ويسمى طريق إثباتها قياس علية الأشباه أن كل مجتهد فيها مصيب ، وهو الذي حكاه عنه المحصّلون .

وقال في بعض مجموعاته في جواب سئل عنه / في قوله : إذا اجتهد الحاكم ١/٣٥٨ فأصاب فله أجران ، وإن أخطأ فله أجرا واحد ، أنه لو كان أحد القولين خطأ لم يجز أن يثاب عنه ، لأن الثواب لا يكون فيها لا يسوغ ، ولا في الخطأ الموضوع .

ثم قال: لو كان خطأً قصارى أمره أن يغفر له ، فكيف يطمع في الثواب على خطأ لم يصنعه . وقد تكررت ألفاظه في كتبه على موافقة ما حكيناه عنه من أن كل مجتهد مصيب ، والفرق بين ما حكينا عن أبي حنيفة آخِراً وبين قول المخالف أن أبا حنيفة يقول : أن المجتهد لم يكلف الأشبه ، والذي هو الحق عند الله . وهؤلاء يقولون أنه كلف إصابته ولكنه يكون معذوراً إن كان خطؤه صغيراً . واختلف القائلون باتحاد الحق في هذه المسائل ، فقيل : يمنع من ورود التعبد في الفروع بالأحكام المتضادة وقيل : السمع هو الذي يمنع من ذلك .

وقال ابن برهان في «الأوسط»: المنقول عن الشافعي أن المصيب واحد، وأن الحق في جميعه واحد. وذهب شيخنا أبو الحسن الأشعري والمعتزلة والحنفية إلى أن كل مجتهد مصيب، وأن المطالب متعددة، وهو مذهب القاضي، أي أن المصوبة انقسموا إلى غلاة ومقتصدة. وذكر نحو ما قاله إلكيا.

وقال في «القواطع»: ظاهر مذهب الشافعي أن المصيب من المجتهدين واحد، والباقون مخطئون، غير أنه خطأ يعذر فيه المخطىء ولا يُؤثَّم. وقد قال بعض أصحابنا إن هذا قول الشافعي ومذهبه ولا يعرف له قول سواه، وبه قال بعض الحنفية. وقال بعض أصحابنا: للشافعي قولان: (أحدهما) ما قلناه، و (الآخر) أن كل مجتهد مصيب، وهو ظاهر قول مالك وإليه ذهب أكثر الحنفية ونقلوه عن أبي حنيفة، وهو قول أبي الحسن الأشعري والمعتزلة.

وقال الأصمُّ وابن علية والمريسى: إن الحق في واحد ، ومخالفه خطأ وصاحبه مأثوم (قال): وقال أبو زيد في «أصوله»: قال فريق من المتكلمين: الحقُّ في هذه الحوادث التي يجوز الفتوى في أحكامها بالقياس والاجتهاد حقوقٌ ، وكل مجتهد مصيب للحق بعينه . ثم إنهم افترقوا ، فقال قوم : الجميع حق على التساوي . وقال قوم : الواحد من الجماعة أحقّ ، وسموه (تقويم ذات الاجتهاد) وقال بعض أهل الفقه : والكلام الحق عند الله واحد ثم افترقوا فقال قوم : إذا لم يصب المجتهد الحق عند الله كان مخطئاً ابتداء وانتهاء ، حتى أن عمله لا يصح . وقال علماؤنا : كان مخطئاً للحق عند الله مصيباً في حق عمله حتى لو عمله يقع به صحيحاً شرعياً . كأنه أصاب الحق عند الله .

(قال): وبلغنا عن أبي حنيفة أنه قال ليوسف بن خالد السمتي: كل مجتهد مصيب، والحق عند الله واحد، فبين أن الذي أخطأ ما عند الله سبحانه مصيب في حق عمله. وقال محمد بن الحسن في كتاب الطلاق: إذا تلاعن الزوجان ثلاثا ثلاثا، وفرق القاضي بينها، نفذ قضاؤه وقد أخطأ السنة. فجعل قضاءه في حقه صوابا مع قوله إنه مخطىء الحق عند الله. قال أبو زيد: وهذا قول التوسط بين الغلو والنقص. واعلم أن هذا القول هو القول بالأشبه، وهو أن يكون المجتهد مصيباً في اجتهاده مخطئاً في حكمه قالوا: وما كلف الإنسان إصابة الأشبه ونقل بعضهم هذا نصاً عن أبي حنيفة ومحمد. وحكى القول بالأشبه عن أبي على الحبائى.

قال ابن السمعاني : والصحيح من هذه الأقاويل أن الحق عند الله واحد ،

والناس بطلبه مكلفون إصابته ، فإذا اجتهدوا وأصابوا مُمدوا وأُجِروا . وإن أخطؤوا عُذِروا ولم يأثموا . إلا أن يقصروا في أسباب الطلب .وهذا هوم مذهب الشافعي رضي الله عنه وهو الحق ، وما سواه باطل .

ثم بقول: إنه مأجور في الطلب إذا لم يقصر وإن أخطأ الحق ، ومعذور على خطئه وعدم إصابته للحق . وقد يوجد للشافعي في بعض كلامه ومناظراته مع خصومه أن المجتهد إذا اجتهد فقد أصاب . وتأويله أنه أصاب عن نفسه بأنه بلغ عند نفسه مبلغ الصواب ، وإن لم يكن أصاب عين الحق .

واعلم أنه لا يصح على مذهب الشافعي إلا ما قلناه ، ومن قال غير هذا فقد أخطأ على مذهبه، وقال ما قال عن شهوته (انتهى).

وقال القاضي الحسين في «تعليقه»: المختار أن كل مجتهد مصيب ، إلا أن أحدهم يصيب الحق عند الله ، والباقون يصيبون الحق عند أنفسهم . وحكى ابن فورك عن بعضهم أنه قال : إن المجتهد مصيب عند الله عندي . وليس هذا موضع خلاف ، لأن القائل بذلك غير متيقن أن كلا مصيب عند الله ، فلذلك قيده بقوله «عندي» ولذلك يقول : إن المخالف له مصيب عند الله عنده ، فهذا كلام لا حاصل له .

قلت : والحاصل في المسألة على مذهبنا ثلاثة طرق :

أحدها: قال الرافعي: وهي الأشهر: إثبات قولين للشافعي وهي التي حكاها أبو حامد وغيره من أصحابنا وأصحها - وهو الذي ذكره في كتبه الجديدة - إن المجتهد مأمور بإصابة الحق، ومن ذهب إلى غيره فهو مخطىء. وقال ابن القطان وابن فورك في كتابيها: إن هذا مذهب الشافعي، لأنه قال في «كتاب القضاء» وفي «الرسالة»: وكل مجتهدين اختلفا في شيء فالحق في واحد من قوليها. قالا: هذا هو مذهبه ولا معنى للاشتغال بأشياء أطلقها وكان مراده فيها ما عُرف من مذهبه (انتهى). وهذا ما حكاه الأشعري بخراسان عنه وعن المعتزلة أن كل مجتهد مصيب. قال ابن الصباغ: ونسبة هذا إلى الأشعري أشهر، لأن كلاً منهم مأمور بالعمل بما أدّى إليه اجتهاده، وغير الحق لا يؤمر بالعمل به. وعلى هذا

فهل يقول: الحكم والحق على كل واحد من المجتهدين ما غلب على ظنه ، أو يقول:الحق واحد وهو أشبه مطلوب ، إلا أن كل واحد منهم مكلف بما غلب على ظنه لإصابة الأشبه ؟ فيه وجهان :

أصحها: الأول ، واختاره القاضي الحسين والغزالي وحكاه ابن الصباغ عن المعتزلة والأشعرية . قال القاضي الحسين : لأنه يجوز أن يكون المقصود من الأمر شيئاً واحداً ، والمطلوب من المأمور غيره ، ألا ترى أن من أبق عبده فقال لعبيده : اطلبوه . فالمقصود من الأمر وجود الآبق ، ومن العبيد طلبه فحسب ، فإن لم يجدوه فها ذمّهم من حيث لم يتوانوا فيه فكذا هنا .

وبالثاني أجاب أصحابنا العراقيون ، كما قال الرافعي وحكوا() عن القاضي المراب أبي حامد ، وزعم القاضي في «التقريب» أن كلام الشافعي في / «الرسالة» وفي «كتاب الاستحسان» وفي «رسالة المصريين» محتمل ، وأن الأظهر من كلامه والأشبه بمذهبه ومذهب أمثاله من العلماء القول بأن كل مجتهد مصيب . وتابعه إمام الحرمين فقال : ليس للشافعي نص في المسألة على التخصيص لانفياً ولا إثباتا، وإنما احتلفت النَقَلة عنه في استنباطهم من كلامه . وليس كما قال ، بل نصوصه في «الرسالة» وغيرها طافحة به .

والطريق الثاني - القطع بالأول ، ويحكى عن أبي إسحاق المروزي وأبي علي الطبري والأستاذ أبي إسحاق الاسفرايني وأبي إسحاق الرازي . وهو اختيار القاضي أبي الطيب .

والثالث ـ التفصيل بين قياس العلة وقياس الشبه ، وهذه طريقة إلكيا في النقل عن الشافعي كما سبق ، وكذلك نقلها عنه صاحب «الكبريت الأحمر» قال : زَل كثير من الناس فظنوا أن مذهب الشافعي أن الحق في واحد في جميع المواضع ، وإلا فكيف كان يسوغ له مخالفة أبي حنيفة في كثير من الأحكام ، فلهذا قال : ما ليس له أصل مقيس عليه إلا واحد فالحق فيه واحد ، لأنه مستفاد من دليل

<sup>(</sup>١) كذا في الأصول، ولعله (وحكوه).

واحد، وأما ما تجاذبه أصلان فأكثر فكل مجتهد فيه مصيب . قلت : وهذا لا يعرفه أصحاب الشافعي .

# التقريي

إذا قلنا بالصحيح أن الحق واحد فعليه فروع :

(منها): أنه هل يقطع بصحة قوله وخطأ المخالف، أم يجوز أن يكون في غيره؟ وجهان: «أصحهما»، وبه قال القاضي أبو الطيب، أعلم أصابتنا للحق وأقطع بخطأ من خالفنا ومنعه من الحكم باجتهاده، غير أني لا أؤثمه. قال أبو الخطاب من الحنابلة: وقد أوما إليه أحمد في رواية ابن الحكم، والأصح أن المسائل تنقسم إلى ما يقطع فيه بالإصابة، وإلى مالا يدري أصاب الحق أم أخطأ، بحسب الأدلة. وهذا هو الذي يقتضيه تصرف أصحابنا في نقض حكم الحاكم.

و (منها) أن المخطىء هل يقال إنه معذور ؟ فيه وجهان : (أحدهما) ـ ونقله ابن كج عن عامة الأصحاب-: نعم و (الثاني) وهو الذي أورده ابن فورك : لا .

و(منها) اتفق القائلون على أن لله في كل واقعة حكماً معيناً هو مقصد الطالب .

ثم اختلفوا هل نَصب عليه دليلًا أم لا ؟ فقيل : لا دليل عليه، وإنما هو مِثل دفين يُعثر [عليه]، فمن عثر عليه فله أجران ، ومن أخطأه فله أجر واحد والأكثرون على أن الله نصب عليه دليلا .

ثم اختلفوا هل هذا الدليل قطعي أو ظني ، فحكى القاضي عن ابن أبي هريرة أنه كان يقول في آخر عمره : أنه قطعي ، وهو قول الأصم وابن علية والمريسى وجميع نفاة القياس ، إلحاقاً للفروع بالاصول . ومنهم من يعبر عن هذا الخلاف بأنه: هل دل عليه السمع أو العقل .

ثم اختلف هؤلاء في مخطىء هذا الدليل القاطع هنل هو مأثوم محطوط عنه ؟ فحكي عن ابن أبي هريرة أنه كان يقول بأخرة : إن مخطئه مأثوم ، والحكم بخلافه

منقوض ، وهو قول الأصم ومن وافقه ، لأنه خالف دليلاً قطعياً . وقيل : بل الإثم محطوط عنه . وحكاه السرخسي عن المريسى والأصم وابن علية . وذهب عامة أصحابنا إلى أنه ظني ، وأن الإثم موضوع عن مخطئه وأن المجتهد كُلِّف طلبه . قال الرافعي : وهو المذهب ، والحديث يدل عليه ، وهل كلف إصابته ؟ فيه قولان \_ أو وجهان \_ :

(أحدهما): نعم ، وهو قول أبي إسحاق الأسفرايني ويحكى عن المزنى ، وهو الصحيح عند أصحابنا، ونسبه ابن القطان إلى الشافعي ، فعلى هذا إن أصابه المجتهد كان مصيباً عند الله ، وإن أخطأه كان الإثم مرفوعاً عنه ، وله أجر بقصده الحق .

و (الثاني): وبه قال ابن سريج ، ونسب إلى الشافعي أن الله لم يكلف المجتهد إصابته ، وإنما كلفه الاجتهاد في طلبه ، فكل من اجتهد في طلبه فهو مصيب في اجتهاده ، ولأنه قد أدّى ما كلف .

وإذا قلنا بأن كل مجتهد مصيب، فاختلف القائلون به، هل الحق في كل واحد من المجتهدين ما غلب على ظنه أو نقول: الحق واحد وهو أشبه مطلوب إلا أن كل واحد منهم مكلف بما يغلب على ظنه، لإصابة الأشبه. قال الرافعي رحمه الله: فيه وجهان: اختيار الغزالي منهما الأول، وبالثاني أجاب أصحابنا العراقيون، وحكوه عن القاضي أبي حامد والداركي (انتهى). والمعنى أنه هل يرجع إليه في كل مسألة حكماً مطلوبا هو أشبه بحكم الأصل في غالب ظن المجتهد، فلهذا قيل: هناك أشبه.

ثم اختلفوا في تفسيره ، فقيل : هو ما غلب على ظن المجتهد . وقيل : هو قوة الشبه لقوة الأمارة . وقال ابن سريج : هو ما لو ورد به نص لطابقه . قال في «المنخول» : وهذا حكم على الغيب . وقيل : ليس هناك أشبه ، والجميع واحد إلا ما عند المجتهد أنه الأولى أن يحكم به ، وحكاه القاضي في «التقريب» عن الجمهور ، وحكاه عن الأشعري .

وقال ابن القطان : القائلون بأن الحق في كلِّ ما أدى إليه الاجتهاد احتلفوا :

هل نصب الله تعالى أدلة مختلفة يؤدي اجتهاد كل واحد منهم إلى دليل منصوب أم لا ؟ على قولين : (أحدهما) نعم ، كالتخيير في كفارة اليمين أيها فعل أجزأه، فكذا أيّ الأدلة صار إليه وأخذ به كان حقّاً. و (الثاني) أنه لم ينصب عليها دلالة، وإنما الأمر فيها على غالب الظن ، لأنه المتعبّد به .

#### تنبيهات

الأول: أن الصفي الهندي قد حرر المذاهب في هذه المسألة تحريراً جيداً فقال: الواقعة التي وقعت إما أن يكون عليها نص أم لا، فإن كان الأول فإما أن يجتهد المجتهد أم لا. والثاني على قسمين: لأنه إما إن يقصر في طلبه أو لا يقصر.

وإن وجده فحكم بمقتضاه فلا كلام ، وإن لم يحكم بمقتضاه فإن كان مع العلم بوجه دلالته على المطلوب فهو مخطىء وآثم وفاقاً ، وإن لم يكن مع العلم ولكن قصر في البحث عنه فكذلك ، وإن لم يقصر بل بالغ في الاستكشاف والبحث ولم يعثر على وجه دلالته على المطلوب فحكمه حكم ما إذا لم يجده مع الطلب الشديد، وسيأت .

وإن لم يجده فإن كان لتقصير في الطلب فهو مخطىء ، وآثم ، وإن لم يقصر بأن بالغ في التنقيب عنه وأفرغ الوسع في طلبه ومع ذلك لم يجده . فإن خفي عليه الراوي، الذي عنده النص ، أو عرفه ولكن مات قبل وصوله إليه فهو غير آثم قطعاً ، وهل هو مخطىء أم مصيب ؟ على الخلاف الآق فيها لا نص فيه ، وأولى أن يكون مخطئاً . وأما التي لا نص فيها فإما أن يقال : لله فيها قبل اجتهاد المجتهد حكم معين ، أو لا ، بل حكمه تابع لاجتهاد المجتهد . فهذا الثاني قول من قال : كل مجتهد مصيب ، وهو مذهب جمهور المتكلمين ، كالشيخ أبي الحسن الأشعري والغزالي والمعتزلة ، كأبي الهذيل وأبي علي وأبي هاشم وأتباعهم ، ونقل عن الشافعي وأبي حنيفة ، والمشهور عنها خلافه .

وهذا في أنه وإن لم يوجد / في الواقعة حكم معين فهل وجد فيها ما لو حكم ١/٣٥٩ الله فيها بحكم لما حكم إلا به أو لم يوجد ذلك ؟ والأول : هو القول بالأشبه، وهو قول كثير من المصوّبين وإليه صار أبو يوسف ومحمد بن الحسن وابن سريج في إحدى الروايتين عنه . قال القاضي في «مختصر التقريب» : ذهب بعضهم في الأشبه إلى أنه ليس هذا بل هو أولى طرق الشبه في المقايس والعبر ، ومثّلوا ذلك بإلحاق الأرزّ بالبرّ بوصف الطعم أو القوت أو الكيل ، وأحد هذه الأوصاف أشبه عند الله وأقرب في التمثيل .

وأما الثاني فقول المخلص من المصوِّبة .

وأما الأول وهو أن لله في الواقعة حكماً معينا، فإما أن يقال: عليه دلالة أو أمارة فقط، أو ليس عليه دلالة ولا أمارة.

فأما (القول الأول): وهو أن على الحكم دليلا يفيد العلم فهو قول بشر المريسي والأصم وابن علية ، وهؤلاء اتفقوا على أن المجتهد مأمور بطلبه ، وأنه إذا وجده فهو مصيب ، وإذا أخطأه فهو مخطىء ، ولكنهم اختلفوا في المخطىء هل يأثم ويستحق العقاب ؟ فذهب بشر إلى التأثيم وأنكره الباقون لخفاء الدليل وغموضه . واختلفوا أيضاً في أنه هل ينقض قضاء القاضي فيه ؟ فذهب الأصم إلى أنه ينقض ، وخالفه الباقون .

وأما (القول الثاني): وهو أن على الحكم أمارة فقط فهو قول أكثر الفقهاء الأئمة الأربعة وكثير من المتكلمين، وهؤلاء اختلفوا، فمن قائل: إن المجتهد غير مكلف بإصابته لخفائه وغموضه وإنما هو مكلف بما غلب على ظنه، فهو وإن أخطأ على تقدير عدم إصابته لكنه معذور مأجور، وهو منسوب إلى الشافعي رحمه الله تعالى.

وأما (القول الثالث): وهو أنه لا دلالة عليه ولا أمارة ، فذهب إليه جمع من المتكلمين وزعموا أن ذلك الحكم كدفين . قال القاضي في «مختصر التقريب»: واختلف هؤلاء فذهب بعضهم إلى أن العثور عليه ليس بواجب ، وإنما الواجب الاجتهاد . وذهب بعضهم إلى أن العثور عليه مما يجب على المكلف وإن لم يكن عليه دليل .

الثاني : قال ابن فورك : هذا الخلاف مبني على إثبات القول بالقياس ، فأما من نفاه فلا يختلفون أن الحق في واحد لا غير .

الثالث: مما يحتج به المصوبة حديث بعثه عليه الصلاة والسلام السرية لسبي قريظة ، وقال : (لاتنزلوا حتى تأتوهم) فجاءت صلاة العصر في أثناء الطريق فاختلفوا حينئذ ، فمنهم من نزل فصلى العصر ثم توجه ، ومنهم من تمادى وحمل قوله (لا تنزلوا) على ظاهره ، فلما عرضت القصة على النبي على لم يخطىء أحداً منهم ولم يؤثمه ، وكذلك قولة عليه الصلاة والسلام : لما اختلف الصديق والفاروق في أفضلية الوتر تقديماً وتأخيراً : (أصبتها) . وكذا الحديث المشهور : فكان منا الصائم ومن المفطر ، ولم يعب أحد على أحد ، لأنهم اختلفوا في أفضلية العزيمة على الرخصة ، أو العكس ، ففضل كل جهة ، واعتقد أنه أخذ بالأفضل وصوب بعضهم بعضاً مع الاختلاف .

ويحتج للمخطّئة بحديث (إذا اجتهد الحاكم فأصاب فله أجران ، وإن أخطأ فأجر) وبحديث ( القضاة ثلاثة) لأنه لو لم يكن هكذا لم يكن للتقسيم معنى ، وبقوله عليه السلام لأمير السرية : (وإن طلب منك أهل حصن النزول على حكم الله فلا تنزلهم على حكم الله ، فإنك لا تدري أتصيب حكم الله فيهم أم لا) .

الرابع : قد سأل المصيصي الغزالي عن هذه المسألة فقال : الصحيح عندي أن الوقائع الشرعية خمسة أقسام :

الأول \_ ما فيه نص صريح ، كأكل الضب على مائدة الرسول عليه السلام ، فالمصيب في مثل هذه المسألة واحد ، إذ النص واحد ، وقد وضع الشرع إباحة الضب ، وعلى المجتهدين تعرّف ما وضعه الشرع ، فمن عرف فقد أصاب ، ومن أخطأ النص ولم يعثر عليه فقد أخطأ ، أي أخطأ النص الذي كان مأموراً بطلبه ، ولو وجده للزمه الرجوع إليه ، ويكون النص كالقبلة في حقه ، والمصيب فيها واحد ، وله أجران ، وللمخطىء أجر .

الثاني ـ مالا نص فيه ، ولكن يدل النص عليه ، كسراية عتق الأمة ، إذ لا نص فيها ولكن يدل النص عليه . وكذلك ما شهد له النص شهادة جلية بقياس جلي، فمن أخطأ معنى النص كمن أخطأ عين النص ، لأن النص ثبت الحكم لمعناه لا للفظه . ومهما تعين المطلوب كان مصيبه واحداً ، ولا معنى لقوله :

«أخطأ» إلا أنه أخطأ ما قصد الشرع منه أن يعثر عليه ، وما لو عثر عليه وجب الرجوع إليه عليه . وهذا كالأول .

الثالث ـ مالا يتعرض له الشرع لا بلفظ يخصه ولا يخص غيره ويسرى إليه ، ولكن للخلق فيه أن حكم الله فيه هو الأصلح للعباد فاطلبوه . فهذا ينقسم إلى ما هو أصلح للعباد ، فكل ما علم الله أنه أصلح للعباد فهو مخطىء ، لأن الأصلح قد تعين عند الله وصار مطلوباً ، وكل من طلب شيئا معيناً فإما أنه يصيب وإما أن يخطىء فتيصور فيه الخطأ والصواب ، وكل ما تصور فيه ذلك فيميز المخطىء لا محالة في علم الله من المصيب .

الرابع \_ ماليس للشرع فيه حكم معين ، ولكن قيل للمجتهدين : اطلبوا الحكم وترددوا بين رأيين ، وكل واحد من الرأيين مساوٍ للآخر في الصلاح والفساد عند الله تعالى ، وكل واحد من المجتهدين ها هنا مصيب .

وهذا يمكن وقوعه في الشرع والعقل: أما شرعاً " فكل حكم نيط باجتهاد الولاة ، كتفرقة العطاء على المسلمين والتسوية بينهم أو التفاوت ، كها اختلف فيه أبو بكر وعمر ، إذ ليس فيه نص على عينه ولا على مسألة قريبة منه يقال إنه في معناه ، ولكن فيه إهمال لمصلحة تميز الفاضل من المفضول ، وهو من المصالح ، وفي التفاوت إحدى المصلحتين دون الأخرى ، ومهها قوبل ما في إحداهما من المضرة بما في احداهما من المصلحة يجوز أن تترجح إحداهما ، ويجوز أن تتساويا في علم الله بالجبر والمقابلة . وإذا تساويا في علم الله كان كل واحد صواباً . ولولا هذا لرد المفضول في زمن عمر بعض ما أخذه في زمان أبي بكر . أو لامتنع الفاضل في زمن عمر من أخذ الزيادة . وكلهم أجمعوا على أخذ المالين وتقرير الحكمين . فهذا منهم إجماع على أن كل مجتهد مصيب .

<sup>(</sup>١) هكذا في الأصول.

<sup>(</sup>١) هنا في الباريسية فقط بياض عقدار كلمتين.

<sup>(</sup>٢) لم يأت بمقابلة وهو وقوعه عقلاً. فلعله لكونه هو المقصود رغم التقسيم.

وكذلك تقدير العقوبة والنفقات ، كها في شرب الخمر ، إذ لا يبعد أن يكون في الترقي إلى الثمانين مضرة من / وجه ومصلحة من وجه . وكذا الاقتصار على ٢٠٥٩ب الأربعين ، وهما عند الله متساويان بالجبر والمقابلة . وكذا كل واقعة لا نصّ فيها ولا هي في معنى المنصوص .

الخامس ـ مسألة تدور بين نصين متعارضين، فحكم الله فيها الأصلح إن كان معقول المعنى، فيلحق بالقسم الرابع والثالث. وحكم الله فيه الأخذ بالأشبه إذا لم يكن معقول المعنى. وقد يكون احدهما عند الله أشبه، وقد تكون نسبته في الشبه إلى الجانبين على التساوي في علم الله . فهذا ممكن ، وإذا أمكن فكل واحد من القولين صواب ولا مخطىء فيه . إذ الخطأ والصواب يستدعي شيئا معينا يعسر الوقوف عليه بالصواب ، وعن العفلة عنه بالخطأ ، وها هنا يتعين أحد الجانبين على الآخر فإذا إن كان التساوي في الصلاح أو الشبه ممكناً في علم الله فقد صح ما قلناه ، ومن أنكر هذا وإمكانه أثبت عليه بقواطع العقل ، فإن المباحات كلها إنما سوّى الشرع بين فعلها وتركها لتساويها عنده في صلاح الخلق .

وكذلك سائر أحكام السياسات وجميع مسائل تقابل الأصلين يكاد يكون من هذا الجنس ، إذ قلّها يكون فيها ترجيح ، فإذا قضى قاض بتحليف أحد، وقضى آخر بتحليف الآخر فقد أصابا ، بل أقول : لو استوى عند قاض واحد المصلحة والمضرة في أمرين ، أو استوى عنده الشبه بالأصلين أو الاستصحاب في مقابل الأصلين وامتنع الترجيح صار مخيراً كها في سائر المباحات .

فإذاً من المسائل ما يعلم أن المصيب فيها واحد ، وهو كل ما يعلم أنه لا يخلو عن حكم مذكور في زمان النبي على الخيل مثلا في أنه هل يحل أكله ، لأنه مع كثرته في زمان الرسول يعلم أنه ما أغفله عن بيان حكمه ، فيقطع بأن المصيب واحد . وإن لم يبلغنا فيه نص مثلا ، فهذا حكم المجتهدين عند الله ، فأما عندنا فلا يطلع عليه في حق آحاد الأشخاص وأعيان المسائل . ويدل على ذلك تشديد ابن عباس وعائشة في بيع العينة واعتقادهم أن ذلك مجاوزة لحكم ثابت بإجماع.

وإجماع ُ الصحابة في زمان عمر على أخذ الفضل يدل على وجود القسم الثاني (انتهى).

وقال ابن دقيق العيد في «شرح العنوان»: اختلفوا في كل مجتهد في الفروع مصيب أم لا ، وهو بناء على أنه هل لله تعالى في الواقعة حكم معين أم لا ، ولانقدم عليه مقدمة وهي أن لله تعالى حكمين: (أحدهما) مطلوب بالاجتهاد ونصب عليه الدلائل والأمارات فإذا أصيب حصل أمران أحدهما أجر الإصابة ، والأخر أجر الاجتهاد . و (الثاني) وجوب العمل بما أدى إليه الاجتهاد . وهذا متفق عليه . فمن ينظر إلى هذا الحكم الثاني ولم ينظر في الأول قال إن حكم الله على كل أحد ما أدى إليه اجتهاده ، ومن نظر إلى الأول قال: المصيب واحد . وكلا القولين حق من وجه دون وجه أما أحدهما فبالنظر إلى وجوب المصير إلى ما أدى اليه الاجتهاد . وأما الآخر فبالنظر إلى الحكم الذي في نفس الأمر المطلوب بالنظر . واحتج القائلون بأن المصيب واحد بقوله عليه السلام: (إذا اجتهد الحاكم وأصاب . .) لأنه صرح بالإصابة والخطأ وهو يستلزم أمراً معيناً . وقوله تعالى : وفيه مناها سليمان والأنبياء / ٢٧] وهذا القول منسوب إلى الأئمة الاربعة خلا أحمد بن حنبل . وقال المتكلمون: كل مجتهد مصيب .

(قال): ونحن قد بينًا غور المسألة ، وهو أنه إن أريد الإصابة بالنسبة إلى الحكم على كل إنسان بما أدى إليه اجتهاده فهو حق، وقد وافق الغزالي المتكلمين وقال: إن كان ثمَّ تقصير فالخطأ واقع لتقصيره، لا لخطئه إصابة أمر معين، وإن لم يكن ثمّ تقصير فلا حكم في حقه ما لم يبلغه النص، واستدل بمسألة تحويل القبلة، فإن أهل قباء بلغهم النص فأسرعوا في الصلاة ولم يثبت الحكم في حقهم إلا بعد العلم بدليل عدم بطلان الصلاة وكذلك المخابرة فإن ابن عمر كان يخابر ولا يرى بذلك بأساً حتى بلغه خبر رافع بن خديج بالنهى عنها (انتهى).

مسألة : القائلون بأن المجتهد مكلف بما غلب على ظنه وإن أخطأ، قالوا بأنه مأجور على الخطأ ، وقال ابن أبي مأجور على الخطأ ، وقال ابن أبي هريرة : المخطىء آثم، وقيل : غير مأجور ولا آثم ، والصحيح أنه غير آثم بل

هو مأجور ، لقوله تعالى : ﴿وكُلاَّ آتينا حكماً وعلماً ﴾ [الأنبياء / ٧٩] قال الحسن البصري رحمه الله : لولا هذه الآية لرأيت أن الحكام قد هلكوا.

ثُمَّ وعلى ماذا يؤجر ؟ اختلفوا ، فقال الماوردي : مذهب الشافعي أنه مأجور على على الاجتهاد وإن اخطأ فيه لقصده الصواب وإن لم يظفر به ، وإنما لا يؤجر على الخطأ ، لأن الأجر للترغيب في المثاب ، ولا ترغيب في الخطأ .

قال أبو إسحاق: ويجوز أن يؤجر على قصده وإن كان الفعل خطأ ، كما لو اشترى رقبة فأعتقها تقربا إلى الله ثم وجدها حرة الأصل بعد تلف ثمنها ، وهو مأجور وإن لم يصح شراؤه وعتقه لم يقع ، لما أتى به من القصد إلى فك الرقبة والتقرب الى الله . (قال) : وقد نص الشافعي على هذا . وأيضاً لا بد للمجتهد أن يعدل في اجتهاده عن طرق فاسدة فيفتح له فاسدها إلى طرق مستقيمة يظن فيه الحق فعدوله عن تلك الطريقة الفاسدة اجتهاد صحيح فأثيب على ذلك .

قال أبو إسحاق: وفيه وجه آخر أنه يؤجر على نيته وعلى نفس الاجتهاد ، ولا يؤجر على الحكم لخطئه فيه . فأما اجتهاده بما بلغ فيه فصواب ، وما بقي عليه من اجتهاده إلى بلوغ معرفة الحق فهو معذور في تخلفه عنه ، لأن فهمه بلغ فيه بعض طرقه ولم يبلغ به أقصى ما طلبه ، وهو فيها إذا أتى به منه مأجور ومصيب فيه ، ومنزلته منزلة الحاج الذي أمر بقطع المسافة ليبلغ به إلى بيت الله ، فسلك بعض الطريق وضعف عن باقيه وتلفت راحلته يؤجر على القدر الذي قصده ، وعبر القفال عن هذا فقال : لا يستحق الأجر في قصده الخطأ الموضوع عنه ، وإنما يستحق على إنشاء قصد الثواب . ومثاله أن يقوم ليخرج إلى مكة ، فأخطأ في وصف الطريق وعدل إلى طريق آخر ، فثوابه من ابتداء قصده إلى موضع عدوله عن الخطأ . (قال) : وهذا معنى قول الشافعي : لا يؤجر على الخطأ ، وإنما يؤجر على قصد الثواب . وقد قال النبي عليه الصلاة والسلام : (نية المؤمن خير من عمله) . وله ثلاث احتمالات :

أحدها \_ / أن نيته في الاجتهاد خير من خطئه في الاجتهاد. ١/٣٦٠ وثانيها \_ أن نيته خير من صواب عمله.

وثالثها \_ أن النية أوسع من العمل ، لأنها تسبق الأقوال والأفعال فتعجل عليها .

وقال القاضي أبو الطيب : ما قاله أبو إسحاق أولاً أصح ، لأن ذلك الاجتهاد وخلاف الاجتهاد الذي يصيب به الحق ، لأنه لو وصفه في صفته ورتبه على ترتيبه لأفضى به إلى الحق ، فلا يؤجر عليه ولا على بعض أجزائه .

وقال أبو عبدالله الطبري في «العدة» : يثاب المخطىء على ماذا ؟ فيه قولان : (أحدهما) على الاجتهاد ، كرجلين سلكا الجامع من طريقين ، قصد أحدهما الطريق أثيب عليه وإن لم يصل إلى الجامع .

و (الثاني ) على القصد ، كرجلين رميا إلى كافر ، فأصابه أحدهما دون الآخر يثاب المخطىء على القصد . وحكاها الروياني في «البحر» عن بعض أصحابنا بخراسان ثم قال : وإطلاق القولين خطأ على ما بينت .

وقال إمام الحرمين: الذي ذهب إليه الأئمة أنه لا يؤجر على الخطأ، بل على قصده الصواب. وقيل: بل على استداده في تقصي النظر، فإن المخطىء يستد أولا ثم يزول (قال): والأول أقرب، لأن المخطىء قد يحيد في الأول عن سنن الصواب ثم هو مأجور بحكم الخبر لقصد الصواب وإن أخطأه.

وقال الرافعي في «الشرح» ثم الأجر على ماذا ؟ فيه وجهان عن أبي إسحاق المروزى:

(أحدهما) \_ وهو ظاهر النص واختيار المزني وأبي الطيب \_ أنه على القصد الى الصواب دون الاجتهاد ، لأنه أفضى به إلى الخطأ فكأنه لم يسلك الطريق المأمور به . قلت : حكاه المزني في كتاب «ذمّ التقليد» عن النص فقال : قال الشافعي في الحديث (إذا اجتهد الحاكم فأخطأ فله أجر) : «لا يؤجر على الخطأ في الدين لم يؤمر به أحد، وإنما يؤجر لإرادته الحق الذي أخطأه» . قال المزني فقد ثبّت الشافعي في هذا أن المخطىء أحدث في الدين ما لم يؤمر به ولم يكلّفه ، وإنما أجره على نيته لا على خطئه (انتهى) . وشبّهه القفال في الفتاوى برجلين رميا إلى كافر ، فأخطأ

أحدهما يؤجر على قصده الإصابة ، بخلاف الساعي إلى الجمعة إذا فاتته يؤجر على القصد وإن لم ينل ثواب العمل .

و (الثاني) أنه يؤجر على القصد والاجتهاد جميعاً ، لأنه بذل وسعه في طلب الحق والوقوف عليه . وربما سلك الطريق في الابتداء ولم يتيسر له الإتمام . قال ابن الرفعة : وهذا مناسب إذا سلكه في الابتداء . فإن حاد عنه في الأول تعين الوجه الأول . واستدل القاضي الحسين بأنه لو كان القصد لوجب أن يكون عُشر أجر المصيب لقوله عليه السلام : (من هم بحسنة ولم يعملها كتبت له حسنة ، فإن عملها كتبت له عشر حسنات) . قلت : وقد جاء ذلك مصرًا به في مسند أحمد بن حنبل رحمه الله . وقد سبق بيان حاله في مسألة الاجتهاد في زمانه .

مسألة : قال الشافعي في «الرسالة» في الرجل يطأ أمته ثم تبين أنها أخته : أما في الغيب فلم تزل أخته أولاً وآخراً . وأما في الظاهر فكانت له حلالاً ما لم يعلم ، وعليه حرام حين علم . وقيل له : إن غيرنا يقول ؛ إنه لم يزل آثها بإصابتها ولكن الإثم مرفوع عنه .

مسألة: نقل عن داود وأصحاب الظاهر أن كل من أفتى في حادثة بحكم يريد به التقرب إلى الله فهو مصيب سواء كان مجتهداً أو لم يكن وهذا يزيد على العنبري، لأن ذاك صوّب كل مجتهد في الأصل، وهذا صوب في كل شيء وإن لم يكن مجتهدا بعدما بذل وسعه.

#### تنبيهات:

الأول: من صوّب المجتهدين شَرَطَ في ذلك أن لا يكون مذهب الخصم مستنداً إلى دليل ينقض الحكم المستند إليه، قاله الشيخ عزالدين في «قواعده». قال: ولهذا لم يكن شرب الحنفي للنبيذ مباحاً وإن قلنا بتصويبهم. وقد أورد على القائلين به قولهم: إنه لا حكم في النازلة معين ، فصار كمن يقول: ليس في البيت متاع، وكل من وجد فيه متاعاً وجده . وأجيب بأنه يعني : لا حكم أي معيناً ( ) فيها فيدرك قبل الطلب ، كما يدرك بغير طلب من النصّ والظاهر ، بل

<sup>(</sup>١) في الأصل (معين).

فيها حكم لها ولغيرها يدركه المجتهد عند تصفح قوانين الشرع الكلية ، تلحق بها الجزئيات ، ففي كل مسألة حكم معين على هذا الوجه قال تعالى : ﴿ مَا فَرَطْنَا فِي الْكَتَابِ مِن شَيَّ ﴾ [سورة الانعام/٣].

الثاني: قيل على أصول المصوبة: إنا نقطع بالأحكام، وإن المخطّئة تظنها ظنّاً. قال ابن المنير: وهو عندي وهم على القوم، وذلك لأن المصوبة تقول: لا يكفيه أي ظن كان، بل لا بد من اجتهاد وبذل وسع. في تصحيح المقتضي وتحقيق الشرط ورفع المعارضات، بحيث لو أخل بذلك لكان مخطئاً آثماً.

الثالث: قيل: الدليل على أنه ليس كل مجتهد مصيباً قول من قال من المجتهدين: ليس كل مجتهد مصيبا، لأنه إن أصاب فها قاله حق، وإن أخطأ فقد نقض قوله فلم يكن كل مجتهد مصيباً، ولك في حل هذه الشبهة طرق:

إحداها \_ أن المسألة قطعية ، كما صرح به الأصوليون والخلاف في «أن المصيب واحد» إنما هو في المسائل الاجتهادية . أما المسائل الأصولية القطعية فالمصيب فيها واحد قطعاً .

الثانية \_ يلتزم أنه مصيب في قوله : ليس كل مجتهد مصيباً ولكن لم قلت : أنه يلزم من ذلك أن يكون الواقع في نفس الأمر . ليس إلا أنه ليس كل مجتهد مصيبا . وقولك أنه مصيب قلنا : وكذلك خصمه أيضاً مصيب ، بناء على القول المصوب بحكم الله في حق هذا أنه ليس كل مجتهد مصيباً ، غير أنه في حق خصمه أن كل مجتهد مصيب .

الرابع: سلمنا أن هذه المسألة من المسائل الاجتهادية الفقهية ، لكن ما الذي يعني القائل بأن كل مجتهد مصيب ؟ إما أن يعتقد بطلان قول القائل بأن المصيب واحد أو يعتقد صحته . وإن عنيت بالباطل مالا يكون مطابقاً لما في نفس الأمر ، وبالصحة ما يكون مطابقا له فهو فاسد هنا ، لأنه محل النزاع ، كيف وأن مذهب القائل بتصويب الجميع أنه لا حكم له أصلاً ، وإنما الأحكام تابعة لظنون المجتهدين من غير أن يكون في المجتهدين من غير أن يكون في الواقعة حكم معين في نفس الأمر فجميع الأحكام الاجتهادية على هذا التقدير حق

وصواب، فإذاً القول بتصويب الكل وعدمه حق وصواب، لأنه غالب على ظن تقديده.

الخامس: إن من فروع هذه المسألة اقتداء الشافعي ، كها قال إمام الحرمين في «النهاية» والأصح فيه الصحة / إلا أن يتحقق إخلاله بما يشترطه ويوجبه ، لأنا تقطع بالمخالفة حينئذ ، لاحتمال أن يكون مذهباً راجحاً عنده . ولهذا قال القاضي أبو الطيب : لا يجوز للشافعي أن يفوض القضاء إلى الحنفي في مسألة يعتقد المفوض أن مذهب أبي حنيفة [فيها] غير صحيح ، لأنه يُعين على ما يعتقد تحريمه . (قال) : ولكن يجوز أن يفوض إليه الحكم فيها ، لاحتمال أن يتغير اجتهاده فيوافق الشافعي ، فلا يكون المفوض عند التفويض معيناً على ما يعتقد منعه

فروع

الأول: قد راعى الشافعي وأصحابه خلاف الخصم في مسائل كثيرة، وهو إنما يتمشى على القول بأن مدعي الإصابة لا يقطع بخطأ نحالفه، وذلك لأن المجتهد لما كان يجوّز خلاف ما غلب على ظنه ونظر في متمسك خصمه فرأى له موقعاً راعاه على وجه لا يخل بما غلب على ظنه ، وأكثره من باب الاحتياط والورع، وهذا من دقيق النظر والأخذ بالحزم . وقال القرطبي : ولذلك راعى مالك الخلاف (قال) : وتوهم بعض أصحابه أنه يراعي صورة الخلاف وهو جهل أو عدم إنصاف . وكيف هذا وهو لم يراع كل خلاف وإنما راعى خلافاً لشدة قوته .

قلت: وقد يراعي الشافعي الخلاف المشدد على نفسه دون غيره ، ولهذا لما قرر القصر على مرحلتين قال: فأما أنا فأحب أن لا أقصر في أقلَّ من ثلاثة أيام احتياطاً على نفسي . قال القاضي أبو الطيب: وهو كقوله: إذا مرض الإمام أنه يصلي قاعدا والناس قيام خلفه ، ولا أفضل له أن يستخلف من يصلي بهم حتى يخرج من الخلاف . وله نظائر كثيرة .

على أن الأبياري استشكل استحباب الخروج من الخلاف ، فإن الأمة إذا اختلفت على قولين بالتحريم والإباحة فالقول بأن الترك متعلق بالثواب ، والفعل

جائز قول لم يقل به أحد . نعم ، الورع يليق به .

ثم اعلم أن عين الخلاف لا ينتصب شبهة ولا يراعى ، بل النظر إلى المأخذ وقوته . قال الروياني في باب الشهادات من «البحر» : لو كان الخلاف بنفسه ينتصب شبهة لاستوت المسألتان ، يعنى مسألة إيجاب الحد على الحنفي بشرب النبيذ وشهادته ، وإنما الشبهة في الدلائل .

الثاني: لو كان الزوجان مجتهدين فخاطبها الزوج بلفظة نوى بها الكناية في الطلاق ، ولا نية . وترى المرأة أنها صريحة فيه ، فللزوج طلب الاستمتاع بها ، ولها الامتناع منه ، ، عملاً مع كل منها بمقتضى اجتهاده ، وطريق قطع المنازعة بينها أن يراجعا مجتهداً آخر ليحكم بينها بما يؤدي إليه اجتهاده ، سواء قلنا: المصيب واحد ، أم كل مصيب . فإن كانا مقلدين قلد من شاء ، فإن اختلفا يخير إن استويا ، وإلا فيقلد الأعلم والأورع ، وإن كانت تتعلق بغيره عمل بما قلنا في المجتهدين . هكذا قال في «المحصول» وغيره .

وأما القاضي فذكر في مختصر «التقريب» أن من القائلين بأن المصيب واحد من صار في هذه الصورة إلى الوقف حتى يرفع الأمر إلى القاضي . فعلى هذا يكون حكم الله فيها هو الوقف ظاهراً وباطنا حتى يرفع أمرها إلى القاضي فينزلها على اعتقاد نفسه ، وهذا حكم الله حينئذ .

ومنهم من قال: تسلم المرأة إلى الزوج الأول، فإن نكحها نكاحاً يعتقد صحته وهو السابق به فلا يبعد أن يكون هذا هو الحكم. (قال): وهذه الصورة وأمثالها من المجتهدات، وفيها تقابل الاحتمالات، فيجتهد المجتهد فيها عندنا وما أدى إليه اجتهاده فهو حق من وقف أو تقديم أو غيرهما من وجوه الجواب.

الثالث: ولا ينقض الاجتهاد بالاجتهاد ، وإلا يؤدي إلى نقض النقض ويتسلسل فتضطرب الأحكام ولا يوثق فيها . فلو فرضنا أن المجتهد خالع امرأته وأداه اجتهاده إلى أن الخلع فسخ وليس بطلاق فتزوجها الرابعة بعد ذلك بمقتضى هذا الاعتقاد من غير محلل ثم تغير اجتهاده وأداه إلى أنه طلاق ، فإن تغير بعد قضاء القاضي بمقتضى الاجتهاد الأول بصحة النكاح لم ينقض بالاجتهاد الثاني بل

يبقى على النكاح ، وإن تغير قبل القضاء بالصحة وجب عليه مفارقتها . لأن المصاحب الآن قاض بان اجتهادُه الأول خطأ ، فيعمل به ، وليس هذا نقض الاجتهاد بالاجتهاد ، بل ترك العمل بالاجتهاد الأول .

هكذا ذكره في «المستصفى» و «المحصول» و «المنهاج». وقوله في الحاكم مبني على أن حكمه ينفذ باطناً ، وإلا فلا يلزم من فراقه إياها نقض حكم الحاكم ، لأن هذا بالنسبة إلى أمره في خاصة نفسه . ونقل الرافعي عن الغزالي أنه يلزمه تسريحها ولم يذكر هذا التفصيل (ثم قال) وأبدى تردداً فيها إذا فعل المقلد مثل ذلك ثم تغير اجتهاد مقلده (قال) : والصحيح أن الجواب كذلك لو تغير اجتهاد المقلد في الصلاة فإنه يتحول . وهذا الذي قاله الغزالي نقله النووي عن الصيمري والخطيب البغدادي (قال) ولا نعلم فيه خلافاً لأصحابنا .

هذا فيها إذا تغير اجتهاده في حق نفسه ، فلو تغير في حق غيره كها لو أفتى مقلده بصحة نكاح المختلعة ثلاثاً ونكحها المقلد ، عملاً بقوله ، ثم تغير اجتهاده ، قال في «المحصول» و «الأحكام» وتبعه الأبيارى في «شرح البرهان» : الصحيح أنه يجب عليه تسريحها ، كها في حق نفس المجتهد ، بخلاف قضاء القاضي فإنه متى اتصل بالحكم المجتهد فيه استقر ولم يكن له النقض عند تغير اجتهاده . وقال صاحب «المحصول» . لو نكح رجل نكاحاً في محل الاجتهاد ثم استفتى فأفتاه بالإفساد ، فهل تبين المرأة على الزوج لمجرد الفتوى ؟ فيه وجهان : أحدهما : نعم ، والثاني : لا حتى يقضي القاضي ، قلت : وحكاهما إمام الحرمين في «النهاية» في باب الامتناع عن اليمين عن رواية صاحب «التقريب» .

(قِال): وذكر وجها ثالثا مفصّلاً فقال: إن صحّح النكاح قاض فالفتوى لا ترفعه ، وإن لم يتصل تصحيحه بقضاء قاض ارتفع بالفتوى . وحكاً ها الماوردي أيضاً في باب عدد الشهود (قال): وهذا إذا اعتمد في العقد الفتوى ، فلو كان الحاكم متوليه لم يرتفع إلا بحكمه .

وخص الخلاف بما إذا لم يكونا مجتهدين ، فإن كان الزوجان مجتهدين واختلفا فلا يرتفع إلا بحكم الحاكم . وجزم ابن السمعاني بأن المفتي إذا أفتاه باجتهاده ثم

تغير اجتهاده لا يلزمه تعريف المستفتي بتغير اجتهاده إذا كان قد عمل به ، وإلا فينبغي أن يعرفه إن تمكن منه، لأن العامي إنما يعمل بدلالة قوله، وقد خرج عن فينبغي أن يخبره عن قوله .

ولو قال مجتهد للمقلد ـ والصورة هذه ـ:أخطأ به من قلدته ، فإن كان الذي قلده أعلم فهو كها لو تغير اجتهاد مقلَّده ، وإلا فلا أثر له . قال النووي : وهذا ليس بشيء ، بل الوجه الجزم بأنه لا يلزمه شيء ولا أثر لقول الثاني .

الرابع: حيث كانت حجة الحكم قطعية فالمختار أن حكم الحاكم إذا وقع بخلافه ينتقض، بخلاف الظنية. وقيل: في جميع الأحكام، وعلى هذا قول من يعل على الحاكم دليلا قاطعاً، وبعض هؤلاء قال: لا ينقض في شيء من الأحكام. والمذهب أنه لا ينتقض في الاجتهاديات وإن قلنا: المصيب واحد لعدم تعينه، ومنه ما لو حكم باجتهاده لدليل أو أمارة ثم ظهر له أمارة تساوي الأولى. وكذا ما هو أرجح من الأولى، لكن لا ينتهي إلى ظهور النص، وإن كان لو قارن لوجب الحكم به، لأن الرجحان حاصل حال الحكم. أما لو ظهر نص أو إجماع أو قياس جلي بخلافه نقض هو وغيره، لأنه مقطوع به، فلم ينقضه الظن وإنما نقض بالدليل القاطع على تقديم النص والقياس الجلي على الاجتهاد، فهو آمر لو قارن العلم به لوجب تقديمه قطعاً، فكذلك نقض به. قال ابن الرفعة: وكلام الشافعي في «الأم» مصرح بأن مراده بالنص الذي ينتقض به قضاء القاضي إذا خالفه هو الظاهر.

### خاتمكة

مضى الكلام على الخلاف في العقائد وأصول الفقه ، وهكذا اختلاف القراء والمختار أن الكل مصيب ، لصحة الكل عن النبي عليه الصلاة والسلام ، وخلافهم إنما هو في الاختيار ، ومن قرأ عن إمام لا يمنع القراءة الأخرى . وممن صرح بأن الحق في القراءات كلها ابن فورك في كتابه في الأصول . (قال) : وليست كالأحكام لأنها غير متضادة ، وأحكام القراءات لا يجوز ورود العبارة بها معاً في زمن واحد . ونظير قراءة ﴿وما هو على الغيب بظنين ﴾ [التكوير / ٢٤] ﴿وما هو على الغيب بظنين ﴾ والتكوير / ٢٤] ﴿وما هو على الغيب بضنين ﴾ . نظير من قال : هو حلال ، وقال الأخر : هو مثله ، لا نظير من قال : هو حلال ، وقال الآخر : هو حرام .

## التقليد

مأخوذ من القلادة التي يقلد غيره بها ، ومنه : قلدت الهدي : فكأن الحكم في تلك الحادثة قد جُعل كالقلادة في عنق من قلد فيه .

واختلفوا في حقيقته ، هل هو : قبول قول القائل وأنت لا تعلم من أين قاله ؟ ، أي من كتاب أو سنة أو قياس . أو : قبول القول من غير حجة تظهر على قوله؟ وجزم القفال في «شرح التلخيص» بالأول ، والشيخ أبو حامد في «تعليقه» والأستاذ أبو منصور بالثاني ، وعليه ابن الحاجب وغيره . وتنبنى عليهما مسألتان :

المسألة الأولى: أن العمل بقول النبي على هل يسمى تقليداً ؟ وفيه وجهان ، فإن قلنا بالثاني فلا يسمى تقليداً ، لأنه قول النبي على نفس الحجة ، كذا قال ابن القطان وغيره ، وتردد فيه ابن دقيق العيد ، لأنه إن أريد بالسبب الذي قيل فيه خصوص ذلك السبب وعينه فهذا متوجه يقتضي أن يكون اتباعهم تقليداً . وإن أريد به أمر أعم من هذا ، فإن قلنا : إن الأنبياء لا يجتهدون فقد علمنا أن سبب أقوالهم الوحي فلا يكون تقليداً أيضاً على الأول . وإن قلنا إنهم يجتهدون فقد علمنا أن السبب أحد الأمرين : إما الوحي أو الاجتهاد . وعلى كل تقدير فقد علمنا السبب ، واجتهادهم معلوم العصمة .

قلت : ويشهد له أن القفال بنى الخلاف في تسميته مقلداً على الخلاف في أنه هل كان عليه السلام يقول عن قياس ؟ فإن كان يقوله \_ وهو الأصح \_ فيقلد ، لأنه لا يدري أقاله عن وحي أو قياس، وإن قلنا بالمنع فليس بتقليد . وقال القاضي الحسين في «التعليق» : لا خلاف أن قبول قول غير النبي عليه من الصحابة والتابعين يسمى

تقليداً. وأما قبول قوله عليه السلام فهل يسمى تقليداً ؟ وجهان ينبنيان على الخلاف في حقيقة التقليد ماذا ؟ .

قلت: وذكر الشيخ أبو محمد الجويني في المسألة في أول «السلسلة» أن الذي نص عليه الشافعي أنه يسمى تقليداً ، فإنه قال في حق الصحابي لما ذهب إلى أنه لا يجب الأخذ بقوله ما نصه: فأما أن يقلده فلم يجعل الله ذلك لأحد بعد رسول الله على (انتهى) وخطًا الماوردي من قال أنه ليس بتقليد ، ولكن قال الروياني في «البحر»: أطلق الشافعي على جعل القبول من النبي على تقليداً ولم يرد حقيقة التقليد ، وإنما أراد القبول من السؤال عن وجهه . وفي وقوع اسم التقليد عليه وجهان (قال): والصحيح من المذهب أنه يتناوله هذا الاسم ، وفي هذا إشارة إلى رجوع الخلاف إلى اللفظ ، وبه صرح إمام الحرمين في «التلخيص» وقال: هو اختلاف في عبارة يهون موقعها عند ذوي التحقيق .

واختار ابن السمعاني أنه لا يسمى تقليداً ، بل هو اتباع شخص ، لأن الدليل قد قام في أن له حجة ، فلا يكون قبول قوله قبول قول في الدين من قائله بلا حجة . وأغرب القاضي في «التقريب» فنقل الإجماع على أن الآخِذ بقول النبي عليه الصلاة والسلام ، والراجع إليه ليس بمقلد ، بل هو صائر إلى دليل وعلم يقين . فأما كونه والسلام أي دليل وعلم يقين فلا ريب فيه ، وأما كونه لا يسمى تقليداً فمردود بالخلاف مائراً إلى دليل وعلم يقين فلا ريب فيه ، وأما كونه لا يسمى تقليداً فمردود بالخلاف السابق . وقد قال الشافعي رحمه الله : ولا يجوز تقليد أحد سوى النبي على ، وهذا الشافعي وقال : لعله أراد بتقليده عليه الصلاة والسلام أنه ليس لأحد أن يقول له : الشافعي وقال : لعله أراد بتقليده عليه الصلاة والسلام أنه ليس لأحد أن يقول له : من أين قلت ؟ وإذا لم يكن العامي عنده مقلداً فلا يكون أيضاً جاء في فلا يكون أيضاً . هذا كذلك . وهذا الذي قاله القاضي ممنوع . بل الأصحاب اختلفوا في كلام الشافعي على طرق :

(أحدها) تأويل من اعتقد أنه لا تقليد في اتباع الرسول ، ولا في اتباع العامي المجتهد . ورأس هذه الطائفة القاضي ، وقد أوّله كما رأيت ، وتبعه الغزالي .

واتفقت هذه الطائفة على الاعتضاد بهذا النص من الشافعي على أن اتباع العامي المجتهد ليس بتقليد ، فجرت على ظاهر قول الشافعي في المستثنى دون المستثنى منه ، المجتهد ليس بتقليد ، فجرت على ظاهر قول الشافعي في المستثنى بالتأويل إما مع الاعتراض، / كالقاضي ، أولا معه ، كالغزالي .

و (ثانيها) فرقة اعتقدت أن العامّي مقلّد، وأن الأخذ بقول النبي عليه السلام مقبول ليس بتقليد، وهذه الطائفة لم تجرِ على ظاهر النص، لا في المستثنى ولا في المستثنى منه، ومنهم ابن السمعاني فقال: هذا مذكور على طريق التوسع لا على طريق الحقيقة، ورأس هذه الطائفة الشيخ أبو حامد الأسفرايني، فقال في أول «تعليقه» إذا قلنا بقوله الجديد فلا يجوز تقليد أحد بحال. وأما قول الشافعي في «أدب القضاء»: إنه لا يجوز لأحد أن يقلد أحداً إلا الرسول. فمن فهم منه أن قبول (() قوله يسمى تقليداً فقد غلط، وتقليد الرسول لا يجوز. وإنما صورته صورة التقليد، وليس في الحقيقة تقليداً ، وذلك أنه إن سئل عن شيء فأجاب كان جوابه في الصورة مثل أن يسأل الشافعي فيجيب، لكن حقيقة التقليد قبول قول المجيب بغير دليل ، فجواب الشافعي لا يمكن هنا فلا بد فيه من الدليل ، وجواب الرسول بعينه حجة ودليل ، فلا يكون مثله في الجواب (انتهى) .

وذكر بعضهم للنص تأويلين :

(أحدهما) أن المعنى أنه لا يجوز لكل أحد تقليد أحد بعد الرسول ، بل يفترقون ، فعالمهم لا يقلّد ، وعامّيهم يقلّد . وأما الرسول فنسبة العالم والجاهل إليه سواء ، والكل بالنسبة إليه بمنزلة الجاهل عند المجتهد يأخذ بقوله تقليداً ، بل (") لأنا قد قلنا : إن للعامي سؤال العالم عن مأخذه ، ولا كذلك الرسول [فليس] لعامي ولا للعالم أن يقول له: لم ؟ ولا : من أين ؟ وهذا التأويل أبقى لكلام الشافعي في المستثنى عنه على ظاهره ، وليس فيه عمل إلا في تعميم قوله «أحد» على أن المعنى : كل أحد .

<sup>(</sup>١) في الأصول (نقول) !.

<sup>(</sup>٢) هنا في الباريسية بياض بمقدار كملة. والكلام في غيرها متصل دون زيادة.

و (ثانيهما) : إبقاء الكلام على ظاهره من كل وجه، وهو مبني على أنه لا يقلد إلا الرسول على أنه لا يقلد الرسول على وأما المجتهد فلا يقلد. وذلك أن معنى التقليد أن يلقي المرء المقاليد ويطرح كله ويجعل اعتماده فيها يقع له من الحوادث وفي تفرق حملها على الرسول والرجوع إليه في كل نائبة ندرة(١) . وإنما تطمئن فيمن لا يخطىء ، وذلك هو مَنْ قوله حجة ، وهو الرسول صلوات الله وسلامه عليه .

فإن قلت: والرجوع إلى المجتهد رجوع إليه. قيل: ولكن لا وثوق بصواب المجتهد. فإذاً لا يقلد إلا الرسول على المنافعي عن التقليد حيث قال المزني: هذا مختصر اختصرته من علم الشافعي ومن معنى قوله، التقليد حيث قال المزني: هذا مختصر اختصرته من علم الشافعي ومن معنى قوله، مع إعلاميه نهيه عن تقليده وتقليد غيره (انتهى) فعلى التأويل الأول: يقلد، وعلى الثاني: لا يقلد فتواه. وأما دعوى القاضي الاتفاق على أن الرسول لا يقلد فكان الحامل له على ذلك اعتقاده أن المقلد شاك فيمن يقلده، وليس ذلك عندنا بل المقلد لا شك عنده، لوثوقه بالمقلد الذي ألقى بتقاليده إليه. ولما تقارب الخلاف زعم إمام الحرمين أنه لفظي ، ولما اعتقد القاضي أن اتباع العامي تقليد، وأن المقلد شاك مع التقليد، تبعاً للشيخ أبي الحسن الأشعري، وهي مسألة (إيمان المقلد) التي تعزى التقليد، تبعاً للشيخ أبي الحسن الأشعري، وهي مسألة (إيمان المقلد) التي تعزى ومن ثم عقد القاضي في «التقريب» بابا في إمكان التقليد في جملة أصوله وفروعه. ثم لما فرغ عقد بابا في أنه لا يجوز التقليد في فروع الأحكام، كما لا يجوز في أصولها.

المسألة الثانية: في أن أخذ العامي بقول المجتهد، هل يسمى تقليداً أم لا ؟ فقيل: ليس بتقليد، لأنه لا بُدّ له من نوع اجتهاد، وبه جزم القاضي والغزالي والأمدي وابن الحاجب. وحكاه العبادي في «زيادته» عن الأستاذ أبي إسحاق، لأنه بذل مجهوده في الأخذ بقول الأعلم. وقال القاضي في «مختصر التقريب»: الذي نختاره أن ذلك ليس بتقليد أصلا، فإن قول العالم حجة في حق المستفتى. نصبه الرب عَلَماً في حق العامي، فأوجب عليه العمل به، كما أوجب على المجتهد العمل باجتهاده، واجتهاده علم عليه.

<sup>(</sup>١) هكذا في مخطوطتي احمد الثالث والأزهرية أما في الباريسية فهي هكذا (ولاده)!.

ويتخرج من هذا أنه لا يتصور تقليد مباح في الشريعة ، لا في الأصول ولا في الفروع . إذ التقليد على ما عرفه القاضي: اتباع من لم يقم باتباعه حجة ولم يستند إلى علم . (قال): ولو ساغ تسمية العامي مقلداً مع آن قول العالم في حقه واجب الاتباع جاز أن يسمى المتمسك بالنصوص وغيرها من الدلائل مقلداً. قال القاضي: ولأنه يستند إلى حجة قطعية وهو الإجماع، فلا يكون تقليدا. وهذا بناء منه على أحد تفسيري التقليد .

وذهب معظم الأصوليين ـ كما قاله إمام الحرمين ـ إلى أنه مقلد له فيما يأخذه ، لأنا إن فسرناه بقبول القول بلا حجة فقد تحقق ذلك، إذ قوله في نفسه ليس بحجة ، وإن فسرناه بقبول القول مع الجهل بمأخذه فهو متحقق في قول المفتى أيضاً . قال ابن السمعاني : ولعله الأولى ، لأنه لا يعرف حجة ما يصير إليه من الحكم قبل ، والإجماع سبق القاضي . على أن العوام يقلدون المجتهدين ، ولو لم يكن تقليداً فليس في الدنيا تقليد . ومن نظر كتب العلماء والخلافيين وجدها طافحة بجعل العوام مقلدين ، ولهذا قال في «المستصفى» بعد ما ذكر أن العامي إذا أخذ بقول المجتهد فهو ظانً صدقه ، والظن معلوم ، ووجوب الحكم عند الظن ، وهذا علم قاطع ، والتقليد جهل .

فإن قيل: قد رفعتم التقليد من البين. وقال الشافعي: لا يحل لأحد تقليد أحد سوى الرسول ، فقد أثبت تقليداً . قلنا: قد صرح بإبطال التقليد إلا ما استثنى ، فظهر أنه لم يجعل الاستفتاء ، وقبول خبر الواحد ، وشهادة العدول تقليداً . نعم ، يجوز تسمية قول الرسول تقليدا توسعاً واستثناء من غير جنسه . ووجه التجوز أن يقول : قوله وإن كان حجة دلت على صدقه جملة فلا يطلب منه حجة على غير تلك المسألة ، فكان تصديقا بغير حجة خاصة ، ويجوز أن يسمى ذلك تقليداً مجازا (انتهى) . وهذا أخذه من كلام القاضي ، ولا يوافق على أن رجوع العامي ليس بتقليد ، والقاضي إنما قال ذلك بناء على أن المقلد شاك . ولم يقتصر الأمدي وابن الحاجب على ما فعل القاضي والغزالي / بل زادا : لو سمّى مسمّ الرجوع إلى من قوله حجة تقليداً فلا مشاحة في التسمية . قلت : وبذلك صرح القاضي في قوله حجة تقليداً فلا مشاحة في التسمية . قلت : وبذلك صرح القاضي في

«التقريب» أيضاً . وهذا صحيح على قولنا . أما على قول القاضي والآمدي أن المقلد شاكً فيمن يقلده فلا تنبغى هذه التسمية ، لخروجها عن وضع اللسان . ومن اعتقد أن المقلد شاكً فينبغي أن يمنع من تسمية الرسول مقلداً ، وإذا عُرفت المدارك هانت المسالك .

واعلم أن القاضي والغزالي يقولان: لا تقليد في الدنيا. وأما الآمدي فيقول: لا تقليد في رجوع المرء إلى قول العامي، والمجتهد إلى قول مثله، يعنى حيث لا يجوز له الأخذ به. وإنما قلنا ذلك ليخرج الأخذ بقوله عند ضيق الوقت ونحوه، مما جوّزه قوم.

واعترض الآمدى ـ تبعا للغزالي ـ بأنه لو سمّى مسّم الرجوع إلى الرسول وإلى الإجماع والمفتى والشهود تقليداً بعرف الاستعمال فلا مشاحة في اللفظ ، وابن الحاجب تبع الآمدي ، وكذا ابن الصلاح صرّح بما يوافقهم حكماً . غير أنه أتى بغير تعريفهم للتقليد . وما صرح به من أن رجوع العامي إلى المفتى ليس بتقليد مع دعواه في كتاب «أدب الفتيا» من منازعة الشيخ أبي علي وأمثاله من كونهم ليسوا مقلدين للشافعي فعجب ، إذ كيف يقضي على أبي على ـ وهو الحبر ـ بالتقليد، ولا يقضى بذلك على العامي الصرف، وما ذاك إلا أنه وقت التعريف مع الغزالي، وعند الانفصال جرى على ما هو مقرر عند الفقهاء من أن رجوع العامي إلى المجتهد تقليد .

وقد يأخذ المجتهد بقول مجتهد، ولكن تسمية ذلك أخذاً مجاز ، لأنه إنما أخذه منه لما أدّاه إليه نظره ، لا لكون ذلك قاله ، وإنما سمي القول قوله - إن سمى - لسبقه إليه كها نقول أخذ الشافعي بقول مالك ، أو بقول أبي حنيفة في مسائل سبقاه إلى القول بها .

ومن تبحر في مذهب إمام ولم يبلغ رتبة الاجتهاد فأفتى على مذهب ذلك الإمام كان المستفتى مقلداً لذلك الإمام ، لا للمفتي . حكاه القاضي الحسين عن شيخه القفال . ذكره في «الكافي» . وجزم به إمام الحرمين في «الغياثي» . وقال الرافعي إنه المشهور للأصحاب ، إلا أن أبا الفتح الهروي أحد أصحاب الإمام صرح بأنه يقلد المتبحر في

نفسه . وقال ابن الصلاح : ينبغي تخريج هذا على الخلاف في أن ما يخرّجه أصحابنا على مذهب الشافعي هل يجوز أن ينسب إليه ؟ وفيه خلاف ، والمختار أنه لا يجوز .

مسألة: قال ابن فورك: أقمنا الدلالة على أن التقليد ليس من طرق العلم بوجه، لأن الرجوع إلى الدعوى لا يثمر علماً ، لأن صورة دعوى المحق صورة دعوى المبطل ، وإنما يثمر بالدليل .

مسألة: قال الروياني في «البحر»: قيل: من يجوز تقليدهم أربعة أصناف: أحدها - النبي عليه الصلاة والسلام، بناء على أن قوله يسمى تقليداً، وهو الأصح، لقيام الدليل على صدقه. والثاني - المخبر عن الرسول. والثالث المجمعون على حكم، فتقليدهم فيها أجمعوا عليه واجب. والرابع - الصحابة على أحد القولين. وحكى ابن السمعاني وجهين في تسمية خبر الواحد تقليداً (قال): وأولاهما أنه لا يسمى تقليداً، لأنه لا يقع التسليم لقوله إلا بعد الاجتهاد في عدالته فصار قوله مقبولاً بدليل. (قال): وأما تقليد الأمة إذا قالت قولاً عن إجماع فهو حجة. وقال المتأخرون: الرجوع إلى قول الرسول والإجماع، والقاضي إلى البينة، ليس بتقليد. قلت: والحلاف يرجع إلى عبارة كما سبق.

## فعكل

التقليد ينقسم إلى قسمين:

أحدهما: أن يكون المقلد عالماً بأن الذي يقلده لا يخطىء ، فيها قلده فيه ، فيلزمه القبول بمجرده ، كقبول الأئمة عن الرسول الأحكام ، وقبول قول المجمعين .

قال الأستاذ : وأجمع أصحابنا على وجوب هذا القول ، وإنما اختلفوا في تسميته تقليداً.

والثاني : قبوله على احتمال الصواب والخطأ . والعلوم نوعان : عقلي وشرعي .

الأول: العقلي وهو المسائل المتعلقة بوجود الباري وصفاته ، واختلفوا فيها ، والمختار أنه لا يجوز التقليد ، بل يجب تحصيلها بالنظر، وجزم به الأستاذ أبو منصور، والشيخ أبو حامد الأسفرايني في تعليقه، وحكاه الأستاذ أبو إسحاق في «شرح الترتيب» عن إجماع أهل العلم من أهل الحق وغيرهم من الطوائف. وقال أبو الحسين بن القطان في كتابه: لا نعلم خلافاً في امتناع التقليد في التوحيد. وقال بعضهم: لو خشي المكلف أن يموت لم يجز التقليد . وحكاه ابن السمعاني عن جميع المتكلمين ، وطائفة من الفقهاء وقالوا: لا يجوز للعامي التقليد فيها ، ولا بد أن يعرف ما يعرفه بالدليل . وقالوا: العقائد الأصولية عقلية ، والناس مشتركون في العقل . وقال: وأكثر الفقهاء على خلاف هذا، وقالوا: لا يجوز أن يكلف العوام لاعتقاد الأصول بدلائلها، لما في ذلك من المشقة ، ومثله ما نقله صاحب «العنوان» عن الفقهاء من جواز التقليد فيها ، تأسياً بالسلف ، إذ لم يأمر النبي عليه الصلاة والسلام أجلاف العرب بالنظر ، ونازعه ابن دقيق العيد في هذا الاستدلال بأنه إذا أريد بالنظر المصطلح ، من ترتيب المقدمات فلا يعتبر اتفاقاً وإن

أراد أنه لم يحصل لهم النظر في نفس الأمر ، من غير هذا الترتيب والاصطلاح ممنوع ، وكيف وقد شاهدوا المعجزة ، وأحوال الرسول ، والقرائن التي شاهدوها أفادتهم القطع .

وقيل: بل يجب التقليد، والاجتهاد فيه حرام، ونقله صاحب «الأحوذي» عن الأئمة الأربعة وقال إمام الحرمين في «الشامل»: لم يقل بالتقليد في الأصول إلا الحنابلة، وقال الاسفوايني: لم يخالف فيه إلا أهل الظاهر. وقال القرافي: وسألت الحنابلة فقالوا: مشهور مذهبنا منع التقليد والغزالي يميل إليه، وحكاه القاضي عياض في «الشفاء» عن غيره. وقال الأستاذ أبو إسحاق: ذهب قوم من كتبة الحديث، إلى أن طلب الدليل فيها يتعلق بالتوحيد غير واجب، وإنما الغرض هو الرجوع إلى قول الله ورسوله، ويرون الشروع في موجبات العقول كفرا، وان الاستدلال والنظر ليس هو المقصود في نفسه، وإنما وهو طريق إلى حصول العلم الاستدلال والنظر ليس هو المقصود في نفسه، وإنما وهو طريق إلى حصول العلم غير دلالة، فقد صار مؤمناً وزال عنه كلفة طلب الأدلة، ومن أحسن الله إليه، أنعم عليه بالاعتقاد الصافي من الشبهه والشكوك، فقد أنعم عليه بأكل أنواع النعم وأحلها، حتى لم يكله إلى النظر والاستدلال، لا سيًا العوام، فإن كثيراً منهم النعم وأحلها، حتى لم يكله إلى النظر والاستدلال، لا سيًا العوام، فإن كثيراً منهم تجده في صيانة اعتقاده أكثر عمن شاهد ذلك بالأدلة.

ومن كان هذا وصفه ، كان مقلداً في الدليل، غير أن أصحابنا أجمعوا ، على أن هذا الاعتقاد يجب أن يكون في النيات ، بحيث لا يرد عليه من الشبهة إلا ما يرد على صاحب الاستدلال ، وجزم الأستاذ أبو منصور بوجوب النظر ، ثم قال : فلو اعتقد من غير معرفة بالدليل ، فاختلفوا فيه ، فقال أكثر الأئمة : إنه مؤمن من أهل الشفاعة ، وإن فسق بترك الاستدلال ، وبه قال أئمة الحديث ، وقال الأشعري وجهور المعتزلة : لا يكون مؤمناً ، حتى يخرج فيها عن جملة المقلدين (انتهى) .

وقد اشتهرت هذه المقالة عن الأشعري ، أن إيمان المقلد لا يصح ، وقد أنكر أبو القاسم القشيري ، والشيخ أبو محمد الجويني، وغيرهما من المحققين صحته

عنه، وقيل: لعله أراد به قبول قول الغير بغير حجة، فإن التقليد بهذا المعنى قد يكون ظناً، وقد يكون وهماً، فهذا لا يكفي في الإيمان. أما التقليد بمعنى الاعتقاد الجازم لا الموجب، فلم يقل أحد أنه لا يكفي في الإيمان، إلا أبو هاشم من المعتزلة وإذا منعنا التقليد في ذلك قال الأستاذ أبو إسحاق: فاتفقوا على أنه لا يجب أن يبلغ فيه رتبة الاجتهاد، بحيث يحل له الفتوى في الحكم.

وقال ابن السمعاني: إيجاب معرفة الأصول على ما يقوله المتكلمون ، بعيد جداً عن الصواب ، ومتى أوجبنا ذلك فمتى يوجد من العوام من يعرف ذلك ؟ ويصدر عقيدته عنه ؟ كيف وهم لو عرضت عليهم تلك الأدلة لم يفهموها ، وإنما غاية العامي ، أن يتلقى ما يريد أن يعتقده ويلقى [به] ربه ، من العلماء ، ويتبعهم في ذلك ويقلدهم ، ثم يسلم عليها بقلب طاهر عن الأهواء والأدخال ، ثم يعض عليها بالنواجذ ، فلا يحول ، ولا يزول ، ولو قطع إربا ، فهنيئاً لهم السلامة ، والبعد عن الشبهات الداخلة على أهل الكلام ، والورطات التي تغولوها ، حتى أدت بهم إلى المهاوي والمهالك ، ودخلت عليهم الشبهات العظيمة وصاروا متجرئين ، ولا يوجد فيهم متورع عفيف إلا القليل ، فإنهم أعرضوا عن ورع الألسنة ، وارسلوها في صفات الله تعالى بجرأة وعدم مهابة وحرمة ، ففاتهم ورع سائر الجوارح ، وذهب عنهم بذلك ورع اللسان ، والإنسان كالبنيان يشد بعضهم (ا بعضاً ، فإذا خرب جانب منه ، تداعى سائره إلى الخراب ، ولأنه ما من دليل لفريق منهم يعتمدون عليه ، إلا ولخصومهم عليه من الشبهة القوية .

ونحن لا ننكر من الدلائل العقلية بقدر ما ينال المسلم به رد الخاطر، وإنما المنكر إيجاب التوصل إلى العقائد في الأصول، بالطريق الذي اعتقدوا، وساموا به الخلق، وزعموا أن من لم يفعل ذلك لم يعرف الله تعالى، ثم أدى بهم ذلك إلى تكفير العوام أجمع، وهذا هو الخطيئة الشنعاء، والداء العضال، وإذا كان السواد الأعظم هم العوام، وبهم قوام الدين، وعليهم مدار رحا الإسلام، ولعل لا يوجد في البلدة الواحدة التي تجمع المائة الف، من يقوم بالشرائط التي تعتبرونها، إلا العدد القليل الشاذ الشارد النادر، ولعله لا يبلغ عقد العشرة، فمن يجد المسلم

<sup>(</sup>١) كذا. وهو على ارادة جنس الانسان أي الناس.

من قبله، أن يحكم بكفر هؤلاء الناس أجمع، ويعتقد أنهم لا عقيدة لهم في أصول أصلاً ، وإنهم أمثال البهائم (انتهى).

الثاني : الشرعي : وهو المتعلق بالفروع والمذاهب وفيه ثلاثة : فرقة أوجبت التقليد وفرقة حرمته وفرقة توسطت .

[الأول] فذهب بعض المعتزلة إلى تحريم التقليد مطلقاً ، كالتقليد في الأصول، ووافقهم ابن حزم ، وكاد يدعى الإجماع على النهي عن التقليد، قال ونقل عن مالك أنه قال : (أنا بشر أخطىء وأصيب ، فانظروا في رأيي ، فها وافق الكتاب والسنة فخذوا به ، ومالم يوافق فاتركوه) وقال عند موته : وددت أني ضربت بكل مسألة تكلمت فيها برأي سوطاً ، على أنه لا صبر لي على السياط قال : فهذا مالك ينهى عن تقليد ، وكذلك الشافعي وأبو حنيفة ، وقد ذكر الشافعي عن النبي على حديثاً ، فقال بعض جلسائه : يا أبا عبدالله ، أتأخذ به ؟ فقال له : أرأيت على زنارا ؟ أرأيتني خارجاً من كنيسة ؟ حتى تقول لي في حديث النبي على اتأخذ بهذا؟ ولم يزل رحمه الله في كتبه ينهى عن تقليده وتقليد غيره هكذا رواه المزني في أول «مختصره» عنه .

وهذا الذي قاله ممنوع، وإنما نهوا المجتهد خاصة عن تقليدهم، دون من لم يبلغ هذه الرتبة. قال القرافي : مذهب مالك وجهور العلماء وجوب الاجتهاد، وإبطال التقليد لقوله : ﴿فَاتَقُوا الله ما استطعتم ﴾ [سورة التغابن/١٦] واستثنى مالك أربع عشرة صورة للضرورة: وجوب التقليد على العوام ، وتقليد القائف ، إلى آخر ما ذكره.

والثاني يجب مطلقاً ، ويحرم النظر ، ونسب إلى بعض الحشوية.

والثالث: وهو الحق، وعليه الأئمة الأربعة وغيرهم يجب على العامي، ويحرم على المجتهد، على المجتهد، على المجتهد، على المجتهد، وقول الشافعي وغيره: «لا يحل تقليد أحد» مرادهم على المجتهد، قال عبد الله بن أحمد: سألت أبي، الرجل يكون عنده الكتب المصنفة، فيها قول الرسول واختلاف الصحابة والتابعين، وليس له بصيرة بالحديث الضعيف

المتروك ولا الإسناد القوي من الضعيف ، هل يجوز أن يعمل بما شاء ويفتي به ؟ قال : لا يعمل حتى يسأل أهل العلم عما يؤخد به منها . قال القاضي أبو يعلى : ظاهر هذا أن فرضه التقليد والسؤال إذا لم يكن له معرفة بالكتاب والسنة (انتهى) .

وأما تحريمه على المجتهد ، فلقوله تعالى : ﴿ فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول السورة النساء (١٩ يعنى كتاب الله وسنة رسوله بالاستنباط وفي حديث معاذ المتلقى بالقبول لما قال له رسول على : بم تحكم ؟ قال : بكتاب الله . قال : فإن لم تجد قال : بسنة رسول الله . قال : فإن لم تجد ، اجتهد رأيي ولا آلو فقال : الحمد لله الذي وفق رسول رسوله ، إلى ما يرضاه رسول الله . قالوا فصوّبه في ذلك ، ولم يذكر من جملته التقليد ، فدل ذلك على أن التقليد يحرم على العلماء الذين / هم من أهل ١/٣٦٣ الاجتهاد والاستنباط ، ولهذا قال تعالى : ﴿لعلمه الذين يستنبطونه منهم ﴾ [سورة النساء / ٨٣].

قال المزني في كتابه «فساد التأويل»: توفيق الله تعالى لمعاذ في اجتهاده لما يرضاه رسوله عندنا إنما هو لنظر الكتاب والسنة ولو كان تأويله أفرض ما رأيت في الحادثة، لوجب فرض ذلك على جميع الناس، قال: وقد ذم الله التقليد في غير ما آية كقوله: ﴿إنا وجدنا آباءنا على أمة ﴾ [سورة الزخرف/٢٣]وقوله ﴿وقالوا ربنا إنا أطعنا سادتنا وكبراءنا فأضلونا السبيل ﴾ [سورة الأحزاب/٢٧]وقال تعالى ﴿اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أرباباً من دون الله ﴾ [سورة التوبة/٢١]وفي الحديث (ان الله لا يقبض العلم انتزاعاً وإنما يقبض العلم بقبض العلماء) قال : ويقال لمن حكم بالتقليد: هل لك من حجة فإن قال : نعم، أبطل التقليد، لأن الحجة أوجبت بالتقليد: هل لك من حجة فإن قال : بغير علم، قيل له : فلم أرقت الدماء، وأبحت الفروج والأموال، وقد حرم الله ذلك إلا بحجة. فإن قال: أنا أعلم اني قد أصبت ، وإن لم أعرف الحجة ، لأن معلمي من كبار العلماء . قيل له : تقليد معلمك أولى من تقليد معلمك ، لأنه لا يقول إلا بحجة خفيت عن معلمك كما لم يقل معلمك إلا بحجة قد خفيت عنك ، فإن قال : نعم ترك تقليد معلمه كما لم يقل معلمك إلا بحجة قد خفيت عنك ، فإن قال : نعم ترك تقليد معلمه كما لم يقل معلمك أولى معلمك إلا بحجة قد خفيت عنك ، فإن قال : نعم ترك تقليد معلمه كما لم يقل معلمك إلا بحجة قد خفيت عنك ، فإن قال : نعم ترك تقليد معلمه كما لم يقل معلمك إلا بحجة قد خفيت عنك ، فإن قال : نعم ترك تقليد معلمه كما لم يقل معلمك إلا بحجة قد خفيت عنك ، فإن قال : نعم ترك تقليد معلمه كما معلمك أولى من كبار العلماء يقل الم يقل معلمه كما معلمك أولى معلمك إلا بحجة قد خفيت عنك ، فإن قال : نعم ترك تقليد معلمه كما معلمك أولى معلمك أولى

إلى تقليد معلم معلمه ، وكذلك حتى ينتهى إلى العالم من الصحابة ، فإن أبى ذلك نقض قوله ، وقيل له : كيف يجوز تقليد من هو أصغر وأقل علماً ، ولا يجوز تقليد من هو أكبر وأغزر علماً وقد رُوى عن رسول الله على : أنه حذر من زلة العالم . وعن ابن مسعود رضي الله عنه أنه قال : لا يقلدن أحدكم دينه ، رجلاً ، فإن آمن ، وإن كفر كفر فإنه لا أسوة في الشر .

وأما وجوبه على العامة ، فلقوله تعالىٰ : ﴿فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون﴾ [سورة النحل/٤٤] وقوله ﴿فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة﴾ [سورة التوبة/١٢٢]. ﴾ فأمر بقبول قول أهل العلم فيها كان من أمر دينهم ، ولولا أنه يجب الرجوع إليهم لما كان للنذارة معنىٰ ، ولقضية الذي شُجّ ، فأمروه أن يغتسل ، وقالوا : لسنا نجد لك رخصة فاغتسل ومات فقال النبي عليه السلام : (قتلوه قتلهم الله، إنما كان شفاء العي السؤال) فبان بذلك جواز التقليد .

قال الشيخ أبو حامد: ولأنه لا خلاف أن طلب العلم من فروض الكفاية التي إذا قام بها البعض، سقط عن الباقين، ولو منعنا التقليد، لأفضى إلى أن يكون من فروض الأعيان، ونقل غير واحد إجماع الصحابة فمن بعدهم عليه، فإنهم كانوا يفتون العوام، ولا يأمرونهم بنيل درجة الاجتهاد، ولأن الذي يذكره المجتهد له من الدليل، إن كان بحيث لا يكفي في الحكم فلا عبرة به، وإن كان يذكر له ما يكفي، فأسند إليه الحكم في مثل ذلك، التزمه قطعاً وقال القاضي أبو المعالي عزيزي بن عبد الملك، في بعض مؤلفاته: لو وجب على الكافة التحقيق دون التقليد ادى ذلك إلى تعطيل المعاش، وخراب الدنيا، فجاز أن يكون بعضهم مقلداً، وبعضهم معلماً، وبعضهم متعلماً، ولم ترفع درجة أحد في الجنان لدرجة العلمي العلماء والمتعلمين ثم درجة المحبين وقال: المصير في الموجب لتقليد العامي للعالم، علم آلة الاستنباط وتعذرها عليه في الحال، والتماس أصول ذلك، فلو تركه علم حتى يعلم جميعها، ويستنبط منها لتعطلت الفرائض من العامة حتى يصيروا كلهم علياء، وهذا فاسد، فرخص له في قبول قول العالم الباحث. ولا يجوز له قبول علماء، وهذا فاسد، فرخص له في قبول قول العالم الباحث. ولا يجوز له قبول قول من هو مثله، ومن هذا امتنع تقليد المجتهد لمثله، لأن المعنى الموجب لدفع التقليد وجود الأدلة وهو متمكن منها.

قلت: والفرق بينه وبين العقائد، أن المطلوب في العقائد العلم، والمطلوب في الفروع الظن، والتقليد قريب من الظن، ولأن العقائد أهم من الفروع والمخطىء فيها كافر.

وأورد الإمام فخر الدين شبهة للمانعين من التقليد ، قال : إنهم يمنعون العمل بالإجماع وخبر الواحد والقياس ، ويتمسكون بالظواهر ، ويقولون حكم العقل في المنافع الإباحة ، وفي المضار الحرمة ، ولا يترك هذا إلا لنص قاطع المتن والدلالة ، والعامي الذكي يعلم ذلك وإلا نبهه المفتى عليه ، وعلى النص القاطع في الواقعة إن جهله ، ولا يقال معرفة ذلك تمنعه من المعاش والمصالح التي الاشتغال عنها يفضي إلى خراب العالم ، لأنه يقتضي إيجاب معرفة أصول الدين ، ولا يجاب بأن الواجب معرفة أدلة النبوة والتوحيد جملة وهي سهلة ، بخلاف الفروع لكثرتها وتشعبها ، لأنه إن لم يعلم جميع مقدمات الدليل الجلي ، فقد قلد في بعضها ، فيكون مقلداً في النتيجة ، وإن علمها وما يرد فقد حصل الاشتغال . وجوابه على تقدير تسليم تقليل الأدلة ، فذلك يحتاج إلى تأمل وعارسة ، وهو مفقود في العامي إذا علمت هذا فلا بد من تقسيم يجمع أفراد المسألة ، ويضبط شعبها ، فنقول:العلوم نوعان:

نوع يشترك في معرفته الخاصة والعامة ، ويعلم من الدين بالضرورة ، كالمتواتر ، فلا يجوز التقليد فيه لأحد ، كعدد الركعات ، وتعيين الصلاة ، وتحريم الأمهات والبنات ، والزنى ، واللواط ، فإن هذا مما لا يشق على العامي معرفته ، ولا يشغله عن أعماله ، وكذا في أهلية المفتى .

ونوع مختص معرفته بالخاصة ، والناس فيه ثلاثة ضروب : مجتهد ، وعامي ، وعالم لم يبلغ رتبة الإجتهاد .

أحدها: العامي الصرف:

والجمهور على أنه يجوز له الاستفتاء ، ويجب عليه التقليد في فروع الشريعة جميعها ، ولا ينفعه ما عنده من العلوم لا تؤدي إلى اجتهاد، وحكى ابن عبدالبر فيه الإجماع ، ولم يختلف العلماء أن العامة عليها تقليد علمائها ، وأنهم المرادون بقوله:

﴿فَاسَالُوا أَهُلَ الذَّكُرِ إِنْ كَنتُم لا تَعْلَمُونَ ﴾ قال : وأجمعوا على أن الأعمى لا بدُّ له من تقليد غيره في القبلة نقل لك من لا علم له ولا بغيره بمعنى ما يدين به (انتهى).

ومنع منه بعض معتزلة بغداد، كالتقليد في الأصول، وقالوا: يجب عليه الوقوف على طريق الحكم وعلته، ولايرجع إلى العالم، إلا لتنبيهه على أصولها، ونقله القاضي عبد الوهاب ، عن الجعفر بن مبشر ، وابن حرب منهم عن الجبائي: يجوز في المسائل الاجتهادية دون ما طريقه القطع ، فإنه يصير مثل العقليات ونحوه .

قول الأستاذ : يجب عليه تحصيل علم كل مسألة في الفقه يدركها القطع ، ويجوز له التقليد في ظنياته إلى القطعيات الفروع بالأصول .

٣٦٦/ب وحكى / ابن برهان الخلاف على وجه آخر ، فقال : من صار له التقليد ، لم يجب عليه السؤال عن الدليل ، ونقل عن أبي علي الجبّائي أنه قال : يجب عليه أن يعلم كل مسألة بدليلها . وصار بعض الناس إلى أن المسائل الظاهرة يجب عليه معرفتها دون الخفية (انتهى) .

وإذا قلنا بأن وظيفة العامي التقليد جاء الخلاف السابق أنه هل هو تقليد حقيقة ؟ فالقاضي يمنعه ويقول إنما مستدل ، لأن الله تعالى أوجب عليه اتباع العالم، وهو خلاف يرجع إلى العبارة ، لأن القائل بالتقليد لم ير إلا هذا ، ولكن لسان حملة الشريعة جرى على صحة إطلاق التقليد للعامي ، والنهي عن إطلاق الاجتهاد عليه .

الثاني - العالم الذي حصل بعض العلوم المعتبرة ولم يبلغ رتبة الاجتهاد: فاختار ابن الحاجب وغيره أنه كالعامي الصرف ، لعجزه عن الاجتهاد . وقال قوم : لا يجوز ذلك ويجب عليه معرفة الحكم بطريقه ، لأن صلاحية معرفة الأحكام بخلاف غيره . ويجيء عليه الخلاف السابق عن الجبّائي والأستاذ هنا من باب الأولى .

وما أطلقوه من إلحاقه هنا بالعامّي فيه نظر ، لا سيها أتباع المذاهب المتبحرين ، فإنهم لم ينصبوا أنفسهم نصبة المقلدين . وقد سبق قول الشيخ أبي علي وغيره من أصحابنا : لسنا مقلدين للشافعي وكذلك الإشكال في إلحاقهم بالمجتهدين ، إذ لا يقلّد مجتهد مجتهداً . ولا يمكن أن يكونوا واسطة بينهما ، لأنه ليس لنا سوى حالتين .

قال ابن المنير: والمختار أنهم مجتهدون ملتزمون أن لا يحدثوا مذهبا. أما كونهم مجتهدين فلأن الأوصاف قائمة بهم. وأما كونهم ملتزمين أن لا يحدثوا مذهبا فلأن إحداث مذهب زائد بحيث يكون لفروعه أصول وقواعد مباينة لسائر قواعد المتقدمين متعذر الوجود، لاستيعاب المتقدمين سائر الأساليب. نعم، لا يمتنع عليهم تقليد إمام في قاعدة، إذا ظهر له صحة مذهب غير إمامه في واقعة لم يجز له أن يقلد إمامه ، لكن وقوع ذلك مستبعد، لكمال نظر من قبله. وسبق في آخر الكلام على شروط المجتهد كلام لابن دقيق العيد يتعلق بما نحن فيه.

الثالث \_ أن يبلغ المكلف رتبة الاجتهاد:

فإن كان قد اجتهد في الواقعة فلا يجوز له تقليد غيره من المجتهدين فيها ، خلاف ما ظنه ، بلا خلاف ، لأن ظنه لا يساوي الظن المستفاد من غيره ، والعمل بأقوى الظنين واجب . ولا خالف وحكم بخلاف ظنه فقد أثم ، وإن كان مذهبا لغيره . وهل ينتقض حكمه ؟ فيه وجهان للحنابلة ، ذكره صاحب (المستوعب) . وهو يقدح في نقل ابن الحاجب الاتفاق على بطلان حكمه . واستثنى القاضي أبو الطيب من هذا القسم ما إذا كان حكماً يجب هل أو عليه يحتاج في فصله إلى حاكم يحكم بينها باجتهاده ، فيجوز له تقليده في هذه الصورة .

وإن لم يكن قد اجتهد ففيه بضعة عشر مذهباً:

الأول ـ المنع منه مطلقا ، وإليه ذهب الأكثرون ، منهم القاضي أبو الطيب وابن الصابغ ، واختاره الرازي والآمدي وابن الحاجب . قال الباجي : وهو قول أكثر أصحابنا ، وهو الأشبه بمذهب مالك ، وسواء كان الوقت موسعاً أو مضيقاً ، ونقله الرويائي عن عامة الأصحاب ، وظاهر نص الشافعي ، ذكره في أول

«البحر» وكذا نقله الشيخ أبو حامد عن عامة الأصحاب خلا ابن سريج (قال): وقال أبو إسحاق إنه مذهب الشافعي ، ونقله الأستاذ أبو منصور وأبو بكر الرازي عن أبي يوسف ومحمد ، وهو النص لأحمد بن حنبل .

والثاني - يجوز مطلقا ، وعليه سفيان الثوري وإسحاق ، وحكاه الشيخ أبو حامد عن أبي حنيفة . وقال الأستاذ أبو منصور قال الكرخي : يجوز في قول أبي حنيفة ، وكذا حكاه عنه أبو بكر الرازي في أصوله (قال) : ولهذا جوز تقليد القاضي فيها ابتلى به من الحكم . قال القرطبي : وهو الذي ظهر من تمسكات مالك في الموطأ . وقال بعض الحنابلة : حكى الشيخ أبو إسحاق الشيرازي أن مذهبنا ذلك ، ولا نعرف .

والثالث من تقليده زيد بن ثابت وعثمان وغيرهما . وقد أجاب الروياني بأن ذلك أخذه من تقليده زيد بن ثابت وعثمان وغيرهما . وقد أجاب الروياني بأن ذلك ليس تقليداً وإنما هو اتفاق رأيه لرأيهم وفيه نظر ، لأنه صرح في عثمان بالتقليد . ونقل الأستاذ أبو منصور وإمام الحرمين عن أحمد أنه يجوز تقليد الصحابة ولا يقلّد أحد بعدهم غير عمر بن عبدالعزيز . واستغربه بعض أئمة الحنابلة .

والرابع ـ يجوز تقليد الصحابة بشرط أن يكون أرجح في نظره من غيره ، فإن استووا في نظره فيها تخير في التقليد لمن شاء منهم ، ولا يجوز له تقليد من عداهم . وعزاه ابن الحاجب إلى الشافعي .

والخامس - يجوز تقليد الصحابة والتابعين دون غيرهم .

والسادس \_ يقلد من هو أعلم منه ، ولا يقلد من هو مثله . ونقله أبو بكر الرازي عن الكرخي وقال : إنه ضرب من الاجتهاد ، ومن يقويه رأي الآخر في نفسه على رأيه لفضل عليه فلم يَخْلُ في تقليده إياه من استعمال الاجتهاد . ونقله القاضي في «التقريب» والروياني عن محمد بن الحسن ، وكذا إلكيا . (قال) ؛ وربما قال : إنها سواء ، وعن هذا أوجب قوم تقليد الصحابة لأنهم أعلم . ونقله صاحب «المعتمد» عن ابن سريج وشرط معه ضيق الوقت .

والسابع \_ يجوز التقليد فيها يتعلق بنفسه دون ما يفتي به ، حكاه ابن القاص

عن ابن سريج . وهو يقتضي أنه لا يجوز له الحكم به من باب أولى ، وهو مبنى على تصويب المجتهدين .

والثامن \_ يجوز تقليد مثله فيها يخصه إذا خشي فوات الوقت فيها باشتغاله بالحادثة ، وهو رأي ابن سريح ، قال الشيخ أبو حامد : حكي عنه أنه قال : إنهم إذا كانوا في سفينة وخفيت عليهم جهة القبلة قلدوا الملاحين . قال أبو العباس : وهذا مذهب الشافعي ، لأنه قال في الصلاة : فإن خفيت عليه الدلائل فهو كالأعمى ، وقد ثبت أن الأعمى يقلًد . ورد عليه أبو إسحاق بأنه جعله كالأعمى في الصلاة يصلي على حسب حالة ثم يعيد ، ليس في أنه يجوز له التقليد . وقد حكى الروياني في «البحر» هذا المذهب عن ابن سريح ثم غلطه . وقال ابن دقيق العيد : وقيل ؛ إن ضاق الوقت / عن الاجتهاد فله ذلك . وهذا قريب لأن ١/٣١٤ المكنة التي جعلناها سبباً لوجوب الاجتهاد قد تعذرت بسبب تضيّق الوقت . وقد نفى القفال الخلاف بين الأصحاب في المنع من التقليد مع التمكن من الاجتهاد ، ولكن المحكيّ عن ابن سريج نقله عن صاحب «التخليص» سماعاً منه . والتاسع \_ أنه لا يجوز لغير القاضي والمفتي في المشكل عليه . حكاه القفال والتاسع \_ أنه لا يجوز لغير القاضي والمفتي في المشكل عليه . حكاه القفال الشاشي عن بعض أصحابنا (قال) : لأنه في المشكل عليه كالعامي، ولكن الحاكم الشاشي عن بعض أصحابنا (قال) : لأنه في المشكل عليه كالعامي، ولكن الحاكم

والتاسع - أنه لا يجوز لغير القاضي والمفتي في المشكل عليه . حكاه القمال الشاشي عن بعض أصحابنا (قال) : لأنه في المشكل عليه كالعامي، ولكن الحاكم لا ضرورة له إلى التقليد بما عنده من الأقاويل وتولى غيره الحكم فيه . وكذلك المفتي يفوض ذلك إلى غيره من أهل العلم ، بخلاف المجتهد إذا حلت به نازلة ، فإنه مضطر إلى تعريف الحكم ، فإذا اشتبه عليه ولم يصل إلى تعريف الحكم إلا بتقليد غيره وجب عليه . وهو قريب من السابع .

والعاشر - أنه يجوز للقاضي دون غيره . وهذا ظاهر ما نقله الأستاذ أبو منصور عن ابن سريج ، فإنه نصب الخلاف في حاكم تحضره الحادثة ويضيق الوقت عن الاجتهاد . ونقل عن ابن سريج أنه يجوز له أن يحكم بالتقليد ولا يفتي به إلا بعد اجتهاده (قال) : وقال أكثر أصحابنا : ليس له الحكم بالتقليد ، كها ليس له الإفتاء ، وعليه أن يؤخر حتى يجتهد أو يستخلف من اجتهد فيه قبله (انتهى) . وقضيته أن المنع من الإفتاء محل وفاق . وجعل ابن كج في كتابه في الأصول

والشيخ أبو على السنجي الخلاف في تقليده في حق نفسه ، فإن أراد أن يقلده ليفتي غيره أو يحكم به على غيره ولم يجز له بالاتفاق .

وحكى الماوردي وابن الصباغ والبغوي والرافعي عن ابن سريج : إن حضر ما ينوبه، كالحكم بين المسافرين وهم على الخروج جاز أن يقلد غيره ويحكم قال الرافعي : وينبغي أن يطرده في الفتوى . وخالف ابن الرفعة وفرق بأن المستفتي بسبيل من تقليد المجتهد . ولا ضرورة إذاً ولا حاجة بإفتاء المقلد ، ولا كذلك الحاكم ، خصوصاً إذا منع من الاستخلاف .

الحادي عشر - الوقف . وبه يشعر كلام إمام الحرمين ، فإنه قال : يجوز في العقل ورود التعبد به ، ولكن لم يقم الدليل على وجوده . والأمران يسوغان في العقل وقد تبين في الشرع وجوب أحدهما ، وهو الإجماع على أن للمجتهد الاجتهاد، فهذا الواجب لا يزول إلا بدليل، ونوزع في الإجماع فإن المجوّز يقول: الواجب إما الاجتهاد وإما التقليد، فحقيقة قوله الوقف.

### فرع:

لو كان لمجتهد حكومة، فحكم حاكما فيها يخالف اجتهاده، فإنه يتدين في الباطن بحكم الحاكم ويترك اجتهاده، سواء كان الحكم أو عليه، وليس هذا من موضع الخلاف ، ذكره ابن برهان وغيره .

وقيل: يعمل في الباطن بنقيض اجتهاده ، ذكره أبو الخطاب في «الانتصار» وعليه يتخرج أنه: هل يحل له أخذ ما كان حراماً في نظره ؟ وينبغي أن يكون على الخلاف في أن حكم الحاكم هل يغير ما في الباطن ؟ فيه وجهان ، ولهما التفات إلى أن المصيب واحد أم لا ؟

### مسألة:

بجتهد الصحابة إذا لم يجعل قوله حجة ففي جواز تقليده في هذه الأعصار خلاف : ذهب إمام الحرمين وغيره أن العامي لا يقلده ، ونقله عن اجماع المحققين (قالوا) : وليس هذا لأن دون المجتهدين دون الصحابة ، معاذ الله: فهم أعظم وأجلُ قدراً ، بل لأن مذهبهم لم يثبت حق الثبوت كما ثبتت مذاهب

الأئمة الذين هم أتباع قد طبقوا الأرض، ولأنهم لم يعتنوا بتهذيب مسائل الاجتهاد ولم يقرروا لأنفسهم أصولاً تفي بأحكام الحوادث كلها ، بخلاف من بعدهم فإنهم كَفُوا النظر في ذلك وسبروا ونظروا وأكثروا أوضاع المسائل .

ونازع المقترح وقال: لا يلزم من سبر الأثمة الأربعة وجوب تقليدهم ، لأن من بعدهم جمع سبراً أكثر منهم . وينبغي أن يتبع المتأخرين منهم على قضية هذا . (قال) : وإنما الظاهر في التعليل في العوام أنهم لو كلفوا تقليد الصحابة لكان فيه من المشقة عليهم مالا يطيقون من تعطيل معاشهم وغير ذلك ، فلهذا سقط عنهم تقليد الصحابة .

قلت: وسئل محمد بن سيرين فأحسن فيها الجواب ، فقال له السائل ما معناه: ما كانت الصحابة لتحسن أكثر من هذا ، فقال محمد: لو أردنا فقههم لما أدركته عقولنا . رواه أبو نعيم في والحلية» . ومال ابن المنير إلى ما قاله الإمام ولكن لغير هذا الماخذ فقال ما حاصله : إنه يتطرق إلى مذهب الصحابة احتمالات لا يتمكن العامى معها من التقليد :

- \_ من قوة عباراتهم واستصعابها على أفهام العامة .
- ـ ومنها احتمال رجوع الصحابي عن ذلك المذهب ، كما وقع لعلي وابن عباس وغيرهما .
- \_ ومنها: أن يكون الإجماع قد انعقد بعد ذلك القول على قول آخر.
- ومنها: أن لا يكون إسناد ذلك إلى الصحابة على شرط الصحة . وهذا بخلاف مذاهب المصنفين فإنها مدونة في كتبهم وهي متواترة عنهم بنقلها عن الأثمة ، فلهذه الغوائل حجرنا على العامي أن يتعلق بمذهب الصحابي .

ثم وراء ذلك غاثلة هائلة ، وهي أنه يمكن أن الواقعة التي وقعت له هي الواقعة التي أنتى وألم الواقعة التي أفتى فيها الصحابي ويكون غلطاً ، لأن تنزيل الوقائع على الوقائع من أدق وجوه الفقه وأكثرها للغلط .

وبالجملة فالقول بأن العامي لا يتأهل لتقليد الصحابة قريب من القول بأنه لا

يتأهل للعمل بأدلة الشرع ونصوصه وظواهره. إما لأن قول الصحابي حجة على أحد القولين فهو ملحق بقول الشارع ، وإما لأنه في علو المرتبة يكاد يكون حجة ، فامتناع تقليده لعلو قدره لا لنزوله .

وأما ابن الصلاح فجزم في «كتاب الفتيا» بما قاله الإمام وزاد أنه لا يقلد التابعين أيضا ولا من لم يدون مذهبه، وإنما يقلد الذين دُوِّنت مذاهبهم وانتشرت حتى ظهر منها تقييد مطلقها وتخصيص عامها ، بخلاف غيرهم فإنه نُقلت عنهم الفتاوى مجردة ، فلعل لها مكملاً أو مقيداً أو مخصصاً ، أو أنيط كلام قائله ، فامتناع التقليد إنما هو لتعذر نقل حقيقة مذهبهم .

وعلى هذا فينحصر التقليد في الأئمة الأربعة والأوزاعي وسفيان . وإسحاق وداود على خلاف في داود حكاه ابن الصلاح وغيره ، لأن هؤلاء هم ذوو الاتباع . ولأبي ثور وابن جرير أتباع قليلة جدا .

وذهب غيرهم إلى [أن] الصحابة يُقلَّدون لأنهم قد نالوا رتبة الاجتهاد ، وهم المسحبة / يزدادون رفقة . وهذا هو الصحيح إن علم دليله . وقد قال الشيخ عز الدين في وفتاويه اذا صح عن بعض الصحابة مذهب في حكم من الأحكام لم تجز نخالفته إلا بدليل أوضح من دليله . وقد قال : لا خلاف بين الفريقين في الحقيقة ، بل إن تحقق ثبوت مذهب عن واحد منهم جاز تقليده وفاقاً ، وإلا فلا ، [لا] لكونه لا يقلد ، بل لأن مذهبه لم يثبت حق الثبوت .

وقال ابن برهان : تقليد الصحابة ينبني على جواز الانتقال في المذاهب : فمن منعه قال : مذاهب الصحابة لم تكثر فروعها حتى يمكن المكلف الاكتفاء بها فيؤديه ذلك إلى الانتقال ، وهو ممنوع ، ومذاهب المتأخرين ضبطت فيكفي المذهب الواحد المكلف طول عمره ، فيكمل هذا الحكم وهو منع تقليد الصحابة . وقال إلكيا ، بعد أن قرر منع الانتقال : الواحد منا لا يأخذ بمذهب الصحابة إذا كان مقلداً ، بل يأخد بمذهب الشافعي أو غيره من أرباب المذاهب ، من حيث إن الأصول التي وضعها أبو بكر لا تفي بمجامع المسائل . وأما الأصول التي وضعها

<sup>(</sup>١)كذا، ولعله (استنبط).

الشافعي وأبو حنيفة فهي وافية بها . فلو قلنا بتقليد الصديق في حكم لزم أن يرجع إليه في حكم آخر ، وقد لا يجده .

مسألة: القائلون بالتقليد أوجبوا التقليد في هذه الأعصار ومستندهم فيه أنهم استوعبوا الأساليب الشرعية فلم يبق لمن بعدهم أسلوب متماسك على السبر. ولهذا لما أحدثت الظاهرية والجدلية بعدهم خلاف أساليبهم قطع كل محق أنها بدع ونخارق لاحقائق.

لكن الجدلية يعترفون بأن الشريعة لا تثبت بتلك الأساليب الجدلية ، وإنما عمدتهم في استحداثها تمرين الأذهان وتفتيح الأفكار . وأما كونهم يعتقدون أنها مستندات وحجج عند الله يلقى بها فلا.

وأما الظاهرية فلما أحدثوا قواعد تخالف قواعد الأولين أفضت به إلى المناقضة لمجلس الشريعة ، ولما اجترؤوا على دعوى أنهم على الحق وأن غيرهم على الباطل أخرجوا من أهل الحل والعقد ، ولم يَعدّهم المحقون من أحزاب الفقهاء ، وسبق في باب الإجماع الكلام على أنه هل يعتد بخلافهم ؟

وهذا كله يوضح أن الضرورة دعت المتأخرين إلى اتباع المتقدمين ، لأنهم سبقوهم بالبرهان حتى لم يبقوا لهم باقية يستبدون بها ، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء ، ولكن الفضل للمتقدم . وظهر بهذا تعذر إثبات مذهب مستقل بقواعد .

مسألة: قال الشيخ أبو محمد الجويني في كتاب «المحيط»: إذا أراد أن ينتحل نِحْلة الشافعي أو غيره فلا بدّ له من نوع اجتهاد، وسهل ذلك على العامي، فإنه إذا قيل له: فلان يتبع السنن وفلان يخالفها بالرأي والاستحسان. ثم قال بعد كلام له: خرج لنا من هذا أن الجهال ممنوعون من التقليد في شيئين: (أحدهما) أصل المتوحيد، و(الثاني) أصل المذهب.

وقال الأستاذ أبو إسحاق في «شرح الترتيب»: اختلف الناس فيها اختلف فيه العلماء أنه ما الذي أوجب على قوم اختيار مذهب من المذاهب دون غيره ؟ فذهب أصحاب داود ومالك وأحمد وأكثر أصحاب أبي حنيفة إلى أنا إنما رجعنا إلى مذاهبهم والأخذ بأقاويلهم والعمل بفتاواهم تقليداً له ، ولا يجب الفحص

والبحث عن الأدلة . ومنهم من قال بصحة قولهم دون قول غيرهم . وهذا لا يصح ، لأنه لا يمكن أن يدعى لأحد منهم العصمة في جميع ما ذهب إليه وقاله ، فإن هذه مرتبة الأنبياء .

(قال): والصحيح الذي ذهب إليه المحققون ما ذهب إليه أصحابنا أنّا إنما صرنا إلى مذهب الشافعي لا على طريق التقليد، وإنما هو من طريق الدليل، وذلك أنا وجدناه أهدى الناس في الاجتهاد والنظر في الأحكام والفتاوى، لا أنّا قلدناه: أما في اللغة ومقتضيات الألفاظ فلأنه كان أعلم الأثمة بذلك، بل قوله حجة في اللغة. وهو أول من صنف في الأصول. قال أحمد: لم نكن نعرف الخصوص والعموم حتى ورد الشافعي. وأما في الحديث فقد فزع أصحابنا من أن يذكروا فضله على غيره مخافة أن لا يقبل منهم لأجل مالك، ومنه أخذ الشافعي، وليس كما زعموا بل جميع ما عوّل عليه مالك حفظه الشافعي وزاد عليه بروايته عن غيره. فهذا يدل على أنه كان أقدم في هذه الصنعة من مالك وكذلك أحمد. وأما الآتي والسنن والآثار فكان أعلمهم بها (انتهى).

قال ابن الصلاح: ودعوى انتفاء التقليد عنهم مطلقا ممنوع ، إلا أن يكونوا قد أحاطوا بعلوم الاجتهاد المطلق . وذلك خلاف المعلوم من أحوالهم .

وذهب الإمام والغزالي إلى أن الشافعي هو الذي يجب على كل مخلوق عامي تقليده ، وتابعهما على ذلك طائفة .

وذهب ابن حزم إلى أنه لا يقلّد إلا الصحابة والتابعون ، فإن كان لا بد من غيرهم تقليداً فيتعين محمد بن نصر المروزي من أصحاب الشافعي وأطنب في وصف محمد بن نصر ، وهذا لا يخرج من مذهب الشافعي ، فكأن ابن حزم يدعي أنه إن كان لا بد من تقليد فليقلد مذهب الشافعي .

(قال) : والتقليد إنما ابتدىء به بعد المائة والأربعين من الهجرة ، ولم يكن في الإسلام قبل ذلك مسلم واحد فصاعداً يقلد عالماً بعينه لا يخالفه .

قال ابن ابن المنير: وقد ذكر قوم من أتباع المذاهب في تفضيل أثمتهم. وأحق ما يقال في ذلك ما قالت أم الكملة عن بنيها: ثكلتهم إن كنت أعلم أيهم أفضل، كالحلقة المفرغة لا يدري أين طرفاها. فيا من واحد منهم إذا تجرد النظر إلى خصائصه إلا ويفني الزمان حتى لا يبقى فيهم فضلة لتفضيل على غيره.

وهذا سبب هجوم المفضلين على التعيين لأجل غلبة العادة ، فلا يكاد يسع ذهن أحد من أصحابه لتفضيل غير مقلده إلى ضيق الأذهان عن استيعاب خصائص المفضلين جاءت الاشارة بقوله تعالى ﴿وما نريهم من آية إلا هي أكبر من أختها ﴾ [ الزخرف / ٤٨] يريد والله أعلم أن كل آية إذا جرد النظر إليها قال الناظر حينئد : هذه أكبر الآيات ، وإلا فيا يتصور في آيتين أن تكون كل واحدة أكبر من الأخرى بكل اعتبار، وإلا لتناقض الأفضلية والمفضولية . والحاصل أن هؤلاء الأربعة انخرقت بهم العادة ، على معنى الكرامة ، عناية من الله بهم ، فإذا قيسهم أحوالهم بأحوال أقرانهم كانت خارقة لعوائد أشكالهم .

مسألة: من قلد بعض الأثمة ثم ارتفع قليلاً إلى درجة الفهم والاستبصار ، فإذا رأى حديثا مُحتجًا به يخالف رأي إمامه وقال به قوم ، فهل له الاجتهاد / ١/٣٦٥ وفي ذلك أطلق إلكيا الطبري ، وابن برهان في «الوجيز» أنه يجب عليه الأخذ بالحديث ، لأنه مذهب الشافعي ، فقد قال : إذا رأيتم قولي بخلاف قول النبي عليه الصلاة والسلام ، فخذوا به ، ودعوا قولي .

وقال القرافي: قد اعتمد كثير من فقهاء الشافعية على هذا ، وهو غلط ، فإنه لا بد من انتفاء المعارض ، والعلم بعدم المعارض يتوقف على من له أهلية استقراء الشريعة ، حتى يحسن أن يقال : لا معارض لهذا الحديث ، أما استقراء غير المجتهد المطلق ، فلا عبرة به ، وهذا الذي قاله القرافي تحجير ، وما يريد به وانتفاء المعارض إن كان في نفس الأمر فباطل ، أما على قول المصوبة فباطل وأما على قول «أن المصيب واحد» فلأنه غير مأمور بما في نفس الأمر بل بما أدى إليه اجتهاده ، وإن كان المراد به في نظر المجتهد ، فكذلك أيضاً ، لأن مثل هذا القول إذا كان له على الحكم المؤدي إليه اجتهاده دليل ، ثم يقول : «إذا صح حديث إذا كان له على الحكم المؤدي إليه اجتهاده دليل ، ثم يقول : «إذا صح حديث

أقوى مما عندي ، فذلك مذهبي ، فخذوا به ، واتركوا قولي ، فكيف يصح هذا مع عدم المعارض ؟! قال ابن الصلاح : وقد عمل بهذا جمع من الأصحاب، كالبويطي والداركي ، وغيرهما من الأصحاب ، وليس هذا بالهين ، فليس كل فقيه يسوغ أن يستقل بالعمل بما يراه حجة من المذهب ، وقد عمل أبو الوليد بن الجارود بحديث تركه الشافعي ، وأجاب عنه ، وهو حديث (أفطر الحاجم والمحجوم) ، وعن ابن خزيمة أنه قيل له : هل تعرف سنة للرسول في الحلال والحرام لم يودعها الشافعي كتابه ؟ قال : لا .

قال أبو عَمْرِو: وعند هذا نقول: إن كان فيه آلات الاجتهاد مطلقاً، أو في ذلك الباب، أو في تلك المسألة، كان له الاستقلال بالعمل بذلك الحديث، وإن لم تكمل آلته، ووجد في قلبه حزازة من الحديث، ولم يجد له معارضاً بعد البحث، فإن كان قد عمل بذلك الحديث إمام مستقل فله التمذهب به، ويكون ذلك عذراً له في ترك قول إمامه، وقال أبو زكريا النووي: إنما يكون هذا لمن له رتبة الاجتهاد في المذهب، أو قريب منه، وشرطه أن يغلب على ظنه، أن الشافعي لم يقف على هذا الحديث، أو لم يعلم صحته، وهذا إنما يكون بعد مطالعة كتب الشافعي كلها، ونحوها من كتب أصحاب الآخذين عنه، وهذا شرط صعب، قل من يتصف به.

وقال ابن الزملكاني: إن كانت له قوة للاستنباط ، لمعرفته بالقواعد ، وكيفية استثمار الأحكام من الأدلة الشرعية ، ثم استقل بالمنقول ، بحيث عرف ما في المسألة من إجماع أو اختلاف ، وجمع الأحاديث التي فيها ، والأدلة ، ورجحان العمل ببعضها ، فهذا هو المجتهد في الجزئي ، والمتجه أنه يجب عليه العمل بما قام عنده على الدليل ، ولا يسوغ له التقليد .

وإذا تأمل الباحث عن حال الأئمة المنقول() أقاويلهم ، وعُدّوا من أهل الاجتهاد ، ثم أنهم إنما عدوا لذلك لاستجماعهم شروط الاجتهاد الكلية المشتركة بين جميع المسائل ، وأحاطوا بأدلة جملة غالب من الأحكام ، وقد علم من حال

<sup>(</sup>١) كذا في الأصول.

جمع منهم في بعض المسائل عدم الاطلاع على ما ورد في تلك المسألة ، فإن منهم من يعلى المسؤل : لم يرد من يعلى القول على صحة حديث لم يكن قد صح عنده ، ومنهم من يقول : لم يرد هذا الحديث ، كذا ، وإن صح قلت به ، ثم يجد تلك الزيادة قد صحت ، أو الحديث المعلى عليه قد صح ، أو يعلل رد الحديث بعلة ظهرت له يظهر انتفاؤها، ومثل الحديث المعلى عليه قد صح ، أو يعلل رد الحديث بعلة ظهرت له يظهر انتفاؤها، ومثل ذلك في قول الأئمة كثير، ولا سيها من كثر أخذه بالرأي وترجيح الأقيسة .

فإذا كان هذا الموصوف يقلد الإمام في مسائل يسوغ له التقليد فيها ، وقع له في مسألة هذه الأهلية ، تعين عليه الرجوع إلى الدليل والعمل به ، وامتنع عليه التقليد ، وإما من لم يبلغ هذه الدرجة ، بل له أهلية النظر والترجيح ، وفيه قصور عن جميع أهلية الاجتهاد المشتركة ، ولكن جمع أدلة تلك المسائل كلها ، وعرف مذهب العلماء فيها ، لهذا لا يتعين عليه العمل بقول إمامه ، ولا بهذا الدليل ، بل يجوز له التقليد ، وينبغي له تقليد مَنِ الحديث في جانبه إذا لم يعلم اطلاع إمامه عليه وتركه لعلة فيه ، أو لوجود أقوى منه .

أما إن كان قد جمع أهلية الاجتهاد المشتركة بين جميع المسائل ، ولم يجمع أدلة هذه المسائل ، بل رأى فيها حديثاً يقوم بمثله الحجة فهذا له أحوال :

أحدها: أن يعلم حجة إمامه ، كمخالفة مالك لعمل أهل المدينة على خلافه، فإن كان ممن يعتقد رجحان مذهب إمامه بطريقه فليعمل بقوله ، وهو أولى ، وإن لم يتعين .

الثانية : أن يعلم إجمالًا ، أن لإمامه أو لمن خالف العمل بهذا الحديث أدلة ، يجوز معها المخالفة أو يقوى ، فلا يتعين عليه ، بل لا يترجح مخالفة إمامه ، وله تقليد القائل بالحديث من المجتهدين .

الثالثة: أن لا يعلم الحجة المقتضية لمخالفة الحديث إجمالًا ولا تفصيلًا ، ولكن يجوز أن يكون للمخالف حجة تسوغ معها المخالفة ، وأن لا يكون لكونه لم يجمع أدلة تلك المسألة نقلًا واستدلالًا ، فالأولى بهذا تتبع المآخذ ، فإذا لم يتبين له ما يعارض الحديث من أدلة القرآن والسنة ، فالعمل بالحديث أولى تقليداً لمن عمل

به ، وله البقاء على تقليد إمامه . ويدل لهذا ما استقرىء من أصول الصحابة ومقلديهم ، فإنهم لم ينكروا على من استفتاهم في مسألة ، وسأل غيرهم عن أخرى، أُمِرَ بالعود إلى من قلد قبل ذلك .

مسألة : البارع في المذهب ومآخذه ، هل له أن يفتي أو يحكم بالوجوه المرجوحة إذا قوي مدركها ؟ لم أرّ فيه نصّاً ، ويحتمل أوجهاً .

(منها) التفصيل بين أن يكون قائل ذلك الوجه أفتى به ، فيجوز ، أو قاله على سبيل التجويز ، فالاحتمال ، وتبين المأحذ فلا .

و (منها) وهو الأقرب ، التفصيل بين أن يكون ذلك من باب الاحتياط في الدين ، كجريان الربا في الفلوس إذا راجت رواج النقود، وبطلان بيع العينة أن يكون لمن اتخذه عادة ، ونحوه فيجوز ، وبين أن يكون من باب الترخيص والتخفيف فممتنع ، وهذا كله بعد تبحّر ذلك المفتي أو الحاكم في المذهب وإلا فيمتنع قطعاً .

المخرج فالوجه أولى ، وهو فيها إذا كان له نص بخلافها أولى ، ولهذا قال القفال في المخرج فالوجه أولى ، وهو فيها إذا كان له نص بخلافها أولى ، ولهذا قال القفال في وفتاويه » : لو قال بعتك صاعاً من هذه الصبرة ، نص الشافعي أنه يجوز ، وعندي أنه لا يجوز . فقيل له : كيف تفتي في هذه المسألة ؟ فقال ؛ على مذهب الشافعي فإن من يسألني إنما يسألني عن مذهب الشافعي ، لا عن مذهبي (انتهى) .

وهذا كله فيها يتعلق بفتوى غيره ، أما في حق نفسه وقوي عنده مذهب غير إمامه لم يجز له تقليده ، لكن وقوع هذا نادر ، لأن نظر الأثمة ، كان نظراً متناسباً مفرعاً في كل مذهب على قواعد لا تنخزم .

مسألة: في تقليد المفضول مـذاهب: أحدهـا ـ امتناعـه، ونقل عن أحمـد وابن شريح، لأن اعتقاد المفضول كاعتقاد المجتهد الدليل المرجوح مع وجود الأرجح.

[الثاني] : وهو أصحها واختاره ابن الحاجب وغيره ، الجواز لإجماع الصحابة

على تفاوتهم في الفهم ، ثم إجماعهم على تسويغ تقليد المفضول مع وجود الأفضل .

والثالث: يجوز لمن يعتقده فاضلاً أو مساوياً ، والخلاف بالنسبة للنظر الواحد، ولا خلاف أنه لا يجب عليه تقليد أفضل أهل الدنيا ، وإن كان نائياً عن إقليمه، فهذه الصورة لا تحتمل الخلاف ، فعلى هذا لا يجب على أحد الاشتغال بترجيح إمام على إمام ، بعد اجتماع شرائط الفتوى ومن فروع المسألة اجتهاد العامي في النظر في الأعلم وسيأتي .

مسألة: غير المجتهد يجوز له تقليد المجتهد الحيّ باتفاق ، كذا قالوا ، لكن منعه ابن حزم الظاهري ، وروى بسنده إلى ابن مسعود رضي الله عنه النهي عن تقليد الأحياء لأنه لا يؤمن عليه الفتنة (قال): وإن كان [لا] محالة مقلداً فليقلد الميت (انتهى).

فإن قلد ميتاً ففيه مذاهب:

أحدها: وهو الأصح وعليه أكثر أصحابنا كها قاله الرويان ، الجواز ، وقد قال الشافعي : المذاهب لا تموت بموت أربابها ، ولا بفقد أصحابها ، وربما حكى فيه الإجماع ، وأيده الرافعي بموت الشهاد بعد ما يؤدي شهادته عند الحاكم ، فإن شهادته لا تبطل قلت : ولقوله على : (اقتدوا باللذين من بعدي أبي بكر وعمر) وقوله : (بأيهم اقتديتم اهديتم) ، ولهذا يعتد بأقوالهم بعد موتهم في الإجماع والحلاف.

واحتج الأصوليون عليه بانعقاد الإجماع في زماننا ، على جواز العمل بفتاوى الموتى ، والإجماع حجة . قال الهندي جوهذا فيه نظر ، لأن الإجماع إنما يعتبر من أهل الحل والعقد ، وهم المجتهدون والمجمعون ليسوا مجتهدين فلا يعتبر إجماعهم بحال، أو نقول بعبارة أخرى ، إنما يعتبر اتفاقهم على جواز إفتاء غير المجتهد ، فلو أثبت جواز إفتائه بهذا لزم الدور (انتهى) . والظاهر أن المراد إجماع المجتهدين قاطمة .

(ثم قال): والأولى في ذلك التمسك بالضرورة ، فإنا لو لم نجوز ذلك ، لأدى إلى فساد أحوال الناس ، وهذا شيء سبقه إليه الرافعي وغيره ، فقالوا: لو منعنا من تقليد الماضيين ، لتركنا الناس حيارى ، وقضيته أن الخلاف يجري وإن لم يكن في العصر مجتهد ، وذلك هو صريح قول «المحصول»: «إنه لا يجتهد اليوم» ، مع قوله قبله «لا يقلد الميت» . وهذا بعيد جداً ، وإنما الخلاف فيها إذا كان في القطر مجتهداً ومجتهدون : فمِن قائل : موت المجتهد لا يميت قوله ، فكانه أحد الأحياء ، فيقلد ، ولا ينعقد الإجماع بخلاف قوله ، ومن قائل ؛ بل يبطل قوله ، ويتعين الأخذ بقول الحي ، وقد كان يمكن أن يفصل بين أن يكون الميت أرجح من الحي ، فلا يترك قوله ، لا سيها إذا أوجبنا تقليد الأعلم ، أو يفصل بين أن يطلع المجتهد الحي على مأخذ الميت ثم يخالفه ، فلا يقلد الميت حينئذ ، أو لا يطلع فيقلد ، فيه نظر واحتمال .

والثاني: المنع المطلق، إما لأنه ليس من أهل الاجتهاد، كمن تجدد فسقه بعد عدالته لا يبقى حكم عدالته، وإما لأن قوله وَصْفُه، وبقاء الوصف مع زوال الأصل محال، وإما لأنه لو كان حيًا، لوجب عليه تجديد الاجتهاد، وعلى تقدير تجديده، لا يتحقق بقاؤه على القول الأول، فتقليده بناء على وهم أو تردد، والقول بذلك غير جائز.

وهذا الوجه نقله ابن حزم عن القاضي. (قال) ولانعلم أحداً قاله قبله. ونصره ابن العارض المعتزلي في كتاب «النكت» وحكى الغزالي في «المنخول» فيه إجماع الأصوليين.

وقال الروياني في «البحر»: إنه القياس، واختاره صاحب «المحصول» فيه فقال: اختلفوا في غير المجتهد، هل يجوز له الفتوى بما يحكيه عن المفتين؟ فنقول: لا يخلو أما أن يحكي عن ميت أو عَن حيّ، فإن حكى عن ميت، لم يجز له الأخذ بقوله، لأنه لا قول للميت، بدليل أن الإجماع لا ينعقد مع خلافه حياً، وينعقد مع موته، وهذا يدل على أنه لم يبق له قول بعد موته.

فإن قلت : لم صُنّفت كتب الفقه مع فناء أصحابها ؟ قتل : لفائدتين :

(إحداهما) : إستبانة طرق الاجتهاد من تصرفهم في الحوادث ، وكيف بني بعضها على بعض . (والثانية) معرفة المتفق عليه من المختلف ، فلا يفتى بغير المتفق عليه .

(ثم قال): ولقائل أن يقول: إذا كان الراوي عدلاً ثقة متمكناً من فهم كلام المجتهد الذي مات، ثم روى للعامي قوله حصل للعامي ظنَّ صدقه، ثم إذا كان المجتهد عدلاً ثقة عالماً، فذلك يوجب ظن صدقه في تلك الفتوى، فحينئذ يتولد من هاتين الطبقتين للعامي أن حكم الله نفس ما روى له هذا الراوي الحيّ عن ذلك المجتهد الميت، والعمل بالظن واجب، فوجب أن يجب على العامي العمل بذلك، وأيضاً فقد انعقد الإجماع في زماننا هذا على جواز العمل بهذا النوع من الفتوى، لأنه ليس في هذا الزمان مجتهد، والإجماع حجة.

قال النقشواني: في قوله الإمام: «ليس في الزمان مجتهد» مع قوله: «انعقد الإجماع» مناقضة، وقد سلم في «المنتخب» منها، ولم يقل فيه أنه لا يجتهد في زمننا. واختصره صاحب «التحصيل»، إلا أنه لم يقل: والإجماع حجة، ولكن قال: وانعقد الإجماع في زماننا، وكل ذلك سعي في دفع التناقض، والذي فعله في «المنتخب»، هو الذي فعله صاحب «الحاصل» تلميذ الإمام، وهو أعرف أصحابه بكلامه. فقال: وأيضاً فقد انعقد الإجماع في زماننا على جواز العمل بفتاوي الموت، والإجماع حجة، وتبعه البيضاوي، فقال في «المنهاج»: واختلف / في ١/٣٦٦ تقليد الميت، والمختار جوازه للإجماع عليه في زماننا.

فهؤلاء الذين تصرفوا في كلامه الإمام بالزيادة والنقصان، والذين نقلوا كلامه، اعترضوا عليه بالمناقضة كالنقشواني، والذي يدفع التناقض، أن قول الإمام: لا مجتهد في الزمان لا يعارضه قوله «انعقد الإجماع في زماننا»، لأن المعني به إجماع السابقين على حكم أهل هذا الزمان فيه، كها أنا نحكم الآن على أهل الزمان الذي تندرس فيه أعلام الشريعة، وقد عقد إمام الحرمين في «الغياثي» باباً عظيماً في ذلك، وفيه وجه آخر سيأتي.

والثالث: الجواز بشرط فقد الحي، وجزم إلكيا وابن برهان.

والرابع: التفصيل بين أن يكون الناقل له أهلاً للمناظرة، مجتهداً في ذلك المجتهد الذي يحكي عنه، فيجوز، وإلا فلا قاله الأمدي والهندي، ويمكن أن يكون هذا مأخوذاً من وجه حكاه الرافعي في مسألة ما إذا عرف العامي مسألة، أو مسائل بدلائلها، أنه إن كان الدليل نقلياً جاز، أو قياسياً فلا، وعلى هذا فينبغي لهندي أن يقيد تفصيله بما إذا كان المنقول قياسيا، وأن لا يجوزه إذا كان نقلياً، لكنه مخالف للمذهب الصحيح، فإن الصحيح أنه لا يجوز تقليده ولا فتياه مطلقاً، لأنه بهذا القدر من المعرفة لا يخرج عن كونه عامياً، والظاهر أن الهندي إنما أخذ تفصيله، من بناء الأصحاب جواز فتيا متبحر المذهب بمذهب الميت على جواز تقليد الميت، فإن فرض أن الناقل بحيث لا يوثق بنقله فهماً، وإن وثق به نقلاً تطرق عدم الوثوق بفهمه إلى عدم الوثوق بنقله، وصار عدم قبوله لعدم حجة تطرق عدم الوثوق بفهمه إلى عدم الوثوق بنقله، وصار عدم قبوله لعدم حجة المذهب عن المنقول إليه، لا لأن الميت لا يقلد، فليس التفصيل واقعاً، غير أن عذر الهندي أنه لم يعقد المسألة لتقليد الميت، كما فعل الإمام.

#### تنبيهان :

## الأول :

قيل الخلاف هنا مخرج من الخلاف في إعادة الاجتهاد عند حدوث الحادثة مرة أخرى.

#### الثاني:

قيد بعضهم الخلاف في هذه المسألة، بما إذا كان في العصر مجتهد أو مجتهدون، فإن لم يكن فلا خلاف في تقليد الميت، لئلا تضيع الشريعة (قال): وإطلاق من أطلق، محمول عليه.

#### وإنما النظر في شيئين:

أحدهما: إذا لم يَخْلُ عن مجتهد، ففي ذن كتير من الناس أنه يقلد الميت حينئذ، والمنقول عن الغزالي، وابن عبد السلام، أنه يجب تقليد مجتهد العصر، ولا يجوز تقليد الميت، وبهذا تبين أنه لا يمكن الإجماع على تقليد الموتى إلا من غير

المجتهدين، فاجتمع قول الإمام وانعقد الإجماع، وقوله: ولا مجتهد في الزمان، إذا تبيّنا أنه لو كان في الزمان مجتهد، لم ينعقد الإجماع على تقليد، بل إما إن تختلف في ذلك إن كان في تقليد الميت عند وجود مجتهد حي خلاف، وإما أن يتفق على أن الميت لا يقلد حينئذ للاستغناء عنه بالمجتهد الحي، وهذه طريقة الغزالي، وابن عبد السلام.

وثانيهها: إذا خلا عن مجتهد، ونقل عن المجتهدين ناقلون، هل يؤخذ بنقل كل عدل أم لا، يؤخذ إلا بنقل عارف مجتهد في مذهب من ينقل عنه؟ هذا موضع الخلاف. وقول الإمام وفتيا غير المجتهد بقول الميت لا يجوز،، إن أراد روايته، فهي مقبولة قطعاً إذا كان عدلًا، وأما العمل بالمروي، فإن كان حياً فلا شك في جوازه، وإن كان ميتاً فهي مسألة تقليد الميت.

ولا يخفى إن محل هذا إذا كان ناقلا محضاً عن نص، أما إذا كان نحرجاً فليس ما نحن فيه، لأن العامي الصرف لا قدرة له على التخريج، فلا يمكنه، فعلى هذا فالحلاف في الناقل المحض، والذي رجحه الهندي أنه لا يؤخذ إلا بنقل مجتهد في المذهب، قادر على النظر في المناظرة، ورجح غيره أنه يؤخذ بنقل كل عدل، ولا يخفى أن ذلك عند التعارض في النقل.

#### فرع:

لو استفتى مجتهداً فأجابه، ولم يعمل بفتواه حتى مات المجتهد. فهل يجوز له العمل بفتواه؟ يحتمل وجهين، والجواز هنا أقرب من التي قبلها.

### مسألة غريبة تعم بها البلوى:

من عاصر مفتيا أفتى بشيء، وصادف فتواه مخالفةً لمذهب الإمام الذي تقلده، فهل يتبع المفتي، لأنه لا يخالفه إلا بعد اعتقاد تأويله، أو الإمام المتقدم، لظهور كلامه. وهذه المسألة ذكرها إمام الحرمين في الغياثي وقال: فيه تردد، ثم قال: والاختيار اتباع مفتي الزمان، من حيث إنه بتأخره سَبَر مذاهب من كان قبله، ونظره في التفاصيل أشد من نظر المقلد على الجملة (قال): ولا يجيء ذلك في اتباع مذاهب الأثمة المتأخرين عن الشافعي، لتفاوت مراتبهم وعسر الوقوف عليها.

قلت: وقد عمل بذلك الشيخ شهاب الدين أبو شامة، وقدم فتوى ابن عبد السلام في تزويج الصغيرة على ظاهر نص الشافعي، وصنف فيه تصنيفاً، قال الإمام: وهذا إذا كان الإمام المقلد نصَّ في المسألة، فأما إذا لم يصح فيه مذهب، فليس إلا تقليد مفتي الزمان.

#### مسألة:

إذا اجتهد مجتهد في حادثة، فله ثلاث حالات،:

#### إحداها:

أن يغلب على ظنه شيء، فيعمل به، ثم لا يتبين له خلافه.

الثانية: أن يتبين خلافه، فإن كان مستند الثاني أيضاً ظناً، فإن كان في حكم لم ينقضه، إذ لا ينقض بالاجتهاد، وإن كان في العبادات والمعاملات أخذ بالثاني الذي رجح عنده، وإن كان مستند الثاني أيضاً يقيناً أخذ به.

الثالثة: أن لا يظهر للمجتهد فيه شيء ففيه الخلاف السابق، والأصح الامتناع، وعلى هذا فيجيء خلاف التخيير أو الوقف.

#### مسألة:

إذا اجتهد مجتهد في حكم واقعة، وبلغ إلى حكمها، ثم تكررت تلك الواقعة، وتجدد ما يقتضي الرجوع، ولم يكن ذاكراً للدليل الأول، وجب تجديد الاجتهاد، وكذا إن لم يتجدد، لا إن كان ذاكراً على المختار، وقيل: يلزمه تجديد النظر، لعله يظفر بخطأ أو زيادة لمقتض . ذكر بعض هذا التفصيل الإمام الرازي وأتباعه، وفصل أبو الخطاب من الحنابلة، بين ما دل عليه دليل قاطع، فلا يحتاج إلى إعادته، وأما ابن السمعاني، فأطلق حكاية وجهين، واختار أنه لا يلزمه تكرير الاجتهاد، وأطلق الرافعي أيضاً، حكاية وجهين، وقال النووي: أصحها لزوم الاجتهاد (قال): وهذا إذا لم يكن ذاكراً للدليل الأول، ولم يتجدد ما قد يوجب رجوعه، فإن كان ذاكراً لم يلزمه قطعاً، وإن تجدد ما قد يوجب الرجوع لزمه قطعاً.

وقال القاضي شريح الروياني في كتابه «روضة الحكام»: إذا اجتهد لنازلة،

فَحَكم أو لم يحكم، ثم حدثت تلك النازلة ثانيا، فهل يستأنف الاجتهاد؟ وجهان: والصحيح: إن كان الزمان قريباً لا يختلف في مثله الاجتهاد لا يستأنف الاجتهاد، وإن تطاول الزمان استأنف (انتهى) وهكذا العامي، يستفتي ثم تقع له الواقعة، هل يعيد السؤال؟ فيه هذا الخلاف.

وقال الروياني في «البحر» والخوارزمي في «الكافي» والرافعي وغيره: ينظر، إن علم أنه أفتاه عن نص كتاب أو سنة، أو إجماع أو كان قد تبحّر في مذهب واحد من أثمة السلف، ولم يبلغ رتبة الاجتهاد، فأفتاه عن نص صاحب المذهب، فله أن يعمل بالفتوى الأولى، وكذا لو كان المقلد ميتاً، وجوزناه، وإن علم أنه أفتاه عن اجتهاد أوشك فلا يدري، والمقلد حي، فوجهان: (أحدهما): أنه لا يحتاج إلى السؤال ثانياً لأن الظاهر استمراره على الجواب الأول.

وأصحها: قال الرافعي؛ واختاره القفال، أنه يجب عليه تجديد السؤال ثانياً، لأنه ربما يتغير اجتهاده، فعلى هذا يعمل بالفتوى الثانية، سواء وافقت الأولى أم لا، قال في «البحر»: وهما كالوجهين فيمن صلى الظهر إلى جهة الاجتهاد، ثم صلى العصر، هل يعمل على اجتهاده الأول؟ وجهان، (قال): وهذا عندي إذا مضت مدة الفتوى الأولى يجوز لغير الاجتهاد فيها غالباً، فإن قرب، لم يلزم الاستفتاء ثانياً.

قال النووي: على الخلاف فيها إذا لم يكثر وقوع هذه المسألة، فإن كثر لم يجب على العامي تجديد السؤال قطعاً، وحكى في «المنخول» وجهين في وجوب المراجعة، ثم اختار التفصيل، بين أن تبعد المسافة بينها، أو تكرر الواقعة في كل يوم، كالطهارة والصلاة، فلا يراجع قطعاً، وأطلق القاضي أبو الطيب في «تعليقه» القول بوجوب المراجعة على المقلد عند التكرار، وكلامه يقتضي تخصيص ذلك بما إذا كانت المسألة مجتهداً فيها، أما لو كان المفتى حين أفتاه قال له ذلك عن نصّ فلا يحتاج إلى الإعادة، وجعل الهندي في «النهاية» فيها إذا كان العامي ذاكراً للحكم، وإلا وجب عليه الاستفتاء ثانياً قطعياً، وخصّ ابن الصلاح الخلاف بما إذا قلد حياً، وقطع فيها إذا كان خبراً عن مَيْتٍ أنه لا يلزم العامي تجديد السؤال.

#### مسألة:

إذا اجتهد في حادثة، وأفتى فيها، ثم تغير اجتهاده. لزم إعلام المستفتى بالرجوع قبل العمل، وكذا بعده، حيث يجب النقض، ذكره النووي، ونقل في والقواطع، أنه إن كان عمل به لم يلزمه، وإن لم يكن عمل به يلزمه، لأن العامي إنما يعمل به، لأنه قولُ المفتي، ومعلوم أنه ليس قوله من تلك الحالة التي يريد أن يعمل به، وهل يجب نقض ما عمل؟ ينظر: فإن كان الثاني في محل الاجتهاد لم ينقضه، وإن كان بدليل قاطع وجب نقضه لا محالة.

#### مسألة:

إذا رجع المجتهد عن قول تقدم له، ولم يقطع بخطأ نفسه، فهل يسوغ تقليده في ذلك القول المرجوع عنه؟ كلام الشافعي يقتضي المنع، فإنه قال: «ليس في حل من روى عني القديم».

# الإفتاء والاستفتاء

(المفتي) هو الفقيه . وقد تقدم في حدّ الفقه ما يؤخذ منه اسم الفقيه ، لأن من قامت به صفة جاز أن يشتق لها منها اسم فاعل . قال الصيرفي : وموضوع هذا الاسم لمن قام للناس بأمر دينهم ، وعَلِم جُمَل عموم القرآن وخصوصه ، وناسخه ومنسوخه ، وكذلك في السنن والاستنباط ، ولم يوضع لمن علم مسألة وأدرك حقيقتها . فمن بلغ هذه المرتبة سمّوه هذا الاسم ، ومن استحقه أفتى فيا استُفتى .

وقال ابن السمعاني: المفتي من استكمل فيه ثلاث شرائط: الاجتهاد، والعدالة، والكف عن الترخيص، والتساهل. وللمتساهل حالتان: (إحداهما) أن يتساهل في طلب الأدلة وطرق الأحكام ويأخذ بمبادىء النظر وأوائل الفكر، فهذا مقصر في حق الاجتهاد ولا يحل له أن يفتي ولا يجوز أن يستفتى. (والثانية) أن يتساهل في طلب الرخص وتأول الشبه، فهذا متجوز في دينه، وهو آثم من الأول. فأما إذا علم المفتي جنساً من العلم بدلائله وأصوله وقصر فيها سواه، كعلم الفرائض وعلم المناسك، لم يجز له أن يفتي في غيره. وهل يجوز له أن يفتي فيه ؟ قيل: نعم، لإحاطته بأصوله ودلائله. ومنعه الأكثرون لأن لتناسب فيه ؟ قيل: نعم، لإحاطته بأصوله ودلائله. ومنعه الأكثرون لأن لتناسب الأحكام وتجانس الأدلة امتزاجاً لا يتحقق إحكام بعضها إلا بعد الإشراف على جميعها (انتهى).

وتجّوز ابن الصباغ فجوّزه في الفرائض دون غيره ، لأن الفرائص لا تبنى على غيرها ، بخلاف ما عداها من الأحكام فإنها يرتبط بعضها ببعض ، وهو حسن .

وسواء القاضي وغيرهُ . وقيل : لا يقضي(١) القاضي في المعاملات . وقال ابن

<sup>(</sup>١) كذا في الأصول، ولعل الصواب: ولا يفتي . . . . أو دلا يقضي القاضي في غير المعاملات،

السمعاني : ويلزم الحاكم من الاستظهار في الاجتهاد أكثر مما يلزم المفتي . وفي فتوى المرأة وجهان حكاهما ابن القطان عن بعض أصحابنا (قال) : وخصَّهما بما عدا أزواج النبي عليه الصلاة والسلام . والمشهور أن الذكورة لا تشترط، ولا يلزم عليه كون الحكم لا تتولاه امرأة لأنها لا تلي الإمامة فلا تلي الحكم . قال ابن القطان : وهذا التخريج غلط ، بل الصواب : القطع بالجواز . والمستفتى : من ليس بفقيه .

ثم إن قلنا بتجزُّؤ الاجتهاد فقد يكون الشخص مفتياً بالنسبة إلى أمر مستفتياً بالنسبة إلى الأحكام الشرعية بالنسبة إلى الآخر . وإن قلنا بالمنع فالمفتي : من كان عالما بجميع الأحكام الشرعية بالقوة القريبة من الفعل ، والمستفتي : من لا يعرف جميعها .

# مَسألة

المجتهد يجوز له الإفتاء. وأما المقلد فقال أبو الحسين البصري وغيره: ليس له الإفتاء مطلقاً. وجوّزه قوم مطلقاً إذا عرف المسألة بدليلها. فذهب الأكثرون إلى أنه إن تحرى مذهب ذلك المجتهد، واطلع على مأخذه، وكان أهلاً للنظر والتفريع على قواعده جاز له الفتوى، وإلا فلا . ونقله القاضي الحسين عن القفال . قال القاضي : وله أن يخرّج على أصوله وإن لم يجد له تلك الواقعة .

قال الروياني : وأصل الخلاف أن تقليد/المستفتي هل هو لذلك المفتي ، أو لذلك الميت ، أي : صاحب المذهب ؟ وفيه وجهان . فإن قلنا : «للميت » فله أن يفتي ، فإن قلنا : «للمفتي» فليس له ذلك ، لأنه لم يبلغ مبلغ المجتهدين . وقال العلامة مجد الدين بن دقيق العيد في «التلقيح » : توقيف الفتيا على حصول المجتهد يفضي إلى حرج عظيم ، أو استرسال الخلق في أهوائهم . فالمختار أن الراوي عن الأئمة المتقدمين إذا كان عدلًا متمكناً من فهم كلام الإمام ثم حكى للمقلد قوله

فإنه يكتفى به ، لأن ذلك مما يغلب على ظن العامّي أنه حكم الله عنده . وقد انعقد الإجماع في زماننا على هذا النوع من الفتيا . هذا مع العلم الضروري بأن نساء الصّحابة كُنّ يرجعن في أحكام الحيض وغيره إلى ما يُخبر به أزواجهن عن النبي على الله عنه حين أرسل المقداد في قصة المذي . وكذلك فعل علي رضي الله عنه حين أرسل المقداد في قصة المذي . وفي مسألتنا أظهر ، فإن مراجعة النبي على إذ ذاك ممكنة ، ومراجعة المقلد الآن للأئمة السابقين متعذرة . وقد أطبق الناس على تنفيذ أحكام القضاة مع عدم شرائط الاجتهاد اليوم . (انتهى) .

وقال آخرون: إن عُدم المجتهد جاز له الإفتاء، وإلا فلا. وقيل: يجوز لمقلّد الحيّ أن يفتي بما شافهه به أو ينقله إليه موثوق بقوله، أو وجده مكتوبا في كتاب معتمد عليه. ولا يجوز له تقليد الميت. وجعل القاضي في «مختصر التقريب» الخلاف في العالم (قال): وأجعوا على أنه لا يحل لمن شدا شيئا من العلم أن يفتي. (انتهى) قال الماوردي والروياني: إذا علم العامي حكم الحادثة ودليلها، فهل له أن يفتي لغيره ؟ فيه أوجه، ثالثها: إن كان الدليل نصاً من كتاب أو سنة جاز، وإن كان نظراً واستنباطاً لم يجز. (قال): والأصح: أنه لا يجوز مطلقاً، لأنه قد يكون هناك دلالة تعارضها أقوى منها.

وقال الجويني في «شرح الرسالة»: من حفظ نصوص الشافعي وأقوال الناس بأسرها غير أنه لا يعرف حقائقها ومعانيها لا يجوز له أن يجتهد ويقيس ، ولا يكون من أهل الفتوى ، ولو أفتى به لا يجوز . وكان القفال يقول إنه يجوز ذلك إذا كان يحكي مذهب صاحب المذهب ، لأنه يقلد صاحب المذهب وقوله . ولهذا كان يقول أحيانا : لو اجتهدت وأدى اجتهادي إلى مذهب أبي حنيفة فأقول : «مذهب الشافعي كذا ، ولكن أقول بمذهب أبي حنيفة » لأنه جاء ليعلم ويستفتي عن مذهب الشافعي فلا بُد أن أعرفه بأني أفتي بغيره . قال الشيخ أبو محمد : وهذا ليس بصحيح ، واختار الأستاذ أبو إسحاق خلافه ، ونص الشافعي يدل عليه . وذلك أنه إذا لم يكن عالماً بمعانيه فيكون حاكياً مذهب الغير ، ومن حكى مذهب الغير - والغير ميت - لا يلزمه القبول ، لأنه لو كان حيا وأخبره عنه بفتواه أو مذهبه

في زمانٍ لا يجوز له أن يقلده ويقبله ، كها أن اجتهاد المفتي يتغيَّر في كل زمان ولهذا قلنا : إنه لا يجوز لعامي أن يعمل بفتوى مضت لعامي مثله . فإن قلت : أليس خلافه لا يموت بموته فدل على بقا مذهبه ؟ قلنا : كها زعمتم ، لكن هذا الرجل لم يقلده قول هذا الرجل بأن الأمر فيه كيت وكيت ، فينبغي أن يكون عالماً بمصادره وموارده . ويدل على فساد ما قاله أنه لو صح فتواه من غير معرفة حقيقة معناه لجاز للعامي الذي جمع فتاوى المفتين أن يفتي . ويلزمه مثله . ولجاز أن يقول : هو مقلد صاحب المقالة . ولكن اتفق القائلون به على الامتناع من هذا . أما إذا أفتى بمذهب غيره فإن كان متبحراً فيه جاز ، وإلا فلا .

(قال): وكان ابن سريج يفتي أحياناً بمذهب مالك ، وكان متبحراً ، لأنه حُكي أن أصحاب مالك كانوا يأتونه بمسائل يسألونه إخراجها على أصل مالك فيستخرجها على أصله فدل على أنه من كان بهذه الصفة يجوز ، وإلا فيمتنع . وهكذا كل من كان في مذهب نفسه لا يعرف إلا يسيراً ليس له أن يفتي . (قال): والعلوم أنواع:

أحدها \_ الفقه : وهو فن على حدة ، فمن بلغ فيه غاية ما وصفناه فله أن يُفتي، وإن لم يكن معه من أصول التوحيد إلا ما لا بد من اعتقاده ليصح إيمانه .

وثانيها ـ علم أصول الفقه : وما زال الأستاذ أبو إسحاق يقول : هو علم بين علمين ، لا يقوى الفِقهُ دونه ، ولا يقوى هو دون أصول التوحيد ، فكأنه فرع لأحدهما أصل للآخر ، فيخرج من هذا أنا لا نقول : أصول الفقه من جنسه حتى لا بد من ضمه إليه ، لكن لا يقوى دليله دونه .

وثالثها \_ تفسير القرآن : وكلُّ ما تتعلق به الأحكام فليس ذلك من شأن المفسِّر، بل من وظيفة الفقهاء والعلماء . وما يتعلق بالوعظ والقصص والوعد ويُقبل من المفسِّرين .

والرابع ـ سنن الرسول: لا يقبل من المحدثين ما يتعلق بالأحكام، لأنه يحتاج إلى جمع وترتيب، وتخصيص وتعميم وهم لا يهتدون إليه .

وقد حكي عن بعض أكابر المحدثين أنه سئل عن امرأة حائض ، هل يجوز لها أن تغسل زوجها ؟ فقال لهم : انصرفوا إليَّ سويعةً أخرى ، فانصرفوا وعادوا ثانيا وثالثا حتى قال من كان يتردد إلى الفقهاء : أليس أيها الشيخ رويت لنا عن عائشة أنها غسلت رأس الرسول ( وهي حائض ؟ فقال : الله أكبر ، ثم أفتى به (انتهى) .

وقد سبق آخر الكلام على شروط الاجتهاد كلامٌ لابن دقيق العيد ينبغي استحضاره هنا .

### مكسألة

وإنما يسأل من عرف علمه وعدالته ، بأن يراه منتصباً لذلك ، والناس متفقون على سؤاله والرجوع إليه . ولا يجوز لمن عُرف بضد ذلك ، إجماعاً . والحقَّ مَنعٌ ذلك ممن جهل حاله ، خلافاً لقوم . لأنه لا يؤمن كونه جاهلاً أو فاسقاً ، كروايته ، بل أولى ، لأن الأصل في الناس العدالة ، فخبر المجهول يغلب على الظن عند القائل به ، وليس الأصل في الناس العلم . وممن حكى الخلاف في استفتاء المجهول الغزاليُّ والأمدي وابن الحاجب . ونقل في «المحصول» الاتفاق على المنع ، فحصل طريقان . وإذا لم يعرف علمه بحث عن حاله . ثم شرط القاضي في «التقريب» إخبار من يوجب خبره العلم بكونه عالماً في الجملة ، ولا يكفي خبر الواحد والاثنين . وخالفه غيره . واكتفى في «المنخول» في (العدالة) بخبر عدلين ، وفي (العلم) بقوله : إني مفت (قال) : واشتراط تواتر الخبر بكونه بجتهداً \_ كما قاله الأستاذ \_/غير سديد، لأن التواتر يعتمد في المحسوسات ، وهذا ٢٥/ب ليس منه . وقال القاضي : يكفيه أن يخبره عدلان بأنه مُفْتِ (انتهى) .

وشرط القاضي وغيره من المحققين امتحانه ، بأن يلفق مسائل متفرقة ويراجعه فيها ، فإن أصاب فيها غلب على ظنه كونه مجتهداً وقلّده وإلا تركه . وذهب بعض أئمتنا إلى أنه لا يجب ، وتكفى الاستفاضة من الناس . وهو الراجح في «الروضة» ونقله عن الأصحاب . وقيل : ليس له اعتماد قول المفتي : أنه أهل للفتوى والمختار في «الغياثيّ» اعتماده بشرط أن يظهر ورعه ، كما يحصل باستفاضة الخبر عنه ، وسبق مثله عن الغزالي . وقال ابن برهان في «الوجيز» : قيل : يقول له : أمجتهد أنت فأقلدك ؟ فإن أجابه قلده . وهذا أصح المذاهب .

وإذا لم يعرف (العدالة) فللغزالي احتمالان . قال الرافعي : وأشبهها الاكتفاء؟ فإن الغالب من حال العلماء والعدالة بخلاف البحث عن العلم ، فليس الغالب في الناس العلم . ثم ذكر احتمالين في أنه إذا وجب البحث فيفتقر إلى عدد التواتر ، أم يكفي إخبار عدل أو عدلين ؟ (قال) : وأقربها : الثاني . قلت : وجزم الشيخ أبو إسحاق بأنه يكفيه خبر العدل الواحد عن فقهه وأمانته ، لأن طريقه طريق الأخبار . قال النووي : والاحتمالان في مجهول العدالة هما في المستور ، وهو الذي ظاهره العدالة ولم يختبر باطنه ، وهما وجهان ذكرهما غيره وأصحها الاكتفاء لأن العدالة الباطنة تعسر معرفتها على غير القضاة ، فيعسر على العوام تكليفهم . وأما الاحتمالان المذكوران ثانيا فها محتملان لكن المنقول خلافها . والذي قال الأصحاب أنه يجوز استفتاء من استفاضت أهليته ، وقيل : لا تكفي الاستفاضة ولا يعتمد قوله : أنا أهل للفتوى . ويجوز استفتاء من أخبر ثابت الأهلية بأهليته .

قال ابن القطان في كتابه «الأصول»: من أسلم وهو قريب العهد فلقيه رجل من المسلمين على ظاهر الإسلام ، فأحبره بشيء . فاختلفوا فيه : فقال أبو بكر في كتابه : يجب عليه قبول ما أخبر به ولا يعتبر فيه شرائط المفتى السابقة ، وإنما تجب تلك الشرائط فينا ، لأنه لا يشق علينا الاعتبار فيها ، فأما المسلم الآن فيشق عليه هذا . وقال ابن أبي هريرة : ينظر : فإن كان شيئاً وقته موسَّعٌ فينبغي أن يتوقف حتى يستغلم ذلك من خلق ، ولا يبادر حتى يعلم حال من أفتاه ويتابع عليه . وإن كان شيئا وقته مضيَّق فعلى وجهين ؛ (أحدهما) يقبل قوله ، كقول أبي علي . و(الثاني) يتوقف في ذلك ، كما يتوقف الحاكم في العدول وغيرها .

### مكسألة

قال ابن السمعاني: ويجوز للعامي أن يطالب العالم بدليل الجواب ، لأجل احتياطه لنفسه. ويلزم العالم أن يذكر له الدليل إن كان مقطوعاً به ، لإشرافه على العلم بصحته. ولا يلزمه إن لم يكن مقطوعاً به ، لافتقاره إلى اجتهاد يقصر عنه فهم العامي.

#### مكسألة

إذا لم يكن هناك إلا مفتٍ واحد تعينت مراجعته . وإن كانوا جماعة فهل يلزمه النظر في الأعلم ؟ فيه وجهان ، بناء على الخلاف السابق في تقليد المفضول ؟ (أحدهما) \_ وبه قال ابن سريج والقفال \_ أن عليه اجتهاداً آخر في طلبه ، لأنه يتوصل إليه بالسماع من الثقات ولا يشق عليه ، وصححه الأستاذ أبو إسحاق الأسفرائيني وإلكيا ، فإن الأفضل أهدى إلى أسرار الشرع . و (المختار) أنه لا يجب ، بل يتخير ويسأل من شاء منها . قال الرافعي : وهو الأصح عند عامة الأصحاب ، وقال إنه الأصح ، كما لا يلزم الاجتهاد في طلب الدليل . وقد قال الشافعي رضي الله عنه في الأعمى : كل من دلّه من المسلمين على القبلة وسعه اتباعه ولم نأمره بالاجتهاد في الأوثق ، وفي خبر العسيف قال والد الزاني : فسألت رجلا من أهل العلم ، وهناك رسول الله عنه أعلم الكل ، ولم ينكر عليه رانتهى) قال إلكيا : ويحتمل أن يقال : إنما يجب عند اختلاف الرأيين ، فإن لم يظهر فلا يجب الأفضل .

وقال الشيخ أبو إسحاق : جاء رجل إلى الصيمري الحنفي بفتوى أصحاب الشافعي أنه إذا كان الولي فاسقا فطلقها الزوج ثلاثا لم ينفذ الطلاق ، وله تزويجها بعقد جديد ، فقال الصيمري : هؤلاء قد أفتوك أنك كنت على فرج حرام ، وأنها حلال لك اليوم ، وأنا أقول لك : إنها كانت مباحة لك قبل هذا وهي اليوم حرام

عليك . وقصد بذلك رد العامّي إلى مذهبه ، قال أبو إسحاق : فرجعت إلى القاضي أبي الطيب وحكيت له القصة فقال ؛ كنت تقول : إنه كها قلت به ، غير أن الله تعالى لم يكلفه تقليد الصيمري ، وإنما كلفه تقليد من شاء من العلماء ، وإذا قلد ثقةً شافعيا تخلص من الإثم والتبعة إلى يوم القيامة .

# مَسأله

إذا قلنا: له أن يجتهد في أعيان المفتين ، هل له أن يجتهد في أعيان المسائل التي يقلد فيها ؟ بحيث إذا غلب على ظنه أن بعض المسائل على مذهب فقيه أقوى وجب عليه تقليده ؟ اختلف جواب القاضي أبي الطيب والقدوري ، فأوجبه القدوري وقال القاضي : ليس للعامي استحسان الأحكام فيها اختلف فيه الفقهاء ولا أن يقول : قول فلان أقوى من قول فلان ، ولا حكم لما يغلب على ظنه ولا اعتناء به ، ولا طريق له إلى الاستحسان كها لا طريق له إلى الصحة . ولو كان عتقد أن أحدهم أعلم ، نقل الرافعي عن الغزالي أنه لا يجوز أن يقلد غيره . وإن قلنا : لا يجب عليه البحث عن الأعلم إذا لم يعتقد اختصاص أحدهم بزيادة علم ، قال النووي : وهذا ـ وإن كان ظاهراً ـ ففيه نظر ، لما ذكرنا من سؤال آحاد الصحابة مع وجود أفاضلهم . (ثم قال) : «وعلى الجملة فالمختار ما ذكره الغزالي» . وفيها قاله نظر ، لما سبق من جواز تقليد المفضول مع وجود الأفضل .

وإذا قلنا: يطلب الأعلم، فهل عليه أن يطلب الأورع كذلك اختلفوا: فقيل: عليه، استنباطاً . وقيل : لا ، إذ لا تعلق لمسائل الاجتهاد بالورع ، والأصح ترجيح الراجح علماً على الراجح ورعاً . فإن استويا قدم الأسنّ ، لأنه أقرب إلى الإصابة ، لطول الممارسة .

وإذا كان هناك رجلان من أهل مذهبين : أحدهما شافعي مثلا ، والآخر حنفي، فهل يجب عليه أن يميز بين أصل المذهبين فيعلم أيها أصح ؟ قيل : يجب عليه ذلك ، فإنه لا يشق عليه أن أحدهما بني مذهبه على القياس والاستحسان

والرأي، والآخر على النص . والأصح : أنه لا يجب ، لتعذر ذلك/عليه ، ومن ١/٣٦٨ وَمَلَمُ لا يجب طلب الأعلم في الأصح . وقال إلكيا : أما اتباع الشافعي أو أبي حنيفة على التخيير من غير اجتهاد مع اختلاف مذاهبهم فاختلفوا فيه : فقيل : يجوز ، كما يتبع مجتهدي العصر في آحاد المسائل . وقيل : لا يجوز من حيث إمكان درك التناقض .

ولو اختلف جواب مجتهدين ، فالقصر في حتى العاصي بسفره ، واجب عند أبي حنيفة رحمه الله ، والإتمام واجب عند الشافعي رضي الله عنه . فإن قلنا بقول ابن سريج اجتهد في الأوثق والأفقه . وإن قلنا بخلافه قال الروياني : ففيه أوجه : (أصحها) في «الرافعي» : أنه يتخير ويعمل بقول من شاء منها ، ونقله المحامل عن أكثر أصحابنا ، وصححه الشيخ في «اللمع» والخطيب البغدادي ، واختاره ابن الصباغ فيها إذا تساويا في نفسه ، ونقل عن القاضي ، واختاره الأمدي مستدلاً بإجماع الصحابة وأنهم لم ينكروا العمل بقول المفضول مع وجود الأفضل . وأغرب الروياني فقال : إنه غلط . قال ابن المنير : لو لم أجد تخيير العامي عند اختلاف المفتين منصوصاً عليه في الحديث لما كان الهجوم على تقريره سائغاً ، وذلك أن المفتين منصوصاً عليه في الحديث لما كان الهجوم على تقريره سائغاً ، وذلك أن النبي على بعث سرية إلى بني قريظة وقال : «لا تنزلوا حتى تأتوهم» ، فحانت صلاة العصر في أثناء الطريق فاختلفوا حينئذ ، فمنهم من صلى العصر ثم توجه ، ومنهم من تمادي وحمل قوله : «لا تنزلوا» على ظاهره . فلما عرضت القصة على النبي على لم يخطىء أحداً منهم . ونحن نعلم أن السرية ما خلت عمن لا نظر له ولا مفزع إلا تقليد وجوه القوم وعلمائهم ، وكان ذلك المقلد غيَّراً ، وباختياره قلّد ولم يلحقه عتب ولا عيب .

و(الثاني): يأخذ بالأغلظ ، وحكاه الأستاذ أبو منصور عن أهل الظاهر . و(الثالث)) يأخذ بالأيسر والأخف .

و (الرابع) : يجب عليه تقليد أعلمهما عنده ، فإن استويا قلد أيُّهما شاء . وهو ظاهر مذهب الشافعي رحمه الله تعالى ، لأنه قال في «الأم» في القبلة فيما إذا

اختلفوا على الأعمى ، عليه أن يقلد أوثقها وأدينها عنده . ويفارق ما قبل السؤال حيث لا يلزمه الاجتهاد ، لأن في الاجتهاد في أعيانهم مشقة .

و (الخامس): يأخذ بقول الأول لأنه لزمه حين سأله ، حكاه الرافعي عن حكاية الروياني ، وقضيته أنهما لو أجاباه في مجلس واحد دفعةً أنه يتخير قطعاً ، لأنه لم يسبق أحدهما فنقول : قد لزمه قول السابق .

و (السادس) حكاه الرافعي : يأخذ بقول من يبني على الأثر دون الرأي . وحكى ابن السمعاني (سابعا) ، وقال : إنه الأولى ، أنه يجتهد في قول من بأخذ منها .

وحكى الأستاذ أبو منصور (ثامنا) وهو : التفصيل بين ما في حق الله تعالى وبين حق عباده : فإن كان فيما بينه وبين الله تعالى أخذ بأيسرهما ، وما كان في حقوق العباد فبأثقلهما ، وبه قال الكعبى .

وحكى الخطيب البغدادي في كتاب «الفقيه والمتفقه» (تاسعاً) عن أبي عبدالله الزبيري ، أنه إن اتسع عقله للفهم فعليه أن يسأل المختلفين عن حجتها فيأخذ بأرجح الحجتين عنده . وإن قصر عن ذلك أخذ بقول المعتبر عنده .

ويخرج من كلام الماوردي (عاشر) وهو الأخذ بقولهما إن أمكن الجمع ، فإنه قال في (باب استقبال القبلة) : ولو كانا عنده في العلم سواء فوجهان : (أحدهما) يتخير . و(الثاني) يأخذ بقولهما ويصلي إلى جهة كل واحد منهما .

وذكر الغزالي في المسألة تفصيلاً بين أن يتساويا فيراجعها مرة أخرى ويقول: تناقض عليَّ جوابكما وتساويتها فها الذي يلزمني ؟ فإن خيراه بين الجوابين اختار أحدهما ، وإن اتفقا في الأخذ بالاحتياط أو الميل إلى أحدهما فعل، وإن أصرًا على الخلاف : فإن كانا سواء في اعتقاده اختار أحدهما ، وإن كان أحدهما عنده أرجع فوجهان : اختار القاضي التخيير ، واختار الغزالي اتباع الأفضل ، لرجحان الظن بالنسبة إليه . وهذا يدل على ترجيح قول الأعلم عند الاختلاف ، مع اختياره أنه لا يجب . وكأنه إنما أوجب هنا ما عرض له من الضرورة والإصرار ، وقبل ذلك لا

ضرورة تدعو إلى اتباع الأعلم.

والحاصل أن تعريفه إما باعتبار الضرورة وعدمها فلا يلزم من اعتبار حال الضرورة بالنسبة إلى حكم اعتبار ضدها بالنسبة إلى ذلك الحكم ، وإما لأن العمل الذي أشاروا إليه في زمن الصحابة وعدم وجوب تقليد الأعلم لا يتناول هذه الصورة . قيل : وكأن الخلاف هنا مخرَّج على الخلاف في العلتين إذا تعارضتا مواحداهما تقتضي الحظر ، وقال الأستاذ أبو منصور : بل من الخلاف في أن المصيب واحد ، أو : كل مجتهد مصيب ، فمن خير بينها بناه على أن كل مجتهد مصيب، ومن أوجب تقليد الأعلم قال : المصيب واحد . وهذا كله إذا لم يكن عمل بأحدهما ، فلو استفتى عالما فعمل بفتواه ثم أفتاه آخر بخلافه لم يجز الرجوع إليه في بأحدهما ، قاله في «الإحكام» .

وقال إلكيا: إن تساويا في ظنه ولا ترجيح اختلف فيه: فقيل: يحكم بخاطره، وهو قول أصحاب (الإلهام). وقيل: يتعين عليه التعلق بعلم الأدلة العقلية بتلك الواقعة ليكون بانياً على اجتهاد نفسه. وقيل: يتوقف في ذلك. (انتهى). وقال في «المحصول»: يجتهد، فإن ظن أرجحية في أحدهما عمل به، وإن ظن استواءهما مطلقاً فيمكن أن يقال: لا يتصور وقوعه، لتعارض أماري الحل والحرمة. ويمكن أن يقال بوقوعه ويسقط التكليف ويتخير بينهما، وإن ظن الاستواء في الدين دون العلم قلد الأعلم. وقيل: يتخير. وبالعكس: الأدين، وإن ظن أحدها أعلم والآخر أدين فالأقرب الأعلم، فإن العلم أصل والدين مكمّل.

### مسألة

إذا استفتى المتنازعان فقيهاً مع وجود الحاكم ، قال ابن السمعاني : فإن التزما فتياه عملا به ، وإلا فالحاكم أحق بالنظر بينهما . ولو لم يجدا حاكما لم يلزمهما فتيا الفقيه حتى يلتزماه . وإن التزما فتيا الفقيه ثم تنازعا إلى الحاكم فحكم بينهما بغيره

لزمهما فتيا الفقيه في الباطن ، وحكم الحاكم في الظاهر . وقيل : يلزمهما حكم الحاكم في الظاهر والباطن، ولو اختلفا فدعا أحدهما إلى فتوى الفقهاء ، ودعا الحاكم في الظاهر والباطن، ولو اختلفا فدعا أحدهما إلى فتوى الفقهاء إخبار الأخر إلى حكم الحاكم ، أجيب الداعي إلى حكم الحاكم ، لأن فتيا/الفقيه وحكم الحاكم إجبار ، وإذا دُعي الخصم إلى فتاوي الفقهاء لم نجبره ، وإذا كان الفقيه عدلاً والحاكم ليس بعدل فأفتاهما الفقيه بحكم وحكم الحاكم بغيره لزمهما في الباطن أن يعملا بحكم الفقيه ، ولزمهما في الظاهر أن يعملا بحكم الحاكم .

وحكي عن بعض الأصوليين أنه لا يجوز للمفتي أن يفتي بالحكاية عن غيره ، بل إنما يفتي بالحكاية ول غيره جازت بل إنما يفتي بالجتهاده ، لأنه إنما سئل قوله . فإن سئل عن حكاية قول غيره جازت حكايته . ولو جاز للمفتي أن يفتي بالحكاية جاز للعامي أن يفتي بما في كتب الفقهاء . (قال) : وإذا أفتاه باجتهاده ثم تغير اجتهاده : فإن كان قد عمل به لم يلزمه أن يعرفه بتغير الاجتهاد ، وإلا لزمه .

(قال): وإذا أفتاه بقول مجمع عليه لم يخير في القبول فيه . وإن كان مختلفا فيه خُير بين أن يقبل منه أو من غيره . وهذه الشبهة على قول من قال : كل مجتهد مصيب ، وكذا إن قلنا : المصيب واحد ، لأنه لا يجب عليه الأخذ بقول واحد من المفتين بغير حجة بأولى من الأخر . فإن كان هذا التخيير معلوماً من قصد المفتي لم يجب عليه أن يخيره لفظاً ، بل يذكر له قوله فقط . وليس كذلك الحكم ، لأن الحاكم منصوب لقطع الخصومات . قال ابن السمعاني : وعندي أنه لا يجب عليه أن يبين له تخييره ، لأنا بينا أنه لا بد للمستفتي من الاجتهاد في أعيان المفتين ، وإذا وجب عليه ذلك فاختار أحد العلماء باجتهاده فكذلك العامي يلزمه الأخذ بقول هذا العالم ولا يجب تخييره .

### مكسألة

هل يجوز للمجتهد ، وقد سأله العامي عن يمين مثلاً وكان معتقده الحنث، أن يُحيله على آخر يخالف معتقده أو لا ؟ الظاهر المنع ، لأنه إذا غلب على ظنه شيء فهو حكم الله في حقه وحق من قلّده ، وكها لا يجوز له العدول عنه لا يجوز له أمر مقلّده بذلك. والأحوط أنه لا يؤثر في حق المستفتي لا تشديداً ولا تسهيلاً ولا بحيلة . وقد عرف حكم الله تعالى عليه على غيره .

ثم رأيت عن أحمد التصريح بجواز إرشاده إلى آخر معتبر وإن كان يخالف مذهبه . وفي «تعليق» القاضي أبي الطيب ، في (باب الإحصار في الحج) إن المحرم لا يتحلل بالمرض وإن كان يعتقد جوازه كالحنفي ، نص عليه الشافعي وهذا يرد قول الداركي أن الطلاق في النكاح الفاسد ، كالنكاح بلا وليّ ، يقع على معتقد إباحته ، إذ لو كان كذلك لأفتى الشافعي من يرى مذهب أبي حنيفة بجواز التحلل . فلما أفتاه بمذهبه دون مذهب المخالف بطل قول هذا القائل .

### مكسألة

هل يجوز للعالم أن يفتي في حق نفسه فيها يجرى بينه وبين غيره ؟ قال بعض شراح «اللمع»: ذكر بعض أصحابنا المتأخرين أنه لا يجوز ، كها لا يحكم نفسه فيها يجري بينه وبين غيره . (قال): وقياس هذا أنه لا يجوز فتواه لوالده وولده فيها هذا شأنه . قلت : قد حكى الروياني في «البحر» في هذا احتمالين . فلو رضي الأخر بفتواه فيها بينه وبينه فالظاهر الجواز . ويحتمل أن يقال : إنه إذا أفتى بنص يقبل قطعاً ، وإن كان قياساً ففيه نظر .

وأما فتوى نفسه مما يعود على أمر دينه فيها بينه وبين الله فالذي يقتضيه له أن يعمل بما أدى إليه اجتهاده . وقد قال النبي عليه الصلاة واللام : (استفت نفسك

وإن أفتاك الناس وأفتوك) . وأما فتواه فيها يعود على والده وولده فينبغي أن يجيء فيه ما سبق .

# مسألة

لا يجوز عندنا للمفتي أن يفتي بقول بعض السلف وهو لا يعرف علته، خلافاً لأصحاب الرأي . قاله الأستاذ أبو منصور .

### مسألة

متى يلزم العامّي العملُ بما يلقنه المجتهد ؟ فيه أوجه : (أحدها) : بمجرد الافتاء . و (الثاني) : إذا وقع في نفسه صدقه وحقيقته . قال ابن السمعاني : إنه أولى الأوجه . قال ابن الصلاح : ولم أجده لغيره . و (الثالث) ذكره احتمالاً : أنه إذا شرع في العمل به ، كالكفارات . وهو يقوى على قول من يقول : إن الشروع فيما يلزمُ ملزمٌ . و(الرابع) - وهو الأصح - لا يلزمه إلا بالتزامه ، كالنذر ، فيصير بالتزامه لازماً له ، لا بالفتيا . ويؤيده ما سبق من التخيير فيما إذا اختلف عليه بالتزامه لازماً له ، لا بالفتيا . واختاره ابن الصلاح - أنه إنما يلزمه إذا لم يجد غيره سواء التزم أو لا ، أو برجحان أحدهما ، أو بحكم حاكم . وإذا قلنا بالأول فكان السؤال مثلا عن يمين فقال له المجتهد : حنثت فهل يقدر الحنث واقعاً بقول المجتهد ، كحكم الحاكم ، أو إنما يقع الحنث بالالتزام بلفظه أ وبنية ؟ فيه نظر .

### مسألة

هل يجب على العاميّ التزام تقليد مذهب معينً في كل واقعة ؟ فيهوجهان .

ـ قال إلكيا : يلزمه .

\_ وقال ابن برهان : لا، ورجحه النووي في (أوائل القضاء) وهو الصحيح ، فإن الصحابة رضوان الله عليهم لم ينكروا على العامة تقليد بعضهم من غير تقليد .

وقد رام بعض الخلفاء زمن مالك حَمْلَ الناس في الأفاق على مذهب مالك فمنعه مالك واحتج بأن الله فرق العلم في البلاد بتفريق العلماء فيها ، فلم ير الحجر على الناس ، وربما نودي : «لا يفتي أحد ومالك بالمدينة» قال ابن المنير: وهو عندي محمول على أن المراد : لا يفتي أحد حتى يشهد له مالك بالأهلية .

وذكر بعض الحنابلة أن هذا مذهب أحمد ، فإنه قال لبعض أصحابه : لا تحمل على مذهبك فيُحْرجوا ، دعهم يترخصوا بمذاهب الناس . وسئل عن مسألة من الطلاق فقال : يقع يقع ، فقال له القائل : فإن أفتاني أحد أنه لا يقع يجوز ؟ قال : قال : نعم ودلَّه على حلقة المدنيين في الرصافة . فقال ؛ إن أفتوني جاز ؟ قال : نعم . وقد كان السلف يقلِّدون من شاؤوا قبل ظهور المذاهب الأربعة ، وقد قال النبي الصلاة والسلام عليه (إن الله يحب أن يؤخذ برخصه كما يحب أن يُؤخذ بعزائمه) .

- وتوسط ابن المنير فقال : الدليل يقتضي التزام مذهب معين بعد الأئمة الأربعة ، لا قبلهم . والفرق أن الناس كانوا قبل الأئمة الأربعة لم يدوِّنوا مذاهبهم ولا كثرت الوقائع عليهم ، حتى عرف مذهب كل واحد منهم في كل الوقائع وفي أكثرها ، وكان الذي يستفتي الشافعي - مثلا - لا علم له بما يقوله المفتي ، لأنه لم يشتهر مذهبه في تلك الواقعة ، أو لأنها ما وقعت له قبل ذلك ، فلا يتصور أن

١/٣٦٩ يعضده إلا سرِ /خاص ، وأما بعد أن فهمت المذاهب ودوِّنت واشتهرت وعرف المرخِّص من المُشدِّد في كل واقعة ، فلا ينتقل المستفتي ـ والحالة هذه ـ من مذهب إلى مذهب إلا ركوناً إلى الانحلال والاستسهال . وحكى الرافعي عن أبي الفتح الهروي أحد أصحاب الإمام أن مذهب عامة أصحابنا أن العامِّي لا مذهب له .

# مسألة

فلو التزم مذهباً معيناً ، كمالك والشافعي ، واعتقد رجحانه من حيث الإجمال فهل يجوز أن يخالف إمامه في بعض المسائل ويأخذ بقول غيره من مجتهد آخر ؟ فيه مذاهب :

(أحدها) : المنع ، وبه جزم الجيلي في الإعجاز ، لأن قول كل إمام مستقل بآحاد الوقائع ، فلا ضرورة إلى الانتقال إلا التشهيّ ، ولما فيه من اتباع الترخّص والتلاعب بالدين .

و (الثاني): يجوز ، وهو الأصح في «الرافعي» ، لأن الصحابة لم يوجبوا على العوام تعيين المجتهدين ، لأن السبب ـ وهو أهلية المقلَّد للتقليد عام بالنسبة إلى أقواله ، وعدم أهلية المقلَّد مقتض لعموم هذا الجواب . ووجوب الاقتصار على مفتٍ واحد بخلاف سيرة الأولين .

بل يقوى القول بالانتقال في صورتين: (إحداهما) إذا كان مذهب غير إمامه يقتضي تشديداً كالحلف بالطلاق الثلاث على فعل شيء ثم فعله ناسياً أو جاهلا، وكان مذهب مقلَّده عدم الحنث، فخرج منه لقول من أوقع الطلاق، فإنه يستحب له الأخذ بالاحتياط والتزام الحنث قطعاً. ولهذا قال الشافعي: إن القصر في سفر جاوز ثلاثة أيام أفضل من الإتمام.

و (الثانية) إذا رأى للقول المخالف لمذهب إمامه دليلًا صحيحاً ولم يجد في مذهب إمامه دليلًا قويا عنه ولا معارضاً راجحاً عليه ، فلا وجه لمنعه من التقليد

حينئذ محافظة على العمل بظاهر الدليل . وأما ما نقله بعض الأصوليين من الإجماع على منع رجوع المقلد عمن قلده فهو \_ إن صح \_ محمول على تلك المسألة بعينها بعد أن عمل بقوله فيها .

واعلم أنا حيث قلنا بالجواز فشرطه أن يعتقد رجحان ذلك المذهب الذي قُلّد في هذه المسألة . وعلى هذا فليس للعامي ذلك مطلقا ، إذ لا طريق له إليه . ولهذا قال البغوي : لو أن عاميًا شافعيًا لمس امرأته وصلى ولم يتوضأ وقال : عند بعض الناس الطهارة بحالها، لا تصح صلاته ، لأنه بالاجتهاد يعتقد مذهب الشافعي ، فأشبه ما إذا اجتهد في القبلة فأداه اجتهاده إلى جهة فأراد أن يصلي إلى غيرها لا يصح (قال) : ولو جوزناه لأدى ذلك إلى أن يرتكب جميع محظورات المذهب ، كشرب المثلّث، والنكاح بلا ولي ونحوه ، ويقول : هذا جائز ، ويترك أركان الصلاة ويقول : هذا جائز ، ويترك أركان الصلاة ويقول : هذا جائز ، ولا سبيل إليه . (انتهى) .

و (الثالث) أنه كالعَامِّي الذي لم يلتزم مذهبا معيناً ، فكل مسألة عمل فيها بقول إمامه ليس له تقليد غيره ، وكل مسألة لم يعمل فيها بقوله فلا مانع فيها من تقليد غيره .

و (الرابع) إن كان قبل حدوث الحوادث فلا يجب التخصيص بمذهب ، وإن حدث وقلًد إماماً في حادثة وجب عليه تقليده في الحوادث التي يتوقع وقوعها في حقه . واختاره إمام الحرمين ، لأن قبل تقرير المذاهب ممكن ، وأما بعد فلا ، للخبط وعدم الضبط .

و (الخامس) إن غلب على ظنه أن بعض المسائل على مذهب غير مقلّده أقوى من مقلّده جاز . قاله القدوري الحنفي .

و (السادس) ـ واختاره ابن عبد السلام في «القواعد» ـ : التفصيل بين أن يكون المذهب الذي أراد الانتقال عنه بما ينقض الحكم أو لا ، فإن كان الأول فليس [له] الانتقال إلى حكم يجب نقضه ، لبطلانه ، وإن كان المأخذان متقاربين جاز التقليد والانتقال ، لأن الناس لم يزالوا [كذلك] في عصر الصحابة ، إلى أن

ظهرت المذاهب الأربعة ، من غير نكير من أحد يعتبر إنكاره ، ولو كان ذلك باطلاً لأنكروه .

وقال في «الفتاوي الموصلية» ـ وقد سئل عن شافعي حضر نكاح صبية لا أبّ لها ولا جدَّ والشهادة على إذنها له في التزويج ـ فأجاب : إن قلد المخالف في مذاهب جاز ، وإلا فلا . ويوافقه قول النووي في «الروضة» في النكاح بلا ولي ولا شهود أنه يجب مهر المثل ، سواء اعتقد التحريم أو الإباحة ، باجتهاد ، أو تقليد ، أو حسبان ، أو مجرد .

و (السابع) ـ واختاره ابن دقيق العيد ـ الجواز بشروط: (أحدها) أن لا يجتمع في صورة يقع الإجماع على بطلانها ، كها إذا افتصد ومسَّ الذكر وصلى . (والثاني) ألا يكون ما قلد فيه مما ينقض فيه الحكم لو وقع به (والثالث) انشراح صدره للتقليد المذكور وعدم اعتقاده لكونه متلاعبا بالدين متساهلًا فيه . ودليل اعتبار هذا الشرط قوله: «والإثم ما حاك في نفسك» فهذا تصريح بأن ما حاك في نفسك ففعله إثم . بل أقول: إن هذا شرط جميع التكاليف وهو ألا يُقدِم الإنسان على ما يعتقده مخالفاً لأمر الله . ولا اشتراط أن يكون الحكم مما ينقض فيه قضاء القاضي ، بل إذا كان مخالفا لظاهر النصوص بحيث يكون التأويل مستكرها ، فيكفي في ذلك عدم جواز التقليد لقائل القول المخالف لذلك الظاهر . انتهى .

ونقل القرافي عن الزناتي من أصحابهم الجواز بثلاثة شروط: (أحدها) أن لا يجمع بينها على صورة تخالف إجماع المسلمين، كمن تزوج بغير صداق ولا ولي ولا شهود و (الثاني) أن يعتقد فيمن يقلده الفضل بوصول أخباره إليه ولا يقلده. . (ن في عمله و (والثالثه) أن لا يتبع رخص المذاهب . (قال): والمذاهب كلها مسلك إلى الجنة ، وطرق إلى الخيرات ، فمن سلك منها طريقا وصله . (انتهى) .

وحكى بعض الحنابلة هذا الخلاف في أن الأولى الأخذُ بالأخف أو الأثقل . (ثم قال) : والأولى أن من بُلي بوسواس أو شك أو قنوط فالأولى أخذه بالأخف والإباحة والرخص، لئلا يزداد ما به ويخرج عن الشرع، ومن كان قليل الدين

<sup>(</sup>١) هنا بياض عقدار كلمة.

كثير التساهل أخذ بالأثقل والعزيمة لئلا يزداد ما به ، فيخرج إلى الإباحة . ومرّ بي أن عبدالله بن المبارك سئل عمن حلف بالطلاق ألا يتزوج ثم بدا له ، فهل له أن يأخذ بقول من يجوز له ذلك ؟ فقال : إن كان يرى هذا القول حقا قبل أن يبتلى بهذه المسألة فنعم ، وإلا فلا . وما أحسن هذا الجواب من متورع!

وقسم بعضهم الملتزم لمذهب إذا / أراد تقليد غيره إلى أحوال:

(إحداها) \_ أن يعتقد \_ بحسب حاله \_ رجحان مذهب ذلك الغير في تلك المسألة ، فيجوز اتباعا للراجع في ظنه .

**/۲۲۹/**ب

(الثانية) أن يعتقد مذهب إمامه ، أو لا يعتقد رجحاناً أصلاً ، ولكن في كلا الأمرين \_ أعني اعتقاده رجحان مذهب إمامه ، وعدم الاعتقاد \_ يقصد تقليده احتياطاً لدينه ، كالحيلة إذا قصد بها الخلاص من الربا ، كبيع الجَمْع بالدراهم وشراء الجنيب بها ، فليس بحرام ولا مكروه ، بخلاف الحيلة على غير هذا الوجه حيث يحكم بكراهتها .

(الثالثة) أن يقصد بتقليده الرخصة فيها هو محتاج إليه ، لحاجة لحقته ، أو ضرورة أرهقته ، فيجوز أيضاً ، إلا إن اعتقد رجحان مذهب إمامه ويقصد تقليد الأعلم فيمتنع ، وهو صعب . والأولى : الجواز .

(الرابعة) ألا تدعوه إلى ذلك ضرورة ولا حاجة ، بل مجرد قصد الترخص من غير أن يغلب على ظنه رجحانه ، فيمتنع ، لأنه حينئذ متبع لهواه لا للدين .

(الخامسة) أن يكثر منه ذلك ويجعل اتباع الرخص ديدنه ، فيمتنع ، لما قلنا وزيادة فحشه .

(السادسة) أن يجتمع من ذلك حقيقة مركبة ممتنعة بالإجماع ، فيمتنع .

(السابعة) أن يعمل بتقليده الأول ، كالحنفي يدعي شفعة الجوار فيأخذها بمذهب أبي حنيفة ، ثم تستحق عليه فيريد أن يقلد مذهب الشافعي ، فيمتنع ، لتحقق خطئه إما في الأول وإما في الثاني ، وهو شخص واحد مكلف .

#### تنبيهات:

الأول ـ ادعى الأمدي وابن الحاجب أنه لا يجوز قبل العمل ولا بعده بالاتفاق. وليس كها قالا ، ففي كلام غيرهما ما يقتضي جريان الخلاف بعد العمل أيضاً ، وكيف يمتنع إذا اعتقد صحته ؟! لكن وجه ما قالاه أنه بالتزامه مذهب إمام مكلف ما لم يظهر له غيره ، والعامي لا يظهر له ، بخلاف المجتهد ، حيث ينتقل من أمارة إلى أمارة . وفصل بعضهم فقال : التقليد بعد العمل إن كان من الوجوب إلى الإباحة ليُترك ، كالحنفي يقلد في الوتر، ومن الحظر إلى الإباحة ليفعل، كالشافعي يقلد في أن النكاح بغير ولي جائز، والفعل والترك لا ينافي ليفعل، كالشافعي يقلد في أن النكاح بغير ولي جائز، والفعل والترك لا ينافي الإباحة، واعتقاد الوجوب أو التحريم خارج عن العمل وحاصل قبله، فلا معنى للقول بأن العمل فيها مانع من التقليد. وإن كان بالعكس فإن كان يعتقد الإباحة فقلد في الوجوب أو التحريم فالقول بالمنع أبعد. وليس في العامي إلا هذه الأقسام. فقلد في الوجوب أو التحريم فالقول بالمنع أبعد. وليس في العامي إلا هذه الأقسام. نعم، المفتي على مذهب إمام إذا أفتى بكون الشيء واجباً أو مباحا أو حراما ليس له أن يقلد ويفتي بخلافه ، لأنه حينئذ عض تشة ".

والثاني ـ ظاهر كلامهم جريان هذا الخلاف في تتبع الرخص وغيرها . وربما قيل: اتباع الرخص محبوب ، لقوله عليه السلام : (إن الله يحب أن تؤتى رخصه) . ويُشبِه جعلةً في غير المتبع ويمنع المتبع من الانتقال قطعاً، خشية الانحلال . وحكى ابن المنير عن بعض مشايخ الشافعية أنه فاوضه في ذلك وقال : أي مانع يمنع من تتبع الرخص ونحن نقول : كل مجتهد مصيب، وإن المصيب واحد غير معين ، والكل دين الله ، والعلماء أجمعون دعاة إلى الله (قال) : حتى كان هذا الشيخ رحمه الله من غلبة شفقته على العامي إذا جاء يستفتيه ـ مثلا ـ في حنث ينظر في واقعته ، فإن كان يحنث على مذهب الشافعي ولا يحنث على مذهب مالك قال لي : أفته أنت . يقصد بذلك التسهيل على المستفتي ورعاً . كان ينظر أي في فساد الزمان وأن الغالب عدم التقيد ، فيرى أنه إن شدد على العامي ربما لا يقبل منه في الباطن ، فيوسع على نفسه ، فلا مستدرك ولا تقليد ، بل جرأة على الله تعالى واجتراء على المحرم . قلت : كها اتفق لمن سأل التوبة وقد قتل تسعا

وتسعين. (قال): فإذا علم أنه يؤول به إلى هذا الانحلال المحض فرجوعه حينئذ في الرخصة إلى مستند وتقليد الإمام أولى من رجوعه إلى الحرام المحض. قلت: فلا ينبغي حينئذ إطلاق القول بالجواز مطلقاً لكل أحد، بل يرجع النظر إلى حال المستفتى وقصده.

قال ابن المنير: في الحكايات المسندة إلى ولد ابن القاسم حنث في يمين حلف فيها بالمشي إلى بيت الله الحرام فاستفتى أباه ، فقال له : أفتيك فيها بمذهب الليث كفارة يمين ، وإن عدت أفتيتك بمذهب مالك . يعني بالوفاء (قال): ومحمل ذلك عندي أنه نقل له مذهب الليث لا أنه أفتاه به ، وحمله عليه علمه بمشقة المشي على الحالف أو خشية ارتكاب مفسدة أخرى ، فخلصه من ذلك ثم هدده بما يقتضي تحرزه من العادة . قلت : وربما كان ابن القاسم يرى التخيير فله أن يفتي بكل منها إذا رآه مصلحة ، وأما بالتشهي فلا . (قال) : وكانت هذه الوقائع تتفق نوادر ، وأما الآن فقد ساءت القصود والظنون وكثر الفجور وتغير إلى فتون ، فليس إلا إلجام العوام عن الإقدام على الرخص البتة .

## مسألة

فلو اختار من كل مذهب ما هو الأهون عليه ، ففي تمسيقة وجهان: قال أبو اسحاق المروزي: يفسَّق ، وقال ابن أبي هريرة: لا ، حكاه الحناطي في «فتاويه» وأطلق الإمام أحمد: لو أن رجلا عمل بكل رخصة: بقول أهل الكوفة في النبيذ ، وأهل المدينة في السماع ، وأهل مكة في المتعة كان فاسقاً . وخص القاضي من الحنابلة التفسيق بالمجتهد إذا لم يؤد اجتهاده إلى الرخصة واتبعها ، وبالعامي المقدِم عليها من غير تقليد ، لإخلاله بغرضه وهو التقليد . فأما العامي إذا قلد في ذلك فلا يفسَّق ، لأنه قلد من يسوغ اجتهاده

وفي «فتاوي النووي» الجزم بأنه لا يجوز تتبع الرخص . وقال في فتاوٍ له أخرى وقد سئل عن مقلد مذهب : هل يجوز له أن يقلد غير مذهبه في رخصة لضرورة

ونحوها ؟ أجاب : يجوز له أن يعمل بفتوى من يصلح للإفتاء إذا سأله اتفاقاً من غير تلقّط الرخص ولا تعمد سؤال من يعلم أن مذهبه الترخيص في ذلك . وسئل أيضاً : هل يجوز أكل ما ولغ فيه الكلب أو شربه تقليداً لمالك ؟ فأجاب : ليس له أكله ولا شربه إن نقص عن قلتين إذا كان على مذهب من يعتقد نجاسته (انتهى) .

وفي «أمالي» الشيخ عزالدين : إذا كان في المسألة قولان للعلماء، بالحل المرمة، كشرب النبيذ/مثلا، فشربه شخص ولم يقلد أبا حنيفة ولا غيره هل يأثم أم لا، لأن إضافته لمالك والشافعي ليست بأولى من إضافته لأبي حنيفة. وحاصل ما قال أنه ينظر إلى الفعل الذي فعله المكلف: فإن كان مما اشتهر تحريمه في الشرع أثم، وإلا لم يأثم (انتهى).

وعن «الحاوي» للماوردي أن من شرب من النبيذ مالا يسكر مع علمه باختلاف العلماء ولم يعتقد الإباحة ولا الحظر حُدّ. وفي «فتاوى القاضي حسين» : عامّي شافعي لمس امرأة رجل ولم يتوضأ ، فقال : عند بعض الأئمة الطهارة بحالها لا تصح صلاته ، لأنه بالاجتهاد يعتقد مذهب الشافعي فلا يجوز له أن يخالف اجتهاده ، كما إذا اجتهد في القبلة وأدى اجتهاده إلى جهة وأراد أن يصلي إلى غير تلك الجهة لا يصح ولو جوزنا له ذلك لأدّى إلى أن يرتكب محظورات المذاهب وشرب المثلث والنكاح بلا ولي ولا سبيل إليه (انتهى) .

وفي «السنن» للبيهقي عن الأوزاعي : من أخذ بنوادر العلماء خرج عن الإسلام . وعنه : يترك من قول أهل مكة المتعة والصرف ، ومن قول أهل المدينة السماع وإتيان النساء في أدبارهن ، ومن قول أهل الشام الحرب والطاعة ، ومن قول أهل الكوفة النبيذ (قال) : وأخبرنا الحاكم قال أخبرنا أبو الوليد يقول : سمعت ابن سريج يقول ؛ سمعت إسماعيل القاضي قال : دخلت على المعتضد فدفع إليَّ كتابا نظرت فيه وقد جمع فيه الرخص من زلل العلماء وما احتج به كل منهم ، فقلت : مصنف هذا زنديق ، فقال : لم تصح هذه الأحاديث ؟ قلت : الأحاديث على ما رويت ولكن من أباح المسكر لم يبح المتعة ، ومن أباح المتعة لم

يبح المسكر، وما من عالم إلا وله زلة، ومن جمع زلل العلماء ثم أخذ بها ذهب دينه. فأمر المعتضد بإحراق ذلك الكتاب.

ومن فروع هذه القاعدة: أنه هل يجوز للشافعي مثلا أن يشهد على الخط عند المالكي الذي يرى العمل به ؟ صرح ابن الصباغ بأنه لا يجوز ، وهو ظاهر كلام الأصحاب في (كتاب الأقضية) . قالوا : ليس له أن يشهد على خط نفسه ، والظاهر الجواز إذا وثق به وقلد المخالف . ويدل عليه تصحيح النووي قبول شهادة الشاهد على مالا يعتقده كالشافعي يشهد بشفعة الجوار ، وحكى الرافعي فيه وجهين بلا ترجيح .

ومنها: أن الحنفي إذا حكم للشافعي بشفعة الجوار هل يجوز له ؟ وفيه وجهان أصحها: الحل . وهذه المسألة تشكل على قاعدتهم في (كتاب الصلاة) إن الاعتبار بعقيدة الإمام لا المأموم .

#### مسألة

العامي إذا اتبع مجتهداً ثم مات وفي العصر مجتهد آخر، فقيل: عليه اتباع من عاصره، فإن نظره أولى من نظر الميت. قال إلكيا: وهذا ليس مقطوعاً به، فإنا نعلم أن محمد بن الحسن من المجتهدين، وما كلف الناس باتباع مذهبه بعد أبي حنيفة ، فإذن الاختيار مفوض إلى العامي في القبول . وكأن هذا تفريع على عدم جواز تقليد الميت . والأصح : الجواز .

# مسألة

إذا فعل المكلف فعلاً مختلفا في تحريمه غير مقلد لأحد ، فهل نؤثمه ، بناء على القول بالتحريم ، أو لا ، بناء على التحليل ، مع أنه ليس إضافته لأحد المذهبين

أولى من الآخر ، ولم يسألنا عن مذهبنا فنجيبه . قال القرافي : لم أر فيه نصا ، وكان الشيخ عزالدين بن عبدالسلام رحمه الله يقول إنه آثم ، من جهة أن كل أحد يجب عليه أن لا يُقدم على فعل حتى يعلم حكم الله فيه ، وهذا أقدم غير عالم فهو آثم بترك التعلم . وأما تأثيمه بالفعل نفسه فإن كان مما علم في الشرع قبحه أثمناه ، وإلا فلا . والله تعالى أعلم .

تم الكتاب ، بعون الملك الوهاب . (وجدت في آخر المنقول منه ما صورته) : قال مؤلفه (فسح الله في مدته ، ونفع المسلمين ببركته) : نجز سابع عشر شوال من سنة سبع وسبعين وسبعمائة بالقاهرة ، جعله الله خالصاً لوجهه الكريم ، مقرونا بالزلفي والقبول إلى جنات النعيم . والحمد لله الذي هدانا لهذا ، وماكنا لنهتدي لولا أن هدانا الله ، ونسأله المزيد من فضله ، إنه الوهاب . وأنا أرغب إلى من وقف عليه أن لا ينسب فوائده إليه ، فإني أفنيت العمر في استخراجها من المخبّآت ، واستنتاجها من الأمهات، واطلعت في ذلك على ما يحسر على غيري مرامه ، وعزّ عليه اقتحامه ، وتحرّزت في النقول من الأصول بالمشافهة لا بالواسطة ، ورأيت المتأخرين قد وقع لهم الغلط الكثير بسبب التقليد ، فإذا رأيت في كتابي هذا ورأيت المتأخرين قد وقع لهم الغلط الكثير بسبب التقليد ، وإذا تأملته واسعافه (۱۱) وجدته قد شيئا من النقول ، فاعتمده فإنه المحرر المقبول . وإذا تأملته واسعافه (۱۱) وجدته قد الأقدمين خصوصا الشافعي وأصحابه ، ما قد درس ، وأسفر صباحه بعد أن تلبس بالغلس . ولقد كان من أدركت من الأكابر يقول : مسائل أصول الفقه إذا استقصيت تجيء نحو الثمانمائة ، وأنت تعلم أنها إلى الثمانية آلاف وأزيد أقرب منها إلى ما ذكره ، وتتضاعف عند التوليد والنظ .

<sup>(</sup>١) كذا في الأصول، ولعل الصواب «واستيعابه».

والحمد لله أولاً وآخراً ، وهو حسبنا ونعم الوكيل وصلواته وسلامه على سيدنا عمد سيد المخلوقين ، وعلى آله وصحبه وعترته وذريته الطاهرين . والحمد لله رب العالمين . (۱)

وفرغ من كتابته العبد الفقير الى الله تعالى محمد بن فرج الحمصي الناسخ، نهار الخميس سابع شهر ربيع الاول اثنتين وثمانين وثمانمائة، وذلك بالقاهرة المحروسة، غفر الله له ولوالديه ولمشايخه ولسائر المسلمين، وختم له بخير، وأصلح شأنه وجعله من خير الفريقين، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم، وحسبنا الله ونعم الوكيل.

أما في الأزهرية فبيانات النسخ هي:

كتبه، والمجلدين قبله، محمد بن محمد بن محمود الخطيب الشافعي، غفر الله له ولوالديه ولمشايخه ولجميع المسلمين في مدة آخرها ثالث عشر ربيع الآخر سنة أربع وثمانين وثمانمائة.

أما في الاستانبولية فالبيانات هي:

وكان الفراغ من كتابته في اليوم المبارك يوم الأحد الثاني من شهر ربيع الأول المبارك سنة خمس وتسعين وثماغاثة، أحسن الله تقضيها بخير، على يد أقل عباد الله وأحوجهم الى مغفرة ربه أبو بكر بن رجب بن رمضان الحسني الشافعي، غفر الله ذنوبه، وفرج كروبه، وغفر له ولوالديه ولمن كان السبب في كتابته، وختم له بخير ولطف بنا في قضائه وقدره بمنه وكرمه، وصلى الله وسلم على سيدنا محمد خاتم النبين، وآله وصحبه أجمعين.

<sup>(</sup>١) عقب هذا جاء في المخطوطة الباريسية بيانات النسخ والناسخ هكذا :



# الفه\_\_ارس

- ١ ـ فهرس الأيات القرآنية.
- ٢ \_ فهرس الاحاديث الشريفة.
- ٣ ـ فهرس أعلام الرجال والنساء.
- ٤ ـ فهرس المذاهب والفرق والطوائف.
- ٥ \_ فهرس أسهاء الكتب الوارده في متن الكتاب.
  - ٦ ـ فهرس المصطلحات الأصولية.

الجزء/ الصفحة	ية الآيـــة	رقم الأب
	سورة (١) الفاتحة	
07/8	اياك نعبد واياك نستعين	٥
۳۱۰/۲	غير المغضوب عليهم ولا الضالين	٧
	سورة (٢) البقرة	
٧ / ٢١٩ و٣ / ١١٣	ذلك الكتاب لا ريب فيه	Y
	والذين يؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل	٤
۸٣ / ٣	من قبلك	
r90 / 1	إن الذين كفروا سواء عليهم أأنذرتهم	٦
Y•Y / Y	يستهزيء بهم	10
YY• / Y	اشتروا الضلالة بالهدى	17
Y \ 7.7. 177	يجعلون أصابعهم في آذانهم	19
(Y) TOA / T	إن الله على كل شيء قدير	۲.
١ / ٣٨٣ و ٣ / ٢٠١	يا أيها الناس اعبدوا ربكم الذي	71
197/0	خلقكم	
709 / Y	فأتو بسورة من مثله	74
	إن الله لا يستحي أن يضرب مثلا ما	77
77 / 0	بعوضة فها فوقها	
77 £ / Y	كيف تكفرون بالله وكنتم أمواتا	44
١ / ١٥٩ و ٦ / ١٢	خلق لكم ما في الأرض جميعا	79
۲ / ۳۳، ۱۸۸	وعلم آدم الأسهاء كلها	٣١
· YYA / ٣	وإذ قلنا للملائكة اسجدوا	37
۱۱۰ / ۳	اهبطوا بعضكم لبعض عدو	٣٦

الجزء/ الصفحة	الأيسة	رقم الآية
(Y) 1A·	اهبطوا منها جميعا	٣٨
1AY / <b>T</b>	يا بني اسرائيل اذكروا نعمتي	٤٠
١ / ١٣١، ١٢٤، ٧٤٣ و	وأقيموا الصلاة	24
۲ / ۱۶۷ (۲) ۲۵ و۳ / ۱۲۸		
7 / POY, YPY, 3PY e	وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة	23
18 / m		
١ / ١١١ و٣ / ١٨٢	وآتوا الزكاة	24
189/1	أفلا تعقلون	٤٤
117/4	لا تجزي نفس عن نفس شيئا	٨٤
Y11 / Y	ادخلوا الباب سجدا	٥٨
YV• / Y	أتستبدلون الذي هوأدني	71
۲ / ۲۸	ولقد علمتم الذين اعتدوا منكم	٦٥
Y \ 907	كونوا قردة خاسئين	٦٥
۲ / ۲۱۱ و ۳ / ۲۱۱ (۲)	أن تذبحوا بقرة	
YV9 / Y	فهي كالحجارة أو أشد قسوة	٧٤
149 / 4	وإن من الحجارة لما يتفجر منه الأنهار	¥ ¥
٣٠٣ / ٢	وقالوا لن تمسنا النار إلا أياما معدودة	٨٠
۳۰۳/۲	بلي من كسب سيئة وأحاطت به خطيئته	۸١
VV / <b>£</b>	بری کی برید اسرائیل وإذ أخذنا میثاق بنی اسرائیل	۸۳
۲ / ۲۸	يا أيها الذين آمنوا لاتقولوا راعنا	1 • 8
\$ / 3V(Y), 0P, 111 (Y),	ما ننسخ من آية أو ننسها	1.7
(۲) ۱۱۳،۱۱۲	V 3 . 0 C	
118.117/8	نات بخيرمنها	1.7
118.117/8	ألم تعلم أن الله على كل شيء قدير	1.7
YV• / Y	ومن يتبدل الكفر بالايمان	1.4

الجزء/ الصفحة	الأبسة	رقم الآية
٣٢ / ٦	قل هاتوا برهانكم إن كنتم صادقين	111
٣٢ / ٦	لن يدخل الجنة `	111
٣ / ٧٢	كل له قانتون	117
Y \ 0573 354	كن فيكون	117
۱۷۱ / ٤	واجعلنا مسلمين	١٢٨
(4) 444 (4)	وقالوا كونوا هودا أو نصارى	140
184 / 8	حافظوا على الصلاة	۱۳۸
1.4/ \$	سيقول السفهاء من الناس ماولاهم عن	187
	قبلتهم	
3 / 77, 2.1, 271	قد نرى تقلب وجهك في السهاء	188
(Y) 1 · A / {	فلنولينك قبلة ترضاها	188
۰ / ۳۲	وحيثها كنتم فولوا وجوهكم شطره	10.
YVV / <b>1</b>	إن الصفا والمروة من شعائر الله	101
18. / 1	إن في خلق السموات والأرض	
189/1	لقوم يعقلون	
٤١٥/٣	إن الله يأمركم أن تذبحوا بقرة	
40V / 4	كلوا من طيبات ما رزقناكم	
Y \	إنما حرم عليكم الميتة	
140/0	كتب عليكم القصاص	
19 / 8	والأنثى بالأنثى	
7 / 037	ولكم في القصاص حياة	
110.1.9/8	كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت	
	فمن بدله بعدما سمعه فإنما إثمه على	1/1
7 £ 7 £ 7	الذين يبدلونه	
١ / ٣٨٣ و٤ / ١٢٥	باأيها الذين آمنوا كتب عليكم الصيام	187

الجزء/ الصفحة	الأيسة	رقم الآية
	كتب عليكم الصيام كهاكتب على الذين	۱۸۳
197/0	من قبلكم	
\$ / A et / YOY	فعدة من أيام أخر	۱۸٤
97/8	وعلى الذين يطيقونه فدية	
١ / ٣٣٥ و٢ / ١١٤	فمن شهد منكم الشهر فليصمه	140
97 / 8, 871 / 49		
194/0	ومن كان مريضا أو على سفر	١٨٥
41/2011/5	يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم	
	العسر	
	ولتكملوا العدة ولتكبروا الله على ما	١٨٥
٣/ ١١٦	هداکم	
۳ / ۲۲۳ و۶ / ۱۰۲	أجيب دعوة الداع إذا دعان	147
	أحل لكم ليلة الصيام الرفث إلى	۱۸۷
7 \ AO. P.1. 117	نسائكم	
107/ \$	علم الله أنكم كنتم تختانون أنفسكم	۱۸۷
٥٨ / ٣	فالآن باشروهن	۱۸۷
	فالأن باشروهن وابتغوا ماكتب الله	۱۸۷
9 / 8	لكم	
7 / 191 , 337	وكلوا وأشربوا حتى يتبين	144
	حتى يتبين لكم الخيط الأبيض مــن	۱۸۷
199 / 4	الخيط الأسود	
7 / 537, 737, 637, 763	ثم أتمواً الصيام إلى الليل	۱۸۷
وع / ۲۶، ۲۸، ۲۸، ۱۳۰ (۲	0- 0-1- 5	
££ . YT / £	ولا تباشروهن وأنتم عاكفون	۱۸۷
194/0	وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة	194
/	روسومم عي . دعوه	, , ,

الجزء/الصفحة	الأيسة	رقم الآية
4 / 314	فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه	198
٢ / ١٤٥ ٣١٥ و٦ / ١٠	وأتموا الحج والعمرة لله	197
(۲)، ۱۷۶		
Y1V / W	فإن أحصرتم فيا أستيسر من الهدى	197
	فمن كان منكم مريضا أو به أذى من	197
٣ / ٢٥١	راسه	
40V / 4	ففدية من صيام أو صدقة أو نسك	197
4/ ۱۱۲، 304	فإذا أمنتم فمن تمتع بالعمرة إلى الحج	197
٣ / ٢٢٠٤٠ / ٨٤	فمن تمتع بالعمرة إلى الحج	197
٤١/٤	فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج	197
۳ / ۲۲۰ ۱۷۱۶، ۲۲۶ ۸۰	فصيام ثلاثة أيام في الحج	197
و٣ / ١٢٤ ، ١٣٢		
٣ / ٤٥٣٠٤ / ٥٩	ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد	197
7 / 111, 27 / 001, 20	الحج أشهر معلومات	191
٤٥ / فع		
7 / 177	وتزودوا فإن خير الزاد التقوى	191
٤٥/٤	فاذكروا الله عند المشعر الحرام	19/
	ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الأخرة	7.1
١١٨ / ٣	حسنة	
91/4	واذكروا الله في أيام معدودات	7.7
17/7	والفتنة أكبرمن القتل	711
2 Y Y Y	ومن يرتدد منكم عن دينه فيمت	711
140 / \$	فيهها إثم كبير ومنافع للناس	
187/75787/7	ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمن	
119 / 4	ولا تنكحوا المشركين حتى يؤمنوا	

الجزء / الصفحة	الأيسة	رقم الآية
119/4	ولعبد مؤمن خيرمن مشرك	771
7 / 073 601 / 191	فاعتزلوا النساء في المحيض	
٣ / ١٤٤، ١٤٥، ٢٤٦، و	ولا تقربوهن حتى يطهرن	
٤/ ٢٤، ٤٧، و ٥/ ١٦٩،		
7		
174/7	حتى يطهرن فإذا تطهرن فأتوهن	
TE0 (TEE / T	فإذا تطهرن فأتوهن	
YA. / Y	فأتوهن من حيث أمركم الله	
۲ / ۲۲۱ و۳ / ۲۳۶	للذين يؤلون من نسائهم	
۲ / ۲۷۲ و۲ / ۲۳۲، ۱۳۵۰	والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء	
177, 157, 053 63 / 111		
70 / T	وبعولتهن أحق بردهن	777
	الطلاق مرتان فإمساك بمعروف أو	
748 / 4	تسريح بإحسان	
۲۳٤ / ۴	ولا يحلُّ لكم أن تأخذوا مما آتيتموهن	779
00 . 78 / \$	فإن خفتم ألا يقيها حدود الله	
174 / 1	فأولئك هم الظالمون	
1 / ۲۳3	فإن طلقها فلا تحلُّ له من بعد	
٤٧ / <b>٤</b>	حتى تنكع زوجا غيره	
7 / 717 , 757,777	والوالدت يرضعن أولادهن	
رع / ۹۹، ۱۰۰، ۲۲۲		
٤٥٧ / ٣	لا تضار والدة بولدها	777
١ / ٢٤٦ و٣ / ٣٣٤	والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا	377
Y . P3Y	•	
(٢) ١٩٦ / ٢	ولكن لا تواعدوهن سرا	
	ولا جناح عليكم فيها عرضتم به ولكن لا تواعدوهن سرا	

الجزء / الصفحة	ة الأيسة	رقم الآيا
£ Y A / Y	ولا تعزموا عقدة النكاح	440
٧ / ٥٨٧ و٧ / ١٧٢، ١٣٢،	لا جناح عليكم إن طلقتم النساء	777
737, 707 (7), 307	, , ,	
وع / ٣٥٤ / ٨٤		
7 Y Y 37	ومتعوهسين	747
7 / 30763 / 3767 / 177	ومتعوهن على الموسع قدره	747
740 / 4	وإن طلقتموهن من قبل أن تمسوهن	777
Y•1 / •	فنصف ما فرضتم إلا أن يعفون	777
7 / 377 , 577 (7)	إلا أن يعفون	747
77 / 3500 1770 / 7	أو يعفو الذي بيده عقدة النكاح	747
7 / VOT, ATS	ولا تنسوا الفضل بينكم	747
	حافظوا على الصلوات والصلاة	777
۲ / ۱۹۰۰ و۳ / ۲۲۰	الوسطى	
١٠٠/٦	والصلاة الوسطى وقوموا لله	۲۳۸
177/ 8	فرجا لا أوركبانا	744
7 / 177, 727 (7), 327	وللمطلقات متاع بالمعروف	137
	فمن شرب منه فليس مني ومن لم يطعمه	P37
777 / <b>7</b>	فإنه مني	
740 / 4	فشربوا منه إلا قليلًا منهم	P37
7 / PAY	ولو شاء الله ما اقتتل الذين من بعدهم	101
7 / 197	منهم من كلم الله	704
Y / PPY	لا تأخذه سنة ولا نوم	700
7 × A37	له ما في السموات وما في الأرض	700
Y1./Y	ولا يحيطون بشيء من علمه	400
	•	*

الجزء/ الصفحة	الآبية	رقم الآية
	فإن الله يأتي بالشمس من المشرق فأت	YOA
T0 2 / 0	بها من المغرب	
	قول معروف ومغفرة خيرمن	77.7
119/4	صدقة يتبعها أذى	
£ Y A / Y	ولا تيمموا الخبيث منه تنفقون	777
779 / Y	لا يسألون الناس إلحافا	۲۷۳
198/0	الذين ينفقون أموالهم بالليل والنهار	377
7/15, 38, 48, 171,	وأحل الله البيع وحرم الربا	440
3.1, 0.1, \$37, 077,		
357, 553 (7), 153 (3),		
و٦ / ١٦٤ ، ١٦٤ ، ١٦٥		
YOA / Y	إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات	YVV
٣ / ١٧٢ ، ١٧٢	وأتوا الزكاة	***
TE7 / 1	يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله	YYA
7 \ 75°	فأذنوا بحرب من الله ورسوله	PVY
Y0V / Y	إذا تداينتم بدين إلى أجل مسمى	YAY.
£ \$ 0 / Y	فليكتب وليملل	YAY
198/0	أو لا يستطيع أن يمل هو	YAY
٢ / ١٥٠ و٣ / ٢٠١٠	واستشهدوا شهدين من رجالكم	7.47
وع / ۲۶۹		
11/1	فإن لم يكونوا رجلين فرجل وامرأتان	7.47
	ان تضل إحداهما فتذكر إحداهما	777
189 / 75 191 / 0	الأخرى	
TOV / T	وأشهدوا إذا تبايعتم	777
80V / <b>T</b>	ولا يضار كاتب ولا شهيد	717

الجزء / الصفحة	الآيـــة	رقم الآية
1.8/7	واتقوا الله ويعلمكم الله	YAY
7 \ 137	والله بكل شيء عليم	YAY
Y70 / Y	وإن كنتم على سفر ولم تجدوا كاتبا	۲۸۳
1.4.1.1 / \$	وإن تبدوا مافي أنفسكم أو تخفوه	3.47
1.1/8	يحاسبكم به الله	3.47
7 / 20763 / 77	والله على كل شيء قدير	3AY
	آمن الرسول بما أنزل اليه من ربه	440
777 / <b>4</b>	والمؤمنون	
٦٧ / ٣	كل آمن بالله	440
٣ / ۱۰۱، ۱۰۷	كل آمن بالله وملائكته وكتبه	440
1.1/ 23 LVA (3/11/)	لا يكلف الله نفسا إلا وسعها	FAY
وه / ۲۱		
TAY / 1	لا تحملنا مالا طاقة لنا	<b>FAY</b>
1 / 27 63 / 201	لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت	<b>FAY</b>
	سورة (٣) آل عمران	
٥٦ / ١	هو الذي أنزل عليك الكتاب	٧
۲ / ۲۲ و۳ / ۲۶۳	منه آيات محكمات هن أم الكتاب	٧
2 / V73 , P73	وما يعلم تأويله إلا الله	V
£0A . ££ · / T	والراسخون في العلم يقولون آمنا	<b>V</b>
Y \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \	شهد الله أنه لا إله إلا هو والملائكة	1.4
٤٦١/٤	وأولو العلم قاثها	, 14
771 / Y	قل موتوا بغيظكم	19
0/1	حرمت عليكم أمهاتكم	. 77
*** / <b>*</b>	لا يتخذ المؤمنون الكافرين أولياء	
777 / <b>7</b>	إلا أن تتقوا منهم تقاة	YA.

الجزء/ الصفحة	الأبسة	رقم الآية
7 \ A3Y	والله على كل شيء قدير	79
£ 80 / 1	يحببكم الله	٣١
90/4	فإن الله لا يحب الكافرين	44
۲ / ۱۹۲ و۳ / ۱۲۲	وليس الذكر كالأنثى	41
١٠٢/٣	أني لك هذا	٣٧
770 / 8	إلا رمزا	13
W•1 / Y	واركعي مع الراكعين	23
٧٦ / ٤	ولأحل لكم بعض الذي حرم عليكم	۰۰
Y \ P7Y	ومكروا ومكر الله	٥٤
	ولا يتخذ بعضنا بعضا أربابـا من دون	78
۱۱۰/۳	الله	
٣ / ٣٩	إن أولى الناس بابراهيم	٦٨
09/1	یختص برحمته من یشاء	٧٤
YE . 9 / E	ومن أهل الكتاب من إن تأمنه بقنطار	٧٥
Y01 / Y	ولا ينظر إليهم يوم القيامة	VV
144 / 1	فأولئك هم الفاسفون	AY
	وإذا جماءهم أمر من الأمن أو الخوف	۸۳
* / ***	أذاعوا به	
٣٢٢ / ٣	كيف يهدى الله قوما كفروا بعد إيمانهم	78
777 / <b>7</b>	إلا الذين تابوا	۸٩
Y41/Y	حتى تنفقوا مما تحبون	9 Y
٤٨ / ٢٠٠٧ / ٣	كل الطعام كان حلا لبني اسرائيل	94
414 / 4	فأتوا بالتوراة فاتلوها	93
۲ / ۲۷۲، ۵۰۳ و۲ / ۲۵۰،	ولله على الناس حج البيت	97
607, 153	-	

الجزء / الصفحة	الأيسة	رقم الآية
Y \ AY3	ولاتموتن إلا وأنتم مسلمون	1.4
Y11 / Y	وأما الذين ابيضت وجوههم	1.4
۲ / ۱۳۸۸ کا ۱۹۹۲	كنتم خيرأمة أخرجت للناس	11.
797 / Y	منهم المؤمنون وأكثرهم الفاسقون	11.
220/1	يمددكم ربكم بخمسة آلاف	140
149 / 0	وما جعله الله إلا بشرى لكم	177
(٢) ٢٨٥ / ٢	ليس لك من الأمر شيء أو يتوب عليهم	114
٤ / ١٩، ٢٢ و٥ / ١٧٥	لا تأكلوا الربا أضعافا مضاعفة	14.
١٧٥ / ٦	وسارعوا إلى مغفرة من ربكم	144
YVA / Y	أفإن مات أو قتل انقلبتم	331
۲ / ۱۳۳	ربنا اغفر لنا	184
708 / <b>4</b>	يقولون هل لنا من الأمر من شيء	108
YVA / Y	ولئن قُتلتم	101
ד / איץ	وشاورهم في الأمر	109
41. \ A	فادرأوا عن أنفسكم الموت	AF/
£ / AY3	ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله	179
	الذين قال لهم الناس إن الناس قد جمعوا	۱۷۴
44. 'A8A \ 4	لكم	
411 / 4.	إنما ذلكم الشيطان يخوف أولياءه	140
78/4	كل نفس ذائقة الموت	140
144 / 1	لأيات لأولى الألباب	19.
	1 41 42 *	
	<b>سورة (٤) النساء</b> آثر اللوار أو المل	
Y • 7 / Y	رآتوا اليتامي أموالهم الاتامار وقرير المرازية المرازية	
(٢) ٣١٣ / ٢	ولا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم	, ۲

الجزء/ الصفحة	الأبسة	رقم الآية
۱ / ۱۹۸	او ما ملكت أيمانكم	٣
و۲ / ۱۶۳	,	
1 / 191 67 / 2012 707	فانكحوا ما طاب لكم من النساء	٣
707, 007e7 \ VP1, 37		
188/7	أو ما ملكت أيمانكم	Ł
Y.0 / Y	وابتلوا اليتامي	7
	للرجال نصيب مما تسرك الوالمدان	V
٣ / ٩٨٤	والأقربون	
7	إن الذين يأكلون أموال اليتامي	١٠
3 54, 254, 243		
7 / 177 , 277 , 317	يـوصيكم الله في أولادكم للذكر مثـل	11
۸۲۳، ۹۸3	حظ الأنثيين	
YVY / Y	ولكم نصف ما ترك أزواجكم	17
٤٢٦ / ٣	من بعد وصية توصون بها أو دين	١٢
777 / <del>7</del>	من بعد وصية يوصي بها	17
\$ \ AV. 3.1. 201	أو يجعل الله لهن سبيلا	10.
	فأمسكوهن في البيـوت حتى يتوفــاهن	10
3 / 74, 44, 241	الموت	
77x / Y	توابا رحيها	17
	ولا تعضلوهن لتــذهبــوا ببعض مـــا	19
YA / <b>£</b>	آتيتموهن	
	وآتيتم إحداهن قنطارا فىلا تىأخىذوا	۲.
7 / ٧٣(٢)	منه شیئا	
1 / 171 / 31	ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم من النساء	**
1 / 111 . 111 . 27 / 71	حرمت عليكم أمهاتكم	
	•	

الجزء/ الصفحة	رَبِّ الأبِــة	رقم ال
و٣ / ١٢٠ (١٤٥ ١٢٠)		
791, 491, 437, 473 (7),		
. 1733 YA3 e3 / 70T		
وه / ۳۹		
1.0/ \$	وأمهاتكم اللاتي أرضعنكم	77
٤١/٤	وأخواتكم من الرضاعة	74
	وأمهات نسائكم وربسائبكم الملاتي	74
۳ / ۲۱۷ (۲)، ۲۳۲	في حجوركم الماسية	
, ,	وربـــاثبكم الـــلاتي في حجـــوركم من	77
. 19/8	نسائكم	
٣ / ١٣٣	اللاقي دخلتم بهن	77
" \ 017 \ AFT & \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \	وأحل لكم ما وراء ذلكم	48
178/7581	, , ,	
٣ / ٢٧٥، ٩٧٩ و٥ / ٢٢٤	فإذا أحصن فإن أتين بفاحشة	40
۱ / ۲۲۹ وه / ۱۳۶	إلا أن تكون تجارة عن تراض	44
YV8 / 8	إن تجتنبوا كبائر ما تنهون عنه	41
18 177 / 7	لا تقربوا الصلاة وأنتم سكاري	24
177/7	حتى تعلموا ما تقولون ا	٤٣
(Y) YAY / £	ولاجنبا إلاعابري سبيل	٤٣
18. (177 / 4	إلا عابري سبيل	٤٣
77 / 513 e3 / 77	وإن كنتم مرضى أو على سفر	٤٣
7 / 241 , 237 67 / 027	أو جاء أحد منكم من الغائط	24
100/76		
7 / 771, 171 . 27 / ٧٧٣	أو لامستم النساء	٤٣
(٢) ١٩٠ / ٤, (٢)	•	

الجزء/ الصفحة	الآيــــة	رقم الآية
7/ 113 (3/31, 77,	فلم تجدوا ماء فتيمموا	٤٣
13, 934	•	
117/4	فتيمموا صعيدا طيبا	24
۲ / ۱۲۹ و۳ / ۱۱۷	فامسحوا بوجوهكم	24
	إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات	٥٨
۲۱۱ / ۳	إلى أهلها	
7 \ 3 P 3 1 1 1 7	فإن تنازعتم في شيء فردوه	٥٩
98/9	ذلك خير وأحسن تاويلا	٥٩
1AY / \$	ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجا	٦٥
740 / 4	ما فعلوه إلا قليل منهم	77
Y11 / Y	وحسن أولئك رفيقا	79
YV• / <b>Y</b>	فليقاتل في سبيل الله الذين يشرون	٧٤
٣ / ٢٩٦، ٩٩١ و٤ / ١٠٥،	وأقيموا الصلاة وأتوا الزكاة	VV
۲۲۱، ۱۸۵، ۱۲۵		
	فيها لهؤلاء القـوم لا يكـادون يفقهـون	٧٨
Y• / 1	حديثا	
	ما أصابك من حسنة فمن الله وما	٧٩
١٨٨ / ٣	أصابك من سيئة فمن نفسك	
١٨٨ / ٣	وأرسلناك للناس رسولا	٧٩
٣ / ١٦٠ / ١٦٥ / ١٦١	من يطع الرسول فقد أطاع الله	۸٠
•	ولـــو ردوه إلى الـــرســـول وإلى أولي	۸۳
۲۳ / ۰	الأمر منهم	
١ / ٢٢ وه / ٢٣ و٦ / ١٨١	لعلمه الذين يستنبطونه منهم	۸۳
	ولولا فضل الله عليكم ورحمته لاتبعتم	۸۳
"YY" / "	الشيطان	
•	•	

زقم الآو	ية الآيــة	الجزء/ الصفحة
٨٥	وكان الله على كل شيء مقيتا	170/1
78	وإذا حييتم بتحية فحيوا بأحسن منها	707/1
9 4	وماكان لمؤمن أن يقتل مؤمنا إلا خطأ	YV9 / W
9 4	ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقبة مؤمنة	YYA / <b>Y</b>
97	فتحرير رقبة مؤمنة ودية مسلمة إلى أهله	٣١٦ / ٣
A -	إلا أن يصدقوا	
97	فتحرير رقبسة	۲ / ۲۰۵۱، ۹۸۳ و۳ / ۱۱۷
9.4	فإن كان من قوم عدو لكم وهــو مؤمن	
A -	فتحرير رقبة مؤمنة	<b>ማ</b> \ ለማየ ، <b>የ</b> ማየ ، የየማ
9 7	وإن كان من قوم بينكم وبينهم ميشاق	1.00
Δ.	فدية مسلمة إلى أهله	YYA / Y
90	غير أولي الضرر	۲٦٥ / ٤
97	وكان الله غفورا رحيها	۲ / ۲۳۷ ، ۸۳۳ (۳)
1.1	وإذا ضربتم في الأرض	٣ / ١٦٤ و\$ / ٤٧
1.1	إن خفتم أن يفتنكم الذين كفروا	٣ / ١٣٤ ، ١٦٦ و٤ / ٢١،
	•	٣٧
1.1	فليس عليكم جنــاح أن تقصــروا من	
	الصلاة	YVV / 1
1.4	وليسأخذوا أسلحتهم فسإذا سجدوا	
	فليكونوا من وراثكم	97/4
1.4	ولتأت طائفة أخرى لم يصلوا فليصلوا	•
	معك	97 / ٣
1.4	فإذا قضيتم الصلاة	Y \ Y \ Y
1.0	ولا تكن للخائنين خصيها	7 × 7 × 7
1.1	نأت بخيرمنها	117/ 8

الجزء / الصفحة	الأيسية	رقم الآية
£ 80 / N	ومن يشاقق الرسول	110
£ \ TA3	ويتبع غيرسبيل المؤمنين	110
	ومن يعمل من الصالحات من ذكر	178
100 / 4	أو أنثى	
117/4	وإن امرأة خافت	۱۲۸
441/1	ولن تستطيعوا أن تعدلوا بين النساء	179
77A / Y	واسعاحكيها	14.
۲ / ۲۳۲	إن يريدا إصلاحاً يوفق الله بينهما	140
7 / 437	وقد نزل عليكم في الكتاب	18.
	ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين	181
7 \ • 5 , 771 , 733	سبيلا	
٣٣٨ / ٢	وكان الله سميعا عليها	184
١ / ٤٤٥ و٣ / ٢٧٨	إلا اتباع الظن	107
	إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمسانيات	101
717 / 1	إلى أملها	
197/0	فبظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم	17.
7 / 171 . 37	وكلم الله موسى تكليها	178
١ / ١٣٩ ، ١٤١ و٥ / ١٢١	رسلا مبشرين ومنذرين	170
Y / YVY	لئلا يكون للناس على الله حجة	170
7 / 074, 774, 774, 777	إنما الله إله واحد	171
(٢)		
117/4	إن امرؤ هلك	177
	سورة (٥) المائدة	
	أحلت لكم بهيمة الأنعام إلا ما يتلى	١
٣ / ٩٥٤	عليكم	•

م الآية الآيسة	الجزء / الصفحة
وإذا حللتم فاصطادوا	۲ / ۱۱۳، ۲۷۹ (۳)، ۸۸۰،
	۳۸۱
حرمت عليكم الميتة	٣ / ١١، ١٥٧ (٢)، ١٦٠،
·	VPI, VIT, V·3, ·73,
	۲۲۱ (۲)، ۲۸۱ و٤ / ۱۱۱
وما أكل السبع	*1V / *
إلا ما ذكيتم	T1V / T
اليوم أكملت لكم دينكم	7 \ 3 P Y
فمن اضطر في مخمصة	٤٠٧/٣
أحل لكم الطيبات	7 / 17
والمحصنات من المؤمنات	7 \ V37
والمحصنات من الذين أوتوا	
من قبلكم	7 \ 731
ومن يكفر بالايمان فقد حبط	197 / 4
وهو في الأخرة من الخاسري	٣ / ٢٣٤
أو لامستم النساء	184 / 4
يا أيها الذين آمنوا إذا قم	
الصلاة	44. / <b>4</b>
إذا قمتم إلى الصلاة	1 / 377 67 / 1840 7840
وجوهكم	١٤٣ و٤ / ١٣٨، ١٤٣
•	و۲ / ۲۲۲ وه / ۱۹۳، ۱۹۷
فاغسلوا وجوهكم	7 / 177 63 / 171 , 131 ,
·	۱۶۸ و ۶ / ۱۸۳
فاغسلوا وجوهكم وأيـديك	
المرافق	£A / £

الجزء/ الصفحة	الآيـــة	 رقم الآية
7   317 67   337, 537,	وأيديكم إلى المرافق	7
۷٤٧، ۸٤٧		
Y \ 157', VIY', AFY (Y)	وامسحوا برءوسكم	٦
٤٦٢ / ٣٠		
194/0	وإن كنتم جنبا فاطهروا	٧
	فتيمموا صعيدا طيبا فامسحوا	٦ ٦
٤٥٨/٣	بوجوهكم وأيديكم منه	
(Y) Y9Y / Y	فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه	٦
*** / *	إنما يتقبل الله من المتقين	**
۱۸۸ / ۵	من أجل ذلك كتبنا على بني اسرائيل	٣٢
1 / 5.7	إنما جزاء الذين يحاربون الله	44
7 / 4.7, 347 (7) 67 /	إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله	44
۷۰۳، ۱۳۱۸، ۲۲۳		
747 / <del>4</del>	إلا الذين تابوا	48
	إلا الـذين تــابــوا من قبــل أن تقــدروا	4.8
7 / 777 , 117 , 777	عليهم	
878 / Y	من قبل أن تقدروا عليهم	37
Y \	والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما	٣٨
و٣/ ٩، ١٨، ٧٨، ٨٩،		
۵۸۱، ۱۲، ۲۳۲، ۷۳۲،		
(٧٢, ٠٨٣, ٨٨٣, ٢٢3,		
٤٩٩ و٤ / ٣٦ وه / ١٣٧،		
٧٨١، ١٩٢، ١٩٢، ١٨٧		
	فمن تاب من بعد ظلمه وأصلح فإن	49
7 / 777, 777, 373	الله يتوب عليه	ž.
•		

الجزء / الصفحة	رَيْة الآيـــة	رقم اا
414 / 4	فاحكم بينهم أو أعرض عنهم	73
٤ / ١٩ وه / ٢٠٩	وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس	٤٥
٣ / ٥٦٤	والجروح قصاص	20
(1) 25 / 35 77 / 33 (7)	فمن تصدق به فهو كفارة له	٤٥
TOY / Y	وليحكم أهل الانجيل	٤V
7 / 501 57 / 73 (7)	لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا	٤٨
Y \ PAY	ولوشاء الله لجعلكم أمة واحدة	٤٨
	فإن تولوا فاعلم إنما يريد الله أن	89
111/0	يصيبهم	
114 / 1	ومن أحسن من الله حكما لقوم	٥٠
	يؤمنون	
220/1	من يرتد منك عن دينه	٥٤
444 / A	إنما وليكم الله ورسوله	00
٣٥٠/٣	يا أيها الرسول بلغ	٦٧
۰۰٣/٣	بلغ ما أنزل اليك من ربك	٦٧
٤ / ٣٠٢	والله يعصمك من الناس	٦٧
19./4	ثم عموا وصموا كثيرمنهم	٧١
3 / ۲۲۲	لقد كفر الذين قالوا إن الله فقير	٧٣
۸۲ / ۳	ثم انظر أني يؤفكون	٧٥
Y \ Y \ Y	كانا يأكلان الطعام	٧o
۱۸۲ / ۳	يا أهل الكتاب لا تغلوا في دينكم	٧٧
YA9 / Y	ولوكانوا يؤمنون بالله والنبي	۸١
11./•	لا تحرموا طيبات ما أحل الله لكم	۸٧
Y · · / o	لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم	۸٩
Y\ 173.	ولكن يؤاخذكم بما عقدتم الأيمان	۸٩

الجزء / الصفحة	الأبسة	رقم الآية
۳ / ۲۳۰، ۲۳۷	فكفارته إطعام عشرة مساكين	۸٩
YAY / Y	أوكسوتهم أونتحرير رقبة	۸٩
440 / A	فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام	۸٩
777 / <b>7</b>	لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم	90
٤ / ١٨ و٥ / ٥٣	ومن قتله منكم متعمدا	90
۳ / ۷۵ (۲)، ۲۷، ۷۳۲	ومن قتله منكم متعمدا فجزاء مشل ما	90
18/89	قتل من النعم	
0 / 77, 33	فجزاء مثل ما قتل من النعم	90
74 / 0	يحكم به ذوا عدل منكم	90
٣ / ٢٢3	أوكفارة طعام مساكين	90
777/0	ومن عاد فينتقم الله منه	90
7TV / T	أحل لكم صيد البحر	97
11 / 25 (1) 24 / 41	وحرم عليكم صيد البر	47
771 / Y	ما على الرسول إلا البلاغ	99
Y \ PY3	لا تسألوا عن أشياء	1.1
	وإذ قـال الله يا عيسى بن مـريم أأنت	117
٣٣٠ / ٣	قلت للناس	
۳۳۰/۳	إن كنت قلته لقد علمته	117
	سورة (٦) الأنصام	
Y•Y/•	لولا أنزل عليه ملك	٨
1VY / \$	قل إني أخاف إن عصيت ربي	10
7 / 537 (7)	قل أي شيء أكبر شهادة قل الله	19
١ / ٨٦٣ و٣ / ٢٧، ١٨١	لأنذركم به ومن بلغ	19
	يـا أيهـا الـــذين آمنـوا استجيبــوا لله	37
١٨٨ / ٣	وللرسول إذا دعاكم	

الجزء / الصفحة	لآية الآيسة	رقم ا
٧٠/٣	وإن يرواكل آية لا يؤمنوا بها	40
119/1	ولو ترى إذ وقفوا على النار	**
1 / 17	وإنهم لكاذبون	44
144 / 4	ولوشاء الله لجمعهم	40
1AV / <b>T</b>	فلا تكونن من الجاهلين	40
477 / 4	إنما يستجيب الذين يسمعون	41
١ / ١٨ و٤ / ١٦٦ و٥ / ٢٥	ما فرطنا في الكتاب من شيء	٣٨
57 \ 377	•	
٥٧ / ٤	بل إياه تدعون	٤١
٣ / ٣٣٣ و٤ / ١٠٢	فيكشف ما تدعون إليه إن شاء	٤١
٣ / ١٢٦، ٥٢٣	قل لا أجد فيها أوحى إلى محرما	٤٥
	وإذا رأيت الـذين يخوضــون في آياتنــا	٨٢
7 × × × ×	فأعرض عنهم	
٣٨ / ٣	الذين آمنوا ولم يلبسوا إيمانهم بظلم	٨٢
0./4	ولم يلبسوا إيمانهم بظلم	٨٢
ov / \$	كلا هدينا ونوحا هدينا	٨٤
٤ / ١٢٥ و	أولئك اللذين هسدى الله فبهداهم	٩.
	اقتده	
\$ / 071 0 / 73 (7)	أولشك اللذين هسدى الله فبهداهم	4.
V\$(Y).	اقتده	
7 / 73 (7)	فبهداهم اقتده	9.
	قل من أنزل الكتساب الـذي جـاء	91
۱۱۰ / ۳	به موسی	
	ولقد جئتمونا فرادي كما خلقناكم	98
740 / 4	أول مرة	

الجزء/ الصفحة	الأيسة	رقم الآية
	لقد تقطع بينكم وضل عنكم ماكنتم	48
740 / 4	تزعمون	
7 / 177	أنظروا إلى ثمره إذا أثمر	99
90/4	لا تدركه الأبصار	1.4
۸٣/٦	ولا تسبوا الذين يدعون من دون الله	۱.۷
77V / Y	إنما الآيات عند الله	1.9
YAV / Y	ولوأننا نزلنا إليهم الملائكة	111
٦ / ١٢	وقد فصل لكم ما حرم عليكم	119
	ولا تسأكسلوا ممسا لم يسذكسر اسسم	14.
£ / 037 2 473	الله عليه	
144 / 1	ألم يأتكم رسل منكم	14.
	ذلك أن لم يكن ربك مهلك القري	121
1 \ 731	بظلم	
1 \ 731	وأهلها غافلون	141
770 / 0	وقالوا مافي بطون هذه الأنعام	149
99/7	كلوا من ثمره إذا أثمر	181
7 / 357 و4 / 777	كلوا من ثمره إذا أثمروا وآتوا حقه	181
7 / 131 64 / 111, 303,	وأتوا حقه يوم حصاده	181
٤٥٩ / ٦٠ ٤٨٠ ، ٤٥٨		
18. / 0	آلذكرين حرم أم الأنثيين	184
7/0.72 8.7 63/111	قل لا أجد في ما أوحي إلى محرما	180
(1), 11 (5/11) 44		
(1), 131, 311		
3 / 111	إلا أن يكون ميتة	180
(٢) ٣٢٥ / ٣	أولحم خنزير فإنه رجس	180

الجزء/ الصفحة	الأبـــة	رقم الآية
YAT / Y	وعلى الذين هادوا حرمنا عليهم	187
	شحومهما	
YAT / Y	إلا ما حملت ظهورهما	187
7AT / Y	أو الحوايا أو ما اختلط بعظم	187
<b>Y</b> \ Y FY	قل هلم شهداءكم	10.
7 \ PF (7)	ولا تقتلوا أولادكم من إملاق	101
	ولا تقتلوا النفس التي حسرم الله	101
٦٩ / ٣	إلا بالحق	
	يـوم يأتي بعض آيـات ربـك لا ينفـع	101
Y \ 3AY	نفسا إيمانها	
	سورة (٧) الاعراف	
Y \ YFY	فكم من قرية أهلكناها	
Y \ APY (Y)	ما منعك ألا تسجد إذ أمرتك	١٢
4 / VY	وإن تولوا فإنما عليك البلاغ	۲.
199 / 4	قد أنزلنا عليكم لباسا	77
Y11 / Y	ينزع عنهها لباسها	**
Y11 / Y	خذوا زینتکم عند کل مسجد	41
	قـل من حرم زينـة الله التي	44
17 / 71 , 71	أخرج لعباده	
Y \ 1772 • 77	إنما حرم ربي الفواحش	٣٣
474 / £	ونادي أصحاب الجنة	<b>£ £</b>
	فهل وجدتم ما وعد ربكم حقا	٤٤
1911/4	قالوا نعم	
101 / 4	لم يدخلوها وهم يطمعون	73
4 \ 474	ادخلوا الجنة	٤٩

ة الآيـــة	رقم الأي
إن الله حرمها على الكافرين	0 •
ما لكم من إله غيره	09
يا قوم ليس بي سفاهة	٦٧
ربنا افتح بيننا وبين قومنا بالحق	۸٩
ولو أن أهل القرى آمنوا واتقوا	47
قالوا یا موسی اجعل لنا إلها کها	۱۳۸
لهم آلهة	
فتم ميقات ربه أربعين ليلة	187
واختار موسى قومه سبعين	100
واتبعوا النور الذي أنزل معه	104
ويحرم عليهم الخبائث	104
واتبعوه لعلكم تهتدون	101
واسألهم عن القرية التي كانت	174
حاضرة البحر	
إذ يعدون في السبت	175
ألست بربكم قالوا بلي	177
,	
ولو شئنا لرفعناه بها ولكنه أخلد	177
إلى الأرض	
من يهد الله فهو المهتدي ومن يضلل	۱۷۸
فأولئك هم الخاسرون	
ولقد ذرأنا لجهنم كثيرا من الجن	179
والأنسس	
أو لم ينظروا في ملكوت السماوات	140
	إن الله حرمها على الكافرين ما لكم من إله غيره يا قوم ليس بي سفاهة ربنا افتح بيننا وبين قومنا بالحق قالوا يا موسى اجعل لنا إلها كها فتم ميقات ربه أربعين ليلة واختار موسى قومه سبعين واتبعوا النور الذي أنزل معه واتبعوه لعلكم تهتدون واتبعوه لعلكم تهتدون واسالهم عن القرية التي كانت واسالهم عن القرية التي كانت الست بربكم قالوا بلى أل الأرض ولو شئنا لرفعناه بها ولكنه أخلد ألى الأرض من يهد الله فهو المهتدي ومن يضلل فأولئك هم الحاسرون ولقد ذرأنا لجهنم كثيرا من الجن والأنبس

الجزء/ الصفحة	بة الأبـــة	رقم الأي
1AE / T	إن الذين تدعون من دون الله سورة (۸) الأنفسال	198
YVA / Y	إن ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف	٨
149 / 0	وينزل عليكم من السهاء ماء ليطهركم	11
197/0	ذلك بأنهم شاقوا الله ورسوله	۱۳
7 / 547, 447	ولو علم الله فيهم خيرا لأسمعهم	77
* / Y	إنما أموالكم وأولادكم فتنة	YA
1.4/2	إن تتقوا الله يجعل لكم فرقانا	44
ov / £	أغير الله تدعون	٤٠
	واعلموا أنما غنمتم من شيء فأن	13
٣ / ١٩٧	لله خمسه	
Y / .PAY	ولو تواعدتم لاختلفتم في الميعاد	27
Y \ PAY	ولو أراكهم كثيرا لفشلتم ولتنازعتم	23
1 / A33	وإما تخافن من قوم خيانة	٥٨
Y \ PAY	لو أنفقت ما في الأرض جميعا ما ألفت	75
	يا أيها النبي حرض المؤمنين على	70
19. / 4	القتال	
۱۷۸ / ۳	حرض المؤمنين على القتال	70
\$ / 1.13 .313 7773	إن يكن منكم عشرون صابرون	70
377		
٣ / ٨٥٤ و٤ / ٩٨، ١٤٠،	الأن خفف الله عنكم وعلم أن	77
107	فیکم ضعفا	
Y \ VPY	لمسكم فيها أخذتم	٨٢
140 / 4	وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض	۷٥
<b>70 / 7</b>	إن الله بكل شيء عليم	۷٥

الجزء/ الصفحة	الأيـــة	رقم الآية
	سورة (٩) التوبة	
77V / <b>T</b>	فأتموا إليهم عهدهم إلى مدتهم	٤
	فإذا انسلخ الأشهر الحرم فاقتلوا	٥
٣٨٠ / ٢	المشركين	
۲ / ۹۹، ۱۰۰ و۲ / ۸، ۲۲	فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم	٥
(1), 27, 34, 39, 441,	`	
111, 177, 177, 377,		
7AT, P.3		
	فإن تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة	٥
X / PA3	فخلوا سبيلهم	
٤٥١/٣	إنما الصدقات للفقراء والمساكين	٦
٤٦٦ / ٣	إنهم لا أيمان لهم لعلهم ينتهون	۱۲
٤٦٦ / ٣	ألا تقاتلون قوما نكثوا أيمانهم	۱۳
110/4	قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ٰ	79
١٣٤ / ٦	ولا يدينون دين الحق	79
۲ / ۱۸ و۲ / ۹۶، ۲۶۳،	حتى يعطوا الجزية عن يد	79
777, PVT, 3A3	. •	
* / YYY	وقالت اليهود عزير ابن الله	٣.
٦ / ١٨٢	اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أربابأ	41
٣ / ٨٥، ٥٥، ١٠، ١٩٥	والذين يكنزون الذهب والفضة	48
(٢)، ٣33		
18/8	فلا تظلموا فيهن أنفسكم	41
٦٧٢ / ٣	وقاتلوا المشركين كافة	41
07/7	ليواطئوا عدة ما حرم الله	٣٧
771/7	لا تحزن إن الله معنا	٤٠

 رقم الآيا	الآيـــة	الجزء / الصفحة
٤١	انفروا خفافا وثقالا	YY
٤١	وجاهدوا بـأموالكم وأنفسكم في	
	سبيل الله	7 \ 1413 377
24	لو كان عرضا قريبا	Y \ PAY
٤٥	إنما يستأذنك الذين لا يؤمنون	77V / Y
٢3	ولكن كره الله انبعاثهم فثبطهم	197/1
٥٨	ومنهم من يلمزك في الصدقات فإن	
	اعطوا منها رضوا	٥٢/٦٥ ٤٥١/٣
7.	إنما الصدقات للفقراء والمساكين	۲ / ۱۲۲، ۲۲۳ و۲ / ۲۰۱
77	والله ورسوله أحق أن يرضوه	17/7
74	من يحادد الله ورسوله	£ 80 / 1
77	لا تعتذروا قد كفرتم	8 / AY3
٦٧	المنافقون والمنافقات بعضهم من بعض	۲۰۳/ ه
٧١	والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء	۲۰۳/ ٥
	بعض	
٧٥	ومنهم من عاهد الله لئن آتانا	
	من فضله	40/1
٧٧	فأعقبهم نفاقا في قلوبهم	rq0/1
۸٠	إن تستغفر لهم سبعين مرة	٤٣ / ٤
۸۱	وقالوا لاتنفروا في الحر قل نار جهنم	17/7
ΛY	فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيرا	771 / Y
٨٤	ولا تصل على أحد منهم	\$ \ 771 ، 33
94	إنما السبيل على الذين يستأذنونك	444 / A
1.4	خذ من أموافهم صدقة تطهرهم	1 / 113 67 / 113 67 /
•	1. 20 1. 1.0. 2. 0. 20	711, 371 67 / 18

الجزء/ الصفحة	الآبية	رقم الآية
101/4	وصل عليهم	1.4
79. / 4	من أول يوم أحق أن تقوم فيه	1.4
YV• / Y	إن الله اشترى من المؤمنين أنفسهم	111
	ما كـان للنبي والـذين آمنـوا	111
18. / 0	أن يستغفروا للمشركين	
٤٣٠/٢	ما كان لأهل المدينة ومن حولهم	14.
7 / Pr. VP e3 / Por	فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة	44.
717 / 747		
	سورة (۱۰) يونس	
117/8	وإذا تتلى عليهم آياتنا بينات	10
3 / 111 07 / 017	ما يكون لي أن أبدله	10
Y \ PYY	قل الله أسرع مكرا	41
	حتى إذا كنتم في الفلك وجرين بهم	**
777 / 4	بريح طيبة	
* / Y	إنما مثل الحياة الدنيا	34
۳ / ۱۲۲	والله يدعو إلى دار السلام	40
1 / 733, 733 67 / 757	قل فأتوا بسورة مثله	۲۸
(٢)		
r / 77	بل كذبوا بما لم يحيطوا بعلمه	44
٣ / ٤٧، ١٧١	ومنهم من يستمعون إليك	73
17/1	أفأنت تسمع الصم	43
1 / 11 27 / 171	ومنهم من ينظر إليك	٤٣
Y \ 377	ثم الله شهيد	٤٦
YVA / Y	إنّ عندكم من سلطان بهذا	٦٨
7 / 757 (7) e3 / 073	فاجمعوا أمركم	٧١
	•	

نحة	الجزء / الصة	الآبية	رقم الآية
	7 \ 177	ألقوا ما أنتم ملقون	٨٠
		وما تغني الآيات والنذر عن قوم	1.1
	117/4	لا يؤمنون	
		سورة (۱۱) هود	
		وما من دابة في الأرض إلا على الله	٦
401	4 / 437	رزقها	
	444 / A	إنما أنت نذير	١٢
	<b>TYA / Y</b>	قل إنما يأتيكم به الله	٣٣
		ولا ينفعكم نصحي إن أردت أن	٣٤
	۳۳۸ / ۳	أنضح لكم	
	T09 / Y	إن تسخروا منا فإنا نسخر منكم	٣٨
	190/4	وأهلك	٤٠
	777/	ونادی نوح ربه فقال	٤٥
	4 \ 777	فكيدوني جميعا ثم لا تنظرون	00
و٦ / ٥٥	7 \ 757	تمتعوا في داركم ثلاثة أيام	70
	<b>411 / 4</b>	فأسر بأهلك بقطع من الليل	۸١
	411/4	إلا أمرأتك	۸١
	Y• / 1	قالوا يا شعيب ما نفقه كثيرا مما تقول	91
	7 / 737	وما أمر فرعون برشيد	97
	1AY / Y	وكذلك أخذ ربك إذا أخذ القرى	1.4
	T19 / T	خالدين فيها ما دامت السموات	1.4
	17.77	وأما الذين سعدوا ففي الجنة خالدين	۱۰۸
		سورة (۱۲) يوسف	
	W-1 / Y	أرسله معنا غدا	١٢
	٤٥٥ / ١	ما هذا بشرا	۳۱

الجزء/ الصفحة	الآيـــة	 رقم الآية
	ودخل معه السجن فتيان	41
Y•7 / Y	أعصر خمرا	41
r.1 / r	لن أرسله معكم	17
7 / 43 (1) , 33 (1), 4.7	ولمن جاء به حمل بعیر	٧٢
٥/ ١٥٥ و ٦/ ١٤١	وفوق كل ذي علم عليم	۲۷
18. / 0	قالوا يا أيها العزيز إن له أبا شيخا	٧٨
Y.9 / Y	وما شهدنا إلا بما علمنا	۸١
۲ / ۱۸۸ ، ۱۸۸ ، ۲۰۸	واسأل القرية	٨٢
۲۰۹، ۲۱۰، ۲۲۰ و ۳/		
١٢١ (٢)، ١٢١ و ٤ / ٥ ، ٦		
144 / 4	لقد كان في قصصهم عبرة لأولي الألباب	111
	 سورة (۱۳) الرعد	
7 / 777, 777, 777	إنما أنت منذر	٧
٧٧ / ٣	ولله يسجد من في السموات والأرض	10
3 / 27 , 711 € 7 / 517	يمحو الله ما يشاء ويثبت	44
	سورة (۱٤) إبراهيم	
١/٢٤٤ و ٢/٨٨١	وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه	
ov / £	أفي الله شك	1.
	كرماد اشتدت به الريح في	۱۸
T09 / 0	يوم عاصف	
TOA / Y	فإن مصيركم إلى النار	۳.
YOA / Y	قل تمتعوا	۳.
Y \ POY	وسخر لكم الليل والنهار	٣٣

الجزء/ الصفحة	الآبــة	رقم الآية
۱۰۸/۳	وإن تعدوا نعمة الله لا تحصوها	4.5
	سورة (١٥) الحجر	
TOA / Y	ذرهم يأكلوا ويتمتعوا	٣
١ / ١٦٤ و ٣ / ٥٥٧	إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون	٩
٣ / ١٣٨ ، ١٣٩	وإنا له لحافظون	٩
Y / PII C Y / AY, 307,	فسجد الملائكة كلهم أجمعون	٣.
007, 577, 877 (7), PYY	- 1	
<b>7</b> \ 1773, 277(7), PY7	إلا إبليس	٣١
Y \ PA, TTY	إن عبادي ليس لك عليهم سلطان	£ Y
7 / PAY e 3 / OFT	إلا من اتبعك من الغاوين ٰ	٤٢
199 / 4	إنا نبشرك بغلام عليم	٥٣
٧٢ / ٣	ومن يقنط من رحمة ربه إلا الضالون	70
٣٠٤/٣	إنا أرسلنا إلى قوم مجرمين	٥٨
T. 8 / T	إلا آل لوط إنا لمنجوهم أجمعين	09
٣٠٤/٣	إلا امرأته	٦.
\$ \ 077	ولا يلتفت منكم أحد	70
190 / 4	فاصدع بما تؤمر	9 8
۲۰۳/ ٤	انا كفيناك المستهزئين	90
709 / Y	ادخلوها بسلام آمنين	187
	سورة (١٦) النحل	
Y14 / Y	أتى أمر الله	١
09/8	لتركبوها وزينة	٨
	والخيـل والبغال والحمـير لتركبـوها	· <b>A</b>
۳/۲۰۱ و ۶/۹۹	وزينة	

الجزء/ الصفحة	الآيـــة	رقم الآية
7 / 777	وعلامات وبالنجم هم يهتدون	١٦
1·A / Y	ولقد بعثنا في كل أمة ٰ	41
(٢) ٢٢٢ / ٤	وليعلم الذين كفروا	44
Y \ ral, .37, 377(Y)	إنما قولنا لشيء إذا أردناه	٤٠
7 / 7 / 7	فاسألوا أهل الذكر	23
٣ / ١٢٣، ١٤٤١ ، ٣٨١ و	لتبين للناس ما نزل إليهم	88
149 / 0		,
1.8/2	وأوحى ربك إلى النحل	٦٨
7 \ 111, 737	ضرب الله مثلا عبدا مملوكا	٧٥
Y / PYY	وما أمر الساعة إلا كلمح البصر	YY
7 \ 191 , 197	ومن أصوافها وأوبارها وأشعارها	٨٠
1/3/3	الذين كفروا وصدوا عن سبيل الله	٨٨
١ / ١٨، ٤٤١ و ٣ / ٢٦١ و	ونزلنا عليك الكتاب نبيانا لكل شيء	44
149 / 0		
78 / 0	إن الله يأمر بالعدل والاحسان	٩.
3 / 74, 711	وإذا بدلنا آية مكان آية	1.1
771 / Y	إنما يفتري الكذب الذين لا يؤمنون	1.0
(٢)٣٥٨ / ١	إلا من أكره وقلبه مطمئن بالايمان	1.7
١ / ٢٩٦ و. ٦ / ١٢	ولا تقولوا لما تصف السنتكم الكذب	117
3 / 110	إن إبراهيم كان أمة	17.
r \ 43(1)	ثم أوحينا إليك أن اتبع ملة إبراهيم	175
۲ / ۲۰3	وإن عاقبتم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم	177
	سورة (١٧) الاسراء	
178/0	لنريه من آياتنا	1
179 / 1	إن أحسنتم أحسنتم لأنفسكم	٧

رقم الآية	الآيـــة	الجزء / الصفحة
۷ وا	وإن أساءتم فلها	۲ / ۱۲
	وكان الانسان عجولا	44 / X
۱۳ وک	وكل إنسان ألزمناه طائره في عنقه	78/4
٦٤ وم	وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا	١ / ١٣٩، ١١٤١، ١١٤١ و
		Yov / £
۱۸ مز	من كان يريد العاجلة عجلنا له فيها	٤١٧ / ٣
۳۲ فلا	فلا تقل لهما أف	٣ / ٣٥٢(٢)، ٢٧٣، ٢٨٣ و
	-	٤ / ٨، ١٢، ١٤، ٣٣١ و
		0 / 77 (7), 77 (7)
۲٤ وا	واخفض لهما جناح الذل من الرحمة	۲ / ۱۹۰ ، ۱۹۰
	إن تكونوا صالحين فإنه كان للأوابين	
	غفورا	7 317, 017
۳۱ ولا	ولا تقتلوا أولادكم خشية إملاق	3 / 11, 77
	ولا تقربوا الزنا ٰ	Y \ AY3
۳۳ وم	ومن قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه	
	سلطانا	80V / W
۳۸ کا	كل ذلك كان سيئة عند ربك مكروها	1 \ 197
٤٢ قل	قل لو کان معه آلهة کها يقولون	448 / 0
۲٤ إذا	إذا لابتغوا إلى ذي العرش سبيلا	114/1
٤٤ ول	ولكن لا تفقهون تسبيجهم	19/1
٥٤ ح	حجابا مستورا	Y1. / Y
	انظر كيف ضربوا لك الأمثال	Y / YFT (Y)
	قل كونوا حجارة أو حديدا	7 / 807, 177, 777 (7)
_	ولقد فضلنا بعض النبيين على بعض	11./٣
۹۵ وم	وما منعنا أن نرسل بالأيات	7.7/0

الجزء/ الصفحة	الأيسة	رقم الآية
V• / Y	وما نرسل بالأيات إلا تخويفا	٥٩
v• / Y	ونخوفهم فما يزيدهم إلا طغيانا كبيرا	٦.
1 / 033 e 7 / 791, 207	واستفزز من استطعت منهم بصوتك	78
7 \ 47T	وأجلب عليهم بخيلك ورجلك	٦٤
410/8	إن عبادي ليس لك عليهم سلطان	70
** / *	ضل من تدعون إلا إياه	٦٧
1 / 277 6 7 / 222 222	أقم الصلاة لدلوك الشمس	٧٨
و ٥/٧٨١، ١٨٩	•	
Y \ Y \	عسى أن يبعثك ربك	<b>V</b> 4
414/0	قل الروح من أمر ربي	٨٥
vv / <b>v</b>	أيا ما تدعوا فله الأسهاء الحسنى	11.
	سورة (۱۸) الكهف	
119/4	ليبلوهم أيهم أحسن عملا	• •
197/0	وإذ اعتزلتموهم وما يعبدون إلا الله	17
<b>** 1 / 1</b>	لو اطلعت عليهم لوليت منهم فرارا	۱۸
۲۸0 / ۳	ولا تقولن لشيء إني فاعل ذلك غدا	74
۲۸0 / ۳	واذكر ربك إُذا نسيت	37
۲۱۲/۲	أسمع بهم وأبصر	. 77
7 / 1913 007	فمن شاء فليؤمن	79
7 / 191, 207	إنا أعتدنا للظالمين نارا	44
1AY / Y	وتلك القرى أهلكناهم لما ظلموا	09
YV• / Y	فأردنا أن يبدلهما ربهما خيرا	۸١
Y \ FYY , FYY , YYY , YYY , YYY ,	إنما أنا بشر مثلكم يوحي إلي	11.

الجزء/ الصفحة	الأيـــة	رقم الآية
	سورة (۱۹) مريم	
1 / 100	واشتعل الرأس شيبا	٤
Y•Y / •	فهب لي من لدنك وليا	٥
410/ 5	آيتك ألا تكلم الناس ثلاث ليال	١٠
Y \ APY	فلن أكلم اليوم إنسيا	77
۲ / ۳۳۶	ما كان لله أن يتخذ من ولد	40
٢ / ١١٢ ، ٢١٣ (٢) و	أسمع بهم وأبصر	44
3 / 177		
177 / 4	وكان يأمر أهله بالصلاة	٥٥
Y1. / Y	إنه كان وعده مأتيا	11
174/1	وما كان ربك نسيا	78
111/4	هل تعلم له سميا	70
\$ \ 177	فليمدد له الرحمن مدا	۷٥
199 / 7	وما ينبغي للرحمن أن يتخذ ولدا	97
	إن كل من في السموات والأرض إلا	94
٦٨ / ٣	آتي الرحمن عبدا	
70/4	وكلهم آتيه يوم القيامة فردا	90
	سورة (۲۰) طه	
٣ / ٢٣٤	الرحمن على العرش استوى	٥
٧٣ / ٣	وما تلك بيمينك يا موسى	17
£ 80 / 1	واحلل عقدة من لساني	**
197/0	لعله يتذكر أو يخشى	<b>£</b> £
۲ / ۲۸۱، ۲۰۳ و ۳ / ۱۹۱	إنني معكما أسمع وأري	13
144 / 1	لأولي النهى	
708 / 4	ولقد أريناه آياتنا كلها	, 07

الجزء/ الصفحة	الأيسة	رقم الآية
Y / 077	لا تفتروا على الله كذبا فيسحتكم	11
Y \ Y \ Y	إلا إبليس أبي	٦٧
(7) 197 / 7	ولأصلبنكم في جذوع النخل	٧١
7 / 757	فاقض ما أنت قاض	٧٢
٣/ ١١٣ و ٤/ ١١١	لا يموت فيها ولا يحيا	¥ ¥
£ 60 / 1	ومن يحلل عليه غضبي فقد هوى	۸١
٣٢٠ / ٢	وإني لغفار لمن تاب	٨٢
Y•1 / Y	فاخرج لهم عجلا جسدا	٨٨
۲۱۰/۲	فقبضت قبضة من أثر الرسول	97
44. / 4	إغا إلهكم الله	9.4
Y0A / Y	ومن يعمل من الصالحات وهو مؤمن	117
440 / 1	ولم نجد له عزما	110
۳/۱۲۳ و ۱۸۵	إن لك أن لا تجوع فيها ولا تعرى	114
	سورة (٢١) الأنبياء	
١/٢١١، ١٢٦ و	لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا	**
٧ / ١٨٢، ١٩٥ و ٣ / ١٣٤		
و ٥/ ٢٤، ٤٧		
4.1 \ A	قالوا اتخذ الرحمن ولدا	77
Y \ 3 PY	وجعلنا من الماء كل شيء حي	۳.
٥٨ / ٤	وحعلنا في الأرض رواسي أن تميد	٣١
٥٦ / ٤	وهم بأمره يعملون	. **
Y0Y / Y	بل ُفعله كبيرهم هذا	74
٥٨ / ٤	إذ نفشت فيه غنم القوم	٧٨
٥٨ / ٤	وكنا لحكمهم شاهدين	٧٨
Y1· / 7	ففهمناها سليمان	<b>V9</b>

الجزء/ الصفحة	الآيـــة	رقم الآية
771/7	وكلا أتينا حكما وعلما	٧٩
YVY / Y	ولسليمان الريح عاصفة	۸١
191/0	وزکریا إذ نادی ربه	٨٩
٥٨ / ٤	ووهبنا له يحيى وأصلحنا له زوجه	9 +
Y00 / \	وحرام على قرية	90
٤٩٥ / ٣	إنكم وما تعبدون من دون الله	41
۳/۳۸ و ۵/۹۵۳	إن الذين سبقت لهم منا الحسني	1.1
44v / 4	وكنا فاعلين	١٠٤
444 / <b>4</b>	إنما يوحي إلى أنما إلهكم إله واحد	۱۰۸
444 / A	أنما إلهكم إله واحد	
	سورة (۲۲) الحج	
۱۰۹ / ٦	وتری الناس سکاری وما هم	4
	بسكارى	
784/4	وأنه على كل شيء قدير	٦
Y0V / Y	يأتوك رجالا وعلى كل ضامر	**
Yo / &	ويذكروا اسم الله في أيام معلومات	44
<b>*** / 1</b>	وليطوفوا بالبيت العتيق	79
Y	فاجتنبوا الرجس من الأوثان	٣٠
۳۷٦ / ۳	والبدن جعلناها لكم من شعائر الله	41
177/1	فاذا وجبت جنوبها	41
۳۷٦ / ۴	فكلوا منها	41
1 / 411, 311	لهدمت صوامع وبيع وصلوات	٤٠
Y • 9 / Y	وكأين من قريّة أمليت لها	
149 / 0	ليجعل ما يلقي الشيطان فتنة	٥٣
Y \ Y	فتصبح الأرض مخضرة	٦٣

الجزء/ الصفحة	الآيــة	رقم الآية
٣ / ١٨٤	يا أيها الناس ضرب مثل فاستمعوا له	٧٣
YOA / Y	اركعوا واسجدوا	٧٧
71/4	وافعلوا الخير	٧٧
۵/۱۲ و ۲۱/۳	وما جعل عليكم في الدين من حرج	٧٨
	سورة (۲۳) المؤمنون	
140 / 4	والذين هم للزكاة فاعلون	٤
٣ / ٨٥، ٥٨، ١٩٥	والذين لهم لفروجهم حافظون	٥
٣ / ١٩٥٠ ، ١٩٧٠ ، ٣٨٣ و	إلا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم	7
188/7		
** / Y	ولقد خلقنا الانسان من سلالة	17
7 \ 377	ثم خلقنا آلنطفة علقة	18
T.0 / Y	وعليها وعلى الفلك تحملون	**
Y \ 30Y	إن هي إلا حياتنا الدنيا	۲۷
** / Y	ثم أرسلنا موسى	٤٥
TOA / Y	كلوا من الطيبات	٥١
r·1 / Y	وهم لا يظلمون	77
YYY / •	ما اتخذ من ولد وما كان معه من إله	41
7 / 154	اخسأوا فيها ولا تكلمون	۱۰۸
۲۰۲/ ۰	أفحسبتم أنما خلقناكم عبثا	110
	سورة (٢٣) النور	
۲ / ۲۸۹ و ۳ / ۶۸، ۸۷،	الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهها	۲
۸۶، ۱۸۰، ۲۲۳، ۲۲۳،		
۳۷٦ و ٤/٣١، ٧٤ و		
1911391391301		

الجزء/ الصفحة	الأبسة	رقم الآية
180 .97 / 4	وليشهد عذابهما طائفة من المؤمنين	۲
Y \ P73	الزاني لا ينكح إلا زانية أو مشركة	۴
٣ / ١٣١٧ ، ٢٢٧	والذين يرمون المحصنات	٤
٣/ ٣٥ و ٤ / ٤١	فاجلدوهم ثمانين جلدة	٤
٣/ ١٥٥ و ٤/ ٧٩	ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا	٤
٣ / ١٥٠ (٢)، ١٢٣	واولئك هم الفاسقون	٤
177 / 8	ويدرأ عنها العذاب	٨
Y11 / Y	حتى تستأنسوا	**
	أو الطفل الذين لم يظهروا على	41
790 / Y	عورات النساء	
7 / 007, 057 (7)	وأنكحوا الأيامى منكم والصالحين	44
7 / 07: , 407, 357,	فكاتبوهم إن علمتم فيهم خيرا	44
۹۷۳، ۲۸۳ و ۲/۹۹	,	
٢ / ١٢٤ و٣ / ١١٤	وآتوهم من مال الله	44
۲۳ / ٤	ولا تكرهوا فتياتكم على البغاء	44
717/7	كسراب بقيعة	44
7 \ 303, 153, 753	وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة	70
87. 11.8/4	وآتوا الزكاة	70
140 / 7	تحية من عند الله مباركة طيبة	15
11./4	كدعاء بعضكم بعضا	75
7 / 1737	فليحذر الذين يخالفون عن أمره	74
	سورة (٢٥) الفرقان	
11./٣	وجعلنا بعضكم لبعض فتنة	۲.
71°/1	وجعتنا بعضكم تبعض فننه أصحاب الجنة يومئذ خير مستقرا	7 2
111 / 1	اصحاب أجنه يومند خير مستقرا	14

الجزء / الصفحة	الأبـــة	رقم الآية
	ويوم يعض الظالم على يديه يقول يا	**
۹٧ / ٣	ليتني اتخذت مع الرسول سبيلا	
YV / £	وأنزلنا من السهاء ماء طهورا	٤٨
Y / YVY	لنحيي به بلدة ميتا	8.9
197/4	والذين يبيتون لربهم سجدا وقياما	78
YV / o	وكان بين ذلك قواما	٧٢
478 / A	إلا من تاب وآمن	٧٠
	والذين لا يدعون مع الله إلها آخر	۸r
7 \ V · T ، 377	ولا يقتلون	
YV• / Y	يبدل الله سيئاتهم حسنات	٧٠
	سورة (٢٦) الشعراء	
.181/4	فاذهبا بآياتنا إنا معكم مستمعون	10
١٠٨/٣	إنا رسول رب العالمين	17
Y•1 / Y	ان معي ربي سيهدين	77
(Y) A / £	أن اضرب بعصاك البحر	· 77
۳۰۲/۲	وتذرون ما خلق لکم ربکم	177
7 / 1977 6 7 / 1977	فإنهم عدو لي إلا رب العالمين	VV
101/7	والذي أطمع أن يغفر لي خطيئتي	٨٢
Y11 / Y	واجعل لي لسان صدق	٨٤
۱۳۸ / ۳	كذبت قوم نوح المرسلين	1.0
r9x / 1	وإذا بطشتم بطشتم جبارين	14.
1 / V33	بلسان عربي مبين	190
٣٢٣ / ٣	والشعراء يتبعهم الغاوون	377
٣٢٣ / ٣	إلا الذين آمنوا	***

الجزء / الصفحة	الأبية	رقم الآية
	سورة (۲۷) النمل	
48. /4	وأدخل يدك في جيبك تخرج بيضاء	14
YY / £	لتأكلوا منه لحما طريا	١٤
77. / 4	وأوتيت من كل شيء	۲۳
144 / K	فناظرة بم يرجع المرسلون	40
144 / 4	فلها جاء سليمان	47
٧٨ ، ٧٧ / ٣	أيكم يأتيني بعرشها	٣٨
٤٣٠ / ٢	ما كَان لكم أن تنبتوا شجرها	7.
194/0	لا جرم أن لهم النار	77
£ £ 0 / 1	قل لا يعلم من في السموات والأرض	70
771 / Y	قُلُ سيروا في الأرض فانظروا	79
	سورة (۲۸) القصص	
1.5/2	وأوحينا إلى أم موسى	٧
٢ / ٢٧٢ ، ٣٧٢ (٢) و	فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا	٨
149 / 0	•	
187/1	وحرمنا عليه المراضع من قبل	۱۲
1 / 131	ولولا أن تصيبهم مصيبة	٤٧
٣٦٠ / ٣	يجبى إليه ثمرات كل شيء	٥٧
Y · 9 / Y	وكم أهلكنا من قرية بطّرت	٥٨
77A / Y	وكنا نحن الوارثين	٥٨
Y \ Y	ما إن مفاتحه لتنوء بالعصبة	٧٦
	سورة (٢٩) العنكبوت	
۲۳٦ / ۳	ووصينا الانسان بوالديه حسنا	٨
777 / 7	وإن جاهداك لتشرك بي	٨

الجزء / الصفحة	ية الأيـــة	 رقم الأ
7 / 3 2 1 , 7 2 7 , 7 7 7 7	فليث فيهم ألف سنة إلا خمسين عاما	١٤
AAY , TPY , OPY , PPY (Y)	,	
و ٤ / ٩٩		
11./4	إنما تعبدون من دون الله أوثاناً	۱۷
۱۱۰/۳	ثم يوم القيامة يكفر بعضكم ببعض	40
197/0	فكلا أخذنا بذنبه	٤٠
T09 / 0	وإن أوهن البيوت لبيت العنكبوت	٤١
1 \ 377	إن الصلاة تنهي عن الفحشاء والمنكر	٤٥
YY / o	أولم يكفهم أنا أنزلنا عليك الكتاب	٥١
7 / 537 (7)	الله خالق کل شيء	77
	سورة (۳۰) الروم	
Y9 · / Y	لله الأمر من قبل ومن بعد	٤٠
Y11 / Y	واختلاف ألسنتكم	**
17/7	وهو أهون عليه ٰ	YV
Y11 / Y	أم أنزلنا عليهم سلطانا فهو يتكلم	40
1 \ 3.97	ذَلُكُ خير للذين يريدون وجه الله	٣٨
	سورة (٣١) لقمان	
۲/۰۱۲ و ۳/۸۵۳	هذا خلق الله	11
٣ / ٢٩، ٥٠	إن الشرك لظلم عظيم	۱۳
۲ / ۱۱۷ و۳ / ۱۱۷	وُلُو أَنْ مَا فِي الأَرْضِ مَنْ شَجَرَةً أَقَلَام	YV
	سورة (٣٢) السجدة	
Y / PAY	ولو شئنا لأتينا كل نفس هداها	۱۳
177 / £	فلا تعلم نفس ما أخفي لهم	۱۷
۲۰/٦	أفمن كان مؤمّنا كمن كّان فاسقا	۱۸

الجزء/ الصفحة	الآيـــة	رقم الآية
۱۱۷ / ۳	ولو أن ما في الأرض من شجرة أقلام	**
۱۳۸ / ۳	قال رب ارجعون	99
	سورة (٣٣) الأحزاب	
T0Y/1	وليس عليكم جناح فيها أخطاتم به	٥
Y · 1 / Y	وأزواجه أمهاتهم	٦
Y / VOY	قالوا هذا ما وعدنا الله ورسوله	77
440 / <b>4</b>	فتعالين أمتعكن وأسرحكن	۲۸ -
١٧٨ / ٣	ومن يقنت منكن لله ورسوله وتعمل	٣١
	صالحا	
178/8	واذكرن ما يتل في بيوتكن	37
9./4	إن المسلمين والمسلمات	40
1A• / Y	والحافظين فروجهم والحافظات	40
٤٢٠ / ٣	والذاكرين الله كثيرا والذاكرات	40
	إذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن	٤٩
7 / 773 و 3 / 07	من قبل أن تمسوهن	
771 / <b>7</b>	فها لكم عليهن من عدة تعتدونها	٤٩
40 / 8	فمتعوهن وسزحوهن سراحا جميلا	٤٩
107/8	إنا أحللنا لك أزواجك	0 *
٥ / ٥٥، ٨٥، ٢٠١	خالصة لك من دون المؤمنين	
171 / 7	ويرضين بما آتيتهن كلهن	01
٣/ ٩٤، ٢٠١، ٣٢٣ و	لا يحل لك النساء من بعد	0.4
107/8		
3 / 507	إذا دعيتم فادخلوا	٥٣
Y { V } Y	يا أيها النبي قل لأزواجك	
1 / 2713 6713 631	إن الله وملائكته يصلون على النبي	٦٥

الجزء/ الصفحة	الأيسة	رقم الآية
۲ / ۱۸۲	وقالوا ربنا إنا أطعنا سادتنا وكبراءنا	٧٢
444 / A	إنه كان ظلوما جهولا	٧٢
	f and *	
1	سورة (٣٤) سبأ	
117/4	لا يعزب عنه مثقال ذرة	۳
Y \ PAY	وقليل من عبادي الشكور	١٣
YV• / Y	وبدلناهم بجنتيهم جنتين	17
Y \ 717, PVY	وإنا أو اياكم لعلي هدى	7 2
Y17 / Y	بل مكر الليل والنهار	٣٣
91 ,90 /4	وهم في الفرقان آمنون	٣٧
	فاليوم لا يملك بعضكم لبعض نفعا	£ Y
۱۱۰/۳	ولا ضرا	
	سورة (٣٥) فاطر	
		۲
۳۷ / ۳	سورة (٣٥) فاطر ما يفتح الله للناس من رحمة فلا ممسك لها	۲
۳۷ / ۳	ما يفتح الله للناس من رحمة فلا	
۳ / ۲۷ و / ۱۲۸	ما يفتح الله للناس من رحمة فلا ممسك لها	
	ما يفتح الله للناس من رحمة فلا ممسك لها لا يقضى عليهم فيموتوا ولا يخفف	
۳ / ۱۲۳ و ۱ / ۱۱۸	ما يفتح الله للناس من رحمة فلا عسك لها لا يقضى عليهم فيموتوا ولا يخفف عنهم من عذابها	٣٦
7 / 771 el / 113 7 / 1997	ما يفتح الله للناس من رحمة فلا ممسك لها لا يقضى عليهم فيموتوا ولا يخفف عنهم من عذابها سورة (٣٦) يس فلا يستطيعون توصية	۲۳
۳ / ۱۲۳ و ۱ / ۱۱۸	ما يفتح الله للناس من رحمة فلا مسك لها لا يقضى عليهم فيموتوا ولا يخفف عنهم من عذابها سورة (٣٦) يس	ντ •• ••
7 / 771 e1 / 113 7 / 127 0 / 77	ما يفتح الله للناس من رحمة فلا مسك لها لا يقضى عليهم فيموتوا ولا يخفف عنهم من عذابها سورة (٣٦) يس فلا يستطيعون توصية قال من يحيي العظام وهي رميم	ντ •• ••
7 / 771 el / 113 7 / 1997	ما يفتح الله للناس من رحمة فلا مسك لها لا يقضى عليهم فيموتوا ولا يخفف عنهم من عذابها سورة (٣٦) يس فلا يستطيعون توصية قال من يحيي العظام وهي رميم أو ليس اللذي خلق السموات	ν.

الجزء/الصفحة	الأيسة	رقم الآية
	سورة (٣٧) الصافات	
411 / Y	والزاجرات زجرا	۲
* / **	إلا من خطف الخطفة	١٠
W.1 / Y	قالوا بل لم تكونوا مؤمنين	79
11. / 4	فأقبل بعضهم على بعض يتساءلون	٥٠
1.v/ A	أرسلنا فيهم منذرين	٧٢
114/1	والله خلقكم وما تعملون	97
417 / A	فانظر ماذا تری	1.4
4 \ 903	وبشرناه بإسحاق نبيا من الصالحين	117
Y9 · / Y	فلولا أنه كان من المسبحين	154
Y / PVY	وأرسلناه إلى مائة ألف أو يزيدون	184
٥٦ / ٤	وإن جندنا لهم الغالبون	۱۷۳
	سورة (٣٨) ص	
٦٧ / ٣	كل له أوَّاب	19
	لا تخف خصمان بغى بعضنا على	**
181/4	بعض	
	أم نجعل الذين آمنوا وعملوا	44
Y•\ / 0	الصالحات كالمفسدين	
۲۸٦ / ۴	وخذ بيدك ضغثاً فاضرب به ولا تحنث	88
۲۱۲ ،۹۰ / ۴	وقالوا مالنا لا نرى رجالا	77
46 (11) 38	فسجد الملائكة كلهم أجمعون	٧٣
98/4	إلا إبليس	78
7 / 142 647	لأغوينهم أجمعين	۸Y
7 \ PAY	إلا عبادك منهم المخلصين	۸۳

الجزء/ الصفحة	الآيـــة	رقم الآية
	سورة (٣٩) الزمر	
ov / <b>£</b>	فاعبد الله مخلصا له الدين	۲
Y · · / Y	وأنزل لكم من الأنعام ثمانية أزواج	٦
ov / <b>£</b>	قل الله أعبد مخلصاً له ديني	١٤
TOA / Y	فاعبدوا ما شئتم من دونه	10.
98/7	الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه	١٨
Y11 / W	علم أن سيكون منكم مرضى	۲.
٢ / ٥٠٢ و ٣ / ١٨٥، ٢٤٤	إنك ميت وإنهم ميتون	٣٠
177/0	الله يتوفى الأنفس حين موتها	£ Y
191/0	أن تقول نفس يا حسرتا	70
7 \ 10, 037, 007, 507	الله خالق كل شيء	77
(Y), VOY, O+3		
ov / £	بل الله فأعبد	77
7 EV / T	لئن أشركت ليحبطن عملك	70
	سورة (٤٠) غافر	
779 / Y	ولا شفيع يطاع	١٨
90/4	وما الله يريد ظلها للعباد	41
3 / 50	وإن المسرفين هم أصحاب النار	24
	إنا كل فيها إن الله قد حكم بين	٤٨
T11 / Y	العباد	
790/4	ثم يخرجكم طفلا	٧٢
7 / 1 PY 3 YPY	منهم من قصصنا عليك	٧٨
	سورة (٤١) فصلت	
18/4	قرآنا عربيا لقوم يعلمون	٣

الجزء/الصفحة	الأبــة	رقم الآية
44. / A	أثنكم لتكفرون بالذي خلق الأرض	٩
28. / 43 TYE / Y	ثم استوى إلى السياء	11
19./1	فقال لها وللأرض ائتيا طوعا	11
Y / FA1 (Y)	قالتا أتينا طائعين	11
	وأما ثمود فهديناهم فاستحبوا	۱۷
۲ / ۲۰ و٤ / ۸٥	على الهدى	
TOA / Y	وأبشروا بالجنة التي كنتم توعدون	۳.
179/1	ولا تستوي الحسنة ولا السيئة	37
1 \ 757	لا تسجدوا للشمس ولا للقمر	٣٧
TOA / Y	اعملوا ما شئتم	٤٠
Y·Y / 0	ولو جعلناه قرآنا أعجميا لقالوا	٤٤
٣ / ٣٧، ٥٧	من عمل صالحا فلنفسه	13
۱ / ۱۹ و ۲ / ۱۰۳	سنريهم آياتنا في الأفاق	04
	سورة (٤٢) الشورى	
	كذلك يوحي إليك وإلى الذين من	٣
Y \ 30Y	قبلك	
٤ / ٥٥	إن الله هو الغفور الرحيم	٥
٤ / ٦٥	فالله هو الولي	4
	وما اختلفتم فيه من شيء فحكمه	١.
98/7	إلى الله	•
۲ / ۲۰۲، ۲۰۲	ليس كمثله شيء	11
(1) 44 / 7	شرع لکم من الدین ما وصی به نوحا	18
	من كان يريـد حرث الأخـرة نزد	٧.
٤١٧ / ٣	له في حرثه	

الجزء/ الصفحة	الآيـــة	رقم الآية
	فإن يشأ الله يختم على قلبك ويمح	48
۲/ ۲۳۰ و ۲/ ۱۰۱	الله الباطل	
7.7/0	ولو بسط الله الرزق لعباده	**
7 / 777	وأمرهم شورى بينهم	44
Y•Y / Y	وجزاء سيئة سيئة مثلها	٤٠
۲ / ۱۸۲	وإنك لتهدي إلى صراط مستقيم	٥٢
	سورة (٤٣) الزخرف	
٢ / ١٨٢	إنا وجدنا آباءنا على أمة	44
799 / <b>r</b>	إنني براء مما تعبدون	77
799 / r	إلا الذي فطرني	**
۲۰۲/ ٥	ولولا أن يكون الناس أمة واحدة	44
197/0	ولن ينفعكم اليوم إذ ظلمتم	44
۲۹۳ / ۲	وما نريهم من آية إلا هي أكبر من أختها	٤٨
07/1	ولكن كانوا هم الظالمين	٧٦
787 / Y	ونادوا يا مالك ليقض علينا ربك	VV
YVA / Y	قل إن كان للرحمن ولد	۸١
	سورة (٤٤) الدخان	
	وما خلقنا السمىوات والأرض وما	44
۲۰۲/ ۰	بينهما لاعبين	8.0
7 \ 717 , 757	ذق إنك أنت العَزيز الكريم	89
149 / 0	فإنما يسرناه بلسانك لعلهم يتذكرون	٥٨
	سورة (٤٥) الجاثية	
	ويل لكل أفاك أثيم يسمع آيات الله	٧
70 / 4	تتلى عليه	

الجزء/ الصفحة	الأبـــة	رقم الآية
١٣ / ٦	الله الذي سخر لكم البحر	17
	وسخر لكم ما في السموات وما	۱۳
١٣ / ٦	في الأرض	
7.4/0	أم حسب الذين اجترحوا السيئات	71
3 / 77	إنا كنا نستنسخ ما كنتم تعملون	79
287 / 4	فاليوم لا يخرجون منها	40
	سورة (٤٦) الاحقاف	
197/0	وإذ لم يهتدوا به فسيقولون هذا إفك	11
197/0	جزاء بما كانوا يعملون	18
٣٦٠ / ٣	تدمر کل شيء	40
٤٠/١	فها أغنى عنهم سمعهم ولا أبصارهم	77
	وإذ صرفنا إليـك نفـراً من الجن	44
٤٢ / ٣	يستمعون القرآن	
1 / 133	إنا سمعنا كتابا أنزل من بعد موسى	۳.
	سورة (٤٧) محمد	
Y07 / Y	فَضَرْبَ الرقاب	٤
٢ / ٤٨٢ و٣ / ٢٠٤	فإما منا بعد وإما فداء	٤
A / £	حتى إذا خرجوا من عندك قالوا	17
٤٨ / ١	فاعلم أنه لا إله إلا الله	19
۸ ،۷ / ٤	ولتعرفنهم في لحن القول	4.
194/0	ولنبلونكم حتى نعلم المجاهدين منكم	٣١
1 / PAY	ولا تبطلوا أعمالكم	" "
۲ / ۱۳۳ (۲)، ۲۳۲	إنما الحياة الدنيا لعب ولهو	41
۳۳۸ / ۳	وإن تؤمنوا وتتقوا يؤتكم أجوركم	٣٦
77 / °77 e 7 / A77	ولا يسألكم أموالكم	

i-i a	الجزء / ال	الآية الآيـــة	 رقم
•			**
	r99 / <b>r</b>	إن يسألكموها فيحفكم تبخلوا	
· •	YV• / Y	وإن تتولوا يستبدل قوما	٣٨
		سورة (٤٨) الفتح	
	19./0	إنا فتحنا لك فتحا مبينا	١
	191/4	يد الله فوق أيديهم	1.
	١٠٠/٦	محمد رسول الله والذين معه	44
		سورة (٤٩) الحجرات	
٠٣، ٢٥٩	18/8	إن جاءكم فاسق بنبأ	٦
و ٤ / ٥٧٧		وكره إليكم الكفر والفسوق والعصيان	٧
	1.9/4	فأصلحوا بين أخويكم	1.
		لا يسخر قوم من قوم عسى أن يكونوا	11
171	۲ / ۷۷،	خيرا منهم	
	171/4	قل لم تؤمنوا ولكن قولوا أسلمنا	١٤
	7 \ 1777	يمنون عليك أن أسلموا	۱۷
		سورة (٥٠) ق	
	1 / 1 1 1	هل من مزید	۳.
	TOV / T	فسبحه وأدبار السجود	٤٠
		سورة (٥١) الذاريات	
	191/0	إن المتقين في جنات وعيون	10
	149/0	وما خلقت آلجن والانس إلا ليعبدون	٥٦
		سورة (٥٢) الطور	
(1) 47. / 13	19./1	فاصبروا أو لا تصبروا	17
	Y . \ + FY	سواء عليكم	17

الجزء/ الصفحة	الآيــــة	رقم الآية
78 / 4	کل امریء بما کسب رهین	<b>Y1</b>
٣٠١/٢	أم يقولون تقوله بل لا يؤمنون	44
1 / 733 e 7 / 207	فليأتوا بحديث مثله	48
	أم خلقــوا من غـير شيء أم هم	40
777 / o	الخالقون	
	سورة (٥٣) النجم	
1 / 733	وما ينطق عن الهوى	٣
7 / 317, 017	إن هو إلا وحي يوحي	٤
7 \ 777	ثم دنا فتدلي	٨
Y \ PVY	فكان قاب قوسين أو أدنى	٩
140 / 7	ولا تزر وازرة وزر أخرى	۲۸
۲۱۰/۳	وأن ليس للإنسان إلا ما سعى	44
	سورة (٥٤) القمر	
Y04 / £	اقتربت الساعة وانشق القمر	١
114 / 0	حكمة بالغة	0
YOV / Y	فكيف كان عذابي ونذر	17
119 / 0	ولقد يسرنا القرآن للذكر فهل	۱۷
	من مدکر	
7 \ 33 (7)	ونبئهم أن الماء قسمة بينهم	44
78/4	وكل شيء فعلوه في الزبر	04
191/0	إن المتقين في جنات ونهر	0 8
	سورة (٥٥) الرحمن	
14. / 4	فبأي آلاء ربكها تكذبان	۱۳
7 £ A } T	كل من عليها فان	77

الجزء/ الصفحة	الأيسة	رقم الآية
۳۷۲ / ۴	يا معشر الجن والانس	۲۳
7 / 973	لا تنفذُون إلا بسلطان	44
YYY / Y	ولمن خاف مقام ربه جنتان	۲3
	سورة (٥٦) الواقعة	
7 \ AYY	لا يسمعون فيها لغوا ولا تأثيها	40
YYA / W	إلا قيلا سلاما سلاما	77
٤ / ١٦٦	وظل ممدود	٣٠
r.1 / r	إنا لمغرمون	77
r.1 / r	بل نحن محرومون	٦٧
7 / ۱۷۳ و٤ / ۱۰۰، ۲۲۲	لآيسه إلا المطهرون	<b>V9</b>
<b>(Y)</b>		
	سورة (٥٧) الحديد	
Y•1 / Y	أعجب الكفار نباته	٧.
١٨٨ / ٥	لكي لا تأسوا على ما فاتكم	74
177/0	لقد أرسلنا رسلنا بالبينات	40
8TV / T	وأنزلنا معهم الكتاب والميزان	70
177/0	وليعلم الله من ينصره ورسله بالغيب	40
Y \ APY	لئلا يعلم أهل الكتاب	44
799 / Y	لئلا يعلم أهل الكتاب ألا يقدرون	79
	سورة (٥٨) المجادلة	
	قد سمع الله قول التي تجادلك	١
۸٣ / ٣	في زوجها في زوجها	
719 / <b>4</b>	الذين يظاهرون منكم من نسائهم	۲
3 / PYY	ما هن أمهاتهم	۲

الجزء/ الصفحة	الآية الأيـــة	رقم
199 / 2	وإنهم ليقولون منكرا	۲
748 / 4	وان ألله لعفو غفور	۲
	والـذين يظاهـرون من نسائهم ثم	٣
۲ / ۲۲۳ و ۲ / ۲۳۶	يعودون لما قالوا	
Y11 / Y	فتحرير رقبة من قبل أن يتماسا	٣
£ · Y / Y	من قبل أن يتماسا	٣
2 Y Y Y	فصيام شهرين متتابعين	٤
٣/٧٤٤ و ٤/١٤	فمن لم يستطع فإطعام ستين مسكينا	٤
1 / 433	ويقولون في أنفسهم لولا يعذبنا	٨
r / 137	يرفع الله الذين آمنوا منكم	11
107/8	أأشفقتم أن تقدموا بين يدي نجواكم	١٣
	سورة (٥٩) الحشر	
777 / 0	يخربون بيوتهم بأيديهم وأيدي المؤمنين	۲
0 / 31, 77 (7)	فاعتبروا يا أولى الأبصار	Y
£ 80° / N	ومن يشاق الله ورسوله	٤
7 \ 373, P33, VP3	ولذي القربى واليتامى	٧
رځ / ۱٤٧		
19. (144 / 0	كي لايكون دولة بين الأغنياء منكم	٧
١ / ١٩ و٣ / ١٨٠ و٤ /	وما آتاكم الرسول فخذوه	٧
71/75/127		
1 / 19767 / 173	وما نهاكم عنه فانتهوا	٧
v / <b>t</b>	للفقراء المهاجرين الذين اخرجوا	٨
3 / 9/7	لئن أخرجتم لنَخْرُجَنْ معكم	۲.
	لا يستوي أصحاب النار وأصحاب	۲.
7 / 15, 171	الجنة	

الجزء / الصفحة	ية الآبـــة	رقم الآ
۲۲۲/۳	أصحاب الجنة هم الفائزون	۲.
7 / ٧٠١ و٤ / ٢٥	هو الله الخالق	3.4
	سورة (٦٠) المتحنة	
178/ \$	فلا ترجعوهن إلى الكفار	١.
1 / 313	لا هن حل لهم ولا هم يحلون لهن	١.
110/ 8	وإن فاتكم شيء من أزواجكم	11
Y \ 1.7	يبايعنك على أَن لا يشركن بالله	١٢
	سورة (٦١) الصف	
\$ / 577 (7)	هل أدلكم على تجارة تنجيكم	١.
3 / 177	يغفر لكم ذنوبكم	۱۲
	سورة (۲۲) الجمعة	
118/4	هو الذي بعث في الأميين رسولا	۲
١٨٤ / ٣	وآخرين منهم لما يلحقوا بهم	٣
Y / 1PY EY / 757, 3A3	إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة	٩
و\$ / ەغ	-	
7 / 451	فاسعوا إلى ذكر الله	٩
Y·1/0	وذروا البيع	٩
4 / 6442 / 44	فإذا قضيت الصلاة فانتشروا	١.
40V / X	فانتشروا في الأرض	١.
**7 / <b>*</b>	وإذا رأوا تجارة أو لهواً انفضوا	١٢
	سورة (٦٣) المنافقين	
3 / 177	إنك لرسول الله	١
¥ / 177	والله يشهد إن المنافقين لكاذبون	1

الجزء/ الصفحة	الآيـــة	رقم الآية
٩٥/٣	إن الله لا يهدي القوم الفاسقين	٦
٣ / ٩٨ وه / ٢٩٩	ليخرجن الأعز منها الأذل	٨
	سورة (٦٤) التغابن	
۲۸۰/٦	فاتقوا الله ما استطعتم	١٦
	سورة (٦٥) الطلاق	
(Y) 1AA / W	يا أيها النبي إذا طلقتم النساء	١
٣ / ١٣٥ (٢)، ١٣٩	إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن	١
۲ / ١٢٤ و٣ / ١٤٤ ، ٢٣٧	فطلقوهن لعدتهن	١
	لا تــدري لعــل الله يحــدث بـعــد	١
77V / <b>T</b>	ذلك أمرا	
	فأمسكوهن بمعروف أو فارقسوهن	. Y
TV1 / T	بمعروف	
۲ / ۲۵۷ و۳ / ۲۲۰، ۲۲۱	وأشهدوا ذوي عدل منكم	۲
18/ 29	•	
1.4 / 2.1.1 / 0	ومن يتق الله يجعل له مخرجا	۲
7.1/0	ومن يتوكل على الله فهو حسبه	٣
	واللائي يئسن من المحيض من نسائكم	٤
٣ / ١٣٧ ، ١٣٣	إن ارتبتم	
	واؤلات الأحمال أجلهن أن يضعن	٤
7 / 777, 777, 157, 577	حملهن	
	اسكنوهين من حبيث سكنتم مين	7
۲۰۱/۳	وجدكم	
٣ / ٢٣٩، ٠٨٣ و٤ / ١٤،	وإن كسن أولات حمسل فسأتفسقسوا	٦
٧٣، ٤٠ و٥ / ٢٢٠	عليهن	

الجزء/ الصفحة	الآيـــة	رقم الآية
۲۰۱/۳	حتى يضعن حملهن	٦
٣ / ٥٥٦ و٦ / ٢٣١	لينفق ذو سعة من سعته	V
114 / 4	قد أنزل الله إليكم ذكرا	١.
126 / 4	رسولا يتلوعليكم	11
	سورة (٦٦) التحريم	
	يا أيها النبي لم تحـرم ما أحــل الله لك	١
١٨٨ / ٣	تبتغي مرضاة أزواجك	
١٨٨ / ٣	قد فرضَ الله لكم تحلة أيمانكم	۲
184.121 / 4	فقد صغت قلوبكما	٤
	يــوم لا يخــزي الله النبي والــذيـن	٨
r.1 / r	آمنوا معه	
r.1 / r	وقيل ادخلا النار مع الداخلين	١.
199 / 75 / 8	امرأة فرعون	11
	سورة (٦٨) الملك	
٧٨ / ٣	أيكم أحسن عملا	۲
144 / 1	ألم يأتكم نذير	٨
144 / 1	وقالوا لوكنا نسمع أونعقل	١.
1 \ 733	وأسروا قولكم أو اجهروا به	١٣
٣٦ / ٣	فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه	10
YVA / Y	إن الكافرون إلا في غرور	۲.
444 / <b>4</b>	إنما العلم عند الله	77
	سورة (٦٨) القلم	
YV• / <b>Y</b>	عسى ربنا أن يبدلنا خيرا منها	٣٢
۲۰۳/ ۰	أفنجعل المسلمين كالمجرمين	40

الجزء/ الصفحة	الأبسة	رقم الآية
	سورة (٦٩) الحاقة	
۱۱۸ / ۳	فهل تری لهم من باقیة	٨
۱۰۸/۳	فعصوا رسول ربهم	١.
117 / 4	لما طغى الماء حملناهم	. 11
۱۰۲/۳	والملك على أرجائها ٰ	١٧
Y \ P17	إني ظننت اني ملاق حسابيه	۲.
	سورة (٧٠) المعارج	
Y \ 181	تدعومن أدبر وتولى	17
۲ / ۲۳۹ و۳ / ۱۰۲	إن الانسان خلق هلوعا	19
444 / A	إذا مسه الشر جزوعا	۲٠
779 / <b>7</b>	وإذا مسه الخير منوعا	
۱۰۲/۳	إلا المصلين	
۱۰۲/۳	الذين هم على صلاتهم دائمون	77
	سورة (۷۲) الجن	
£ £ 1 / 1	إنا سمعنا قرآنا عجبا	. 1
	ومن يعص الله ورسوله فإن لـه نـار	
78 / 4	جهنم خالدين	
	سورة (٧٣) المزمل	
۲۹۰/۳	قم الليل إلا قليلا نصفه	
Y98/Y	كها أرسلنا إلى فرعون رسولا	10
٩٧/٣	فعصى فرعون الرسول	
	سورة (۷۶) المدثر	
٣١ / ٣	وثيابك فطهر	

الجزء/ الصفحة	الأيسة	رقم الآية
٩٢/٣	عليها تسعة عشر	۳۰
<b>*4^ / 1</b>	ما سلككم في سقر	£ Y
	سورة (٧٥) القيامة	
<b>44.4</b> / 1	ېلى قادرين على نسوي بنانه	٤
٤٩٥ / ٣	فإذا قرأناه فاتبع قرآنه	١٨
٣ / ٤٤١ ه	ئم إن علينا بيانه	19
لرة ۲ / ۱۹۸ ، ۲۰۳	وجُوه يومئذ ناضرة . الى ربها ناظ	. **
Y•Y / 0	أيحسب الانسان أن يترك سدى	77
	سورة (٧٦) الانسان	
۱ / ۱۷۲ و۲ / ۲۸۲، ۳۸۲،	ولا تطع منهم آثما أوكفورا	37
703 e11 / 477		
•	سورة (۷۷) المرسلات	
149 / 10	فالملقيات ذكرا	
14. / 4	ويل يومئذ للمكذبين	10
4 \ 121 2 724	فقدرنا فنعم القادرون	74
	سورة (٧٨) النباء	
<b>*. * / *</b>	فلن نزيدكم إلا عُذابا	۳.
•	سورة (٧٩) النازعات	
44. / A	والأرض بعد ذلك دحاها	۳۰
18/7	ونهى النفس عن الهوى	
	سورة (۸۰) عبس	
109 / 4	وفاكهة وأبا	۳۱

الجزء/ الصفحة	الأبـــة	رقم الآية
	سورة (٨١) التكوير	
<b>*·v/ *</b>	إذا الشمس كورت	1
۲ / و۳ / ۱۱۷	علمت نفس ما أحضرت	. 18
174 / 4	والليل إذا عسعس	۱۷
۲ / ۱۲۹ (۲)	وما هو على الغيب بضنين	4.5
	سورة (۸۲) الانفطار	
Y \ 117	علمت نفس ما قدمت وأخرت	٥
7 \ 757	خلقك فسواك	٧
4 / 7 . 7 . 7 .	إن الأبرار لفي نعيم	۱۳
	إن الأبــرار لفي نعيـم وإن الفـجـــار	۱۳
190/4	لفي جحيم	
(٢) ٨٧ ، ٢٤ / ٣	وإن الفجار لفي جحيم	١٤
*** / <b>*</b>	وما أدراك ما يوم الدين	۱۷
	سورة (٨٣) المطففين	
4. 10.11/8	كلا إنهم عن ربهم يومئذ لمحجوبون	10
	سورة (٨٤) الانشقاق	
٤٨٩ / ٤	إذا السهاء انشقت	١
	سورة (٨٥) البروج	
YV0 / Y	وما نقموا منهم إلا أن يؤمنوا	٨
	سورة (٨٦) الطارق	
۲ / ۲۷۸ و۳ / ۲۵	إن كل نفس لما عليها حافظ	٤
۲ / ۱۲۱ / ۲۱ / ۲۱۰	فمهل الكافرين أمهلهم رويدا	۱۷

ِقم الآي	ة الآبــة	الجزء/ الصفحة
	سورة (۸۷) الأعلى	
٤	والذي أخرج المرعى	Y \ 35Y
14	ثم لا يموت فيها ولا يجيى	Y \ 177
	سورة (۸۸) الغاشية	
	فيها عين جارية	۱۱۸ / ۳
	سورة (٨٩) الفجر	
41	كلا إذا دكت الأرض دكا دكا	11A / Y
**	وجاء ربك والملك صفا صفا	Y / Y33
	سورة (٩٠) البلد	
18	فك رقبة	** / Y
١٤	أو إطعام في يوم ذي مسغبة	١ / ١٢٤
10	يتيها ذا مقربة أو مسكينا	178/4
۱۷	ثم كان من الذين آمنوا	۲ / ۲۰۲ و۲ / ۲۰۳، ۳
		۳۶ / ۲۲
	سورة (٩١) الشمس	
٦	والأرض وما طحاها	<b>*.*/ *</b>
٧	ونفس وما سواها	1.5/2
^	فألهمها فجورها وتقواها	1.8/1
	سورة (٩٢) الليل	
١	والليل إذا يغشى	<b>**V / Y</b> .
٧,	وماخلق الذكر والانثى	<b>*• * / *</b>
. 0	فأما من أعطى واتقى	٤ / ١٦٦
٨	وأما من بخل واستغنى	177 / \$

الجزء/ الصفحة	الآبية	رقم الآية
<b>44</b> 5 4 4	سورة (٩٤) الشرح فإن مع العسر يسرا	0
	•	J
	سورة (٩٥) التين	
1.7/4	لقد خلقنا الانسان في أحسن تقويم	٤
۱۰۲/۳	إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات	7
	سورة (٩٦) العلق	
Y11 / Y	فليدع ناديه	۱۷
	سورة (٩٧) القدر	
۲ / و۲ / ۲۶۳	حتى مطلع الفجر	o
	سورة (٩٩) الزلزلة	
Y0 <b>V / Y</b>	إذا زلزلت الأرض زلزالها	1
Y \ 077 , VOY	وأخرجت الأرض اثقالها	۲
٣ / ٥٥ و٤ / ٢٥٥ و٥ / ٢٧	فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره	٧
<b>(Y)</b>		
٤ / ۱۲ و ٥ / ۲۷ (۲)	ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره	٨
	سورة (۱۰۲) التكاثر	
* / ***	كلا سوف تعلمون	٣
*** / <b>*</b>	ثم كلاً سوف تعلَّمون	٤
	سورة (١٠٣) العصر	
٧ / ١٩٥ و٣ / ١٩٤، ١٩٩،	إن الانسان لفي خسر	۲
146.1.4	• • •	
7 / 097 64 / 39, 371	إلا الذين آمنوا	٣

الجزء/ الصفحة	الأبـــة	رقم الآية
	سورة (۱۰٤) الهمزة	
718/4	ويل لكل همزة	١
	سورة (۱۰۸) الكوثر	
٤ / ٢٥	إن شانئك هو الأبتر	٣
	سورة (۱۰۹) الكافرون	
* \ Y	لا أعبد ما تعبدون	۲
77/4	ولا أنتم عابدون ما أعبد	٣
	سورة (۱۱۱) المسد	
40/1	تبت يدا أبي لحب وتب	١
٣٨٨ / ١	سیصلی نارا ذات لحب	٣
\$ \ 577	وامرأته حمالة الحطب	٤

# ٢ ـ فهرس الأحاديث الشريفة

آیة المنافق ثلاث إذا حدث کذب ۲۲۰/۶

اتخذ الناس رؤساء جهالًا فافتوا بغير علم فضلوا وأضلوا • / ٢٦

اتخذ خاتما من ذهب ثم ألقاه 63 / ١٧٨ اتقوا النارو ولو بشق تمرة ٤ / ٥٤ اثبت مكانك (قاله لأبي بكر) ٦ / ٣٢٢ الاثم ما حاك في نفسك ٦ / ٣٢٢ اجتهاد على رضي الله عنه بحضرة النبي (ﷺ) ٦ / ٣٢٢

اجتهاد معاذ وعمرو بحضرته (ﷺ) ۲۲۰/ ۲۲

إحرامه (ﷺ) من الميقات دون بلده ١٨٩ / ٤

أحرموا كلهم إلا أبا قتادة ٢ / ١١٩ ٣ / ٢٥٤

أحلت لنا ميتتان ودمان \$ / ٤٢، ٣٤ أحلت لي ساعة من نهار ٥ / ٩٥، ٩٨ أحلت لي ساعة من نهار ولا تحل لاحد قبلي ولا لاحد بعدي ٥ / ١٠٢ أخروهن من حيث اخرهن الله

289 / Y

ادعهم الى شهادة أن لا اله إلا الله ٢ / ٤٥٥

أدوا زكاة الفطر عمن تمونون ٣ / ٤١٨ إذا أتى أحدكم الغائط فليستنج بثلاثة أحجار ٣ / ٣٧٨

إذا اجتهد الحاكم فأخطأ فله أجر ٢٦٢/٦

إذا اجتهد الحاكم فأصاب فله اجران ٢٦٠ ، ٢٥٧ / ٦

إذا اختلف المتبايعان فالقول قول البائع ٣٨٧ / ٣

إذا اختلف المتبايعان والسلعة قائمة تحالفا ٢٩ / ٣

إذا اختلف المتبايعان والسلعة قائمة فالقول قول البائع والمبتاع بالخيار ٣٨٦/٣

إذا اختلف المتبايعان والمبيع مستهلك فالقول قول البائع ٣ / ٢٩

إذا استأذنت أحدكم امرأته للمسجد فلا يمنعها ٤ / ٢٨

إذا أسلم الكافر فحسن إسلامه كتب الله تعالى له لكل حسنة كان زلها ٢ / ٤٣٦

إذا أفضى بيده إلى فرجه فليتوضأ ٣ / ٤٦٥

إذا التقى الختانان ٤ / ١٣٩، ١٥٥

إذا التقى المسلمان بسيفيهما ١ / ٢١٢

إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم ٢ / ٣٦٦، ٣٦٦

إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم وإذا نهتكم عن شيء فاحذروه ٢٩٦/١

إذا بلغ الماء القلتين لم يحمل الخبث ٢٣٨ ، ٣٤ /

إذا بلغ الماء قلتين لا ينجسه شي ٢٢٣/٣

إذا بلغ الماء قلتين لم يحمل خبثا ٢٢٣/٣

إذا بلغ الماء قلتين لم ينجس ٣ / ١٦٥ إذا بلغت مائة وعشرين أسنقرت الفريضة ١٦٠ / ٦

إذا بلغت مائتين ففيها أربع حقاف ١ / ٨٨ (٢)

إذا تطهر فلبس خفيه ٣ / ٤١٨

إذا خطب اليكم من ترضون دينه وخلقه فزوجوه، لا تفعلوا تكن فتنة في الأرض وفساد عريض \$ / ٣٦٥

إذا رأيتموه فصوموا وإذا رأيتموه فافطروا

فإن غم عليكم فاقدروا له \$ / ٣٦٧ إذا سها أحدكم عن صلاة فليصلها حين يذكرها ومن الغد للوقت \$ / ١٣٠ إذا صلى الامام قاعدا \$ / ١٢٧ إذا صلى الامام قاعدا فصلوا قعودا إذا صلى الامام قاعدا فصلوا قعودا \$ / ٣٩٠ و٦ / ١٥٧ (٣)

إذا صلى جالساً فصلوا جلوسا أجمعون 1٤٠/٦

إذا قام أحدكم من النوم فلا يغمس يده في الإناء إلا أن يغلسها ثلاثا ٢ / ٣٦٠ و ٣ / ٤٦٥

إذا قام أحدكم من نومه . . فإنه لا يدري أين باتت يده ٢ / ٣٦٠

إذا لم تستح فاصنع ما شئت ٢ / ٣٦٢ إذا وجدت الماء فأمسسه جلدك ٢ / ٤٠١ (٣)

إذا وقع الذباب . . فإن في أحد جناحيه داء والأخر شفاء ٢ / ٣٣٥

إذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة ٦ / ١٦٦

إذا ولغ الكلب في إناء أحدكم فليغسله سبعا \$ / ٤١

الإذخــر ٣ / ٢٨٧ و٦ / ٢١٦، ٢١٧ إذنها صماتها ٤ / ٤٩٤

أرأيت لو تمضمضت ٣ / ٢٠٠، ٤٨٢،

اسمعـوا من قریش ودعـوا فعلهم ۲ / ٤٤ (٤)

أشار النبي (ﷺ) ألى الحرير بيده وقال هذا حرام على ذكور امتي ٣ / ٤٨٢ اشار النبي (ﷺ) بيده ان ضع النصف ٣ / ٤٨٢

أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم \$ / ٤٩١ و ٦ / ٢١٣، ٢٩٧

اصنع في عمرتك ما تصنع في حجتك ٢١٦/٦

اصنعوا کہا صنع معاذ ۲ / ۲۲۵

أطعمهوهم مما تأكلون وألبسوهم مما تلبسون ٣ / ٣٩٧

> افعل ولا حرج ۱ / ۲۷۷ أفلح وأبيه إن صدق ٤ / ۲۱۹ اقاد مسلما بكافر ٤ / ۲۰۹

اقتدوا باللَّذَيْنِ من بعدي أبي بكر وعمر ٦ / ٦١، ٦٥، ١٩٣، ٢٩٧ اقتلوا الأسودين في الصلاة ٤ / ٣٥٩

اقتلوا منها كل أسود بهيم ٥ / ١٦٣

اقرأوا على موتاكم يس ٢ / ١٩٩

أقصرت الصلاة ام نسيت وقول ذي اليدين له قد كان بعض ذلك ٣ / ٦٨

أقضاكم علي وأعلمكم بالحلال والحرام معاذ ٦ / ٦٤ ٤٨٤ و٦ / ٢١٦(٢)

أرأيت لو تمضمضت بماء ٥ / ١٩٩

أرأيت لو تمضمضت ومججته ٥ / ٢٤ أرأيت لو كان على ابيك دين ٥ / ٢٤

ارایت لو کان علی ابیك دین و کان علی ارایت لو كان علی أبیك دین أینفعه ذلك قالت نعم قال فدین الله أحق أن

یقضی ۳ / ۲۰۱

أرأيتم لو وضعها في حرام ٥ / ٤٦ أربع لا تجزىء في الضحايا ١ / ٣١٩ أرخص في العرايا ٥ / ٥٩

استبشاره (ﷺ) بالحاق القائد نسب اسامة بن زيد ٤ / ٢٠٦

استفت قلبـك وان افتـاك النـاس ٢ / ١٠٥ (٢)

استفت نفسك وان افتاك الناس ٣١٧ ٦

الإسراء بالرسول (ﷺ) ٤ / ٨٥

اسقاط الزكاة في أشياء سكت الرسول (ﷺ) عنها كالزيتون والرمان ونحوهما

(٢) ٢٠٧ / ٤

الاسلام يجبّ ما قبله 1 / ٤١٦ أسلم ثم قاتل ٢ / ٢٥٧ (٤)

أسلمت على ما اسلفت من خير ١ / ٤١٥ (٢)

أقيموا الحدود على ما ملكت أيمانكم ٣ ٣ / ١٨١

ألا أخبركم عن خير الشهود ٦ / ١٣٢ ألا وإني أوتيت القــرآن ومثله معــه \$ / ١٦٤ و٦ / ٢١٦

ألا وقــول الزور، ألا وشهــادة الزور ٢ / ١٢٠

ألحقوا الفرائض بأهلها فها بقي فلأولى رجل ذكر ٣ / ٤٨٢

الذي يأكل أو يشرب في آنية الذهب والفضة فإنما يجرجر في جوقه نار جهنم ٢٢٤ / ٣

اللهم العن اباسفيان اللهم العن الجارث بن هشام اللهم العن صفوان بن امية ١٠٢/٤

اللهم انا نسألك موجبات رحمتك 1٧٦ / ١

اللهم اهد قلبه وثبت لسانه ٦ / ٢٢٤

اللهم أيما مؤمن سببته أو شتمته فاجعل ذلك قرى اليك ٤ / ١٠٢

اللهم صل على محمد وآل محمد ٢٩٣/١

الم يقل الله (يا أيها الذين آمنوا استجيبوا لله وللرسول) ٣ / ٣٢

ألهم اسماعيل هذا اللسان الهاما

امر بغسل النبي (ﷺ) في قميصه

أمر بلال أن يشفع، الاذان ويوتر الاقامة

أمرت أن أقاتل الناس ٣ / ٤٨٩ امرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله إلا الــله ٣ / ٣٠٢، ٣٧٩ و ٣ / ٣٣٣

أمره ( المسلمين أن يقولوا سمعنا وأطعنا ٤ / ١٠١

أمره رسول الله (ﷺ) أن يراجعها ٢ / ٤١١

أمسِكْ أربعاً وفارق سائرهن ٣ / ٤٤٤ إن أصبت كان لك عشر حسنات وإن أخطأت كان لك حسنة واحدة واحدة ٢٢٤ / ٢٢٤

إن أعظم المسملمين في المسلمين جرما من من سأل عن شيء لم يحرم فحرم من أجل مسألته (؟) ٦ / ١٤ إن أكل فلا تأكل ٤ / ٣٣٢

إن الله اعطى كل ذى حق حقه فلا وصية لوارث ٣ / ٢٣٨ و ٤ / ١٢٤ إن الله تجاوز عن أمتي ما حدثت به انفسها . . . ٢ / ٦٥

ان الله تعالى يجازي كل انسان على قدر عقله ١ / ٣٥٠

إن الله حـرم الكلب وحرم ثمنــه ٣ / ٣٨٦

إن الله لا يقبض العلم انتزاعا وإنما يقبض العلم بقبض العلم . . . ٢ / ٢٨١ ان الله يأمركم بصوم يوم . . . ٢ / ٤١٤ ان الله يحب أن تؤتى رخصه ٦ / ٣٢٤ أن الله يحب أن تؤتى رخصه كما يحب أن تؤتى رخصه كما يحب أن تؤتى و عزائمه ١ / ٣٢٩

ان الله یحب ان یؤخذ برخصه ٦ / ٣١٩ ان النبي (ﷺ) ما كان یحجزه شيء عن القرآن أمر سوى الجنابة ٦ / ١٥٣ ان جاء وطلب ثمنة فاملاً كفه ترابا ٢ / ٤٥٣

ان دماءكم واموالكم . . . ٦ / ١٤ ان زادت على العشرين ومائة . . . ٣ / ٢٩ /

ان طلب منك اهل حصن النزول على حكم الله فلا تنزلهم على حكم الله فلا تنزلهم على حكم الله ٢٥٧ / ٦

ان غم الهلال فاقدروا له ٣ / ٤٥٢ (٢) ان غم الهلال فاكملوا العدة ثلاثين الله ٢ / ٣ / ٤٥٢

ان في الجنة لشجرة يسير الراكب في ظلها مائة عام لا يقطعها ٤ / ١٦٦

ان في دار فلان كلبا ٥ / ٢٧٨

ان كنت عبد الله فارفع إزارك ٢ / ٤٩ ان لك ما تمنيت وعشرة أمثاله ٤ / ٣٣٨ ان معاذا قد سن لكم فافعلوا ذلك ٤ / ١٦٨

ان من البيان لسحرا ٣ / ٥٤٢، ٧٧٩ ان من امتي لمحدثين . . ٦ / ١٠٤ ان وجدناه لبحرا ٢ / ١٨٥

ان يكنه فلن تسلط عليه وان لم يكن هو فلا خير لك في قتله ٥ / ٢٢٢ انا بشر أخطىء وأصيب فانظروا في رأيي

إنا معشر الانبياء لا نورث ٣ / ٣٦٤، ٣٦٨

انت ومالك لأبيك ٢ / ١٨٥ و ٤ / ٤٢٢ إنما أنا بشر مثلكم ٢ / ٣٣٢ إنما أنا بشر مثلكم وإنكم تختصمون الي (؟) ٢ / ٣٣٢

إنما جعل الاستئذان من أجل البصر ٥ / ١٨٨

إنما حرم من الميتة أكلها ٣ / ١٦٠ إنما ذلك دم عرق فتوضئي لكل صلاة ٥ / ٣١

إنما نهيتكم من أجل الدافة ٣ / ٢١١ إنما يغسل الثوب من المنى والبول والدم ٣ / ٢٢١

اني اذن صائم ٢ / ٣١٨ (٢) و٣ / ٤٧٤ اني اعافه (قاله في شأن أكل الضب) \$ / ٢١٤

اني لأجد ريح نفس الرحمن من قبل اليمن ٣ / ٤٤٢

اني لا أقول إلا حقا \$ / ١٧٤

اني لأتوب في اليوم استغفر سبعين مرة \$ / ١٧١

اني لست كأحدكم . . . ٣ / ٣٨٨ أول ما خلق الله العقل . . . ١ / ٨٧ انتم في زمان من ترك ما أمر به هلك ١٦٦/١

انزع الجبة واغسل الصفرة ٣ / ١٩٩ انزع الجبة واغسل الصفرة واصنع في حجتك ما تصنع في عمرتك ٢٠٨/٤

انزع عنك الجبة واغسل عنك الصفرة ١ / ١٦٨

إنما الاعمال بالنيات ٢/ ٣٢٧، ٣٣٢، ٢١٠ ، ٢١٠ ، ٢١٠ ، ٢١٠ ، ٢٥٦ ، ٢٥١ ، ٢٥١ ، ٢٤٨ ) و٤ / ٥٩ ، ٢٤٨ ، ٢٥١ إنما البيع عن تراض ٥ / ١٣٤

إنما التسبيح للرجال ٣ / ٢١٨

إنما الربا في النسيئة ٢ / ٣٣٠ و٣ / ٢٠٠، ٢٠٠، ٢٠٠، ٢٠٠، ٢٠٠، ١٤٩ و٢ / ١٤٩ إنما الشفعة فيها لم يقسم ٦ / ١٦٦

إنما الشهر تسع وعشرون فلا تصوموا حتى تروه ٦ / ١٧١

إنما الماء من الماء ٢ / ٣٣١، ٣٣٢ و ٤ / ١٣٨ / ١٤٤ (٢) ١٥٥

إنمَـــا الـــولاء لمن اعتق ٢ / ٣٢٧ و ٣ / ٤٦٣ و ٤ / ٥١

إنما أنا بشر أنسى كها تنسون فإذا نسيت فذكروني \$ / ١٧٤

الأيم أحق بنفسها من وليها ٦ / ١٣٩، ١٦٧

ایما امرأة أنكحت نفسها ۳ / ۷۷ ایما امرأة انكحت نفسها بغیر اذن ولیها فنكاحها باطل ۳ / ٤٤٦ (٢) و ۱٦٧/٦

ایما امرأة أنكحت نفسها فنكاحها باطل ۱٦٧/٦

ایما امرأة أنكحت نفسها فنكاحها باطل باطل باطل ۳ / ٤٨٢

ایما آمرأة نکحت بغیر إذن ولیها . . . ۳ / ۳۷۱، ۳۸۵، ۴۷۵ و ۲ / ۳۲۶

ایما اهاب دبغ فقد طهر ۳ / ۸۱، ۲۰۲، ۲۱۰، ۲۲۰، ۲۲۳، ۳۷۷

ایما رجل مات او افلس فصاحب المتاع احق ٤ / ٣٥١

بئس الخطيب أنت ٢ / ٢٥٧

البحر هو الطهور ماؤه الحل ميتته ٢ / ٣٥٥، ٣٦٣

> بدا لله أن يبتليهم ٤ / ٧١ الر بالبر ٣ / ٢٢١

برك ابن عمر ناقته حيث بركت ناقة الرسول (ﷺ) ٤ / ١٧٧

البصاق في المسجد خطيئة \$ / 53 بعثت الى الناس كافة ٣ / ١٢٤ بعثت بالحنيفة السمحة ٦ / ٣ بعثت لأتم مكارم الأخلاق ٥ / ١٢٣ البكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام ٣ / ٣٧٩ و \$ / ١٠٣

بلغوا عني ولو آية ٤ / ١٦٥ و ٦ / ٢١٧ بيانه (ﷺ) التيمم في حق الجنب ٤ / ١٩٠

بيانه (繼) للذين يدخلون الجنة ووجوههم كالقمر ليلة البدر ٦ / ٢٢١ بيع أمهات الأولاد على عهد الرسول (繼) ٤ / ٢٠٧

البيعان بالخيار ٣ / ٤٨٢

البيعان بالخيار مالم يتفرقا ٢ / ٢٣٢ (٢)، ٢٦٣

بيعوا تمر الجمع بالدراهم ٦ / ٨٤

البينة على المدعي \$ / ٣٥٧

تجزيك ولا تجزي عن أحد بعدك ٣ / ٢٠٤

تحذيره (ﷺ) من زلة العالم 7 / ٢٨٢ تحريمها التكبير وتحليلها التسليم ٤ / ٥٩، ٣٥٨

تخيير النبي (ﷺ) بريـرة لمـا أعتقت ٥ / ١٨٢ و ٦ / ١٦١

تركه (選等) القيام للجنازة لما علم أن اليهود تفعله ١ / ٢٩١

التسبيح للرجال والتصفيق للنساء ٣ / ٢١٨

> تضحيته (變) بكبشين ١ / ٢٩٣ تعبده (變) قبل البعثة ٦ / ٣٩

تعرف إلى الله في الرخاء يعرفك في الشدة ١/ ٥٤

تفكروا في آلاء الله ولا تفكروا في الله ١ / ٤٣

تكف شرك عن الناس فإنها صدقة منك على نفسك 1 / ٣٨٥

توضأ وضوءه للصلاة ٣ / ٤١٠

الثيب أحق بنفسها \$ / ٣٤ و ٥ / ٢٢٣ الثيب بالثيب جلد مائــة والرجم \$ / ٣٦٤

الثيب بالثيب جلد مائة ورجمً بالحجارة ١٥٣/٤

الثيب تشاور ٣ / ٤٦٥

الجار أحق بشفعته ٦ / ١٦٦

جعلت لي الأرض كلها مسجدا ٣ / ٤٦٨

جعلت لي الأرض مسجدا وترابها طهورا ٣ / ٢٢١ و ٤ / ٢٧

جعلت لي الأرض مسجدا وتربتها طهورا ٣ / ٢٠١ و\$ / ٢٥

جعلت لي الأرض مسجــدا وطهـورا ٣ / ٢٢١

جلوسه (ﷺ) بين الخطبتين يوم الجمعة ١٨٢/٤

جمع بين الصلاتين في السفر ٣ / ٩ جمع بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء من غير مرض ولا سفر ٣ / ١٥٤ / ٣

جهره (ﷺ) بالبسملة ٤ / ٣٤٨ حبب إليه الغنم والإبل ٣ / ٣٧٩ حتى يقولوا لا إله إلا الله أو يعطوا

حتى يقولوا لا إله إلا الله أو يعطوا ٦ / ١٣٤

حتیه ثم اقرصیه بالماء ٤ / ٢٧ و٦ / ١٠١

حتیه ثم اقرصیه ثم اغسلیه بالماء ۳ / ۲۲۱

الحج عرفة \$ / ٢٣

الحج فريضة والعمرة تطوع ٦ / ١٧٤ الحج والعمرة فريضتان ٥ / ١٧٤

الحجة التي حجها الرسول (ﷺ) وهو ابن خمس سنين ٤ / ٢٦٨

الحجر الأسود يمين الله في الأرض ٣ / ٤٤٢

حديث أبي محذورة أن النبي (ﷺ) علمه الأذان والاقامة ٦ / ١٥١

حديث أبي سعيد حيث دعاه النبي (ﷺ) في الصلاة ولم يجبه ٣ / ٣٢

حدیث ابن عمر کنت آخِذاً بزمام ناقة النبي (ﷺ) ٦ / ١٥٤

حديث الجبة التي أعطاها الرسول (ﷺ) لعمر ١/ ٤١٥

حرم لبس الحرير والذهب على ذكور أمتي ٣ / ٢٢٤

حرم لحوم الحمريوم خيبر ٤ / ١٦٤ (٢) حفت الخنة بالمكاره وحفت النار بالشهوات ٦ / ٨٧

حكمي على الواحد حكمي على الجماعة ٣ / ٩، ١٤٧، ١٧٠، ١٩٩، ٣٨٩، ٢١٦ و ٥ / ٢٠٦، ٢٥٦

حكمي في الواحد كحكمي في الكل ٢٠٢/ ٤

الحل ميتته ٣ / ١١٠ (٢)

الحسلال بين والحسرام بين وبينها أمور مشتبهات ٦ / ١٣ (٢)، ٨٢ (٢)

الحلال ما أحل الله في كتابه والحرام ما حرم الله في كتابه ٦ / ١٤ (٢) الحمى من فيح جهنم فأبردوها بالماء ٣ / ١٩٢

الحنطة بالحنطة . . . ٣ / ١٠٢ حوض النبي (ﷺ) ٦ / ١٣٥ الحال وارث من لا وارث له ٥ / ٢٨٩ (٢)

خذ صدقة من أغنيائهم ورد على فقرائهم ٣ / ٤٥١ (٢)

خذ من كل حالم دينارا ٦ / ١٣٣ (٢) خذوا عني قد جعـل الله لهن سبيلا ٤ / ١٥٣ (٢)

خذوا عني مناسككم ٣ / ٣٨٨ (٢)، كذوا عني مناسككم ٢ / ٣٨٨ (٢)، خدارها يا بني طلحة خالدة مخلدة فيكم أبدا لا ينزعها منكم إلا ظالم ٣ / ٢١١ (٢)

خذي من ماله ما يكفيك وولدك بالمعروف ٥ / ٢٥٢

الخراج بالضمان ۳ / ۲۰۲ (۲)، ۲۰۸ (۹) و ٤ / ٥٥(۲)، ۳۵۷ (۲)، ۳۲۰ (۲)

> خمس رضعات ٤ / ٤١ (٢) خمس فواسق ... ٤ / ٤٢ (٢)

خمس يقتلن في الحـل والحـرم . . . \$ / ٣٥٨ (٢)

خمسة فواسق يقتلن في الحل والحرم . . .

(Y) £1 / £

خير القرون قرني ٤ / ٢٩٩ (٢)

خير الناس قرني ثم الذين يلونهم . . . \$ / ٥٠٢ (٢)

دخول الصبيان على الرسول (繼) ومعرفتهم لأحواله ٤ / ٢٦٧ (٢)

دع ما يريبك إلى ما يريبك ٦ / ٨٢ (٢) دعي الصلاة قدر الأيام التي كنت تحيضين فيها ثم اغتسلي وصلي ٣ / ١٤٧ (٢)، ١٥٤ (٢)

دين الله أحق أن يقضى ٦ / ١٦ ذكاة الجنين ذكاة أمه ٤ / ٣٥٥ و ٥ / ١٥٣

الذهب بالذهب ربا إلا هاء وهاء ٤ / ٣٦٧ (٢)

الذهب بالذهب مثلا عمثل ٤ / ٢٤ (٢)

الرؤيا الصالحة جزء من ستة وأربعين جزءا من النبوة 1 / ٦٢

رؤيا النبي (ﷺ) حق 7 / ۱۰۷ (۲) رب حامل فقه غير فقيه 1 / ۲۲ (۲)

رجم النبي (幾) اليهوديين الزانيين الرانيين الرانيين الرانيين المرابع (٢) و ٦ / ٤٢ (٢) رجمه (幾) اليهود تعبدا بالتوراة ٦ / ٤٢ رجمه (幾) ماعزا ولم يجلده ٦ / ٣٦ رحم الله المحلقين والمقصرين ٢ / ٣٢١ و ٥ / ٢٥٦

رخص النبي (ﷺ) لقوم شكوا من الأنصار في العرايا ٣ / ٤٩٧

رده (ﷺ) للرجال دون النساء في الصلح 4 / ۸۹

رضخ للعبيد والنساء والصبيان ١٨٠/٤

رضخ رسول الله (ﷺ) رأسه بين حجرين ٤ / ٣٣٦

رفع القلم عن الصبي . . . ١ / ٣٤٨ و ٣ / ٤٧١

رفع القلم عن ثلاث . . . ۱ / ۳۵۲ و ۳ / ۳٤٦

رفع عن أمتي الخطأ . . . \$ / ٦

رفع عن أمتي الخطأ والنسيان . . . ١ / ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٨، ٣٦٣، ٤٧١ و ٢ / ٢٤١ (٢) و٣ / ١٢٧،

۱۹۵۱، ۱۵۱، ۱۲۱، ۱۲۱ (۲) ۲۷۱، ۲۷۱

السائمة فيها الزكاة \$ / ٣٤

سافروا تغنموا وصوموا تصحوا ٢ / ٣٦٦ (٢)

سبق المفردون هم الذاكرون الله كثيرا والذاكرات ٣ / ١٧٩

. السلطان راع والرجل راع والمرأة راعية ٣ / ٦٦

سن لكم معاذ سنة فاتبعوه ٤ / ١٢٨ سنة سنة ٢ / ١٧٤

سنوا بهم سنة أهل الكتاب (قاله في المجوس) ٣ / ٣٦٤

السنور سبع ٥ / ٢٧٨ (٢)

سها فسجد ۳ / ۱۰

سیأتی علیکم زمان من عمل بعشر ما أمر به نجا ۱ / ۱۶۲ ·

سیکذب علی ٤ / ٢٥٥

شربه (ﷺ) قائما ٤ / ١٧٧

الشهر هكذا وهكذا ثم أشار مثل ذلك وقبض في الثالثة الإبهام ٤ / ٢١٢ الشهر هكذا وهكذا ٣ / ٤٨٢ الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما ألبتة نكالا من الله ٤ / ١٠٣

صبوا عليه ذنوبا من ماء ٢ / ١٤٤ (٢) صدق أبو بكر ٦ / ٢٢٢

صدق أبو بكر رد عليه سلبه ٦ / ٢٢٣ صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقته ٤ / ٣٧

صفة حجه (鑑) ٦ / ١٧٢

الصلاة إلى الصلاة كفارة ما بينها ما اجتنبت الكبائر ٤ / ٢٧٨

صلاة الإمام قاعدا . . . ٤ / ١٢٧ صلاة النبي (ﷺ) ركعتي الطواف ٤ / ١٨٣

صلاة النبي (ﷺ) يوم الخندق ٤ / ١٢٢ (٢)

صلاة في مسجدي هذا . . . ٣ / ١١٧ صلاة في مسجدي هذا أفضل من ألف صلاة فيها سواه إلا المسجد الحرام ٣ / ٤٥٨

صلاته (ﷺ) الركعتين بعد صلاة العصر قضاء لسنة الظهر ٤ / ١٩٧

صلوا کها رأیتمونی أصلی ۳ / ۱٦٧، ۳۸۸، ۴۸۱، ۶۸۱ و ۶ / ۱۸۰،

صلى العشاء بعد مغيب الشفق الأحر ١٠/٣ (۲) و۳ / ۷۶ و٤ / ۲۲ على كل صغير وكبير وأنثى حر وعبد من المسلمين . . . ۳ / ۱۸۸ عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين

عمل قليلا وأجر كثيرا ٢ / ٢٥٧ (٢) غسل يوم الجمعة على كل محتلم والسواك ٢ / ١٠٠

\$ / ٤٩١ و ٦ / ٢٦

الغلة بالضمان ٥ / ٢٥٢ (٢) فارق واحدة وأمسك أربعا ٣ / ١٤٩ فاطمة طلبت الميراث ٣ / ٣٦٤ فرض الصدقة عند مناجاة الرسول (ﷺ) ٤ / ٨١

فرض خمسين صلاة على الرسول (鑑) 4 / ۸۸

فرض زكاة الفطر صاعا من تمر أو صاعا من شعير ١ / ٢٠٦

فرض زكاة الفطر مدين مدين على كل إنسان مكان صاع من شعير ٤ / ٢٥٥ فنكاحها باطل ثلاثا ٣ / ٤٤٦

في أربعين شاة شاة ٣ / ٢٢٣ (٤)، ٢٧٨، ٢٨٨ (٣)، ٤١٨، ٤١٨ و ( / ٢٥١، ٢٩٨ و ( / ٢٦٧ صلى بعد غيبوبة الشفق ٣ / ١٦٧ صلى على سهيل بن بيضاء في المسجد ٤ / ٤٦

صلى في الكعبة ٣ / ١٦٧ الصيام جنة ٤ / ٥٤ الضحك ينقض الوضوء ٦ / ١٧٨

ضرب العقل على العاقلة في ثلاث سنين ٣ / ١٦٨

الطعام بالطعام مثلا بمثل ٣ / ٢٢١ العائد في هبته كالكلب يعود في قيشه ٣ / ٢٥

العارية مضمونة ٣ / ٣٤٣ العجماء جبار ٤ / ٣٥٧، ٣٦٠ عذر عمر في الكتاب الذي أراد أن يكتبه النبي (獎) ٦ / ٢١٨

عقود الكفار كانت في زمن النبي (ﷺ) ٣ / ٤٨٨

علام تحرقن حلوق أولادكن خذي قسطا هنديا وورسا فأسعطيه إيـاه (؟) ٣ / ١٩١

العلماء ورثة الأنبياء ٤ / ٤٦١ علمه (ﷺ) أن أهل الكتاب يتعاملون الربا ويشربون الخمر ٤ / ٢٠٦ على اليد ما أخذت حتى تؤديه ٢ / ٢٠٤ القاتل لا يرث ٣ / ٣٧٧ و٥ / ٢٠٥ قال الله تعالى أنا جليس من ذكرني ٣ / ٤٤٢

قال الله تعالى إني حرمت الظلم على نفسي وجعلته بينكم محرما 1 / ٤١٨ قال الله تعالى يا عبادي كلكم جائع إلا من أطعمته ٣ / ٦٥

قبل (ﷺ) خبر الأعرابي عن رؤية الهلال ٢٣١ / ٣٣١

قبل بعض نسائه وهو صائم \$ / ١٧٧ قتلوه قتلهم الله إنما كان شفاء السؤال . . . ٣ / ٢٨٤

قد جعل الله لهن سبيلا . . . \$ / ٧٤ قد سن لكم فاقتدوا به ٦ / ٢٢٥ قد سن لكم معاذ ٦ / ٢٢٣

قد عفوت لكم عن صدقة الخيل والرقيق ٣ / ٣٩٨

قد كان في الأمم محدثون فإن يكن في أمتي أحد فعمر ٦ / ١٠٥

قرأ (ﷺ) في صلاة المغرب بالطور ٤ / ٢٧٣

قرن بين الحج والعمرة ٣ / ٤٨٨ القضاة ثلاثة . . . ٦ / ٢٥٧

قضى بالشفعة للجار ٣ / ١٦٧، ١٦٨،

في الرقة ربع العشر وفي مائتي درهم خمسة دراهم ٤ / ٢٤٩

في الغنم السائمة الزكاة ٣ / ٤١٨

في النفس المؤمنة مائية من الابل ٢٩٧/٢

في بضع أحدكم صدقة ٥ / ٤٦

في خمس أواق وخمس ذود وعشرين دينارا وأربعين من الغنم الزكاة \$ / ٢٤٤

في خمس شاة ٣ / ٣٩٣

في سائمة الغنم . . . ٤ / ٣٢

في سائمة الغنم الزكاة ٣ / ٢٢٣ (٢)، ٣٤٣، ٣٨٢ و ٦ / ١٦٧

في كل أربعين شاة شاة ١ / ٣٤٦

فيها سقت السهاء العشر ۳ / ۲۰، ۲۱، ۱۳۱، ۱۵۳، ۱۹۷، ۱۹۷، ۱۹۸، ۳۸۹، ۱۱۱، ۴۹۰، ۲۹۰

فيم سقت السماء العشر من التمر ١٦٧/٦

فيم سقت السهاء العشر وفيم سقى بالنضح نصفه ٣ / ٤٧٣

فيها سقت السهاء العشر وفيها سقي بنضح أو دالية نصفه ٤ / ١٦٦

قاتل الله اليهود حرمت عليهم الشحوم فباعوها وأكلوا أثمانها ٥ / ١١٠

قطعه (ﷺ) للمرأة التي كانت تستعير المتاع وتجحده ٦ / ١٥٩

قلب المؤمن بين أصبعين من أصابع الرحمن ٣ / ٤٤٢

قسم فبارز ۳ / ۱۹۰

قول أبي سعيد كنا نخرج على عهد النبي عليه السلام صاعا من تمر أو صاعا من شعير أو صاعا من بر ٤ / ٢٠٣

قول الصحابة كنا نخرج على عهده (ﷺ) صاعا من أقط ٤ / ٢٠٣

قول ثعلبة ما هذه والجزية إلا سواء ١ / ٣٩٥

قول زيد كانت عمومتي يفعلونـه ولا يغتسلون ٣ / ١٧٢

قول عائشة: فعلت أنا ورسول الله (鑑) فاغتسلنا ٤ / ١٨٣

قول عائشة : كانت الأيدي لا تقطع في زمن النبي (ﷺ) في الشيء التافه 1۷۲/۳

قول عائشة: لم يجلس عندي من يوم قيل لي ما قيل إلا . . . ٢ / ٢٩١

قول عائشة : أبطل زيد بن أرقم جهاده مع النبي (選) حتى يرد هذا البيع ٦ / ٨٣

قول عمر: لا ندع كتاب الله وسنة نبينا

لقول امرأة ٣/ ٣٦٥

قول عمر للمحدود في القذف: تب اقبل شهادتك ٣ / ٣٢١

قول عبدالله بن أبي أوفي: غزونا مع رسول الله سبع غزوات نأكل الجراد ٢ / ٢٩٤

قول ميمونة: تزوجني رسول الله (ﷺ) ونحن حلالان ٦ / ١٥٣

قول عائشة : لما مات عليه السلام ارتدت العرب قاطبة ٣ / ٧٣

قــوكـه (ﷺ)لعمــر بن العــاص في متخاصمين: اقض بينهها ٦ / ٢٢٤

قوله (變) لمعاذ: بم تحكم قال: بكتاب الله . . . ٦ / ٢٨١

كان (ﷺ) لا يرفع يديه في الصلاة إلا في تكبيرة الاحرام ٦ / ١٥٥

کان (ﷺ) مجمع بین الصلاتین ۱۷۱/۳

كان (ﷺ) يرفع يديه عند تكبيرة الإحرام ثم لا يعود ٦ / ١٤٩

كان (ﷺ) يستحب أحسن الأسهاء ويكره قبيحها ٢ / ٩٠

کان (ﷺ) یصبح جنبا من غیر احتلام ویصوم ۲ / ۱۵۲

كان أجود الناس بالخير ٣ / ١٧٢

كان الله ولم يكن معه شيء وكان عرشه على الماء \$ / ٣٣٧

کان فیما آنزل عشر رضعات معلومات مجرمن ثم نسخن بخمس رضعات ۱۰٤/ ۶

كتابته (選) إلى قيصر الروم بآية واحدة محكمة ١ / ٤٤٨

كراهته (ﷺ) لصهيب أكل التمر وهو أرمد ١ / ٢٩٨

كــل الطلاق واقــع إلا طلاق المعتــوه ٣ / ٦٧

كل الناس يغدو فبائع نفسه ٣ / ٦٧ كل ذلك لم يكن ٣ / ٦٨

كل شيء بقضاء وقدر حتى العجز والكيس ٢ / ٣١٧

كل صلاة لا يقرأ فيها بأم القرآن في خداج ٦ / ١٥٨

كل مما يليك ٤ / ١٩٨

كلامي لا ينسخ كلام الله وكلام الله ينسخ بعضه بعضا ٤ / ١١٧

کلکم راع وکلکم مسئول عن رعیته ۳ / ۲۵، ۹۲

كن عبدالله المقتول ولا تكن عبدالله القاتل ٢ / ٣٦٣

كنا نخرج صدقة القطر على عهد رسول الله (ﷺ) صاعا من تمر أو صاعا من شعير \$ / ٣٧٩

كنت أنا تلك اللبنة ٥ / ١٢٣

كنت نهيتكم عن ادخار لحوم الأضاحي . . . ٢ / ٣٧٩

کنت نهیتکم عن زیارة القبور فزوروها ۲ / ۳۸۱ و ۶ / ۱۲۶

كنت نهيتكم عن زيارة المقابر فزوروها ٤ / ١٥٣

لأزيدن على السبعين \$ / ٤٣، ٤٤ لأقضين بينكما بكتاب الله \$ / ١٦٦ لأن يجلس أحدكم على جمرة فتحرق ثيابه إلى جسده خير له من أن يجلس على قبر ٣ / ٤٥٢

لا أحل المسجد لجنب ولا حائض ٣ / ٤٦٣

لا إلا أن تطوع ١ / ١٨١

لا تأكلوا في آنية الذهب . . . فإنها لهم في الدنيا ١ / ٤١٥

لا تبع ما ليس عندك ٤ / ٢٣ لا تبيعوا البر بالبر إلا . . . ٣ / ١٣١

لا تبيعـوا الذهب بـالذهب إلا . . . ٣ / ٢١٩ و ٤ / ٣٥٩ لا تقبل شهادة خصم أو ظنين ٦ / ٨٣ لا تقولوا ما شاء الله وشاء فلان ٢ / ٢٥٤

لا تقولوا ما شاء الله وشاء فلان ٢ / ٢٥٤ لا تقوم الساعة إلا على شرار الناس ٢٠٨ / ٦

لا تقوم الساعة حتى يمر الرجل بقبر الرجل مكانه الرجل فيقول يا ليتني كنت مكانه \$ / ٣٥٤

لا تكروا المزارع \$ / ٣٣٨ لا تكلنا إلى أنفسنا ٢ / ٢٦٤

لا تنتفعوا من الميتة بإهاب ولا عصب ١٥٧ / ٦٠

لا تنزلوا حتى تأتوهم ٦ / ٢٥٧، ٣١٣ لا تنكح المرأة المرأة ٢ / ٣٧١ (٢)

لا تنكح المرأة على عمتها \$ / ٢٥١ لا تنكح المرأة على عمتها أو خالتها \$ / ٣٦٥، ٢٤٣

لا ربا إلا في النسيئة ٢ / ٣٣١

لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول \$ / ٤٦ و ٥ / ٨٦

لا سبق إلا في خف أو حافر ٣ / ٥٥ لا شهادة لمجلود في قذف ٣ / ٤٧٠ لا صلاة إلا بطهور ٣ / ٣٠٢، ٣٠٣، لا تبيعوا الصاع بالصاعين ٢ / ١٨٥

لا تبيعوا الطعام بالطعام إلا . . . \$ / ٣٤، ٦٩ و ٥ / ٨٦، ٢٠١

لا تبيعوا الطعام بالطعام إلا سواء بسواء ٥٠/ ١٥٤، ٣٣٨

لا تجتمع أمتي على الخطأ \$ / ٤٩٢، ٥٢٣

لا تجتمع أمتي على ضلالة \$ / ٢٩٥ لا تحرم الرضعة ولا الرضعتان \$ / ٥٠ لا تخمروا رأسه فإنه يبعث يوم القيامة مليها ٥ / ١٩٣

لا تخمروا رأسه ولا تقربوه طيبا فإنه يبعث يوم القيامة ملبيا ٣ / ١٤٦

لا تزوج المرأة المرأة ولا تزوج المرأة نفسها ٢ / ٢٥٢

لا تستقبلوا القبلة ببــول ولا غــائط ٣١/٣

لا تستقبلوا القبلة ولا تستـــدبــروهــــا ٣ / ٣١

لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مسأجد ٢ / ٣٧١ (٢)

لا تصروا الابل والغنم فمن ابتاعها فهو بخير النظرين ٢ / ٤٥٣

لا تعمروا ولا ترقبوا ٢ / ٤٢٩

٨٢٤، ٢٦٩ و ٤ / ٥٠، ١٥

لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب ٢ / ٦٢ و٣ / ١٥٩، ٢٦٤ و ٦ / ١٥٨

لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد ٣ / ١٥٥، ٣٦٦، ٤٧٠

لا صيام لمن لم يبيت الصيام ٣ / ١٥٩، ٤٤٩، ٣٦٦ و ٤ / ٤٩

لا ضــرر ولا ضــرار ٤ / ٣٥٧ و ٥ / ٢٩١ و ٦ / ١٤

لا طلاق في إغلاق ٤ / ٣٥٩ (٢)

لا قطع في تمرة ولا كسرة ٣ / ٤٨١

لا قطع في تمر ولا كثر ٣ / ٢٠٨

لا ميراث لقاتـل ولا وصية لـوارث ٣٦٨ / ٣

لا نكاح إلا بولي ٣/ ٥٦، ١٥٥، ١٥٥، ٢٠٢ و ٢٠٣، ١٨٤، ١٥٥ و ٢ / ١٣٥، ١٣٦

لا نكاح إلا بولي مرشد ٣ / ٤١٨

لا نكاح إلا بولي مرشد وشاهدي عدل ٣ / ٤٣٠ (٣)

لا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل ٣٧١/٣

لا نكاح إلا بولي وشاهدين ٣ / ٤٣٠ (٣)

لا هجرة بعد الفتح ٣ / ١٥٩

لا وصية لوارث \$ / ١١٥، ٢٤٣ لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه ٣ / ٤٦٨

لا يؤمن الرجل الرجل في سلطانه إلا بإذنه ٣ / ٣١٨

لا يؤمن الرجل الرجل في سلطانه ولا يجلس على تكرمته إلا بإذنه ٣ / ٣٠٨

لا يبلغ عبد حقيقة الايمان . . . ٢ / ١٥٢ (٢)

لا يبولن أحدكم في الماء الدائم . . . ٣ / ١٦٤

لا يبولن أحدكم في الماء الدائم ولا يغتسل . . . ٣ / ٩٩

لا يحتكر إلا خاطيء ٣ / ٤٠٤

لا يحل دم امريء مسلم إلا بإحدى ثلاث . . . ٣ / ٤٠٩ و٥ / ١٧٤

لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحد . . . ٣ / ٣٠٣ و\$ / ٢٣

لا يرث القاتل ٣ / ٣٦٨

لا يرث المسلم الكافر ٣ / ٣٦٤

لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم ٣ / ٣٦٢

لا يزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق . . . ٤ / ٤٨٣

لا يزني الزاني وهو مؤمن ٢ / ١٦٨ (٢) لا يصلي أحد الظهر إلا في بني قريظة ٢ / ٢٢٤

لا يقبل الله صلاة أحدكم إذا أحدث حتى يتوضأ ٣ / ٣٤٥

لا يقبل الله صلاة بغير طهور \$ / ٥٠ لا يقتل مؤمن بكافر ٣ / ٦٠، ٢٢٦ و ٦ / ١٠١

لا يقتل مسلم كافر ٣ / ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٣٣، ٢٣٣

لا يقتل مسلم ولا ذو عهد في عهده بكافر ٣ / ٢٣١

لا يقضي القاضي وهو غضبان ٣ / ٣٧٣، ٢٥٨ و ٥ / ٣٦، ٢٠١ و ٢٠٦ و ٢٥٦ و ٢٨ و ٢٨ و ٢٨ و ٢٨ و ٢٠٩ و

لا يمس أحدكم ذكره بيمينه وهو يبول ٣ / ٤٣١

لا يمسن أحدكم ذكره بيمينه ٣ / ٤٣١

لا يمنع جار جاره أن يغرز خشبه في جداره ٣ / ٤٥٩

لا ينصرف حتى يسمع صوتا ١ / ١٦٨ لا ينكح المحرم ولا يخطب ٦ / ١٠٠

لباسه (ﷺ) للنعال السبتية \$ / ١٧٧ لترين الظعينة ترحل من الحيرة حتى تطوف بالكعبة لا تخاف إلا الله \$ / ٣٥٤

اللعان بين ابن عجلان وبين أمرأته ٢٢٢ / ٦

لعن الله السارق يسرق البيضة ٣ / ٤٤٣

لعن الله اليهود حرمت عليهم الشحوم فجملوها وباعوها ٣ / ١٥٨ ، ٤٦٢ و ٣ / ٦

لعن الواصلة والمستوصلة 1 / ١٨ لقد هممت أن لا أقبل هدية إلا من قرشي أو ثقفي ٢ / ٢٨٣

لك ما تمنيت ومثله معه \$ / ٣٣٨ لم ترفع ولكن نسيتها \$ / ١٧٣ لم قتلت وهي لا تقاتل ؟ ٣ / ٢٠٦ لن تجزيء عن أحد بعدك ٥ / ٩٨،

لن يجزي ولد والده إلا أن يجده مملوكا

فیشتــریــه فیعتـقــه ۲ / ۲٦٤ و ۳ / ۶۵۳

لن يجزىء عن أحد بعدك ٥ / ٩٥ لن يغلب عسر يسرين ٢ / ٣٩٤ لن ينجو أحد بعمله ٢ / ٤١٤ (٢)

لو أن لابن آدم واديين من ذهب لابتغى لهما ثالثا ٤ / ٩٨

لو تعلمون ما أعلم لبكيتم كثيرا ١ / ٧٥

لو تكونون كها تكونون عندي لصافحتكم الملائكة ١ / ٥٧

لو علمت أني إن زدت على السبعين يغفر له لزدت عليها ٤ / ٤٣

لو کان لابن آدم واد من ذهب . . . \$ / ١٠٦

لو كنت متخذاً خليلًا لاتخذت أبا بكر خليلا ٢ / ٢٨٩

لو يعطى الناس بدعواهم . . . ٢ / ٢٨٩

لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك ١ / ٢٨٩

ليذادن أقوام عن حوضي فأقول . . . ٤ / ٣٠٤

لیس الخبر کالمعاینة إن موسى لم یلقِ الألواح . . . ۱ / ٥٦

ليس الوضوء على من نام قائيا أو قاعدا \$ / ٣٢٧

ليس على المسلم في عبده ولا فـرسه صدقة ٣ / ٣٩٨، ٤٠١

ليس على المسلم في عبده ولا فرسه صدقة إلا صدقة الفطر في الرقيق ٣ / ٣٢٣

ليس فيها دون خمس أواق صدقة ٣ / ٣٨٤

ليس فيم دون خمسة أوساق من التمر صدقة ٦ / ١٦٧

ليس فيها دون خمسة أواق من الورق صدقة ٦ / ١٦٧

ليس من البر الصيام في السفر ٣ / ٢٠٦ (٢)، ٢٠٧

ليلني منكم ذوو الأحسلام والنهى ٣ / ١٥٤

ما أبين من حي فهو ميت ٣ / ٣٧٩ ما أعلم فيها إلا ما قال علي ٦ / ٢٢٥ ما أمرتكم به فأتوا منه مــا استطعتم

1 / ٨٨٣ و٢ / ٨٢٣

ما بالنا نستعمل أقواما فيجيء أحدهم فيقول هذا لكم وهذا لي ٥ / ٢٤٣

ما بین ناحیتیه کها بین جرباء وأذرحاء ۲/ ۱۳۵

ما بين هذين وقت المغرب ٣ / ١٩٧ ما رآه المسلمون حسنا فهو عند الله

ما راه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن ٤ / ٤٥٠ و ٦ / ٩٩

ما رأیت من ناقصات عقل ودین . . . ۸۸ / ۱

ما مثلكم مع من كان قبلكم ... \$ / ٣٣٧

ما منكم من أحد يتوضأ ثم يقول أشهد أن لا إلا الله . . . ٤ / ٣٣٧

ما منكم من أحد يقرب وضوءه . . . ٣ / ٤٣٥

الماء طهور لا ينجسه شيء ٣ / ٢٠٢، ٢٢٤ و ٤ / ٣٧٨

الماء طهور لا ينجسه شيء إلا ما غيره ٣ / ٢٢٣

الماء لا ينجسه شيء ٣ / ٢٠٦ (٢)، ٢٠٧ ، ٢٠٧

الماء من الماء ٤ / ١٥٤

المتبایعان بالخیار مالم یتفرقا ۳ / ۲۰۲

المتشبع بما لم يعط كلابس ثوبي زور \$ / ٣١١

مثل الأنبياء كمثل رجل بنى دارا . . . • / ١٢٣

عرم الحلال كمحلل الحرام ٥ / ٢٤ المحرم لا ينكح ولا ينكح ٣ / ٤٧٣ عرم ما أحل الله كالمستحل ما حرم الله ٢ / ١٧٠

مره فلیراجعها ۲ / ٤۱۱ (۲)، ٤۱۲ مره فلیراجعها حتی تطهـر ثم تحیض ۳۲۲/۳

مروا أبا بكر فليصل بالناس ٣ / ١٩٠ مروهم بالصلاة لسبع ٢ / ٤١١، ٤١٢ مسحه للخفين ٥ / ٥٧

المسلمون تتكافأ دماؤهم ٢ / ٢٩٥ (٢) مطل الغني ظلم ٣ / ٦٣

مفتاح الصلاة الطهور ٣ / ١٩٨

الملائكة يطوفون بـالمحشر سبعة أدوار ٣ / ٢٨٩

من أحب لقاء الله أحب الله لقاءه ومن كره لقاءه كره لقاءه ٣ / ٥٠

من أحسن في الاسلام لا يؤاخذ بما عمل في الجاهلية ١ / ٤١٦

من أحسن في الإسلام لم يؤاخذ بما في

الجاهلية ١ / ٣٩٩

من أحيا أرضا ميتة فهي له ٥ / ١٩٤، ٢٠١، ١٩٨

من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة ٤/ ٥

من أصبح جنبا فلا صوم له ٤ / ٣٧٣ و٦ / ١٥٢

من أصبح صائما فليتمَّ صومه (قاله يوم عاشوراء) ٤ / ١٣٧

من أعتق شركا له في عبد . . . \$ / ٤٥٣

من أعتق شركا له في عبد . . . وإلا فقد عتق منه ما عتق ٤ / ٣٣٥

من أعتق شركا له في عبد . . . وإن كان معسرا استسعي العبد في قيمته \$ / ٣٣٥

من أعتق شركا له في عبد قوم عليه ٥٠/٥

من أفطر في رمضان فعليه ما على المظاهر ٣ / ٢٢٠

من ابتاع طعاما فلا يبيعه حتى يستوفيه ٣ / ٣٨٦

من اتبع جنازة فله من الأجر قيراط ٢٠١/٥

من استجمر فليوتر ٣ / ٤٤٣، ٢٥٢

من اطلع عـلى قوم بغـير إذنهم . . . ٣ / ١٧٨

من القائل كذا وكذا قالوا معاذ ٦ / ٢٢٥

من باع الخمر فليشقص الخنازير ٢ / ٣٥٨

من باع ثمرة غير مؤبرة فثمرتها للبائع . . . \$ / ٣٤

من باع عبدا له مال فماله للباثع ۲۷۲/۲

من باع عبدا وله مال فماله للبائع وإلا أن يــشــتـرط . . . ٢ / ٢٧٢ و ٣ / ٤٣٢

من بدل دینه فاقتلوه ۲ / ۲۲۵، ۲۲۷ و ۳ / ۲۷۷، ۱۷۸، ۲۰۷، ۲۱۰، ۳۹۹ و ۵ / ۳۳۹ و۳ / ۱۲۲

من ترك صلاة العصر فقد حبط علمه ٦ / ٨٤

من حلف علی یمین فرأی غیرها خیرا ۲۳۳/۱

من دعي فليجب . . . وإن كان صائما فليصل ٣ / ٤٧٥

من سره أن تطول حياته ويزداد في رزقه فليصل رحمه ٦ / ٤٥ (٢)

من صام يوم الشك فقد عصى أبا القاسم ٦ / ١٦٧، ١٧١

من غل صدقته فإنا آخذوها وشطر ماله ١٥٣ / ٤

من قال لأخيه يا كافر فقد باء بها أحدهما ٤ / ٥٢٧

من قتل عبده قتلناه ٤ / ١٤٢

من قتــل قتيــلا فله سلبــه ٢ / ٩٣ و٣ / ١٧٨، ٥٠٢ و٦ / ٢٢٣

من قتل قتيلا له عليه بينة فله سلبه ٢ / ٢٢٣

من قرن حجًّا إلى عمرة فليطف لهما طوافا واحداً ٤ / ١٩٨

من كـذب علي متعمـداً ٤ / ٢١٨، ٢٢٢ ، ٢٢٢

من كذب علي متعمدا فليتبوأ مقعده من النار ٤ / ٢٤٨

من لقي الله لا يشرك به شيئا دخل الجنة ٤ / ٤٠٩

من مات يشرك بالله دخل النار \$ / ٣١ من ملك ذا رحم محسرم عتق عليه ٣ / ٤٥٣ و٥ / ١٩٨

من نـام عن صـلاة أو نسيهــا . . . ٥ / ٣٤٣ و ٦ / ١٤٣

من هم بحسنة ولم يعملها كتبت له حسنة ٢ / ٢٦٣

من يرتع حول الحمى يوشك أن يقع فيه ١٥٩ / ٦

مناجاة رسول الله (ﷺ) دون صدقة 9٣/٤

المنام الذي روي في الأذان وأمر النبي (ﷺ) بالعمل به ٦ / ١٠٧

منعت العراق درهمها ودينارها ومنعت الشام قفيزها وصاعها ٣ / ١٠٨ نبدأ بما بدأ الله به فبدأ بالصفا ٢٥٦ / ٢

نحن الأخرون السابقون يوم القيامة بيد أنهم أوتو الكتاب من قبلنا ٤ / ٤٤٩ نحن معاشر الأنبياء لا نورث ٣ / ٧٧ نزل جبريل على الرسول (ﷺ) فقال مر أصحابك ليرفعوا أصواتهم بالتلبية ٢ / ٤١٥

نکح وهو محرم ۳ / ۱۵۳

نهى عن الأوقات المكروهة ٣ / ٣٨ نهى عن الاستقبال بالبول والغائط ٣٨ / ٣٨

نهى عن الجلوس على القبر ٣ / ٤٤٣ نهى عن الذهب بالذهب والبر

بالبر . . . إلخ ٥ / ٢٥٢

نهى عن الصلاة بعد العصر 194/

نهى عن المزابّنة ٣ / ٤٩٧

نه*ی عن بی*ے الغــرر ۲ / 80۶ و۳ / ۱۲۸، ۱۷۱

نهى عن بيع اللحم بالحيوان ١٧١/٣

نهى عن بيع درهم بدرهمين ٥ / ٣٥٧ نهى عن جلود السباع ٣ / ٢٢٢ نهى عن الوصال ٤ / ١٧٩ نهيتكم عن ادخار لحوم الأضاحي لأجل الدافة ٥ / ١٨٨

نهیتکم عن زیارة المقابر فزوروهـا ۲ / ۱۹۷

نية المؤمن خير من عمله ٦ / ٢٦١ هـذا يومهم الـذي فـرض عليهم فاختلفوا فيه ٤ / ٤٤٩

هذان حرام على ذكور أمتي حـل لإناثهم ٣ / ٢٢٣ هل تجد رقبة . . . ٣ / ١٠ هل تجد رقبة تعتقها ٣ / ١٩٠ هل لكم من أنماط ٤ / ٣٥٤

هلا أخذتم إهابها فدبغتموه 7 / ۲۳۳ هلا دبغتموه ۳ / ۲۲۲

هو الذي لا تنقضي عجائبه ٦ / ٣٧ (٢)

هو الطهور ماؤه (قاله في ماء البحر) ٣ / ١٥١، ١٩٩

هو الطهور ماؤه الحل ميتته ۳ / ۳۹، ۲۰۱، ۱۰۱

هو لك يا عبد بن زمعة الولد للفراش وللعاهر الحجر ٣ / ٢١٧

وآمنت بـرسـولـك الـذي أرسلت \$ / ٣٦١

وأنا من المسلمين \$ / ٣٦٥ والله لـو سرقت فـلانه لقـطعتهـا ٣ / ٣٥٩

> وجدته بحرا ۲ / ۱۸۵ الوضوء مما خرج ٥ / ۲٦٦

وضوءه (ﷺ) بالشي . . . ٤ / ١٣٧

الولاء لمن أعتق ٣ / ٤٨٢

الولد للفراش ٣ / ٢٠٩، ٢١٦

الولد للفراش وللعاهر الحجر ٣ / ٢٠٥

وما سکت عنه فهو عفو ۱ / ۱۲۸

يسعى بذمتهم أدناهم \$ / 9
يغسل الاناء من ولوغ الكلب
وغيره ... \$ / ٣٠٠ (٢)
يفشو الكذب حتى يشهد الرجل ...
٢ / ١٣٢
يكثر الهرج ... ٢ / ١٧٤
يكفيك آية الصيف ... ٣ / ٤٨٣،
عسح المسافر ثلاثة أيام ٣ / ٤٨٨

يمسح المقيم يوما وليلة والمسافر ثلاثة

ينزل عيسي بن مريم حكما عدلا

أيام بلياليهن ٣ / ٤٣٤

170/1

وما سكت عنه فهو ما عفى عنه 14/2 ويل للأعقاب من النار ٢ / ٣١٣ (٢) يأتي عليكم زمان يختلف رجلان في فريضة . . . ١ / ١٦٤ يبطل الصلاة ولا يبطل الوضوء 174/7 يتكلم الملك على لسانه ٦ / ١٠٥ يجزئك ولن يجزى عن أحد بعدك 719/1 يحشر المؤمن في ثوبه ٤ / ٣٦٨ يحشر الناس عراة فأول من يلبس إبراهيم ٤ / ٣٦٨ يحمل هذا العلم من كان خلف عدوله YAA / &

## ٣ ـ فهرس اعلام الرجال والنساء \*

7.3, 8.3, .13, 113, 113, PT3, T33, 033 آدم (عليه السلام) (Y), P33 T9 / 7 \* \ 71.17, \\ (\) \\ (\) \\ (\) الآمدى 17 (Y), 171 (Y), 171 (Y), 1 / 10 01 . 10 07 . 07 . 77 . VOI (3), ACI, ATI, 33, 73, 70, 30, 77, PF1, 7V1, .17, 007 (7), 507, 157, 757, ٧٧، ٧٨، ٣٠١، ١٢٩، AFT . . AT . 1 PT., TIT .171, 731, 171, 771, (7), 314, 374, 474, 771, 791 (7), 117, 777, 797 (7), 097, P17, +37, 737, PV7, 177, 777, 777, 117, . 27 . 212 . 2.5 . 213 . 717, PTT, 3VT, AAT £9. . £VA . £V£ \$ \ 7, 11, 97 (7), 17, 77, (7), PAT, 1PT, 1T3, 73, 73, 70, 07, 77, 733 (7) . ۱ . ٦ . ٩ . . ٩ . . ٨ . . ٨ . . ٨ . 7 / 61 (7), 67, 73, 63, 79, 371, 571, +31, 731, c//, 7//, ///, PY/, 10. (7) 189 (7) 180 771, 731, PC1, CT1, (1), 201, 101, 301, 777, 977, 337, 337, VP1, AP1, PP1 (Y). V37, 707, P07, \*FY, 7.75 1375 737 (7)5 פרץ, כפץ, רגץ, פגץ (7), . 47, . 197, . 677, V37. P37 (Y), 177.

<sup>\*</sup> تنبيه (١): اتبع في اعداد هذا الفهرس أن يوخذ الاسم بالصورة التي يذكرها المصنف، وحيث أنه يعبر عن الشخص الواحد بعبارات مختلفة، لذا يرجى من الباحث أن يراجع جميع المواضيع المحتملة: نحو: القاضي، محمد بن الطيب، ابو بكر، الأشعري.

تنبيه (٢) : الرقم الذي بين قوسين يعبر عن عدد مرات ورود الاسم في تلك الصفحة.

ס אל יידי פידי דודי 475 ابراهيم (عليه السلام) 7 \ VOT , 18 | 7 | 701 ۲ / ۱۵۱، ۲۵۲، ۳۵۰ و \$ / ٨٨، ٢٣٢ ، ٨٨ / ٤ ٥ / ١٤٠، ١٥٥ و ٦ / ٢٩، 23 (3), 33, 53, V3, V3 ابراهيم Y / VCT ابراهیم بن ابی یحیی ٣/ ١٦٢ و ٤ / ٢٧٠، ١٩٢ و 107/7 ابراهیم بن اسماعیل 197/ 8 ابراهيم بن جابر 94/7 ۲۳۲، ۲۶٤، ۲۲۳ (۳)، ابراهیم بن سعد 1.0/7 ٢٨٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٢٧ ابراهيم بن عبد الرحن العذري 3 / AAT (T) ابراهيم الحربي 497 / 8 ابراهيم النخعي (Y) E+A / E ابن اب البقاء 7/0

PFY, FAY, VAY, AAY, PAY, 3PY, VPY, 4.7 (1), 777, 177 (1), 777 (7), 737, 157, P57, 777, A77, P77, 7P7, 3.3 (1), 433, 033, · 63, A63, 153, PF3, YY3, 1A3, 3P3, AP3 (Y), PP3, F.O, YIO, V/C, V7C, 07C, 77C ٥ / ٩ (٢)، ١٤، ١٧، ١٩، ١٣، 17, 17, 3A, AA, YP, 79,011, 11 (7), 711, 011 (7), 771, 371, 331, 831, 001, 001, 101, VOI, CTI, PTI, 371, 671, 771, 871, VAI, TPI, VPI, CTT, TYY, PYY, VAY (Y). (7), 777, 577, 737, 137 (7) 7 / 77, 3, 73, 93, 70, ۱۷، ۱۱۱، ۱۵۱، ۷۵۱ (۲)، ۱۲۱، ۱۷۱، ۸۸۱ (۳)، 3.7. 517. 177. 777. 777; 377; 677 (7);

Y \ V, TY, APT ابن ابي حاتم الرازي 7 / 937, 177, . 97, 777, ٣ / ٢١١ و ٤ / ١١٤ 3P3, VP3 (Y) ابن ابي الحديد 3 / 10, 31, 111, 711, OA / £ 017, .13, 833, 743 ابن ابي الحمساء (4), 663, 600 (4), 4.5/5 110, 770 ابن ای ا**لد**م 0/11, 43, 70, 711, 728 . 128 . 1TA 77. / Y r / vo, pp, v·1, v/r, ابن الدنيا P17, 337, TOT (Y), 1.7/7 ٠٢٠، ١٠، ٥٢٠ ابن ای ذئب ابن الابياري 2 / 797 . 107 Y \ P1, 707, 777, P13, ابن أبي الربيع 343 , 4/47, 433, 70/8 9 877 7 / 157. 357 ابن الاثر ابن اب طاهر الزيادي ١ / ١٨ و ٤ / ١١٣ 3 / PTC ابن الاثير الجزري ابن ابي فديك TV0 / 2 3 / 797 (7) ابن اخشاد ابن ال ليلي £ / A / £ 3 / . VY a A/O . T / TO a . V. ابن ادریس £ / A / £ ابن ابي هريرة، ابو على ١ / ٧، ١٤٩، ١٥٠ (٤)، ١٥٥ ابن الأعرابي ۲ / ۱۱۲ و ۳ / ۱۶۲ (7),777, 197, 7.3

ابن ام مکتوم 137, 107, 707, 307, 3 / 7.7, 317 6 7 / 117 POT, 177, VIT, VIT, ابن الانباري 1975 4975 1735 7735 ٢ / ١٣٢ و ٤ / ١١٥ 173, 333 198 , 197 / 0 ۲ / ۱۵(۲)، ۲۲، ۲۲، ۱٤٠ ابن ایاز 101, POL, 111, YEL, ۲ / ۵۱ ، ۲۱۷ و ۳ / ۷۱ 1AY . 1V' . 17V . 170 ابن بابشاذ (7), 777, 577, 777, 7 / 500 050 4770 .77 MYY . 37 , 307 , 507 , V1/4 777, 197, 797, ... PYT, V3T, P3T, 30T, ابن الباقلاني ر: الباقلاني ۰۲۳، ۲۲۹، ۲۷۰، ۲۲۰ این برجان ٧٧٧، ٨٧٧ (٣)، ٧٩٧، Y9 . / Y APT (Y), 7.3, 113, ابن برجان، ابو الحكم V/3, 773, \*73, 733, 177 / 2 033 (Y) ابن برهان 7 / 11, 71, 27, 72, 28, 1 / ٧، ٤٢، ٢٣، ٣٢١، ٤٣١، 771, 771, 111, 091, PPI 1.7 Y.7 (Y), 731, 701, 701, 301, 707, 007, .77 (7), PO1, PF1, 'V1, TAI, 777, PYY, 117, 117 191, 091 (٢), 9.7, (1), 117, 017, 787, 317, 377, 577, 777, V/3, /73, 773, 773 777, 777, 777, •37, (Y), PT3, YF3, FF3, VOY, POY, TIT, OIT, YF3, 3P3, AP3, PP3 ٧٢٢، ١٧٠، ٢٧٢ (٢)، 0 · · · (Y) 

r \ 31. 37. 77. 77. 73. 33, 03, PO, TV (Y) ،۷۷، ۸۷ (۳)، ۱۱۳، 701, 701, VOI (1), ٠٢١، ١٢٩، ١٧١، ٧٧١، AVI, 1AI, 7AI, 3AI, · PI , IIY , YIY , XIY , ATY, P3Y, 3AY, . PY, T19 . T10 . T99 . T9T ابن برهان الفارسي "Y" X / Y ابن برهان النحوي Y \ VOY , OTT ابن برهان، ابو الفتح ١ / ١٥٧ و ٤ / ١١٣ ابن بری ۲ / ۲۲۲ و ۳ / ۲۷ ابن بزيزة 1 / 341 ابن بطال ٤١٠/٤ ابن بكير £ / AA }

\$ \ 07, 78, 77, 37, 74, 71, 71, 31, 01, 11, ٧٨، ٢٩، ٨٩، ٩٩، ٨٠١ (1), P.1 (1), 311, 111 (1), P11, 171, 371, 171's YY1 (Y)s 131's 331, 031 (Y), 131, 077, P37, 107, P77, A.T. PIT, .TT, VIT, PYY, 17Y, VOY, 3.3, 13, 013, 173, 133, 733, A33, F03, V03, PO3, 173, \*Y3, 1Y3, ٥٧٤ (٣)، ٠٨٤، ٢٩٤ (٢)، ۱۹۵۰ ۸۹۶ (۲)، ۹۹۶، ٢٠٥، ١١٥، ١١٥، ١١٥، 310,010,070,070 770, 970, .30, 130 ٥ / ٢٥، ٣٠ (٢)، ٣٠، ٣٠، 7 Y Y (Y) 3 X P X Y 79, 9.1, 171, 771 (1), 271, 271 (1), 201 (1), 171 (1), 011, ۷۷۱، ۳۲۲، ۲۲۶ (۳)، 137 (Y), OVY (Y), \*AY, ۲۲۰، ۲۲۷ (۲)، ۲۲۸

ابن بيان القصار

TVE / 2

## ابن التلمساني

1 / 00, 49, 471, 791, ۱۹۰۰ ۱۲۲ ۱۰۲ ۱۲۳ ۲۱۲، ۲۱۲ و ۲ / ۱۳٤، 377, · 77, ATY ٣/٣٠١، ٣٧٣ و٤/١١، 17, 77, 000

## ابن تيمية

7 \ 071 , 177 (7), 777 و۳ / ۱۸۳، ۳۶۱، ۱۵۳ و ٤/٢١، ٢٣٩، ٤٨٤ و Y 2 / 0

> ابن الجارود، ابو الوليد 792/7

ابن الجبائي ر: الجبائي

ابن جبر

£ 1 . / £

ابن جريج

1 / 5.7 (2) 6 3 / 797

ابن جریر

· \$ / YOS (Y), 303, YVS (Y). 79. / 7 , 017 , 841

ابن جعفر

١ / ٨١ (٢)، ٨٢ و ٢ / ٢٧، ٧٧ ابن حاتم الأزدى (Y), AV, PV (Y), A

10 (T)

ابن جماعة المقدسي 1 / 277 , 0 / 179 / 1 ابن جميلة T.7/ 1

ابن جنسي

Y / 31 (Y) 101 11 (Y) 11 / Y . 7 , 77 , 77 , 37 , 07 , 17, 17 (Y), TV, OV, 1A. 1911, 701, 1A1) (1), 3.7, 007, 107, 117, 117, VIY, · 14, P14, 734 , 7 / 11, 171, 077, 117, 117, 17, 073 197/0,

> ابن الجوزي 41x / E

ابن الجوزي، ابو الفرج EA / 7

ابن الجويني ر: امام الحرمين ابن حاتم

AY / & , YO / Y

۲ / ۱۶۳ و ۶ / ۲۸، ۲۰۱

ابن الحاج الاشبيلي

۱ / ۸و۲ / ۱۵۰، ۲۰۲، ۲۳۰ ۱۱۱ و ۶ / ۲۹، ۷۶ (۲)، ۱۵۱ و ۰ / ۱۳۰

## ابن الحاجب

'31', 131', V31', V01'
(T), P01', T11', ATI
(Y), PT1', YV1', TV1',

'Y1', 'A1', VA1', PY7',

'Y1', 'Y1', '137' (Y),

'Y1', 'A0', P07', AT',

TP1', VP1', '3P7' (Y),

TP1', VP1' (Y), T17',

ATT (Y), P17', T37',

'07', TP7' (Y), 3'3',

'07', TP7' (Y), 3'3',

'313' (0), '73', '53',

773, 373 (7), 773,

243, 493, 393

ابن الحداد ۲ / ۸۲ ابن حرب ۲۸٤ / ۲

ابن حزم الظاهري

1 \ P, FOI, \*YY, 17Y (Y) e

Y \ 3AI, \*OAI, \*AAI e

T \ AI, \*YY, \*OYY, PA3

3 \ YI, 3Y, OY, P\*I, PYI,

\*YI, \*API, ITT, FTY,

3YT, FPT, II3, PT3,

PA3, YIO, AIO, PIO,

PA3, YIO, AIO, PYO,

PA3, YIO, AIO, PYO,

PA3, YIO, AIO, PYO,

AA (T), PII e F \ IT, Y3,

AA (T), \$II, YIY (Y),

3IY, AIY, IYY, \*AY,

YPY (Y), YPY, APY

ابن حسن ۲ / ۳۰۶ ابن الحكم ۲ / ۲۰۳ ابن حكيم ۲ / ۱۵۷

ابن حمدان ٤ / ٢٥ 3A3, 7P3, FP3, AP3 (7), PP3, 7.0, F.0, 710, 770, 070

7/0, Y70, 070

7/0, Fr Fr AA, P·1, 7/1,

7/1, 371, 331, ·01,

071, FV1 (Y), AP1,

7/1, Y77 (Y), 337,

7/1, Y77 (Y), 337,

FV7, PV7, FAY, YV7,

FV7, Y7, Y3, T77

FV7, Y7, Y7, T77

FV7, SV7, T77, TP7,

OAT (Y), FAY, FP7

ابن حسامــد ۱۹۲۶ / ۲ ابن حبــاب ۲۲۶ / ۲ ابن حبــان ۱۹۵ / ۶

ابن حبان البستي (الحافظ ابو حاتم) ٣ / ٣٣٦ و ٤ / ٢٤٨، ٤٨٢

۲۰۲، ۲۲۳ و ۲/۱۷، ابن الحوبي 213 494 Y \ 34, 34, 071 ابن الخطيب ابن حيان 197/80 777/1 1 / / / YAY ابن الخلال، ابو على ابن خالویه 11. / 2 ٢ / ١١٤، ٣٧٣ و ٥ / ١٩٠ ابن خويز ابن الخباز ¥ / 077 , 4 / 0P3 ۱/ ۸۰، ۸۱ و ۲/ ۵۰، ۷۹، ابن خویز منداد ۹۵۲، ۲۹۸، ۲۲۰ ۲۳۸ و YA1 / 4 ۹۹۳، ۱۸۲ و۲ / ۲۰، ۱۸۲ ابن الخباز الموصلي (۲)، ۱۸۸، ۱۳۸ ۷۷۲، Y7 / Y PVY, 7 173 7 1 3 ابن الخباز النحوى 4 / 171, PVI, TAI, 7.7, 744 / X 290 LYV9 3 \ 07' YAI' YIY (T)' ابن خروف النحوى 757, V37, PPT, V.3, 7 / 17, 15, 75, 771, 371, ۱۸۱ و ۲ / ۸۸ ٢٠٤ ، ٢٠٦ ، ٣٠١، 131, A3T ابن الخياط، ابو حسين £ / +33 , FY3 ابن خزیمة ٤ / ٢٩٤، ٤٩٣ و ٦ / ٤٩٢ ابن خيران، ابو على ۱/ ۱۲۹ و ۲/ ۱۳۵۰ ۸۹۳ و 7 / 57, 77, 707, 383 (Y), YP3 (Y) e 3 / "Y,

711, 340 6 6 / 77, 28

ابن داود **737, 797, 777, 377,** ١ / ١٦١ و ٢ / ١٨٤، ٢٤٢ و **۸۲۳، ۲۳۰، ۲۳۳، ۲۷۳،** 117, 013, 413 7 / 737 (7) 6 3 / 79, 7 / 803 113 1113 £ 2 V 101, POI, YVI, 3AI, ابن داود الظاهري، ابو بكر 017, 777, ..., 713, ۱/ ۲۲۰ و ۲/ ۱۸۲، ۱۸۳ و 173, 373, 133 290 ,97 / 4 3 \ AY, YY, 3A, PP, OAL, ابن درستویه POY, 357, A57, . YY, 7 / 17 (3), 007, 107, 177, 777, 777, 777, ٠٩٠، ٢٢٦ و ٣ / ١٩٠ (٢) ٠٩٢، ٢٩٢، ٢٩٢، ٠٣٠ ابن درید ΓΥΥ, ΓΥΥ, ΥΛΥ, ΛΛΥ, V1 / E PAT, 'PT, YPT, FPT, PPT: +33, 173, 0A3, ابن الدقاق OYV 0./ 2 0 / YV, TP, P.1, 007, AFY ابن الدقاق، ابو اسحاق e F / FY, P3, VV, A, 1.4/4 VP, 711, 771, 331, ٠٥١، ١٥٠، ١٨٢، ١٩٩، ابن دقبق 1.7 (7), 7.7, 7.7, ١ / ٩٥، ٧٤٧ و٢ / ٢٣٢، ٢٢٣ 0.7' V.7' b.7 (1) و٤/ ٢١٢ و٥/ ٢١٥ ۸۳۲، ۲۲، ۷۲۰ **۷۷۲**، 18/7, OAY, VAY, P.T. YYY ابن دقيق العبد ابن دقيق العيد، تقى الدين 1 / 1 1 1 1 1 1 3 1 3 3 1 1 1 1 / 1 197 2 197 2 1 / 4.3 ابن دقيق العيد، عجد الدين . 673 7873 7173 317 777 / 8 , 4.7 / 7 7 \ 01, 27, 21, 331, 2.7,

Y \ 77, VY, PY, TAI, F3Y, ابن الدهان roy, oyy, yoy (Y), ۲ / ۲۲۰ و ۳ / ۱۳ 479 ابن الدهان نحوى 7 \ 17, V7 (7), A3 (7), P3, ٢ / ١١٦ و ٣ / ٢٧٠ 10 (7), 70 (7), 70, 30 ابن الراوندي (7), 191, 104, PTY TT7 / £ (7), 173, 730, 383 (7) \$ / 31 (7), 17, 77, 10, ادر رحال ۱۱۱، ۱۱۱ (۳)، ۱۳۱، 0 / 371, 171, 107, 717 771, 111, 711, 111, **(Y)** 1.73 0073 .273 7373 ابن رحال السكندري 017 (EEV 100/0 ٥ / ٢٢ (٢)، ٣٢، ٢٣، ٧٣ (٣)، ابن رزين، تقى الدين 75, OF (Y), AII, . YI, 177/4 YY1, 111, 177, 707 (1), 4.4, 4.4 (1), 014 این رشد ١ / ٨ و ٤ / ٥، ١٢، ٨٢٥ r \ 77, \ 78, \ 717, \ 77, 337, 307 (7), 007, 197/ 2 ۸۰۳, ۱۱۳, ۳۱۲, ۲۲۳ ابن رشد، ابو الوليد 7 \ . 41 6 \$ / P77 3 3 77 ابن سريج، ابو العباس 1 / 537, 3 / 31, 11, ابن الرفعية ۱۲۲، ۱۲۳، ۳۱۷ و 1 \ 77, ..., 1.1, 7/7, ه / ۶۱، ۱۳۰ و ۳ / ۶۶ 177 (Y), 007, FFY (Y), ابن سعيد 717 (Y), 107, PPT, 07/4 2 . 4 . 5 · V

733, 033, 533, 833, ابن السكيت 202 6289 VY / 4 7 \ 01, 10, 74, 74, 74, ابن السمعاني AP (Y), "Y/, 13/, 1 / 713 113 113 173 773 931, 401, 901, 941, ry, 03, 00, 30, 1V, VAI, 191, 191, 091, 74, 34, 04, 771, 171, Y · Y (Y) > 0 / Y · Y Y · Y NT1, 301 (Y), 501, 777, 137, 717, 777, (1), 171, 171 377, 037, 137, 717, ٠٧١، ٣٧١، ٧٨١، ١٩١، **777, 177, PAT, 1PT,** 091 (7), 591, 317, 173, 003, 803, 173, P17, 177, 377, 577, VF3, AV3 (Y), 1A3, 777, 777, P77, 037, ٧٨٤، ٤٩٤ (٣)، ٩٩١، ACT, POT, 357, TVT, 0.1 ((1) 0.. ٥٨٢، ٢٨٦، ٢٨٠ 3 \ 01, 51, 97, 77, 77 307, A07, 133, 333, (4), 04, .3, 13, 33, 133 YV, 1 &, Y &, 3 &, 7 & Y \ 01, TY, VY, (V, '\$1, (1), 26, 66, ... 731 (7), 331, 731, 1.1, 7.1, ٧.1 (٢), 171 (Y), 371, ·VI, ۹۰۱ (۲)، ۱۱۰ (۲)، ۱۱۰ 391, 091 (Y), 1.7, 111 (Y) AY13 PY13 177, 777, 377, 507, 141, 341, 141, 131, AOT, POT, AFT, TYT, 331 (7), 01, 101 (7), 797, ..., 777, 737, 701 (7), 301, 001 (7), ۰۵۲، ۲۵۳، ۳۵۳، ۸۲۲، (Y) 1A1 (Y) 1A0 777, 777, 677 781, 781, 181, 881, (Y), 4PT, APT (Y),

113, 173, 173, 733,

7.7. 3.7. F.7. V.7.

317, 777, 377, 737 (Y), 33Y, V3Y, FOY, **NFY**, 3**YY**, 1.7, 5.7, V • 7 (7) P • 7 • • 17 (7) 117, 777, 977, 177, 777 (7), 077, .37, 737, 107, 707, NOT (Y), 0VY, FVY, AVY, ٠٨٣، ٧٨٣، ٩٨٣، ٧٩٣، 713, 013, 273, 573, 303, 173, 373, 473, 173 (4), 673, 383, 013, 463, 063, 663, (1) 0 . 1 . 0 . 4 . (1) 0 . . ١٠٥٠ ١٥١٠ ١٥١٠ ١٥٠٨ 010, 770, 770, 130 ٥ / ٢، ١١، ١٤، ٢٠، ٣٠، ٢٣ (Y), 10, 70, 30, VO, 75, 34, 04, 14, 74 (Y), P, OP, PP (Y), 3.13 (1) (1) 3113 V//, P// (Y), YY/, PT1, VO1, A01, OA1, ٧٨١، ٢٣٢ (٢)، ٤٣٢، ۵۲۲، ۲۲۲، ۷۲۲، ۳۶۲، 337 (T), A37, P37 (Y), 

٣٠٣، ٤٠٣، ٥٠٣ (٣)، ٧٠٣، ٢٢٠ (٢)، 377, 377, 977, 737, 434 r / 17, 77 (7), 77, 37, ٧٢، ٢٩ (٢)، ٢٣ (٢)، ١٤ (1), 13 (1), 33, P3 (Y), VO, ·F, (V), FV, PA, 711, 711, VII, ۲۱۱م ۲۲۱ (۲)، ۲۲۱، (1/0 (1/1 (1/1 (1/1 ·PI 191 191 (Y) VP1, 3.7 (Y), .7Y, VYY, 137, .07, VFY, 177, 777, 377, 577, VVY, PVY, Y.T, 0.T, r.7, 117, 317, 017, 717, X17 ابن السمعاني، ابو المظفر 1 / 1 , 3 / 717 , 777 , 187

> ابن السيد ٢ / ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٣٤ ابن السيد البطليـوسي ٢ / ١٩٧

> > ابن سیده

1 \ P1 (Y), VY e Y \ 07, VI \ 07, VI e T \ 100, VI e T \ 1

ابن شعبان ابن السيرافي Y9V / £ 777 / Y ابن شمر ابن سيرين 1 / 777 Y / 1573 . \* \* \* \* (Y) . \* (AY) ۲۸۲ (۲) و ٤ / ۸۰۲، ابن شهاب ر: الزهري ه ۱۰ کا و ۱ / ۲۱۱، ابن الصائغ (Y) Y1Y 1111 / 4018Y / X0171 / Y ابن سينا 121 ۱ / ۹۶، ۷۷ و ۲ / ۳۲، ۸٤، ابن الصائغ، ابو الحسن 70, 1P, 3P (Y), 0P (Y) 14. / 4 ابن شاس ابن الصباغ A / 1 1 / 07 (7), 04, 54, 64, ۸۲۱، ۳۲۱، ۳۲۲، ۲۲۲، ابن شاهين ۵۷۲، ۵۷۲، ۲۸۲، ۷۸۲، 1 / 94 497,733 ابن شجاع البلخي، محمد Y \ A1, PY, PY1, 131, 1 / 90, 317 , 7 / 11, . 77 131' 371' TOT' L'Y' (٢) و ٤ / ٢٤ و ٥ / ٤٤، FAT, VAT, TPT, TPT, 3 PT , APT , PPT , \* + 3 , ابن شريح 7.3, 0.3, 7/3, 1/3, 797/7 207.222 7 / 93, 74, 44, 46, 46, ابن الشريشي Y . Y . X . Y . T . T . P P 3 VA (VV / Y 3 \ VT, 13, 73, 35, TA, VA, 111, AY1, 171, ابن الشريشي، جمال الدين 711, 711, 077, 177, 1 / YV , YA , 3A

7.7, 5.7, 7.7, .17, PTY, 137, 737, 07, ۵۳۲، ۲۳۹ (۲)، ۲۳۰ 137, 557, 277, 097, 777, 177, 777, PAT, \*\*\$ (7), 773, 773, 773 097, 113, 313, 703, 177,01/0, 153, 843, 4.0, 5.0, ד / ידי איוי יזוי פזוי 770,370 ٥ / ٢٤، ١٠٩، ٣٣١، ١٣٢، T. 077 , T. 177 , T. 177 751 (7), 277, 337, (7), 797, 397, 7.7, P3Y, 3AY, VPY (1) 414 ۲ / ۲۲ ، ۳۲ ، ۶۸ ، ۹۵ ، ۵۹ ، ۹۵ ، ۹۵ ، ۱۳ ، ۲۲ / ۳ (1), Tr, TV, 3V, VP, 777 / 0 711, 177, 037, 107, ابن صياد الدجال 707, 007, 007, 007, Y.7/ 2 414, 414 ابن ظاهر ابن الصباغ، ابو نمر YVV / Y YEV / £, YEV / Y, YTT / 1 ابن الطراوة ابن الصلاح T.T / Y 470 / 0 ابن طلحــة ابن الصلاح، ابو عمرو 11 (00 / Y ۱/ ۱۲۲، ۲۵۳، ۲۲۵ و ابن العارض المعتزلي ٢ / ١٨٠، ٥٥٢، ١٥٤ (٢) و 1 / 9, 007, 757 6 7 / 771, 22. / 4 ۲۵، ۷۲۷ و۳ / ۷۱، ۲۰۹ و 3 / 111, 501, 537, 437, ٤ / ٧١، ٢٣٦ و٦ / ٢٩٨ ابن عاصم العبادي 147, 747, 747, 747, ٧ / ٢٠، ٢٣٤ و ٤ / ٧١ ۸۸۲ (۲)، ۲۹۲، ۷۹۲،

ابن عامـر 0°7' PYT' APT' 3°3' 220/1 0.3, 2.3, 4.3 (1), ۹۰۹، ۱۱۱، ۸۸۸ وه / ۱۷ اين عباس، عبدالله (7), 81 e 7 / 33, 85(7), 17/4 , 700 ,07 ,11/1 274 (7) . (1) . (7) ابن عبد الحكم VOT (T), PPT, . TT (T), 3 / 377 ۲۳۲، ۹۹۲ و ۳/ ۱۰۹، 771, 131, 777, 777 این عبد ر به 3 / 93,001, 401 (7), 777, 127/4 AFT (T), FVY, 4.4, ابن عبد السلام 177, V37, V77, 7V7 ١ / ٢٣، ١٩٥ و ٢ / ١٤٣ و (7), 577 (7), 7.3, .73 ٤/ ٢٦٦ و ٥/ ٢٢. و (1), 573, 873 (7), 683, r / Pr , 779 , 79 / 7 ·10, 110, 110, P10, 1.7, 7.7, 177 YOT / 0 , 2TV ابن عبد السيد r / 73, 03, 75, .V, 7V, 2.1/8 7P. CP. .11. ATI. 701, 301, Pol, 117, ابن عبد المؤمن CET. PCT. PAT 2.1/8 ابن عبدان ابن عباس الضحاكي 1 / 307 و 3 / 077 , 777 , TYY / 1 140,117,0/0 ابن عبد البر ، ابو عمر ابن عبدان، ابو الفضل 1 / PAY, CPT , 7 / 167 , 1 / ٧٥٣، ٥٠٤ و٢ / ٢٢، ٧٤٣ . 1.7 / £ , 2.2 . TV / T

ابن عبيد

17V / Y

٧٠١، ١٢٢، ١٢٢، ١٨٢،

YA7 . YA1 . YAY . YAY.

ابن عتاب ابن

107

ابن *عدي* ٤ / ۱۱۷

ابن العربي

> ابن العربي، القاضي إ / ٧٥ و ٥ / ٣٤، ٢٢٥ (٢)

> > ابن عساكر

18. / 1

ابن عصفور

7 \ AA, P/1, 171, 177,

0VY, VAY, 1PY, 1PY,

A.T. VTT e T \ 3A,

.TY, .PY, TPY e

1.1/7

ابن عصفور، ابو الحسن

777/7

ابن عطاء الله

۱ / ۳۷۲ و ۲ / ۱۰۸ و ۵ / ۲۲۶ ابن عطاء الله السكندري

۸/۱

ابن عطية

1 / ٣٩٣، ٥١٥ و ٢ / ١٨، ٧٧٧، ٣٠٣، ٤٠٣، ١٣٣، ٢٧٨ و ٣ / ١٨٧، ٢٧٨، ٤٨٢ و ٤ / ٥٧، ٨٧٢

ابن عقيل

1 \ A, 07 (7), 30 (7), 30 1,

• (7), 67 (7), 30 (7), 30 1,

• (7), 77, 77,

• (8), 77, 77, 77, 77,

• (9), 67, 37, 171, 377,

• (1), 37, 77,

• (1), 37, 77,

• (2), 37, 171, 377,

• (3), 37, 171, 377,

• (4), 37, 171, 377,

• (7), 37, 77,

ابن عقيل الحنبلي ٢ / ٤٣٣

> ابن العلاق ۱ / ۸

ابن علي ۲ / ۳۲۲، ۳۲۲

ابن علية

\$ \ P73 e F \ 037 (7), V37,

ابن علية ، اسماعيل ٤٨٠ ، ٢٩٣ / ٤

# ابن عمر ٢ / ٤٩ (٢)، ١١١ و ٤ / ٢٠١، (190 (1) 198 (100 , 477 (Y), 577 (T) 7.3, 7.3, 373, .43, 219 , 210 1 / VO, Tr, Tr, OP, YOL, 301, 501, 111, 711 (4), 117, 717, 377, 77. ابن عمر، عبدالله TOA / 2 این عمر وس 2.1/ 5 ابن عمروس المالكي، ابو الفضل ٤٠٠/٤ ابن عمروس، جمال الدين 1. / 4 ابن عمر ون ۲ / ۲۹، ۱۰۸ و۳ / ۲۷۵ ابن العنبري 744 / 7 ابن عيينة

2 / 773

```
ابن فارس
1 / 11 (7) (7 / 11) 17 37
(1), 17, 71, 311, 701,
· VI , 707 , VY7 , XY7 ,
V37, 707, V07, P07,
, (Y) YTY (Y) YTI
٣ / ٥٧٥ و ٤ / ٢١، ١٦٢،
                   247
           ابن فارسي، ابو الحسين
١ / ٤٤٧ و ٢ / ٥٥ و ٢ / ٥،
              118 (100
                   ابن الفارض
                   00/1
                    ابن القراء
      8.1.8../ E, TV / T
                     ابن فورك
1/11, P3, 00, 00, VA,
         111, 191, 171
 Y \ 31, 57, VY, •51, 781,
 · 77 (7), 777, 7V7,
1A7, .64, 164, VP4
 (1), 773, 773, 773,
         733 (7), 503.
 199 . TO . OY . E. . T / T
 117, 017, .PT (7),
 Y . 3 . V / 3 . Y 7 3 . 3 0 3 .
```

r / AA (Y), PA, 077 ابن القاص ۱ / ۸۰، ۱۶۹، ۱۷۹ و۳ / ۳۳۳و 3 / YY3 ( F / OP (Y), TY1 , TAT ابن القاص ، ابو العباس 1 / ٧ . ٨١ . ١٤٩ . ٤ ٢ / ٢٨١ ابن قتية 197 .97 / 4977 / 1 ابن قدامة (الموفق) 77/7,17/0 ابن القشيري رأيضاً: القشيري T1. / T, T90 / Y ابن القشيري، ابو نصر 1 / ٧, ١١, ٣٣١, ٧٣١, ٧٥١, ۲۱۱، ۲۲۷، ۲۹۹ و ٧ / ١٥، ١٦٠ ٢٢٤ و 3 / 037, '77, 387, 7 . 7 . 7 0 7 . 7 7 3 3 7 7 ابن القصار Y / 50763 / 07 ادر القطان ١ / ٧٣، ١٥٠، ١٨٧، ٢٢١ و Y \ V, VOY, TIT, PAT,

٤٧٩، ٤٨٧، ٤٩٤، ٥٩٥، ابن قاسم. 299 3 / 71, 07, 73, 73, 33, P.1, VY1, T3, 33, P.1, VY1, 731, 331, 031, 311, 877, 837, 107, 577, 877, 587, 1.73 2.73 2.73 2173 \$\$T, VOT, TIT, VIT, PFT, FVT, 1PT, T.3, . 43, 143, 033, 303 (1), 193, 110 ٥ / ٢٠، ١١١، ١١١، ١١٠، ۱۳۱، ۱۳۵ (۲)، ۱۳۸، TA1, 191, ATY, VOT 7 \ 773 YY3 FF3 Y113 A113 P31, 7V1, A17, \*77, 177, 237, 537 (7), 107, 707, 107, YY7 . Y74

ابن فورك، ابو بكر ۱ / ۷، ۲۱۰ و ۳ / ۲۰۱ و ٤ / ۲۰، ۲۸۱، ۲۰۰ و ٥ / ۲۷۱ ابن فورك، القاضي ۳ / ۲۰۰

49.

ابن القطان، ابو الحسين 7 / 17, P11, AVI, 3AI, . 191 , 190 , 190 , 190 1 / V, AT, .3, TOI, 001, P.Y. 117, 017, P17, ۸۰۱، ۱۸۱، ۱۸۱ ، Y \ 07; FY; XY; AY; 177, 177, 057, PAT, 707, 007, 317, PVY, . £79 (Y), YF3, PF3, 293, 3P3 (Y), VP3 3 / 15, 38, 1.1, 711, VPT, 1.3 (T) 311, PTT, +37, TVT, 7 \ 731, 7.7, 707, 757, AAY, 197, 1.7, 777, **177, 177, 177, 177,** ۸۲۳ (۲)، ۲۲۰، ۲۲۳، TYT, 3.3, 073, A73, 299 (275 A33, 703 (Y), AF3, \$ / .40 , 63 , 34 , 66 , 741 , ٢٧٤، ٢٩١ ، ٤٩٩ ، ٤٧٦ 711, 077, 11, 317, 1:01 1:00 7:00 T.T. 1.73 117, P17, 770, 370, A70, 130, · 77, 777, 777, 177, 057 ٥ / ١٠١ ٢٢، ٤١، ١٠١، ١١١، ·37, 337, A07, YFT, 351, 771, P77 (7), **1771, 077, 777, 197,** 037, 777, 077 490 \ 07, VY, XY, YY, 33, 50, ٥ / ٢٢١ و ٦ / ٢٢ (٢)، ٧٧٧ VO, FF, VF, IV, AA, YP, ابن کسج ٥٣١، ١٤١، ١٥١، ١٢١، ١ / ٣٤٦، ٤٠١ و ٢ / ٦٤. و 7 .3, 2.7, 117, 41. 1773 PFT , \$ \ 3A13 ابن القطان، ابو الحسن · 07 , 777 , AV3 , • 70 ,

۲۳ه و ۰ / ۷، ۱۳، ۱۹، ۲۷ ۱۳۷ و ۲ / ۲۰، ۵۹، ۱۰، ١ / ١٤٩ (٢) و ١٨٣، ٣٨٣ و

3 \ TAY, 557

ابن مالك 311, 111, 111, 171, Y / P, 11 (Y), P3, 35, VV, ۱۲۵، ۱۲۱، ۱۳۲۱، ۱۳۳۱، ٨٧، ٧٧ (٢)، ٣٩، ١١١٥ P31, 337, 707, VAY 771 (7), 307, 707, ابن كج، ابو القاسم · 17 , VAY , • PY , 0 PY , ۱/۷، ۲۰۶ و ۳/۸۷۲ و TPY, VPY, APY, PPY, ٤ / ١٨٣ و ٥ / ٢٩٥ و ٠٠٣، ٢٣، ٢٠٩، ١٣٠٠ 119/7 117, VIT ابن كج، القاضي \* / 1 / 1 × 3 × 1 × 0 × (Y) . P × ۲ / ۱۸۵ و ۳ / ۲۰۳، ۲۳۵ و 317, 577, 777, 017, \$ / ۲۰۱، ۲۲۴ و ۲ / ۲۳ ۷۱۷ (۲)، ۲۲۱ و ابن کلاب 197 , 197 / 0 , 779 / 2 405/Y ابن مالك، بدرالدين 15/4 ابن الليان إبن مالك، جمال الدين 0 / 1971 , 731 , 001 ٧٦ / ٢ و ٢ / ٢٧ ابن اللبان، ابو الحسين ابن المبارك 04/1 1 / 3 VI , 3 / PAT, 0.3 ابن اللتبية ابن مبشر 754 / 0 41/0 ابن لقمان الكردي ابن مجاهد 771 / 7 17 / 8 , 44. / 4 ابن الماجشون ابن مجاهد الطائي 177/4 07/1 ابن مخلد ابن ماجــه Y7A / Y \$ / ٣٣٨، ٢٠٤ و ٦ / ١٤، ٢٢٤

ابن المرأة ابن مقلة 1.4/4 7/0,99/8 ابن المريني ابن ملجم (Y) 0 · · / E YAY / E ابن المنتاب این مسعود 14/4 ١ / ١٨ و ٤ / ٣١، ١٣٨ ، ١٥٥ ، ۷٥/ (۲)، ۲۹۱، ٤٤٣ (۲)، ابن منده 777, 777, 377, 777, 4.1/8 ۲۷۸، ۹۱۱ و ۲ / ۲۰، ۲۲، ابن المنذر · V (Y), P31, Y01, ١ / ١١٠ و ٤ / ١٩، ١٥٣ 701, 301, 401, 117, 49V ابن المنبر 1 \ \ (Y), \ \ (Y), \ P\ Y, ابن مصعب ه ۲۹ و ۲ / ۲۳۲ و ۳ / ۹۶، EAA / £ ۱۰۷، ۷۶۶ و ۶ / ۲۳، ۲۷، ابن المطيني 177 290/4 0 \ A. YY . 00 . CO. P. ابن معط (17) (10) (17) (Y) YYX / Y ٥١١، ١٧١، ١٨١، ٩٨١، ابن معين 7.7, 177, 777, 777, YAY / E ابن مفوز، ابو الحسن 777, 377, 177, 077, 137, 037, 407 797/ 2 ۲ / ۲۰، ۸۷، ۸۰، ۱۳۰ (۲)، ابن مقسم المقري، ابو بكر 771, 131, 771, 381, VY / Y

ابن هشام الخضراوي	( ) ( ) ( ) ( ) ( ) ( ) ( ) ( ) ( ) ( )
YAY / Y	717
ابن هشام، ابو محمد	۳۲٥ص
77× / Y	ابن المنير، ابو العباس
ابن هشام، جمال الدين	77A / 7
YYY / Y	ابن المنير، القاضي
ابن الممداني	٤ / ٤٤ و ٥ / ١٧٩
78 / 1	ابن مهدي
ابن واصل	YAY / £
1 / 1 · 1 (٢) و٢ / ٣٤ ، ١٥ (٢)	ابن المواق
آبن الوراق	44V / £
410 / Y	ابن موسی
ابن الوكيل	Y09 / Y
7 / 077	آبن النحاس
ابن الوكيل، ابو حفص	YYA / £
171/0	ابن النحاس، بهاء الدين
ابن الوكيل، صدر الدين	بین ایک دستان به استان از
1 / 157 e 3 / 7.7	ابن نصر
ابن ولاد	بین طبر ۲ / ۹۹
٧٢ / ٣	
ابن وهب	ابن نصر المروزي
3 / 797 (7), 497, 443 (7)	Y \ Y FY
ابسن وهيب	ابن النفيس
1.0/7	٤ / ١٨٥ و ٥ / ١٠٥ و ٦ / ١٣١

YVY , AVY , OAY , FAY , ابن یحیی TPT , TOT , TOT , TOT , Y.0 / Y NOTE PATE APTE 1.32 ابن يحيى الوراق 21. 62.0 297/2 Y \ 71, 17, .77, 71, V.1, ابن يعيش V71, 1A1 (Y), YA1, 7 / 50, 40, 141, 777 6 7A1, V.Y, 777, 007, V9 / 4 507, 077, 33T, 10T, ابن يوسف، ابو محمد POT: FFT (Y): VFT (T): 777, AVT, PVT, OAT, 197/0 7A7, VA7 (Y), P7, الأبهري 7 PT (Y), TPT (Y), TPT, ١/ ١٥٦ و ٢/ ١٦٣ PPT, Y.3, 3.3, V/3, ٣ / ٢٢٤، ٩٥٤ و ٤ / ٨٥٤ 113, 173, 773, 733, الابهري، ابو بكر 233, 333, 033 ١ / ٢٥١ و ٤ / ٢٣٣ (٢)، ٣٤٣، 7 / P. 71, V3, 50, VV. ۷۰۶ و ٥ / ٢٤ 10V , 100 , 188 , VA الأبهري، أثير الدين (1), 751, 777, 737, 27 / Y 707, 307, A07, PFT, 127, 127, 627, 187, أبو إبراهيم A.T. 717, 317, P17, 797 / £ , 1V· / 7 177, 777, APT, 173, ابه اسحاق 753, 953, 083, 783, 1 / ٧، ٠٢، ١٢، ٣٢، ٥٢، 3 P 3 , 0 P 3 , 5 P 6 (Y) , 07, 30, 80, 75, 75, (Y) 0·1 (1VV (1V) (1E) (A) 3 / P. 1. 11, 37, 73 (7), (19), 777 (1), 1773 ٠٥، ٢٥، ٥٢، ٢٢، ٢٧، PTY, \*37 (Y), T3Y,

٣٨، ٥٨، ٨٨، ٩٨، ١٩، 39, 79, .10, 7.1, ۹۰۱، ۱۱۱، ۱۱۶ (۲)، ۱۱۱، ۱۲۱، ۱۲۱، ۱۲۱، 111, 4.7, 137, 737, 337, 437, 937 (7), . 7V0 . 7V. . YOA . YO. ۱۹۲، ۹۹۲، ۵۰۳، ۸۰۳، ٠٢٦، ٥٢٦، ١٣٣، ٢٢٣، ۷۲۴ (۲)، ۶۲۹، ۳۷۲، ٠٨٣، ٧٨٣، ٩٨٣، ١٩٣٠ ٨٤٤، ٢٧٩، ٤٤٨ YP3, 0P3, YP3 (Y), PP3, V.0 (Y), 070, 170, 770

0 / TT, '3, T3, AV, TA, 311, 171 (7), 771, 331, 931 (7), 401, VOI . NOI . TI . YEI . 177 (Y), TY1, AA1, 577 337 (3), ·VY, 3 YY , 0 YY , PYY , 1 YY , 797 . 797 . 797 . 797 . ٢٩٧، ٣٠٤، ٣٢٠، ٣٢٨ أبو الأسود (1), 077, 737

T \ YY (Y), 13, Y3, OF (Y), 171, 171, 371, 771 (Y), VOI (3), AFI, ۹۲۱، ۸۷۱، ۱۸۱، ۱۹۱، 791, ..., 7.7, 3.7, ٥٠٢ (٣)، ٧٠٧، ٨١٢، 737 (1) 337, 737, //Y (Y), Y/Y, YVY, VYY, AVY, PYY, FAY, VAY, 1PT, V.T, .17, (1) (1) ٤٠٤، ٤١٠، ٤٣٢، ٤٤٠، ابسو استحساق الاسفسرايني ر: الاسفرايني، أبو اسحاق

ابو اسحاق السبيعي 779 / E

ابو اسحاق الشيرازي

١ / ١٤، ١٢٣، ١٤٩ ، ١٨٥ و ۲/ ۱۷۰، ۲۶۷ و .. ٣/ ٢٥٣، ١٩٩١ ، ٤٩٥ و ٤ / ٥٩، ١٧٤، ١٧٤، ٢٠٥ و ۵ / ۱۲۲، ۵۷۷، ۱۹۲، ۲۸٦ / ۲۸۲ ابو الحسن العنبري 77. /0

704 / X

ابو بكر الأشعري ابو امامة Y71 / 0 (1) 1.7 / 1 ابوبكر الأشعرى القاضي ابو امامة ، سهل بن حنيف TV. / T 2.7.2.0/ 5 ابوبكر البصري القاضي ابو أيوب 49x / 4 ٧٠ / ٦٠٣١ / ٣ ابو بكرين الطيب أو الباقلاني ابو بردة ابو بکرین محمد ٤ / ٢٣٩ وه / ٩٥، ١٠٢ 97/7 ابو البركات البغدادي 98/1 ابه بكم الصديق 409 / Y ابو البقاء 3 / 771, 3.7, 117, 717 7 / 7 97 , 917 , 9 97 (7), 337, 073, 103, ابوبكر 703 (Y), FV3 (Y), FA3, 44. / X VA3, .70, 170, 770, 7 / 13, 73, 33, 113 (7), 270,370 29V (Y) 597 ( 577 ( 5 1 V ((1) 77 ,07 ,07 ,08 ,04 / 7 **(Y)** 777, 111, 777 3 / 75, 110, 170, 177, ابو بكر عبدالوهاب PTT, T13, VV3, 0A3, 27/7 017, 297, 290 ابوبكرة 475, 747 / 0 ٤ / ٢٩٩ (٢) و٦ / ١١٧ 7 / 101, 171 (٢), 177, ابوتمام 777, 107 (7), 177, Y77 / 4, YAO / 1 771 : ( 791 )

ابوثور 7 / 10, 57(7), 77, 19, 49, 1 / 571,00767 / 11,707, ۳۳۱، ۱۹۰، ۱۹۱ (۲)، VP1, 7.7, 7.7, V3Y, · 17 (T) , 177 (T) , 777 P37 , A07 , P07 (Y) , F7 (3), 777, P57, 5.3 (7), (1), 757, 057, 177, 777 , PAY , 154 , 554 , ابوجعفر 171/7 PFT, . YY (Y), YYY, 777, OAT, VAT, 7PT, ابوجعفر، القاضي PPT, 7 . 3 , 573 , AF3 ۱ / ۲۸۹ و ۳ / ۱۶۹ \$ / 51, 77, 37, 13 (7), 10, ابو جهل 107(7), 193, 093 49 1 0 / 43, 43 (4), 15 ابوحاتم F \ . 71, 371, 737, 337, 3 / 797, 577 707, 107 (7), 707 ابوحاتم القزويني ابو حامد القاضي Y0. / £, TAO / Y ١ / ١٣٨ ، ١٥٤ و ٣ / ١٩٩ و ابوحازم ٥ / ١٣٨ ، ٢٣٩ (٢) و £ · 0 · (T) TT · / £ 708,707/7 ابو حامد ابو حدرد 1 \ 07, 041, 741, 717, ٤٨٢ / ٣ VOY, FAT, PPT, PPT, ابو الحسن 707, 307, VOY, 073 1 / 93, 75, 75, 0.1, 001 7 \ 711, 077, 077, 007, (3), 757, 777, 777, 787(7), ۷۲۳، ۲۹۳ (۳)، ۷۹۳، 773, A73 (Y) e Y \ PA, \*\* 3, 7'3 (7), 7/3,

277 . 277

307, 557 67 / 17, 17,

· 77, 777, 777, 537, 3.3, 8.3, 303, 773, OA3, YP3, T.O, F.O, 0 . V 0 / 31, 11, 17, 37, 37, 140 . 14. r / 120 121 171 132 1 203 1 2 ٥٨١، ١٢١٥ ، ١٨٥ 337, 737, 137 ابو الحسين البصري 1 / 70, 191, 17 7 \ 171, 777, 337, . 77, VAY, 7P7, 333 7 \ 17,371,007,177,117 (1), 217, 617, 673, 0 . . . 599 3 / 77, 77, 77 (7), . . . . . . . . . 171, 031, 301, PTT, PAY, PFY, PYY, AIT, 957, 970

11, 11, 17

T.1117

ابو حفص

8.1/Y

۵۳، ۲۷۰ و ۶/۳۰ و 0 / 077 (T) e F / 137, ابو الحسن الأبياري 7 / 737e3 / 377, VA3 ابو الحسن البستي A/ 1 ابو الحسن السبكي: ر: السبكي ابو الحسن المقرى A / E ابو الحسين 1 / 0, 01, 01, 171, 191, 717, 717 017, 207, 177, 797, 003 Y / YY, . 71, XOI, YFI, VYY, PYY, V3Y, X3Y, AVT, PAT, Y'3, 3'3, 214 . 219 7 \ 74, 19, 117, 117, 177, 753, 353, AV3, PV3, . 63, 183, 383, 083, 1830 .. 0(1),1.0 3 / 73, 73, 83, 37, 87, 78 (1), 4P, 1.1, 011, A71, A31, 7.7, 717,

#### ابوحنيفة

1 / 1, 11, 77, 77, 14, PA, . 9. 771, 731, 731, 131, 301, 471, 411, 0.73 3173 5173 7173 PTY A (Y) PAY VPY, 1+3, 5+3 (Y), ٧٠٤، ٢٣٤ (٢)، ٧٣٤ (٢)، (1) { { } 7 / 3, 03, P71 (7), .71, 331, 777, 077, 777 (1), 27 (1), 201, 021, 777, 707, 057, 587, ۷۸۳، ۹۳، ۷۹۳، ۹۰۶، 733, 733 (7), 733, 933 7 / 77, 77, 77, 70, 00, PV, 39, 771,371 (7), 771, VY1, 731, P31, 701, 301, 401, 141, 541, TP1, 7.7, 4.7, 0.7, ۸۰۲، ۲۱۲ (۲)، ۷۱۲ (٤)، 777 (Y), AFY, PVY, ۷۱۳، ۱۹۳، ۱۲۳، ۲۲۳، 377, 777 (7), 077, 737, 107, 117, 117

(7), 797, 397, 997, 1.3, 4.3, P.3, .13 (1), 113(1), 113, 113, P73, 773, 033, P33, 0.5,510,504 \$ / 11, 31, 17 (7), 07 (7), 77, 37, 7A, 11, 7/1, 031, V31, V31, ·VL (Y), 1PY, VPY, YIT, ۱۳ (۲)، ۱۲۲، ۲۲۳، · ٧٣, ٢٨٣, ٣٨٢, ٢٨٤, ۲۰۶ (۳)، ۲۰۶، ۲۰۰ A+3, YY3, 173, 3Y3, (Y), 110, 110, 130 0 / 37, 73, 70, 30, 50 (7), 111, 39(1), 31, 11 (1), 111 (1), 171, 771, ۱۳۷ (٤)، ۱۳۸ (٤)، ۱۳۷ 151, 351, 381, 3.7, 0.1, 777, 077 (1), 107 (T), 307, AFF, 1PF, 44. F / 51, 47, PT, 30, 50, Po, ٠٨، ٨٢، ٢٧، ٢٨، ٨٨ (4), 19, 49, 49, 39(4), 79,711,711,771,371

T. 7. 707. 117.02 / 7. (1), 41 (3), 41 / 33 / 3 TV1 , 1 A1 (Y) , Y A1 (Y) . ابو داود 7K1, 717, 077, 137, Y \ 307 e 3 \ 371 , 177 , 737, 337, 737, 737 3.7, 757, 5.3, 783 6 (1), 137, 137 (1), 007 r \ 33, ..., 1.7 (Y), (7), 707, 007, 077, 775.7.4 · \( \bar{\chi} \) \( \bar{\chi} ابو الدرداء V.Y, 717 (Y), VIY, FYY 14/1 (1), 417 (1) ابو ذؤيب خويلد بن خالد 4.0/ 5 Y \ 00,00 \ VOY, YOY, 117, ابورافع د٣٢٥ 104/7 ٣ / ١١١، ١١٣ و ٤ / ٥٥ و ابوزرعة 28/7 2 / ۲۳۳، ۲۶۳ ابو حيان التوحيدي ابه الزناد ٢ / ١٧٨ و٤ / ٩٨٤ 177/1 ابوخازم القاضي ابو زید (T) 891 (89 / E 1 / 10 2 4 6 4 / 101 2 4 3 2 ابو خالد الداني 0.1:111/4.50.54. (Y) TYV / £ و ٤ / ٧٧، ٢٥١، ٥٣٥ و ابو الخطاب الحنبلي 0/10, 471 (7), T17, 107, 157 e F / 17 (4), 44, 33, 03, 46, ۶۸۳، ۳۹۷ و ۳/ ۱۳۷، 700,194 V31, A31, VOY, OFT, ابوزيدالانصاري 3.3, .13 6 / 02, 13,

ابو حیان

١٨٤، ٣٧٣، ٧٨٤ و٥ / ١٥٧

741 /4

ابوزيد*الب*لخي ابوشجاع 177 / 7 Y . 9 / 1 ابوزيد القاضي ابو الشعثاء 287/4 444 / E ابوشمر الحنفي ابو سعبد ٢ / ١٥٥ و ٣ / ١٣٨ (٢) و 1 / 757 ٤ / ٢٢١ (٢)، ٨٣٨ (٢)، ابو الشيخ الأصفهاني ۱۲۸، ۲۷۹، ۲۸۰ (۲) و 497/ 8 189.100/7 ابو طالب ابو سعيد الخدري ( ) 779 ( 2 2 2 / 2 1 / 213 63 / 119 ابوطاهر البغدادي ابو سفيان 199/1 ۲ / ۱۲۹، ۲۵۳ و ۶ / ۲۰۱، ابوالطفيل ۲۵۲، ۱۰۰ و ۰ / ۳۱ (۲)، (4) 8.7 / 8 YOY ابوطلحة ابو سلمة بن عبدالرحن 110 / Y \$ / 277, 0.3, 773, 373 ابو طلحة الانصاري ابو سليمان 271/2 (1)081/8 ابو الطيب ابو السنال YAA ( YV E / 0 , E + 1 / E 771/7 ابو الطيب بن الخلال ابوسهل الصعلوكي : ر : الصعلوكي 102/1 ابو شامة أبو الطيب بن سلمة ٤ / ١٨٣ و٥ / ٣٤٤ / ٢٠٣ 177 / 0, 277 / 2

VYT, PTT, 3VT (T), ابو الطيب الطبرى: ر: الطبرى، ابو **۲۷۲, ۷۷۲, ۸۷۲, ۸۸۲,** الطيب · PT , · · 3 , Y · 3 , · T3 , ابو الطيب، القاضي 1 / 07 (7), 57, 80, 301, 110, 440, 340, .30, 001, 171, 091 (7), 130,330 117, 717, 717, 777 ٥ / ١٧، ١٥، ٨٧، ١١٢ (٢)، (1), 177, 347, 547, 759, 777 (7), 337, P37 44. (4), 171, 371, 007, 7 / 573 . 473 . 483 . 477 . 477 . 777 737, 307, 317, 777, r \ 77,179, 191,171,771, 107, 277, 777, 197, 771, 773, 377 (7), 257,213,733 737, 737, 707, 707, 7 / 10, 211, 171, 771, 117, 017 (Y), 0A7 (Y), ۹۷۱، ۱۸۱، ۱۹۱، ۹۹۱، 417, 117(1), 117 1.73 7.7 (7)3 0073 ابو العالية الرياحي 7573 1773 1773 3.73 2 / A+3, 373 ٥٠٠، ٧٠٠، ١١٦، ٧٣٢، أبو العياس 1471 1731 TES AFS ١/ ٩٥، ١٥١ و ٢/ ١٦٥ و PV3 (Y), 3P3, PP3 ٣ / ٢٥، ٤٩٤ و ٤ / ١٤، \$ / ۲۹، ۲۲، ۲۸، ۳۸(۲)، ۵۸، ١٠١٤، ٢١٤ و ٥/٢٤ و TA. PILL ALLS YTLS TAV . 107 / 7 731, V31, 701, 1A1, ابو العباس محمد بن يعقوب 3A1. (Y), API, T'Y, 217/2 777, 777, 137, 737, ابو العباس القاضي 737, 337, 777, 777,

197, 997, 714, 714,

YA0 / 1

ابه عبد ابو عبدالله ۲ / ۷۲، ۱۸۳، ۵۵۲ و۳ / ۲۸۹ و 1 / 007 و 4 / ١٧١ 1 / 73,007, 7 / 7/7 ابو عبدالله البصري ابو عبيد القاسم بن سلام 1/00100/1 1V1 / Y 7 / . 11, . 31, 22, . 12, . 17, ابو عبيدة 254,544,544 10. / 4 7 \ 371, 717, A.T. 113, ابو العز 273,277 140.07/7 \$ / 57, 67(7), 75, 35, 69, ابوعلي 031, 001 (7), 337, 1 / .01, 001, 8.7, .17, POT , TTT (T), V3T, 117, 757, 7 \ 37, 1A1, 137, 0VT, VO3, PTO ۲۲۳، ۳۳۰، ۲۳۳، ۲۹۷ و (1), 370 7 / 753,3 / 807, 177, 101,104,161,101 r / 7/1, P.7, 0/7, T / X112 P.Y 71. ( TAO ( TVO ( TOO ابو عبدالله الجرجاني ابوعلي الجبائي : ر : الجبائي، أبوعلى EVA / £9877 / Y ابوعلى القاضي ابه عبدالله الحافظ 187/0 217,811 / 8 ابوعمر (Y) YO7 / Y ابو عبدالله الزبيري البصري

ابو عمر و

ابو عمر بن عبدالبر: ر: ابن عبدالبر

۲ / ۲۹۵ و ۶ / ۲۰۱ و ۲ / ۲۹۶

202/4

ابوعبدالرحمن الشافعي

297.281/2

ابو القاسم السبتي ابسو عمسرو بن الصسلاح : ر : ابن الصلاح 422 / Y ابوعمر ومحمدين عبدالواحد ابو القاسم، عبدالله، الشافعي 117/4 14/0 ابو قتادة ابوعيسي الوراق (1) 117 / 7 221/2 ابو قلابة ابو الفتح 3 / 101 / 30 / 101 ٣٢٠ / ٦ ابولهب ابو الفرج. 1 / ۵۷۳، ۸۸۳ (۲)، ۱ ۲۳، 3 ۲۳ ١ / ٢٧٩، ٢١٦ و ٢٠٢، **٩٩٤ و** (٣) \$ \ 17. 11. 177, 737. ابو محذورة 240 , £14 , TV9 101,101/7 ابو الفرج عمر المالكي ابو محمد 1.V/0 ۱/هنځ، ۱۸۹ و ۲/۱۸۹ و ابو الفرج القاضي T.V / 7, 10 / 0 TE / 0 ابومحمد البغدادي ابو الفرج المالكي YAY / 1 100/1 ابومحمدين عبدالسلام ابوالفضل 150 / 2 0.9/ 2 ابو محمد القاسم ابو القاسم الأنصاري £ 47 / £ 71/1 ابو محمد القاضي ابو القاسم الزجاجي: ر: الزجاجي 3 / PVT, · AT(T)

020 (1)02. 048 044 ابو محيريز 101/7 0 / 91,17,371, 01,771, 407 . TTV ابو مسعود ٦ / ١٠١، ١٥٧ (٢)، ١٥٩، T11 / 7 1713 1713 1113 7113 ابو مطرف بن عميرة T1V / T . TVV . TV . TIA . T . O ابو المعالى القاضي AYY, 5AY, 5AY, VAY, ۱ / ۲۸۳ و ۵ / ۲۸۲ 414 ابومنصور البروي ايو منصور YYY / 0 1/ 17 : 11 : 3.1 : 0.1 : ابومنصور البغدادي ۸۰۱، ٤٥١، ۱۲۱، ۲۰۲، 317,733 1 / ٧, ٢١, ١١, ٢٣, ٣٤, ٥٤, 101,140,11,071,101 227,471 Y \ 01. 71. 07. 77. 707. **191, 314, 714, 741** 7 3.7, 0.7, 197 (7), 1 PT, TPT, VPT, 193 177, 713, 173, 373 \* \ YY, YY, PY, YA, AP, 3 / 17, 111 , 171, 771, ٧١١، ١٣١ (٢)، ١٣٧، ۲۸۱، ۸۸۱، ۱۹۷، ۸۶۱، 731, 331, 001, 771, PP1, 777, 077, A77, VT1, PT1, TV1, PV1, 137, 737, 737, 337, 1113 7113 .613 7813 P37 (Y), 107, 717, 177, 737, VFT, A33, •17, 117, 517, 777, 103, AF3, .Y3, YY3 . YY, PYT, TOT, YOT, (Y), TV3, 0V3, 3A3, 777 (7), 777, 777, 193, 110, 170 (1),

177, YYY, 187, ... 713, 173, 773, 773, 3 / AV, 1A, 11, 111, 011, 101, 131 (1), 501, 101 (7), 311, 717, . 77, ·17, 133, AP3, ·10, 110,710,170,770 140,141,141,041 (1), 171, 931, 701, 171, 771, 3VI, PVI, 177 337 (Y), 31Y, 400 (455 (440 r \ • 7 , 77 (7), 07 , 77 , P7 , 13, 53, 4, 711, 311, 317, 737, 317, 017, 414

ابو منصور القاضي ۱ / ۲٦٦ (۲) و۲ / ۱۳۳۳ ابو موسى الأشعري ۲ / ۱۷۶ و۳ / ۱۹۷ و ۶ / ۳۱۸ و ۵ / ۲۲ ، ۲۶

ابونعیم ٤ / ۳۷۸و٦ / ۲۸۹

ابو هاشم : ر : الجبائي، ابو هاشم ابو الهذيل

۳ / ۳۰ (۲)، ۳۰۰ و ۶ / ۲۳۳، ۲۳۶ و ۵ / ۱۶، ۱۷ و ۲ / ۲۰۰۰ ۱بو هریرة

107/7

ابو وائل

ابو الوليد \$ / ٢٣٩ و ٦ / ٣٢٦ ابو يحيى البلخي ١ / ٢١٦، ٢١٩ ابو اليسر البزودي \$ / ٣١٥، ٣٩٨ ابو يعقوب الرازي

ENO / 1

### ابويعلى

1 / 07,73,33,03,00,007 و ۲ / ۱۸۳ و ۳ / ۱٤۷ و \$ \ 07, 501, 317, 377, , £9. (£AV (£7A (£\*\* YA1 / 7, YVE . 1V / 0

### ابو يوسف

1 / VAI , 7 / P71, 1.7, 777, VYY, AOY, VIT e ٣/ ١٣٦ (٢) و ٤ / ١١٠، VPY 1 K37 1 FK7 1 Y • 3 (7) 1 3.3, 243 (1), 340 6 ه/ ۲۵ و ۲/ ۹۹، ۲۱۲، 017, 077, 137, 737, 207, 707

ابو يوسف عبدالسلام ١/ ٩ ابو يوسف القاضي

YV . / £

اي بن كعب 108.1.7/ £

الأبياري

1 / 10 00 3 11 11 11 077 357, 277, 277, 287, 797, 307, 7P7, PPT Y \ 0 , 031, PF1, YV1,

2 . . . 7 7 7

7 \ 7, 77, 83, 77, 18, 78, PP. 731, 101, NTI, PV1 , X77 , 073

3 / 01,37,107, 727, ... P77, .77, 377, 037, 107, VOY, 117, 033, 133, P33, TV3, 113

٥ / ١٠ (٢)، ٦٨، ٩٣، ٥١٠، T.13 7713 VVI3 VI73 777, YTY, \*TY, TTY, 455,454

7 \ • F , PA , PY ( ) • T | 3 T | 3 PAI, 7PI, 171, 177, 277, 777

> اثرالدين Y / 10, . VY

> > احمد بن حنيل

1 / 11, 37, 50, 14, 04, PA (1), 171, 301, 717, 799, 797

Y \ P3, YA1, 337, P73, 033 7 \ 0, P.1, [A1, TYY, PY, ATT, PIT, 133, T33

3 / 070 . 70 / 130 5 . 10 / 2 111, 511, 501, 311, 191, 907, 757, 757, 3 TY (T), P TY, 1 YY, AAY, YPY, TPY, T'T, 077, 777, 177, 177, 177° 777° PAT' 3PT (7), 3.3, 113, 813, AT3, PT3, AF3, 1A3 (1), 143, 343, 443, 443, 443, 1P3, 1P3 (Y), AP3, 110, Y10 ۱۷ (۲)، ۲۱، ۱۷ (۲)، ۳۳ (1), 37 (7), 75, 731, IOV r \ 73, 70(7), 30, 0V, VV, ٩٠١، ١١٢، ١١٢، ١٢١٠ 001, ... (1), 7.1, 017, 077, 757, 757, TAY (Y), 1PY, YPY (Y), TP7, V17, P17, 077 احمدبن صالح 49V / £

احمد بن يحيى، ابوالعباس

YY / 0

الأخضري TV . / Y الاخفش ۲ / ۲۹۰ ، ۲۹۰ و۶ / ۳۱ الاخفش ابو الحسن Y \ ((Y) \ Y الأرموي ١/ ٥٥ و ٢ / ٧٩ و ٦ / ١٣١، 149 الأزدي EV / E , 19 / Y الأزهري ۱ / ۱۹ و۲ / ۲۱۲، ۲۲۲، ۲۶۳و VY / W اسامة (Y) Y · 9 / E اسامة بن زيد \$ / ٢٠٦ (٢)، ٢١٠، ٣٧٣ و 141 / 7 الاستاذ

1 / . ۲ ، ۵ • ۱ ، ۲ • ۱ ، • ۱ ۱ ،

101, 001, 401, 047,

٩٨٣، ٥٩٣، ١٠٤، ٢١١ و

۲ / ۱۵، ۱۸۲، ۲۸۳، ۹۲۷

٣ / ٢٣٢، ٢٨٤، ٩٩٤ و

الأستاذ ابن داود ۳ / ۲۷۹

الأستاذ أبو بكر ٥ / ٢٨٧

الأستاذ أبو بكر بن طاهر

180 / 8

الأستاذ ابو منصورالبغدادي

۸۳ / ٤ الاستراباذي

128/8

إسحاق

1 \ 171 e \$ \ VAY, 3PT (Y) e

1 \ 1AY, •PY

إسحاق بن راهويه ٢٨٧ / ٤ إسحاق الحنظلي ٥ / ٣٥٣

اسعد بن سهل بن حنیف ۲ / ۲۰۱ (۲)

الاسفرايني

الاسفرايني، ابو إسحاق

الإسفرايني، ابوإسحاق، الاستاذ

7 \ 17, 30, VA, 777, POY, · 77 , 777 , 277, APT, 753 3 / 11, 51, 37, 111, 07, 90'7 ( £9 X ( £9 Y ( \$7 E Y ٥ / ٨٨١ و ٦ / ١٢٠ / ٢٧٢، YVV الاسكاف، ابوالقاسم 77/1 الاسكافي، محمد بن عبدالله 14/0 اسماعيل (عليه السلام) 21/7 اسماعيل (4) 17 / 4 اسماعيل البغدادي 197/0 اسماعيل بن اسحاق القاضي F / 73 اسماعيل بن عباد 111/7 اسماعیل بن عیاش T.V / 8 اسماعیل بن مروان TVY / T

4 / PT, 13, TO, AA, AP, PP, 1.7, 7.7, 7.7, P77, V37, PV7, 7P7, 3.7, 0.7, PIT, 077, A07, 777, 173, .73, 503, 273, 0P3 (Y), PP3 3. \ 11, 44 (1), 444, 433, 303, 373, 183, ... 7.01 (017 (0.4 (0.4 010,017 0 / 11, 17, 77 (7), 70, 3.1, 171, 771, 731 (1), 771, 771, 781, 957, 4.4, 779 r \ 115 775 77 (7), P7 (7), V113 8373 1PT الاسفرايني، ابوحامد PYY , 0AY (Y) , AAY , 8.0 (8.7 (8.1 ) 799

اسماعيل القاضي

1 / 501 e 7 / 707 e 3 / 713 e 0 / 773 APeF / 577

الاسماعيلي

TV0 / £

الاسماعيلي ، ابو بكر ٢ / ٢٠١ ، ٣٧٨ الاشعث بن قيس ٢ / ٣٠٤

الاشعرى

7 \ P(1) · Y(1) · 3 Y · Y 0 (Y) · Y (Y

3072 AVY (Y)

الاشعري، أبوالحسن

Y | 31, VY1, AY1, \*F1,

P3Y, Y0Y, V13 e

Y | Y'Y, 3P3, 0P3 e

3 | P'1, 110, YY0 e

6 | FF1eF | 13Y, Y3Y,

P3Y, \*OY, 0OY, YVY

أشهب

\$ / ٢٦٨ أشهب بن سعد \$ / ٢٠٦ اشيم الضبابي \$ / ٢٥١ اصبغ بن الفرج ۲ / ۸۸(۲)

الإصطخري، ابوسعيد

1 \ 717 e 7 \ 77, V7, Y07,
YV7, P73, 3P3 e 3 \ •7,
YA1, Y77, 370 e 7 \ A5,
0P, FP

الاصفهاني

1 / 10 01 371 1 111 1111

الاصفهان\_أبومسلم ٥٥٧، ٥١٦، ٢١٦، ١٩٦، (7) 54. (21) 7 / 71/63 / 74,7.1 7 \ 71,71,17,77, P3,70, الاصم (110 (10) (90 (97 (00 7 00 037 037 371, 171, 771, 131, (Y), P3Y, \*OY, ASI, VOI, POI, TVI, 407) 307 (T); ٩٧١، ٤٨١، ٩٩١، ٩٩١، (Y) Y07 P.73 7173 P173 A773 الأصمعي PYY, PYY, Y3Y, FPY, VY / Y **737, '77, 527, PP7,** الاصوليون 7.3, 2.3, 113, 773, 200,287 7\ V.1. X.1. .11. 711 7 \ 77, 07, 57, 03, 3V, 7P, (1), 111, 111, 111 (1), 111, 771, 731, 277, 317, 777, 777, 737, 507, VOY, TVY, A3T, P37, PAY, 7/7, 037, VOT, 773, \*73, 353, **137, 077, 177, 197,** 313, 513, 873, 873, EVI 1 / V. . 16 . 44 . 44 . 4 / 5 **٤٧٦ ، ٤٦٧ ، ٤٦٥ ، ٤٤٦** (0), VV3, 7P3 e 3 / V) 187, 573, 673, 733, P, Y1, 07, °7, 13, 33, EVY LEOA ٥ / ٩ (٢)، ٢١، ٢١، ١٤، ١٢، ۷٤، ۲۷، ۸۳ (۲)، و Y .. / 7 771, 771, PVI, 791, ·17, 517, P17, 177, الاعرج ۲۲۲، ۲۷۲، ۲۲۳، ۶۵۳ و 177/1 1.9 / 7 الاعمش الاصفهان، ابوبكر ٤ / ١٥٢ / ٢٥٢ 17/0

افلاطون

1 / 243 7967 / 10

الاقرع بن حابس

44 / Lba

الاقليشي

1 / 54

إلكيا

1 / ٧٤، ٤٢٢، ٩٢٣، ٧٧٣، ٣٢٣

e 7 \ A77; 077; V3 e 7 \ 'F(7); VA; F//(7); V7/; Y3/ (7); VV/;

PFY, PT, 0PT, Y+3,

P.3, V13, V73 (Y), 1.0

. ٧ • . ٦٧ . ٥ ٥ . ٥ ١ . ٥ • . ٤٤ / ٤

۸۷، ۷۹ (۲)، ۱۸، ۸۰۱، ۲۱۱، ۲۱۱، ۲۱۱، ۲۲۱،

٨٣١ (٢)، ٣٤١، ١٥١

(7), 001, 401, 771,

۲۹۲ (۲)، ۱۹۲ (۲)، ۱۹۲

PP1, Y.Y, 3.7, A.Y,

· 17, · 37, · A7, 3 P7,

077, 337, 707, 833,

103, 113, · V3, 6V3,

0.01 L.01 V.01 A101

110, 170, 770, 070,

08. (4) 041.040 (044

444,444

إلكيا االطبري

1 \ 000 1710 3710 P.70 """ .370 .470 PP70 POT0 05T0 VPT0 3.30 17305T3

AP, 311, 771, 171, ۸۳۱، ۱۶۱، ۳۶۱، ۱۸۱، 7.7, 317, 777, 137, VOY, POY, OFF, AFY, PYY (Y), 1PY, A.Y, 11 (1), (17, 177, 177, 377, V77, V07, AFT, 777, 087, 887, 13, 213, 713, 773

3 / OY, PY, TA, 0 11, P11, 7X13 337 (Y)3 0375 ۷۲۷، ۷۷۱، ۸۸۲، ۲۹۰، أم معبد ه ۲۰ به ۲۰۹ ، ۲۰۳ ، ۲۰۳ ، ٣١١، ٣١٥، ٣١٧ (٣)، إمام الحرمين، الجويني 377, 077, P77, 077, 737, 737, 707, 207, PATS IPTS APTS PPTS 713,013, 33,000

> ٥ / ١١٠، ١٤١، ١٧١، ١٣٠، 777, 077, .37, 737 و r \ 011, x01, 3.7, 7PT

> > إلكيا الهراسي

1 / 91, 171, 117, 777, PVY FAY 3/3 (Y \ 0 · Y \ \ \ Y \ \ \ Y \ \ Y \ \ Y \ \ Y \ \ Y \ \ Y \ \ Y 7975 7175 PVT5 · AT5

197, 797, 397, 773 7 / 5, 53, 50, 671, 831, 001) PVI) TPI) P.Y) 117 ,07/2 , 797 111, VYI, PIY, 37T, 484 .48.

> أم خالـــد 1 / 3 VI

> > أم سلمــة

٤ / ١٧٥ و ٦ / ١٧٢، ١٧٣

14. / 7

1 / ٧٠ ٨٠ ١٠ ١٢ ١١ ١١٠ ٥٢٠ 57, AY, OT, Y3, Y3 (T), TO, PO, IT (T), 17, AT, YY, AY, TA, ۹۸، ۹۵، ۱۱۸، ۱۱۰، 171, 171, 331, 111, PT1, TV1, VV1, 1P1, 117, 317, P17, FYY (1), 711, 771, 731, 137, 107, 707, 00T, **719 . YTV . YTE . Y09** (Y), AVY, \*AY, VAY, PAY: PPY (Y): \*\*\* (Y):

7.7 (7), 317, 117, 137 (7), 707, 107,

373, 573, 733, 933 (Y), 003, 153, VL3 PF3 (Y), XV3, 1A3, 290 , 294 3 / P. 11, 31, 51, 17, 07 (1), 11, 14 (1), 44 (Y), 13, YO, OO, AO, 17, X1, X1, XX, XX, 39, 111, 771 (7), 031, 111, 711, 391 (7), 091 (7), 1.7,

10, PO, 11, TV, VV,

AA (Y), .P, IP, PP,

٧٠١، ١١١ (٢)، ١١٢ (٢)،

٠٣١، ٢٣١ (٢)، ١٣٥ (٢)،

(157 c) 5. 127 c) 731 s

731, 331, 931, 901,

171, VII, VVI (Y),

٩٧١، ١٨٠، ١٨٧، ١٧٩

191, 791, 0.7, ٧.7,

173 0073 1773 7773

٥٩٢، ٧٩٧، ١٣ (٢)،

717, 317, 717, 717,

VOT, 317, 7VT, 1.3

(Y), V/3, ·Y3, /Y3,

10 (Y), 17, YF, 3F, 7Y, AA, 011, 731, 731, 331 (7), 401, ١٧١، ١٢١، ١٧٥، ١٧١، (1) (1) 1VV PAI, PPI, 4.7, V.7, 777, 377 (7), . 770 VYY, 'YY, 17Y, YTY, 737, 737, 337, 837, 107, 757, 357, 857, PFY, TYY, 3AY, 0AY,  $\Gamma\Lambda\Upsilon$ ,  $V\Lambda\Upsilon$  ( $\Upsilon$ ),  $\Lambda\Lambda\Upsilon$ , · P7 , TP7 , TP7 , T9. 7.7 (7), 0.7, 7.7, ۸۰۲، ۱۲۲، ۱۲۷، ۱۲۷، 777, 777, 177, 077, 137, 407

3.73 (1)3 777 (7)3 ٧٣٢، ٢٣٩، ١٤٢ (٢)، 137 (7), 337, 037, V37, P37, 007, 107, 707, 707, 047 (7), TYY, AYY, IAY, YAY (Y), AAY, PAY (Y), 797, 397 (7), 097 (7), PPY , A.T. PIT, 17T, 777, 077, 177 (7), 377, 737, 037, 537, 307, 207, 317, 217, ٠٧٧ (٢)، ١٧٧، ٢٧٣، ۵۷۳ (۳)، ۸۷۳، ۱۸۳، TAT, 1PT, 3PT, PPT (7), 4.3, 413 (1), 073 (Y), XY3, XY3, 'Y3, 733 (7), 033 (7), 833, . 63, 773, 073, 773, 393, 7.0, 0.0 (1) 100 A10 (Y), Y10 (Y), 010, 110, 110, 170, 570, 470, 770, 070 **(Y)** 

YY/, PY/, IA/ (T),
TA/, 3A/, AA/, TP/
(T), A·Y, 0/Y, 17Y,
TT, PTY, Y0Y, Y1Y,
0/Y, Y7Y, 1YY (Y),
TYY, 3YY, 0YY, AYY,
TAY, AAY, I·T, Y·T

امرؤ القيس ٢ / ٣٦١ و ٦ أميـــــة ٢٠٤ / ٤

الأنباري، ابو بكر ۲ / ۱٤۹، ۳٤۷

> انس بن مالك ٤ / ١٠٦

> الأنصــــار ۱ / ۹۵ و ۳ / ٤٩٧ الأنماطي ٤ / ١٣٢ و ۵ / ٢٨١

الأنماطي، ابو القاسم ٣ / ٢٧٢ و ٤ / ١٣٢ و ٤ / ٢٣، ٣٠ الاوزاعي ١ / ١٣٦ و ٤ / ١٦٧، ٤٠٧،

۱ / ۱۳۱ و ۶ / ۱۱۷، ۲۹۰، ۲۹۰، ۲۹۰، ۲۹۰، ۲۹۰، ۲۹۰، ۲۹۰، ۲۹۳ ۱۱ و ۳ / ۲۱۲، ۲۳۳ ۱یاس بن معاویة ۱۱ / ۸۸ (۳)

> ايوب (عليه السلام) ٦ / ٤٣

ب

الباجسي

VP7 (T), T3T, 33T, V37, K07, FA7, FP7, 01. (\$40 (\$4\$ (\$4. ٥ / ١٢١ ، ١٨٠ ، ١٧٥ (٢)، 797, 797, VP7, P.T. ٠١٦ , ٦ / ٢٢، ٢٨، ٨٨، PP. PFI. 1VI. OAT الباجي، ابو الوليد ۱ / ۸، ۲۵، ۳۰۰، ۳۹۹ و Y . VI. 1AI. 0572 347 , 4 / 414 , 3 / 60 (1), P.1, YYY, YAY, ٧٩٧، ١١١ و ٥/ ١٤٩، 1973 477 الباجي، علاء الدين

١ / ٢٧٣ و ٢ / ٧٠ و٣ / ٤٧٦ البارزي Yo. / 1 الباقلاني

1/1, 3/170, 0/073 דיי ל ל / וזו איי الباقلاني، ابو بكر (انظر أيضا: القاضي)

£1 £ (127 / £ , £ 7 1 / 7 الباقلاني، محمد بن الطيب، ابو بكر 1 / 07, 73, 43, 85, 44,

(18° (171 (AV (A) VVI , 141 , 181 , 181 , 181 , .17, 717, 777, 771, PTT, 33T, 30T, A0T, 757, 877, 577, 387, . 233 173

Y \ 073 AY3 YF3 3F3 PA3 301, 171, 171, 177, 777 (7) 777 (77) VYY (Y), 057, 3VY, 0AT, AAT, PPT, Y.3, 3.3, 213, 173, 773, 224

7 \ 1, 77, 77, 77, 711, 171, 171 . 177 . 187 . 189 771, 7.7, 3.7, .17, 707 (7), 807, 757, VITY INTO ONTO OPTS 507, 113, V13, 173, 273, 573, 383, 083 (4), 50%, 113, 113, 173, 373, 573, 383, (4) 840

\$ / 71, 73, 43 (7), 70, ٥٢، ٢٨، ٩٩، ١٣١، ١٤٤، 031, 711 (1), 711, 791, 3P1, AP1, 017,

> الباهي، ابو الحسن ۱ / ۱۷

البخاري

۱۳۹، ۱۲۳ (۲)، ۲۳۳، ۲۳۳، ۲۳۳، ۲۳۳، ۲۰۳، ۲۰۹، ۲۰۹، ۲۰۹، ۲۰۹، ۲۰۹، ۲۰۹، ۲۰۱، ۹۰ و ۹/ ۲۶، ۹۰ و ۲/ ۲۶، ۹۰ (۲)، ۲۰۲، ۳۰۲، ۹۰۲ (۲)

۲ / ۲۵۷ البرجاني، أبو سعيد ۱ / ۳۹٦

البردعي، ابو سعيد ٤٩٠/٤

> ٦ / ٤٥ بروع بنت واثق ٤ / ٢٤٥

البروي ۱ / ۱۲۲ و ۵ / ۳۲۷

البــزار ۱ / ۲۸۹ و ٤ / ۲۶۸، ۲۹۱

البزدوي

بــلال البزدويان 101 197 / 7 , 488 / 2 A. / £ البلخـــي البسطامي، ابو عمرو 779 / 8 , TOY / Y 101/1 البلعميي بشر المريسي 0 / 77, 707, POT 0 \ VV , T \ .37 , 037 , FOY البلعمي، محمد بن أحمد، ابو بكر البصــري ١ / ٢١٠، ٥٥٥ و ٢ / ١٤٧ و ٥ / ١٢٧ و ٦ / ١٢٧ ٣/ ٢٢٤ و ١٤٤/، البندنيجي P70, 730 ١ / ٢٠١ و ٤ / ٩٨٤، ٩٩٤، البغدادي 017 ٧٧ / ٦ البهراني، محمد بن عبدالله 7 / 377 البغـوي 1 / YY, 3AY, VOT, Y / YY البويطسي و ۲/۳/۳، ٤٤٤ و ٢ / ٤٤٥ و ٣ / ١٩، ٣٩٢ و 3 / 177, 727, 070 (7) € 3 / ATT 3 PT (Y) e 0 \ ATT , AST , AST 798/7 TY. . YAA / 7 , البيضاوي البكار، القاضي 1 / 07, 14 (4), 14, 11, 14. / 7 • 91, 717, 777, 073 بكر بن العلاء 7 / P, 71, 77, 77, AV, YY / 0 ۹۷، ۸۰ (۲)، ۹۰، ۹۱،

 بكير بن عبد الله الاشج

797 / E

7 / 17, NV, 311, Vol (7), NF1, 1V1, NA1

البيضاوي، ناصر الدين

Y / 5V

## البيهقي

1 \ 3 PY , V3 T , A3 T (Y) ,

TO T , O T S & Y \ A T T

\$ \ 1.1. 3.1. 701. 777 1.1. 7.1. 7.1. 7.1. 1.1. 3.1. 1.1. 7.1. 7.1. 3.1. 7.1. 7.1.

• \ 131, 117, AVY e F \ 00 (7), ••1, 0•1, ••7, 377, FYY

•

التبريزي

٢ / ٢٢٢، ٤٢٠، ٤٣٥ و ٤ / ٢٩، ٧١، ٥٤٥ و ٥ / ٧٥ التبريزي، أبو زكريا ٢ / ٢٧٠ و ٣ / ١١٦

> الترمذي ٤ / ٣٦٣، ٣٦٥ تقى الديسن

> التلمساني ۲ / ۱۵ و ۶ / ٤٩٦ التميمي، ابو علي ۲ / ۱۰۳ التميمي، أبو الفضل ۲ / ۱۸۳ التميمي، ابو منصور

> > 701/8

التنوخ*ــي* ۲ / ۳۳۳

ٹ

النعالبي ۱۷۳ / ۲ ثعلب، أحمد بن يحيى ۲ / ۱۰۵، ۱۶۹ (۲) ثعلبة بن حاطب ۱ / ۳۹۰، ۳۹۰ الثعلبي

> ه / ۲۲ الثــوري ۱ / ۱۳۲ و ٤ / ۲۷۰، ۳۳۹

, TOA / E , 187 / T

3

بربر ۲ / ۱۶، ۲۰۲ و ۶ / ۱۱۷، ۱۵۵، ۳۲۳، ۲۰۷، ۳۵۳، ۳۲۰ و ۰ / ۲۰ و ۲ / ۱۵۸، ۱۲۰، ۱۷۲، ۱۷۳، ۲۱۲

بر بن عبدالله ۱ / ۲۳۳

جابر الجعفي ٤٠٥/٤

الجاجرمي

١ / ٨٨ و ٢ / ٢٥٠ و ٣ / ١٧٤

الجاحظ، ابو عثمان ۱ / ۶۶۲ و ۶ / ۲۲۲، ۳۰۲، ۱۶۱ و ۲ / ۲۳۲ (۲)، ۲۳۷، ۲۳۷

> الجاربردي ۲ / ۲۲۰

> > الجبائسي

1 \ 071; PFI (Y); VAI;

71Y; TFY e Y \ .71;

771 e T \ .71;

70 (Y); AP; PP; TYI

(Y); .74; T.0 e 3 \

(Y); .74; T.0 e 3 \

PP; T31; TYT; PYT;

PVY; V17; V17; AIT;

FV3; (10; 370 e

O \ TYT e F \ .311;

VVI; .77; 3AT (Y)

الجبائي، ابو علي ٢ / ٣٢٥، ٣٤٨، ٤٤٣ و ٣ / ٣٧٠، ٥٠٠ و

٤ / ٣١٨، ٤٩٨ و ٥ / ١٤ و جبريار 7 / PT, A3, P.Y, .07, ۱ / ۱۹۸ و ۲ / ۳۹۶، ۱۹۸ و ٤ / ١٨، ٩٨، ٥٠٢، ٨٠٢ و YAE ٥ / ١٠٥ / ٦ , ٣١٨ / ٥ الجبائي، ابو هاشم 177 .1.7 1 / 93, 95, 77, 671, الجرجانسي 171, 001 (7), 191, 381, 8.7, .17, 717, 7 / 177, 177, 787, 017, 7773 7773 777 (7)3 ۳۱۷، ۳۱۷، ۵۱۵ و 177, 777, 077, 777 7 / PT, AF, OV, AP, (3), 777, 777, 677 ٨٦٧ و ٤ / ٤٨٤ و ٥ / ٨٦٧ 104 (114/7) (1), 7/3 الجسرمسي ۲ / ۱۶، ۱۹، ۹۵، ۳۰ (۳)، 777/ ٥٢٣، ٨٤٣، ٧٩٧، ٣٢٤، 373 (7), 073 (3), 173 (3), 733 7.7/0 ٣ / ٧٨ (٢)، ١٩، ٩٩، ١١١، جرير بن عبدالله 771 (7), 177, 807, 4.4/ 8 PFT3 • VY3 7 F3 3 KV3 3" الجسزار 195 YA0 / £ 3 / 35, 88, 731, 877, الجسزرى 337, 037, 507, PVY, TIT / 8 , 1.7 / Y 19V (1.8 الجزري، شمس الدين ٥/٧، ٣١، ٧١ (٢)، ١١٠، TE7 / Y 444 ٦ / ١١٢، ١١٤، ١٧٠ (٢)، الجزولسي 0173 . TT3 0073 PVY 444 / X

3 / 770,0 / 717,317 الجصــاص ، ۲\ ۱۸، ۱۷۲، ۸۷۲، ١ / ٣٩٩ و ٢ / ٤٠٢ و ٣ / ١١ 197 TEA (A. / & , E99 (Y) الجيلسي الجصاص : زالرازی، ابو بکر 1 / 11, 41, 41, 471 6 جعفر بن بشر ٢ / ٢٢ و ٦ / ٢٢٠ (٢) ٤ / ٢٥٤ و ٥ / ١٧ و ٦ / ٤٨٢ جعفر بن حرب T1 (1V/0 الحسارث جعفر بن سليمان الضبعي Y7Y / 8 YVY / £ الحارث الاعبور جمال الدين 2.0/ 8 7 / P.7 , PTT حارث بن اسد محاسبی الجوزجان، ابو سليمان ١ / ٥٨، ٩٤٩ و ٤ / ١١١١، £71/ £ 1.73 7173 3373 7573 الجوهري 743 3 3 TO 1 / 10 (7) 6 7 / 27, 371, الحارث بن هشام 7.7, 3.7, 737 (7) e 1.7/ 1 ٣ / ١٧، ٢٧ (٢)، ٩٦ و ٤ / ١٤، ٧١ و ٦ / ٧٧ الحافيظ 170/ 5 الجويني 1113 الحافظ ابو عبدالله 1 · V / 1 الجويني: ر: امام حرمين الحاكسم الجويني، ابو محمد

1 / 107, 257, 407, 427 €

3 \ r · 1 , TPT , AVT , VPT

(Y), 073 e F \ 03, 37Y الحسين بن محمد 444 / 1 **(Y)** الحصيري الحجساج 99/7 ٤ / ٨٨٨ و ٥ / ١٣٤ حكيم بن حزام حذيفــة 140 / 4 , \$10 / 1 14. 18 0 108 / 4 الحلوانسي الحريسري 79/0 ٣٧٤ / ٤ / ١١١ / ٣ الحليمي الحريري، ابو حسن 1 \ 77, 77, 77, 271, 377, TVE / 8 , TVO / Y ۸۶۲، ۹۹۸ و ۴/ ۱۸۹ و الحسين \$ / ٣٥٢، ٢٧٦ و ٥ / ١٥٧ 1/77 6 7/1773 . 47 YIA / 7 , و٤ / ٣٧٣، ٥٠٤، ٨٠٤، £ 1 . £ 1 . 799 / £ الحسن البصري الحميصي ٤/٨١، ٨٠٤، ١١٤ و 10. (189 / 4 F / 17, 0V, 157 الحسن بن برهان 17/4 V1 / Y الحميدي، ابو بكر الحسن بن على 4A4 / 8 ٢ / ١٨٠، ١٨٢، ٢٨١ (٢) و حناطسي 3 / 193 6 7 / 117, 717 ۳/ ۲۲۰، ۲۰۰ و ۲/ ۲۲۰ **(Y)** الحنفسي الحسين بن علي ٥ / ٢٠١ (٢)، ٢٣٩ و ٤ / ١٨، (٢) ٥٠٠ (٤٩٠ / ٤ 1.12 751

# خ

#### الخطيب

#### الخطيب البغدادي

> الخطيب، ابو بكر ٤ / ٣٣٤، ٢٠٨

- V (115 / 5

۳/ ۲۷۲، ۹۶۶ و/ ۹۱، ۱۱۱، ۸۱۱، ۲۷۲، ۹۶ م

الخسلال

الخفاف

**TV / T** 

خليــــل تر / تار م

۲ / ۲۷، ۱۶۹ و ۳ / ۱۳۱ (۲)

الخوارزمىي

7 \ 0.5 e 3 \ VP3 \ PP3 \ 0.00 \ 0.00 \ T.00 \ T.00 \ 0.00 \ T.00 \ 0.00 \ T.00 \ 0.00 \ T.00 \ T.00

الخوارزمي، ابو فضل ۱ / ۸ الخـونجـي ۱ / ٥٥

٥

الدار قطني ٤ / ۱۱۷، ۳۲۵، ۳۲۳ (۲) و ۲۰۳/ <mark>۲</mark>

الدارقطني، ابو الحسين ٤ / ٣٩٢ الداركــي ۲۹٤ ، ۲٥٤

الداركي، أبو القاسم

الدارمىي

الداودي، ابو عبدالله محمد الدارمي، الحافظ 1AV / Y 178/8 داود عليه السلام الداودي، محمد بن سعيد 717 / 7 9/1 داود داود بن على الاصفهان ۲/۲۷، ۲۷۰ و ۳/۱، ۱۹، 7 / ATY ٢١، ٩٥٥ و ٤ / ١٨ (٢)، داود النهرواني 77, 07, .7, 13, 757, 14/0 377 (3), 783, 383, الدياس، ابو طاهر VYO, 130 (Y), 530 (T), 497/ 8 ٥ / ١٨، ٢٠، ١٢ (٣)، الدبـــاغ 77, 77, 773 e 7 / 77, YA0 / £ 77, 757, .67 (7), 187 داود الاصفهاني الدبوسيي 11/0 1 / 131, 301, 711, 317, داود بن عبد الرحمن العطار 771, 391, 377, 777, £ 1 4 7 £ 0A7, A13, P73, 733 داود بن المعيني (۲) و۳ / ۱۱، ۲۵۹، ۲۲۸ و YV1 / £ 3 / 13, 14, 111, 171, داود الظاهري ٥٥١، ١٢٢، ١٨٢، ١٨٢، ٢ / ١٨٢ و ٣ / ٥٥٥ و ٤ / ٤٧٣ 117, 1.7, 017 (7), (۲)، ۸۲۲ و ۵/۱۷ و 777, 377, 177, 197, 77 / 77 733, A33, OP3, 0.0, 01. داود، ابو بکر EV9 / 4 ۵ / ۲۱ (۲)، ۲۲، ۷۲، ۸۹،

011, 191, 317, 977, ۸۰۱، ۱۲۱، ۱۲۸، ۱۲۱ و 5A7, 037, POT, 173, 40 / 7 2 YO الدبوسي، ابو زيد ۲ / ۱۳ (۲)، ۲۲، ۹۱، ۱۳/ ۲ 1/07031 771, 371, 771, 731, الدقساق VOI, 371, 371, 771, ٧ / ٢٠٦ و ٣ / ٢٠٢، ١١٠، 311, 017, 417, 377, 100 (7) 03 / 07 (7), 17 588 (888 (8.4 CM) (1), 47, PT, 111, 7 / 71, 77, 77, .3, 75, 773, 311, PTT ٧٧، ١١٤، ١٢٣، ١٧٢، الدقاق، ابو بكر 711, OPI, TTT, OOT, 1 / PYY , TAY e 7 / PY3 , FOY, POY, AFY, MIT, ٥٩٥ و٤ / ٢٤، ٦٨، ١٨٠ TYT, 0AT, . 13, AT3, 733, 1 V3, AV3, 3 P3 الدمياطي، الحافظ 3 / 01, 71, 77, 13, 73, (Y) YTT / E 73, 70 (7), 75, PP, ذ 7.1, 071, 171, 031, · (۲) ، (۲) ، (۲) ۱0· 517, PTY, 737, V37, ۲ / ۱۱ و ۳ / ۱۱۷ 307, PYT, 3PT, 0PT, الذهبي، الحافظ VP7, 374, 777, .373 YVV / £ 707, OVT (Y), AVY, 393, 593, 893, 300 1.00 PTO, 070, TTO, الرازي 080,048 1 / 07, 93, 40, 95, 74, ٥ / ١١، ٢٧، ٨٢، ٣١، ١٧، ٠١١، ١١٨ (٢)، ١٢٤،

۹۶۹ (۲)

۹۶۹ (۲)

۹۶۹ (۲)

۹۶۹ (۲)

۹۶۹ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

۱ (۲)

الرازي، فخر الدين

497 / Y

371, .7P, PP, P, P, 10, 111,
371, .7T, V01, V01, A01,
"F, 17, T7, TV7, 0.7,
377, 137, PA3, ...0(Y)
3 \ P, PO, OT, TT, TV, VV,
A71, .31, 031, 3A1,

> الرازي، ابو اسحاق ۲ / ۲۱۵ ۲ / ۲۵۲

الرازي، ابو اسحاق ۲ / ٤١٥ و ٦ / ۲٥٢ الرازي، ابو بكر

الراغيب

411 / Y

رافع بن خديج ٤ / ٣٧٩

77. / 7

الرافعىي

\(\text{A}\) \(\te

٥ / ٢٩، ١٦، ٢٢، ٢٨،

111,771 (7)

**(Y)** 

الراوندي ٤ / ٤٤٠

الربعــي ۲ / ۲۵۲ (۲)

الربيسع ٠(٢) ٢٢٥ ،٨٨ ،٥٠ / ٣ ٣/ ٩٨ و ٤ / ٢٩٢، ٣٩٢ و 307, 007, V·T, 00/7,17/0 377, A77, 337, 777, 513, 173, الربيع بن سليمان 773, VY3, PY3, 3 / 713, 7 / 75 003 (7), PF3, رسعية ٣٨٤ ، ٤٨٤ ، ٤٨٣ \$ / 077, 5.3, 443 (1) \$ \ V. 01, TT, TT, PV, TA, ربيعة بن عبساد ٥٨، ١٠٠، ١٢٨، ٣٣١، 2.7/2 131, 711, 7.7, 077, 577 P37 (7), AFY, رشيد Y \ 1777 177, 777, 477, 377 (T), TAY, .PY, 1PY, رشيد الحواري 797, 797, VP7, ·17 91/1 (T), 31T, 01T, 11T, رضي الدين بن حعفر ٠٢٦، ٢٢١، ٣٢٦، ٥٢٢، X \ FV , YA ססץ, פסץ, אוץ, סוץ, الرمساني 1973, 1973, VPT3, P13, 7 \ 74, 74, .11, 6.4 YY3, YY3, AY3 (Y), الرمان، على بن عيسى 733, 833, 103, 703, Y . 1 . 190 / Y 153, XY3, . X3 (Y), الرويانسي 443, 463, A63, 663 1 / 07, 73, 751, 551, 517 (T), 1.0' 3.0' 0.0' (T), A37, 107, A1T, 170, 170, 30 ٧٥٧، ٣٩٩، ٤٤٧ و ٢ / ٨ 0 / 5, 31, 01, 57, 87, 73, YO ((Y) YO, NO, 'T, OTI (Y),

> الروياني، شريح القاضي 7 / ٣٠٢، ٢٥ الروياني، القاضي 1 / ٣٤٦

> > ز

الزاغونسي ۱۰ / ۳۵ ۱لزاهسد ۲ / ۲۰۵، ۲۵۲ الزبير بن العوام ٤ / ۵۰۰ الزبيري

۱ / ٥ الزعفراني، الحسن بن محمد الصباح ۲۱۲/ ۱ الزنخشري

(المؤلف)

7 / 35, 117, 587 الزملكاني، كمال الدين TOY / 1 زيد بن حارثة (Y) 94 (V) / 7 الزناتسي TYY / 7 زيد بن خالد الزنجانسي 71. / 1 5.9 ( EA / Y الزنجان، اسعد بن على الساكب بن زيد 127/1 (T) 2.7 / E الازهري سالم بن عبدالله 3 / 461, 361, .64, 767, £ 1 0 · 3 , 3 7 3 r. 377, 077 (T), ٥٣٦، ١٩٠، ٥٠٤، ٧٠٤، السبكي ۲۲٤ (٣) ، ۲۸۹ 1 / 717, 1.3, 113 الزهري، ابن شهاب Y.Y / £ , 17 . / Y \$ / 5.3, 373, 343 السبكي، ابو الحسن زيسد Y | VP, F | 717 \$ / 9.7 (٢) ، . 93 السبكي، ابوحسين 197/7 TEV / 1 زید بن ارقم السبكى، تقى الدين 775/7 v• / Y زيد بن اسلم السراج الارموى E9 / Y ۱ / ۱۸ و۲ / ۷۷، ۸۰ زید بن ثابت السرخسيي ٣ / ١٧٢ و ٤ / ٢٧٦ و ٥ / ٩٥ و ١ / ٤٠٠ ، ٢٣٦ و ٢ / ٣٠٧ ،

سعيد بن سالم القداح

797/1 سعيد بن المسيب 7 / 3 · 3 (7) , 3 / 777 , 1 · 7 , 7 . 7 . PTT, V3T, AVT (1), PVT, T'3 (7), 0.3, (Y) £1. (Y) £. A . £. V 713 (7), 313 (7), 013 (Y), P13 (V), 'Y3 (F), 173, 773, 773, 373 (٣)، ٢٥٤ (٢)، ١٨٤ و 717 / 7,707 / 0 سعید بن منصور 24/4 السفاقسي 3 / 7.7, 177 سفسان ٤ / ٢٩٣، ٣٣٩ و٦ / ٢٩٠ سفيان بن عيينة ١ / ٢٢١ و ٤ / ٢٩٥، ١٣١٠ (٢)، 44. 411 سفيان الثوري ٢ / ٢٤٨ و٤ / ٥٤٥ و٦ / ١٥٥٠ **FAY** السقطي، ابو على 10./1 113

· P7 (Y), AP7, A13 7/11, 751, 771, 001, 101, 111, PVI, POY, AFY, PFY, AVE, FAE, 293, 293 3 / 01, 14, 3.1, 331, . 11 . 2 . 3 . 3 . 3 . 4 . 14 (Y), 733, AV3, \*A3, TOE / 7,001 السر وجسي 7 / 577. 777 السروجي، شمس الدين 177 / 7 السريجسي 112/ \$ سعد بن معساد T \ 777, 777 سعد القرظ 101/7 \$ / 113 (7). 113 (7) سعید بن ای عروبة (8) 440 / \$ سعيد بن جبير ٢ / ٢٩٩ و٤ / ٥٠٤

3 / 11, 51 (7), 37, 87, 77 السكاكي 37, 13, 33, 73, 00 1 / 18, 27 / 77, 13, 77, · V, YV, PV, TA (T), 11, 701, 717, هم، ۷۸، ۷۹، ۹۹، ۱۰۰ 137, 017 (4), ۸ ۱ (۲)، ۱۱، ۱۱۱ (۲)، . 673 . 197 . 797 . ٥١١، ١١١، ١٢١، ١٣١، ۳۳۱ و ٠٣٣٠ 371, 771 (7), 131 (7), Y17 / 8 , 17 / 4 131 (7), 331, 701, سلمان الفارسي ٥٥١، ١٥٨، ١٨٢، ١٨٨، 18/7 077, P77, 137, 737, سليم الرازي 337, 177, 177, 717, 1 / ٧, ٥٣, ٢٨, ٨٨, ٣٥١, · 74, 474, 374, 077, 301, 001, 401, 108 ۰۵۲، ۱۲۲، ۲۲۲، ۲۲۲، 191, 377, 177, 777, 777, 777, PAT, 733, 1011 . EA. . ETE . E0E 2 . Y 710, 310 (7), 770 (7), ٨٣٥ (٢)، ٣٩٥ (٢)، ١٥٥٠ 7 / 77, 07, 57, 301, 077, **۷37, ۷۷7, PVT, VAT,** 0 20 0 / 17, 77, 10, 17, 711, · PT , TPT , TPT , YPT , ۱۲۱ (۲)، ۲۲۱ (۲)، ۱۷۲ 113, F13 (Y), 113, F13 7 / 77, 73, 711, 311, (7), 113, 173, 173 111, 771, 771, 331 7 / ٧٧ ، ٩٩ ، ٣٣١ ، ٥٣١ ، (7), 101, 101, PF1, 171, PVI, 0PI, VPI, 7.7, 777, 707, 807, 780 . 710 سليمان (عليه السلام) \*\*\* የሆነ (ነ) የግባ ፣ የግባ Y17 / 7 (۲)، ۳۹۳، ۸۹۳، ۲۰۹۰ سليمان بن ارقم A.3, .13, 753, PV3, 2 / 773 (Y) E90

السمرقندي سلیمان بن موسی ۱/۸ و۲/ ۲۰۱ و۳/ ۹۹۸ و TT0 / & 204/ 8 السمتيي السمعاني 7 / V37 ٧ / ٧٧ و ٤ / ١٦٨ و ٦ / ٧٧ السمر قندي السمناني ۱/ ۸ و ۲ / ۲۰۱ و ۳ / ۹۹۸ و ۲ / ۲۱ و ٤ / ۱٤٦ 204/2 السمناني، ابو جعفر السمعاني 884 / X ٧ / ٢٧ ٤ ٤ / ١٨ ٤ و ٦ / ٥٧ السنجسي السمناني ٤ / ٤٩١ و ٦ / ١٦، ٨٦، ٧٨، 187/1763/181 السمناني، ابو جعفر السنجي، ابو على 284 / Y ٤/٠١٤، ٣٣٥ و ٥/ ١٦٧ و السنجيي 711 111 ٤ / ٤٩١ و ٦ / ١٦، ٨٦، ٧٨، سنين أبو جميلة 90 2.7/8 سليمان (عليه السلام) السهر وردى 117/7 1 / ۸۷۲ ، ۲۳۷ ، ۱۷۸ / ۱ سليمان بن ارقم 7 / 171 , 951 67 / 07 ) 2 / 773 TIV / 0 , TAT السهروردي، شهاب الدين سلیمان بن موسی 1.5/7 440 / 8 سهل بن سعد السمتى 78V / 7 44. / 8

سهيل بن ابي صالح ٤ / ٤

السهيليي

1 / 157 e 7 / 577, 777 e
7 / 17 (7), 797 e
2 / 07, 37, 53, 17,
577, 077 e 0 / 37,
777, 077 e 7 / 351,
777 e 7 / 15, 851,

السهيلي النحوي

7 / A77

السهيلي، ابو الحسين

سيبويسه

1 / 771 . 7 / 1/1. • 6, 77, 1/1. • 6, 77, 1/1. • 1/1. • 1/1. • 1/1. • 1/1. • 1/1. • 1/1. • 1/1. • 1/1. • 1/1. • 1/1. • 1/1. • 1/1. • 1/1. • 1/1. • 1/1. • 1/1. • 1/1.

" / 37, 7A, CA, VA, •P.
1P, AP, 1•1, 111 (Y),

"" (3), 711, PY1 (Y),

717, 777 , F17

السيرافىي

ش

الشاذكوني، سليمان ٤ / ٣١٢

الشاشىي

1 / 7P7 e 7 / 711 e 7 / PV, TA3, VP3

الشاشي، ابو بكر ۱ / ۱۳۸، ۲۸۲ و ۲ / ۲۰۹ و ۵ / ۱۰۶

الشاشي، ابو بكر القفال ١٤٩ و ٤ / ٢٩١

الشاشي، القفال

224

0.1

الشافعيي

777 · 37 (Y) · 737 , .07, 107, 707, 707, 007 (7), 007, 557, 657 ٦ / ٥، ١٣٥ ، ١٣٥ ، ١٣٨ (1), 221, 121 (3), 191, VII. AVI. 0P1, 7.7, TPY (Y), VPY, APY, P: 7 777 377 7775 177, ·37, 537, V37, 137, 007, 507, PFY, 707 (7), 307, 507 (0), V.7, 017, 077, PAT, 10° (Y), 11° , 15° APT, PPT, 173, 573, (7), 1.3, 7.3, 7.3, VY3, 303 (Y), FF3, 13 (1), 113, 713, V/3, 173, 073, 573 \$ / 11, 31, 11, 17, 75, (3), 773, 133 (7), 733 031, AVI, VYY, 077, P37, 707, 717, 707, 7 \ 11, 11, 11, 17, 17, 37, 77 173 (7), 073, 103, (1), 11, 11, 11, 11, 11, ١٨١، ١٣٥، ١٥٥ و ٥ / ٧٧ (1), 371 (1), 071, P71, (1), 27, 111, 171, \*31, 131, 331, 731, P.7 ( F / YY, TO, YAY **731, 171, 371, 771,** . ۱۷۱ (۳) ۱۷۱ (۱۷۰ ۱ / ۲، ۷ (۲)، ۱۰ (۲)، ۱۱، P.7. XYY, 537 (Y), V37, 307 (T), 007 (T) 11, 11, 37, 77 (7), 05, 107 (T), VOY, AOY, 14, 74, 34 (1), 04, 64 157, 757, 787, 087, (1), 19, 711, 171 (1), \*\*\* (1), 7/7, 337, NY1, N31, 001 (Y), 707, 707 (3), 007, 171, 771 (1), 871 (1), ۷۵۲، ۱۳۱۵ (۷)، ۱۲۲۱ PV1, AA1 (Y), TP1, VIT'S AIT (3), TVT'S 0.7, 5.7 (4), 117, 717 ۷۸۳، ۲۷۳ (۱۱)، ۲۸۳، (4), 317, 177 (7), 777,

FAT (T), VAT (T), PPT (T), PPT (T), VPT (T), VPT (O), APT (T), T·3 (T), T·3

7 \ 0, 51, 11, Pl (1), 17 (1), 01, 77 (1), 77 (1), PY , \* 7 , 1 , 7 , 7 , 7 , 7 , (Y) , 13, 00, 00, 50(1), 40, AP, 3.1 (Y), 071, VYI (3), V31, A31 (7), P31 (1), 101, 701 (3), 701, 301 (7), 001 (7), 501 (4), 101 (1), 111, 111, ۵۱۱، ۱۱۱ (۲)، ۱۱۸ (۲)، \*Y1, 1Y1, 3Y1, AY1 (1), 111 (4), 191, 091, 191 (Y), VPI, Y 17 (Y), 7.0 (3), 3.7 (3), 0.7 (3), ۲۰۲ (٣), ۷۰۲ (٢), ۸۰۲ (۵)، ۲۰۹ (٤)، ۲۰۸ 1175 FITS VITS AITS 377 , 177 , 137 (1),

P37, 707, A07 (Y), 17 PVY . 1 1 (Y) . 1 (Y) 787, 197, 797, 997, V.7 (0), X.7 (7), P.7 (1), 117 (7), 717, 717 (3), VIT(7), AIT, 377, ראץ, עאץ, רסץ, אוץ, ۱۲۳، ۲۷۰، ۲۷۳ (۳)، (1), 747(1), 347, 147, PPT (Y) 1.3, 3.3, ٤٠٥ ، (٣) ، ١٠٠ ، ٤٠٩ V/3, \*73 (Y), /Y3 (Y), 373 (7), 773, 073, 173, 733, 133, 03, 103 (7), 103 (7), 13, 15 (7), 753, 353 (7), ٥٢٤ (٢) ، ٣٧٤ ، ٧٧٤ ، ٤٧٩ (4), 183 (4), 483 £97,(Y) £97, £90, £9£ (3), PP3, 1.0 (7), 3.0 3 / P(Y), 11 (3), 11 (Y), 31 (r), VI (Y), AI, PI, ·Y (5), 17, 37 (7), P7, "T (7), 17 (7), 77 (7), 07,

117, 717, 177, 777, 377 (1), 077, 177, 177 (1), 777(1), 377, 077, ٩٣٣، ١٤٠ (٢)، 037, 707, 707, 707 (4), 407, 171, 317(3), **۲**17 (۲), ۷۲۳ (۲), ۸۲۳ ٥٧٦ (٢)، ٢٧٦ (٢)، ٧٧٦ (0), ۸۷۲(۳), ۳۸۲, 3۸7, TAT (3), VAT (Y), PAT (1), .64 (4), 164, 364 (0), VPT(V), Y·3, T·3, 3 + 3 , 4 + 3 , 6 + 4 , 6 + 4 , 13 (3), 113, 713 (3), 7/3 (0), 3/3 (1), 0/3 (0), 513 (7), 713 (7), 13, P13 (T), 'Y3 (3), 173 (7), 773 (0), 773 (3), 373 (7), 073, 773 (3), A73 (Y), P73 (Y), 1733 7733 1333 0033 103 (7), 703, 003, 103, VOS, POS, AFS, 143, 743 (7), 743 (0), 3 / 3 (0) 1 / 3 2 7 / 3 2 3 / 3 (4): 043: 443: 183 (4):

P7 (7), 13 (7), 13, 03 (T), 00, 10 (Y), NF, ٥٧، ٨٧ (٢)، ٢٨، ٨٨ (٢)، ٩٨ (٣)، ٣٩ (٣)، ٤٩ (٤)، 110 (1), PP, P11, 111 (٧), ۱۱۱, ۱۱۱ (٤), ۱۱۲ (°), 311 (V), 011 (Y), ۲۱۱، ۱۱۸ (۳)، ۱۱۹ (۵)، ۱۲۲ (۵)، ۱۲۱ (۲)، ۱۲۲ (0), 771 (3), 371, 071, ٧٢١ (٢)، ١٣١ (٢)، ١٣٧ (1), 131, 731, 331, 131, A31, 101, 701, 301, 101, 111, 711, 351 (4), 051 (1), 111, 1 × (3) × × (7) × × (1) 791, 391 (4), 091 (1), API (7), 111, 711, X.Y. P.Y. . 17. / 17 (4), 577, 777, 777, ٠٢٥٠ (٢)، ٢٣٨ (٢٥، **۱۲۲** (۳)، ۳۲۲، YY0., YYE .(E) YY. , Y\Y (Y), VVY, PVY (0), 1AY, 127, 727, 727, 727, 1 P7 (F), TP7, 3 P7 (3), ۱۳۰۰ ۷۰۳، ۲۰۳۰ ۱۱۳۰

٠ / ١١ (٣)، ١٣ (٢)، ١٤، ٣٢، 77, 77, 37, 77, P7, 13 (r), o3 (Y), r3 (Y), V3 ((1) 0) (0' ((1) (1) (1) 70 (7), 30 (Y), 50, VO (1), 11, 17 (1), 17 (1), ۱۹، ۲۶ (۵)، ۵۶ (۳)، ۲۶، ۷۴، ۱۰۱ (۲)، ۳۰۱، ۲۰۱، ۸۰۱، ۱۲۱ (۳)، ۱۲۱، ۱۳۱ (1), 771, 071 (7), 171 (4), 71 (1), 71 (1), PT1 (T), 131 (Y), A31, P31, 301, 701, VOI, ۰۲۱، ۱۲۱ (۲)، ۱۲۱ (۳)، ۱٦٤ (٣)، ۱٦١، ١٦٧، (1) 140 (17) 117, 717 (7), ۲۸۱، ٥١٢، ١١٨، ٢٢٠ ٣٣٢ (7) 377 (3), 077 (1),

777 (7), 777 (7), 27, 107 (107 (2), 707 (7), 707 (7), 707 (7), 707 (7), 707 (7), 207

7 / 31, 71, 91, 77, 77, 77 (0), AY, PY (T), "T(Y), 77, 07 (3), 17 (7), 17, 73 (Y), T3 (Y), (Y) 0 2 60 7 60 7 60 1 (V) ٥٥ (٢)، ٥٦ (٥)، ٧٥ (٤)، ۸٥ (٤)، ٩٥ (٤)، ١٠ (٣)، ۱۲ (۵)، ۲۲ (۳)، ۳۲ (۳)، \$ P (Y) , OF , FF (Y) , VF , ۸۲، ۲۶، ۷۱، ۷۱ (۳)، ۲۷ (1), 74, 34, 64, 14 (4), 44 (4), 44 (4), 64, 11, 11, 00 (1), 11, 14 (۲)، ۸۸ (۲)، ۹۶ (۲)، ۹۶ (Y), 0P (Y), FP (V), VP (4), 46, 111 (4), 111 (1), (1), (1), (1), (1) (4), 111 (7), 111 (7),

771 (3), 771, 071, NTI (T), PTI, 1315 031, 731, 731, P31 (1), •01, 101 (1), 001, ro1, Po1, .rl (Y), YFI, AFI, 171, OVI (Y), FVI (T), VVI (Y), 141 (3), 141 (1), 741 (1), 481 (1), 481, 1.73 P.7 (T), 117, 717, 017 (T), FIY, VIY, AIY, 777, P77 (T), \*TT, 777, 377 (3), 077, 747, P77, 137 (Y), 737 (7), 737 (7), 337 (7), 037 (7), 537 (7), 737 (Y), A3Y, P3Y (Y), \*OY (7), 107 (0), 707 (3), 407, 307 (Y), 007, 107, 117 (7), 717 (7), 777, 077 (0), 177, 177 (0), YYY (1), TYY (1), 3 VY , 6 VY , 7 VY , \* A Y (0), 001 (1), 101 (7), (6), 397 (3), 797 (3),

**711, (7), 7.7, 7.1** 

> شداد ۱۵۸ / ۶ شرف الدين المرسي ۲ / ۲۲ الشريف ۱ / ۲۹ ۱ / ۹

الشريف عماد الدين ١٣٤ / ٢ الشريف المرتضي

شريسك

صاحب الكبريت الاحر ٣ / ٨٨٤ و ٤ / ١٨، ٦٨، ٧٨ 3 / PTT (T) الشعبىي صاحب الكشف ٤ / ٢١٢، ٥٠٥ و ٦ / ٧٠، ٢١٢ 11/1 الشلوبين صاحب اللباب 7 \ VAY, AAY, 3.7, P.T. 17/ 5 444 صاحب المحصول شمس الائمة 3 / 17 ٢ / ٢٠٤، ٤٢٤، ٥٤٠ و صاحب المحكم 7A. / E , 79A / T ٧٣ / ٣ شمس الائمة السرخسي صاحب المصادر 1 \ 1 , 317 , 777 , 677 , 3 / 11, 771 ۲۰۱ و ۲ / ۲۰۷، ۲۷۲، صاحب المعتمد 584 LTA7 \$ / 17 (7), 43, 331 (7), شمس الدين الاصفهاني 150 ٧/٤ و ٤/٦/١ صاحب الهداية الشهر ستاني ٤١/٤ 191/7 صالح (عليه السلام) الشير ازي F / 73 , A3 ۲ / ۱۹۳ و ۳ / ۳۷، ۹۸، ۵۸۲، صالع ٠١٥ و ٥ / ٢٣٦ و ٦ / ٢٢، 197/ 1 94 الصبي بن معبد TVV / £ الصابون، ابو عبدالله احمد الصعلوكي، أبو سهل

١ / ١٥٠ و ٦ / ١٨٥، ٢٣٩

187/1

(1), 471, 181, الصفيار 151, 77(, 11, 11) Y \ 7.13 .0VY 3 0VV AAI, 191, 491, VYY, صفوان بن أمية 707, 007, POY, 157, 1.7/2 757, 177, 597, \*\*\* صفی بن جبریل 1.4, 414, 377, 577, 177/7 137, 007, 077, 187, صفى الدين الهندى 7PT, A.3, 013, 173, ٣٨١ / ٣ 133, PO3, YV3 (Y), الصفى الهندى TV3, 0A3, . P3 (Y), 1 / 10 01 (7), 791, 017, 193, 100 777, 777, 777, 777, 3 \ P (Y), 11, Tr, YV, AA, V\*T, VTT, KFT, PFT, ·(Y) 1.4 (1.0 (1.. 777, 377, 777, •P7, 371, 771 (7), 131, 713, 173, 173, 773 031, P31, 101 (Y), Y \ 11, AT, PT, T3 (Y), 301, 701, 311, 777, 33, 111, 531, 201, 377, X77, 737, F37, 371, 071, 1.7, 3.7, **737, 377, 177, P77,** · 77 , 777 , 077 , 177 , TAY, VAY, PAY, 3PT, 037, 17, 307, 717, 097, 797, 777, 977, ٠٣٦، ٢٣٢ (٢)، ٣٣٢، PAT, TPT, APT, V.3, 154, PV4 (Y), PAY, P+3, 313 (Y), V/3, · P7 (7), 4P7, 0P7 (7), P13, \*73, X73, T33, 333, 533, \*03, 703 **( ΣΥΥ ( ΣΥ ) ( Σ** ) **( Σ** ) **( Σ** ) **( Σ** ) **( Σ** ) 1.01 3.01 2.01 0101 7 / F, 71, F3, A3, TV, 110, VYO, PYO, \*70,

3V, VV, 011, 771 (T),

770, 330

### الصيدلان

1 / 1.7, 107, 5P7, AIT e

7 / 007 e \$ / 777

e • / .77

## الصيرفىي

1 \ Y (Y), FO, 3A, PT/
(Y), P3/, 10/, F0/,

TO, TO, TO, YOU

Y \ A, 0Y, PY, V0Y, P0Y, P0Y, 'T7, 'T7, 'T7 (Y), 3VY, PAY, YPY, AY3, PY3, \*\*\*

VIO (Y), °TO, ITO, TTO (Y), 3TO, OTO (Y), ATO (Y), °30, I30, T30

7 \ YY, YY, Y3, 00, A0, P0, 37, 0P, 0P, 01, 11, 31, 031, P31, T17, 017 (Y), 0.7

الصيرفي، ابو بكر

Y \ 'PT (T), FPT, Y · 3

Y \ YPT, TPT, 0P3 (Y),
PP3 (Y)

0 / FTY, ATY, 337, 037

الصيميري

۱ / ۳۱۸ و ۶ / ۱۶۶ و ۳۱۲ (۲)، ۳۱۲ الصيمري، أبو الحسين

787/8

الصيمري، ابو عبدالله ۲ / ۱۸۲ و ٤ / ۳۰۲ (۲)، ۳۰٦ و ۵ / ۵۳ و ۵ / ٤٧

ض

الضحساك ۶ / ۳۷۷ الضرير، أبو علي ۲ / ۲۰۰ ضمام بن ثعلبة ۴ / ۳۸۶ ضياء الدين ۱ / ۲۸

ط

الطاووسي، ركن الدين ٥ / ١٧٣ الطبراني، أبو القاسم ١ / ١٦٥ و٤ / ٢٧٧ و ٥ / ٦٠ و ٦ / ١٧٠، ٢٥٥

```
الطبسري
۳/ ۲۷۲، ۲۱۱ و
٤/ ٥١١ ، ٢٣٥ و
                             ۱۰ / ۱۰۰، ۲۱۰، ۹۳۹ و ۳ / ۵،
0 / 171, 077, 197,
                            ٠٢، ٢٩٠، ٤٩٤ (٢) و
127 , T / 737 , TOA
                             $ \ 711, 4.3, 543,
           707 . 720
                             ٤٠٥، ١٤١٥ و ٥ / ١٤١،
            الطبري، القاضي
                                     91/7 , 417
   ۲ / ۳۷۳ و ۳ / ۶۶، ۳۲۳
                                         الطبري، ابو بكر
       الطبري، محمد بن جرير
                                             189/0
           2 / 703, 743
                                       الطبري، ابو خلف
                الطحساوي
                                             1/107
٣/ ٩٤٤ و ٤ / ٢٩٧ و ٦ / ٨٨
                                       الطبري، ابو الطيب
                             1 / ٧، ٢٨، ٢٥١، ١٢١، ١٩١
             97 (1)
                 الطرسوسي
                             و ۲ / ۲۰، ۲۲، ۱۱۱،
       Y.9 / £ , EIA / 4
                             011, P17, V3T, OVT,
                             7 / 70, 177 (7), 717,
                 الطرطوشي
                                  299 ( £90 ( £VV
1 / 77, .01, 701, 777
                             3/13, 19, 9.1, 711,
(1), TTY, F3T, AVT,
                             ٨١١، ٢٣٩ (٢)، ١٤٨
  7.3 6 7 / 1113 111
                             طفيل الغنوى
                             ٥ / ٣٤، ٥٧، ١٨٤، ١٢٤
                4 M / £
                             ۸۲۲، ۱۹۲ (۲)، ۱۹۲ و
           الطوسي، ابو جعفر
                             7 \ 79, 737 (7), 737
  1 / APT , 3 / POT , Y
                                       الطبري، ابو عبدالله
                    الطيالسي
                                             777/7
                 ENO / E
                                          الطبري، ابو على
                   الطاهري
                             ۱/ ۱۵۰، ۲۰۱ و ۲/ ۱۹۸ و
       3 / 191 6 / 17 (7)
```

ع

عائشة (ام المؤمنين رضي الله عنها)

1 / ١٦٦، ٣٠٠ و ٢ / ١٩١ و

2 / ١٠٥ (٣)، ١٠٥ (٣)، ١٠٥، ١٥٦، ١٠٥، ١٠٥، ١٨٢، ١٨٥، ١٢١، ١٠٥، ١٣٠ و ٥ / ٣١٣

1 / ٤٥، ٤٩٥، ٤٣١، ١٥٢، ١٥٢ (٣)، ١٥٠، ١٧٢ (٢)، ١٧٠، ١٢٠ (٢)، ٢٠٩

العارضي المعتزلي ٦ / ۸۸ عاصـم عاصم بن كليب ٦ / ١٥٥ عاصم الجحدري ٢ / ٢٩٩ عامـر ٢ / ٢٩٩ عامـر ٢ / ١٥١ عامر الاحول

عامر بن شهر ۲ / ۶۶

عباد بن سليمان ٢ / ٣٢ العبادي

۱ / ۱۱۷ ، ۱۸۱ ، ۲۳۱ ، ۲۳۱ ، ۲۰۱ و ۲ / ۱۸۲ ، ۲۶۶ ، ۲۲۰ ، ۲۲۰ ، ۲۲۰ ، ۲۳۰ ، ۲۳۰ ، ۲۳۰ ، ۲۳۰ ، ۲۳۰ ، ۲۳۰ ، ۲۰۱ ، ۲۰۱ ، ۲۰۱ ، ۲۰۱ و ۲ / ۲۰۱ ، ۲۱۲ ، ۲۱۲ ، ۲۱۲ ، ۲۱۲ ، ۲۱۲ ، ۲۱۲ ، ۲۱۲ ، ۲۱۲ ، ۲۱۲ ، ۲۱۲ ، ۲۱۲ ،

> عباس بن عبد المطلب ٥ / ٦١

العباس بن مرداس ۸۰/۳ العباس بن مصعب ۱۲۲/۱

> عباس بن الوليد - ٤ / ٤٦٨

> > عبد الله ٦ / ١٣٥

عبدالله بن ابي اوفي ٤ / ٢٠٥

عبدالله بن سعيد عبدالله بن ابي 144 / 1 78/0 عبدالله بن ابي بكر عبدالله بن سلام 88/7 190 / 8 عبدالله بن شقيف عبدالله بن احمد 4.5/8 ٤ / ٣٨٤ و ٦ / ١٨٢ عبدالله بن عامر عبدالله بن احمد بن حنبل ١ / ٤٥٤ و ٥ / ٤٣ (0) 2.7 / 2 عبدالله بن ادريس عبدالله بن عامر بن ربيعة 100/7 ٤٠٦ ، ٤٠٥ / ٤ عبدالله بن ثعلبة عبدالله بن عباس: ر: ابن عباس 2 / 7.7, 5.3 عبدالله بن عمر بن عبد العزيز عبدالله بن ثعلبة بن صعير 100/7 T.Y / E عبدالله بن عمرو عبدالله بن جحش 100/7 3 / 3PT (Y) عبدالله بن عمرو بن العاص عبدالله بن الحسن r \ 001, 377 (T) 0./7 عبدالله بن المبارك و ٤٠٧/٤ عيدالله بن حماد 4.4 / 8 7 \ 33, 777 عبدالله بن سرجس عبدالله بن متویه 2.7/ \$ 111/4 عبدالله بن سعد عبدالله بن مسعود 111/2 107/7 , 11/1

**137, 4.3, 733** عبدالله بن وهب 797 / 2 7 / 371, 1.7, 377, 1.3, P+3, +13 (Y), YF3, عبد بن زمعة 591 7 \ 117, VIT 3 / 73, 371, 131, 731, عبد الجيار 101, 301, 901, 977, 1 / 001, 511, 117, 797, ۸۰۳، ۱۳۸، ۳۳۳، ۰۵۳، ۲۹۷، ۲۹۹ و ۲ / ۱۲۲، ٤٠٩ ، ٣٦٩ VIT (1), TPT, VPT, ٥ / ١٤ ، ١٣٤ / ١٦٩ ، ١٧١ ، 7.3, V.3, A.3, P/3, 710 227 . 274 عبد الجليل 7 \ AP, 157 (7), 177, 117 197 .187 / 1 (1), 113, 313, 113, ۹۹۱، ۱۰۰۰ن۳۰۰ عبد الجليل الربعي ٢ / ٢٨٢ و ٤ / ٢٨ (٢) 3 / PP, TT1, 331, 031, 101 (7), 281, 737, عبد الرحمن A3T, 0VT, PVT, 113, 20/7 333, 03, 303, 770 و عبد الرحمن بن أزهر ٥/٨، ١٣٩ و ٦/١٣٠ ٤٠٦ / ٤ عبد الجبار البغدادي عبد الرحمن بن الاسود 898/4 100/7 عبد الجبار بن احمد عبد الرحمن بن عوف 3 / 711, 911 ٤ / ٢٠١ ، ٢٥٤ (٢)، ٥٠٠ و عبد الجبار، القاضي (Y) T.E/0 7/1 عبد الرحمن بن مهدى

7 / 771, 431, 401, 777,

\$ \ 3513 1973 777

عبد الطيف البغدادي عبد الرحمن بن يزيد 20/7 7 / 77 , 1.7 عبد الرزاق عد الملك ٢ / ٩٤ و ٤ / ٤٢٣، ١٩٣٠ ٥٨٤ ١/ ١٥٥، ١٥٦ و ٢ / ٤١٨ و 77. (1TV (1T) / T عبد السلام Y . 9 / 7 (Y), V/3, PP3 عبد السيد بن الزيات ٤ / ٣١، ٣٢، ٩٦، ٩٩، ١٠٠٠ 2.1/2 ٠١١، ١٥١، ١٨١ (٢)، 3 17 3 TAY , PIT , PYT , عبد العزيز 1 / 133 6 7 / 171, 7.3, 303, 783, 783, 083, ٤٠٤، ٢١٦ و ٤ / ١١، ٢٥ 0.00 (011 (010 ,000 99/0, 771, 91, 05 / 7, 077 عبد العزيز بن محمد عبد الوهاب، القاضي 49m / £ 1 / 1 7 7 7 1 9 2 0 1 1 1 1 1 عبد العزيز الحنفي ٨٠١ (٢)، ١١١، ٣٥١، 7 / 7 .3 6 2 / 217 VOIS AOIS PAIS YIYS عبد القاهـ **۸77, PY7, F37, PF7,** Y / 317 (Y), 517, 557, 219 . 2 . 3 . 4 . 4 . 4 . 4 . 4 . 4 . 797, 917 (4) (1) عبد القاهر البغدادي 7 \ AT , . T , PT , . T . T £ 1 3 7 3 731, 701, 501, 311, عبد القاهر الجرجاني V.1. V.1. 111, 411, 777 / Y VYY, 177, \*37, 507, عبد الكريم بن ابي المخارق 737, 337, 537, 737, 3 / 197 . (۲) ۲۲۹ (۲)

\$\lambda(\), \quad \text{TT} \ \quad \text{T} \ \quad \text{TT} \quad \text{TT} \ \quad \text{TT} \quad \quad \text{TT} \quad \quad \text{TT} \quad \quad \text{TT} \quad \quad \text{TT} \quad \text{TT}

عبدان

0.4/ \$

العبدري

Y / FF, A.Y. AFY, OYW, F3W, 113 e W / 1VI, F33, •V3, AV3

> العبدري، ابو عبدالله ۱ / ۸

العبدري، ابو محمد ٤ / ٧١

عبدالله بن عدي بن الخيار ٤ / ٢٠٥

عبيد الله بن عمر ١٥٥/٦ 7Y7, AY7, PY7 (7), 7A7, VA7, TP7, 3P7, 7P7, \*\*3, F\*3, V\*3, Y/3 (7), //3, TY3, //3, TY3, Y33

\$ \ YY, YO, FA, F3Y,

PFY, IVY, P.Y, YIY,

FIY, IYY, YYY (Y),

YY, AOY, IFY, PFY,

YS, PY3, F33, F03,

SF3, YV3, FV3, 'A3

(Y), OA3, VA3, 3.0,

O.O. F.O. P.O. 310,

YO, YYO, YYO,

P30

• \ A(; YY; A0; AP; PP; (Y); YY(; VY(; VO(; (Y); YY(; OV(; \*A(;

عبيد الله بن عمر بن عبد العزيز عروة بن الزبير 100/7 \$ \ ATT > A.3 عبيدة السلماني عروة بن عمر و الثقفي ٧٠/٦ Y79 / £ عتبان بن مالك العريفيني، الحافظ 418/8 Y79 / £ عثمان عز الدين ٣ / ١٣٧ و ٦ / ٢٧، ١٧١، ١٨٢ 1 / 07, 00, 751, 751, V.Y. A.Y. A37(Y). عثمان بن ابي العاصي 397, 117, 797 e ۲۰۰/ ٤ 7 / 0113 PP13 F173 777, 197, 797, 833 عثمان بن عفان 7 \ 0 · 1 . A17 . P37(T) . \$ / VA3, PA3, ... (Y), ٤٤٠، ٧٥٠ و ٥ / ١٩٠ و ۱۱۵ و ۵ / ۲۷ و ۲ / ۳۵، r \ 70, 757(7), .pr. 30, 50 (7), 40 (7), 75 177 (4) (1), II (4), VI, 1V (Y), TV, OV, P11, P31 عز الدين بن عبد السلام 1 / 43, 171 , 1 / 171, العجسلانسي ۱۸۲، ۱۲۲ و ۳ / ۲۱۶، 777/7 ه ۲۹ و ۰ / ۱۹۹ / ۱۹۹ ، عــدي 444 2 / A73 عدي بن حاتم العسكري 3 \ 777(7) ١ / ٧٧، ١٨٣ و٢ / ٢٥٣، ١٢٣

العسكري، ابو هلال

1.7/4

العراقي

٢ / ١٩٧ وه / ١٦٧ و٦ / ١٤٠

على بن ابراهيم القطان العضيد 444 / A 44. / X على بن ابي طالب عضد الدين، القاضي ١ / ٣٦٠ ٤ / ١٨، ٩٩، ١٩٨، ۲ / ۲۱ و۳ / ۱۲ VYY, VY3, Y0Y, V/Y, عطياء A73, P3, 370 e £ 1 . 2 . 4 / £ ٥ / ١٠٤ و ٦ / ١٥٤ ١٢٠ عقبة بن عامر ۲۲ (۲)، ۷۲ (۲)، ۹۲ (۳)، ٤ / ٢٣٧ و٦ / ١٧٢ ٠٧، ٣٥١، ١٢٢، ٣٢٢، عقيل بن خالد 3773 PAY - 278 / 8 على بن حسان العقيلي 797/ 2 YAA / £ على بن الحسين عكرمية 129 / 2 على بن حمزة الطبري ۲ / ۱۷۰، ۱۷۱ و ۶ / ۷۵۵ و 20/7 ١ / ٥٨ و ٦ / ١٩١ علاء الدين القونوي على بن عبدالله الصورى V / £ 2.1/2 علقمة على بن عيسى الربعي ٤ / ٥٠٥ و٦ / ١٤٩ ، ٢٥٢ Y / 507 علقمة بن مسعود على بن المديني 100/7 ٤ / ۲۳۳، ۲٠٤ علم الدين العراقي على بن مهدى الطبرى YEA / 4 111/2 على بن ابان الطبرى علی بن ی*حیی* 

44. / X

100/1

عمر النحوي عمار بن ياسر V7 / Y 141/7 عمران بن الحصين (1) 444 (1) ٣ / ٣٨٤ و ٦ / ١١١، ١١٢، 177 . 477 . 477 . 477 عمران بن حطان YV1 / £ عمرین بکر 41. / 5 عمــرو 0.1/4 عمر بن الخطاب عمروبن اي سلمة £ \ YY, 7/3 797 / £ 3 / ٧٣ (٢), ٣٠١ (٢), 3٠١, ۱۰۵ (۳)، ۱۲۲، ۱۸۱، عمروبن حزم r.1, 3P1, PP1, 117, 417/8 ٧١٧ (٢)، ١٣٨، ١٣٣١ عمر و بن دينار **۷77, 777, 777, 777,** 1.11 1.3' 013' 203' LV3' عمروبن شعيب VA3, PA3, 0P3, FP3, \$ \ YPY, Y3Y PP3, PIA, Y70(Y) عمروين العاص 0 / 37 (7) . 32 15, 34, To. /1 011, 117, 117, 3.7(1) العنبري (T. (07 (08 (08 (TV / 7 7 / 711, 511, 577 (7), 777 11, 11, 17 (1), 11 (1), (7), 277 (7), 277, 777 ٧٢، ٢٩ (٤)، ٢٧، ١١١، العنبري، عبيد الله بن الحسن 711, P31, 177 747 / 7 عمرين عبد العزيز ١ / ١٦٦ و ٤ / ٢٩٩ و ٦ / ٨٦ عنترة بن شداد 771 / Y (1), 111

غ

### الغــزالي

1 \ 1, 11, 17, 77, 37 (7), 07, 77, 77, 73, 73, 70, 15, PV, VA, PP, 111, WIL (1), AIL 111, 171, 171, 171 (1), 171, 171, 071, 177, 011 (7), 191, 117, 117, 177, 777, 777, 777, 077, 777, VYY, '37, 737, 737, 137, ·07, 707, P07, 317, ATT, PTT (Y), · YY , OYY , PYY , TAY , 197, 497 (7), 017, P37, 707, 107 (Y), 157, 077, 777, 027, AAT, 1PT, 313, 073, FY3 (Y), 373, 333 7 \ 07 (7), P7, 07, 73, 35, ۱۳۱، ۱۶۰، ۱۲۱، ۱۲۱، 177, 077 (Y), 30T,

**POT:** AFT: PFT(Y): •AT

عياض، القاضي

عيســى

7 / FFT, VFT, 0P3 e

عیسی بن ابان

Y \ AAY e Y \ 171 \ 177 \ 177 \ 177 \ 177 \ 177 \ 177 \ 177 \ 177 \ 178

\$ \ PY1 (Y), F3Y, P\*T, 0/7, 7437, \*V7(Y), 3\*3 (Y), Y43 = F \ Y34, \*V1

> عیسی بن حسان ۲۹۲ (۲)، ۲۹۲

> > عیسی بن عیسی ۲ / ۲۵۵

7 / 13 . 11 . 11 . 13 . 73 . 73 . 73 . A3 (Y), P3, 30 (Y), 00, ۷۵، ۲۱، ۷۷، ۵۸، ۹۰ ٩٩، ٧٠١، ٩٠١، ٢١١ (٢)، 171, 771, 771, 771 (1), 11, 171 (1), 171, 101, 401 (1), 451 (3), 371, 771, 771, • 71, ۱۹۹۰ ۳۰۲، ۷۱۲، ۱۹۹۰ 737, 007, 757, P57, (17) 117, 017 (7), יוץ, עוץ, פוץ, סיץ, (Y) TVT (TV . TOV 047, 147, 313, 173, P73, 173, A73, .33, 733, 733, A33, ·03, · 73 , A 73 (Y) , P 73 , 1 V3 (1), 173, 373 (7), 173, 443 (X) 143, 043 (Y), FA3, PA3, AP3 (Y), 0 . .

3 / 5, 9, 11, 11, 11, 77, PY, 17, 17(Y), VY, .3, 13, 73, 03 (7), 43, 83, 70(3), 70,00,75,05, 79(3), 9.1, 771, 031, (10) (10) (10) (10. 31 (7), 791, 491, 391, 991, 3.7, 977, 377, -37 (7), 137, 337 (7), 737, 07, 707, VOY , YTY , PTY , PYY , AAY (Y), PAY, 3 PY (Y), OPY, Y.Y, N.T, 317, 177, 377, 737, 737, ۷۵۲، ۱۲۲، ۲۷۲، ۰۸۲، 7 PT , TPT (Y), 3 PT, rpm, ppm, 313 (Y), 773, 133, 733 (7), YY3, TY3, TA3, 3P3, Y .0 (Y), F .0, 110, 770, A70, .70, 170 (Y) 3 3 0 , 0 7 0 (Y) 0 / 9, 11, 11, 11, 17 (7), 773 773 773 77 (7)3 173 77, P3, 00, 50, 75, AF, FY, YY, 3A, 0P,

17, 717 (7), 317 (7)

الغزالي، ابو حامد ۱ / ۲۸۸ الغساني، ابو علي ٤ / ۲۷۲ غلام ثعلب ۲ / ۲۵۵، ۲۵۲

ف

الفارسي ۱۰٦ / ۱۰۱ ۱۰۷ / ۲۰۰

> الفارسي النحوي ۳ / ۹۹ الفارسي ، ابو بكر

1 / 1771 2 13 e 7 / 797 e 3 / 31 203 e 0 / 707

الفارسي، ابوعلي ۲ / ۱۸، ۲۲، ۷۰ و۳ / ۱۳۰، ۲۲، ۳۰۸، ۲۲۰

VP. 1.12 A.13 Y113 188 (17) (7) 177 (1) (۲)، ۱۲۸، ۱۷۱، ۱۷۱، 190 (198 (190 . 11) 1.7, 7.7, 0.7, 5.7, P.Y. 317, VIY, . 773 777, 177, 177, 777 (7), 077, 337, 737, 107, 707, 507 (7), VOY, 077, AFY, FVY, P + 7 (7), F 77, + 37 (7) r \ 77, 07(7), 77, 13, 77, 14, 74, 74, 34, 54, VY . AY . PY (Y) . + A . YP . 79, 79, 0.1, 711, 311, 171, 771, 01, ۹۲۱، ۱۷۳، ۱۷۸، ۱۹۹، 191, 191, 191, 191 1.7, 4.7, 3.7 (7), 7.7 (Y), A.Y, P.Y, 1Y, 377, VYY, AYY (Y), · 37 , 707 , 307 , 007 , νογ, • ΓΥ, ΥΓΥ (Υ)» 177, 777, 777, 377, ۵۷۲ (۳)، ۸۷۲، ۲۹۲، APT , .. T. P. P. P. P.

ق

القاسم بن سلام: ر: ابو عبيد القاسم بن محمد ٤ / ٢٥٥، ٤٠٨، ٤٢٤ و٦ / ٦٨ القاسم بن محمد الزجاج

القاشاني

177/0

۳ / ۱۹۰ و ٤ / ۱۸۰ ۹۸ و ۵ / ۱۷ ، ۱۸ (۲)، ۱۹ (٤)، ۱۲ (۳)، ۲۲ (۲)

القاضيي

فاطمة بنت محمد ﷺ

٤٩٠/٤

فخر الاسلام

44 / 8

الفسراء

Y \ 007 (7), 017, P17, V77 (7) e7 \ ..., F.7

> -رج ۲ / ۲۲۲

فرج بن فضالة

7 / 377

الفرزدق

777 / Y

فرقد السبخي

14/1

الفزاري، أبو الفضل

3 / 170

الفضل بن عباس

٤ / ٣٧٣ و٦ / ٢٥١

الفوراني

1 / 733 e 3 / 77, .77 (7),

777, 17

7 \ 01, 17, 07, 271, P71 (4), 141, 141 (1), 141, 371,071(7),171,131 (0), 731 (7), 731, 331, ١٦٤ (٢)، ١٦٠ (١٥٧ 371, 771 (7), 971 (3), 771, 771, 771, 771, V'7, K'Y, 'YY, 'TY, MYY, 337, FFY, OVY, ٥٢٣ (٣)، ٢٢٦، ٥٤٣ (٤)، ٥٢٦، ٢٢٩ (٤)، ٢٧٠، ٨٧٣ (3), PVT, YAT, OAT, ٧٨٣، ٨٨٣، ١٩٣ (٢)، 4PT, 0PT (T), VPT (T), APT, .... 113, 713, V/3, A/3 (Y), 'Y3, 173, 773 (7), 773, 373 (4), 143 (1), 343 (1), 233, 733

7 / P (Y), YY, 07 (Y), P3

(1), ۷۷, 111, 171, 731, 771, 111, 111, ٠٨١، ١٩٠٠ (٢)، 6179 717 199 A . 199 (Y) (Y) 737 ۲۳۳ (110 107, AOY, . 17 (Y), 777 (0), 777, 1773 147, 647, 147 (1), 187 (4), 197, 197, 177, ۸۰۳, P۰۳, ۱۳, ۲۷۲, TATS (1) P13, 173, 573, AF3, 3V3, 443, 443 (Y), 3P3, 0P3 (T), AP3 (T), \*\*0, T\*0 3 / 3, 31., 11, 27, 17, 17, v4, 13, V3 (3), P3, Y0, ۵۲۹۷۲، ۲۷، ۲۸، ۳۸ (۲)، 3 A , T A (Y) , V A (Y) , I P , ۲۶ (۲)، ۳۶، ۲۶، ۱۰۰ (۳)، ۱۱۸، ۱۰۹، ۱۱۱۶ 771, 771, 971, 771, 108 (17), 731, 701, 301 (1), 001 (1), 101, 101 (1), 101 (1), 111, 711, 191, 491 (1), 091 (1), 7 · 7 · 7 · 7 · 7 · ( 'Y ) · \*37, 737, A37 ۲٣٩ ،

(7), 307, 777, 877, 777 (7), 377 (7), 777 (7), 047, 147 (7), 447 (7), ۸۸۲ (۲), ۶۸۲, ۰۶۲, 397 (7), 097 (7), 497 (4), 884, 414, 174, 777 (7), 777 (7), 377, 777, Y77, 777, X77, 737, 337, 507 (7), VOT, 157, 757 (1), 757, 357, 777, ٥٧٣(٤)، ٢٧٦، ١٨٣، ١٨٣ (7),  $\Gamma \tilde{\Lambda} \Upsilon$ ,  $V \Lambda \Upsilon$ ,  $P \Upsilon$ , 197, 313 (7), 013, 113, 773, 173, 173, A73, +33, 133, 333, 033, 133, 703, 753 (1), 353, 553 (1), 453, (Y) £A£ (£A\* (£Vo . 293 . 1 293 . 293 . 293 ((Y) 0.V (0.A (0.0 100 1100 7100 3100 010, 770, 770, 770, 170 (7), 330 ٠ / ٨ (٢)، ٩، ١٠ (٢)، ١٩ (٢)، 17, 77, 13, 73, 10,

۲۵، ۲۲، ۵۷، ۹۴، ۹۹،

٥ / ٧، ٥٥، ١٦، ١٤٩ و (Y), A37 (Y), P3Y, Y0Y, r / 50, 1P, P.Y, 10Y, 707, 307, 007, 507 107 (Y), 717, ·VY, (4), 557, 177 (4), 777, 4.7 . TVO 777 (3), 377 (1), 077 قاضي القضاة (Y), FAY, APY, 0°7, r. r. v. v. r. r. (T), 277/4 717, 317, 077 القاضي محمد القاضي أبو الحسين £1V/4 T.A / 2 القاضي نصر الدين القاضى ابو الحسين السبكى TT9 / Y 417/8 قتىادة القاضي ابو بكر 3 / 777, 17, 777, 077 A / 1 (1), 484, 0.3, 2.3, 2 · A القاضي حسين تحطيان 1 / 77, ۷۷1, 1.7, 777, 17/4 177 A37 . 07 . 757 القسدوري (1), 317, 397, 197, 414/7 ·37, A37, ·07, VOT, القرانسي PPT, 7.3, F.3 (T), 1 / A (T), 01, VI, 17, 00 221,623 Y / OF1, VOY, • AT, FPT, (1), 11, 711, 711, 731, 701, 11, 011, 7 \ 00, PV, A.Y, A0Y, T.T 117, 977, 777, 777, \$ \ VY, 03, 171, 007, ·17, 117, 017, 3PT, rp7, 173, 773 (1), 373 7.3, 373, 073, 573, 017.008.007.(4) 173,333

V/Y, 077, +37, +A7, ۲۹۲ (۲)، ۲۲۲، ۸۲۳ *و* 1 / 27, 277, 157 Y \ Y1, YY1, PYY, 057, 777, 717, 7VY 7 / 77, 77, 89, 771 (7), 371, . 11, 777, 087 3 / 2010 1010 2010 191, API, PPI, ATT, TAY, 3PY (Y), 33Y, POT, PVT, Y.3, Y13, 113, 193, 5.0, 770 0 \ AO, P.1, 777 7 \ 73, 33, 5V, VV, ·A, 74, 44, 147 القرطبي ابو العباس ۱/۸ و ٤/٥٨٤، ٧٢٥ و 770 / 0 قرظة بن كعب 14. / 7 قسريش ٢ / ١٦ و٤ / ٨٨ القريشي 49A / 0 القشيري (وانظر أيضا: ابن القشيري)

1 / 57, 77, 27, 43, 70,

Y / 11, PT (Y), 03, 00, 50, rp, vp, v·1, p·1, 311, 301, 791, 991, · · 7 , 0/7 , A77 , 7V7 , ۸۷۲ ، ۲۱۳ ، ۲۲۳ ، ۸۰3 (Y), P.3, 173, 173 7 / 31,01,07, 77,77(7), 75, 95, 74, 34(7), 74, 71 173 783 001 (7)3 ۸۰۱ (۲)، ۱۰۹، ۱۱۱۱، 711, 011, 771, 271, 131 (7), 731 (7), 701 (Y), POI, TTI, PTI, 341, 017, 707, 747 (Y), OAY, VAY, ... 1.7, 7.7, 717, 777, P77, 037, V37, X37 (Y), P37, 007, 757, TYT, 0PT, T.3, A73 (Y): "Y3 3 / 71 , 17 , 27 , 00 , 75 , ۸۸، ۹۰ ۱۲۱، ۲۸۱ (۲)، VIT, AIT, 377 (T), P77, 777, PV7, 177, 773, A73, AV3, OA3 (Y), YP3, F.O, A.O ۵ / ۹، ۲۱۷ و ۲ / ۷۷، ۲۵۱،

\* \ P (Y), \$Y, \ YY, \ YY, \ XY, \ XY, \ XY, \ XY, \ YP, \ Y

157, 757, • 77, 177, ٨٠٣، ٣١٣، ١١٣، ٥١٣، 177 (Y), 177 (X), VOT, TIT, PYT, TPT, 1.3, 173, 003, 173, rr3, xr3, pr3, 1x3, 7A3, 7P3, 0P3, ... 3 / 11, 17, 77, 73, 70, 30, 41, 31, 41 (1) 391, 291, 691, 7.7, 3.7, 777, .37, 137, 737 (7), 707, 177, 777 (Y), AFY, 3YY, AAY, PAYS OPTS VPTS PITS 777 (7), 377, 177, 777, 777 (7), 377, 737, 207, 117, 717, ٠٧٠ (٣)، ٢٧١، ٢٧٢، ٥٧٣، ٨٧٣، ٢٨٣، ٧٨٣، 187 3 PT , PPT , T'3 , ۱۰ع، ۲۸ع، ۲۲۹ و ه / ۲۹، ۲۰۹ و ۲ / ۲۹ (1) .3 (3), 73, 33, (٢) ٢٣٩

> القشيري، ابو الفتح ١ / ٤١٨

القشيري، ابو القاسم (1), 393 (1), 1.0 3 / 1/1 (7) : 17 : 17 : 1/1 : 7 / AVY 4X1, XX1, 177, 507, القضاعي، ابوطالب POY: A73; A33; FV3; YVV / £ OTV القطب الشيرازي ٥/ ١٦، ٢٨، ١٤٠ و٦/ ٢٩، YYY / 0 77, PO (Y), 37, OP (Y), 7.1, 371, 1.7, 177, قطسرب 777, \* 77 (7), 077, Y \ TV, 007, V07, 117 VA7, FP7, 7.7, F.7 القطنسي القفال الكبر TVO / Y 117/ 1 القطني، ابو على القفال المروزي 77 / 77 198/1 القعنبسي القفال، ابو بكر £ / AA3 ١ / ١٥٠ (٢)، ١٥١ و٢ / ١٧٠، القفال ۳۹۸ و ۳ / ۱۳۵، ۲۷۹ و 1 / \*31 (٢)، \$31 (٢)، \*37 ٤ / ١٤ ، ١٢٢ و ٥ / ١٢١ ، (Y), .07, VIA, VAA, 777 (10V القلانسي 137 (Y), 107, V07, F+3 1 / 911, 771, 701, 277, (Y), V33 (Y), A33 7 \ 807, -57, 757, 597 ۱۸۲، ۴۰۰ و ۲ / ۱۸۸ و \* \ T, TY(Y), YY, AO, VFI, 01. (111/ 8 ٠٧١، ٨٧١، ٢٠٢، ٨٠٢، القلانسي، ابو العباس ١ / ١٥١ ، ٨٧٨ و٤ / ١١١ القير اوني (Y), AOY (Y), POY, AFY, סוץ, דוץ, סץץ, דץץ 77V / Y

7.3 (7), 113 (7), 013, 104/7 (7)000, 899, (7) 890 قيس بن طلق 100 110 AA ATV 60/ \$ 104/ 2 001(7), 711, 337, 017, 377, V37, A37, OV7, قيصر الروم AVY, 7/3, 7/3, 0P3, 1 / 133 110,370 0 / 70 3 3A 3P PP PP P3Y اک Y0 . الكرابيسي r / 75, 18, 78(7), 711(7), 7 / 10 63 / 777, 407 711, 731, . 11, 111, 737 , 7X7 الكرابيسي، الحسين بن علي الكرخي، ابوهاشم 3 / 777 78. / Y الكرخي 77. / 4 الكسائي الكرخي ، ابو الحسن ۲ / ۲۷۱، ۱۱۳، ۳۳۳ و۳ / ۸۵ 1 / 317 (7), 017, 177, كعب الأحبار 777, 977, 577, 997 22/7 7 / .71 (7), 731, 577, 557, الكعبي VAT, FPT, Y.3, F13, 1 / 001 (7) . 11 . 137 . PV7 224 (٢), , ٧٨ (٤), ١٧٨ (٤), 7 / 77, 401, 801, 741 (7), 7A7, PA7 e 7 \ A37, 341, 091, 437, 157, P37 (Y), V13, Y73 e · VY (T) , (VY , A · T) , FFT , 7 / 7 / 3 و 3 / 277 ، • 37 ۷۲۳ (۲)، ۲۷۱، ۷۸۲ (۲)، (٦) و٥ / ٣٣٣ و٦ / ٣١٤

الكعبي، الاستاذ y \ p1, 07, AY, "T, TA, 131, . 11, 471, 897, £ / 1743 ٥٥٧، ٢٦٧، ٧٢٦، ٩٢٣، ٧٧٣، ٨٧٨ (٢)، ٢٨٣، ٧٨٣، ١٨٤، ١٣١ (٢)، اللخم*ي* ۳ / ۲۸۷ 433, 533, 753 4 / r, x (Y), P, 1Y, YY (Y), اللخمي ، ابوالحسن ٨٢، ٤٤، ٢٤، ٩٠، ٩٩، ٩٩، 1 / 117 67 / 133 VII. PYI. PTI (Y). YA1, ..., 717 (Y), اللث 307, 757, 787 (7) 784, 787 / 7 ٠ ٩٢ ، ١٩٢ (٣) ٢٩١ ، ٢٩٠ اللث بن سعد TPY, N.T. 13T, 13T, 3 / 797, 797, 373 3 PT, 0 PT, V33 (Y), 703, 703, 773, 183, 013,013(7),000,700 الماتريدي، ابومنصور 3 / 9, 11, 11 (7), 31, 01, 1 / 0.16 / VEL 3AL 13 07, 77, 43, 431, 091 و ۳/ ٤١٧ و ٤/ ٨٠ و (4), 191, 3.1, 717 (7), ٥ / ١٣٦ و٦ / ١٨ ۹۸۲، ۹۲، ۱۹۷، ۴۸۰ المازري p. 7, 717, 777, 787, 1 \ 1, 17, 17, 101, 141, ۲۸۳ (۲)، ۷۸۳، ۸۸۳، rp1, 117, 777, 777, 4P7, PP7 (Y), 7.3 (Y), ۸۷۲، ۲۸۲، ۷۸۲، ۱۰۳، 673, 573, 573 7AT, .PT, YPT, 3PT, المازني VPT, 1.3, 413, 473, Y7 / Y 373

#### مالك بن انس

\$ \ 07 (7), \text{ '7}, \text{

7A3 (Y), 3A3, 0A3,

7A3, VA3 (Y), AA3 (3),

PA3 (Y), 3 · 0 · A ( 0 )

AY1, 3 Γ (Y), VY (Y),

AY1, 0 YY, (OY, VOY,

AOY

Y3 (Y), (O, 3 O (Y), 0 )

Y, Γ (Y), V (Y), Y (Y),

۲۶۲، ۲۶۲، ۲۸۰ (۲)،
۱۹۲، ۲۹۲، ۲۹۰، ۲۹۰،
۱۹۳ (۶)، ۲۳۰، ۲۳۰،
۲۳۰، ۲۲۳(۲)

137, 737, 337, 037,

مالك بن الحويرت

الماوردي

F \ YY, YY(Y), Y3, 33, 03,
Po (Y), 'F (Y), |F, 0F,
FF, YY (Y), 3Y, 0Y (Y),
YA, |P, 0P, Y'| (Y),
Y(1, 0|1, A|1, YY|,
YY, 3Y|, PP|, ''Y,
YY, 3Y|, PP|, ''Y,
YY, 1Y, YY,
YY, 1Y, YY,
YY, AX, YY, YY, 3|Y,
IYY, AXY, Y'Y, 3|Y,
IYY, AXY, Y'Y, 3|Y,

مبارك بن ابان ۳۷۲ / ۳ المبرد، محمدبن يزيد

۲ / ۱۶۹، ۲۹۰، ۲۹۲، ۵۱۳ و \* / FF (Y), IV, AP, 711, 717, .77, 737

المتولى

١ / ٢٩٩، ٤٤٧ و ٢ / ١١٥ و 94/ 5

المجاهد

۲ / ۱۷۰، ۱۷۱ و۶ / ۱۹۳

المجد

7 / PAY

مجدالدين

Y. A / 7 المحاملي

۲/۲۲ و ۲/۵۷ (۲) و T \ TA, 717 محمد (صلى الله عليه وسلم)

3 \ 1,777,007,777,1.7, 573 (Y), 533, VYO

١ / ٢٣٦ و ٢ / ١٢٩ و ٤ / ١٢١ (7), 7.3 (7) 6 2 / 377, 107, 101

> محمد بن بري TT1 / T

محمدين الحسن

۱/ ۱۲۱، ۲۹۷، ۴۰۰ و V9 / W , EE9 , YOA / Y (۲)، ۱۶۸، ۲۸۰ و ۲۷۲ و \$ \ • ٧٢، • ٨٢، ٣٢٣، 50° 113' 113' 370 (Y), 130 co / V3(0), A3 (7), 171, 317, 017, r / 73,30,75,001, 717, .17, .07, 007,

> محمد بن خالد الدمشقى 2 . . / 2

777, 777,

محمد بن داود

147/4

محمد بن السرى 1.0/Y

محمد بن سيرين

\$ / FFT, A.3, 030, F / PAY محمدين عبدالأعلى

> 7 / 377 محمد بن عبدالحكم YA. / 4

> > محمدين المنكدر

3 \ ~ 7, 773, 773, 373

المرتضي محمد بن يحيى T11 / T ١ / ١٢٢ (٢)، ١٣٥ و٢ / ٢٠٢، 737c7 / 071c3 / 777c المرعشي £ 1 A 7 3 ۰ / ۲۲، ۱۲۲، ۱۲۸، ۲۷۲و 120 / 7 المروروذي محمد بن يحيى ، ابوالحسين 1771 0 001/E v / 1 الم وروذي، ابوحامد محمد بن يحيى، ابوسعيد 1 / 301, · P7 , Y / · F1, 074 e 7 \ 377, PA3 e 3 \ P33 180/7 **(Y)** محمد بن عبدالله الحضرمي 14. / 7 المروزي محمودبن الربيع ۱ / ۲۹۰ ۳۲ / ۲۳، ۲۲۷، ۲۰۰و 174/0 \$ \ XFY: Y'Y: F'} (Y) المروزي، ابوإسحاق محمود بن على الحمصي 9/1 **٣**٦٦, ٢٤٦ / **٢**, ٢٩١, ٢٣٦ محيى الدين القريشي · 4/ A.T. V3T. OA3. 79A / 0 ه ۱۰۹ و ۱۰۹ و ۱۰۳۰ مخرمة بن بكبر 34,04,44, 19,79, 19, 797/ 2 ۷۷، ۸۷، ۹۷، ۳۰۱ (۲)، المراغي ۱۰۷ (۲)، ۱۱۱۱، ۱۱۱۲ T09 / Y 111, 171, 771, 171, المراغي، ابوالفتح 701 (7), 171, 183, 10 114 / 4 (7) (0 / 077, 577, 077) المراغى ، ابوالمحاسن 127,5 \ 74, 111, 737, 454 / X 770 . 777 . 707 . 720

المزي، الحافظ جمال الدين المروزي ، ابوحامد 4.. / 8 ٢ / ٢٩٦ و٣ / ٥٩٥ و٤ / ١٤، ٥٧ (١)، ١٨١، ٣٣٥ , مسروق بن الاجدع 14. / 7,189 / 0 2.0/ 2 المروزي ، محمدبن نصر المسعودي Y \ V51, A51, V07, A07, T. 1/ 8 ۱ ۱ ۲۳ ، ۲۲۳ و ٤ / ۲۹۲ ، ۱۸ ه 797 / 7 · ١ / ٤١٣ و٣ / ٣٣٧ و٤ / ١٠٦، المريسي PA( ) 53Y ) AVY ) PAY ) 7 \ ... ( 5 / VA, 037, V37, 3PY, 1.7, PIT, XYT P37 : 07 : 707 : 307 (7), 177, .07, 307, المزني (71 / 0, £ · V . £ · 7 . ٣7٣ 1 / 5, 1.3, 4.3, .13 Y. T. Y. 1 / 7,90 **477 / 4** مسلم بن الحجاج 7 / 10 . 19 . 19 . 19 / 4 79. (TIV 093, 593, 493 (Y) مسلم بن خالد الزنجي \$ \ .4. 441, 384 (1), 1.3. 3 / 797 (7) 029,029 المطرزي 04,40,45/0 ۲ / ۲۰۸ ره / ۹۲ ر۲ / ۳۳ 7 / 77, 7F, FP, PP, 771, المظفر بن عبدالله الشافعي 371 (7), . 41 (3), 717, 414/1 777, 077, 737, 537, معاذ V37(0), 307, 757, 777, 1 / 077 **\*\*\*** معاذين بشبر المزّى ابو الحجاج Y7A / E 2.1/ 2

معاذبن جبل ۱ / ۱۲۸ (۲)، ۲۷۳ و ۵ / ۱۱، ۲۱، ۲۲، ۵۱ و ۶ / ۲۲، ۷۲ (۲)، ۸۸، ۱۹۳ (۲)، ۲۲۲،

777, 777, 377, 077, 1A7

المعافى بن رفاعة السلامي

٤ / ۲۸۸معاوية بن حكم السلمى

۲۰۲/ ٤

19 / Y

معمر بن عبدالله

٤٠٤/٣

المغربي

71,19,17/0

مقاتل بن سليمان

199/7

المقترح

١ / ٢١٣ و٣ / ١٤، ٢١، ٢١، ٢٥١،

۷۱۲، ۲۲۰، ۲۲۰ ۲۲۰

717,077

المقترح، ابوالعز

7 / 10363 / 137

المقدادين الاسود

3 / 1776 / ٧٠٣

المقدسي

١ / ٨و٣ / ٧٧

مكحول

7 / 75763 / 17365 / 101

ميمونة (ام المؤمنين رضي الله عنها) \$ / ١١٦ (٢)، ٣٢٨ (٢) و ٢ / ١٣٤، ١٤٦، ١٥٣،

ن

الناصح الحنبلي ٥ / ٢٤

نافع

220/1

نافع (مولى ابن عمر) \$ / 8٧٥

النجاشي

٤٥ ،(٢) ٤٤ / ٦

نجم الدين البالسي

177/1

نجم الدين المقدسي

٥ / ١١٦ و ٦ / ٢٧

نجم الدين المقدسي، القاضي ٥ / ١٩٢

```
۲۲۷ و ۳ / ۲۲۷، ۲۵۷ و
                                                   النخعي
٤ / ١١٧ (٢) و ٦ / ١٣٩،
                                      3 / 23 6 2 / 217
            799 (17V
                                                   النسائي
                    النهر واني
                              Y \ 307 e $ \ 7071, 577
          71 ((4) 19/0
                              (۲)، ۲۹۰، ۲۰۱ و
           النهرواني، ابو سعيد
                                      r / 111, 377
             11 .19 /0
                                              نصر المقدسي
           نوح (عليه السلام)
                                             - 1 - 1 -
    $ / 777 , 5 / 273 13
                                            النضر بن شميل
                       نوف
                                              8 Y V Y 3
                 777 / 2
                                           النعمان بن بشير
                     النووي
                                              4.4/ 5
1 / 70, . 4, 179, . 41,
                                             نعیم بن حماد
·17, 577, VTY, *37,
                                           1 / 111 (1)
A37 (Y): .07: 107:
                                       نعیم بن حماد المروزی
707, 357, 557, ·P7,
797, 797, 007, 317,
                                               177 / 1
707, 1.3, 3.3, V.3,
                                                   نفطو په
                 110
                                      ۲ / ۲۷ و ۳ / ۱۳۱
      Y / PTI : 5.7 : 103
                                           النفاش، ابوبكر
3 / 13, PAI, 177, F37,
                                               04/1
117, 317, 597, 5.73,
                                         النقاش، ابو سعيد
۷۰۳، ۲۳۳، ۸۷۳ (۲)،
                                              778/7
opy, ... A73, TV3,
                                                 النقشواني
093, 3.0, 2.0, 010,
                              0 77
```

0 / 15, 75, 17 3 / 17, 17 7 / 27, 13, 73, 371, 771, 1.73 5773 9773 7573 الهمداني 177, 397, 7.7, 7.7, 10A (18V / 0 3.73, 117, 717, 917, 477 النيسابوري، ابو الوليد وائل v / 1 ٤ / ١٩٢ و ٦ / ١٦٠ وائل بن حجر 3 / ... 7.7 الهروى وابصة بن معبد ٢ / ٢٢٢ و ٤ / ٢٢٥، ٢٤٥ و 17. / 7 177/0 الواحدي الهروي، ابو على 3 / 177, 7.7 6 2 / 24 (1) 77 / 7 ولد ابن قاسم الهروي، ابو الفتح T70 / 7 YV0 / 7 الوليد هشام 3 / PPT , 799 / £ ١ / ٨٦ و٢ / ٥٥٥ و٤ / ٢١٣، الوليد بن كثر 021 3 / 797 هشام بن عروة ي 272/2 هشام بن يوسف الصنعاني 3 / 197 3 / 467

يحيى الحمّامي یحیی بن آدم ١٧٠ / ٦ 100/7 يعلى بن امية یحیی بن اب کثیر TV / 2 477/4 يوسف (عليه السلام) یحیی بن اکثم Y . 9 / Y 787/4 يوسف بن خالد السمتي يحيى بن الحارث التميمي 40. /7 14. / 7 يوسف (؟) بن عبد الاعلى یحیی بن سعید £ / 143 3 / 777, 197, . 97, 797 (Y), 0.3, 1.3 يونس (عليه السلام) يحيى بن سعيد القطان 99/ 2 3 / PAY , FTT يونس بن عبد الاعلى یحیی بن عثمان ٣ / ٢١١ و ٤ / ٤٨٤ و ٥ / ١٠٣ 170/1 يونس بن عبيد یحیی بن معین T1/7 3 / 351, PTT, 577, P13 يونس بن عمران یحیی بن یحیی EN/7 474 / E

## ٤ - فهرس المذاهب والفرق والطوائف

الأئمة الاربعة الأصحاب 407/ 5 477 / 8 أصحاب الدحنيفة ائمة التابعين 41/8 T20 / 2 أصحاب الحديث الاسلاميون 1/ 17103/ 4.3 1065. / 1 أصحاب الشافعي الأشاعرة ١/ ١٥٦، ١٧١، ٢٧٩ و T / VV3, PV3, ... (Y) 1.1/ Y أصحاب مالك 4. / 5 الأشعرية 1 / 00, 371, 731, 031, الاصوليون ۸۰۳، ۲۶۳، ۱۲۳، ۲۲۳، 1 / 31,17,37,07,77,07, 777, PAT, 7.3, 110, 11, 11, 1, 031, 04T ١٩٤(٢)، ٢١٤، ٤٢٤، ٣٤٤و 131, 377, 777, 737, ۲ / ۱۲۸، ۳۹۷، ۲۳۱ و 707, 507 (7), 157, ٣ / ٨ (٢)، ٢٠ (٢)، ٣٨، V57, 7.7, A77, P77 ۱۳۱، ۲۱۰، ۲۳۰، ۲۳۹، (1), 777, 977 (1), 737 (1.7 '7) (40 '80 '10) (1), 107 (1), 707 (1), ۱۱، ۱۲، ۱۲، ۱۷۱، ۱۸۱۰ 307, 117, 177, 317, 3.7, 777, 033, 700, FAT, 3PT, 0PT, 3.3, ٥ / ۱۱۳، ۱۶۳ و ٦ / ۲۲، r.3, 173, 773, 133, 137, 537 (7), 707 224

r / 17, 77, VY, P3, 30, 7 / 17, 07, 13 (7), 13 (7), 05, 711, 931, 701, ۲۳۱ ، ۳۳۱ (۲) ، ۳۸۱ (۲) ، 311, 137, 377, 797, · 11 . 717 . 377 . 777 . 737, P37 (7), TP7, **\*\*\* \*\*\*** VYY, 730, VOY, FFY, الأطباء 177, 777, 577, . 67, 1 / 3A(Y) 284 . 2 . 4 . 490 الإمامية 3 / 807, +33 (7) 171, 701, 001, 771, الأمة 371, 771, 791, 791, 2 / 753 7.73 0173 517 (7)3 الأنساء ٥٣٢، ٤٤٢، ٨٤٢، ٤٢٢، ه ۱۲ م ۲۲ م ۲۲ م \$ / 141, 341 (3), 041 (7), 777, 7.7, 377, 207, 311,177 TPT, 0PT, 1PT, T.3, الأنصار VY3, Y33, 003, 503, 0.4 . 844 / 5 £V. (\$77 (\$70 (\$09 أهل الأصول (1), 173, 073, P73, 050,000, 1890 199/8 ٥ / ١٠، ١٢، ١٣، ٣١، ٩٨، أهل البيت 19. / 1 371, 371, 771, 011, أهل الثقة 377, 777, 737, 337, 3 / 107 P37, \*F7, YF7, AVY, أهارالحديث · · 7 , 3 · 7 , 7 · 7 , · 7 7 ,

TEV

1.V/ 1

٨٠٣، ٥٢٣، ٣٣٢، ٤٣٣ أهل الحرمين (۲)، ۱۹۲۰ ۳۳ و ۲۹۱ ، ۲۳۳ و (T) 89 · / 8 0 / 00, 191 (٢), 191 (٢) أهل السنة البغداديون £71,140 / £ 09 / 0, 77. / 4 أهل الظاهر البيانيون ٣ / ١٠٩ ، ١٣٦ ، ١٩ ، ١٨ / ٣ 1 / 133,7 / 13, 837, 07 ٤٧٣، ٣٧٥ و ٥/١٧ و 118/7 تابعو التابعين أهل العلم £ \ £ \ £ \ £ \ £ £7 / 27 / \$ / \$ / \$ / \$ / \$ / \$ / \$ التابعون **(Y)** 3 / POY, 037, NOT, POY, أهل الفقه PVY, 3.3 (Y), 0.3, \$ / V · 3 , A 5 } r.3, v.3 (T), P.3 (Y), أهل الكتاب ·13, V13, Y73, 133, EA / 7 YA3 (T), 3A3, .P3, 1.0 أهل المدينة ·(Y) · F · O · A / O · T · (Y) P70(7), 770, V70, 330 (Y) · 0./7 أهل النقل التعريفيون 2/1/3 221/1 الأولون التميميو ن 190/2 220/1 البصريون الثقات 1 / 001, 77 / 77, 00, 3.1, 3 / 173 007, 777, 777, 577,

الجدلية

7 / 197 (7)

الجدليون

الجماعة

089/8

الجماهير

71.97/4

الجمهور

Y \ 11, PY, 3F, PY1, A.Y,

O1Y, V1Y, PYY, F1Y,

VYY, 33Y, 03Y, FAY,

3.3, F.3, A.3, Y13,

773, 773, P73, •33, 733

٣ / ۹۰۱ (۲) ۱۰۵

\$ \ P. \cdot \cdot

0 \ AP, P(1, 171, 171) "37, 1A7, •P7, 1P7, "4", P\*"

جمهور الأصحاب ٤ / ٣١، ٣٦٧

جمهور اصحاب الشافعي ٤ / ٢٩

7 / 771, 731, 731, PV1, جمهور الأمة 311, 191, 177, 777, 709 / E · 07 ) 1 PT , TPT , 3 PT , جمهور السلف Y. Y. X. Y. P.T. . . 3 (7), 13, 113, 703 جمهور الصحابة 3 / 71, 07, 3A, TA, VA, 2 / 133 7.1, 771, 771, 701, 711, جمهور العلياء **۳۷۳** , 777 19V / E 0 / 34, 34, 411, 377 جمهور الفقهاء r \ 04, 411, 4.1 (1), 201, ~ \ 177 / Y = A / Y = Y \ 7 11 / Y AVY, OAY, FAY, PIT, 12763/ 1276 777,077 جمهور المتكلمين الحنفية 111/ 1 1 / PA, ATI (Y), Y31 (Y) 731, 111, 111, 711 جهور المحدثين (Y), A.Y, OIY, OFY, 8.4/ 8 4PY , 1.7 , 7.7 , Y9Y جهور علماء المشرق . 77, 777, 777, 377, 49. / 8 777, YPT, PPT (Y) جهور العلياء \* \* 3 , 7 \* 3 , 773 , 733 171 / 2 Y \ 07, 181, 5VI, PVI, الحنابلة YA1, 4.7, PYY, A3Y, 30Y, AOY, TAY, V.T. 1 \ 07, 78, 531, 301, 517, 177, 777, 777, 3775 YAY VYT (7), OAT, FPT, 7.3 7 / 17, 781, 737, 597, 703 (1), 013 (3), 773, 773,

(1), 4.3, 013 (1), PT3

P31, 701, TVI, VVI, 717,037, 537, 937 (7) الخراسانيون 1 / 13 6 0 / VX الخطابية 3 / . ٧٧ ، ٢٧٠ / ٤ الخلافيون Y. V / 0 الخلف 4.. / 8 الخلفاء TV7 / 2 الخلفاء الراشدون \$ / YA3, P3 (T), 1P3 (T) الخوارج \$ \ A37, 'V7 (T), 1V1 (T), 133 , F33 , NF3 (T) الر افضة \$ \ • V. AF3 (Y), PF3 الرجال 417/8 الرسل 140 / 2 الرواة T17/ 2 PP, 1.11, 711, VTI,

200, 227, 220 7 \ 01, P1, A7, P0, 14, 3V, 311 (7), 911, 171, 371, 171 (7), 771 (0), ٥٥١، ١٥٦، ١٦٠، ١٧٢، VYI, YAI, TAI, 3AI, VAI, VPI, T'Y (Y), V(Y) FYY (Y), PYY (Y), ٠٣٢ (٢)، ١٣٢، ٣٣٢ (٢)، POT (Y) 171 (Y) 3 1 Y 1 V57, X57, \*Y1, 7V7, ۹۷۲، ۰۸۲، ۳۸۲، ۷۸۲، PPY (Y), 1 · T, Y · T (Y), 7.7, .77, 777, 377 (Y), P37, 107, 3VT, AVT, 1PT, 0PT, \*\*3 (7), (+3, 3+3(3), +(3, 113, 713, 013, 113, P13, 773 (Y), 373, A73, 733, A33, 753, 0531 KV31 PA31 0P3 (Y), AP3 13(7), 73, 53, 73, 30, ۵۷، ۲۸، ۳۸، ۵۸ (۲)، ۲۸،

الر وافض 1/951 , 3/437, 707, 49. 1 VY 3 3 7 / P. 51. 771. 701. 501. الر ومية 771, 707, 077, 777 1 / A33 3 / 11, 71, 07, 771, 74, ٩٠١، ١١١ (٢)، ١١١ (٣)، الزنادقة 111, 711, P11, VVI, Y00 / 2 ٠١١، ٧٤٢، ١٣٣، ٢٢٣، الزيدية PAT, . PT, 173, . 10 1777 0 / 17,05,001,071,791 السر بانية r \ v1, 7x, 7P7, 377 £ £ A / 1 الشافعيو ن السلف 297/4 . 1V1 / £, £ · 7 / Y, Y7 £ / 1 الشبعة 117, 887, 1.7, 717, 1 / 107 (7) و 7 / 103 و V37, V.3, P73, A33, 3 / 577, - 93 67 / 7.1 773, 773, 0 / 3.7 الصحابة السمنية 3 / PA, TOI (T), VOI, 3VI, 1 / 33 e 3 / 277, 277 VVI, PVI, 0PI, A37 السو فسطائيو ن (7), 707, 907 (7), PP 1 / 33, 277 الشافعية 0.7, 517, 737, 737, 1 / 571, 271, 777, . 175 337, 037 (7), 07, 441 POT, 377, FVT, 187 (Y), 3.3 (Y), 0.3, F.3 Y \ P71, 777 (7), A37 (7),

(3), P.3(7), .13, 713, 313,013 (7), 513 (7), 173, 273, 273 (3), 733, 733 (7), 703, 003, 173, 473, 643, (3), 743 (7), 343, 843, ·P3 (0), /P3 (Y), FP3 (Y), PP3, \*\*0 (Y), 1.0 (Y), 3.0, 2.0 (X), V.0 (1), 110, 110, 10(1), 170, 970 (7), .70, 770 (1), 370 (7), 070 (1), VY0 (Y) , XY0, Y30 (Y), 177 / 0.088

> الصوفية 1.4/7 الظاهرية

> > 11/0

٢ / ٤٣٤ / ١٨٣، ١٩٣٠ ٢٥٤ و 7 / 17, PVI, A.T. 3 \ (71), 49, 59, 1111, 357, V33, YV3, YP3, ۱٤٥ و ٥ / ۱۷، ۱۸ (۲)، 17, 17 (7) 67 / 11, 77 (77), 197 (7), 717 الظاهرية التعليمية

العراقيون Y \ 07.0 \ 3A, 337, A37 العرب 7 / 77, 27, 27 (7), 17, 171, 171, 171(7), 771 (3), 771, PV1 العر وضيون 77 / 77 العلاء 1 / 54 1.1 . 1.1 377 717, 707, 507 Y / 173 YT (Y), T.13 PO13 277, 213, 773 3 / 9.13 7113 391 (7)3 017, 777, 377, 137, P73 (Y), YF3, YF3 (Y), 353, 753, 773, 673, 143, 043, . P3, 010, 047 779,70/0 علماء الأمة 3 / 753 علماء الصحابة TV7 / 8 علماء أهل المدينة

EAV / E

العوام £ / Y Y } العيسوية YY / E الفارسية 12V/1 الفرس 1VT / Y الفرضيون 14/1 الفقهاء

Y \ 01. YII. XII. 11. PII.

IFI. YFI. FFI. PIT.

'FY. WPY. PIY. VFY.

ÄFY. IVY. 3VY. 0VY.

IVY. AVY. PVY. TAY.

VAY. 'PY. 0PY. V.3.

(Y), Vo, of, 3V, oV,

(Y), Vo, of, 3V, oV,

(Y), V', (II, TII,

(Y), 3YI (Y), IYI, ITI,

(Y), 3YI, YYY, 3YY, YYY

الكلاميو ن V7 .00 . 29 / 7 127/1 الفقهاء السبعة الكوفيون £ / A / £ Y \ AV. OA (Y), 3.1, OOY, فقهاء العراق VOY, YVY, TVY, .PY, YY0 / 1 177 (Y) 377 e فقهاء المدينة الأربعة 197,191,191/0 £ 7 £ / £ اللغو يو ن فقهاء الصحابة £ 1 . 1 . 1 . 1 . 1 . 3 . 1 . 3 . 1 . 3 . 1 417/ 8 المؤمنون الفلاسفة EV . L E 4 / £ 1 / 31 (4), 01, 11, 11, المالكية ٥٠١، ٣٤٢ و ٤ / ١٠٥ (٢) و 1 \ 07, 571, 777, PVY, Y71 107 / 0 0AY , TY1 , Y4. , YAT القدرية 7 / 07, 317, 017, .PT, 1 / 001, 777, 173, 7 / 977 280 497 و \$ / ۱۳۸، ۲۵۶، ۱۲۸ 7 \ . 1 . 1 . 1 . 1 . 77 . 77 . القدماء (1), 501, 7.7 (1), .57, TEV / 0 777, . 47, . 47, 447 كبار التابعين (1), .61, 23%, 61%, \$ \ 0.3,173(Y) 0VT, 0PT, V13, A13, 173, 373, 173, 373, الكرامية 443, 643, 683 179/1 147.41 / 8 الكروبيون 0 \ AO, AII, 701, PIT 140/ \$

T \ 73, 10, 0A, PA, 017 177, 107, 507, 377, P33, 033 (Y), 173, المتدعة . 43 , 143 (4) , 240 , . 30 £ / 177, A77, A53 المتأخرون 0 / 51 (7), 81, 87, 17, 35, ١ / ٨٤، ٢٠١ و٢ / ٧٠، ٢٢٣ و ٥٧، ١١١، ١٢٤ (٢)، ١٢٥، 701,337,777,757 3/131, 177, 7.0 , 0 / . ٧٠ / ١٥١ ، ١٢٢ ، ١٢٢ 7 \ VI , 13 , 73 , 007 , 507 المتشبعة (1), 17, 777 290 / 4 المجازيون 1 / 033 (4) المتقدمون المحتهدون 3/197 6 0/931, 157, 3 / • 17 , 177 , 773 , 113 , TY1 . TV7 المتكلمون 753,043 (Y) co / OA ٨٤ ،٥٤ ،(٣) ٣٦ ، ٢٥ ، ١٨ المجوس (T), OA, OP, O.1 (Y), 728/2 · 01 , 101 , VVI , · 17 , المحدثون 077, 377, 017 (7), 3 / 171, 237, 227, 3.7, P17, .77, 737, 107, \*\*\* ( TY ) YYY ) YXY 30T, FAT, PAT, 073, (Y), AAT (Y), 0'3, AY3 221 المحصلون Y \ 07, 00, AF, PF, 1.1, 141/ 5 ۱۲۱، ۱۲۲، ۱۲۱، ۱۲۱، ۱۲۱ المحققون VYY, P37, 007, VFT, 7 / 5.163 / 743 (7) 377, 577, 277, 4.3 (1), 113, 733, 733 المرجئة 3 / 11,74, 111, 131,757, 77.7. / 4

### المسلمون

#### المعتزلة

1 / 53, 73, 14, 04, 08, 611 (۲), 371, 071 (۲), ۷71 (4), 21 (1), 131, 431, 331 (7), 031, 731, ٠٥١، ١٥١، ١٥٢ (٣)، 301,001 (7), 501 (7), ١٥٩ (٢)، ١٦٠، ١٦١ (٢)، ۱۷۱، ۱۷۱، ۳۷۱، ۱۸۰، 311, FAI (Y), VAI, ۹۸۱، ۱۹۲، ۱۹۱، ۱۹۲ (1), 091, 317, 077 (7), 737, 777, 777, 777, **۷۷۲, ΓΛΥ, ΨΡΥ, Γ•Ψ,** ۸۰۳، ۲٤۳، ۳٤۳، ٤٥٣، 807, POT, 177(Y), 177 (4), 117 (1), 117 (1), \*YY, YYY, 3YY (Y), ۲۷۲، ۸۸۲، ۷۸۲، ۸۸۲، ۶۸۳، ۶۱3 (۳)، ۱۲3 (۳)، 773 (Y), 773 (Y), 073 (4), 873, 533,

۰ / ۱۲، ۱۷، ۱۳(۲)، ۳۲، ۵۷، ۵ / ۵ ۱۲٤، ۱۲۳، ۱۲۲، ۱۲۵، ۵۶۸

(7), 571, 4.7 (7), 337, نحاة البصرة 774 440 / Y F \ 17, 13, 30, 471, 731, نحاة الكوفة PTY, 137, T37, 337, 1 / 111, 5.7 67 / 07, 57, F37 (Y), P3Y, \*0Y, 03 ,00 ,0T ,(Y) £A , £0 107, 707, AVY, PVY, (1), 5.1, 611, 717, **YA** \* 0773 FAY (Y)3 7º73 معتزلة بغداد ٥٠٣، ٢٠٦، ٨٠٣، ١١٣، 7 / 3AY · 77, 577, 537, 707, \$ / AOT, OF3 المغارية النصاري W1 / Y Y \ 781 , 181 , 3 \ VYY , الملائكة 227, AFF, P33 3 / 771, 371 (7), 071 (7) النصر انبة المنطقبه ن 1.7/2 ١ / ١٠٥، ١١٢ و٢ / ٤١، ٧٤، الواقفية ۸٤، ٥٠، ۹٥، ۸۱۱ و 7 (7), 17, 77, 77 (7), (Y) 89 (1 · / o 37, 27, 70(7), 70, PF7 المهاجرون الوعيدية 0 · A ( £ A 9 / £ YV1 / £ المولدون اليهود YY / Y 1 / 037, 713 , 7 / 171 , \$ \ • ٧، ٢٧، ٣٧، ٢٣٢، النحاة 337, 277, 833 1 / 133 6 7 / 15, 25, 771, البهودية 717, P17, 007, .PT, 1.7/ 8 444

# ٥ ـ فهرس اسهاء الكتب الواردة في متن الكتاب

( 3 / API C 0 / F3) ٢١٥ ، ٢ / ٢٦٧ ، ١٢٦ إحكام الأحكام لابن الحاجب الامانة للفوراني (1) 177 / \$ 218/4 ابطال الاستحسان إحكام الأحكام للآمدي 1 \ 1, 577, 917 7 \ 901 1./1 و ۳/ ۲۲۷ و ٤ / ۲۲۱ و ابطال القول بالاستحسان 170/0 780 / Y أحكام القرآن الابكار للامدى 700 / Y ۱ / ۲۳، ۲۷، ۱۷۱، ۱۷۲، أحكام القرآن للبلوطي 733 الاتباع والالباع لابن خالويه 117 / 4 118/4 أحكام القرآن للشافعي اثبات القياس لابن سريج 1 / V) . 1 . Y / TOTI OFT (7) 70 / 0 ۸۶۳، ۲۷۹ و اجوية التحصيل للجزري 7 / 11, 77, 70, .19 / 4 TE7 / Y 373 6 3 / 17 الاجوبة الفاخرة للقاضي عبدالوهاب أحكام القرآن للقاضي عبدالوهاب 77V / Y (Y) A / 1 أحكام القرآن للهراسي الأحكام 1 / 951, 13, 773 64 / 74

أحكام الملك للقاضي ابي بكر اختلاف علي وابن مسعود 111/0 77/7 الأحكام لابن حزم أدب الجدل ۱/۹، ۲۲۰ و ۲/۸۸۱ و 17/8 أدب الجدل لابن القاص ۳/ ۱۱۱، ۱۳۲، ۲۲۳ و 1 / 931, 374 \$ \ 04, 777, 177, أدب الجدل لابن إسحاق ٣٩٦، ٢١١، ٣٩٦ و ۱ / ۳۲ ٥ / ١٨ و ٦ / ٢١، ٢٢، ٨٨، ١١٢ أدب الجدل لابي الحسن الأحكام لأبي الوليد 3 / 777 , 770 49V / £ أدب الجدل للسهيلي الأحكام للباجي ٤٣١/٢ و ٣٠/٣٧ و 7VV / Y ٤ / ١١٧ ، ١٨٠ ، ١١٧ / ٤ الإحياء للغزالي ۹۲۰، ۲۳۰، ۳۳۰ و ۰ / ۲۰، 1 / 707 , 647 ۷۶، ۸۰، ۲۰۱، ۱۳۷، ۲۲۱ و اختصار المحصول للتبريزي 171 , 101 , 71 / 7 TE0 / T أدب الدين والدنيا للماوردي اختلاف الحديث 1 / PA, 137 1./1 أدب القاضي للشافعي اختلاف الحديث للشافعي 788/7 ٧/١ و ٣/ ١٩، ٢١٥ و أدب القضاء لابن القاص \$ \ 747 , 743 149 / 1 اختلاف العراقيين للربيع أدب القضاء للاصطخري VY / 7 74/7

Y00 / Y , EET أدب القضاء للشافعي الاستحسان TVY / 7 707/7 الأذكار الاستذكار للدارمي 190/1 1 / 517, 077, . P7, 197, الاربعين للإمام TOO / 0 الأسرار الارتشاف ١/ ١١٩ و ٢/ ٢٩٣ 717 / Y الاسرار لاي زيد الارتشاف للمبرد £1V/4 111/4 الأسرار للقاضي الحسين الارشاد 1 \ 3 PY , A3 Y , F · 3 , A3 3 ١/ ١٨٤، ٧٨٧ و ٢/ ٢٩ و الأسرار للقفال ٣ / ٧١١ و ٤ / ١٧٠، ٢٩١ T01/1 YOE / 0 , الارشاد لأبي اسحاق الأشياه والنظائر 1 / ٧٠٢ و ٢ / ٣٢ 19 / Y الاشياه والنظائر لابن المرحل الارشاد لإمام الحرمين 8.4/1 ١/ ٣٧ ، ٤٩ و ٤ / ٥٧٧ الإشراف أساس القياس للغزالي YY0 / 2 710/0 الإشراف لابن المنذر الأساليب 21./1 47 / 2 الاشراف للهروى الاساليب لامام الحرمين 1 / ٧٤٣، ٣٥٣، ١١٤ (٢)، \$ / ٢٤٥

الأصول لأبي بكر الرازي الاصطلاح لابن السمعاني ١/ ٢٢١ و ٢/ ١٥٥ و EN/7 ۳ / ۱۸۳ ، ۲۲۶ ، ۵۰۰ و الأصول لأبي بكر الصيرفي 104/0 19/0, 4.9/4 الأصول الأصول لأبي حامد ٤ / ١٧٧ و ٦ / ٣٤ 8.1/1 الأصول الخمسة عشر لابي منصور الأصول لابي زيد ٤ / ٥١ و٦ / ٧٠ Y0. /7 أصول الفتوى للداودي الأصول لأبي على الطبري ۱/۱ و ۲/۷۸۱ 7 27 أصول الفقه لابن سراقة الأصول للأستاذ أبي اسحاق 781/1 ٤٠/٣ أصول الفقه لابي اسحاق الاصول للإسفرايني 10 / Y Y / 057 , 7 / POY الاصول لابن السراج الأصول للتميمي 777 / Y 144 / 4 الأصول لابن القشيري الأصول للرازى 1 / ۲۳۲، ۲۷۲ و ۲ / ۱۲۹، ٢ / ٢٣٦ (٢)، ٣٨٢ و ٦ / ٢٨٢ Y.V. (144 الأصول للسرخسي الأصول لابن فورك 1 / 317 e 7 / ٧٠٣، ٣33 779 / TAY e F / PFY الأصول للطبرى الأصول لابن كج 787/7 ٣ / ٣٧ و ٦ / ٣٤ الأصول للقرطبي الأصول لأبي الحسين بن القطان ۲ / ۱۱۳ و۳ / ۱۱۳ و ۶ / ۹۶۲ ٤ / ٩٩٨ و٣ / ٩٠٩ و٦ / ١١٠ 777 / 0 ,

و ٥ / ١١٢، ١٣٨ الأصول للقشيري 194/4 الأفادة 488 / Y الأصول للقفال الشاشي الإفادة للقاضي عبدالوهاب 1 / 71 67 / 27, 49, 2.7 ١١٨، ٩٩، ٥٠١، ١٠١، الأصول للقرطبي ۱۸۹ م ۲۲ و ۲ / ۲۷۸، 770 / 0 337, PV7 e7 / 11, 7V, الإعجاز 711, 107, 197, 1 / ٧٨, ٧٢١, ٢33 ٣٦٩ / ٤ ، ٤٠٢ الإعجاز للجيلي افساد الأضداد للزجاج ١ / ١٨ و ٢ / ٢٢ 189 / Y اعجاز القرآن للرماني الافصاح للطبري Y . 1 / Y 44 / X الاعذار الراد على كتاب الإنذار الاقتصاد TVE / & 177/1 الاعذار والإنذار لابن سريج الاقتصاد للغزالي V / 1. 24/1 الاعراب اقتناص السوانح لابن دقيق 27/7 97/7, 7/0 الاعراب لابن حزم الأقضية ٤ / ١١٤ و ٦ / ١١٤ 71 / 4 الاعراب لأبي إسحاق القاضي الأقضية للماوردي 27/7 ٤٠ ،٣٧ / ٣ الأعلام للصيرفي اكفار المتأولين ١ / ٧ و ٤ / ٣٩٢، ٣٨٤، ٨٨٤ 744 / 7

إلجام العوام عن علم الكلام 377, 777, 813 (7), 290 .274 .279 28. /4 140 (149 / 0 الألفاظ r / 73 (Y), 35, 56, A1Y, 1.0/4 077, 377, 277, 717 الإلماع للقاضي عياض الأمالي لابن الحاجب ٧ / ١٩٣، ١١٦، ١٢١ و٤ / ٥١ الإلمام الأمالي للشيخ عز الدين Y.V / 1 ١ / ١٩٤، ٢٣٦ و ٦ / ٢٢٦ ۲ / ۱٤٠ و ۶ / ۳۳۲ و ٥ / ۲٥، الإمسام VO, PO, IT, \$A, 001, ٦ / ١٦٢، ١٦٥ (وانظر أيضا: 751, 011, 377 شرح الإلمام) الأم لابن اللبان الأمثال 178 / Y 440 / 5 الأم للشافعي الإملاء للشافعي 1 / ٧، ٣٧، ٠٣١، ٣١٢، 107/4 737, 707, AFY, PFY, الأموال لابي عبيد VP7, P77, 177; 737, 114 / 4 707, 507, 117 الانتصار للقاضي أبي بكر APT, 113 (Y), 173 YOE / 1 7 / 071 (7), 371, ... الإنصاف P17, 573 TYA / £ 7 \ AT, 701, 501, 3.7, الأوسط 777, 7.77, .77 (7) \$ / VY1 , 031 (Y) A31, 3 / . 7. 73. 17. 0 97.

001, 111, P37, P03 الإيجاز لفخر الدين الأوسط لابن برهان Y0. / Y 1 / V) 3Y) PO13 1P13 الإيجاز للشيخ ه ۱۹ ، ۱۹ ، ۱۹۲ ، ۱۹۲ ، ۱۹۲ ، 491/1 PYY , 1 / Y , 1 / Y , 1 / Y , الإيضاح 107, 307, 907, 777, ١٨٥ / ٤ و ٤ / ٥٨١ ٠٨٦، ٧٩٣ الإيضاح في خلق الانسان 7 \ 01, 777, 797, ... 419/0 **۷37, 077, ۸77, ۷۸7,** الإيضاح لابن النفيس 1973 Y13, YY3 ه / ۱۰۰ و ۲ / ۱۳۱ 7 / VY, 33, 50, 7P1, الإيضاح لأبي على 191, 7.7, 777, 107 49 £ / Y (Y), AOY, POY, 15Y, 211 الإيضاح للزجاجي 3 / VA AP AP A A A / A 149/4 ٧١١، ١٣١، ١٣١، ٩٤٢، الإيضاح للطبرى PTY, 3PY, A.T. PIT, 787 / 7 9 799 / 437 · 77, 833, VO3, 1V3, الإيضاح للفارسي · 13 . 193 . PP3 7 / 77, 157, 757 ٥ / ١٣٧ ، ١٣٩ ، ١٣٧ ، ١٣٧ الإيمان للرافعي 7 / TT, 17, 33, 7V, AV, 4/3 115 X14 729 الأوسط للشافعي الايمان للقرافي 414/4 71/0 الأوسط للمحاملي الايمان (من الحاوي) TY / Y 19/4

#### البرهان

1 / FY, Y3, 00 (Y), AF,

• YY, AFY, YVT e

Y / IT, 007, • IT,

FYT, APT

البرهان (التعليق عليه للمقترح) ٣ / ٤٤، ٢٦١ البرهان في علوم القرآن للزركشي ٤ / ٢٢٥ البرهان لابن الزملكاني

۱۱۸ / ۳ و ۳ / ۱۱۸ البرهان لابن مقلة

البرهان لامام الحرمين

1 \ A. 07. 07. 7A. 191.

317. 377. 777. PV7.

307. FV7.(7). 173

4 \ P11 (7). 171. 131.

177. 077. 077. 077. AAT.

#### ر ا

البحر \$ / ٢٢٥، ٢٣٩ و ٥ / ٦١، ٢٤١، ٢٣٤ و ٦ / ٣٠٣ البحر المحيط (هذا الكتاب) ١ / ٩ البحر للروياني

1 \ 07' 73' 517 (Y)' 577' 10Y' 817' 537' 713' V33

7 \ P1, 07, A0, FF, 377,
FFY, 177, APY, 7.7,

البديع ٢ / ١٧٦ و ٣ / ١٠، ١٨٦ البديع لابن الساعاتي ١ / ٨ و ٣ / ١٦٨

P.PT. V13, 173 البصائر لأبي حيان التوحيدي 7 173 773 163 763 3313 Y / AVY e 3 / PA3 7.73 . 177 . . 773 . . 2743 البغداديات £79 (£14 14. / 4 \$ \ 0. P. 11. 07. VA. البغداديات لأبي هاشم 3 PT > 177 AVT > AT3 > 779 / Y PO33 5003 7103 570 البهائية لأبي إسحاق 0 / TY AND TS10 PO10 177/0 VV12 OALS AFTS TYTS البهائية للرازي \*\*\* . 677 198/0 7 / 170 c(x) 180 cV2 cx1 / 7 111 البويطي 1 / TV1 : A.T. A73 e \$ / A1 البرهان للزملكاني 17/14 7 1373 713 البيان السبط 1 / 1372 073 6 3 / 1783 6 ١/ ١٠٠٦ ٢٠٠٩ و ٢/ ١٥٠ 0 / 401 e 5 / 44 (T) VIT , TYT , OPT , TTY 7173 MY CT / 1193 783 بيان البرهان لابن عبدالملك 209 8.1 CTAT / 1 البسيط للإمام البيان عن أصول الفقه لأبي محمد 19/4 القاسم البسيط للغزالي 2 / V73 البيان في أصول الفقه لأبي بكر 7 / 837 6 5 / 58 (7) الصيرفي البسيط للواحدي 80 / 4 7 777 6 33 / 777

البيوع القديم للشافعي ٥ / ٢٥٣

ت

التاريخ لأبن عساكر ۱٤٠/۱ تاريخ بغداد لابن النجار ۲۸۰/۳ تأسيس التقديس ۱لتبصرة

\$ / ١١١، ٣٣٦ و ٥ / ٢٤٤ التبصرة لأبي اسحاق الشيرازي ١ / ٧ و ٢ / ٢٥٦ و ٤ / ٣٢٠، ٣٧٣ و ٥ / ٨٤، ١٤٩، ١٦٦، ١٧٠ و ٦ / ٢٤ (٢)،

التبصرة للشيخ ابي اسحاق ٢ / ٢٥٥، ٣٢٥ و ١٧٩، ٥٥ ٣ / ١٧٩ و ٤ / ٨٣، ٥٥

التتمة

۱ / ٤٤٧ و ۲ / ٣٩٦ و ۳ / ٣٠٠ التجريد لابن كج التجريد لابن كج ۱ / ٤٠٦ و ٦ / ٤٣ (٢)

تحرير المقال في موازنة الأعمال للقضاعي 2 / ٢٧٧ التحرير لابن شاس ٦ / ٢٧٧ التحصيل لابن شاس ٢ / ٦٧

> ١ / ٥٥ التحصيل للبغدادي ١ / ١٥١ و ٤ / ١٣١ التحصيل للجزري ٤ / ١٣٢ التحصيل للرازي

> > التحقيق ٤ / ٣١٥ التحقيق للنووي ١ / ٤٠١، ٤٠٧

التعاقب لأبن جني التخليص لإمام الحرمين 787 / Y A / 1 التدبير للغزالي تعظيم قدر الصلاة للمروزي 78. /1 17A / Y التعليق تذكرة الخلاف للشيرازي 11.11 1 / 937 التعليق لأبن أبي هريرة التذكرة في أصول الدين للتميمي ۳/ ۱۲۸ و ۱/ ۵۷ ۱۲۸ 1.4/7 التعليق الاسفرايني التذكرة للفارسي ۲ / ۲۷۹ و ۳ / ۲۷۱ Y \ AFY التعليق للبندينجي ترتيب الأم لابن اللبان 8.1/1 149/0 تعليق الخلاف للهراسي الترتيب للاستاذ أي إسحاق Y . 0 / Y الإسفرايني تعليق الشيخ أبي حامد 140 /4 190/1 ترجيح الأقيسة لإمام الحرمين تعليق القاضي أبي الطيب Y11/0 r \ 377, 7.7, VIT الترجيح للطبري تعليق إلكيا 00/1 ۲ / ۲۱ و ٦ / ۲۱ التركيب في العلم للمزني تعليق إلكيا الطبري 787/7 Y / POY التسهيل التعليق على البرهان (Y) 119 / Y 1 / 3312 787

التعليق على المستصفى لابن الحاج التعليق للمازرى 440 / Y TA. / T التعليق على المنتخب لابن الحاجب التعليق لمحمد بن يحيي 717/1 T. T / T التعليق في الفقه لأبي حامد التفرقة 7 X ATY £94 / £ التعليق لابن أبي هريرة التفرقة بين الإسلام والزندقة للغزالي 144/4 7 7 733 e F / ATT التعليق لابن يحيي تفسر ابن عطية Y.0 / Y Y7. / Y التعليق لأب إسحاق تقسير الإمام 18./1 1.4/7 0 488/1 التعليق لأن حامد تفسر القشيري Y-4/0 , 177/Y ٤/ ٢٠٥ و ٥/ ٤٧ ، ٨٤ و 74. / 7 التفسير الكبير لابن المنير TT7 / Y التعليق للبغوي 1 / 77 6 0 / 837 تفسير الماتريدي 1.0/1 التعليق للقاضي حسين تفسير الماوردي 1 / ٧/١، ٢٢٢، ٣٢٢، ٨٩٢، (Y) 18 / Y , TEE / 1 177, 107, T.3, 7.3, ٥٣٥ و ٢ /٥٦١، ٢٩٣، التقريب عه و ع/ ۱۹۶ و 1/ 111, 141, 177 6 \$ 13.00 \$ 10 7 77 731 (7) e TV . 101 / 7 7 \ V31 6 3 \ TA2 FA2

. 113 P.13 . 113 1773 . P. YP. A.I. P.I. 1872 1572 7572 7775 771, VTI, PTI (T), 05 + LOTY LEA. 731, 031, 731, 701, 0 \ AT; YT; YII; YEI 301, 001, 417, 777, 777, 777, 077, 137, F / 773 7113 3113 7713 , 777 , 780 , 787 331, 071 0 / YO, TVI , F / 311, التقريب للرازي 731, \*TT, VFT Y / AAT e \$ / 'YT' VIT'S التقريب لابن حزم 777 7.7/7 التقريب للشيخ أبي حامد 91/4 التقريب لأبي بكر التقريب للقاضي T17 / T 210/2 التقريب لأبي منصور التقريب للقاضى ابي بكر الباقلاني 02.15 التقريب في الأصول لسليم الرازي 1 / YY, PII, 131, PTI, 7A1 317 1VY 1 / 42 883 1913 3773 1373 3073 ۲۳۲ 177, 777, 777, 1.7, 277 . 473 377, APT, Y+3 \* \ ATT . PTF . "TI . TTF . Y \ V , VY , PT , 33 , TO , ٠١٢٥ على ١٥١، ١٢١، 302 YV, 3V2 VA2 AP2 PFI , OTT , VPT , APT , 171, 371, 071, VEL. PPTS A13 PY1, 7P1, 1P1, 777, 1 VI. 372 372 VT. 3V/T V37, 707, 307, A07, PP12 7.72 1172 7A72 POT: \*FT: TVY: FAY: 1975 31TS FFTS PFTS סידו דעדו סגדו דפדו \*YT , 1YT , TYT , KIS , 249 .V. .D. . 22 . Y9 . 1 . / 2 277

\$ \ Y3, 171, 307, TY7, YAA (Y) 0AY AAY (Y), PY, 3PY, 0PY, **VPY**, **YIY**, (3), 777 (Y). 777, PTT, ۷۰۲، ۱۲۲، ۲۲۲ (۲)، **ያ**ላችን ዕላችን <mark>የ</mark>ላች (1), .64, 113, 143, \$\$\$, \$\$\$, \$6\$ \\$\$\$ (Y), 1P3, PP3, A.O. .10, 110, 770, 770, 028 6041 0 / 13, 10, 771, 771, 140 (1) 144 ٥٧، ١١١، ١٢٠، ١٣١،

٤ / ٣٣٢
 التقريب والإرشاد للقاضي أي بكر
 البلاقلاني

۱ / ۸ و ۳ / ۱٦٩، ۲۹۱ التقصي لابن عبدالبر ٤ / ۳۷۹

التقويم ۲ / ۲۰۳، ۲۶۷ و ۶ / ۱۵۰، ۱۱۲، ۲۶۳ و ۵ / ۱۱۲

تقویم الأدلة لأبي زید الدبوسي ۱ / ۸، ۳۵، ۱۵۶، ۱۵۶ و ۲ / ۲۱۳ ، ۲۲۹، ۲۹۹، ۲۳۹، ۲۳۹، ۲۲۹ و ۲۳۱، ۲۷۱ و ۲۲، ۲۸۱، ۲۸۱، ۲۸۱، ۲۸۱، ۲۸۱، ۲۸۱، ۲۸۰ و ۲۳ / ۲۳۰

التقويم لابن السمعاني \$ / ٤٩٥

التلخيص

1 \ 77; 07 (7); 30; 3A7 e 7 \ P71; 7A7 e 3 \ 3A; 1P3 e 7 \ VA7

> تلخيص المحصول للنقشواني ٣ / ١٨٥

تلخيص التقريب لإمام الحرمين ٢ / ١٣٦

تلخيص كتاب القاضي لإمام الحرمين ١٣٦ / ١ التلخيص لابن السمعاني ١ / ٤٥ التلخيص من التقريب لإمام التلخيص لابن القاص الحرمين ۱/ ۱۸ و ۲/ ۸۲ 470 /4 التلخيص لأى إسحاق التلخيص من التقريب للقاضي YA. / 0 الباقلاني التلخيص لإمام الحرمين Y . / 4 1 / 11, 43, 441, 377, تلقيح الأفهام لمجد الدين 077, 737, 737, P07, r \ x.Y 707, A07, P07, YVY, التلقيح لمجد الدين أبن دقيق PVT, 3PT, T-3 4.7/7 Y \ PY1, 171, 111, 111, 7P1, التلويح V'Y, 177, A77, 017, 100/ 1 21V 64V التلويح لأبي الحسن الطبرى 7 \ A07, . 17, . 47, PF3 YV / 4 3 / ٨٨، ١٩، ١٧٠ (٢)، ٥٢٢، التلويح لإلكيا 077, 717, 177 ٤ / ١١٢، ١٣١، ١٩٤ و 7 / 731(7), 177 (7), 577, 72. 10 474 التلويح لإلكيا الطبرى 7 / ٧٧، 331 ٣ / ١١١٦ ، ١٣٠ ، ١٣٥ و ٥ / ٢٥ التلخيص للقاضي التلويح لإلكيا الهراسي Y.Y / 1 ۱۷۷ / ۳ التلخيص للقاضي عبدالوهاب التلويحات VA / 4 01/1 التلخيص للنقشواني التمهيد ٢ / ١٣٧ و ٣ / ١٢، ٥٣، ١٧ 1.4/ 5

التمهيد لابن عبدالر 797/E . YOV/Y YTA / O التهذيب للنووى التمهيد لان الخطاب الحنبلي T.V / E ۱/۸ و ۲/ ۳۹۳، ۷۹۷ و Yo / 2 28. / Y التمييز للقاضي البارزي 40. /1 التنبيه على المستصفى لابن الحاج Y \* X / Y التنبيه لابن الخطيب 1/413 , 0/13/1 10/1 TTT 6 191 6 197 6 177 YVY / £ التنقيح للتبريزي 080/8 , EV. /Y

> التنقيح للنووي ١ / ١٣٠ التنقيحات ١ / ٣٧٩

التنقيحات اللسهروردي ٢ / ١٣١٠ و ٣ / ١٢٥ و ٥ / ٢١٧ التهذيب ١ / ٣٠٠ التهذيب اللبغوي ٤ / ٢٥٥

التهذيب للجرجاني التوضيح للبيضاوي الثقات لابن حبان 3 / 1AY . YAY الثقات لابي حاتم 3 الجامع ran / Y جامع الأصول لابن الاثير TIM / 2 جامع بيان العلم الابن عبدالبر Y. and o , note / & الجامع الكبير للحمد بن الحسن 7AT 6119 / 4 الجامع لابن خويز

499/1

الجامع لابن خويزمنداد المالكي جنة الناظر (؟) Y .. / 0 A/1الجهر بالبسملة لشهاب الدين الجامع لأبي اسحاق TE / 0 09/1 الجدل للآمدى الجواهر لابن شاس 0 / 79, 011, 371 A / 1 الجدل للشريف 10V . 77 . / 0 الحاصل الجدل للطبري ٣/ ١٩٣، ٣٥٣، ١٩٣ و YV0 / 0 \$ / 377 e T / · 1 . PF1 . الجدل للقاضي ابي علي 799 (189 187/0 الحاصل للماوردي الجدل للقرطبي 107/4 770 / 0 الحاوي الجدل للكعبى ٢ / ١١٣ و٣ / ٧٥ و٤ / ١٤٠٠ 777 / 0 701, AOL, 177, 077, الجراح لابن داود ٥١٥، ٢٣١، ٥٩١ و ٥ / ٥٥، 28/7 ١٥٧ و ٦ / ٢٤ (٢)، ٢٢٢ (٢) الجمع والفرق للجويني الحاوى للمارودي 418/0 1 / 11 . 7 / 07, 711, 111, الجمل لأبي القاسم الزجاجي 007, 077 , 1:07:FV, 7P, 7.7/7 VY1, 501, AVI, 5.7, جنة المناظر للبغدادي V.Y. P3Y, TAY e 3 / 5.1.

1113 VII3 AII3 P3Y3

٥/ ١٩٢ و ٦/ ٧٧

خ

الخصائص ۲ / ۱۸۰ الخصائص لابن جني ۲ / ۱۵، ۱۲، ۲۰، ۲۲، ۳۱، ۲۰۵ و ۳ / ۲۶۸ و ۶ / ۲۵۵ الخصال

الخصال للخفاف
٢ / ٢٧٨ و ٣ / ٤٩٤ و ٤ / ٩١،
٢٠٤ و ٥ / ١٣٦ و ٦ / ٩٥ خلاصة المآخيذ
٣ / ١٥٤ و ٥ / ٢٦٠
الخلاف والاجماع لابن هبيرة
١ / ٢٦٠

٥

الدقاق ٢ / ٣٤ الدلائل ٤ / ١٨٣ دلائل اعلام النبوة ١ / ٣٤٢ دلائل الإعجاز للشيخ ٢ / ٢١٥

الدلائل والأعلام لأبي بكر الصير في الدلائل والأعلام لأبي بكر الصير في ٢ / ٢٥، ١٥، ١٣٩، ١٤٥، ١٤٥، ١٤٥، ٢٣٣، ٣٨٣، ٢٣٤، ٣٨٣، ٣٨٣، ٣٨٣، ٢٧٤ و ٥ / ٤٤٣ و ٦ / ٢٤ (٢)، ١٤٤ و ٥ / ٤٤٢

ذ

الذخائر

الذخائر للقاضي مجلي ٢ / ٤٠٦

الذريعة للشريف الرضي (؟) ١/ ٩

الذريعة للشريف المرتضى ٣٦، ٢٥، ٢٧، ٣ و ٤ / ١٤، ٢٧، ٤٨ ٥٣٣ و ٦ / ٤٠، ٤٧ (٢)، ٤٨ ذم التقليد للمزني ٤ / ٤٥ و ٦ / ٢٦٢

•

الرحلة لابن الصلاح ٥ / ٣٦٥ ١ / ٣٦٥ الرد على داود في إنكاره القياس لابن سريج سريج ١ / ٧ الرد على الجرجاني لابي منصور ٤ / ٤٨٤

الرسائل البهائية للرازي ٥ / ١٩٠ الرسالة

3 \ TP, P11, 171, 391, T73 e 0 \ V0, 077 e T \ Y07

رسالة اصول الفقه للشافعي ٢ / ٣٧٩ رسالة البهائية

٠ / ١٥٠ / ١٥٠ / ١٥٠

رسالة الجاجرمي ۱ / ۹۸

الرسالة الجديدة للشافعي

\$ / ١١٨، ١١٩، ١٢١، ٢٢١، ٤ و • / ٣٨ و ٦ / ٧٥ الرسالة السيفية للصفي الهندي ١ / ٨ و ٣ / ١٣، ٢٩٦

الرسالة القديمة للشافعي ١٢١، ١٢١، ١٢١

رسالة المصريين

الرسالة النظامية لإمام الحرمين ١ / ٣٤٥، ٣٩٣ و ٢ / ١٠٢ الرسالة للحاجوي (؟)

Y . 1 . Y

#### الروضة الرسالة للشافعي ٤١٠/١ و ١٣٩/٢ و ( NO ( NE ( YE ( ) ( V / ) 3 / PV1 , 177 , 737 , · \$1, 707, V\$T, 7.3, 41. / 1 133, 733 روضة الحكام 7 / 37, 111 (4), 2.7, 70/7 0573 5873 5733 7333 روضة الحكام للقاضي شريح 220 4.4/7 7 \ A() P() AT) YT() روضة الناظر وجنة المناظر 771, 737, 737, 707, 102/1 7573 YY33 PY33 \*A3 الروضة لابن قدامة المقدسي الحنبلي 3 / P) 11, 31, 17, 17, (الموفق) ۸۷، ۱۱۸ (۲)، ۱۱۸ ۱/۹ و ۳/۹۹ و ۱/۹۹۰ 771, 077, 707, 707, ۲۵ و ۵ / ۱۷ و ۲ / ۲۷ 7A7, VAY, 513 (Y), ٤٣٤، ٤٢٩، ٤٣١، ٤٣٤، الروضة للنووى 133, 703, 003, 093, ١ / ٢٤٠ ، ٢٩٠ و ٢ / ١٩١ و TP3, V10, 130, 730 ٣/ ٢٥١، ١٩٢ و ٤/ ٢٠٠ و r \ pr. .3 (1), 177 F / 31, P3, T0, P0 (Y), الرونق ۰۲، ۱۲، ۱۲، ۱۸۸، 111, V31, A31, 294/2 P31,1.7, 017, 337, الرونق لأن حامد 707, 757 191/1 رياض المتعلمين الروض للسهيلي ۱./ ۲۲۱ و ۶ / ۷۱ v / 1

السنن للشافعي 97/7 الزاهر للازهرى السنن للنسائي 777 / Y 114/7 الزاهي لابن شعبان السبر الكيبر لمحمد 44A / E 184 / 8 زوائد الروضة سير الواقدي 141/ 8 778 / 7 الزوائد للنووى السبر للرافعي (Y) EY / T , VY/ T (Y) 49 / T

الشاميل 1 / •34, •244, 413, 733 و \$ / AVI . OTT . OP3 . 0 . 7 الشامل لابن الصباغ 94/7

الشامل لامام الحرمين (Y) YAV . YA+ . (1 × A Y / Y YVA / 7 , الشامل للامام (T) TA9 / 1 الشبهات لابن عميرة

السلسلة 7 / 177 السلسلة لاي محمد الجويني ٥/ ٥٥ و ٦/ ٨١ سنن ای داود r \ 33 (Y), 1.7 (Y) السنن للبيهقي 1 / 2026 0 / 131 62 / 222

١ / ١٨٤ و ٤ / ١٨٢

7VY / 7 + 787 / 4

ألزيادات للعبادي

الزيادات

Y \ V/Y

شرح الإرشاد لابن برهان شرائط الأحكام 144 / 4 4 / 307, 0.3 شرح الإرشاد للأنصاري شرائط الأحكام لابن عبدان 90/1 111/0 شرائط الأحكام لأبي الفضل شرح الأسهاء لابي منصور 17 / 4 شرح ابن الحاجب شرح الأصفهاني 194/4 شرح ابن المنير شرح الإلمام لابن دقيق العيد 777 / 0 1 / A(Y), PY, V3Y, YPY e شرح ادب الكاتب لابي منصور الجواليقي 6/3, 273 VY / 4 7 77, 10, 11, 171, شرح الأبهري P31, 701, VOI, AOI, 351, 717, 777, 737, **\*\*\*** / **\*** P37, 7°7, • A7, 1A7, شرح الأبياري ٨٢٤، ٢٢٩، ٥٣٤، ٨٣٤ و ٥ / ١٧٧ و ٦ / ١٢ ٤ / ١٠، ٥٠٠، ٢٧٦ و شرح الأحكام لابن بزيزة 150 / 2 YVE / 1 شرح الإيضاح شرح الأحكام لابن عبدان TEV / T شرح الإيضاح لابن أبي الربيع شرح الإرشاد YA1 / 4 ١/ ٥٥، ١٤٣ و٢/ ٢١ شرح الإيضاح لابن الخباز شرح الإرشاد لأبي إسحاق 117/4 1.4/4

۲۳۲، 334 و ٦ / ١٨٩، شرح الإيضاح لابن عصفور ٢ / ٢٦٠ VIT شرح البرهان للمازري شرح الإيضاح للعبدري ۱/ ۲۷۲ و ۲/ ۱۵۸، ۱۲۱، Y \ AFY ۷۲۷، ۲۲۹، ۲۶۶ و شرح الإيضاح للعكبري \$ \ AAY ( \$ \ YYY) FY3 TOY / Y شرح البرهان للماوردي (؟) شرح البخاري لابن بطال 798/2 11./1 شرح البزدوي شرح البرهان 177/4 ٧ / ٣٢٧ و ٧ / ٣٦، ١٢١ و شرح البزدوي لعبدالعزيز (انظر: 0 / 177 , 737 كشف الأسرار) شرح البرهان لابن أبي هريرة شرح التحصيل 79· / m 101/0 شرح البرهان لابن الأبياري 100 / 2 ٢ / ١٣٤ و ٣ / ١٨٢ شرح الترتيب لأبي إسحاق شرح البرهان لابن المنير 1.31, 831, 577 ١/ ٠٧٠ و ٥ / ١٢١، ١٧١ شرح الترتيب لأبي اسحاق شرح البرهان لامام الحرمين الإسفرايني TAO / E 1 / 75, 00, 174 67 / 227 6 شرح البرهان للابياري 3 / 31, 77, 3.3, 273 6 1/3·1, VPY 6 7/13T) ٥ / ٢٣٠ و ٦ / ٢٢، ٢٢، ٤٠٠ و ٣/ ٢٧، ١١٣، YVV . 1 Y . 111, 171, 131, 371, شرح الترتيب للإسفرايني AFI ( 3 / 01) 377, VOT 1 / 00, 107 و ٥ / ١٨، ٢٠١١ ١٢١٧،

شرح ترتيب المذهب لأبي إسحاق شرح الجزولية للآمدي 791/4 شرح الجمل Y7. / Y شرح الجمل لابن السعيد 117/4 شرح الجمل لابن الصائغ ٢ / ١٤١ و ٣ / ٩١، ١٤١ شرح الجمل لابن عصفور 77V / Y شرح الجمل لابن مخلد Y \ AFY شرح الجمل لأبي الحسن الصائغ 14. \ A شرح الجمل للنهاوي (؟) 717 / Y شرح الحماسة للتبريزي 191/4 شرح الخصال للخفاف r \ 73 (Y) شرح الخطب النباتية للبغدادي YY / Y شرح الخلاصة لبدر الدين بن مالك AE / T

08/1 شرح التسهيل 440 /4 شرح التسهيل لابن مالك T.9 . 89 / Y شرح التسهيل لابن حيان 110/4 شرح التسهيل لأثير الدين YV - / Y شرح التلخيص للسنجي ع / ۲۰ و ۵ / ۱۲۷ و 7 / 15, VA, 7A1 شرح التلخيص للقفال ٤ / ٢٢٦ و ٦ / ٢٧٠ شرح التلقين للمازري ۲ / ۱۶۱ و ۳ / ۸۸۲ شرح التنقيح شرح التنقيح للقرافي ٣/ ١٩٨ و ٤ / ١٢٨ و ٦ / ١٤ **(Y)** شرح الجدل لابي الطيب TT. / 1

شرح الرسالة شرح العنوان لابن دقيق العيد 1 / 10, 711, 117, 7 / 4.3 £91/ £ و ۳ / ۷۷، ۱۱۳، ۱۲۹، شرح الرسالة للجويني . 797 . 7. / £ , 790 T. V . T PAT . TPT . TPT . شرح الرسالة للصيرفي . 33 , 0 / 79 , 7 / 1.73 ۱/۷ و ۳/ ۲٤٦ و ٤/ ۹۳ و 90/V 91 · · /7 شرح العنوان للشيخ أبي إسحاق شرح السنجي TVT / T 291/2 شرح الكافية لابن مالك شرح العبدري YOV / Y 770 / Y شرح الكافية للسبكي شرح العمد لأبي الحسن 17. / Y Y2. / 7 شرح الكتاب لابن خروف شرح العمد لأبي الحسين 180 / 8 109/4 شرح الكفاية شرح العمدة 3 / P.1, 531, 311, 737 A / 1 شرح الكفاية لابي الطيب شرح العمدة لابن دقيق العيد 1 / 00, 117 , 0 / 937 7 / 17, 77, 173 شرح الكفاية للصيمري شرح العمدة لابن مالك T1A / 1 7 / 117, 417 شرح الكتاب للطبرى شرح العنوان TYA / Y 7 \ 0.01. ATS , \$ \ YYY

شرح اللمع للمهاباذي ٣ / ٣٠٨، ٣٢٠ شرح المحصول ٣ / ٤١٤

5 . 9

شرح المحصول للاصفهاني ۱ / ۲۸، ۱۲۶، ۱۲۵، ۳۱۵، ۲۱۹، ۴۳۰، ۲۶۱، ۲۷۱، ۱۷۱، ۱۷۹، ۲۲۸، ۲۲۹، ۳۶۳، ۳۶۳، ۳۰۶،

> شرح المحصول للقراقي ۱۹۳/۲ شرح المختصر لابن داود ۳۱۹/۳ شرح المستصفى ۱/۱۹۶

1 / PA, 0P, 7.1, 5.7,

شرح الكفاية للقاضي ابي الطيب ٢ / ٢٥٤ و ٣ / ٣٧، ٥١، ١٩٩، ١٩٩، ٣١٥، ٢٥٦، ٣١٥، ٣١٥، ٣٩٨ و ٤ / ٣٧٨ شرح الكفاية والجدل لأبي الطيب الطبري

شرح اللامع لعبدالجليل الربعي ١ / ٤٦ و ٢ / ٣٨٢

شـرح اللمـع ٣ / ٣٣٣، ٣٣٧، ٤٧٣، ٢٨٤، ٢٠٤، ٤٤٤، ٢٢٤، ٢١٤، ٢٨٤، ٢٠٥ و ٤ / ١٤، ٢١،

> شرح اللمع لابن برهان ۲ / ۳۲۵، ۳۲۹

شرح اللمع لابي اسحاق الشيرازي الم ٢٥٨، ٥٠٥ و ٢ / ١٦، ٤٦٠، ٤٤٠، ٤٤٠، ٤٤٠، ١٦٩، ١٩٦، ١٩٦، ١٩١، ٤٩٠ و ٢ / ١٠، ٢٩٠ و ٢٢٠/٢

شرح اللمع للشيخ ٣ / ٤٠١ و ٤ / ٥٠٦

شرح المهذب ١ / ١٧٥ و ٥ / ٢١ شرح المهذب للنووي 1 \ PY1, 577, 777, P37, 707, 377, 4.3 e 3 / 1AY , AVY شرح الهداية 118/1 شرح الوجيز للرافعي 181/1 شرح الوسيط للنووى 3 / 093, 5.0 شرح الوسيط لنجم الدين 779 / Y شرح ترتيب المذهب لأبي إسحاق 08/1 شرح جمل الخونجي لابن واصل 27 / Y شرح رسالة الشافعي للصيرفي 3 \ TAY شرح سيبويه لابن السراج 797 / Y شرح سيبيويه للسيرافي ٢ / ٤٥٢، ٣٨٢ و ٣ / ٢٧

TYT , T / POT, YOS, ٠٧٤ و ٤ / ٧٨، ٩٧٢، ٨٥٣ شرح المعالم لابن التلمساني 0.0/8,190/1 شرح المفتاح لابي خلف الطبري TOV / 1 شرح المفصل 144 / 4 شرح المفصل لابن الحاجب 7 / 771, 717 e 3 / 50 شرح المفصل لابن عمرون ۲/۸۰۲ و ۲/۰۲۲ شرح المفصل للامام فخر الدين شرح المفصل للزوزن ۷۱ / ۳ شرح مقالات الأشعرى 1.9/5 شرح المقترح لابن رحال 0 / 371, 757 شرح المقدمة لابن الحاجب 790 / T شرح المنتخب للقرافي £ 10 / £

شرح سيبويه للصفار شرح مسند الشافعي لابن الاثير 1 / 4.1. 411 3 \ 777 شرح كتاب الجرمي للربعي شرح والروضة YOV Y ٤ / ۳۲۳ شرح كتاب المقالات للاشعري شعب الإيمان للبيهقي 11/1 1.0/7 الشرح لابن المنبر شعب الإيمان للحليمي 77/0 7 \ A17 الشرح لعبدالجبار شفاء الغليل 144/0 0 / 077 , 737 الشرح للرافعي شفاء الغليل للغزالي £94/ £ ٥ / ٧٧ ، ١٩٠ ، ١٩٠ ، ١٩٠ ، 777/7 317, 717, 107, 777, الشرح للمروزي VV /7 7 7 737 الشفاء للغزالي شرح مختصر المزني لابن داود 0 / 0.13 777 727 / T الشفاء للقاضي عياض شرح مختصر المزني للصيدلاني F / AVY Y / 007 e 3 / VVY الشيرازيات لابي على شرح مسلم Y / 1773 P77 (Y) 119/5 شرح مسلم للنووى الصحاح لابن أبي البقاء ٣ / ١٧٢ و ٤ / ١٩٢، ٢٧٤ و 41. / 0

الصحاح للجوهري (٢ / ١٢٤ ، ١٢٤ و ٤ / ٧١ الصحيح لابن حبان ٤ / ٢٨ و ٦ / ٤٤ الصحيح للبخاري الصحيح للبخاري ٢ / ١٧٤ الصغير لابن الحاجب ٢ / ٢١٦ و ٤ / ٤٩٨

ض

ضمائن الجمهرة لابي عمرو محمد ٢ / ١١٦

ط

الطبقات لأبي اسحاق ٢ / ٢١٣ الطريق السالم ٢ / ٢٤٧

ع

العدة لابن الصباغ ۱ / ۷۵، ۲۹۳ و۲ / ۲۹، ۱۳۰، ۱۱۶۰، ۱۶۱، ۲۰۲، ۲۰۲، ۳۰۳، ۷۸۷، ۲۹۴، ۳۹۹، ۳۹۹، ۲۰۵،

> العدة لابي عبدالله الطبري ٢٦٢/٦ العدة للطبري ٦/ ٩٨ العدة للطبري

> > ۳ / ۲۸۳ العدة للقاضي ۱ / ۸۷

العرض والآله ابن عيسى النحوي ٢٥١/٣ عقد المنظوم للقرافي

۳۰۲، ۱۳/۳ علل الترمذي ۲۰۸/۶

العلل للخلال YAA / & العلم لابن عبدالبر 14/0 العمد Vo:/ 1 العمد للطرطوشي ١/٠٥١، ٢٠٤، ٣٠٤ و 117/4 العمد للقاضى عبدالجبار ۱ / ۱۹۱ و ۲ / ۱۶۷ و ۳ / ۱۳۰ العنوان 0 / 777, 377 e. F / VVT العنوان لابن دقيق العيد ١ / ٨ و ٣ / ٢١٣ العنوان للمطرزي ٥ / ٩٢ و ٦ / ٣٣ العوامل للجرجاني YA1 / Y العوني لابن الخشاب Y \ 3573 APY عيون المسائل للسرخسي

2.5/2

العيون لابي سفيان ٢ / ١٢٩

غ

الغابة ٧ / ١٧٦ و ٦ / ٥٧ غاية الآمل للآمدي ٣ / ١٣ و ٥ / ٢٢٧ الغرة لابن الدهان النحوى 141/4 الغرة لابن برهان Y \ FF , 77Y الغرة لابن الدهان (؟) 117/ 4 الغرر في الأصول للبلعمي ٥ / ٤٣٤ و ٦ / ٢٢ الغرر للبلعمي ٥ / ٢٥٩ و ٦ / ١٢٧ غريب الحديث لأبي عبيد القاسم بن سلام 777/4 الغريب لأبي عبيد القاسم بن سلام 1V1 / Y

غنية المسترشد للمراغي ٢ / ٣٤٦ الغياثي لامام الحرمين ١ / ٢٥١ و ٦ / ٧٧، ٢٧٥، ٢٧٥،

> الفائــق ۱۸۰ / ۲ الفايق للصفي الهندي فتاوي الحناطي ۲ / ۳۲۵ فتاوي السبكي الفتاوي الموصلية

٦ / ٣٢٢ الفتاوي الموصلية لابن عبدالسلام ٦ / ٦٦ الفتاوي للشيخ عز الدين ٦ / ٢٩٠

> الفتاوي للعبادي ١ / ١٦٧

الفتاوي للغزالي ( ۲۰ ، ۵۹ ، ۷۹ الفتاوي للقاضي الحسين ( ۲ / ۲۲۹ ) ۷۹ و ۲ / ۲۲۲ الفتاوي للقفال ( ۲۱ ، ۲۲۸ و ۲۱ ، ۲۲۰ و ۲۲۸ و ۲۲۲ و ۲۲۸ و ۲۲۲ و ۲۲۲۲ و ۲۲۲ و ۲۲ و ۲۲ و ۲۲ و ۲۲۲ و ۲۲۲ و ۲۲۲ و ۲۲ و ۲ و

الفتاوي للنووي ۱ / ۲۱۲ و ۲/ ۳۲۰ فتح العزيز للرافعي ۳ / ۳۱۲ الفتوحات المكية لابن عربي ۳ / ۱٤۱

> الفتيا لابن الصلاح ٢٩٠/٦ الفتيا للجاحظ

4 / ٤٤١ الفرق والجمع للمقدسي ٥ / ٣١٦

الفروع لابن الحاجب ٣ / ٤٣٤ الفروق لابي الخير بن جماعة

مروی دی احیر بر ۵ / ۳۰۸

### ٥ ـ فهرس أسهاء الكتب الواردة في متن الكتاب

الفروق لاب محمد الفصول لابي الوليد الباجي 2.9 (5.0/1 A / 1 الفروق لأبي هلال العسكري الفصول للمقدسي 1.7/4 197/0 الفروق للجويني الفصول لنجم الدين القدسي 114/1 TV / 7 الفروق للعسكري الفقه الأكبر لأبى حنيفة ١/ ٥٥٥ و ٢/ ١٦٠ 17 / 1 الفروق للمقدسي فقه العربية لأبن فارس 1 / 277 1 / 433 , 7 / 37, 77, 707, فساد التأويل V37 . 7 \ 7 PY . TEV r \ 1 1 1 7 T1 / & , TY. فساد التعليق فقه اللغة لابن فارس 7 / V37 14. (1.0 / Y فساد التقليد للمزني فقه اللغة للثعالبي 777 / 7 174 / 4 الفقيه والمتفقه للبغدادي فصل المقال لابن رشد 0 YA / £ الفلك الدائر الفصــو ل 0V / £ TV / 7 الفصول لابن الوراق الفلك الداثر لابن أبي الحديد OA / 2 T10 / Y الفنون لابن عقيل الفصول لابن لقمان 184/4 771 / Y

فهم السنن \$ / ١٦٨، ٢٤٤ فهم السنن للحارث المحاسبي ١ / ٣٤٩ و ٤ / ٤٨٣ فوائد رحلة ابن الصلاح \$ / ٧٧ و ٥ / ١٢٦ الفيصل على المفصل لابن مالك

ق

9 / 4

القبس لابن العربي ٣ / ٥٦ و ٦ / ٤٣ (٢) القضاء للرافعي ٥ / ٢٩

القضاء للروياني ٢٢ / ٦ القضاة لأبي سعيد النقاش ٢٢٤ / ٦

القواطع لابن السمعاني ۱۱ / ۲۱، ۲۲، ۲۰، ۵۰، ۷۲، ۸۵، ۱۲۳، ۱۳۰، ۱۳۸، ۱۳۸، ۱۲۲۰ ۱۲۲، ۱۲۰، ۲۰۷، ۱۲۲، ۱۲۲۰

PF1, 1P1, 0P1, P17, F17, F17, F17, F17, F17, F17, A07, P07, TV7, OA7, 307, A07

Y \ YY, PYI, F3I, 3PI,

IYY, TYY, 3TY, F0Y,

VPY, \*\*\*, YIT, PIT

(Y), \*\*\*, TYT, AVT,

PYT, IY3, 3Y3, F73

7 \ AY : 33 : AO : AV : AP :

OO( : VF( : PV( : PY :

FP( : VP( : TV : PY :

YYY : V3Y : FOY : AOY :

VFY : YAY : ((T) : TAY :

(PT : FY : FY : 3P 3

• \ TO TIO YTO 3PO PPO TYTO VOID "TIO YTTO 3YYO PYY

## 5

الكافي لابن النحاس ٢٧٥/ ٢ الكافي لابن النحاس ٢ / ٣١٥ ٢ الكافي للخوارزمي ٢ / ٣٥٠ و ٤ / ٤٩٤، ٢ / ٥٠٥ و ٤ / ٤٩٠ و ٤ / ٤٠٠ و ٤٠ و ٤٠٠ و ٤٠٠ و ٤٠٠ و ٤٠٠

الكامل لابن عدي ٤ / ١١٧

## الكبريت الاحمر

7 / 17; 77; 17; ••7; 7•7; ••7; 3•7

القواطع للامام أبي المظفر ٣ / ٢٦٧ و ٤ / ٣٥٥

القــواعــد ۱ / ۳۵۰

القواعد للاصفهاني ۲ / ۱٤۸، ۳۹۹

القواعد للشيخ عز الدين بن عبدالسلام

1 / 171, 201 e 7 / 133 e 0 / 17 e 7 / 777

القواعد للقرافي

۱ / ۸، ۲۱۱ و ٤ / ٥٠ و ۲ / ۸۳، ۳۲۰

> القوافي لابن جني ۲ / ۲۵

> > القياس للرازي ١ / ١١٨

القياس للمزني ١ / ٧

الكشاف للزنخشري الكبريت الاحر للخوارزمي Y9x / Y A / 1 الكشف الكبر لابن الحاجب 1111/ \$ E91/ £ كشف الأسرار لعبد العزيز البخاري كتاب أي الحسين بن القطان 1 / 833,7 / 571,703,513 49V / E و٣/ ١٦١، ٢١٠ و ٤ / ١١ و كتاب الاسفرايني 99/0 TVA / Y كشف الحقائق للأمهري كتاب السرخسي 24 / X TVV / Y الكفاية كتاب السبر للرافعي ٣ / ٧٧ و ٤ / ١٤٦، ٣٠٤ و 71/0 2.7/1 الكفاية لابن الرفعة كتاب القاضي ابن كج 178 / Y 140 / Y الكفاية لابن السمعاني كتاب القفال الشاشي 888 / W TVA / Y الكفاية للتلمساني كتاب سيبويه 10 / 4 444 / X الكفاية للخطيب البغدادي الكتاب لابن فورك £ \ 3P7 , YPY , Y9 (Y) , YY . / Y 277, 219, 773 الكشاف الكفاية للسمعاني Y / 317, 107 VY / 1

اللباب من كتب الحنفية الكفاية للقاضي 7 \ T1. ATY (Y) 144 / X اللمع لابن جني الكفاية للقاضي أب الطيب Y71 / Y 149 / 4 اللمع لأبي إسحاق الشيرازي 1 / ٧, ٤٢, ٣٥, ٥٠٢, ٢١٢, TYY CAY, PYT 7 \ 07, P7, 77, 371, 731, اللامع لأبي حاتم الأزدي 777, 777 AY / £ 7 / 99, 771, 731, 771, اللامع للازدى 30Y, .TY (Y), YYY, 1.7/ 2 1073 · 473 · 1773 · 1773 اللامع للقاضي أبي بكر 271 (TAV \$ / · · / · P · / · 3 / / · / / \$ Y0 / Y PT() 10. (18. (179) اللباب 101, 701, 001, 401, 1/113 6 7/391, 007, AOL, APL, PPL, 137, APTS VESS TYS . · YY , (PY , 3 (T) 3 7 T) ٣ / ١٥٥ ، ١٧٩ و ٤ / ١٨٠ 077, 177, 737, 177, ۱۸۶ و ۵ / ۱۷۲ و ۲ / ۱۰۳، 1 (1), V(1 (1), PVT, 271 A33, PR3, PP3, 110, اللباب لأن إسحاق 170,770, 070(7), 330 7. /1 0 / VI. AI. 18 . YO . TO . TO . TO .

اللباب للسبتي الجرجان

A/1

\*A. 3A. 311. 771, 077

r / 73, 73 (7), Po. 3V,

711, 771, 331, 201 المجموع للمحاملي (Y), OFI, AIY, TIT, 190/1 TIV محاسن الشريعة اللمع لابي القرج 111/2 71.8/1 محاسن الشريعة للقفال TOY . 187 / 1 المحصل المباحث المشرقية للإمام الرازي 144 / 5 10/1 المحصل للإمام المتدأ لابن خاله به 7. (01/1 19.10 المحصول المبتدأ للروياني 1 / 40, 111, 111, 111, 111, 121, 121, (T) 3AT , AAT , OTT , 717 / T \* [ T , YAT ( T ) , A / 3 , T Y 3 المسوط 7 \ 01.17.77.77.07.77. 1 / 173 73, PT, .P, A.1, P.1 المثل السائر (T) . 11. THE VIE T.T / T 771, 171, 371, A31, VOL. AOL. TEL. VELL المجاز لأبي عبيد API, 177, 777, YYY, T17/7 777 (1)2 VITS المجاز لعر الدين بن عبدالسلام (Y) TEE (TY9 (Y)) 2 / 731, 917 et / 643 1 27, 173, 773, 733 المجمل لابن فارس 7 \ ALLS 1765 ATES 1765 14/1 7713 \*YES 7713 YYES

791, 791, 1.7, 7.7, 777, 787, 1.7, 117, 777, 077, 037, 107 (7), 117, 077, 187, 187, 183

• \ FO: TF(: AA(: PFF:

\*\*O(: FF(: AA(: PFF:

\*\*YY (Y): FYY: YYY:

\*\*PYY: YPY: TPY: PYY

۳ / ۱۱۱ (۲)، ۱۲۰ (۲)، ۱۲۱ (۲)، ۱۲۱ (۲)، ۱۲۱ (۲)، ۱۸۱، ۱۸۱، ۱۸۱، ۱۲۱، ۱۸۱، ۱۲۱، ۱۸۱، ۱۲۱، ۲۲۰، ۲۳۰، ۲۳۰، ۲۲۱، ۲۲۷ (٤)، ۲۰۹، ۲۰۹ وانظر ایضا المحصول للرازي.

# المحصول لابن العربي

> المحصول لابن جني ۲ / ۱۵۳

المحصول لأبي الحسين ١٩ / ١ المحصول لإمام الحرمين ٣ / ١٥٢ المحصول لسليم الرازي ٢ / ٢٦ المحصول للاصفهاني

۱ / ۱۸۸ و۳ / ۳۳۹و کا ۲۷۲ و ۱۸۸ و۳ / ۲۷۲ و ۱۰۹

### المحصول للرازي

لحصول للقرافي ١ / ٨

المحقق في الافعال لأبي شامة

\$ / ١٧٩ المحكم \$ / ٧١ المحكم لابن سيده

1 / 10 / 10 / 137

المختصر الكسر لابن الحاجب ۲ / ۲۱۲ و۳ / ۱۰۸ مختصر المحصول للقرافي 114/4 مختصر المزنى 3 / 507er / 74, 147 مختصر المستصفى لابن رشد 144 / E مختصر النكت لابن المنبر A / 1 مختصر إمام الحرمين T9V / Y المختصر لابن الحاجب ١ / ٨، ١١٨، ٢١٨ و١٣ ۲ / ۱۱۰ و ۳ / ۲۵۰، ۴۵۰ و 1.1 / 7.751 / 5 مختصرابن الحاجب الكبير 8 . A / Y المختصر للذهبي 18/4 المختصر للشافعي EV / 0,97 / 4,111 / 1

المحيط بمذهب الشافعي للجويني Y01/1 المحيط للجويني \$ / YY3, 570er / 577 المحيط لمحمد بن يحيى 100/1 المختص ¥ / 791, \$ / 077, 313, 913 مختصر ابن رشد 0/2 مختصر التقريب 3 / 77, 79, 277, 173, 773, 122/0 مختصر التقريب لإمام الحرمين ٢ / ٢٦٦و٣ / ٢٦٩و٥ / ١٤٣ مختصر التقريب للقاضي أبى بكر الباقلاني ٢ / ٣٨١، ٥٤٣، ٣٤٥ و٣ / ٢٠ 77,77, ... 3, 77, 3, 3, 3, 3, 3 018,017,118/ \$,000 (Y) { · / 7 , 1 A0 / 0 , (Y), FOT (Y), 447, 444 مختصر التقريب للكعبي 1 / PVY

مسائل الخلاف في اصول الفقه المخصص لأبن سيده للصيمري الحنفي 10.110/4 EV / 7,9 / 4 المدارك لالكيا المسائل لابن قتيبة TVA 607 / T 4A9 / 4 المدارك لإلكيا الهراسي المستخرجة TV / T M/7 المدارك لإمام الحرمين مستدرك للحاكم 1 1 7157.3 Y \ 31 e F \ 03, 377 (Y) المدخل للبيهقي المستصفي 3 1 374, 194, 513 1 / 10 . 177 . 177 . 177 . 0 / 1 المدخل للربيعي 410 \* / 377 , 113 , 073 (7) , 333 3 1 773 (Y) 133 المدونة للإمام مالك 3 / 27. 221. 37. 27. 27 Y0 / & 0 3 3 473 5773 1773 المرشد 777, 779, 770 TAX / 1 C1A161416110641611 / 7 THY (Y) + 47 المرشد لابن القشيري 143 Y 1 Y 1 Y 2 Y 3 Y Y 1 / VY1 , 07 , 3 / 157 . المستصفى (شرحه للعبدري) ٥/ ٢٩ و ٦ / ٢٩ (٢)، ٤٠ 1 / TT . 3 / VAY **(Y)** المرصادللبيضاوي المستصفى للغزالي YYY / Y 1 THACKTOATHACKERY / 1

المسندلليزار 017, 977, 777 791/ 2 Y \ 35, 331, 177, P3Y, المسه دة . \$\$ A . \$ . V . \$ . 7 . \$ . . VO / 7,111 / 0,101 / 8 20 . المسودة الأصولية 7 / 1,07, 43, 34, 19, 11, 91/4 .1(1), 171 (1), 431, مشكل الحديث لابن فورك 131, 171, 717, 777, YE9 / E 213, 213, 223 مشكل القرآن لابن فورك 0 . Y YV7 / 2 المصادر (Y) 1 V7 / 0 1 / 401 (1), 001 (1), 101, VY / 7 VAI: 191: 791: 17: المستصفى (التعليق عليه لابن الحاج) 2.0 (177, 770 EV / £ , TA · / T Y \ FAI, VYY, PYY, 17Y, المستوعب للقيرواني VTY, 4PY, 334, 074, 77V / Y Y77, KYY, 1KY, YKY, المستوفي في شرح المستصفى للعبدري ۱ / ۸، ۹۳، د۸۸، ۱۹۰ (وانظر 229,207,499 ايضا شرح المستصفي) و 7 / 171, 017, 407, 407, £ / A.7. 7:7. 2 / V3 (17) 717, 777 (7), مسند الفر دوس 077, 353 (7), 1.4/ 5 3 / 50,001,111, PY1, VOL المسند للإمام أحمد (Y), API, 13Y, YFY, 479 / £ 242, 133, 393

المعالم للخطابي 7 / 77, 97, 93, 001, 171 440 / Y المصادر لاين فورك 44 / Y المعالم للرازي 1 / 717, 717 , 7 \ AFI, المصادر للحمصي MYY, . TT, 033, T \ M.T 9/1 , 0.0 ( \$47 ( 10 / \$ , المطالب العالية لفخر الدين 10.10 VV / £ معاني القرآن للفراء مطالع الأحكام للهراسي 410 / Y 1 / 313 معاني الأدوات لابي على البخاري المطلب TY 2 / T 148 / 4 معاني القرآن للنحاس المطلب لابن الرفعة 417/4 ۱ / ۲۳۲ (۲)، ۲۲۲، ۲۱۳، ۲۰۹ و المعتبر في تخريج احاديث المنهاج 7 / 4.3 6 4 / 377 > 743 6 والمختصر للزركشي \$ / 13, 54, 843, 483. YA0 / 4 ٥ / ١٧٥ و٦ / ٢٤ (٢)، ٥٦ المطلب للأمام المعتمد ٢ / ١٩ و٤ / ٢٢٢ 1 \ 07, 191, 8.7, 577 المطلب للرافعي Y \ PY1 , 171 , 171 , 174 / Y VOI, AOI, POI, \*77, 14/1 777, 777, 737, 017, المعاليم · PT, APT, V13 7 / 191, 977, 277 (7), 0376 ٣ / ١٢١، ١٣٢، ٣٣١، ١٢٠٠ 7 / 1.72 . 777 . 3 / 173 1.73 . VY3 A.73 1173 77, 77, 711

المعتمدللشاشي 077, 773, V73, PP3 (۳) ، ۱۰۰ Y9Y / 1 \$ / 17, 73, 071 (7), 131, المعتمد للطرطوشي 3312 031 (Y), 180 (18E 747 / 1 001, PTY, 317, 113, المعتمد للقاضي عبدالجبار ١١٥ و ٥ / ٤٦ ، ١٣٩ ، ١٤٣ و T.V / Y YAY / 7 معجم الطبراني المعتمد لابي الحسين البصري YY0 / 7 1 / 11, 141, 191, 191, Y17, POY, YPT, 0.3 المعجم الكبير للطبران 7 \ 751, 777, 777, P77, 14. / 7 24. 62.2 المعرفة للبيهقي 7 \ 11, 07 (1), 14, 08, 1 / 437, 3 / 797, 773 311, 741, 441, 881, المعونة لأن إسحاق 777, 737, 007, 177, v / 1 777, 387, 873, 383, معيار العلم 0 + + 6 89 A 3 / 73, 35, 84, 011, 111, 1 .. / 4 7.73, 777, 777, 777, معيار النظر 3 \* 3 . 8 \* 3 . 3 0 3 . 7 7 3 . 789 / 8 0.4.0.2.0.4.844 معيار النظر لابي منصور ه / ۱۱، ۲۲، ۱۳۰ ۲۷۷ و Y 29 / 2 7 \ P3, 331, 031, V17 المعيار للغزالي المعتمد الكبير لأبي يعلى 29/0 1 / 43,03,00,3 / 183

المغازي لأبن عبدالبر المقتضب للمبرد 490/1 410 / Y المغنى لابن هشام المقنع لابي منصور YVY / Y 1 / 433 المغنى للشيخ جمال الدين الملخص 4.4 / Y ١/ ١٤)، ٥٦ و ٢/ ٣٩٠ و المفتاح ٤ / ١٣٩ ، ١٥٦ ، ٢٤٦ و T.0 / Y ٥ / ١٢٨ / ٢٥ / ٢٥ (٢) المفتاح للسكاكي الملخص في الجدل لأني إسحاق Y10.681 / Y YYE / 0 المفرد لابن الأنباري (؟) Y / 507 الملخص لعبدالوهاب ۱ / ۲۵۱ و ۳ / ۲۲۰ ۱۹۲۰ و المفردللاصفهاني \$ \ 17,357,713,573, 1 / 173(7) 177,77/0,040,077 المفصل الملخص للشيخ ابي إسحاق 7 / 7P7,017 ١ / ٧، ٩٩٢ و ٤ / ٥٠، ٥٢٣ و المفهم 0 / F3, FAY, 3.7 £ / Y / £ الملخص للطبري المقترح للبروي 454 / A (1) 177 / 1 الملخص للقاضي المقتصد للجرجاني 99.40/0 T10 / Y

## الملخص للقاضي عبدالوهاب

۰۳۰ ۰ / ۱۳۱، ۱۹۷، ۱۹۸۱ **ر۲ / ۲۳،** ۱۳۹

> الملل والنحل. ٤ / ١٧١

الملل والنحل للشهر ستاني

191/7

المدود والمقصور لابن دريد

3 / 1767 / 771

المنتخب للرازي

المنتهر

1 / 011, 1990 / 377, 1777 em / 117, 1170 / 1997 (1)

١ / ٢٢٥ و ١ ٧٨

المنتهى لابن الحاجب

Y \ P.1. . 111. 111. VF1.

المنخول

المنخول للغزالي

1 / 957, 197, 313

7 \ PY: 'AI: YAI: PAI: 'AY: FAY: PY3: YY3: 'OY3

3 / 113 A13 P13 F73 7713

المهذب V57, XAY, 3PY, 377, **737, 797, 313, 773,** 14. /1 · ٧٤ ، ٤٩٤ ، ٢٠٥ ، ٢٠٥ ، المهذب لابن الخطيب 011 1 / 177 0 / 1.1, 171, 917, .37 المهذب للشيخ أبي إسحاق 7 / PYY, VYY, APY ۲ / ۲۰۸، ۱۵۰ و ۳ / ۱۲۱ و المنهاج YA1 / 0 1 / 777, 187, 7 / 037, 757 الموطسأ و ۳/ ۲۰۵ و ۵/۱۱۲، ٤ / ٤٨٤ ، ١٥٨ و٦ / ١٥٨ PYY, VAY, 7 \ 11, YV, الموطأ للإمام مالك 711, 111, 111, 111, 117 7 \ 11. 703 (7 ) 73 (7) منهاج البلغاء لحازم المسيزان 174 / 4 1 / 37, 111, 7 / 171, 1.73 منهاج الوصول لابن الجوزي 88Y / W 771. PP3. F \ A1 الميزان للمسرقندي المنهاج لابي الطيب YAE / 1 ١/٨و٣/٨٩٤ و ١٤/٣٥٤ و V. / 0 المنهاج للبيضاوي ۱/۲۱۲، ۲۱۵ و ۲/۷۲۱، ن ۲۲۸، ۳۹۱ و ۳ / ۵۵ و الناسخ 3 / 99, 071 , 0 / ٧١٢، 104/ \$ 799 / 79 YAZ الناسخ للمروزي المنهاج للحليمي YY / 1 3 / 711,171

النكت لابن عطاء الله الناسخ والمنسوخ 111/2 A / 1 النكت للأصفهاني الناسخ والمنسوخ للإمام أبى إسحاق 10/ 5 0 / VAL, TPL, +17, PLY الناسخ والمنسوخ للمروزي النهاية ۱/ ۱۲۱، ۲۴۵، ۲۰۶ و 99/ 8 ٤ / ١٧٩، ٨٨١ و ٥ / ١٦، نتائج الفكر للسهيلي 27/7.717 1 / 11/13 / 07 نهاية الإعجاز النسخ لإمام الحرمين 09/1 754 / 4 النهاية لابن أن البقاء النكت 7/0 444 / 4 النهاية لابن الأثير نكت الكرخي 11/1 0/2 النهاية لإمام الحرمين نكت المستصفى 101:8/1 ٥٠٤ و٢ / ٦٩، ١٢، ١٤٤، النكت لابن الحاج ۲۰۶ و ۳ / ۲۷۲، ۲۳۹، 17. /0 · 377 , TVE . TE. النكت لابن العارض \$ / 717,787,073,003 و٥ / ٣١٣، ١٥٣ و٦ / ٣٤، 1 / P. 007, 757 e7 / 771, 111, 577, 057, 757 ٤٣٢، ٢٩١، ٧٠ ١٩٢، النهاية للإمام ۲۳۵، ۲۳۵ و ۶/۷۱ و

1 \ 277 , 537 , 577 , 575

7 \ 11 10

> الواضح لابن عقيل ١ / ٨و٢ / ٤٣١، ٤٥٤

> > الواضح لابي يوسف ٢ / ١٨٧، ٢٢٧

الوافي ۱ / ٤١١ و٤ / ٥٠٢ و٦ / ١٠٠ الوافي في شرح المهذب ۳۱٦ / ۳۱۲

> الوجيز ٣ / ٤٤٠ و٤ / ١٧١

> > الوجيز لابن برهان

YPY, PYT, VOTET | 31T
£ | 70T, PY3, 3V3,
10(Y)e<sup>6</sup> | YFEF | 7Pe

النهاية للجواري (٢) ٢ / ٣٧ (٢) النهاية للخوارزمي (٥ / ٣١٨، ٣٠١ ) النهاية للصفي الهندي (١ / ٣١ ، ٥٠١ و ١٠٥٠ و ١٠٠٠ و ١٠٥٠ و ١٠٥٠ و ١٠٥٠ و ١٠٥٠ و ١٠٥٠ و ١٠٠٠ و ١٠٥٠ و ١٠٠٠ و ١٠٠ و ١٠٥٠ و ١٠٠ و

\_

الهادي للزنجاني ٢ / ٤٨ الهداية لابي الخطاب الحنبلي ١ / ٣٨٠

و

لواضح ۱ / ۱۹۵، ۱۹۱، ۲۱۰، ۳۷۲ ۱ / ۲۷۸ (۲)، ۱۸۳، ۳۸۳، ۳۳۳، ۱۹۳، ۲۶۶، ۲۱۶، ۲۱۶، ۲۱۶، ۲۲۶

## ٥ ـ فهرس أسهاء الكتب الواردة في متن الكتاب

الوسيط للغزالي الوجيز لابي الحسن (Y) TAY / 1 1 / 1113 . 023 277 الوصف والصفة لأبي اسحاق الوجيز للغزالي 77/1 Yo. / 1 الوجيز للقاضي الوصول للقرطبي TVA / Y 17/7 الودائع الوهم والايهام لابن القطان 4.1/ 8 3 / 777, 777, 777(7) الودائع بمنصوص الشرائع لابن سريج ۱/٤٠١ و ۲/ ٥٥٦، ۲۱۲ و 017,110/ 8 الينابيع للجويني (؟) الوسائل لابي الخير بن جماعة 1.4/4 41. /0 الينابيع للحوبي الوسيط 174 / 4 ١ / ٢٤٢ و٢ / ٤٤٤ و٣ / ٢٣٤ و الينبوع لابن ظَفَر ٤/ ١٧٦ و ٥/ ١٧٦ و 7A7 / 4

94,97/7

## ٦ ـ فهرس المصطلحات الأصولية

الجزء/الصفحة

الجزء/الصفحة

`			
	(انظر أيضاً : إجماع		الآيـة
	أهل المدينة)		ترجيح ما فيه آيات على
	الإثبات	101/7	ما فيه آية واحدة
Yo / 0	الم بيات إثبات القياس		الإباحـة
10 / 0	إببات القياس المقيس اثبات علة الأصل المقيس	444 / <b>4</b>	ء. النهي الوارد بعد الإباحة
		YVA / 1	الإباحة ليست تكليفا
	عليه بطريقة من مسالك	Y.Y / &	الإباحة بالشرع
1 (1 / 5	العلــة	Y.Y / £	الإباحة بالأصل المتقدم
	الإثبات بعد النفي في	,	دلالة الدليل على انتفاء
01/2	الاستثناء المفرغ مفيد		الـوجـوب وحمله عـــلى
	حكم ما عدا الإثبات	777 / <b>7</b>	الإباحة
	موقوف على الدليل	YVV / 1	كونها حكما شرعيا
111/1	مدلول المساواة في الإثبات	۱۸۸ / ٤	معرفتها
	الاثـــم	1777	and the second s
788/7	<b>الإثـــم</b> رفعه عن المخط <i>ىء</i>	1	الاتباع
	3 0 3	07/7	اتباع قول الصحابة
	الاجــازة	118 / Y	تعريف الاتباع
	إجمازة الفماسق والمبتمدع		اتفاق أهل المدينة
٤٠١/٤		£ / V / £	النقل المتأخر بالمدينة
	التجرد عنها عند مناولـة	£ / Y / £	تعارضه في دليلين
790 / 8	الكتاب		عملهم القديم قبل مقتل
797 / 8	العمل بأحاديثها	٤٨٦ / ٤	عثمان
441/8	حكمها		یجـری مجری النقــل عن
445/ \$	كونها كالسماع الصحيح	٤ / ٢٨٤	النبي عَظِيْة

## الجزء/الصفحة الجزء/الصفحة

المجتهدين ٦ / ٢٤١	الاجتهاد
خطأ الأنبياء في الاجتهاد ٢١٩ / ٢١٩	اتباع العامي مجتهد عصره ٦ / ٣٢٧
ما يشترط في المجتهد ٦ / ٢٠٤	اتفاق اقوال المجتهدين ٦ / ٢٣٦
اشتراط القواعد العامة	اجتهاد الحاكم فاخطأ ٢٤٤/٦
للمجتهد ٢٠٦/٦	احتصاد الحاكم فأخطأ
اشتراط زمان الاجتهاد ٢٠٣/٦	أو أصاب ٢٤٩ ٦
اشتراط معرفة الناسخ	اجتهاد الحاكم فأخطأ أو
والمنسوخ للمجتهد ٢٠٣/٦	أصاب وأجره ٢٥٧ / ٢٥٧
اشتراط معرفة الدليل	اجتهاد الخلفاء الأربعة ٦ / ٢١١
العقلي للمجتهد ٢٠٤/٦	اجتهاد الرسول وكونيه
اشتراط معرفة حال	واجب الأتباع ٤ / ١١٣
الروأة فيه ٢٠٣/٦	اجتهاد الصحابة في عصر
اعتبار من بكون من	الرسول وبعده 💮 ٦ / ٢٢٠
المجتهدين ٢١٢/٦	اجتهاد الفقهاء السبعة ٦ / ٢١٢
إفتاء من اجتهد في حادثة	 احتهاد المجتهد في واقعة
أثم تغير اجتهاده ٢٠٤/٦	عليها نص
أقسام الآجتهاد ٢٣١/٦	احتماد المستفتى في أعيان
خلو العصر من المجتهدين ٦ / ٢٠٧	اجتهاد المجتهد في واقعة عليها نص اجتهاد المستفتي في أعيان المفتين 1 / ٣١٦
اجتهاد الأنبياء 🐪 ۲۱۵	احتماد الأعم بخب
اجتهاد الصحابة في عصر	الأوق ١١١/٦
الرسول ﷺ ۲۲۰/۶	الأوثق ٢ / ٣١١ اجتهاد الأنبياء ٢ / ٢١٤
إلزام الحاكم الاستظهار	اجتهاد الفقيه ذي الملكة ٦ / ٢٣٣
في الاجتهاد ٢٠٦/٦	اجتهاد من حفظ النصوص
الشروط المسوغة للاجتهاد	ولم يعرف حقائقها ٦ / ٣٠٧
المجزي ٢٩٤/٦	
	اختصاصه بمبا خفي من المسائل ۲۰۶/۲
الفــرق بــين القـيــاس والاجتهاد • / ١١	اختلاف العلماء في أقوال

الجزء/ الصفحة	الإجتهاد (تابع) الجزء/ الصفحة
الاجتهاد باستخراج علة	المجتهد المطلق والمقيد ٢٠٥/٦
من معنی النص ۲ / ۲۳۱	المخطىء في الأصول ٦ / ٢٣٩
الاعتداد بخلاف النساء	المسائل التي يسوغ فيها
	المسائل التي يسـوغ فيها الاجتهاد ٦ / ٢٤٠
عن بلغن مبلغ الاجتهاد ٤ / ٤٧٥	انعقاد الاجماع دون من
الاعتداد بخلاف العبد ممن	أشرف على رتبته 🖁 / ٤٧٥
بلغوا مبلغ الاجتهاد \$ / ٤٧٥	أنسواعسه ٦ / ١٩٧
بلوغ المكلف رتبة الاجتهاد ٦ / ٢٨٥	الاحتماد باستخاء من
بيان المجتهد الدليل ٦ / ٢٣٤	الاجتهاد باستخراج من شبه النفي ۲۳۱/۳۳
تجديد الاجتهاد في واقعة اجتهد في حكمها ٢٠٢/٦	الاجتهاد في القدر والجبر ٦ / ٢٣٨
اجتهد في حكمها	الاحتماد في الأحكام
تجزؤ الاجتهاد ٤ / ٤٧٣ و ٣	الاجتهاد في الأحكام الشرعية ٢٤٠/٦
١٠٥،٣٠٩ ، ٢٠٦ /	الاجتهاد في حدوث العالم ٦ / ٢٣٧
ترجيح اجتهاد أهل المدينة	الاجتهاد بعد النه وأقسام
على اجتهاد غيرهم ٤ / ٤٧٨	الاجتهاد بعد النبي وأقسام طرقــه الاجتهاد في الحادثـة ثم
سويعة في مذهب المخالف ٤ / ٤٧٨	الاحتماد في الحادثة في
تعریف الاجتهاد ۲ / ۱۹۷	تغييره مالاعلام بالسيد مي الأراب ب
تغير اجتهاد المجتهد ٢/ ٢٦٧	تغيره والاعلام بالرجوع ٣ / ٢٠٤
تقليد المجتهدين للصحابة ٢ / ٩٧١	الاجتهاد بالفروع ۲۲۰/۳
ثبوت الاسم الشرعي بالاجتهاد ۲ / ۳۲۰	الاجتهاد في الأصول ٦ / ٢٣٨، ٢٦٠
بالاجتهاد ۲ / ۳۲۰	الاجتهاد في زمن الأنبياء ٢٠٠/٣
حالات اجتهاد المجتهد	الاجتهاد في طلب الحق ٦ / ٢٤٣
في حادثـــة ٢ / ٣٠٢	كون الاجتهاد من دلائل
حکمیه ۲/۱۹۷۱،۲۰۲، ۲۳۲	النص ۱۲۳۱ / ۲۳۱
حكم الاجتهاد ٢ / ٤٨، ٢٠٦	الاجتهاد من غير الأنبياء
خلو العصر من المجتهد	في زمانهم ۲۲۰/۳
المطلق ٢٠٩/٦	في زمانهم ٢٢٠ / ٢٢٠ الاجتهاد من غير النص ٦ / ٢٣٢ الاجتهاد المخالف لإمام
خلو العصر من مجتهـــد	الاجتهاد المحالف لإمام
زمانــه ۲۱۶/۳	المذهــب ٦ / ١٩٤٢

لحزء / الصفحة	-1	الجزء/الصفحة	الإجتهاد (تابع)
779 / 7	عرض الواقعـة	Y. E / 7	شروط المجتهد
Y - 7 / 7	ما يقع فيه الاجتهاد		ضابط المجتهد
ن	تصويب اجتهاد المجتهدي		طرق الاجتهاد بغلبة
r \ 457	وان تخالفوا		طلب الحق بالاجتهاد
	الإجـــزاء	ے من	عدم الاعتداد بخلاف
٤٠٦/٢	احتياج الإجزاء إلى دليل	£ 10 / £	أشرف على رتبته
4 / 5.3	اطلاقه باعتبارين	٤ / ٣٧٤	عدم تجزؤ الاجتهاد
414/1	تعريفــه	لحكم ٦/١٩	عدول المجتهد عن ا
	الإجـــاع	لحكم	كـون ٍالمخطى في ا
واء	ألاجماع على اتباع ما ج	780 / 7	نخطئاً في الآجتهاد
	عن النبي والصحابة	779 / T	کیفینــه مادا
- ۲۳7 / 7	اتفاق المجتهدين عليه		كيفية ترتيب الح
- £VV / £	ما يجعله حجة		فيه والادلة
ين	كــون اتفـاق الأكثــر		مباحث الاجتهاد وأر
	ومخالفة واحد إجماعا		مجالسه
ـة ر	اجتماع الخاصة والعاه		نحالفة المجتهد معرفة الأدلة العقلية
178/8	عليه		
15 14 /	الإجمــاع السكوتي ٦		معصــوميـة الأنبيــ الاجتهاد
08/7	اجماع الصحابة		الاجمهاد ملكة الاحتج
0.1/ \$	الاجماع القطعي	۲۲۸ / ۶	الاجتهاد
لم	الاجماع الفطعي الاجماع مع قرينة الع بالرضا		نظر العلماء في قصد ا
0.4/8	بالرضا	197/7	تعريف
	اختصاص هذه الأم	جتهاد ۲/۲۲	ر. نقض الاجتهاد بالا
£ £ 9 / £	بصوابه		هل لزمان الاجتهاد
٤ / ٧٢٥	ادلتــه		وقت مقدر
£40 / £	استحالة الخطأ فيه	(جتهاد ۲ / ۲۲۱	تأثير المجتهد على الا
\$ \ 073	استصحابه بعد ثبوته	حسين	وظيفة المجتهد

C 14			
الجزء / الصفحة		الجزء / الصفحة	الإجماع (تابع)
لقلا	امتناع الخطأ فيـه ع	3 / 1000.70	استقراره استناده إلى قاطع ما يشترط لانعقاده
٤٤٥ / ٤	وسمعا	017/ \$	استناده إلى قاطع
244 / E	امتناع الخطأ فيه ع وسمعا امكان الاطلاع عليه	011/1	ما يشترط لانعقاده
0 / 7 / 0	امكان ثبوت العلم به	سواتىر	اشتىراط عــدد الت
	انعقاد الأكثر مع نخال	<b>٤٧٧ / ٤</b>	اشتراط عدد التالانعقاده
٤٧٦ / ٤	الأقل فيه	رالظني ٤ / ٤٩٧.	اطلاقه على القطعي
EVA / E	الأقل فيه - انعقاده بالأكثر	سر في	اعتبار انقراض العه
	انعقاده بعد الاجماع	018/8	غير المستقر
	شيء سبق خلافه	ــامـة	اعتبـار دخــول الع
	انعقاده على الحكم الثاب	3 / 753	والخاصة فيسه
	بالدليل الم		اعتبار قول العامة في
	انعقاده على الدلائل الموج		اعتبـــار قـــول الــــه
200/2	للحكـــم		والأصولي فيه
ر د	انعقاده على الدليل القطع		اقتىران ظھىورە بىا
£0V / £	والظنمي	1 / 463	والفعل والعمل
٤٥٤/٤	والظنــي انعقاده عن الاجتهاد	وغيره	التخيير بين الاتباع
	انعقاده في زّمن الرسول ﷺ	£ / Y / £	من التابعين
	انعقاده قبل الانقراض ف	ومن	التسوية بين الصحابة
017/2	لا مهلة فيه	014/ 1	عداهم فيه
	انعقاده من الصحابي دو	يات	التفصيل بين الكا
5A1 / £	التابعي المجتهد بعده		والجزئيات فيه
1.4/7	انعقاده لا عن دليل	070/ \$	اجماع الخاصة فقط
٤٤٠ / ٤	انكار حجيته	1 / 433	القطع على صحته
111/7	أنواعـــه	قوعه	القول فيمن بلغه و
	الاتفاق على قول مع قرد	078 / \$	القول فيمن بلغه و وأنكره
041/5	عهد الاختلاف	حکم	كون القياس الثابت -
7 \ 337		1/4/7	أصله بالآجماع
	•		•

الجزء / الصفحة	الجزء/الصفحة	الإجماع (تابع)
العلم به \$ / ٤٣٥ النسخ بمستنده \$ / ١٢٩	الأمور	الاختلاف فيه في
النسخ بمستنده \$ / ١٢٩	074/ 8	الدنيويـــة
جواز آن يعلم به كل من		الاستدلال به على ،
يصح أن يعلُّم بالنصوص ٤ / ٢٢٥		الخبر لا نسخه
جريانه في العقليات \$ / ٢٢٥		الاستقرار بانقراض ال
خطأ كلُّ فريق في مسألة		بطلان ما أجمعوا
غير الأخرى \$ / ٤٤٦	£ / A 7 £	من جهة الرأي
جواز ما أجمعوا عليه من		قول البعض إنه
جهة الحكاية عن النبي \$ / ٤٣٨	=	وإقدام الباقي على ف
جــواز نقلـه <b>٤</b> / ٣٥٥		قول العالم لا اعلم
جوازه في العصور المتأخرة ٤ / ٤٩٣ حجيّته       7 / ٢٤٠		بمآذا تثبت حجيته
		نجويزه عن اجتها <mark>د و</mark> i
حجيته بعد موت النبي ﷺ ٤ / ٤٩٢ عـ حجيته من الخلفاء الأربعة ٤ / ٤٩٠	فبر	تخصيص الإجماع بـ
كونه حجة ان لم يكن في	TV9 / T	الواحد
شيء يفوت استدراكه ٤ / ٥٠١	£ / Y / £	تخصيصه تحكم
کونه حجة شرعیته ۱۹۰۱ ک	7 / 17	ترتيبـــه
كُونُه حجة ظُنَّية ٤ / ٥٠٢		تردده بين النسخ وا
كُونه حجة في الامم السابقة ٤ / ٤٤٨	£99 / £	ترك القياس به
كُونه حجَّة في جميع	٤٥٥ / ٤	ترك دليله
الأحكام الشرعية ٤ / ٢١٥	11./7	تعارضه مع السنة
كونه حجة قطعية \$ / ٤٤٣	٤٣٦ / <b>٤</b>	تعریفیه
کونه حجة مقطوع به من		ثبوته باخبار آ
الأصحاب ٤ / ٣١٥		والظواهر في حق ا
كونه حجة يقتضي امتناع		جريانه في العقليات
حصول اجماع آخر مخالف ٤ / ٢٩٥	£ 60 / £	الخطأ فيه عقلا
حدوثه بعد سبق الخلاف		الرجوع في اجماع م
واختلاف أهل العصر ٤ / ٢٩٥	0 YA / E	خلافیه

الجزء / الصفحة	الجزء/ الصفحة	الإجماع (تابع)
عدم القول بأنه إجماع لا حجـة \$ / ٤٩٨ عدم إمكانه مطلقا \$ / ٤٣٧	۵٥٤/ <b>٤</b> من	حكم فعل أهل الاج حكم منكــره دلالته على الصواب
عدم إمكان الاطلاع عليه \$ / ٤٣٨ عدم انعقاده بالقول حتى يقترن بالفعل \$ / ٩٣٤ انعقاده في العصور المتأخرة \$ / ٤٩٣ انعقاده من المرحاة دون	£ £ \ / £ £ £ Y / £	التابعين دلالة العقل عليه دلالة السمع عليه صحته عند الانقراض
انعقاده من الصحابة دون التابعين في الحالين \$ / ٤٨١ انعقاده من الصحابة دون التابعي المجتهد \$ / ٤٨١ الاشتراط في انعقاده	بقي ولين ٤ / ٣٢٥	صحته عند الانقراض الخلاف صحته في رجوع من بعدالموت إلى احد الة صحته مع التابعين
انقراض عصر المجمعين \$ / ٥١٠ الاشتراط في انعقاده موت المجمعين \$ / ٥١٠ الاعتبار به أن بلغ عدد	\$ / ٣٦م علم \$ / ٤٩٣	صحته مع التابعين أحد قولى الصحابة صدوره عن اجتهاد ظهوره في عصر لحين أهل الثاني
الأقل عدد التواتر \$ / ٤٧٧ الاعتداد بخلاف الواحد في النــص \$ / ٤٧٨ بلوغه مبلغ القطعي من	واتر <b>٤</b> / ١٥٥ <i>ح</i> ـد	اشتراط التواتر في نقله اشتراط بلوغ حد الت في المجتمعين اعتبار إجماع السوالوالثنين في أصول الله
التابعيـن ٤ / ٣٥٥ ثبوته من الصحابة في الاشعـار ٤ / ٤٨٤ اثباته بخبر الواحد ٤ / ٤٤١ عدم جواز الخطأ فيه ٤ / ٤٤٥ الـرجوع في اجماع سبق خـلافـه ٤ / ٢٨٥	\$ / ۲۲۱ سلا \$ / ۲۸۱ ملق \$ / ۲۳ ه	اعتبار قول العامة فيه اعتبار مخالفة التابعي أم فيه فيه فيه فيه التباره إجماعا إذا لم يته بالديسن اعتباره مع وجود النصر

خالفت اذا انعقد       اختصاص لزومه بعصر         على شيء       \$ / 80         وقوعه خالفا لإجماع       \$ / 80         الصحابة       \$ / 80         الصحابة       \$ / 80         عدم جوازه على جهل       \$ / 80         ما يلزمهم علمه       \$ / 80         عدم جوازه عن دلالة       \$ / 80         عدم جوازه في القياس       \$ / 80         عدم جوازه في القياس       \$ / 80         عدم جوازه من التابعين       بلغ مبلغ الاستدلال       \$ / 80         عدم جوازه من التابعين       بلغ مبلغ الاستدلال       \$ / 80         عدم جوازه من التابعين       \$ / 80       \$ / 80         عدم جوازه من التابعين       \$ / 80       \$ / 80         عدم جوازه من التابعين       \$ / 80       \$ / 80         عدم جوازه من التابعين       \$ / 80       \$ / 80         عدم الصحابة       \$ / 80       \$ / 80         والعمل       \$ / 80       \$ / 80	الجزء / الصفحة		الجزء/ الصفحة	الإجماع (تابع)
خالفته إذا انعقد المرابعة الم		الاجماع على شيء يفوت	سابق	حدوثه بعد اجماع
خالفته إذا انعقد المرابعة الم	0.1/ \$	استدراكــه	087/8	يخالف_ه
على شيء خالفا لإجماع الصحابة الربياء عند كثرة وتوعه خالفا لإجماع الصحابة الصحابة الإجماع عند كثرة الصحابة الصحابة الإلاجماع على جوازه على جهل المختلف الإلجاع بعد الصحابة الإلاجماء ما يلزمهم علمه الحرم جوازه عن دلالة الإلاجماء الحية الإلاجماء القياس المناه الإلاجماء المناه الإلجماء المناه المناء المناه ال		اختصاص لزومه بعصر	ـقــد	مخالفته إذا انع
الصحابة			٤ / ٨٣٥	على شيء
الصحابة	رة	أثىر الإجماع عند كث	'جماع	وقوعه مخالفا لإ
ما يلزمهم علمه \$ / ٢٤٤ فيه علم جوازه عن دلالة \$ / ٣٥٤ فيه علم جوازه في القياس ما ينعقد به الاعسادة عن المارة \$ / ٣٥٤ غالفة الجماع الصحابة عن علم التابعين علم الحد قولي الصحابة \$ / ٣٥٥ حكمه ٢ / ٥٥ علم لزوم نفي الاجماع علم الزوم نفي الاجماع \$ / ٤٥٠ معرفة دليله \$ / ٤٥٤ بنفي الصحة \$ / ٤٥ معرفة دليله \$ / ٤٥٤ بنفي الصحة \$ / ٤٥ معرفة دليله \$ / ٤٥٤ بنفي الصحة \$ / ٤٤٤ الره على الاجتهاد \$ / ٤٠٥ والعمل \$ / ٤٤٤ بروته من جهة العقل \$ / ٤٠٥ والعمل \$ / ٤٤٤ بروته من جهة العقل \$ / ٤٠٥ والعمل \$ / ٤٠٥ كونه اجماعا إن كان فتيا كونه من خصائص هذه \$ / ٤٤٤ لا حكيا والعكس \$ / ٤٩٤ الأمة \$ / ٤٩٤ لا حكيا والعكس \$ / ٤٩٤ الأمة \$ / ٤٩٤ لا حكيا والعكس \$ / ٤٩٤ الأمة \$ / ٤٩٤ لا حكيا والعكس ألم ودليل \$ / ٥٥٤ هل يعتبر ببخلاف الظاهرية \$ / ٤٩٤ كونه مبيناً لا ناسخا \$ / ٤٥٤ كونه مبيناً لا ناسخا كونه مبيناً كونه مبيناً كونه مبيناً كونه مبيناً كونه مبيناً كونه مبيناً كو			079/8	الصحابة
ما يلزمهم علمه \$ / ٢٤٤ فيه علم جوازه عن دلالة \$ / ٣٥٤ فيه علم جوازه في القياس ما ينعقد به الاعسادة عن المارة \$ / ٣٥٤ غالفة الجماع الصحابة عن علم التابعين علم الحد قولي الصحابة \$ / ٣٥٥ حكمه ٢ / ٥٥ علم لزوم نفي الاجماع علم الزوم نفي الاجماع \$ / ٤٥٠ معرفة دليله \$ / ٤٥٤ بنفي الصحة \$ / ٤٥ معرفة دليله \$ / ٤٥٤ بنفي الصحة \$ / ٤٥ معرفة دليله \$ / ٤٥٤ بنفي الصحة \$ / ٤٤٤ الره على الاجتهاد \$ / ٤٠٥ والعمل \$ / ٤٤٤ بروته من جهة العقل \$ / ٤٠٥ والعمل \$ / ٤٤٤ بروته من جهة العقل \$ / ٤٠٥ والعمل \$ / ٤٠٥ كونه اجماعا إن كان فتيا كونه من خصائص هذه \$ / ٤٤٤ لا حكيا والعكس \$ / ٤٩٤ الأمة \$ / ٤٩٤ لا حكيا والعكس \$ / ٤٩٤ الأمة \$ / ٤٩٤ لا حكيا والعكس \$ / ٤٩٤ الأمة \$ / ٤٩٤ لا حكيا والعكس ألم ودليل \$ / ٥٥٤ هل يعتبر ببخلاف الظاهرية \$ / ٤٩٤ كونه مبيناً لا ناسخا \$ / ٤٥٤ كونه مبيناً لا ناسخا كونه مبيناً كونه مبيناً كونه مبيناً كونه مبيناً كونه مبيناً كونه مبيناً كو	EAY / & 4	أثر الاجماع بعد الصحاب	جهل	عـدم جوازه عـلى
عدم جوازه عن دلالة ع / ٣٥٧ فيه عالم جوازه في القياس الاعتداب عن المارة ع / ٣٥٧ غالفة اجماع الصحابة عن عدم جوازه من التابعين المارة ع / ٣٥٧ حكمه ٢ / ٥٥ على الحد قولي الصحابة ع / ٥٣٥ حكمه ٢ / ٥٥ على الاجماع المستدلال ع / ٤٨١ المنعي الصحة ع / ٤٧٧ معرفة دليله ع / ٤٥١ المنعي الصحة ع / ٤٧٠ المنعي الصحة ع / ٤٧٠ المنعي الصحة ع / ٤٧٠ المنعي عصر الصحابة ع / ٤٤٠ كون اجماع الصحابة حجة ع / ٤٨٠ كون اجماع المنعي عصر الصحابة ع / ٤٠٠ كون اجماع الصحابة حجة ع / ٤٨٠ كون اجماع المنعي عالم المنعي عالم الأمة ع / ٤٤٤ المنعي المنعي المنعي الأمة ع / ٤٩٤ المنعي ع / ٤٩٤ كونه عن قياس أو دليل ع / ٥٥٤ هل يعتبر بخلاف الظاهرية ع / ٤٥٤ كونه مبيئاً لا ناسخا ع / ٤٥٠ كونه عن خصائص ع / ٤٥٠ كونه عن خصائص ع / ٤٨٠ كونه مبيئاً لا ناسخا ع / ٤٥٠ كونه عن خصائص ع / ٤٠٠ كونه عن خصائص ع / ٤٨٠ كونه عن خصائص ع / ٤٠٠ كونه عن كونه عن ألم كونه عن كونه عن ألم كونه عن ألم كونه عن كونه عن كونه	مة	ما اشترك الخاصة والعا		
إلا عــــن أمــارة       \$ / 80 \$       غالفة اجماع الصحابة عن         عدم جوازه من التابعين       بلغ مبلغ الاستدلال       \$ / 80 \$         على أحد قولي الصحابة \$ / 80 \$       مستنـــده       \$ / 80 \$         عدم لزوم نفي الاجماع       \$ / 80 \$       معرفة دليله       \$ / 80 \$         بنفي الصحة       \$ / 80 \$       \$ / 80 \$       \$ / 80 \$         كونه غير موجب العلم       \$ / 83 \$       ببوته من جهة العقل \$ / 80 \$       \$ / 80 \$         والعمل       \$ / 80 \$       ببوته من جهة العقل \$ / 80 \$       \$ / 80 \$         الاجماع في عصر الصحابة       \$ / 80 \$       كونه من خصائص هذه       \$ / 80 \$         كونه اجماع أون غيره       \$ / 80 \$       \$ / 80 \$       \$ / 80 \$         لا حكم والعكس       \$ / 80 \$       \$ / 80 \$       \$ / 80 \$         اشتراط انقراض العصر       \$ / 80 \$       نضحه       \$ / 80 \$         كونه عن قياس أو دليل \$ / 80 \$       هل يعتبر بخلاف الظاهرية       \$ / 80 \$         كونه من خصائص       \$ / 80 \$       خققه       \$ / 80 \$         كونه من خصائص       \$ / 80 \$       \$ / 80 \$       \$ / 80 \$         كونه من خصائص       \$ / 80 \$       \$ / 80 \$       \$ / 80 \$	040 / \$	فيه	804/8	عدم جوازه عن دلال
إلا عـــن أهــارة       ३ / ७०३       عالفة أجاع الصحابة عن         عدم جوازه من التابعين       بلغ مبلغ الاستدلال       १ / ٥٥         على أحد قولي الصحابة       ١ / ٥٥       مستنـــده       ١ / ٥٥         عدم لزوم نفي الاجماع       ١ / ٥٤       ١ / ٥٤       ١ / ٥٥         بنفي الصحــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	\$ \ 153	ما ينعقد بــه	<u>ن</u>	عدم جوازه في القياس
على أحد قولي الصحابة \$ / ٥٥٥ حكمه عدم لزوم نفي الاجماع مستنده \$ / ٤٥٥ بنفي الصحة \$ / ٧٤٥ معرفة دليله الصحة \$ / ٧٤٥ ثبوته من جهة العقل \$ / ٤٠٥ والعمل \$ / ٣٤٤ ثبوته من جهة العقل \$ / ٤٠١ والعمل \$ / ٣٤٤ ثبوته من جهة العقل \$ / ٢٠٥ الاجماع في عصر الصحابة حجة \$ / ٢٠٥ كون اجماع الصحابة حجة \$ / ٢٠٥ كون اجماع الصحابة حجة \$ / ٢٠٥ كونه اجماعا إن كان فتيا كونه من خصائص هذه \$ / ٤٤٤ لاحكم والعكس \$ / ٤٩٤ الأمة \$ / ٤٩٤ لاحكم والعكس \$ / ٤٩٤ الأمة \$ / ٤٩٤ لاحكم والعكس \$ / ٤٩٤ للأمة \$ / ٤٩٤ للجوته \$ / ٤٩٤ للأمة \$ / ٤٩٤ كونه عن قياس أو دليل \$ / ٥٥٤ هل يعتبر بخلاف الظاهرية كونه من خصائص \$ / ٤٥٠ كونه من خصائص \$ / ٤٠٠ كونه من خصائص \$ / ٤٠٠ كونه من خصائص \$ / ٤٠٠ كونه من خصائص	ىن	مخالفة اجماع الصحابة م	٤٥٣ / ٤	إلا عــن أمـارة
بنفي الصحة       \$ / 930       معرفة دليله       \$ / 93         كونه غير موجب العلم       \$ / 833       ثبوته من جهة العقل       \$ / 100         والعمـــل       \$ / 833       ثبوته من جهة العقل       \$ / 100         الاجماع في عصر الصحابة       \$ / 100       كون اجماع الصحابة حجة       \$ / 100         كونه اجماعا إن كان فتيا       كونه من خصائص هذه       \$ / 833         لا حكها والعكس       \$ / 803       الأمـــة       \$ / 833         اشتراط انقراض العصر       \$ / 803       نسخــــه       \$ / 833         كونه حجـــة       \$ / 803       نفيــــه       \$ / 803         كونه عن قياس أو دليل       \$ / 803       هل يعتبر بخلاف الظاهرية         كونه مبيناً لا ناسخا       \$ / 803       خوقه         كونه من خصائص       \$ / 803         كونه من خصائص       \$ / 803	\$ / 113		مين	عدم جوازه من التاب
بنفي الصحة       \$ / 930       معرفة دليله       \$ / 93         كونه غير موجب العلم       \$ / 833       ثبوته من جهة العقل       \$ / 100         والعمـــل       \$ / 833       ثبوته من جهة العقل       \$ / 100         الاجماع في عصر الصحابة       \$ / 100       كون اجماع الصحابة حجة       \$ / 100         كونه اجماعا إن كان فتيا       كونه من خصائص هذه       \$ / 833         لا حكها والعكس       \$ / 803       الأمـــة       \$ / 833         اشتراط انقراض العصر       \$ / 803       نسخــــه       \$ / 833         كونه حجـــة       \$ / 803       نفيــــه       \$ / 803         كونه عن قياس أو دليل       \$ / 803       هل يعتبر بخلاف الظاهرية         كونه مبيناً لا ناسخا       \$ / 803       خوقه         كونه من خصائص       \$ / 803         كونه من خصائص       \$ / 803	00/7	حکمیه	حابة ٤ / ٣٥٥	على أحد قولي الص
کونه غیر موجب العلم       اثره علی الاجتهاد       \$ / ١٠٥         والعمـــل       \$ / ٣٤٤       ثبوته من جهة العقل       \$ / ٢٠٥         الاجماع في عصر الصحابة       \$ / ١٠٥       كون اجماع الصحابة حجة \$ / ٢٠٥         كونه اجماعا إن كان فتيا       كونه من خصائص هذه         لا حكها والعكس       \$ / ٩٩٤       \$ / ٤٤٤         اشتراط انقراض العصر       \$ / ٩٩٤       \$ / ٤٤٤         اشتراط انقراض العصر       \$ / ٩٩٤       \$ / ٤٤٤         كونـــه حجـــة       \$ / ٩٩٤       \$ / ٣٥٤         كونـــه حجـــة       \$ / ٥٩٤       هل يعتبر بخلاف الظاهرية         كونه ميناً لا ناسخا       \$ / ٥٩٤       فيــــه         كونه ميناً لا ناسخا       \$ / ٣٥٤       فيــــه         كونه من خصائص       \$ / ٣٥٤       خوقه من خصائص         كونه من خصائص       \$ / ٣٥٤	<b>£ YY / £</b>	مستنسله	اغ	عدم لزوم نفي الاجم
والعمـــل \$ / ٣٤٤ ثبوته من جهة العقل \$ / ٤٤٤ الاجماع في عصر الصحابة جريانه في العقليات \$ / ٢٧٥ الو في غيره \$ / ٥٠١ كون اجماع الصحابة حجة \$ / ٢٠٥ كون اجماع الصحابة حجة \$ / ٢٠٥ كونه اجماعا إن كان فتيا كونه من خصائص هذه الأمـة \$ / ٤٩٤ الأمـة \$ / ٤٩٩ الأمـة \$ / ٤٩٤ المتراط انقراض العصر حكمــه \$ / ٤٩٤ المتراط انقراض العصر حكمــه \$ / ٤٩٨ المبوته \$ / ٤٩٨ نسخــه \$ / ٤٩٨ كونه عن قياس أو دليل \$ / ٥٥٤ هل يعتبر بخلاف الظاهرية كونه مبيناً لا ناسخا \$ / ٥٥٤ فيــه كونه مبيناً لا ناسخا \$ / ٣٥٤ فيــه كونه من خصائص كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه	٤٥٤ / ٤		0 EV / E	بنفي الصحة
والعمـــل \$ / ٣٤٤ ثبوته من جهة العقل \$ / ٢١٥ الاجماع في عصر الصحابة جريانه في العقليات \$ / ٢٧٥ أو في غيره \$ / ٥٠١ كون اجماع الصحابة حجة \$ / ٢٠٥ كونه اجماعا إن كان فتيا كونه من خصائص هذه لا حكما والعكس \$ / ٤٩٤ الأمـة \$ / ٤٩٤ المتراط انقراض العصر حكمــه \$ / ٤٩٤ المتراط انقراض العصر حكمــه \$ / ٤٩٤ لنبوته \$ / ٤٩٨ نسخــه \$ / ٤٩٨ كونه عن قياس أو دليل \$ / ٥٥٤ هل يعتبر بخلاف الظاهرية كونه مبيناً لا ناسخا \$ / ٥٥٤ فيــه كونه من خصائص تحققــه \$ / ٢٥٣ كونه من خصائص تحققــه \$ / ٢٥٣ كونه من خصائص	0.1/8	اثره على الاجتهاد	العلم	كونه غير موجب
او في غيره الحاعا إن كان فتيا كونه من خصائص هذه كونه اجماعا إن كان فتيا كونه من خصائص هذه الأمة الاحكما والعكس الاحكما والعكس العصر حكمه المستراط انقراض العصر العصر العصر العصر المدونة المراف القراض العصر العصر المراف	\$ 1 133	ثبوته من جهة العقل		
کونه أجماعاً إن كان فتيا       کونه من خصائص هذه         لا حكيا والعكس       ١٩٩٤       ١٤٩٠٤       ١٤٩٠٤       ١٤٩٤٤       ١٤٤٣٤       ١٤٤٣٤       ١٣١٤٤       ١٣١٤٤       ١٩٨٤       ١٩٨٤       ١٩٨٤       ١٩٨٤       ١٩٨٤       ١٩٨٤       ١٩٨٤       ١٩٨٤       ١٩٨٤       ١٩٨٤       ١٩٨٤       ١٩٨٤       ١٩٨٥       ١٩٨٤<	3 / 770	جريانه في العقليات	سحابة	الاجماع في عصر الص
لا حكيا والعكس       \$ / 993         اشتراط انقراض العصر       حكمـــه       \$ / 933         اشتراط انقراض العصر       \$ / 903       نسخـــه       \$ / 903         كونـــه حجـــة       \$ / 903       هل يعتبر بخلاف الظاهرية         كونه عن قياس أو دليل       \$ / 903       هل يعتبر بخلاف الظاهرية         كونه مبيناً لا ناسخا       \$ / 903       هل يعتبر بخلاف الظاهرية         كونه مبيناً لا ناسخا       \$ / 903       \$ / 903         كونه من خصائص       تحققـــه       \$ / 903	عة £ / ٢٨٤	كون اجماع الصحابة حج		
اشتراط انقراض العصر حكمــه \$ / ٤٤٣ اشتراط انقراض العصر كالم الشخــه \$ / ١٣١ الثبوته كونــه حجــة \$ / ٤٣ نفيـــه كونـه حربــة \$ / ٤٥ الفيـــه كونه عن قياس أو دليل \$ / ٥٥٥ الفيــه كونه مبيناً لا ناسخا \$ / ١٥٣ الفيــه كونه من خصائص كونــه كونـــه كونــــه كونـــــه كونـــــه كونـــــه كونـــــه كونـــــه كونــــــــــــــــــــــــــــــــــــ			، فتيا	كونه اجماعا إن كان
الثبوته       \$ / 80 / 8 نسخت الشوته         کونے حجے تابی کونے حجے تابی اللہ ہیں۔ کونے عن قیاس او دلیل \$ / 800 / 8 مل یعتبر بخلاف الظاہریة کونے مبیناً لا ناسخا \$ / 800 / 8 نیے ہے کونے من خصائص تحققے ہے کے 8 / 800 /	£ 89 / £		199 / 1	لا حكما والعكس
کونـه حجـة       \$ / 80 }       نفيــه       \$ / 80 }         کونه عن قياس أو دليل \$ / 80 }       هل يعتبر بخلاف الظاهرية         کونه مبيناً لا ناسخا \$ / 80 }       \$ / 80 }         کونه من خصائص       تحققــه       \$ / 80 }	•		لعصر	اشتراط انقراض ا
کونـه حجـة       \$ / 80 }       نفيــه       \$ / 80 }         کونه عن قياس أو دليل \$ / 80 }       هل يعتبر بخلاف الظاهرية         کونه مبيناً لا ناسخا \$ / 80 }       \$ / 80 }         کونه من خصائص       تحققــه       \$ / 80 }	171 / 8	نسخــه	£91 / £	لثبوته
كونه مبيناً لا ناسخا \$ / ١٥٣ فيــه كونه مبيناً لا ناسخا \$ / ١٥٣ كونه من خصائص كونه من خصائص	081/8		£40 / £	كونسه حجسة
كونه من خصائص تحققــه ٤ / ٤٨٣	ية	هل يعتبر بخلاف الظاهر	_	
	£ / 1 / £		104/8	
هذه الأمــة ٤ / ٤٣٥، ٤٤٩ المراد به ٤ / ٤٤١				•
	£ 1 / £	المراد به	£ { 0 7 3 . P 3 3	هذه الأمــة

			<u></u> , <u></u>
الجزء / الصفحة		الجزء / الصفحة	الإجماع (تابع)
	اجماع العسوام	£40 / £	تعريفـــه
٤٦٥ / ٤	حکمــه	٤٣٥ / ٤	العمل ب
	اجماع اهل البيت	٤٥٦ / ٤	صفة وقوعه
٤٩٠/٤	الاحتجاج بـــه	٤٤٤ / <b>٤</b>	قبول الظواهر فيه
	اجماع اهل الحرمين		لا حظّ له في نسخ
٤٩٠/٤	کسونه حجسة	3 / 179	الشرع
•			مدخل أهل الاهواء ف
£ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \	اجماع أهل المدينة	2 2 7 2	اثره على الظن
	كــونه حجـــة تند استناقا احاء الأما		قبول اخبار الاحاد في
٤٨٣ / ٤	تنزيله منزلة اجماع الاما	017/8	تحققسه
٤٨٣ / ٤	جــواز مخالفتـه حک. مـحال انه اده	174/ \$	نسخه أو النسخ به
	حکمه حال انفراده ترجیحه حال کونـه		الاحتجاج به عند اش
٤٨٥ / ٤	طريق الاستدلال		انقراض العصر
	الاعتداد بخلاف غيره		انعقاده عند ظهوره با
. 1	انعقاد الاجماع بهم		كون اجماع التابعين -
٤٨٤ / ٤	كان في مسألة	ابعین د د د د	اشتراط انقراض الت
, ,			لتحققه
59 . / 6	اجماع أهل المصرين		الاحتجاج باجماع التا
2111/2 450	كونه حجة أو ليس بح		اجماع الخاصة
	اجماع الأمسة	ه من	ارتداد من انکر
1 / 733	حکمــه	3 / 570	العلمياء
	الاجماع السكوت		اجماع الصحابة
٤٩٥ / ٤	حكمه	£44 / £	كونه حجنة
٥٠٨/٤	صفتـــه		اجماع العلمساء
	تخصيصه ببعض الصه	دون	اعتباره في العام
19V / 1	ترجيح كونه اجماعا	٤٦٤ / ٤	الخساص
£9V / £	حجيتــه	فيه ٤ / ٤٦٧	ليس لغيرهم مدخل

زء/ الصفحة	الج	الجزء/ الصفحة	الاجماع السكوتي (تابع)
	الأحاديــث	078/8	انكـــاره
	الأخذ ببعضها عند	0.0/ \$	تكراره مع طول الزمن
3 / 273	اختلافها	أو	مخالفة القياس له
	الاحاطــة	0.5/5	موافقته له
Y08 / 8	تعـــذرها		مضي الزمن قدر مهلة
	الاحتجاج	0.0/ \$	النظ_ر
	الاحتجاج بالمختلف فيه		الاجماع الفعلي
0 \ 777	بين الخصميـن	0.4/ \$	سبقته بخلآف
	الاحتمال		انعقاد الاجماع به إذا
	احتمال الخبر لامرين	ن ٤ / ٨٠٥	خرج مخرج الحكم والبيا
41V / E	متنافيين		الاجماع اللغوي
	الاحتمال الذي يسقط به		اعتباره اجماعا فيها
107/4	الاستدلال	٤ / ٣٢٥	تعلق بالديـــن
	الأحكسام		
٤٥٠/٤	ثبوتها بالأدلة	. /	الاجسال
٤٥٠/٤	حصولها بالبخت والمصادفة	1/4	الاجمال في القياس
201/2	انعقادها بغير مستند	۱۷ / ٤	اذا خص العموم هل يكون مجمـــــــــــــــــــــــــــــــــــ
	أخذها من أحاديث ضرب		يحون جنسار؛ السواع اللغظ المجم
405/5	الأمشسال	٤٥٨/٣	في تركيب
	حصول اتفاق الخاص		الاجمال في القرآن والسنا
\$ \ 773	والعام فيسه	3 / 597	كفايته في الجرح
٤ / ۱۲۲	ما يطلب فيه اليقين		كون الاجمال في حا
Y7. / £	معرفتها بالفعل	80V / T	الآفراد أو التركيب
20V/E	لا بد لها من علة	•	
ره/۳۰	الأحكام الشرعية		اجمسع
177/0	أقسامها	٧١ / ٣	تثنية وأجمعه

لحزء / الصفحة	-1	ره / الصفحة	الجز
YYV / £	ا <b>لاخبـــارات</b> تتبع مدلولاتها	171/0	الأحكام الضمنية مل تعلل
	الاختصــار	,	الاحكام العقلية
*\* / £	الاختصــاص	٥٢١/٤	مالا يجب تقديم العمل به على السمع منها الإخــالـــة
ov / £	اعطاء الحكم لشيء والاعراض عمــا سواه الاختصاص ومعانيه	۳۳۱/۰	المطالبة باعتبار كون الوصف علة وما تتضمنه بيان الإخالة قبل أن
٥٣٠ / ٤	الاختــــلاف اختلاف أهل العصر الأخذ بقول الأكثر من	771 / o 77. / o	بيالمسا ضم لفظ إلى التعليل يشعسر بالإخالة
	الصحابة فيه شرط انقراض العصر فيه	,, , , -	الاخبــــار امكان الجمع بينها عند
110/1	احداث قول ثالث فيه عدم وجوده في القرآن والسنـــة	£71 / £	تعارضها بناؤه على حسن الظن
087/8	والسب الاختلاف في مسألتين وجود اجماع بعده يلغيه	\$ \ 1.47 \$ \ 3.77	بالــــراوي حكم ما صح منها روايتها من أهل المدينة
٤٩١/٤	اختلاف الصحابة تأييده من الخلفاء الأربعة	£ 1	رويه من منهم ثم محالفتها منهم مدارها على غلبة الظن
7A / 7	حاصل الخلاف فيه اختلاف الضابط	YTV / £	اخبار النبي ﷺ اطسراد الشرائط فيه
TTT / 0	تعريفــه الاختيــار	3 \ 177	أخبــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
400 / 1	اشتراطه في التكليف	Y0 2 / 2	ردها فیها تعم به البلوی

الجزء / الصفحة		الجزء/ الصفحة	
	الاستثناء		الأخـــص
4.48 / 4	اخراجه الأعيان		الاخص واندراجه تحت
YAA / 4	استثناء الكل من الكل	10/4	الأعسم
YOV / 4	استثناء الأقل من الأكثر	·	الأخف
و ۲۸۹	استثناء الأكثر من الاعداد	٣١/٦	الأخذ به الأداء
791/4	وغيـــرها		
	استثناء بعض الصور اشتـراط كون الاستثنـاء	rr1 / 1	الفرق بين تسمية القضاء أداء والعكـــس
7AT / T	مــن الجنــس التخصيص والـبيـــان في	44V / 4	وجوب الأداء على الفور بمطلــق الأمــر
TAE / T .	الاستثناء من غير الجنس الخلاف في الاستثناء من	01/ <b>1</b>	الادراك ضابط الادراك
7A7 / W	غير الجنس		الأدلسة
79V / *	الفــرق بـين التخصيص والاستثناء	1 / 17	المسراد بهسا الأدلة الظنيسة
	الفرق بين الشرط	٥ ٢٧ / ٤	تكفير منكرها
444 / 4	والاستثناء		الأدلة القطعية
	القليل الذي يجوز استثناؤه	0 YV / &	الاختلاف في تكفير منكرها
	أنـــواعــــه الاستنثاء المتوسط وتخلله		الأدلة المخصصة
T19 / T	اد مساء الموسط وحسه بين جملتين		المبادرة للحكم بالعموم قبل
',','	بين بسيس الاستثناء الوارد بعد جمل	٤٧ / ٣	البحث عن الأدلة
۳٠٧/۴	متعاطفة		أدوات الشسرط
778/4	الاستثناء بالمشيئة	۸۲ / ۳	عمومها
777/7	الاستثناء في القرآن		الارســـال
790/4	الاستثناء لغة		الاحتجاج به ممن عرف
٣٠٣/٣	الاستثناء من التحريم	٤٠٨/٤	بالأخذ من الضعفاء

ء/ الصفحة	الجز	وء / الصفحة	الاستثناء (تابع) الجز
YAE / 4	شروط صحتـــه		الاستثناء من الجنس وغيره
	الاستثناء من جنس الأصل		الاستثناء من المفرد
797/4	•	•	
r/r	_	4.1/4	الاثبـــات
	هلّ يعمل الاستثناء بطريق	44× / 4	الاستثناء من الاثبات
79A / 4	المعارضة أو البيان	4.5/4	الاستثناء من الاستثناء
70/1	تسميته نسخا	۲۷۸ / ۳	الاستثناء من غير الجنس
	الاستثناء المستغرق	444	
YAY / 4	حكميه		الاستثناء واثره على اليمين بعد انعقادها
	الاستثناء المنفصل	7 \ FAY	بعد انعقادها
YA0 / 4	حكمسه		الاستثنـــاء والخــلاف في تسميته
•		YA1 / W	تسميته
۲۸۰/۳	الاستثناء المنقطع		الاستثناء وشروط عـوده
1/4 / 1	حکمــه		للجميع في الجمــل المتعاطفة
	الاستحسان	411/4	المتعاطفة
	استحسان العامي الاحكام	477 / t	الاستثناء وما يصح منه
	فيها اختلف فيه الفقهاء		الاستثناء وهل يثبت المجاز
	استحسان المجتهد بدون	7V7 / 4	ويحققـــه تعريفـــه
94/7	الدليـــل	7V0 / 4	تعريفسه
97/7	استحسان المذموم		تقدم الاستثناء واختصاصه
	استحسان ما في العادات		تقدير الدلالة في الاستثناء
۸٧ / ٦	على خلاف الدليل		جعل الاستثناء من
97/7	اقسامـــه	٣٠٠/٣	المخصصات المتصلـــة
۲ / ۷۸	اقوال العلهاء فيه		الاستثناء حال كون المستثني
40/7	المراد منه	44V / 4	مجهـولا
۸٧ / ٦	انواعه ومباحثه	4./ 262	الاستثناء من العدد
۲ / ۷۸	الاستدلال به		رجوع الاستثناء إذا تعقب
۸٧ / ٦	تعريف	T17 / T	حكما أو تعليلا

-	• •		
ء / الصفحة	الجز	ء / الصفحة	الاستحسان (تابع) الجز
	الاصل في المنافع الاذن	۸۹ / ٦	تقديمه على القياس
17/7	وفي المضار المنع	98/7	تقديم القياس عليه
	بناء مسألة على أخرى قبل	9./7	تقسيمه عند الأحناف
TOA / 0	الشروع في الإستدلال	AV / 7	حجيته
	تقرير آلعلة بالاستدلال	94/7	علاقته مع القياس
448 / 0	على نقيض ما ادعاه		ما استحسنه الشافعي
	الاستدلال المرسل	90/7	والمراد منسه
4.9/0		9 - / 7	مخالفته الدليل الشرعي
	الاستصحاب	۸9 / ٦	موارد الاستحسان
	استصحاب الحاضر في	90/7	مواضعـــه
70/7		9./7	موافقته مع الدليل الشرعي
17/7	استصحاب الحال		الاستدلال
•	مسألة ما تعلق		المراد بسقوط الاستدلال
T0 / 7	بالاستصحاب	108/4	في وقائع الاعيان
	الاستعمال		الاحتمال الذي يسقط به
	استعمال ما علمه الناس	104/4	
٤٢/٣	حتسى يعلموا خلافه		الاستدلال على عدم الحكم
	الاستغــراق	9/7	بعدم الدليـل
v / ٣	اشتراط العموم فيه		الاستدلال على علَّة الحكم
	اعتقاد العموم وهل يؤدي	Y.0 / 0	•
07/4	إلى القول بالاستغراق		الاستدلال على فساد
	الأخذ في حد العام	v / o	الشيء
٧ / ٣	بالاستغراق		بعدم الدليل على صحته
<b>Y</b>	حكمه في الاستثناء		الاستدلال على فساد
7/4	كونيه عياميا	۸/٦	الشيء بفساد نظيره
	هل الشرع يقتضي	_	الاستدلال على محل النزاع
40 / 4	الاستغراق	194/0	والقول بموجبه

•		0 31	
الجزء/الصفحة		زء / الصفحة	الاستغراق (تابع) الج
ro. / o	رجوعه الى المنع		تقدم النفي على كل
	الاستفصال	۳ / ۷۲	حسب العموم
ائع	ترك الاستفصال في وق		تقديم العهد الذهني
_ام	الاحـوال مع قيـ	۸۹ / ۳	على الاستغراق
184/4	الاحتمال		الاستفسادة
T18 / 0	الاستفهام عن الدلالة		هل المفهوم مستفاد من
	الاستقسراء	0/2	
1. / 1	اقسامه		الاستفاضــة الفرق بين الاستفاضة
نراء ۲ / ۱۰۳	دلالة المشتقات بالاستغ		
	الاستمساء	3 / 937	والاحساد
نت	الاستماع على الله الله الله الله الله الله الله ال		الاستغناء بها عن تعديل
۰۰/۳	ن محــــدد		أهل العلم العدول
	الاستنساط		كونها أعلى رتبة من المتواتر
هني	استنباط العلة من الم والعكـــس		كونها من جملة خبر الواحد
14. / 0	والعكـــس		كونها والمتواتر بمعنى واحد
نص	استنباط معنى من ال		ما تتلقاها الامة بالقبول مراعاة عدالة المخبر فيها
۳VV / <b>۳</b>	يعممـــه	10. / 5	مراعاه عداله المحبر فيها الاستفتساء
	استنباط معنى من الم		الاستفتاء المتنازعين فقهياً
	يعود عليه بالاطلاق	٣١٥ / ٦	مع وجود الحاكم
عليه	استنباط معنى يقاس	, , , ,	استفتاء من استفاضت
۷۰/٥	غيره من العموم	٣١٠/٦	اهلیتــه
	الاستئسذان	٣١٠/٦	من يجوز استفتاؤه
ان ۲ / ۱۸۳	الامر عقيب الاستئذ		الاستفسار
	الاستيعساب		الفرق بين الاعتراض
	اشتراط قرينة		والاستفسار
نیعاب ۳/۲۵	خصوص حكم الاسا	T1V / 0	معناه

				•
الجزء/ الصفحة		ء/ الصفحة	الجز	الاستيعاب (تابع)
Y0 / &	مدلولها	۲/۳		القول بالعموم لا
٤٠٣/٤	الإسناد شرطه صحته	98/4	يعاب	بالاستيعــــاب تداخل التعدد والاست
	الإشــــارة وقوع البيان بالكة والاشـــارة	٤٠٩ / ١	. حق	الإســــــــــــــــــــــــــــــــــــ
	<b>الاشتقاق</b> اركانه	0·/Y	أمادم	الاسم انقسامه الاسماء التي علمها الأ
ل لشيء	اشتقاق اسم الفاء والفعل قائم بغ	7A / Y	می	الاسم هل هو المس أو غيره
10 / Y	اشتقاق الافع المصادر	7 · / Y Y · / Y	ميا <i>ت</i>	نسبة الآسماء إلى المس هل اسماء الله توقية
-	اقسامـــه الاشتقاق من المعن بالشيء	0. / w	ىلتە	اسم الجمع اذا دخ اسم الجمع اذا دخ
	بقاء معنی المشتق هو شــرط	90/4		الآلف وآلــــلام اسم الجنس اسم الجنس اذا دخ
	تقسیمـــه ثبوتـــه	9 / 4	لام	عليه الالف وال تعريف اسهاء الاجن
ن صدق	دلالة الاسماء المث شرط بصدق المشتز	**	J	الاسم الشرعي ثبوته بالاجتهاد
VE / Y	المشتق منه فائدته	, , , ,	۰	اسم العلم كونه من باب مفهر
V1 / Y	مباحثـــه الإصـــرار	19 / 8	12	اللقب. اسماء الأنواع
YVV / £	حكمسه	70 / 8	عداه	دلالته على نفيه عما

ء / الصفحة	الجز	رء/الصفحة	الج
	الاتفاق على إثبات الحكم		الأصــل
AV/0	فيه		اختلاف حكمي الاصل
۸٠/٥	الأصل وحكمه	۰ / ۲۲۲	والفـــرع
	تأثير الأصل في كل		اشتراط رد معنى الفرع
VA/0	موضع	4.4/0	الى الأصل
4.0/0	تعليل الأصل بعلتين		اعتبار المعاني التي
11/0	شروط حكم الأصل	0 / 177	لها أصـول
	كون الأصل فرعا لأصل	3 / 077	التمسك به وما يفيده
۸٤/٥	آخر		تفريق المعترض بين اصل
	ما يستثني من الأصل إن	۰ / ۱۳	واحد وبين الفرع
<b>^0/0</b>	كان حكمه مقيسا	111/7	تقابل الأصلين
	منع الحكم في الأصل إن	AA / 0	قياس الفرع بالأصل
AY/0	لم یکن مجمعا علیه		اشتراط انعقاد الإجماع على
414/0	منع كون الأصل معللا	٧٧/٥	أن حكم الأصل معلل
	اصول الدين	•	اشتراط الاتفاق على وجود
	اقوال العلماء في	٧٨/٥	العلة في الأصل
۲ / ۱۳۲۸	الاجتهاد فيها		اشتراط حصر الأصل
7.8/7	معرفة المجتهد بها	VA/o	بالعدد
	اصول الفقه	• •	اشتراط رد معنی الفرع
17/1	بيان شرف علم الأصول	T1./0	في الفرق الى الأصل
78 . 10 /	تعریفیه ۲۱	1 1 70	اشتراط كون الأصل
	الأصولي	V9/0	صحيحا
٤٦٦ / ٤	، عبرت اعتبار خلافه في الفقه	V & / o	القياس بغير أصل
,	<del>-</del> ,	-,	القياس على الأصل
	الإضافة كونها من مقتضيات	۸٦/٥	الممنوع الحكم مطلقا
77 / w	العموم من مقطيات	٧٦/٥	المراد بالأصل
77 / ٣	التموم	•	<i>UF.</i> - 1, - <i>J</i> .

الجزء/ الصفحة		الجزء/ الصفحة
٤٣ / ٣	خلافــه	الإضمار
	الإعجـاز	الاضمار في اللغة والقرآن ٣ / ١٥٨
النظم النظم	أعجاز القرآن فو	وقوع التعارض بين
ي النظم ١ / ٤٤٦	والاعسراب	الأضمار والمجــاز ٢ / ٢٤٥
كلام الله ١ / ٢٤٤		الأطبساق
•	الأعمال	أطباق الناس من غير نكير ٦ / ٥٠
	الخلاف في اعتما	الإطــلاق
المدينة \$ / ٨٨٨		اُلفاظه الجائزة وغيرها ٤ / ٣٩٠
	الأعــم	حمل ماله مسمى عرفي
العام ۲/۳	الفرق بينه وبين	وشرعي عند الاطلاق ٣ / ٤٧٥
	الاعم واندراج	الاعتبار
10/4	تحته	اعتبار اجماع اهل کل عصر ٤ / ٤٩٢
v / ٣	تفاوت صيغه	الاعتسراض
	الأعيــان	الفرق بين الاعتراض
استدلال	المرآد بسقوط الا	والاستفسار ٥ / ٣١٨
ان ۳/ ١٥٤	في وقائع الاعي	تسمية القول بالموجب
	الأغليظ	اعتراضا ٥ / ٣٠٠
تعارض ۲ / ۱۱۶	الاخذ به عند	ما یسمی اعتراضا ۵ / ۲۶۰
118/7	الادلة	الاعتسراف
	الأفتساء	الوقوف على كلمة سبقت
اانم ،	افتاء البارع في	ليست بصواب والاعتراف
بمدسب ۲ / ۲۹۲	ومأخذه	٣٦٥ / ٥
	افتاء العالم نفسه	الاعتقــاد
	افتاء العامي بما	اعتقاد المقلد للشي على
	ي . كتب الفقهـاء	ما هو عليه 📗 🚺 🔨 🐧
•	افتاء المجتهد أو	اعتقاد ما نسمع حتى نعلم

لجزء / الصفحة	.1	الجزء/ الصفحة	الإفتاء (تابع)
	الاقتضاء		افتاء المفتي بقول بعضر
اء	الفرق بين دلالة الاقتضا		السلف ولا يعرف عا
17. /4	ودُلالة الاضمار	<b>^</b> -	افتاء المقلد ان عــا المجتهد
۲ / ۱۲۱	ما يتوقف عليه		
	الأقسوال	79V / 7	افتاء غير المجتهد
	امتناع السهو والنسيان		افتاء غير المجتهد بما
174 / 8	فيها		يحكيه عن المفتيــن
	عدم ضبطها لاتسا		افتاء من اجتُهد في حاد
٤٨٣ / ٤	الاقطار وكثرة العدد	4.5/4	ثم تغير اجتهاده
·	الإكسراه	79 / 7	العمل بفتاوى الموتى
	التكليف حالة الإكراه		الافتاء بالتقليد بع
۲۱ / ۱۳۳۱	التانيف عند المركزان وأقسامـــه	7 / ٧٨٢	الاجتهاد
, , , ,			الافتاء في حادثة بحك
117 / 6	الإلحاق	777 / T	تقربا الى الله
	الحاق فعل النبي بقوله	۳۰0/٦	الافتاء والاستفتاء
	الحاق المسكوت عنه بالع	T· / 7	من له حق الافتاء
117/0	المنصوصـــة الحاقہ فری بأمراہ ممات		ا <b>لافتــراق</b> ارکانــه
	الحاق فرع بأصله بعلة المتمات الملك	4.4/0	اركانــه
12170	لم يتعلق بها الحكم		الأفعسال
	الإلغاء	174 / 8	السهو والنسيان فيها
The second secon	الغاء الوصف الذي وقع		الأقارير
77A / 0	به المعارضة وأضربه	٤٥ / ٤	ثبوتها بالمفهوم
	الألفاظ	•	الاقتسران
4 / 6 A	فعلها في عهده ﷺ	_	اقتران اللازم عن المرك
	الالمام	٦/٤	بحکیے
1.5/2	الإلهام أسباب حصوله	. , -	بحكـــم اقتران القرآن في الحك
1.8/2	اسباب حصوله أنواعه	99/7	والنظـــم
-, .	-191		1 3

/ الصفحة	الحزء	الجزء/الصفحة	الإلهام (تابع)
47374	الأمر عقيب الاستئذان	1.4/2	علاماته
	الأمر هل يقتضي الصحة	1.4/7	معرفة القبلة به
4/2/4	شرعا أو لغة		الإمارة
	تصريح الآمر بالأمر بألفعل	\$04/\$	عم التفصيل فيها
4/264		<b>C</b> = 1, <b>C</b>	الامتثال
4/134	تعريفه	ر ۲/ه٠٤	فوآت الامتثال بالأم
£.4/4	تعليقه بمعين	_	هل يوجب الإجزاء
	تقديم الأمر على وقت		
4/0/4	الفعل	waw/s	<b>الأمر</b> حكم الأمر بالكفر
1/773	تقديم صيغة الأمر تكرر لفظ الأمر		,
4/164	تكرر لفظ الأمر		إطلاق الأمر وهو يش
454/4	حد الأمر		الواجب والمندوب
1/7/3	دخول الأمر تحت الأمر	سن ۱۰ سن	اقتضاء الأمر ح
401/1	صيغة الأمر		المأمور به الذاء
£.0/4	فوات الامتثال بالأمر	حم ٤٠١/٢	الأمر المعلق بالفاء وح وجوبه
1/503	ما يمتاز به الأمر عن النهي		Att.
450/4	مدلول الأمر		الأمر المعلق بشرط
	مطلق الأمر هل يقتضي		صفة أو وقت الأمانة تدك
44/4	التكرار	نون دارست	الأمر بالشيء قد يك
	مطلق الأمر هل يتناول	117/8	أمرا بخلافه
٣٧٧/٣	المكروه	ضي ۲۰۰	الأمر بالشي هل يقت الجواز
	مفارقة الأمر للنهي في		
24.1	الدوام والتكرار		الأمر بالشيء هل هو .
401/4	هل للأمر صيغة	£\7/¥	عن ضده
	وجوب الأداء على الفور	¥\0/¥	الأمر بالصفة
444/4	بمطلق الأمر	117/4	الأمر بالاتمام
1/1/3	ورود الأمر بإيجاد فعل	¥\•/¥	الأمر بالأمر بالشيء

/ الصفحة	الجزء	ء/ الصفحة	الأمر (تابع) الجزا
<b>444/</b>	سبب لمدلوله		ورود الأمر مقيدا بمرة أو
3/777		440/4	بتکرار
	وقوعه منقولا عن أصل		ورود صيغة الأمر بعد
<b>477/</b>	الصيغ الانتيار		الحيظر هل تفيد
	الانفراد	<b>*</b> \ \ \ \ \	الوجوب
	انفراد الثقة بالزيادة في	70/2	كون الأمر يفارق الإرادة
3/977	انفراد الثقة بالزيادة في الحديث		التفريق بين الحتم وغيره
		41/4	في الأمر والنهي . الأنبياء
	عدم اشتراطه لجميع أهل		الأنبياء
07./2	الانقراض عدم اشتراطه لجميع أهل العصر	7/7/7	اجتهادهم بدلائل الكتاب
	انقراض المجمعين	717/7	اجتهادهم برأيهم
3/310	انقراض المجمعين المجتهدين الانقطاع	718/7	اجتهادهم فيها فيه نص
	الانقطاع	718/7	اجتهادهم في أمر الشرع
	الانقطاع من المجيب أو		اجتهادهم في مصالح
roy/o	السائل تعریفه	718/7	الدنيا
04/0.	تعريفه		اختلاف العلماء في وقوع
104/0	حكمه	7/7/7	الاجتهاد منهم
	الإنكار	7\\\7	عصمتهم في الاجتهاد
	النكره الواقعة في حيز	<b>۲۱٦/٦</b>	وقوع الاجتهاد منهم
114/4	الإنكار الاستفهامي	44 /F	الانتقال
19/0		79./7	التنقل في المذاهب
•	إنكار لفظ الحديث	was /a	انتقال السائل من السؤال
3/77	بالجملة	102/0	قبل تمامه ۱۸۰۸ -
	إنكار ما حدَّث به الراوي	YYA/ <b>£</b>	الإنشاء أقسامه
	إنكار وجود قول في	_	
۸/٣	النفس وما يتضمنه	YYV/ <b>£</b>	تخصيص جواز النسخ به تعليقه
		117/4	بعليقه

الإيجاب الله على رسوله البيان الواجب على البيان الواجب على المسلة المسي بالإيجاب الله على رسوله البيان الواجب على المسلة الصبي بالإيجاب الاعماء البيان بالقول ووقوعه البيان والمبين الإيماء والتنبيه ودلالته على العلية ٥/١٩ البيان والمبين ألقرآن بالقرآن ١٩٧٨ البيان في العلية ١٩٧٥ المنتشاء من غير البيان في المناه البيارع في المنه ١٩٧٨ المناه البيان عن القرآن بالقرآن ١٩٨٨ المناه البيان عن القرآن بالقرآن ١٩٨٨ المناه البيان عن القرآن بالقرآن ١٩٨٨ المناه البيان عن الفلام البيان عن الفلام البيان عن وقت الخير البيان عن وقت المناه				
البياب الله على رسوله البيان الواجب على الرسول البيان الواجب على الرسول البيان بالقول ووقوعه البيان بالقول ووقوعه البيان والمبين الإيماء والتنبيه ودلالته على العلبة ١٩٧/٥ البيان والمبين والبيان في المدارع البيان عن المدارع البيان عن المدارع البيان عن المدارع عليه ١٩٧/٥ المدارع عليه ١٩٥/٥ المدارع عليه ١٩٨٨ المدارع عليه المدارع المدارع عليه ١٩٨٨ المدارع والنواهي المدارع وفع المدارع وفع المدارع عليه المدارع وفع المدارع عليه المدارع المدارع عليه المدارع عليه المدارع عليه المدارع عليه المدارع المد	ء / الصفحة	الجز	الجزء/الصفحة	
البياب الله على رسوله البيان الواجب على الرسول البيان الواجب على الرسول البيان بالقول ووقوعه البيان بالقول ووقوعه البيان والمبين الإيماء والتنبيه ودلالته على العلبة ١٩٧/٥ البيان والمبين والبيان في المدارع البيان عن المدارع البيان عن المدارع البيان عن المدارع عليه ١٩٧/٥ المدارع عليه ١٩٥/٥ المدارع عليه ١٩٨٨ المدارع عليه المدارع المدارع عليه ١٩٨٨ المدارع والنواهي المدارع وفع المدارع وفع المدارع عليه المدارع وفع المدارع عليه المدارع المدارع عليه المدارع عليه المدارع عليه المدارع عليه المدارع المد		البيان		الإيجاب
خاطبة الصبي بالإيجاب ١٩٤١ البيان بالقول ووقوعه البيان والبيان ووقوعه البيان والبيان والبيان والبيان والبيان والبيان والبيان والبيان والبيان في المحلة البارع في المذهب ١٩٨٦ البارع في المذهب ١٩٨٨ البيان البراع في المذهب ١٩٨٨ البيان عن الفيل ١٩٨٨ البيان عن وقت المناه عليه ١٩٨٨ البيان عن وقت المناه علي المحام على المحام على المحام البيان المناه علي المحام البيان المناه علي المحام البيان المناه علي المحام المناه المحام البيان المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه والنواهي ١٩٨٨ المناه عن الكافر وقع المناه المناه المناه المناه عن الكافر المناه عن الكافر والنواهي ١٨٧٨ المناه والنواهي ١٨٧٨ المناه والنواهي ١٨٧٨ المناه والنواهي الكافر وفع المناه والنواهي الكافر والنواهي ١٨٥٨ المناه المناه المناه المناه والنواهي ١٨٥٨ المناه ال	٤٧٧/٣	اطلاقيه	سوله	إيجاب الله على ر
خاطبة الصبي بالإيجاب ١٩٤١ البيان بالقول ووقوعه البيان والبيان ووقوعه البيان والبيان والبيان والبيان والبيان والبيان والبيان والبيان والبيان في المحلة البارع في المذهب ١٩٨٦ البارع في المذهب ١٩٨٨ البيان البراع في المذهب ١٩٨٨ البيان عن الفيل ١٩٨٨ البيان عن وقت المناه عليه ١٩٨٨ البيان عن وقت المناه علي المحام على المحام على المحام البيان المناه علي المحام البيان المناه علي المحام البيان المناه علي المحام المناه المحام البيان المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه والنواهي ١٩٨٨ المناه عن الكافر وقع المناه المناه المناه المناه عن الكافر المناه عن الكافر والنواهي ١٨٧٨ المناه والنواهي ١٨٧٨ المناه والنواهي ١٨٧٨ المناه والنواهي الكافر وفع المناه والنواهي الكافر والنواهي ١٨٥٨ المناه المناه المناه المناه والنواهي ١٨٥٨ المناه ال		البيان الواجب على	214/4	شيئا
الإيماء ودلالته بالفعل ١٩٧٥ البيان والمبين على العلية ٥/٥٠ البيان والمبين والبيان في تفسير الإيماء والبيان في المدهب ٢٩٥٦ الجنس ١٩٨٠ المنطل ١٩٨٨ المنطل ١١٨٨	£A4/4	الرسول على	باب ۳٤٩/۱	مخاطبة الصبى بالإ
على العلية ١٩٧/٥ البيان والمبين والبيان في تفسير الإيجاء ١٩٨/٥ البارع البارع في المدهب ١٩٥/٦ الجنس ١٩٨٤ الجنس ١٩٨٤ الباطل البياطل البياطل الفقاء ١٩٤/١ الفقاء ١٩٤/١ الفقاء ١٩٤/١ الفقاء ١٩٤/١ الفقاء ١٩٤/١ الفقاء ١٩٤/١ البيان عن الفاسد الإجماع عليه ١٩٥/٥ الجاجة ١٩٤/١ البحث ١٤٥/١ الحاجة ١٩٤/١ البحث ١٤٥/١ الحاجة ١٩٨٤ ١٩٨٤ البحث ١٤٥/١ الحاجة ١٩٨٤ ١٩٨٤ البحث ١٤٨٨ على العموم ١٩٨٥ السلام ووقت التقييد البيان منه عليه ١٨٤٨ البيان منه عليه ١٨٤٨ البيان منه عليه ١٨٤٨ البيان المعموم ١٨٤٨ البيان العموم ١٨٨٠ البيان العموم ١٨٨٠ البيان الفوامر البيان الأخبار ١٨٠٠٠ البلوغ الملام عن الكلف ١٨٥١ الفامر والنواهي ١٨٤٤ ١٨٤٠ والنواهي ١٨٤٤ ١٨٤٠ الفامر رفع القلم عن الكافر المداه في المكلف ١٨٥٤٠ المداه المداه في المكلف ١٩٥٠٠ المداه المداه في المكلف ١٩٥٠٠ المداه في الكافر المداه في المكلف ١٩٥٠٠ المداه في الكافر المداه في المداه في الكافر المداه في المداه في المداه في المداه في الكافر المداه في المداه في الكافر المداه في المداه ف				الإيماء
على العلية ١٩٧/٥ البيان والمبين والبيان في تفسير الإيجاء ١٩٨/٥ البارع البارع في المدهب ١٩٥/٦ الجنس ١٩٨٤ الجنس ١٩٨٤ الباطل البياطل البياطل الفقاء ١٩٤/١ الفقاء ١٩٤/١ الفقاء ١٩٤/١ الفقاء ١٩٤/١ الفقاء ١٩٤/١ الفقاء ١٩٤/١ البيان عن الفاسد الإجماع عليه ١٩٥/٥ الجاجة ١٩٤/١ البحث ١٤٥/١ الحاجة ١٩٤/١ البحث ١٤٥/١ الحاجة ١٩٨٤ ١٩٨٤ البحث ١٤٥/١ الحاجة ١٩٨٤ ١٩٨٤ البحث ١٤٨٨ على العموم ١٩٨٥ السلام ووقت التقييد البيان منه عليه ١٨٤٨ البيان منه عليه ١٨٤٨ البيان منه عليه ١٨٤٨ البيان المعموم ١٨٤٨ البيان العموم ١٨٨٠ البيان العموم ١٨٨٠ البيان الفوامر البيان الأخبار ١٨٠٠٠ البلوغ الملام عن الكلف ١٨٥١ الفامر والنواهي ١٨٤٤ ١٨٤٠ والنواهي ١٨٤٤ ١٨٤٠ الفامر رفع القلم عن الكافر المداه في المكلف ١٨٥٤٠ المداه المداه في المكلف ١٩٥٠٠ المداه المداه في المكلف ١٩٥٠٠ المداه في الكافر المداه في المكلف ١٩٥٠٠ المداه في الكافر المداه في المداه في الكافر المداه في المداه في المداه في المداه في الكافر المداه في المداه في الكافر المداه في المداه ف	٤٨٥/٣	بيا. مالفعار	لالته	الايماء والتنبيه ود
تفسير الإيماء ٥/١٥ التخصيص والبيان في اللبارع إلى المذعبر ١٩٥٠ الجنس ١٩٨٤ البارع في المذهب ٢٩٥/٦ الجنس ١٩٨٤ الباطل البيان عن اللفظ ١٩٢٥ الفرق بين الفاسد الفرق بين الفاسد اللفظ ١٩٠٥ الفلاط ١٩٥١ الفلاط ١٩٥١ الفلاط ١٩٥١ الفلاط ١٩٥١ الفلاء عليه ١٩٥١ الخطاب ١٩٥٤ المبحث المبحث ١٩٠٥ الحاجة ١٩٠٤ المبحث ١٩٠٥ الحاجة ١٩٨٥ ورود الخطاب ١٩٨٤ وقت التقييد الكلام على العموم ١٩٠٥ السلام ووقت التقييد البيان منه عليه ١٩٨٤ المبدلات ١٩٨١ المبدلات ١٩٨١ المبدلات ١٩٨١ المبدلات ١٩٨١ المبدلات المبدلات ١٩٨١ المبدلات ١٩٨١ المبدلات ١٩٨١ المبدلات ١٩٨١ المبدلات ١٩٨١ المبدلات ١٩٨١ المبدلات المبدلات المبدلات ١٩٨١ المبدلات ١٩٨١ المبدلات المب	٤٧٧/٣	السان والمين	194/0	على العلبة
البارع البارع في المذهب ٢٩٥/٦ الجنس القرآن بالقرآن (٢٩٨٣ الباطل الباطل البيان عن الفاه (٢٤/١ البطل البيان عن الفاه (٢٢٠٠ البيان عن الفاهد (٢٢١/١ الفقط (٢٢٠٠ البيان عن الفاهد (٢٢١/١ البطل (٢٢٠٠ البيان عن الفاهد (٢٢٠٠ البيان عن وقت البحث (٢٠٠ الجاجة (٢٠٠ البيان عن وقت المحث (٢٠٠ الجاجة (٢٠٠ البيان منه عليه ٢١/١ الكلام على العموم (٢٠٠ البيان منه عليه ٢١/١ البيان منه عليه (٢٠٠ البيان منه عليه (٢٠٠ البيان العموم (٢٠٠ البيان العموم (٢٠٠ البيان النسخ (٢٠٠ البيان النسخ (٢٠٠ البيان الأوامر (١٠٠ البيان الأوامر (١٠٠ البيان الأوامر (١٠٠ الفاهر (١٠٠ البيان الله عن الكافر (١٠٠ البيان الأوامر (١٠٠ البيان الفاهر عن الكافر (١٠٠ البيان الأوامر (١٠٠ الفاهر (١٠٠ البيان الله عن الكافر (١٠٠ البيان الأوامر (١٠٠ البيان (١٠٠ الب				
الباطل البارع في المذهب ٢٩٥/٦ الجنس القرآن بالقرآن (٢٩٨٤ الباطل الباطل الفقر بين الفاسد الفقط الباد عن الفاسد والباطل الإجماع عليه الإجماع عليه الإجماع عليه البحث البحث البحث المباد عن وقت المبحث ا		-	, ,,,, -	
الباطل الفرق بين الفاسد الففظ ۱۹۲۶ الفقظ ۱۹۲۶۰ الفرق بين الفاسد اللفظ ۱۹۲۰۰ الفظ ۱۹۲۰۰ الفظ ۱۹۲۰۰ الخطاب ۱۹۶۰ الخطاب ۱۹۶۰ الخطاب ۱۹۶۰ المحث المحث ۱۹۶۰ الحاجة ۱۹۶۰ ۱۹۶۰ الحاجة ۱۹۳۶ الحاجة ۱۹۸۶ المحد			¥45/7 (.a	أفتاء البارء في المذ.
اقسامه الفرق بين الفاسد الفظ البيان عن الفظ البيان عن الفاسد والباطل المرام البيان عن الفاسد الإجماع عليه الإجماع عليه الإجماع عليه المحث المبحث ال			110/1	الباطل
الفرق بين الفاسد تأخير البيان عن والباطل ٢٧/١ تأخير البيان عن البحث الإجماع عليه ١٩٥/٤ تأخير البيان عن وقت تخديد مدة البحث ١٩٥/٥ تأخير البيان عن وقت ترك الهجوم على إمضاء تأخير البيان منه عليه ١٩٥/٥ الكلام على العموم ١٩٥/٥ تأخير البيان منه عليه ١٩٥٤ البدل تقوم مقام المبدلات تأخير بيان العموم ١٩٥٠٥ المبدلات المبدلات تأخير بيان الأخبار ١٩٥٠٥ المبدلات الأوامر تأخير بيان الأخبار ١٩٥٠٥ المبدلات المبدلات المبدلات المبدلات المبدلات المبدلات المبدلات تأخير بيان الأخبار ١٩٥٠٥ المبدلات			<b>~</b> ~ 1</td <td></td>	
والباطل ١/١٣ تأخير البيان عن الخطاب ٢٢/٣ الجماع عليه ١٩٥/٤ تأخير البيان عن وقت البحث ١٠٤٣ تأخير البيان عن وقت تأخير البيان عن وقت ترك الهجوم على إمضاء تأخير البيان منه عليه ١/٣٤ تأخير البيان منه عليه ١/٣٤ السلام ووقت التقييد البيدل تقوم مقام المبدلات ١/٧٠ تأخير بيان العموم ١/٧٠ تأخير بيان الأجبار ١/٧٠٠ لبلوغ الشراطه في المكلف ١/٧٠٠ تأخير بيان الأوامر والنواهي ١/٧٠٠ والنواهي والنواهي ١/٧٠٠		اللفظ		
الإجماع عليه الجماع عليه تأخير البيان عن وقت الجيث البحث الجاجة ٣,٤٦/٣ الجاجة ٣,٤٦/٣ تأخير البيان عن وقت ترك الهجوم على إمضاء تأخير البيان منه عليه ١/٣٤ الكلام على العموم ٣/٥٥ السلام ووقت التقييد البيان منه عليه ١/٣٤ البيان منه عليه ١/٣٤ البيان منه عليه ١/٣٤ البيان منه عليه ١/٧٠٥ تأخير بيان العموم ٣/٨٤٤ البيان تقوم مقام البيان تأخير بيان الأخبار ٣/٠٠٥ البيان الأوامر تأخير بيان الأوامر وفع القلم عن الكافر والنواهي ١/٥٠٥ والنواهي ١/٥٠٥ والنواهي ١/٥٠٥				والباطل
البحث البحث الحاجة تاخير البيان عن وقت الحاجة تحديد مدة البحث تأخير البيان عن وقت تأخير البيان عن وقت ترك الهجوم على إمضاء الكلام على العموم ٣/٣٥ السلام ووقت التقييد البيان منه عليه ١/٣٤ البيدل الأبيدل تقوم مقام اللبيدات تأخير بيان العموم ٣/٨٥ تأخير بيان النسخ ٣/٠٠٥ لبلوغ المتدات ١/٧٠٠ تأخير بيان الأخبار ٣/٠٠٥ المتراطه في المكلف ١/٥٠٠ تأخير بيان الأوامر والنواهي والنواهي ١/٥٠٠ والنواهي الكافر من الكافر والنواهي ١/٥٠٥ والنواهي ١/٥٠٠				
الحاجة البحث ١٠٥٣ الحاجة تحديد مدة البحث ١٠٥٥ وت تأخير البيان عن وقت ورود الحطاب ١٩٣/٣ ورود الحطاب ١١٤٥ والمر ووقت التقييد المدلات الأبيان القوم مقام المبدلات ١١٧٠١ تأخير بيان الأخبار ١١٠٠٥ والنواهي الكافر ١١٤٥ والنواهي ١١٥٥ والنواهي ١١٤٥ والنواهي ١١٤٥ والنواهي ١١٥٥ ورود الحطاب ورود الحطاب ١١٥٥ ورود الحطاب ورود ورود الحطاب و	1 7 7 1		450/5	الإجماع عليه
ترك الهجوم على إمضاء الكلام على العموم على إمضاء الكلام على العموم هـ ٥٢/٣ البـدل الأبـدل الأبـدال تقوم مقام اللبدلات البدلات	w < 7 /w			•
الكلام على العموم ٥٢/٣ تأخير البيان منه عليه ١/٣٤ السلام ووقت التقييد البيدل القوم مقام المبدلات المبدلات المبدلات المبدلات ١٠٠٠ تأخير بيان النسخ ١٠٠٠٥ المبلوغ المبدلات ١٠٠٠٥ تأخير بيان الأخبار ١٠٠٠٥ المبدلات				
البدل السلام ووقت التقييد البيان منه عليه ١/٣٤ السلام ووقت التقييد الأبدال تقوم مقام المبدلات ١/٧٠ تأخير بيان النسخ ١/٠٠٥ للبدوغ المبدلات ١/٧٠٠ تأخير بيان الأخبار ١/٠٠٥ اشتراطه في المكلف ١/٥٠٠ تأخير بيان الأوامر وفع القلم عن الكافر والنواهي ١/٥٠٠ والنواهي ١/٥٠٠ الذاح: قا الله عن الكافر ١/٥٠٠			ماء	ترك الهجوم على إمض
البدل السلام ووقت التقييد الأبدال تقوم مقام الأبدلات المبدلات المبدلات البدلات المبدلات المب			٥٢/٣	الكلام على العموم
الأبدال تقوم مقام تأخير بيان العموم ٣/٨٥٤ المبدلات ١/٧٠٠ تأخير بيان النسخ ٣/٠٠٥ لبلوغ تأخير بيان الأخبار ٣/٠٠٥ اشتراطه في المكلف ٢/٥٠١ تأخير بيان الأوامر رفع القلم عن الكافر والنواهي ١/٥٠٥ والنواهي ١/٠٠٥				
المبدلات المبدلات البلوغ تأخير بيان النسخ ٣٠٠٠٥ تأخير بيان الأخبار ٣٠٠٠٥ اشتراطه في المكلف ٢٠٥١ تأخير بيان الأوامر ونع القلم عن الكافر والنواهي ١٠٠١٤ والنواهي ١٠٠٠٤			_ا_	
لبلوغ تأخير بيان الأخبار ٣٥٠/٠ تأخير بيان الأخبار ٣٠٠/٥ تأخير بيان الأوامر رفع القلم عن الكافر والنواهي ١٠٠/٤	291/4	تاخير بيان العموم		المدلات
اشتراطه في المكلف ٢٥٥/١ تأخير بيان الأوامر رفع القلم عن الكافر والنواهي ٥٠٠/٤	۰۰۰/۳	تاخير بيان النسخ	1.4.7.1	
رفع القلم عن الكافر والنواهي ١٠٠/٤	٥٠٠/٣	تأخير بيان الأخبار	1.	
اذا حن قا الله ١٧/١ عند				
· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·	0 · · / ٤	والنواهي		
	٤٧٧/٣		<b>{ \ V / \</b>	إدا جن قبل البلوع

			البيان
الجزء/الصفحة		الجزء/الصفحة	البيان (تابع)
	التابعي	د ۳/۱۱۱	بيان السنة عن المرا
	الاعتداد ب		البيان من الرس
	كان مجتهد	897/4	بالفعل
ذكر الواسطة	ترك التابعي	, <b>i</b>	کون البیان کالمبین
رسول ۲۰۳/٤	بينه وبين الر	٤٩١/٣	لون البيان عامبيان الحكم
	تعريفه		الحصم كون البيان منفصلا
	حجية قوله		حول البيان سنسب مخالفته للنسخ
	دخوله مع ا		
كونه مزفوعا	وقف قوله أو	عام ۱۲۰۰۰	مراتب البيان للأح
£77/ <b>£</b>	مرسلا	لـون نام ما ۱۸۰۰ ما	هـل يجب أن يك
			البيان كالمبين في
111 A C 11 A	التأثيسر	سماع	وجوب البيان والإس
تأثير والعكس ٥ / ٨٨٪	الفرق بين الأ	نطعا ۳/۳۰۰	لمن أريد إفهامه أ
	التأخير	٤٨٧/٣ .	وقوع البيان بالترك
به المتأخر	نسخ الحک	كتابة	وقوع البيان بــالك
	للمتقدم	<b>4/</b> VA3	والإشارة
	التأكيد	یر ۴۸۸/۳	وقوع البيان بالتقر
	•		بيان المجمل
	أقسام التآ	٤٨١/٣	أوجه وقوعه
ملى خلاف	•	نبديلا	حكمه إنّ لم يكن ا
	الأصل	0.1/4	ولا تغييرا
قيقة أم مجاز ٢/١٧			البينة
اللغة ١٦/٢	وقوعه في	111/7	 تعارض البينات
			التابع
هل يرفع	الثانية	شيء	عددته متبوعا في
التخصيص ۳/٥٥	احتمال	440/8	. احد احد
، التأكيد بين نع ١١/٣	الجمع في	م دفع	كمذب فعه لا بلا
نع ۲۱/۳	کل واج	187/8	عودته متبوعا في واحد كون رفعه لا يلز المتبوع
	_		المببوغ

•			
ء / الصفحة	الجز	الصفحة /	الجزء
789/1	مخاطبة الصبي بالتحريم		التأويـــل
	التحسين	880 / K	تعریفــه
	شكر المنعم على	08./5	الاختلاف فيه وأثره
109/1	التحسين والتقٰبيح	* £ £ 4 / 4	شروطه
	التحقيق		قبوله في الخــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
04/2	المراد بالتحقيق	3/177	الصحابي الذي أحمله
	تحقيق المناط	279/4	ما يدخله التأويل
Y0V/ £	تعريف	255/4	أقسامه
	التحكم		التبديس
3/.74	نقله بالمعنى	\$ \ 107	تبديل اللفظ بما يرادفه
, -	التخريج	٧٠/٤	
	تخريج المسائل على		التبليخ
	مندهب المجتهد	145/5	الإجماع على العصمة فيه
177/7	واضافتها له		التثنية
	تخريج المناط	7/4	التثنيه عند أئمة الأصول
Y0V/ £	رب <u>ي</u> تعريف	۷۱/۳	تثنيه أجمع
		7/5	
	التخصيص	c#0/4	التحديث ماز الأمات ما م
	اتصال التخصيص	£ 4 4 7 £	جواز الأجرة عليه التحديد
Y01/4	بالاستثناء أو البدل او		التحدید التحدیدی ایم مرم
10//1	بالصفة السات نصم	1/7/1	التحديد بما يجري مجرى
	استعمال التخصيص على عمومه بلا اجتهاد	1 - 17 1	التقسيم التحريب
٤٠/٣			التحسريم اختلاف الأمة بالتحديد
	ولا نظر اشتراط مقارنة اللفظ	770/7	اختلاف الأمة بالتحريم والاباحة إذا نسخ التحريم هل
	العام في التخصيص	,1 1 7 1	اذا نسخ التحديم ها
	أضرب التخصيص	1/177	تبقى الكراهية
1/1/	العارب التحقيق	, 1	بنی تاریپ

الجزء / الصفحة	التخصيص (تابع) الجزء/ الصفحة
التخصيص بدليل	التأكيد هل يرفع
منفصل أو بمتصل ۲۹۰/۳،	احتمال التخصيص ٢٥٥/٣
۲۲۷، ۲۲۲	التخصيص بالمتاخر ٣٦٦/٣
التخصيص بدليل قطعي	التخصيص بالبدل ٣٥٠/٣
التخصيص بدليل قطعي أو بمنفصل	التخصيص بالحال ٣٥١/٣
التخصيص بفعل الرسول	التخصيص بالسياق ٣٨٠/٣
التخصيص بفعل الرسول	التخصيص بالصفة ٣٤١/٣
التخصيص بقول	التخصيص بالظرفين
التَّخصيص بقول المحابي الصحابي (٣٩٨/٣	والجار والمجرور ٣٥١/٣
التخصيص بما يجوز النسخ به ٢٦٩/٣	التخصيص بالعادة ٢٩١/٣،
النسخ به ۲۲۹/۳	797, 797
التخصيص في التمييز ٢٥٢/٣	التخصيص بالغاية ٣٤٤/٣
التخصيص في المفعـول	التخصيص بالفعا
التخصيص في المفعول معه وله ٢٥٣/٣	التخصيص بــالفعــل الموافق للظاهر ٢٨٨/٣
الـتخـصيص بمـفـهـوم الموافقة بــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	التخصيص بالقرائن
الموافقة ٢٥٣/٣	التخطيص بالعبران ٣٨٠/٣
التخصيص وأدلته ٢٦٤/٣	التخصيص بالقياس المتحصيص بالقياس
التخصيص والبيـان في	المحصيص بالنياس الجلي أو بالخفى ٢٧٢/٣
الاستثناء من غير الجنس ٢٨٤/٣	اجني او باعقى ١٧١/١
حكم الجمع الباقي بعده ٢٦٢/٣	التخصيص بالقياس ٣/٥٧٣
دخوله على الأسهاء	التخصيص باللقب يتضمن
المضمرة ٢٣٥/٣	غرضا مها ۲٦/٤
التخصيص لأقل المراتب	التخصيص بالمتأخر ٣٦٧/٣
إن كان العام ظاهرا	التخصيص بالمتواتر ٣٦٨/٣
مفردا ۲۵۶/۳	التخصيص بالأدلة
التعليق بالعام بعد	المنفصلة ٢٥٥/٣
التخصيص بمعين ٢٦٨/٣	التخصيص بدليل العقل ٣٥٥/٣

الجزء / الصفحة	التخصيص (تابع) الجزء/ الصفحة
تخصيص الدليل العقلي	ما دخله التخصيص وما لم
والدليل السمعي٣/ ٥٥٩، ٥/ ٢٦٨	یدخله ۲۲۵/۳ کون الحصہ بالمفھوم
تخصيص السبة المتواترة	كون الحصر بالمفهوم تخصيصا ٤ / ٥٥ العادة التي تخصص ٣٩٣/٣
تخصیص السنة المتواترة بمثلها ۳۲۱/۳	العادة التي تخصص ٣٩٣/٣
مخصيص السنة للقرآن ٣٦٢/٣	العمل بالخطاب اذا علم خصوصه ولم يبدر ما
تخصیص العام ۲۹/۳، ۳۶۲، ۳۷۲	خصه میمار ت
تخصيص العام الذي لم	تخصيص العموم المؤكد
تخصيص العام الذي لم يخص منه شيء ٣٦٦/٣	بكل بكل افارة التربية الما
تخصیص العــام ان کــان واحدا معرفا باللام ۲۰۸/۳	الغاية التي ينتهي اليها التخصيص ٢٥٥/٣
تخصيص العام بدليل	الفرق بين التخصص
الخطاب ١٨٦/٣	والنسخ ۲۶۳/۳، ۱۹/۶
تخصيص العام من أخبار	الفـرق بين التخصيص المقارن والمنفصل ۲۲۰/۳
الاحاد ۲۳۰/۳	الفرق بين التخصيص
تخصیص العلة ۲۰۲/۳، ۲۰۲۱، ۹۱/۲،	والاستثناء ٢٩٧/٣
تخصيص العلة العقلية	النسبح بالفياس
بإجماع أهل النظر ١٣٥/٥	والتخصيص به ۲۰۷/۳ أماراته ۲۰۷/۳
تخصيص العلة المعنوية ه/١٤٠	تأخبر سان التخصيص
تخصیص العلة لحکم نص أخر أخر	تأخير بيان التخصيص عن وقت الخطاب ٤٠٨/٣
تخصيص العلة والعموم ١٣٨/٥	الجمع والعموم ١٤٤/٣
تخصيص العلة ودليله 🐪 ١٣٦/٥	تخصيص الحديث بمذهب
تخصيص العموم بالقياس ٢٩/٣	راويه من الصحابة
تخصيص العموم بالمفهوم ٣٨١،٢٢٣/٣	تخصیص الخبر العام ۲۱۷/۶

/ الصفحة	الجزء	يزء / الصفحة	التخصيص (تابع) الج
	تقدير التخصيص		تخصيص العموم بالعادة ٣/ تنبير البير مرتشا ال
۲٦٠/٣	باستثناء متصل او بدلیل منفصل	٤٠٥/٣	تخصيص العموم بقضايا الاعيان
	كون تقرير النبي على	٤٠٥/٣	تخصيص العموم بالسبب
	خلاف مُقتضى العام	194/8	تخصيص العموم بالفعل
4/674	تخصيصا	45/0	تخصيص العموم بالقياس
	ثبوت تخصيص العام ببعض	٤٠٠/٣	تخصيص القرائن للعموم
781/4	مًا اشتمل عليه	7./7	تخصيص القياس الجلى
	جعل قرينة في تخصيص	771/4	تخصيص الكتاب بالكتاب
777/4	جعل قرينة في تخصيص العموم	<b>719/4</b>	تخصيص الكتاب بالسنة
	دلالة العقل على خروج		تخصيص اللفظ ببعض
	شيء عن حكم العموم	47/4	موارده
401/4	وتسميته	T/9/T	تخصيص المظنون بالمقطوع
	ذكر بعض أفراد العام هل	<b>771/4</b>	تخصيص المقطوع بالمقطوع
778/4	يخصص العام؟	1357, 057	تخصيص المقطوع بالمظنون
274/4	التخصيص بالعطف	Y00/T	تخصيص المؤكد
414/4	التخصيص بقول الصحابي		تخصيص النية بالمكان
	فيها يجوز تخصيصه	140/4	والزمان
	قبول العام للتخصيص		تخميم عميم الكتاب
178/4	ببعض مذلولاته	٣٦ <b>٣/٣</b>	والسنة المتواترة
140/4	قبول الملفوظ للتخصيص		تخصيص عموم الكتاب
	كون الالفاظ للعموم عند	٣٦٤/٣	بخبر الواحد
184/4	فقدان ادلة التخصيص		تخصيص عموم خبر
2/3/2	ما يجوز التخصيص به	4/6/4	الواحد بالقياس
401/4	ما يمتنع التخصيص به	707/4	تخصيص مفهوم المخالفة
78./4	مباحث	77/5	تضمنه غرضا معينا
179/0	مسائل تخصيص العلة	781/8	تعريفه

ء/ الصفحة	الجخز	الصفحة / الصفحة	
		· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·	التخصيص (تابع) ١٠
110/7	التخيير عند تعادل الأدلة		معارضة العموم لعموه
	التخيير في الأدلة	ص	معارضة العموم لعموه اخر واثره عل تخصيه
	المتعارضة	YY8/4	العام
	الجمع بين ما وقع فيه		مقارنة المخصم
7.7/1	الجمع بين ما وقع فيه التخيير	787/4	للمخصص
	تخيير العامي عند اختلاف		منزله التخصيص بمفهوم المخالفة
7/7/7	المفتين	440/4	المخالفة
194/1	المفتين شروطه حكمه للمقلد	•	نيـة التخصيص فيها لا عموم له
191/1	حكمه للمقلد	107/4	عموم له
	كون معظم العبادات على التخيير	1	هل المعطوف إذا كان خاصا
1.4.1	التخيير	777/4	يوجب التخصيص
	منع التخيير بين الشيء وبعضه نسخه بالتعيين	797/4	كون الاستثناء تخصيصا
7/1	وبعضه	ت	هـل من المخصصا
97/8	نسخه بالتعيين	٤٠٦/٣٠	عطف العام على الخاص
	وجـوب الأشيـاء عـــلي		هل يخص الحديث بقول
1.4/1	التخيير <b>التدرج</b>	2.4/4	راويه منغير الصحابة
	التدرج		ورود الـتخـصـيص في
779/7	التدرج في الاجتهاد	<b>Y</b>	موضوع آخر
	التدليس	3/17	وضع الصفة مجيئها
41./5	أحواله وحكمه		للتخصيص في النكرات
	منع قبول رواية من عرف		تضمن التخصيص انته
3/117	به		الحكم في المسكوت
	الترادف		تخصيص المفهوم بذكر ونف
	اطـــلاق كل واحـــد من		الحكم عما عداه
1.4/4		177/4	نية التخصيص في الفعل
1.4/1	الترادف خلاف الأصل		التخيير
114/4	ترادف الحد والمحدود	4/344	استعمالات أو في التخيير

ء/ الصفحة	الجزء	ء / الصفحة	الترادف (تابع) الجز
	الكلام على تــرجيح الأقيسة	1.0/4	تعريفه
1/9/7	الأقيسة	1.4/4	سببه مباحثه
	الأصل فيه عند	1.0/4	مباحثه
141/1	الاحتمالات	1.4/4	وقوع الترادف في القرآن
179/7	الاحتمالات تحققه والعمل به		
	ترجيح أحد الخبرين عند		لترتيب الاختلاف في ترتيب الأسئلة اقتضاء (حتى) العاطفة
** Y Y Y **	التعارض	451/0	الأسئلة
	ترجيح الجرح أو التعديل		اقتضاء (حتى) العاطفة
44V/£	• •	Y\7/Y	اقتضاء (حتى) العاطفة للترتيب الترجيح الترجيح الترجيح الترجيح الدليل المستقل
	ترجيح الجـرح عـلى التعديل		الترجيح
174/7	التعديل	141/1	الترجيح بالدليل المستقل
170/7	ترجيح الحقيقة على المجاز		التسرجيح بالاسناد
	ترجيح الخبر الدال من	189/7	واعتباراته
177/7	وجهين		الترجيح بحسب الحكم
	ترجيح الحبر النافي للحد		الترجيح بحسب الأمور
	ترجيح الـراوي الصغير	178/2	الخارجية
	على الكبير		الترجيح بحسب مدلوله
	ترجيح العام المخصص		الترجيح بسبب كثرة
177/7	ترجيح العبارة على	189/7	الرواة
	الإشارة		الترجيح من جهة المتن
	ترجيح العدل المزكى مع	186/7	العلة القليلة الأوصاف
	ذكر أسباب العدالة		العمل بالراجح من
۱۸۸/٦	ترجيح العلة الثابتة بالشبه	144/7	الأحكام
	ترجيح القياس المعلل		القول في الترجيح من جهة المتن
٢/٠٨١	بالوصف العدمي		
	بالوصف العدمي تـرجيح القيـاس المعلل بالحكمة		القول في ترجيح الظواهر
۱۸۰/٦	بالحكمة	184/7	من الأخبار المتعارضة

، / الصفحة	الجز	نزء / الصفحة	الترجيح (تابع) الج
101/7	المؤنث		ترجيح القياس بحسب كيفية الحكم
	ترجيح حكم التحريك	19./7	كيفية الحكم
141/2	على الإيجاب	100/7	ترجيح اللفظ على غيره
	ترجيح حكم التحريك على الإيجاب ترجيح رواية البالغ على	07/7	ترجيح المحتملات
107/7	الصبي	177/7	ترجيح المسند على المرسل
14.14	الصبي شروط الترجيح	1/4/1	ترجيح النص على القياس
	انعدامه بين القول والفعل		ترجيح الأخبار المتعارضة
	بالتقدم إلا بالدليل		ترجيح رواية السماع على الإجازة
	ترجيح عمل أكثر أهل	171/7	الإجازة
۲/۷۷۱.	السلف لأحد الخبرين		ترجيح رواية العدل
	ترجيح قول الخلفاء على	108/7	ترجيح روايـة العـدل بالتزكية
	غيرهم		ترجيح رواية العدل بالممارسة
	كونه معارضة في حكم	108/7	بالممارسة
	المسألة وكيفية توجيهه		ترجيح الراوية المؤرخــة
	مجاله في القطعيات من		على المطلقة
141/1	الأحكام		ترجيح رواية ذي السبب
	موافقة فعل النبي لأحد		ترجيح روايـة متـأخـر الإسلام
177/7	الخبرين وجوه وقوعه		
144/1	وجوه وقوعه		ترجيح سرعة الحفظ
	الترجيح المظنون		وبطء النسيان على غيره
14./1	_		ترجيح قوة الحفظ
77 7 8	العمل به التسردد	15-	ترجیح ما توارث أهل الحرمین
, , , <i> </i> =	تردد إفتاء المفتي به دونما ترميد		تعارض قول الصحابي مع
114/7	_	٦٧/٦	- ·
91/7	الترك ترك القياس الضعيف		تعریفــه تقدیم روایة المذکر علی

الجزء/الصفحة		الجزء/الصفحة	الترك (تابع)
	التعادل والترجيح	فیه ۲۱٤/٤	متابعة الرسول ﷺ
1.4/1	معنــاه		التزكية
/=	التعارض	100/7	أثر كثرة المزكين
111/7	إضافته إلى الأمارات أقسامه	3/577	ثبوتها
ادىث	التعادض في الأح		قبولها في الخسبر
118/7	النبوية	1/2/2 1/2/2	الشهادة تا التات
ل في	أوجه التعارض		قبولها من المرأة
	النصوص		التساقط
قول ۱۹۶۸ -	التعــارض بــين ال والفعل		التساقط في الأدلة المت
	والفعل تجـويزه إذا لم يكو		تساقط الأدلة والبين
	أحدهما ما يت		التساوي
194/8	الحظر تعریف		حصر المساوي في م
1.4/1	تعريف		تصحيح الوقف
عديل	تعارض الجرح والت	هـل	تصحيح الوقف
	في راو واحد تعارض الفوائد في ا.	174/1	يستقيم التصديق
•	تعارض الكثرة وال		
	تعارض المفصل والم	Y £ £ / £	إسناده إلى اليقين
	تعارض الوقوف وا		التطاول
ت في	تعارض الاحتمالات	£ 1 / £	تصوره في الغاية
	المنطوق تعارض الاحتمالات		التعادل
	تعارض الاحتمالات تعارض دليلين وأ-	111/7	التعادل بين الأدلة
يل في	بيان في شيء مجم		التعادل الذهني
0.5/4	آخر	118/7	حكميه

زء/ الصفحة	الجز	الجزء/ الصفحة	التعارض (تابع)
	التعديسل	74./1	تعارض دليلين
	الخلاف في قبوله عند عدم	نفى	تعارض رواية ال
	ذكر السبب	1777	تعـــارض روايــة ال والإثبات
	حصول الثقنة بمــطلق		تعارض قول صحابي
3/467	التعديل		تعارض ما يخل بالفه
79./8	صفته	,	تعارض نصين وأقسا
3/467	التعديل صفته قبوله بالقول		جوازه بين الفعلين
3/547	قبوله من النساء		حكم الله في مسألة ت
	تعديل الراوي		بين نصين متعارضي
	جریه مجری الخبر أو	1.4/1	شروطه
3/577	جریه مجمری الخسبر او الشهادة تعدیل المیه	197/8	التعارض بين الأفعال
•	تعديل المبهم		ما يضاف إليه التعار
491/8	قبولـه		تقديم القول على ال
3/197	حبوت كفايته في التوثيق		فيه
, •	التعدي		تعارض الأحاديث
v /w	•	271/2	تقديم الموضوع منها
	تعدي السبب لغيره		التعبد
	تعليق حكم في واقعه على	. ء	
187/4	علة تقتضي التعدي	51/9	التعبد بعد النبوة بن من قبلنا
	التعلق	1.5	ما کان تعیل به ان
w / .	التعلق بالفرع وهو من	ىبى ۳۵/۳	ما كان يتعبد به النبي البعثة
11./0	ضرورات الأصل	1 1 7	التعسدد
	التعلق بالأولى		
w-, /-	التعلق بمناقضات الخصوم		تداخل التع
41./0	في المناظرة		والاستيعاب
	التعليق		تعدد الجمل وجاء بع
3/17	تعريفه	440/ <b>4</b>	ضمير جمع

الصفحة /	الجزء
7.7/4	السبب
191/4	تطبيقه عليه السلام هل
	يفيد التعميم
	ظهور قصد التعميم وهل
141/4	ظهور قصد التعميم وهل يقتضي القوة
	ظهــور قصـد التعميم بقرينة زائدة
177/ <b>7</b>	بقرينة زائدة
	التعيين
	تعيين الأحكام بصورة من
141/1	تعيين الأحكام بصورة من صورة أخرى
	التغيسير
	كون الاشتراك بين النقل
78/8	والتحويل هو التغيير
	كون الاشتراك بين النقل والتحويل هو التغيير التـفـــاوت
٧/٣	
	التقدم
	علم تقدم القول عـلى الفعل وعكسه
197/8	الفعل وعكسه
,	تقدم أحد الحكمين
108/8	واعتباره منسوخا
	التقديسر
٤٧٠/٣	المقدر في قوله لا صلاة
	لجار المسجد
سد / ۱ ر ر د	المقدر في مثل قوله رفع عن أمتي الخطأ
2117	عن امتي الخطا

الجزء/ الصفحة التعليل التعليل بالأوصاف ١٦٦/٥ العرفية التعليل بعلتين 445/0 التعليلَ بمجرد الاسم ١٦١/٥ امتناعه في الأصل وأثره على التعدية 4.4/0 التعليل بالمناسبة وما 7./5 يقتضيه تعليل أحكام الله تعالى ١٢٤/٥ تعليل الحكم الشرعي بالحكم الشرعي ١٦٤/٥ تعليـــل الشيء أبجميـع أوصافه تعليل المعلل ما لم يبطل 4.0/0 كلامه تعليل الأصل بعلتين ٥/٥ ٣٠٥ ضم لفظ إلى التعليل 44./0 بشعر بالإخالة كون التعليل أوصافاً أو 174/0 واحدأ كون الأحكام معللة ٥/١٢٣ هل الأصول معللة ١٢٩/٥ وقوع التعليل بـوصف ٥/٣٣٠ مختلف فيه التعميسم إلغاء التعميم وقصره على

التقسيم

#### الجزء/ الصفحة

# التقديسم

تقديم الفعل لعدم الاحتمال فيه ١٩٨/٤ تقديم القول لقوّته ١٩٨/٤ بالصيغة تقديم المعمولات على عواملها ٤/٥٦، ٥٧ تقديم التعديل على الجرح المفسر في حاله تقديم الجرح مطلقا في حالة التعارض ٢٩٧/٤ التقرير كون سكوته ﷺ تقريرا ٢٠٧/٤ عمومه سائر المكلفين ٢٠٢/٤ كونه حجة بشرط أن يعلم 4.4/ 8 دلالته عَلَى انتفاء الحرج ٢٠١/٤ 4.0/2 عدم سبقه بإنكار سابق ٢٠٤/٤ عدم كونه حجة إن لم يعلم به 7.4/8 كونه بعد ثبوت الشرع ٢٠٤/٤ كـون المقر عـلى الفعل منقادا للشرع ٢٠٤/٤ وقوع البيان بالتقرير ٣/ ٤٨٨

الجزء/ الصفحة السبر والتقسيم وتسميته 777/0 تقسيم المفهوم من حيث اللزوم رجوعه إلى المنع أو المعارضة التقيلييد اجتهاد الأنبياء ۲۷۰/٦ أحوال جواز التقليد ٣٢٣/٦ أخذ العامي بقول المجتهد وتسميته تقليدا ٢٧٣/٦ أخذ المقلد بمندهب 79./7 الصحابة أقساميه 7777 التخيير بين المفتى وإمامه ٦/٥٧٦ التزام العامى تقليد مذهب معين في كل 419/7 التقليد بعد العمل 475/7 التقليد فيها علم من الدين 7/7/7 بالضرورة التقليد في أصول الفقه ٦/ ٢٧٨، ٢٤٠ التقليد في التوحيد ٢٧٧/٦ التقليد في التوحيد ٢٧٧/٦ التقليد في العلوم الشرعية ٦/٠/٦ التقليد في الفقه المتواتر ٢٤٠/٦ التقليد في المتواتر ٢٨٣/٦

mm / 0

زء/الصفحة	الج	الجزء/ الصفحة	التقليد (تابع)
71/7	تقليد العالم	مامی ۲۸۳/۶	التقليد في حق ال
	تقليد العامي الصرف في		التقليد في علوم ا
7/4/1	تقليد العامي الصرف في فروع الشريعة		
777/7	تقليد العامي مجتهده الميت	۲۷۳/٦ <sup>'</sup>	التقليد في فروع ا أو في أصولها
	تقليد العامي مذهباً معيناً	اختلف	المملية السألة ا
	تقليد العلماء الذين هم من	777/7	فيها
7/1/7	أهل الاجتهاد	ام <i>ي</i> لا	القول بأن العـ
	تقليد القاضي فيها ابتلى	صحابة ٢٨٩/٦	
YA7 / 7	به من الحكم تقليد القاضي والمفتي والحاكم والمجتهد	ب الغير ٦/٣٢٣	تقليد الملتزم لمذه
	تقليد القاضي والمفتي	اضین ۲۹۸/٦	
7 / VAY	والحاكم والمجتهد	مذهبه ۳۲۱/٦	انتقال المقلد من
	تقليد المجتهد	ليد وفي	الإجماع على التق
	تقليد المجتهد إمام المذهب	٣٠١/٦	الزمآن مجتهد
	تقليد المجتهد لمثله	یقته ۲۷۰/٦	الاختلاف في حة
	تقليد المجتهدين للصحابة	د بعد	الإفتاء بالتقلي
	<b>)</b>	7/4/7	الإجتهاد
· · · · / · ·	تقليد المفضول مع وجود الأفضل	ول ﷺ	تسمية قول الرس
T11 / 7	الأفضل	7 × 2 × 7 × 7 × 7 × 7 × 7 × 7 × 7 × 7 ×	تقليدا
wu. / =	تقليد المقلد في الحادثة		
T	التي تتوقع	مذهبه ۲/۰۲۳	تقليد المقلد غير
	تقليد الميت ٦ / ٢٩٧، تقليد الاحياء من		تقليد أحد بعد ا
Y74 / 7	المجتهدين	YYY/\ 3	
1 * * 7 *	مصبحوين تقليد الأعمى لغيره	79. 11/7	•
7 × 3 × 7	في القبلة	والتابعين	تقليد الصحابة
YV7 / 7	تقليد الامة	YA7/7	دون غیرهم
, .	تقليد غير المجتهد المجتهد	بعضهم ۷۱/٦	تقليد الصحابة
79V / 7	الحي	٧١/٦	البعض

زء / الصفحة	الج	ء / الصفحة	التقليد (تابع) الجز
۲۷۳ / ٦	معناه	00/7	تقليد قول الخلفاء الأربعة
777/7	من مجوز تقلیدهم		تقليد مجتهد الصحابة
	هل يجب على العامي		تقليد مجتهد رجع عن قوله
	الالتزام تقليد مذهب	4.5/7	_
414/4	معي <i>ن</i> أقســـامه	7777	تقليد مذهب غيره
7 \ ٧٧٢	أقسامه		تقليد من حصل بعض
	التقليد عند تعادل الأدلة	7A7 / 7	العلوم الشرعية
110/7	وتعارضها	٤٦٩ / ٦	جوازه للمقلد
777 / 7	تعريفسه	77.	حقیقته حکمــه
770/7	تقليد الرسول ﷺ	7A+ / 7	حكمــه
777/7	حقيقتــه	797/7	زمن البدء به
141/1	الترجيح به عند التعارض	T \ 777	سبب التقليد عذهب الغير
	التقييد		سؤال من صار له التقليد
٤٧ / ٤	التقييد بحروف الغاية	7 / 3 1	عن الدليل
77V / E	تقييد الخبر المطلق		شروط التقليد بمذهب
	التقبيح	7 / 777	غيره
109/4	التحسين والتقبيح	7 / 777	صور التقليد
	تكافؤ الأدلة	۲۸۰/٦	على من يجب؟
114/7	معنساه		
•	التكذيب	7 / 7 / 7	لیس بتقلید
	محديب تكذيب الاصل للفرع	r \ 077 r \ 777	<b>-</b>
TTT / £	وأثره على المرويّ	•	ما لا يجوز التقليد فيه
111/	التكليف	1/1/1	
	اشتراط علم المكلف في	va	ما يمنع الجهال من التقليد فيــه
۳٦٨ / ١		791/7	
,	التكليف واثر نسيان	797/7	غالفة المقلد إمامه الذي قلده
1 \ 707	العبادة لسهوه عليه		مذاهب تقليد المفضول

الجزء / الصفحة	التكليف (تابع) الجزء/ الصفحة
تكليف الملجأ ١ / ٣٥٥	التكليف بالفعل الذي
تكليف من أحيى بعد موته ٦ / ٣٤٤	ينتفى شرط وقوعه عند
ثبوته بالحجة الطاهرة ٦ / ٢٠٨	وقته ۲۱/ ۳۲۹
	التكليف بالممكن المشروط
جريان الخلاف في خطاب التكليف	بشرط مستحيل ١ / ٣٩٣
حصول الشرط الشرعي	التكليف بما علم الله
واشتراطه في التكليفُ ١ / ٤١٢	انه لا يقع ١ / ٣٩١
دخول جبريل في التكاليف	التكليف حالة الاكراه
التي ينزل بها ٣ / ١٩٣	واقسامه ۲ / ۳۲۱
هل يعتبر الصبى مكلفا	كون التكليف حسناً في
بالبلوغ؟ ١ / ٣٤٩	العقول ١ / ٣٤٢
وقوع التكليف بالمحال ١/ ٣٨٩	التكليف هل يتوجه حال
التلفيق	مباشرة العقل أو قبلها؟ ١ / ٤١٨
التلفيق بين المذاهب ٢/ ٣٢١	التكليف هل يكون معتبرا
التناقض	بالأصلح ١ / ٣٤٣
سروطه في القضايا	الفرق بين تكليف المحال
الشخصية ٢٠٩/٦	والتكليف بالمحال ١ / ٣٩٤
التنبيه	الاعذار المسقطه للتكليف ١ / ٤٣٤
,صبيب الإيماء والتنبيه ودلالته	تعریفه ۱ / ۳٤۱ تکلیف الجن ۱ / ۳۸۶
على العليسة ٥/ ١٩٧	تكليف الجن ١ / ٣٨٤
	تكليف الكفار بالنواهي ١ / ٤٠١
التنزيل	تكليف المتمكن ووقوع
التنزيل على الأحكام	التكليف بالمكن ١ / ٣٧٦
والأحوال عند الاطلاق ٦ / ١٣٢	تكليف المجتهدين إصابة
تنقيح المناط	الحق بالدليل المنصوب ١ / ٢٤٦
المقصود به ٥/ ٢٥٦	تكليف المحال ١ / ٣٨٦
تعریف ۵ / ۲۵۵	تكليف المكره ١ / ٣٥٨

YVA / 7			تنقيح المناط (تابع) الج
14/1/	بالتوحيد		دلالته على اشتراك
التوحيد ٥ / ١٧		YOV / &	الصورتين في الحكم
	التوزيع	YOV / &	دلالته على العلية بعينه
عند	توزيع الامارات		عدم كونه من قبيل
	تعادل الأدلة	4 VOY / 8	المؤثر وعكسه
	التوقف	YOV / 0	ما يتصل به من أمور
، اللازم	توقف الشرعية علم	YOV / \$	ما يشترط فيه
	عن المفرد		التواتر
	توقف الصّحة العا		ابتداء الواحد به بعد
<i>f</i> =	اللازم عن المفر	Yo. / £	الواحد
	صلة التوقف بالة	£VV / 1	إفادته العلم
	الذهني	1 \ 222	إفادته العلم اليقيني
ين /	التوقف في الدليا	3 \ P77	إفادته اليقين
الظاهر ٤ / ٩٨	المتعارضين في	Y E V / £	التواتر اللفظي
	التوقيف	7 EV / E	التواتر المعنوي
	قصره على مشاه	7 £ V / £	التواتر عند الكافة
£AT / £	الصحابة		التواتر عند أهل الصناعة
1V / Y	معنــاه	YTV / £	انقلابه آحادا
	الثبوت	Y & V / £	تقسیمیه
ئونە ئاىتا	الحكم المنسوخ ود	781/8	ثبوت العلم عنه
	قبل النسخ	YTA / £	وضروريته دلالته على الصدق
	الثقـــة	11/1/6	کون العام به ضروریا <sub>.</sub>
٧٠٤./٦ ٨	. توافرها في المجته	Y	کون انتخام به مشروری لا نظریا
YV0 / £	قبول الخبر بها		صفة العلم به
•	الثــواب		التوحيد
اسدة ١/ ٣١٨	• -		التوحيد طلب الدليل فيها يتعلق

الجزء/ الصفحة	الثواب (تابع) الجزء/الصفحة
الجمع وأقسامه ۲ / ۹۱	علم الثواب والعقاب من
الجـمـع ودخــول الالف واللام عليه ۲ / ۸۲، ۹۳	جهة الشرع كيفية الثواب والعقاب 1 / ١٩٤
جعل الجمع المذكر بمنزلة المعــرف ٣ / ١٣٣	الجائـــز تعریفــه ۱ / ۳۱۹
مقابلة الجمع بالجمع ٢/ ١٤٥	الحبرح والتعديل
نفي الجمع وإثباته	الخلاف في قبوله عند عدم ذكر السبب ٤ / ٢٩٣
أصل وفروع بمحل النزاع	هل يتوقف لطلب الجرح
جمع التكسير جمع التكسير وما يفيده       ٣   ٨٩	أو لطلب التعديل؟ ٣ / ٥٥ الجــــزاء
جمع الجمع جمع الجمع وما يدل عليه ۳ / ۹۲	ثبوت الجزاء عند ثبوت
جمع السلامة	الشرط وعدمه عند عدمه ٤ / ٣٩ الجمــع
جمع السلامة وما يفيده     ٣ / ٨٩	التعبير عن عضوين من جسدين بلفظ الجمع "٣ / ١٤٣
<b>جمع القلة</b> الفرق بين جمع الكثرة	اطلاق الجمع وإرادة
وجمع القلة	الواحد ٣ / ١٣٨ اطلاق لفظ الجمع على
بع مد وعوق بع	الاثنين ٢ / ١٤٢ اقسام الألفاظ الدالة على
جمع الكثرة استعماله لما فوق العشرة · ٣ / ١٤٢	الجمع بالنسبه للمذكر ٣ / ١٧٦
الفرق بين جمع الكثرة	اقل الجمع
وجمع القلة	الجمع بين الحقيقه والمجاز ٢ / ١٤٧
بنع المدكر المؤنث ٣ / ١٧٩	الجمع بين خصال الكفارة 1 / ١٩٧ الجمع بين سؤالين ٥ / ٣٤٩

لحزء / الصفحة	Ļ1	زء / الصفحة	الج
	الحجية الاختلاف في حيد ترقيل		جمع المطلق
٦٨/٦	الاختلاف في حجية قول الصحابــة	188/4	اقلیه
•	حجة القول بعدم ظهور	144 / <b>4</b>	الجمع المنكر الجمع المنكر وكونه عاما
014/ \$	خــلاف	,	الجمع المنكر وحمله على
۲۸۰ / ٤	الاحتجاج بمجهول الباطن	140 /4	أقل الجمع
78. / 7	حجيته ضد الواحد	140 / 4 7 / 4	كونه عاما
,	حجية الاجتهاد فيها حصل		جميع
F \ AYY	لملكه بمعرفته	٧١ / ٣	. يى الفرق بين كل وجميع
١٥٤/٦	حجية قول الخلفاء الأربعة	,	الجنس
70,77		۲۸۲ / ۴	المراد منه
09/7	حجية قول الشيخين	1741 / 1	الجهــل
771/0	كون كل وصف يربط الفرع بالأصل حجة	v1 / 1	' <del>جهد</del> ل تعریفیه
70/7	حجية قول الصحابي	744 / 7	تعري <del>ت</del> جهل المجتهد في الصفات
\ - <i> </i> \	الحـــد	11 1 7 1	الجسواب
1.1/1	أقسامه		إجابة المجيب عن شيء
, , , ,	الحد الحقيقي والحد	0 \ 377	بعد علمه
91/1	الرسمي	,	رجوع السائل بالجواب
1.4 .90	-	418/0	قبل أن يجيب هو
99/1	حد الشيء بحدين		من يترك الجواب عما يسأل
91/1	حقيقتــه	418/0	ويرجع سائلا
1.4/1	شروط صحة الحد		جوامع الكلام
1.4/1	كيفية تركيب الحد	*T. / E	نقلها بالمعنى
	مذاهب اقتناص الحد		الحتسم
1.9/1	اعراب الصفات في الحدود		التفريق بين الحتم وغيره
TEA / £	كون الحديث فيها لا يضره	41/4	في الأمر والنهي ٰ

الجزء / الصفحة	الجزء / الصفحة
ملازمة الحرمة للفساد ١ / ٢٥٧	الحديث
وصف مال الكافر على الكافر بالحرمة     ١ / ٤١٨	تفصيل ما يوجب العلم من ألفاظ الحديث ٤ / ٣٥٨
الحساب معرفة المجتهد له ۲ / ۳۰۵	العمل به عند معارضة القياس ٤ / ٣٤٣
الحسن اطلاقه بمعان ثلاثة ( ۱ /۱۶۳ الحصـــر	نقل الحديث بالمعنى \$ / ٣٥٧ رد الحديث لعمل أهل المدينه بخلافه \$ / ٣٤٤
اعطاء الحكم له والتعرض لنفيه عما عداه \$ / ٥٧	رده \$ / ٣٤٢ روايته بلفظه \$ / ٣٥٥ شرط العمل به \$ / ٣١٩
الحصر بانما أقوى من الغاية الغاية ١ ٥١/ ١	شرُوط نقله بالمعنى \$ / ٣٥٦ قبوله من ثقة \$ / ٤٣٠
الحصر بأنما مفهوم أنه ليس في غير ما بعدها \$ / ٥١ تقديم الخبر يفيد	العمل به عند مخالفته للقياس <b>٤ / ٤</b> ٣٠
الاختصاص والحصر ٤ / ٥٧ تلقيه من فحوى اللفظ	قبوله من غير المدلس \$ / ٤٣٩ كونه أخف من الشهادة \$ / ٣٩٤
ونظم الكلام ٤ / ٥٥ ضمير الفصل بين المبتدأ	نسخ الحديث بمخالفته ٤ / ٣٤٥ الحــرام
أو الخبر يفيد الحصر \$ / ٥٦ هل هو بطريق المنطوق	اعتبارات كون الـواحد واجباً وحراما 1 / ۲٦٧
أو المفهوم \$ / ٥٧	كون الحرام والواجب
هل هو نسخ أو تخصيص ٤ / ٥٧	متناقضين ١ / ٢٦٢
هل يفيد الحصر بالمنطوق أو المفهوم الحصر عند جواز عموم	تعریفــه مالا یتم ترك الحرام الا به ۱ / ۲۵۷ الحــرمـــة
الخبر \$ / ١٥	ملازمه الحرمة للذم ١ / ٢٥٦

الحفظ

#### الجزء/ الصفحة

### الجزء/ الصفحة بالحكم المجتهد فيه ٢٦٧/٦ اثباته بعلة قاصرة ومتعدية ٥ / ٨٣ اجبار الخصم إذا دعى الى حكم الحاكم ٢/ ٣١٦ اجماع أهل العصر عليه ٤ / ٤٨٢ اجماع علماء الأمة عليه ٤/٣٢٤ اختلاف حكمي الاصل 444 / 0 والفرع ارتفاعه لارتفاع شرطه أو سببه وتسميته نسخا \$ / ١٤٢ ازدحام العلل على حكم واحد استناده للرجوع الى العادة ٤ / ٢٥١ استواء الشاهد والمشهود £ YV / £ عليه فيه اشتراط كون الحكم في الاصل معللًا بمناسب ٥ / ٢٢٣ اعتبار الجنس في الحكم وفي الوصف اقسام الاحكام 77. / 0 444 / 0 كون التصريح بالحكم والوصف مستنبطاً ٥ / ١٩٨ التفريق بين حكمين لوصف التفصيل بين الحكم المنصوص والمستنبط ٥ / ١٦٥ الجمع بين حكمين بعلة

توجب حکم آخر ٥ / ٣١٧

حفظ الراوي لفظ الحديث ٦ / ١٥٥ قوة الحفظ وقوة الضبط ٦/ ١٥٥ الحقيقة الحقيقة إذا وردت هل يطلب لها مجاز 07/4 الحقيقة القولية والشرعية ٦ / ١٦٦ الواسطة بين الحقيقة والمجاز أنواع الحقيقة 777 / **7** 77 / 7 تقديم الحقيقة على المجاز ٦ / ١٦٥ مباحث الحقيقة والمجاز ٢ / ١٥٢ 171 / 4 وجوب العمل بها ٢ / ١٥٤ الحقيقه الشرعية اقسامها ۲ / ۱۵۸، ۲ / ۲٤۱ القول بأن الحق واحد وفروعه 707/7 الاجتهاد في طلبه 7 / 737 تكليف المجتهد اصابة الحق أو طلبه 7 / 037 طلب المجتهد بالدليل الحق في واحد ٢٤٦/٩ كون الحق واحدا وفروعه ٦ / ٢٥٣ معنياه 17/4 الحكسم اتصال فضاء القاضي

الجزء/ الصفحة	الحكم (تابع) الجزء/ الصفحة
انواع الحكم المفصل ٥ / ٢٧٧	الحكم بفسق مخالف القياس م / ٢٩
الاتفاق على إثبات الحكم في الاصل الاحدادا على عالة	الحكم وكونه قطعيا أو ظنيا ١ / ١٢٣
الاستدلال على علية الحكم بفعل النبي ﷺ ٥ / ٢٠٥	الزام المعترض نفي الحكم عند نفي علته
الاقدام عليه قبل العلم بالناسخ ٤ / ٨٣ بناء حكم على الشك ١ / ٨٠	الفرق بين الحكم بعدم الشيء وبين عدم الحكم ٥ / ٣٦٦
تأثير العله في الحكم ( ١٣٢/	القياس المعلل بالحكم الشرعي 7 / ١٨١ القياس على الحكم المجمع عليه 6 / ١٨٥ المثبت للحكم التكليفي والوضعي 7 / ١٧٤
التفريق بين مسألتين في حكم واحد \$ / ٥٤٥	القياس على الحكم المجمع عليه ما الحكم المجمع
تخصيص الحكم بالمفهوم ٣/٥٠ تراجيح الأقيسة بحسب	المثبت للحكم التكليفي والوضعي ٢ / ١٧٤
الدليّل على علية الوصف للحكم ٦ / ١٨٦	المثبت للحكم وحاجته لدليل ٢ / ٣٢
تراجيح الأقيسة بحسب دليل الحكم ٦ / ١٨٩	المثبت للحكم وحاجته لدليل ۲ / ۳۲ الهجوم على الحكم دون النظر في المواد به ۲ / ۳۳
تراجيح الأقيسة بحسب كيفية الحكم ترتب الحكم على الوصف	امتناع الفصل بين مسألتين عند تعدده \$ / ٤٤٥
بصيغة الشرط والجزاء ٥ / ٢٠١	انتفاء احدى علتي الأصل
ترتیب الحکم علی الوصف المشتق ودلالته • / ۳۳۸	وانتفاء حكمها م ٣٠٣/٥ انتفاء الحكم عند انتفاء
ترجيح حكم الحظر على الإباحة ٦ / ١٦٩	بعض العلل إذا تعددت ٥ / ١٤٤ انتفاء الحكم قبل وجود
تعدد محلــه \$ / ٥٤٤ تعدیه من واقعة لأخرى	الشرط علام ع / ٣٩ انتقال المستدل من حكم
بغير القياس • / ٢٥٦	الى آخر بالعلة الأولى ٥ / ٣٣٠

زء / الصفحة	الج	ىزء / الصفحة	الحكم (تابع) <sup>الج</sup>
171/0	ثبوت الحكم لا لمصلحة		تعرف حكم الله في
	ثبوت الحكم لاجل	7.7/7	الوقائع
17./0	الوصف القاصر	۸۰/۰	الوقائع تعریفـــه تعلق الأحکام
TE0 / T	جعل غايتين للحكم	119/1	تعلق الأحكام
	الفصل بين مسألتين ما دام		تعليقه بالغاية دال على أن
0 2 2 / 2	الطريق غير واحد	٤٧ / <b>٤</b>	ما بعدها خلاف ما قبلها
3 / 170	تعليل الحكم بعلتين	107/4	تعليق الحكم بالاحتمال
-	نسخه وان لم يقترن به		تعليل الحكمين بعلة
٧٣ / ٤	اعلام ناسخ	115 / 0	واحدة
	نسخ الحكم المصرح فيه		تعليل الحكم الواحد
۸٠/٤	بكلمة التأبيد	148/0	تعليل الحكم الواحد بالنوع
	نفي الحكم الثابت بالسنة		المختلف بعلل مختلفة
1 77 / 8	بلفظ في القرآن		المختلف بعلل مختلفة تعليل الحكم الواحد
	حكم الحاكم هل يغير ما		بعلتين متضادتين
7 / AAY	في الباطن؟		تعليل الحكم الواحد
4	حكم النبي أو المجتهد من غير اجتهاد	177 / 0	بالشخض بعلتين
			تعليل الحكم بعلتين
	كون زواله لزوال علته		
	ليس نسخا		تعليل الحكم في العلل الشرعية بثبوت كونها علا
	زوال الحكم اذا تعلق بعلة	140 / 0	عللا
	شرع الحكم لحكمة أو		تقدير خلو واقعة عن حكم
	سبب ثم زال السبب		تقديم الحكم على سببه
YAA / •	بقاء الحكم بعد زوال علته		تقسيمه إلى أداء وقضاء
	منع تخلف الحكم عن العلة	441/1	وإعادة
7V7 / o		149 / 0	ثبوت الحكم بعلل
	ضابط الباحث عن الحكم		ثبوت الحكم في محل
£1 / 1	الشرعي	1.5/0	الاصل

ء / الصفحة	الجز	لجزء / الصفحة	الحكم (تابع)
<b>TTV / 0</b>	منع الحكم في الاصل		أثباته بالمعنى المستنبط
	منع المعترض على حكم	144 / E	منه في المطعومات
	عند القياس على مسألة	YAY / 0	التأثير في الحكم
	موافقته للعاده		الفرق في ثبوته الديني
10/1/2		0 77 / 2	والدنيوي
1.5/0	موالاه دليلين على حكم	118/8	رفعه في القرآن بالسنة
	واحد	114/1	فصل في الأحكام
41/8	نسخه قبل فعله		كونُ الْحُكم في الأفعال
91/8	نسخه قبل وقت الفعل	197/8	والاقوال سوآء
141 / 8	نسخ اصله		قبول الفرع على جواز
	نسخ الحكم الشرعي	۳٠٨/٥	تعليل الحكم بعلتين
101/ 8	للمعتاد		قصره على العدد لا يدل
	نسخ الحكم قبل حضور	£Y / £	على نفيه عما زاد أو نقص
٤٠٨/٣	وقت العمل به		كون البيان كالمبين في
	نسخه قبل علم المكلف	291/4	الحكم
AY / £	بالمنسوخ		كون الحكم لا بد له من
	نص الشارع على الحكم	418/0	جامع هو علة
r· / o	نص الشّارع على الحكم والعله		كون الصحابة في العدالة
	نفي الاحكام الشرعية	499 / 8	
	هل يرتفع في الفرع		كون المخطى في الحكم
	بنسخه في الاصل؟	7 1 037	كحكم غيرهم كون المخطى في الحكم مخطئا بالاجتهاد
	هل يتافى القول بالموجب		خالفة حك محاء
	مع التصريح بالحكم؟	79./7	بعض الصحابة
1 / 0			مساواه الفرع لاصله في
/ .	وقوع الحكم الذي وقع		حكمه مع مخالفته في
۸۸ / <b>٥</b>	التركيب في علته	414/0	عمله منع الحكم في الاصل ان
	وقوع الاحكام وفق		منع الحكم في الاصل ان
170 / 0	المصالح	AY / •	لم يكن مجمعا عليه

الجزء/الصفحة		الجزء/الصفحة	الحكم (تابع)
ر إذا • / ١٧٥	الحكم العقلي. ارتفاع الحكم العقلٍ وجب بعلتين		وقوع حكم الحاكم بخلاف حجه القطعية
	الحـــي تقليد الاحياء من	لشرط ٤ / ٣٩ لقرآن	انتفاؤه عند انتفاء ا
797/7	المجتهدين	177 / £	بسنة مبيئة حكسان ع
	الخساص البحث عن الخاص سماع العام	ع الى ١ / ١٦٥	عجم السرع ثبوت أحكام الشر. يوم القيامه
الى ١٤/٣	كون العام والخاص عوارض الالفاظ العدول عن الخاص	، رفع ٤ / ۱٤۲	كون رفعه لا يوجب حكم الاصل
ظ	العام تقديم القضاء باللف		نسخه بارتفاع حکم ا زواله لکون العله م
نوی	الخاص على العام الكلام في العام إذا	٥٢٤ / ٤	<b>حكم الاجماع</b> انكــاره
171/4	به الخاص انقلاب العام والخا	رفع ٠	حكم الاصل كون رفعه موجبا إ
الاراده ٣ / ٢٤٢	بالوضع عن وضعه بـ		حكم الفرع
ص ۴/۷۰۴	بناء العام على الخا تأخر العام عن وق	ئام	الحكم الشرعي جعله جنسا للاحك
٤٠٩ / ٣	العمل بالخاص		الخمسه
العام 7 / ١٦٤	ترجيح الخاص على تعريف الخاص	طلب عي ٥ / ٣٥١	حال المتناظرين في وجه الحكم الشر
	والخصوص والفرق دلالــه الخـــاص	ي .	نفي الحكم الشرع وكونه حكما شرع

ء/ الصفحة	الجز	الجزء / الصفحة	الخاص (تابع)
3 / 717	اطلاقه على الصيغه	لب	كون أول الكلام خام
	اعتضاد احد الخبرين		وآخره بصيغة العمود
148/1	بقرينه		كون مفهوم الخاص
TA0 / &	التحدث به من حفظه	۲۲۳ / <b>۳</b>	موافقيا
177/7	الخبر الدال عن وجهين	78. / 4	موافقــا مباحثـــه
177/7	الخبر القولي والفعلي	79 / <b>T</b>	نسخ الخاص بالعام
171/7	الخبر الناقل	YV / 🏲	نسخ الخاص للعام
	الخلاف في قبوله لعدم		نفي العام وهل يدل ع
	جزم الاصل به وجزم	۲۱/۳	نَفِي الخاص؟
3 / 577	الفرع	<u>ئي</u>	هل يلزم نفي العام بنا
	الرجوع اليه بعد الاجماع	120/0	الخاص؟
٤٦٠/٤	على خلافه		تعارض خاصین من
410/8	الزياده في لفظه	181/7	النصوص
414 / 8	العمل بظاهره		وقوعها لعبادة علم
,	العمل به اذا تحقق ان	144 / \$	وجوبها عليه
YAA / £	مستنده ذلك الخبر		الخبسر
	الغالب منه استواء المخبر	سی	اباحة وحرمة الخبر بمقتض العقل احتماله التصديق
	وسائر الناس فيه	179 / 7	العقل
3 / • ٢٢			احتماله التصديق
3 / ۷۲۲	- 1.0 1 3	110 / \$	والتكذيب
	القطع بصدقه أو كذبه	17 110 /	
<b>LL.</b>	w . 41 · · · · · · · · · · · · · · · · · ·		استواء المخبر والمخبر
	انحصاره في ذي الصدق		اسقاط اللفظ الذي يفي
771 / 8	والكذب	418 / 8	في الخبر
UW . / .	الاتفاق عليه من حيث		اشتراط العدد في قبول
Y40 / 8	المعنى		اشتراك الامه في عدم
٤ / ۲۲۳	الاجتهاد فيم	\$0A / \$	العلم بــه

/ الصفحة	الجزء	مزء / الصفحة	الخبر (تابع) الج
YA1 / £	حجية خبر المجهول		الاحتجاج به حال نقله
Y1V / £	حـــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	TVY / E	مفـــردا
	حمله من الصحابي على غير	401/8	تخصيص عموم الكتاب به
414 / \$	ظاهره		ترجيح آحد الخبرين مفيدا
17/17	خبر المثبت والمنفى	171/7	لحكــم
177/7	خبر المدني وغيره		ترجيح الاخبار الناقله
	خبر الواحد وهل ينسخ	191/7	والموافقة للعاده
10. / 8	الكتاب؟		ترجيح الاخبار بحسب
	خبر مدعي الرساله من	17 / 371	الأمور الخارجية
100/ 2	غير معجزة	184/7	ترجيح الاخبار المتعارضة
	دلالته على الصدق اذا	\$ \ 773	تسميته
787 / 8	كان بأمر ضروري		تصريح احد الخبرين
	دلالته على ما يسقطه	177/7	بالحكم
Y09 / £	بالشبهه		تعارض الخبر مع القياس
404 / 5	رده بنسيان الراوي	180/7	المستنبط
	رده ممن كثر منه السهو	110/5	تعريفسه
* 1 / E	والغلط	YYV / £	تعلیقـــه
777 / 8	روایته کما سمع	۲٦٦ / ٤	تغييره واصطلاح صوابه
777 / 8	سماعه ملحونا أو محرفا	410/8	تقديمه على القياس
3 / 177	صدقه وكذبه	YY* / £	تقيده با <b>لصدق</b>
	عدم احتماله الكذب من		توارث احد الخبرين اهل
* / V/ *	الله والرسول	۱۷۷ / ٦	الحرمين
٤٨٨ / ٤	قيام اهل المدينة بنقله		توفر الدواعي على نقله
,	نقله على خلاف قضاء أهل	101/8	متواترا لو كان صحيحا
٤٨٨ / ٤	المدينة		مجيء المبتدأ اخص من
3 / 107	عرضه على الكتاب	07/2	الخبر أو مساويا
3 \ 777	العمل بخلافه أو بتركه	78. / 7	حجية خبر الواحد

ء/ الصفحة	الجز	الجزء/ الصفحة	الخبر (تابع)
Y00 / £	نسبته الى النبي ﷺ بطريق	لاحد	عمل أهل السلف ا
	نسخه اذا كانّ بمعنى الامر	17/ 1	الخبرين
1 / ٤	والنهي		فسخ الخبر بترك الا
	خبر القياس	الته ٤ / ٩٠٤	قبوله ممن عرفت عد
	العمل بخبر المجهول مالم	441 / \$	قبوله من المنفرد
YA1 / £	•		قبوله من الاعمى اا
•		444 / E	الزياده فيــه
	خبر التواتر		قبول خبر الواحد في
	كونه الطريق القطعي أو	10./ \$	الشاهد واليمين
3 / 5.7	الظني للعلم بالصحبة		كونه اعم من الانش
	خبر الضابط		
TEE / E	تقديمه على القياس	184 / \$	والطلب كونه بأمر ديني
	خبر الفاسق	99/1	كُونه بمعنى الأمر
YVA / £	حكمـــه		كونه تابعا للحكم
YVA / £	خبر الفاسق في الاعتقاد		كونه سببا للمدلول
	خبر المدلس	•	كونه مستنداً إذا كان
417/ 8	قبولم		مخالفه الصحابه لآح
	خبر الواحد		الخبرين
3 / 157	اثباتـــه	\$ / 1073 777	مدلولــه
478 / £	احتماله للكذب والغلط	. أهل	مصادفه مخالفه قضاء
	افادته العلم القطعي إذا		المدينه للخبر المنقوا
Y & V / &	كان محفوفاً بالقرائن		م_ن يقبل؟
3 / 757	افادته العلم الضروري		خبر من صدقه الله و
	افادته العلم الظاهر	عمل	موافقة أحد الخبرين
3 / 507	'		أهل المدينة
_	التسويه بينه وبين القياس		موافقه فعل النبي لا
	القطع بدون الخبر الواحد	177 / 7	الحبرين
101/	- 'g-' j- ' ' ' ' ' ' ' ' ' ' ' ' ' ' ' ' '	, , , ,	<i>U-</i> J.

ء / الصفحة	الجز	بزء / الصفحة	خبر الواحد (تابع) الج
77V / <b>4</b>	المخصوص مجهولا		ايجابه العلم الظاهر دون
	العدول عما يقتضيه السبب	3 / 757	الباطن
718/4	من الخصوص الى العموم	3 \ 757	ايجابه العمل دون العلم
	النفرق بين النعام		تخصيصه عموم الكتاب
789 / 4	والمخصص	ro. / £	والسنة
	والعام الذي اريد به	7 2 3 3 7	والسنة تسميته مشهوراً
_	القول بخصوص السبب		تقييده مطلق الكتاب
	المخصص المجهول وثبوت	40. / 8	والسنة
771/ 4	الخصوص به	3 / 177	جحود ما ثبت به
	أوجه الخطاب في العموم		قبوله في احكام القرآن
780 / 4	والخصوص		العمل به لاقتضائه دفع
	الاتيان بالعموم والمراد به	17. / 8	ضرر مظنون
701/4	الخصوص		ترك العمل به إذا انعقد
770 / r	الاستبدال باللفظ المجمل	209/2	الاجماع بضده
	في عموم أو خصوص		وروده متاخرا عن عموم
	تخصيص العموم بمقاصد	۵۰۲/۳	الكتاب
09/4	الواقفين وهل يعم بها؟	3 \ 777	اثبات العقيده به
	تعريف الخاص والخصوص	\$ \ 503	العلم بظهوره
78. / 4	والفرق بينهما	\$ \ 503	العمل بموجبه
	ثبوت مقتضى العموم في	\$ \ VFY	شروط العمل به
10. / 4	خصوص الواقعة		الخصـــوص
78. / 4	حصوص الواقعة مباحثـــه		استعمال لفظ العموم في
	هل العبره بعموم اللفظ لا	777 / <b>4</b>	
717 / Y	بخصوص السبب؟		اعتبار خصوص السبب
٣٦٦ / ٣	هل يخص عموم القرءان		الخصوص بين التصديق
	بخبر الواحد؟	41V / E	والتكذيب
0/4	اقليه		الخصوص وثبوته إن كان

الجزء / الصفحة	الخصوص (تابع) الجزء/الصفحة
دخول الكافر في الخطاب	القضاء بعموم أو خصوص على ظاهره ۳ / ۱۸ بلوغ الخصوص لمن يبلغه العموم ۳ / ۳۵
الصالح له وللمؤمنين ٣ / ١٨٢	على ظاهره ٰ ٣ / ١٨
شمول الخطاب الخاص	بلوغ الخصوص لمن يبلغه
بواحد غيره من الامه ٣ / ١٨٩	العموم ٣ / ٣٥
عموم الخطاب الوارد على	تقدير خصوص ضمير
واقعه سببها شرط ۳ / ۲۱۶	تقدير خصوص ضمير الجمع ٣ / ١٣٤
فيها يعلم به خطاب الله	ذكر دليل الخصوص مقترنا
وخطاب رسوله 🕴 / ۱۳۳	ذکر دلیل الخصوص مقترنا أو متراخیا ۳ / ۳۵
ما يشمل الخطاب ـ يا أهل الكتاب ـ ۳ / ۱۸۲	الخـطأ الخطأ في الاجتهاد ٢١٩/٦
	الخطأ في الاجتهاد ٢١٩ / ٢١٩
هل خطاب الله ورسوله	الخطأ في اجماع أهل العصر ٤ / ٥٠٣
بلفظ یختص به یشمل	_
أمته؟ ٢ / ١٨٦	الخطـــاب اختصاص الخطاب للامه
وجوه الافتراق بين	
الخطابين ١٢٨/١	وهل يدخل الرسول تحته ٣ / ١٨٨ اقتضاؤه الفعل اقتصارا   ١ / ١٧٥
ورود الخطاب على سبب	الخطاب ـ بيا أيها المؤمنون
لواقعه وقعت ۳ / ۲۱۰ ورود الخطاب مطلقا في	ما أما الناس ٣ / ١٨٣٠
موضع ومقيدا في موضع ٣ / ٤١٦	ويا أيها الناس _ " ۳ / ۱۸۳ تعريفـــه     1 / ۱۲۲
وروده بالاقتضاء وبالحكم	جريان الخلاف في خطاب ١ / ٤١٠
الوضعي ١/ ٣٠٥	التكليف
	خطاب التكليف وخطاب ١ / ١٢٧
خطاب التكليف	ألوضع
تبيينــه ١٧٥/١	مخطابة الكفار بفروع
خطاب الشرع	مخطّابـة الكفـار بفـروع الشريعة ١ / ٣٩٧
أقسامه ١٢٧/١	خطاب خاص اللفظ
كونه لفظيا أو وضعيا 💮 ١٣١ / ١٣١	والمعنى ٣ / ٢٤٧

ء / الصفحة	الجز	لجزء / الصفحة	1
084/8	كونه حجة كالاجماع		خطاب المشافهة
041/ \$		110/4	شموله غير المخاطبين
	منعه انعقاد الاجماع السابق	118/4	شموله المعدومين
3 / 570	من الصحابة		الخطاب العام
089/8	منع الخروج منه		وروده بعد وفاته عليه
	موافقه المخالف أو عدمها	٤٠/٣	السلام أو في عهده
٤ / ٧٢٥	قبل علم خلافه	•	الخفياء
3 / 570	وجوده بعد تقدم الاجماع	404 / 5	الحسب الحديث الحديث
3 / 570	وجوده في عصر واحد	101/	
	وجوده من احد الصحابة	A = 1 =	الخفي
3 / 170	بعد اجماعهم	97/7	اتباع معنى الخفي
	خلاف الظاهرية		الخــوارج
\$ \ 773	الاعتداد به في الكتب	\$ \ AF3	لا مدخل لهم في الاجماع
	الفروعية		الخسلاف
	الاعتداد به في غير		إذا صح فالأجماع على
£ / TV3	المسائل القياسية		بعض ما اختلف فيه لا
	الداعيسة	087/8	يصح
£79 / £	الاعتداد بقوله في الاجماع	£40 / £	أثر الرق والانوثه فيه
saman d	الدعسوي		القول بعدم العلم به
TTT / 0	معارضه الدعوى بالدعوى	014/ \$	وكونه اجماعا
	الدلالة	04. / 5	الاستقرار عليه في الاجماع
	اختلاف العلماء في دلالات	0 2 2 / 2 .	حكم الخلاف عند انقراض
181/1	العقــول		العصر
	اشتراط الملازمة الذهنية	04. / \$ 8	الاستقرار عليه في الاجماع
	في الدلالة الالتزامية		الاعتداد به من الصبي
	الخلاف في دلاله التضمن	٤٨٠/٤	بعد بلوغه
£4 / 4	والالتزام	788 / 700	فض خلاف الائمه بالمناظ

لجزء / الصفحة	1	الجزء / الصفحة	الدلالة (تابع)
	معارضة الدلالة بالدلالة	معنى	دلالته السنة على
	والعلة	171/8	الكتـاب
	دلالة السياق	(قتضاء	الفرق بين دلالة الا
٥٠/٦	حكمها	۲۲۰/۳	ودلالة الاضمار
	دلالة الاشارة	قة عن	إنفكاك دلالة المطاب
	دلالة الاشارة ان لا يقصد	٤٤ / ٢	التضمن
٧ / ٤	وهو في محل النطق		تغير دلالة التضمز والالزام
. , -	دلالة الاقتران	TA / Y	والالزام
99/7	استعمالها وحكمه		تقدير الدلالة في الا
11/1			تقسيم الدلالة
- 11	دلالة الاقتضاء تعميرالة الاتورا	معناه ۲/۳	دلالة العام على
٤ / ٢	تسميته دلالة الاقتضاء		بالمطابقة
,	دلالة الالهام	ر ۲۹ / ۳	دلالة العام والخاص
1.4/2		الفرد	دلالة العموم على
	الدليـل		الواحد
_	احتياج الاجزاء إلى دليل		دلالة العموم على
٤٠/١	ادله العقول	Y7 / <b>*</b>	هل هي قطعية
	ادله النفي أوسع ام ادلة		دلالة المشتقات بالار
٤١/١	الأثبات؟		دلالة المطابقة والتض
,	اشتراك الامه في عدم	WV / Y	والالزام
£0A./ £	العلم به	¥ / ٣3	دلالة المطابقة
TE / 1	اطلاقه في اللغة		دلالة الاستدعاء
77/1	اقسامــه		دلالة الاسماء المشتة
117/74	التخيير والترجيح في الادل		دلالة جمع الكثره وم
To / 1	الدليل اصطلاحا		الجمع
	الدليل الدال على علية		طرق المسئول في ا
1/7/7	الوصف	اء ۳/ ۲۵۱	عموم دلالة الاقتض

لجزء / الصفحة	-1	ء / الصفحة	الدليل (تابع) الج
	السدوران	٠/ ١٣٠٠	اوجه تحقق نصب الدليل
727/0	ما يعبر عنه به		الاحتجاج بالدليل ان دل
	الذريعــة	777 / <b>7</b>	على أنه لم يرد به الوجوب
۸٥/٦	أقسامها	7 \ 377	بيان المجتهد الدليل
	السذم	•	ترتيب الادله في حق
	التنافي بين قصد العموم	7 / P77	المجتهد
197/4	والذم	05/7	ترجيح الدليل
1 / 507	ملازمة الحرمة للذم	14. 12	حاجة الترجيح له
	الذهــن	۳۸/۱	حاجة الدليل إلى دليل
Y• / 1	تعریفیه		مل الدليل إذا دلَّ على على
	الرؤيسا	TVT / Y	انتفاء الوجوب
٦٢/١	رو اثبات شيء بالرؤيـــا		طلب الدليل لمعرفة المراد
1 / 15	حكمها	٥٣/٣	باللفظ
	الراوي		عدول المسئول من دليل
	اثباته الحكم على نفسه	408 / 0	إلى دليل لا يؤيد الاول
£ 77 / £	وغيره		كتاب الأدلة المختلف فيه
3 / 873	رجوعه عن الرواية	11./4	وقوع التعارض في الأدلا
	رد احادیثه السابقه عند		دليل الخطاب
£ 7 \ / £	كذبه في حديث عن النبي		ثبوته بمجرد التخصيص
	اشتراط الاجتماع به في	Y1 / £	بالذكر بالذكر
T1V / £	کل روایه کل روایه	149 / 8	النسخ بموجبه
401/8	جهله بمواقع الكلام	11 7 7	_
	ما يشترط فيه ١٤/		الدليل العقلي
	معرفة المجتهد لحال		معرفة المجتهد لدليل
7 / 3.7	الرواه	٢٠٤/٦	العقلي

لجزء / الصفحة	-1	لحزء/الصفحة	-1
٤ / ۲۰۲	رفع الحرج تضمنه خاصا أو عاما السماء		الرجــوع جوازه بعد الاتفاق على
107/7	ا <b>لــرواه</b> رواية الصغير والكبير	04. / 5	القول حكمه بعد الاتفاق على
189/7	عدالة الراوة وكثرتهم	٥٣٠ / ٤	قول مع الدليل
101/7	قلة الوسائط في الرواية <b>الروايــة</b> اثر البلوغ في الرواية	٤٢٨ / ٤	قبوله من العدل عند ادراكه الخطأ
797 / £	اثر الإجابه عليها اجازتها بما لم يسمعه	٥٣٠ / ٤	منعه مطلقا بعد الاتفاق على قول
٤٠٠/٤	المجيز المجيز اجازتها بمعين لمعين	٥٣٨ / ٤	رجوع من كفرناهم الى الحـــق
799 / £	والعكس والعكس اجازتها للطفل	٣٢٤ / ٦	الرخــص اتبــاع الرخص
٤٠٠/٤	اجازتها للمجهول أو	ov / o	ر <b>خصــــة</b> القياس في الرخص
٤٠١/٤	بالمجهول اجازتها للمعدوم	441 / 1	تحقيق الرخصة
	اجازتها لمن ليس أهلا لها	*** / 1 *** / 1	تعريفهــا تقسيمها
<b>447 / 8</b>	اجازتها من يصح سماعه اجازة الكافر الرواية بعد	44. / 1	كونها كاملة أو ناقصة
٤٠١/٤	اسلامه		الرسول ﷺ
٤٠٠/٤	اجازة المجاز بها	770 / 7	تقليده الرفيع
\$ \ VY3 \$ \ FY3	اشتراط الحرية فيها اقتضاؤها شرعا عاما		عر <u>ے</u> تقدیم روایة المتفق علی
£ YA / £	التعديل فيها بواحد	101/7	الرفع رفع السنه بالقرآن
107/7	الرواية باللفظ او المعنى	177 / £	
471/8	الرواية بالمعنى في الاحاديث أ الطويله أو القصيره	v4 / £	كون المرفوع غير مقيد بوقت
•	- · ·		to discount

يزء / الصفحة	<del>!</del> 1	الجزء / الصفحة	الرواية (تابع)
٤ / ١٣١	الرواية على الخط المحفوظ	بشرط ٤ / ٤٠٠	الاجازة فيها المعلقه
	الرواية عند علم المجيز		الاختلاف في الروا
	والمستجيز ما في الكتاب		
	الرواية عن غير العدل في	477 / £	الاذن بها للشيخ ف قرىء عليه نطقا
440 / £	المشاهير حكمــها		الاكتفاء بواحد فيه
44V / 8	حکمــها		بر ترجيحها بكثرة الجم
440 / £	حكمها في المناكير		الروايه فيها
3 \ PAY	روايتها من غير العدل		ترجيحها من أهل
	رواية الحديث متصلا		على غيرهم
45. / 5	ومرسلا	ξΛε / <b>ξ</b>	ت ح ح د دارة الذي
104/7	رواية الخلفاء الاربعة	على ١٥٨ / ٦	ترجيح رواية المذكر المؤنث
177/7	رواية الصحابة	10// 1	تحرح دماية الدن
108/7	رواية العدل بالتزكية	عبی ۱۶۷/۹	ترجيح رواية المدني غيره
108/7	رواية العدل بالممارسة		
	رواية العدل بصريح		ترجيح رواية الافص
108/7	التزكية		على الفصيح
104/1	رواية الفقيه		ترجيح رواية متأخر
104/ 8	رواية المبتدع		الاسلام
174/7	رواية المتضمن للتغليظ	ڔ	ترجيح رواية مشهو
101/7	رواية المتفق على الرفع		النسب
	رواية المثبت والمنفى في	_	تردد الرواية وتعدده
174 / 1	الطلاق والعتاق		المجتهد الواحد
174/1	رواية النفي في الحدود		تعارض رواية النفي
	رواية الاقرب الى الرسول	177 / 7	والاثبات
104/1	منظية	ات ۲ / ۱۵٦	تفرد الراوي بالرواي
107/7	رواية صاحب الواقعة	رواية	موافقة احد الخبرين
	رواية مجهول الحال أو	144/7	الثقة
۲۸۰ / ٤	الباطن	107/7	توقيت الرواية

لجزء / الصفحة	1	الجزء / الصفحة	الرواية (تابع)
1.4/1	اقرب الزيادة	نيفاءه	رواية من أحسن اسا
187/8	الزيادة على النص		للحديث
3 / 057	الزيادة في الحديث		رواية من سمع من ا
	طرق إمكّان انفراد		رواية من عرف بال
TTV / £	الراوي لها		في احاديث الناس
٤ / ۲۳۰	قبولها في الحديث		
777,777	قبولها من الثقة ٤/	184 / 7	سبب الاختلاف في الروايات
	قبولها من المفرد اذا لم	وراء	سماع الراوي من
440 / 5	يخالف رواية الغير	17. / 7	الحجاب
	ليست بنسخ ان رفعت	447 / 5	شرط صحتها
180/\$	حكما عقليًا السبب	لشيخ ٤ / ٣٨٤	شرط الرواية عن ا
	السبب	717/£ L	شروط صحة تحمله
ζ	اطلاق السب في أصطلا-	توبته 💈 / ۲۸۶	رواية الكاذب بعد
117/0	الفقهاء	\$ \ ray	قبولها من النساء
ب	التمييز بين العلة والسبم		قبول الرواية من ا
117/0	والشمرط	اثنین ٤ / ۲۸٦	مواضع قبولها من
	انعقاد السبب في حال		رواية الفرع
119/0	التعليــق	ا على	وب. اثر إنكار الأصل له
110/0	تمييزه عن العلة	£ 1 9 7 £	الحديث
<b>T·V / 1</b>	احكام الاسباب		رواية المستور
ل ، ، ،	اطلاق اسم المسبب علم السبب	YAY / £	منزلتها
Y Y	السبب	•	رواية المشهور
ي د د د د	اطلاق اسم السبب علم المسبب	YAY / £	قبولهـــا قبولهـــا
191 / Y T'7 / 1			بر رواية الواحد
	اقسامیه	T1A / £	ما يشترط فيها
۳۲۹ / ۳	الفرق بين الشرط والسبد		ير يه الز <b>يسادة</b>
YA / #	والمانع تز ال	144/4	الريساده استقلالها بنفسها
1/7 / 1	تخصيص السبب	187/8	استفارها بنفسها

زء / الصفحة	<del>-</del>	زء/الصفحة	الج	السبب (تابع)
	السند	٣٠٦/١		تعريفسه
101/7	الترجيح بكثرة الاسانيد	٣٠٩ / ١		تقديم الحكم علم
	السنن			جعل السبب المع
	ما سن الرسول وليس فيه	7.7 · / m	ر	العام المخصوص
170/ 8	نص کتاب			السَّبرُ احبوالـه
178/8	مفسرة لارادة الله بالقرآن	0 \ 177		احبوال
	سنن الحديث		رتسميته	السَّبْر والتقسيم و وتعريفه
TEY / £	ن شـرطــه	777/0		وتعريفه
•	السنّـة		النفي	دوران السَّبْر بين والاثبات
176/6		777/0		والاثبات
112/2	استقلالها بتشريع الاحكام		,	كون الشُّبر والتق
179 / 8	كون افعال النبي ﷺ من	YYY / 0	به العلل	أقوى ما تثبت ب
441/1	السنن اقرام	779 / 0		ما يلتحـق به
171/1	اقسامها			ما يلتحق به سد الذرائع المراد بها
YYY / 1	التوسيع في السنة كالواجب	7 / YA		المراد بها ً
177/ \$	تعریفه <u>ا</u> تعریفها	7 / YA 7 / YA	جوازه	رأي الفقهاء في
171/ 2	ترینهـــ تقسیمهــا			السكران
178/8	نطق القرآن بها بنصه	404/1		كونه مكلفا
198/1	هل السنة تعدل الواجب؟			السكوت
11./7	معارضة الاجماع لها	174/1	وت	دلالة مجرد السكر
•	تقديمها على الكتاب في			سلب العموم
1.9/7	بيان الاحكام	77 / 4	کل احد	ما يفيده في حق
	سنة الكفاية			السماع
197/1	۔ وقوعها			تحقق آلراوي الس
•	السهو والخطأ	440 / E	ځ	وجهله ممن سم
۸۰/۱	المسهو والحطة المسهود بهما	ro / r	السمع	السمع تقدم العقل على

## الجزء/ الصفحة

الشبهية
السبهة كونها لا تقوى على دفع العلوم الضرورية \$ / ٢٣٨
العلوم الضرورية 💮 ٤ / ٢٣٨
الشرائع معرفة دفعها بالسمع أو
معرفة دفعها بالسمع أو
معرفه دفعها بالسمع او بالفعل \$ / ٧٧
الشرط
اتصال الشرط في الكلام ٣ / ٣٣٤
اتصال اي بما تأكيدا
لاداة الشرط ٢ / ٨١
أحوال الأمر المقيد بالشرط ١ / ٣٧٣
اذا وقع الشرط ترتب
الفعل الواجب عليه ١ / ٢٢٨
اقسامه ۱/ ۳۰۹ و۳ / ۳۲۸
التعليق موجب للحكم
على تقدير وجود الشرط ٤ / ٣٨
الفرق بين أدوات الشرط ٣/ ٢٨
الفرق بين الشرط
والسبب والمانع ٣ / ٣٢٩
الفرق بين الشرط
والاستثناء ٣ / ٣٣٧
اللزوم بين الشرط وجوابه
بالعقل ٣ / ٣٣٩ المذاهب في الشرط
المداهب في الشرط الشرعي 1 / ٢٢٤
الشرعي المجرد ا
الشوط ٤ / ٣٩
تأخر الشرط عن المشروط
المحر السرط عن المسروط

	الســـؤال
TE9 / 0	الجمع بين سؤالين
T09 / 0	تقسيم السؤال وأحواله
475/0	سؤال السائل المناظرة
	سؤال من أنكر الاصل
	الذي يستشهد به
778/0	المجيب عنه
	نقل السائل من سؤال
moq / 0	ومتی یکون؟
<b>788/0</b>	سؤال التعدية
122/0	تعريفها
	السياق
4	ارشاد السياق الى توضيح المجملات
٥٢/٦	المجملات
07/7 07/7	دلالة السياق
3 / 173	الشاهـــد اثباته الحق على غيره
	الشبية
	اطلاقه على جميع أنواع
74. / 0	القيساس
	القياس تسميته الاستدلال بالشيء
YT. / 0	على مثله
۲۳۰ / ٥	تعريفسه
٥ / ۲۲۲	تعریفـــه جعله من مسالك العلة
777 / 0	
748 / 0	حسده حکمیه
YTY / 0	مواضع اعتبار الشبه
e e	

يزء / الصفحة	ŤΙ	الجزء/الصفحة	الشرط (تابع)
٤٠/٤	هل يمنع من علة الحكم؟	444 / <del>4</del>	في اللفظ
	وضع الشرط لتخصيص	TTV / T	تعریف۔
TA / E	الجزاء به	ط	
	وقوع الفعل في سياق	٧٦ / ٣	بلفظ من
177/4	النفى		تقدم الشرط على
	النفي أو الشرط	۳۲٦ / ۴	
	وقوع النكرة في سياق	445 / 4	حق الشرط
117/4	_		حكم الجمل المتعاطفة ا
70/ \$	الشرط تسميته نسخاً		تعقبها شرط
	اثره على انعقاد علة		حكم كل في الشرط
٤٠/٤	الحكم		دخول الشرط على الشر
TV / E	تعلق الحكم بوجوده		ذكر العام ثم بعض افراً
	الشرع		
1/101	افعال العقلاء قبل الشرع	74. /4	بقید أو شرط صیغتــه
107		ق	عودة الشرط غير المنطو
	حكم الاعيان المنتفع بها	444 / <b>4</b>	به لجميع الجمل
108/1	•	۳۳۰ / ۴	ما يصح الشرط فيه
49 / 2	_		كونه مانعاً من انعقاد
148 / 1	_	79 / T	السبب
	الشريعية	<b>3</b> 3	كونه مانعاً من انعقاد عا
178/1	_	٤٠/٤	الحكم
	دخول ما لیس منها فیها		هل الشُرط مخصص
Y70 / &	أو خروجه	۳۳۳ / <b>۳</b>	للاحوال أم للاعيان؟
	الشك		هل للشرط دلالة في
٧٨ / ١	اقسامه	*** / *	جانب الاثبات؟
۸۱ / ۱	الاختلاف فيه		هل يلزم من عموم الشرم
۸٠/١	بناء حکم علیه		عموم ما وقع في سياقه
•	1		

زء/الصفحة	ابلوز	لحزء / الصفحة	الشك (تابع)
T10 / £	من تقبل	ل	شك الراوي للحديث بعا
3 / 1747	مواضع قبولها من اثنين	mmv / \$	روايته له
3 / 873	شهادة الفرع		شكر المنعم
	الشهرة	184/1	تعریف
107/7		•	الشهادة
	الشورى	3 / FAY	اشتراط اثنين فيها
YTY / 7		£ 1/ AY 3	ما يشترط فيها
•	الائمة		اعتبار ردها من العبد
	فض خلاف الائمة	3 / 270	اجماعا
YTY / 7		£ / PY3	الرجوع عنها
		£ / YT3	امتناع اخذ اجلاره عليها
	الصحابة		أوجه العدد فيها دون
/	اجتهادهم في عصر	\$ \ 173	الرواية
YT. / 7	الرسول	797/7	
	اجتهادهم في المعاملات	4.4/ 8	ردها نمن قلت شهادته
777 / 7	والعبادات	£ 7 V / £	عدم اشتراط الحرية فيها
	اجتهادهم في مجلس	٤٣١ / ٤	ترجيح بكثرة الجمع
771/7	الرسول		زوال الحكم عند الرجوع
08/7	اجاع الصحابة	£ / A / £	فيها
77 / 7	اختلاف الصحابة	٤٣٠ / ٤	قبول الشهادة بالمعني
	اختلاف الصحابة في		نقض حكمها ممن حدث
778/7	مقصود النص		فسقه
١ / ٣٥،	اختلافهم في المسألة		قبولها من العبد يحكم
70		YAY / \$	الحاكم
٦٧ / ٦	الترجيح بالكثرة	£ YA / £	قبولها من الكاذب التائب
	ترجيح قول الصحابي على	\$ \ ray	قبولها من النساء
08/7	ترجيح قول الصحابي على الصحابي	٤٧١ / ٤	قبولها من أهل الاهواء

الجزء / الصفحة		لجزء/الصفحة	الصحابة (تابع) ا
	الصريح	Ĺ	تقليد الصحابة في مسائل
TE9 / Y	تعریف	79 / 7	الخلاف
	الصغائر	۲ / ۱۷	تقليد المجتهدين لهم
YVV / £	الإصرار عليها	٥٣ / ٦	تقليد بعضهم البعض
	الصفة	08/7	تقليــدهــم
سم ٤/٤٣	الجمع بينها وبين الاس		الصحابي
	الاختلاف في مفهومها	4	احتمال الواسطة في نقل
45/ 5	الاقتصار عليها	444 / 8	الحديث
TE / E	تبدلها من عدم	4.1./ 8	تعريف
40 / 8	تجردها عن دليل آخر	440 / 1	تقليد المجتهد للصحابة
	تذكر الصفة والموصوف	4 / PV4	حجية قوله
۲۰/٤	تعريفها	1	حمل الفاظه على التعميد
3 / 057	حذفها	4.0 / 8	شموله للذكور والاناث
To / &	دليل المقيد بها	4.0 / 8	طرق معرفته
70/8	عدم تسميتها نسخا	444 / £	كونه معروفا بالصحبة
787 / T	فائدتها	٤ / ۲۷۳	مراتب الفاظه واقواها
•	صلة الموصول		صحبة النبي علية
18/4	شروطها	4.4.	اشتراط الرؤية فيها
	المصورة نادرة	4.4/ 8	شرط البلوغ فيها
حل	الصورة النادره هل تد	4.1/5	مدتها
00/4	تحت العموم ؟		الصحية
	الصيغة	414/1	استلزامها الثواب
•1	اشعار الصيغة بالجمع	411/1	كونها من انواع الخطاب
Y1 / W	تقيد بالقرائن	mr. / 1	ما يقابلها
۱۷ / ۳	أصل صيغة العموم		الصدق
	الصيغة وورودها في ع	د	مطابقته للخارج والاعتقا
144/4	التخصيص	414 / \$	معا

وء / الصفحة	الجو	الجزء/ الصفحة	الصيغة (تابع)
<b>797/1</b>	كيف يطلب الله من عباده ما يخالف علمه؟		تجرد الصيغة عن القر حكم الصيغة الموضو
	الظاهر		إذا خصت والاستدلال
٤٣٦ / ٣	اتباع الظاهر والعمل به		صيغ الفعل المثبت ال
\$ \ V73	اقساميه		له أكثر من احتمال
	حمل الضمائر الراجعة إلى		كون مدلول الصيغة
180 / 4	الظاهر		العامه أمرا كليا؟
	احتمال الحديث معنى غير	لعنی سا .س	اثبات صيغة لفظية ا
11/4	العام والظاهر	7° / <del>4</del>	العموم اقسام مراتب الصيغ
	لظن	11171	اقسام مراتب الصبيع
M. (5. 1.)	ابقاء المجتهد الظن مع		الضبط
777/0	ورود النقض	10. / 7	ضبط الراوي
AY / 1 V1 / 1	طرق العلم على الظن		ضمير الجمع
Vo / 1	اقسامه	صه ۳/ ۱۳٤	تقدير عمومه وخصو
٦ / ٥٨٢	كون الظن طريق الحكم العمل بأقوى الظنون		
,,,,	انتفاء الظن بالبحث عن	إحد	اطلاق الطائفة على الو
٥٣ / ٣	المخصصات	180 / 4	الطائفة اطلاق الطائفة على الو فأكثر
	الظنسى		الطسرد
720/2	ا <b>لظنـــي</b> انقلابه قطعيا		الحاق تعليل المعلل
	تعارض الظنيات في	۳۰٦/٥	بالطرد
141 / 1	الاحكام	781/0	المراد ب
777/7	الاجتهاد بغلبة الظن	701/0	قياس الطرد 
VE / 1	تعريفسه	721/0	كونه حجــة
Vo / 1	تفاوت الظنون		الطلب
· .	العادة		العدول عن صيغة ال
97/7	اتباع العادة المطردة	401 / 4	إلى صيغة الخبر

الجزء/الصفحة

الجز

العام اذا خص هل يكون حقيقه في الباقي؟ ٣ / ٢٥٩ العام الذي اريد به الخاص ٣/ ١٠٣، ٢٤٩، ٢٥٠ العام المخصص والمطلق ٦ / ١٣٤٪ كون العام والخاص من عوارض الالفاظ ٢٤/٣ تأخبر بيانه Y7V / W العام وتخصيصه ان كان معرفا باللام YOA / 4 العام وحكمه قبل التخصيص وبعده ٣ / ٢٧٦ العام ودلالته على افراده ٣ / ٢٧٢ العدول عن الخاص إلى Y.Y / 4 العام العمل بالعام قبل البحث عن مخصص ٣ / ٣٦ و ٤١، ٤٧ العمل بالعام قبل البحث عن مخصص ٣/ ٤١، ٤٧ الفرق بين العموم والعام ٣/٧ القضاء باللفظ الخاص على العام 777/ انقلاب العام والخاص بالوضع عن وضعه 787 / 4 بالإرادة

العالم التقليد في حقه TAT / 7 العسام احتمال الحديث معنى غير 11/4 العام والظاهر اطلاقه على بعض ما يتناوله 141/0 تعریف ہ 1.4/7 ثبوت الحكم به ٢ / ١٠٣ اطلاق العام على الاشخاص في الاحوال والازمان ٢ / ٣٣ اعتقاد عموم العام عند سماعه والعمل بمقتضاه ٣٦ / ٣٦ اقتضاء العطف على العام العموم في المعطوف ٣/ ٢٢٧ اقسام العام 04/4 البحث عن المخصص عند سماع العام 00/4 التخصيص لاقل المراتب ان كان العام ظاهرا 707/4 مفردا التعلق بالعام بعد التخصيص Y \ AFF اذا خص بمعين التمسك بالعام ابتداء دون طلب المخصص ٣/ ٤٤ التمسك في العام YV1 / W المخصوص

الجزء/ الصفحة	العام (تابع) الجزء/ الصفحة
ذكر العام ثم بعض	الاستدلال باللفظ اذا ثبت
افراده بقید أو شرط ۳ / ۲۳۸	خصوص العام ۳ / ۲۷۰
ذكر العام وعطف بعض	بناء العام على الخاص ٣/ ٤٠٧
افراده عليه وتناول العموم ۳ / ۲۲۵	تأخر العام عن وقت
	العمل بالخاص ٣/ ٢٠٩
ذكر بعض افراد العام	تاخر العام عن وقت
هل يخصص العام؟ ٣/ ٢٢٤	الخطاب بالخاص ٢/ ٤١٠
سماع العام والتوقف	تخصيص العام ٣ / ٢٩، ١٠٤
لنظر الدليل المخصص؟ ٣ / ٣٦	تخصيص العام بالصفة ٣٤٣/٣
عموم العام في الاشخاص	تخصيص العام بدليل
في الاحوال والازمنة 💮 ٣ / ٢٩	الخطاب ٣ / ٢٨٦
قبول العام للتخصيص	تعریفــه ۲ ، ۵
ببعض مدلولاته ۳ / ۱۲۶	تفاوت القياس والعام في
	تفاوت القياس والعام في غلبة الظن ٣ / ٣٧٣
كون العام نصا في بعض	تقدم المعنى المخصص وتأخر اللفظ العام ٣ / ٢٣٨
المسببات دون بعض ۳ / ۳۸	
كون لفظ العام معطوفا	تقديم الخاص على العام ٦ / ١٦٤
على عموم قبله ٣ / ٢٣٢	ثبوت تخصيص العام
على عموم قبله     ٣ / ٢٣٢ مباحثه	ببعض ما اشتمل علیه ۳ / ۲۶۱
نسخ الخاص بالعام ٢٩ / ٢٩	جعل السبب المعتبر من
نسخ الخاص للعام ۲۷/۳	العام المخصوص ٣ / ٢٢٠
نفي العام وهل يدل على	العام المخصوص ٣ / ٢٢٠ دلالة العام ٣ / ٢٩
نفي الخاص؟ ٣ / ١٢١	دو له العام ال کان حجه
هل العام حجة للعمل	في موضع السبب أو ٣ / ٢١٦ السؤال
اذا خص بالقياس؟ ٣ / ٢٦٩	دلالة العام في الاشخاص ٣٠/٣

العام	٦ ـ فهرس الم	سطلحات الأصولية	عدالة الراوي
العام (تابع)	لجزء/الصفحة	<u>-</u> 1	لحزء / الصفحة
ل الفعل المثبت ليس		خروج الوقت المعين	<u>.</u> *
بعام في اقسامه؟	۲ / ۱۹۸	لعبادة ولم يفعل وقضاؤه	£ • Y / Y
حتمال العام للتخصيص	4v / 4	المدالة	, .
روم نفي العام بنفى		اثباتها	YA0 / £
الخاص	180/0	ارسال العدل	177/7
جوب البحث قبل		اعتبارها في المعاملات	YA 2 / 2
الحكم بالعام	٤٧ / ٣	التنصيص عليها	YA0 / &
رود العام على سبب	Y 9 / 4	المراد بهسا	۲۰۰/ ٤
رود اللفظ العام ثم ورد		ترجيح رواية العدل	
عقبه تقييد بشرط	777 / <b>7</b>	بالتزكية	108/7
مارضه مع الخاص من 		تعارض الكثره والعدالة	10./7
المنصوص	187/7	شهرة الراوي بالعدالة	107/7
ىامى <i>سى</i>		عدالة الراوي	189 / 7
تزامه لمذهب معين	۳۲۱ / ٦	عدالة الصحابة لمن	
لتقليد في حقه	717/7	اشتهر منهم بالصحبة	۲۰۰/٤
مُليد العامي في الرخصر	740 / 1	عدالة المجتهد	7.8/7
عاجته الى المرجع	110/7	عدالة من تجدد فسقه	7 \ 1.07
طالبته العالم بدليل	T \ 117	فوات أهلية الاجتهاد	4 .
الجواب		بفواتها	£ / 1 / £
ادة		قبول مجهول الباطن مالم تعلم عدالته	w / 4
بــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	41/ 8	تعدم عدالته كونها ركناً في الاجتهاد	YA. / £
ر لعبادة التي تقع قبل	,, ,	كونها شرطا لقبول	241/2
الوقت وتكون أداء	444 / I	الفتوى الفتوى	Y• £ / 7
أقيت العبادة بوقت لا			1 6 / 1
يسعها	<b>44</b> × / 1	عدالة الراوي	: ,
ء . عریفها	197/1	ثبوتها بالاختبار أو التزكية	440 / E

زء / الصفحة	<u></u>	بزء / الصفحة	÷1
/ s	العـــزم		عدم التأثير أقسامه
T1. / 1	العزم على الفعل	7A0 / 0	اقسامه
	العزيمة		ايبها اعم عدم التأثير أو
440 / 1	تعريفها	YAY / •	عدم العكس؟
	العصمة	,	بیان کونه متخصا بقیاس
	كونها في الأنبياء والملائكة		المعنى ونحوه
			بيان كونه مختصا بالعلة
179 / 2	فقط الكلام فيها		المستنبطه المختلف فيها
	اشتراطها في امر التبليغ		تعريفه
	اشتراطها في الاحكام	ro. / 0	كونه معارضة في المقدمة
	والفتوى		عدم العكس
179/ \$	اشتراطها في الاعتقاد		الألف عدم الأأثمام
	اشتراطها في الافعال	YAY / 0	عدم العكس؟ تعريف م العدول عدول المسئول من دليل
14. / 8	والسير	YAT / 0	تعریفیه
177/ 8	معناهيا	•	
14. / ٤	العصمة من الصغائر		العدول
	العقاب		
	العصاب علم الثواب والعقاب من	708 / O	إلى دليل لا يؤيد الاول
180/1	جهة الشرع جهة الشرع		العــرض
198/1	جه الشواب والعقاب كيفية الثواب والعقاب		عرض القراءه على الشيخ
		۳۸٣ / ٤	العـــرض عرض القراءه على الشيخ وهو يسمع
	العقل		
AA / 1	اضرب العقل		العرضاللازم الفرق بين العرض اللازم
AE / 1	تعریف	٥٤ / ٢	انفری بین انفرطی آنکررم والذاتی
AA / 1	تفاوت العقول	02 / 1	
To / T	تقدم العقل على السمع		العسرف
٤٠/١	قضايا العقول	107/4	الأسهاء العرفية

زء / الصفحة	<del>!</del> 1	الجزء/الصفحة	العقل (تابع)
78/1	مراتب العلوم	مکم	كون العقل مدركا للـ
۱ / ۷۲	هل يقارن العلم بالجملة الجهل بالتفصيل	184/1	لا حاكماً
79/1	هل يوجد علم لا معلوم له	۱۳۱ / ٦	تعارض العقليات في الاحكام
	علم الأصول	·	العكــس
YA / 1	الغرض منه	حلل	اشتراط العكس في ال
YA / 1	حقيقته ومادته وموضوعه ومسائله وانظر : أصول الفقه	ه / ۱۶۳ کس ه / ۲۸۸	العقليـــة الفرق بين التأثير والعا
	العلم الشرعي		المطالبة بالعكس عند : العلــة
۲۸۰/٦	التقليد فيه	127/0	۰،نىت تعرىفـــه
	العلم العقلي	YAT / 0	اشتراطه في العلة
* YVV / 7	التقليد فيه		العليم
	علم الكلام		اطلاق العلم على ال
Y+8 / 7	اشتراط معرفته للمجتهد		انسواعه الترك
111/0	العلـــة أثرها على القياس	ن ۲۷۲/۱	العلم قيل التمكن م الفعل
110/0	أسماؤها في الاصطلاح		المعدوم الذي تعلق ال
118/0	أقسامها	TVV / 1	بوجوده مأمور
117/0	الاختلاف فيها	۱ / ۱۷	تعلق العلم بأكثر من
117/0	تعريف حكم الاصل بالعلة	07/1	معلوم واحد تفاوت العلوم
	المشتركة		طرق العلم على المش
111/0	تعریفها استان در تا	7 / 7 / 7	طلب العلم
118/0	حقيقة العلة في العقلية هل تتخصص	۱ / ۱	كون العلوم ضرورية وتصديقها

لجزء / الصفحة		الجزء/ الصفحة	العلة (تابع)
187/0	يتعلق بها الحكم	7.7/0	اثبات العلة بالمناسبة
•	الزام النقض فزاد في	ن	اثبات علة الأصل المقيس
7V0 / 0	العلة وصفا	411/0	عليه بمسالكها
	الزام ابطال العلة في محل	770 / o	اجتماع العلل المستقلة
4/0	النزاع من القول	4.0/0	اجتماع علتين
	الزام المعترض نفي الحكم		اذا حرم الشيء لعلة
YAA / 0	عند نفي علته	ب	اذا حرم الشيء لعلة فارتفعت هل يـوجــ
112/0	الطرق الداله على العلة	141 / 0	الارتفاع
114 / 7	العلة البسيطة والمركبة		ازالة العلة شرط اصله
	العلة الثابتة بالشبه		استنباط العلة من المعنى
7 / ۸۸/	والطرد		وبالعكس
1/0/1	العلة الحكمية والذاتية		اشتراط الدليل عل
	العلة قليلة الاوصاف		صحتها
114/7	وكثيرتها		اشتراط العله للحكم
1 / 1	العلة المستفادة بالدوران	لة	اشتراط القرينين في العا
	العلة المطردة المنعكسة	1.1/7	لثبات الحكم
1/3/1	وغير المنعكسة		العلة الناقله عن حكم
1/0/1	العلة المعلومة والمظنونة	19./7	العقل
1/0/1	العلة الموجبة للحكم		اقتضاء العلة الواحدة
1/3/	العلة الوجودية والعدمية	9 / PAY	لحكمين غير متنافيين
	العلة في الوصف المترجم	144/0	اقسامها
145 / 0	عن الحكمة		اقسام العله باعتبار
111/0	اجتماع العلل	177/0	عملها في الابتداء
14. / 1	القياس المعلل بالحكمة	144 / 0	اقسام النص على العلة
1/1/1	القياس المعلل بالقاصرة		الجمع بين حكمين بعل
٤٤ / ٥	القياس بغير علة	411/0	توجب حكما آخر
99/7	المشاركه في العلة	لم	الحاق فرع بأصله بعلة

الجزء/ الصفحة	العلة (تابع) الجزء/الصفحة
العلل المركبة ٦ / ١٨٣	المطالبة بالعكس عند
ترجيح القياس بعلية	تعدد العلل م/ ١٤٤
الوصف للحكم ٦/ ١٨٦	المنازعة في علة الأصل ٥/ ٣٢٦
ترجيح القياس بالعلة	النص عليها ٥ / ١٨٦
المناسبة ٦ / ١٨٧	انتفاء احدى علتي الاصل
ترجيح القياس بعلة	وانتفاء حكمها ٥ / ٣٠٣
موافّقة للأصل ٦ / ١٩٢	انتفاء الحكم عند انتفاء
تسمية العلة مظنة ٥ / ١٢٠	بعض العلل اذا تعددت ٥ / ١٤٤
تعارض العلتين ٦ / ١٨٠، ١٨٢	انتقال المستدل من حكم
تعدد العلل مع اتحاد	إلى آخر بالعلة الأولى ٥ / ٣٣٠
الحكم وعكسه ٥ / ١٧٤	انضمام العلة بعلة اخرى ٦ / ١٩٢
تعلق العلة من الاصل الى	انقطاع ظن المجتهد عن
غيره غيره	العلَّة التي ظنها ٥ / ٢٧٦
تعليق غير الشارع حكما	الاحكام في الفروع بالعلل ٥ / ١٣٠
في واقعة على علة ٣ / ١٤٧	الالفاظ الظاهرة في إفادة
تعليل الحكمين بعلة	العلية ٦ / ١٨٧ بطلان العلة بالنقض ٥ / ٢٧٧
واحدة ٥ / ١٨٣	بطلان العلة بالنقض ٥ / ٢٧٧
تعليل الحكم الواحد	بناء المعارضة في الأصل
بالنوع بعلتين ٥ / ٢٨٣	على مسألة التعليل ٥/ ٣٠٦
تعليل الحكم الواحد	تخصيصها ۳/۲۵۲ و
بالشخص بعلتين ٥ / ٢٨٦	177 (171 / 0
تعلیل الحکم بعلتین ۵ / ۳۱۵	تخصیص العلة لحکم نص آخر ۵ / ۱۵۳
تقدم العلة على المعلول	نص اخر ۱۵۳/۰
في العقليات (٥ / ١٢١	تخصيص العلة والعموم ٥ / ١٣٨ تراجيح الاقيسة بحسب العلة ٢ / ١٨٠ ترجح العلة البسيطة على
تقديم العلة المثبتة على	تراجيح الاقيسة بحسب
النافية ٦ / ١٩١	1A* / 7 4441
تقرير العله بالاستدلال	ترجح العله البسيطه على

زء / الصفحة	الج	الجزء / الصفحة	العلة (تابع)
٣٠٤/٥	شرط صحة العلة شروطهـــا	اه ه/ ۱۲۴	على نقيض ما ادع
177/0	شروطهــا		توافق العلة بفتوي
٥ / ۲۷۲	تخلف الحكم عن العلة	198/7	توافق العلة بفتوى صحابي ثبوت الحكم الشر بعلتين
	ظهور العله ُ في الاصل	عی	ثبوت الحكم الشر
145/0	اكثر من الفرع	T. V / 0	، بعلتين
	عجز المعترض عن ابطال	ے بعلۃ	ثبوت حكم الأصل
0 / 577	العلة	الفرع	واحده وأقياس
	عكس العلة ان تعدت	187/0	واحده ولتياس عليه
	فی أی موضع يعتبر تأثير	العلل	ثبوت صحة احدى
184 / 0	في أي موضع يعتبر تأثير العلة؟ قبول الفرق وقدحه في العلة	779/0	وبطلان ما عداه
	قبول الفرق وقدحه في	العلل	جريان الخلاف في
٣٠٣/٥	العلة	47X / 0	العقلية
	قدح التخلف في العلية		جعل الشبه من م
	وطريقه في الدفع	177/0	جعل الاسم علة
	كون السبر والتقسيم من	<b>ā</b>	حاجة العلة الموجب للحكم لتقديم عليها
YYV / 0	اقوی ما تشت به العلل	اسباب	للحكم لتقديم
•	كون الطرد والعكس	14. / 6	عليها
184/0	دليلا على صحتها	0 / 1971 2 777	حكمها
	كون العلة وصفا غير	ئىرت	حكم العلة اذا كاوصافها
177/0	لازم للمعلول	171/0	اوصافها
112/0	كون الوصف علة	ت دات	حكم العلة ادا كاند
	كون علة الحكم وصفا	علی ٥ / ۱۷۲	وصفين ووجدا
171/0	لازما		التعاقب
	العمل عند وجود علتين	11/7 4	دلاله العله بالمناسب
144 / 0	العمل عند وجود علتين في حكم	العلة ٥ / ١٥٧	ذكر ما يشترط في
	کونها مستخرجه من خطاب	علق د / رود	زوال الحكم اذا ت
144 / \$	خطاب	475 / O	بعلة

ء / الصفحة		الجزء/ الصفحة
	عليسة	
*** / o	الدليل على علية الجامع العمــوم	لة / ١٥٨ <b>/ ه</b>
۲۰/۳	اثبات صيغة لفظيه للعموم اجراء الخطاب باللفظ	444 / o
		ō
4v / 4	العام على عمومه	YAA / 0
٥٣ / ٣	اجراء اللفظ على عمومه	YAA / 0
	اخراج صورة للسبب عن	_
Y17 / #	عموم اللفظ	الی • / ۱۰۰
14/ 8	اذا خص هـل يكون	
	مجملا؟	کم <b>۳۰/۵</b>
	استعمال لفظ العموم في	YAT / 0
YY7 / 4	استعمال لفظ العموم في الخصوص	,,,,
	اضرب العاده التي تخالف	TTA / 0
4 3 8 7	العموم	
	اعتبار خلاف منكر العموم	۱۲٦/٥ ؟٤
Y11 / 4	اعتبار عموم اللفظ	علة
	اعتقاد العموم قبل البحث	187/0
79 / 4	عن المخصص	171/0
	اعتقاد العموم وهل يؤدي	لتها ٥ / ٣٠
07/4	الى القول بالاستغراق؟	وب
	اعتقاد عموم العام عند	بب • / ۲٤۳
٣٦ / ٣	سماعه والعمل بمقتضاه	
144/4	13	108/0
	افادة الافعال ألواقعة صلة	141/2 5
179 / 4	لموصول العموم	
	اقتضاء العطف على العام	مل
YYV / <b>Y</b>	العموم في المعطوف	ىل • / ١٣٥

سابق أو متأخر مطابقة العله للنص معارضة الدلالة بالدلالة والعلية معارضة العلة القاصرة 10 بمتعدية 10 من شروطها نسبة الاصل والفرع الى العلة والفرق بينهما نص الشارع على الحكم والعلة اشتراط العكس فيها هل العلة في الاصل مركبة؟ هل الأحكام الشرعية وضعت لعلل حكمية؟ ٥/ هل يجب أن تكون علة الفرع علة الأصل؟ ٥/ وجود العلة في الفرع 🌼 🛮 التنصيص عليها ومنزلتها ٥ ا هل العلة الشرعية توجب الحكم بذاتها؟ ما يشترط في العلة المستنبطة الترجيح بالعلة المعلومة العلة العقلية تخصيصها بإجماع أهل النظر

ء / الصفحة	الجز	لحزء / الصفحة	العموم (تابع) ا-
708/4	يدخله التخصيص؟	۸۱/۳	اقتضاء عموم الازمنة
_	العموم في المعاني والالفاظ		
	العموم في الألفاظ أو	0/4	اقسام المفيد للعموم اقلـــه
9/4	الافعال	ب ا	البعض ونحوه اذا اضيا
174 / 4	العموم في الأحوال	۱۱۰/۳	هل يقتضي العموم
	العموم من عوارض صيغ		التمسك بالعموم إلى
1. / 4	الالفاظ حقيقة	/ ۲۳، ۸۶	ظهور المخصص ٣
۲۰۳/۳	العموم واختلاف دليله		التمسك بعموم اللفظ
	العموم وادعاؤه في افعال	177/4	التمسك بعموم اللفظ العام
1. / 4	النبي		التنافي بين قصد العم
17/4	العموم واضافته الى المعنى	·	والذم
٤٥ / ٣	العموم واطلاقه	27 / 4	الجزم باعتقاد العموم
	العموم والدلاله على		الحكم بالعموم بمجرد
770/4	تخصيصه	190/4	الخطاب العام
18. / 4	العموم والفاظه	4.4/4	الحكم بعموم اللفظ
174/4	العموم وثبوته بالمنطوق	Y & / Y	الدلاله على العموم
9. / 4	العموم وجمعيه	s	الصورة النادرة هل
	العموم في اسم الجنس		تدخل تحت العموم؟
1.7/4			العدول عها يقتضيه السب
11/4		لي	من الخصوص إ
	العموم ودلالته على الافراد	718/4	العموم
77 / <b>*</b>	هل هي قطعيه؟	له	العموم المخصوص وحم
17 / 4	العموم وصيغته	77 <b>7</b> / <b>4</b>	على الواحد حقيقة
1	العموم وكونه من صفات	4	العموم المخصوص
11/4	الالفاظ	770 / 4	والاحتجاج به
17 / 4	العموم وما يكون فيه	187/4	العموم المعنبوي
٧٣ / ٣	ألفاظ تستعمل للعموم	(	العموم المؤكد بكل هل

و / الصفحة	الجز	ه / الصفحة	العموم (تابع) الجز
<b>797 / 7</b>	الفعلية تخصيص العموم بقضايا		الفرق بين العموم والعام القرائن التي يظن أنها
٤٠٥ / ٣	الاعيان		صارفه للفظ عن العموم
٤٠٥/٣	تخصيص العموم بالسبب		القطع بمطلق اللفظ العام
	تخصيص العموم بالقياس	٤٥ / ٣	أن أراد به العموم
	تخصيص لفظه الى الثلاثة		المبادرة للحكم بالعموم
	أو دونها		قبل البحث عن الأدلة
	ترك العموم لاجل السياق		النظر الى المعنى المقصود
	ترك الهجوم على امضاء	46 / 4	النظر الى المعنى المقصود بالعموم النكرة في سياق النفي
	الكلام على العموم		النكرة في سياق النفي
۸/۳	تصوره في القول النفسي		وكونها للعموم وسلب الحكم
	تصوره في الاحكام		
9/4	تصوره في الافعال		أوجه الخطاب في العموم والخصوص
10/4	تعليق العموم بالمجاز	750 / 4	والخصوص
178/7	تقدير عموم ضمير الجمع		أولوية العموم الخارج مخرج التشريع
77 / 4	تقسيم صيغ العموم	719 / W	مخرج التشريع
	تناول النكره في سياق		الاتيان بالعموم والمراد به
114/7	الشرط الاحاد عموما	701 / <b>T</b>	الخصوص
/	ثبوت مقتضى العموم في		الإضافة وكونها من
	خصوص الواقعة	1.4/4	1
/ w	الموصولات من صيغ العموم	TV / T	1*
		۰۰۰/۳	13
777/4	جعل قرينة في تخصيص العموم		تخصيص الجمع والعموم
111/1	حصول المقصود من		تخصيص العموم بمقاصد
			الواقفين وهل يعم بها؟
101/4	العموم مع عدم تعدد المضمر	111 / 1	تخصيص العموم بالمفهوم
10/1/1			تخصيص العموم بالعادة

الجزء / الصفحة	العموم (تابع) الجزء/الصفحة
ذكر اي من صيغ العموم ٣ / ٧٧	حمل العموم المخصص
مسائل اشتمال العموم ٣/ ١٧٦	على الواحد ٣ / ١٣٨
سريان عموم الفاعل الى	حمَل مالم يجد في الاصول ما
الفعل ۳ / ۷۹ صيغة العموم ۳ / ۱۸	يخصه على العموم ٣ / ٥٣
صيغة العموم ٣ / ١٨	
صيغ العموم التي تفيد	دخول اداة العموم على الجمع ٣ / ٩٣
العموم لغة ٣ / ٦٢	دخول المخاطب في عموم
صيغ العموم التي تفيد	خطابه ۱۹۲/۳
العموم عرفاً ٣ / ٦٣	دخول المخاطب في عموم
طلب ما يمنع اجراء	امر المخاطب له " ۳ / ۱۹۳
العموم على ظاهره ٢/ ٥٣	دعواه في المعاني ٣ / ١٥٥
عدم اعتبار خلاف منکره ٤ / ٤٧٢	دعوى العموم فيها جاء
عرض العموم على ادلة	من الشارع ابتداء ٣ / ١٩٨
العقل واصول الشرع ٣ / ٣٨	
عموم العام في الأشخاص	دعوى العموم في نفى الفضيلة
والأحوال والازمنة     ٣ / ٢٩ عموم المعنى       ٣ / ١٤	دلالة العقل على خروج
	شيء عن حكم العموم
عموم الفعل المثبت اذا	وتسميته ۴/ ۳۰۷
کان له جهات ۳ / ۱۶۲	دلالة العموم على الفرد
عموم الكلام في اللفظ	دلالة العموم على الفرد . الواحد
والمعنى جميعا ٣ / ٥٢	دلالة صيغة العموم اذا
عموم اللفظ ٣ / ١٤	وردت مجردة عن القرائن ٣ / ١٩
عموم المجاز ٣/ ١٥	دلالة صيغ العموم على
عموم المساواة وجريانه في	الاستيعاب ٣ / ٥١
كلمة مثل ٣ / ١٢٢ عموم المشترك ٣ / ١٥٦	ذكر العام وعطف عليه
عموم المشترك ٣ / ١٥٦ عموم المفرد المضاف	بعض ۲۲۰/۳
والمعرف بال ۳ / ۱۰۹	الاستيعاب ٣ / ٥١ ذكر العام وعطف عليه بعض ٣ / ٢٢٥ افراده وتناول العموم
· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·	•

	<del></del>		
ء/ الصفحة	الجز	الجزء/ الصفحة	العموم (تابع)
	كون كم الاستفهامية من	17 / <b>7</b>	عموم المفهوم
۸۲ / ۳	صيغ العموم		عموم المقتضى
	كون لفظ العام معطوفا	کانت	عموم النكرة اذا
747 / 4	على عموم قبله	117/4	عموم النكرة اذا مثبته
	كون من وما من صيغ العموم	سياق	عموم النكرة في ا
VT / T	العموم		
770 / r	لفظ العموم ووروده مطلقا		عموم الاسم المفرد
797 / r	ما يخص به العموم قطعا	دم ۳/ ۱۸۶	
A / W	ما يدخله وما لا يدخله	نساء ۲/۳۰	•
٦ / ٣	ما يدخل فيه		عموم ما يصلح ك
	ما يتناوله العموم اذا ورد		من انواع المجاز
٥٦ / ٣	وقلنا باستعماله	استبهام	عموم ما يظهر فيه
1	ما يفيد العموم بطريق	189 / 4	الحال
77 / 4	•	۸٠/٣ - ١	
u., / w	مذاهب كون الجواب اعم		فيها ظن أنه من مخصصات العموم
	من السؤال		كون الجواب اخه
178 / 4	مستند عموم المفهوم		السؤال وهل يعم
	معارضة العموم لعموم	Y · · · / W	السؤال؟
	اخر واثره على تخصيص	صولة	كون الحروف المو
778/4	العام	AT / T	للعموم
	منع التمسك بالعموم في	خاصا	كون أول الكلام
194/4	غير مقصوده	عموم ۲۳۷/۳	
181/8	منع تفاوت رتب العموم <sup>.</sup>	بولة من	كون الاسهاء الموص
	منع عروض العموم	AT / T	صيغ العموم
14/4	للمعاني من للعموم في العقلاء		كون عمومات الف
٧٧ / ٣	من للعموم في العقلاء	7	مخصوصة

ء / الصفحة	الجز	الجزء / الصفحة	العموم (تابع)
٤٥ / ٣	اقتضاء العموم	Ŋ	نية التخصيص فيها
٧٨ / ٣	وصف اي بصفه عامه	707/4	عموم له
	وقف العموم على ما	ىم	هل الجمع المضاف ي
01/4	قصد به	اُو	مسراتب الجمسوع
	وقف العموم على المقصود	1.9/4	مراتب الجموع الاحاد؟
7. /4	وعدمه	ڣ	هل الجمع المعرف تعري
40 /4	تخصيص العموم بالعادة	91/4	الجنس يفيد العموم؟
	عمسوم البلوى		هل العبره بعموم اللفظ
TEV / 2	اثرها على الحديث		بخصوص السبب؟
	عموم السلب	من ،	هل المقتضى أعم
/-	الحكم فيه بالسلب عن كل		المضمر؟
۲٦ / ٣	فرد عموم الشمول		هل دلاله العموم كليا
	الفرق بين عموم الشمول	• • • • • • • • • • • • • • • • • • • •	هل يجوز أن يخص عم
٧/٣	وعموم الصلاحية		القرءان بخبر الواحد
٧/ ٣	عموم الصلاحية	وم ۳۱ د ۲۹	هـل يخص الـعمــ بالعادات؟
		1 1 1 / 1	هل يدخل في العم
	<b>الغايـــة</b> تفسيرها	01/4	الصور غير المقصودة
	تفسيرها ثبوت الحكم من جهه المنطو		هل يدخل في العموم
	بوت المفهوم لا المفهوم		يمنع دليل العقل
	- اسهرم دخول ما بعد الغاية في		دخوله؟
TEV / T	المغيا . ي پ		هل يعم الشيء نفسه
	- الفـــارق		هل يلزم من عموم الشر
۳۱۲ / ٥	اشتراط كون الفارق معنى		عموم ما وقع في سياق
	تسميته قياسا		ورود خبر الواحد متاخ
	تقييد الفارق جمع الجامع	۰۰۲/۳	عن عموم الكتاب
	وتوضيح بطلان اثره		ورود صيغة ظاهرها فإ

ء / الصقحة	الجز	الجزء/ الصفحة	الفارق (تابع)
	نسخها مع بقاء موجب	لأصل	ذكر الفارق في ا وهل يجب أن يعكسه في كونه حكما شرعيا
181/8	المفهوم	T.T / 0	وهل
	يعرف المراد به بدلالة	الفرع	يجب أن يعكسه في
A / £	اللفظ المظهر على المضمر	417/0	كونه حكما شرعيا
	فحوى الخطاب		الفاسسد
	الفرق بينه وبين لحن	رالباطل ۱ / ۳۲۱	الفرق بين الفاسد و
v / ٤	الخطاب		الفتم
	تسميته مفهوم الموافقه	.11 e	الفتــوى اجبار الخصم اذا د
٧ / ٤	بفحوى الخطاب	عی بی ۲۱۶/ <del>۱</del>	ببر الفقهاء الفقهاء
v / £	تعريفسه		اشتراط العدالة في
۸/٤	ما دل المظهر على المسقط		الحكم بالعادات و
	الفــرض		
144 / 1	الفـــرض اطلاقـــه		الدينوية
4.0/1	بناء الفرائض على غيرها	بن ۲۰۱۱	العمل بفتاوى المو
1 / 737	تعريف فرض الكفاية		حكايتها عن المفتيم
	فرض الكفاية	Y9A / 7	روايتها عن الموتى
	القيام بفرض الكفاية اولى		شرائط قبولها
101/1	من القيام بفرض عين	لعام <i>ي</i>	عمل عامی بفتوی
	تعيين فرض الكفاية بتعين	٣٠٨/٦	عمل عامي بفتوی مثله
101/1	الامام سقوطـــه لزومـــه		مخالفه فتوى مفتى
104/1	سقوطسه	الذي ٦ / ٣٠١	لذهب الامام
10. / 1	لزومـــه	٠ ١ / ١ ي	تقاده
	التكليف بفرض الكفاية		تقلده تأخیرها عند تعارف
1 / 137	متوفر بالظن لا بالتحقيق	مر <b>٦ / ١١</b> ٦	الادلة
1/134	ترك فرض الكفاية	111/	
	تعلق فرض الكفاية بالكل		الفحسوي
1 / 737	أو البعض	الأصل ٤ / ١٤١	نسخها مع بقاء ا

ء / الصفحة	الجز	ء / الصفحة	<b>فرض الكفاية (تابع)</b> الجز
۳۰۳/٥	قصد المعارضة منه		سقوط فرض الكفاية بفعل
	كونه اخص من الجمع	Y & V / 1	الجميع دفعه واحده
4.1/0	والجمع اعم	Y & A / 1	سقوطه
40./0	كونه معارضة	1 / 837	سقوطه بفعل الملائكة
411/0	ما يبطله		
	ما يذكر على صوره		الفـــرع الفرع الذي يراد ثبوت
417/0	الفرق وليس فرقا	1.4/0	الفرع الذي يراد ثبوت الحكم فيه
	ازدحام الفرق والجمع	11./0	الاجماع عليه
	على أصل وفروع بمحل النزاع		ثبوت حكم الفرع بغير
۳۰۷/ ٥	النزاع	1.7/0	. 64.
	اشتراط رد معنی الفرع فی	•	اختلاف حكمي الاصل
41. /0	الفرق الى الاصل	۰ / ۲۲۲	
414/0	انواعــه		اشتراط رد معنی الفرع
417/0	انواع الفروق الفاسدة		الى الاصل واقواله
	تأثير الفرق المؤثر بين		قياس الفرع بالاصل
T10 / 0	مسألتين	•	الفــــرق
	الفسـاد		الفرق بين اسهاء الانواع
	اطلاق الفساد في العبادات	Y0 / &	واسهاء الأشخاص
1 / 103	وما يراد به		تسميته والقابه وحقيقته
717/1			
	ملازمة الحرمة للفساد		رجوع الفرق الى قطع الجمع من حيث
	فساد الوضع		الجمـع من حيث الخصوصية
<b>TY</b> · / o	تعریف.	711,70	
·			سروطه قبوله وقدحه في العلة
	تغاير فساد الوضع وفساد	1 - 1 / 5	•
771/0	الاعتبار	W. A / A	قبول الفرق على جواز
T01/0	صفتــه	1 4//0	تعليل الحكم بعلتين

الجزء/الصفحة		ع) الجزء/الصفحة	فساد الوضع (تاب
177 / ٣	النفي أو الشرط	419/0	معناه
174/ 8	نسخه بالفعل		فساد الاعتبار
119/ 5	ما يحمل عليه	T19 / 0	تعريفه
144/ 2	اتباعــه		تغاير فساد الوضع
بلية	احتمال خروجه من الج	TT1 / 0	
144 / \$	الى التشريع	لزوم 🙍 / ۲۰۱	
	ترقيه الى الندب أو	(100	الحكم
144/ \$	الوجوب		الحكم الفضـــل
يه ١٩١/٤	ترك النية والترتيب ف	/ 1	.1 1.
144 / 1	حکمـــه	, , , , , , , , , , , , , , , , , , , ,	الحند؟
فيها	دخول الزمان والمكان		هـل هو عله ا الجنس؟ الفعل
149/1	وقع منه للبيان		الفعل
112/1	دلالته على الحظر		الفعل إما أن يزي
	صيروته سنّة وشريعة		وقته وإما أن يس
144 / \$	واتباعه		فعل الرسول ﷺ
19. / 2	طرق اثباته	1V7 / Y	أقسامه اقسام الافعال
به ۱۸۱/٤ م	ظهور قصد القربة فب		
	الفقيه	، تكراره <b>٤ / ١٩٦</b>	
19/1	تعريفه	التاسي	الدلالة على وجوب
456	ر. توقف معرفة اصول ال	197 / 8	به
	على معرفة الفقه	عموم <b>٤ / ۱۹</b> ۸	حصوصه بالنبي و
	معرفة المجتهد لتفار	191/ 2	القول
, , , , ,	الفقه		دلالته على التكرار
	.31	197/8	
<b>*</b> 0. / \$	الفهم		كون العقل يوجب
To·/1	المعنى فيه تمارخ ما منا بالذر	الفعل؟ ٣ / ٤٨٨	•
٦٤١/١	تعارض ما يخل بالفه	سياق	وقوع الفعل في

الجزء/ الصفحة		الجزء/ الصفحة	
14/1	عن القرائن		القاط_ع
	الاشارة إليها بعبارة	3 \ 057	تعريفت
3 / 557	تضبطها		القاعدة
3 \ 37Y	ضمها الى الاخبار		اجراء الاجتهاد على
	القربة	۲۰٦/٦	القواعد العامة
	ما يقع من الكافر من		التزام المجتهد المقيد
٤١٥/١	القرب	7.7/7	بقواعد امامه
	القرينة		تقليد المجتهد في القواعد
	حصريـ كون القرينة تدل على	7 / 017	الفقهيه
ov / £	الاختصاص		القبسح
	القسرين	184/1	اطلاقه بمعان ثلاثة
1.1/7	المسترين كيفية ثبوت الحكم له		القــدح
, , , , ,	القسمة		عدم سماعه إن لم يبين
11./1	انفس <b>مـــه</b> انواعهـــا	444 / 8	وجهه
11./1	الواطهـ تعريفها		القرآن
111/1	تعریب شروط صحتها	<b>{{{</b> }	بصر. تنزيله بلغة العرب
,,,,,		144/1	احالة احكام القرآن العامة
~.0 /=	القضاء	۱۸ / ۳	الى خاصة
719 / T	الحكم بين الخصمين الفضاء الفرق بين تسمية القضاء	,,,,,	احالة ظاهر أحكام
441 / 1	اداء والعكس	۱۸ / ۳	القرآن الى باطن
1117	براء رفعنس تأخير المأمور به وهل	,	
۲۳٦ / ۱	یکون قضاء؟		القرءان
, .	القلب	٤٨٩ / ٣	بيان القرءان بالقرءان
191/0	أضربه	8 EV / 1	ترجمتــه
YA9/0	إعتباره		القرائن
798/0	۽ حبور اقسامه		القول بالمفهوم عند تجرده
•			

الجزء / الصفحة		الجزء/ الصفحة	القلـب (تابع)
191/ 1	كونه من صيغ العموم	797/0	امكان صحة القلب
177/ £	نسخسه	0 \ 3 P Y	قلب الحكم المطلوب
	القول بالموجب	797 / o	قلب القلب
499/0	اعذار القول بالموجب		الزيادة على القلب إن
	الزام إبطال العلة في محل	194/0	كان معارضة
4/0	النزاع منه		الفرق بين القلب
	تسمية القول بالموجب	797/0	والمعارضة
۳۰۰/٥	اعتراضا		القلب وأثسره عملى
To . / o	رجوعه الى المنع	791/0	الاستدلال بالعلة
	هل يجب على المعترض	0/597	أنواعه تعريفه
	إبداء سند القول	9/847	تعريفه
4.1/0	 بالموجب	9/847	حقيقته
	منافاة القول بالموجب مع	79./0	حكمه في أنه قادح أم لا
۳۰۰/۰	التصريح بالحكم	40./0	رجوعه إلى المنع
	,		قلب التسوية
	قول الشيخين	190/0	تعريفه
09/7	حجية قولهما		القلب المبهم
	قول الصحابة	0/597	تعريفه '
۲ / ۲۷	شهرت		القلب المكسور
لِ أَنضاً :	قول الصحابي (وانظ	797/0	تعريفه
	الصحابي)		المقسول
97 .04/	•	11/4	القول ووصفه بالعموم
	اضافته الى عصر النبي	. /	انكار وجود قول في النفسر
٣٨٠/٤	اضافته الى عصر النبي	۸ / ۳	وما يتضمنه
•	اعتضاد قول الصحابي		ترجيح القول على الفعل
07/7	بالقياس	۸/۳	تصور العموم في القول النفسي
		-	ي المالي

/ الصفحة	الجزء	فزء / الصفحة	قول الصحابي (تابع) الج
	إثبات الأحكام المستنبطة	٧٤ / ٦	انضمامه الى القياس
04/0	من النصوص بالقياس		وعكسه
	اثبات ما طريقه القطع في	٥٧ / ٦	تـرجيحه عــلى القياس
٧٣/٥	الفروع والأصول		الخفي
4./0	إثباته	0 A / 7	ترجيحه على القياس الجلي
17/0	اختلاف المثبتين للقياس		ترجيح قول الصحابي على
71/0	أدلة إثبات القياس	07/7	القياس
V & / 0	أركانه	٥٧ / ٦	تعارض قول الصحابي
	استعماله في الذي طريقه	70/7	تعارضه مع الحديث
94/0	الظن		تعاضد قول الصحابي مع
	اشتمال النصوص على	VE / 7	احد قیاسین
	الفروع الملحقة	08/7	تقديمه على القياس
14/0	بالقياس	٥٤ / ٦	تقديمه على قول التابعين
YA/0	اطلاق ظنية القياس	٥٣ / ٦	حجيته في الاجتهاد
4./0	التعبد بالقياس	۲ / ۳٥	حکمیه
V0/0	الذي يقع به القياس	٥٧ / ٦	قول الصحابي مع القياس
, .	العمل بالقياس مطلقا	٥٦، ١٧	کونه حجـــة ۲/
44/0	وابتداء	09/7	مخالفته القياس
, ,, -	•	۲ / ۳٥	مراتب اقوال الصحابة
wa / a	العمل بالقياس في أسهاء	1 / 40	مرتبته من القياس
	الله تعالى	٥٧ / ٦	موافقته مع القياس
	العمل به ۱/۵		قول النبي
14/5	القياس الذي لا نزاع فيه	19./ 2	
4	القياس على المستثنى إن		
99/0	ثبت بدليل قطعي		القياس
	القياس على الأصل	,	اثبات الحدود ونحوها
٥/٢٨	الممنوع الحكم مطلقا	01/0	بالقياس

	<del></del>		· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·
/ الصفحة	الجزء	الصفحة الصفحة	القياس (تابع) الجزء
	تعبد الله نبيه بالقياس		القياس على الأصل
79/0	الشرعي	V & / o	المخصوص
477/0	تعريفه		القياس عن أمارة أو
419/0	تقديم خبر الواحد عليه	V·/0	دلالة
07/0	جريانٰه في الحدود		القياس في الجوابر وفي
	جريان القياس في	77/0	الأحداث
78/0	اللغات	0 V / 0	القياس في الرخص
	حجية القياس في الأمور	71/0	القياس في المقدرات
17/0	الدنيوية	78/0	القياس في الأسباب
11/0	حكم العلة في القياس	11/0	القياس في دين الله تعالى
	خروج القياس الفاسد	•	القياس في نظر
9/0	عنه	1./0	الأصوليين
277/0	عنه شرط القياس	YV/0	القياس من أصول الفقه
	العمل بالقياس مع وجود	o/ <b>o</b>	القياس وأبوابه
45/0	النص	109/0	القياس وأثر القصور عليه
	ما يجري فيه القياس	7/0	القياس وحقيقته
01/0	ومسائله		القياس ودلالة السمع
No/0	قياس الفرع على الفرع	14/0	عليه
	قيام الدليل على جواز	17/0	القياس وما وضع له
V7/0	القياس على القياس	17/0	القياس وما يثبته
0/0	كتاب القياس	9/0	المعتبر في القياس
	كون المرسل والضعيف	0//0	أمثلة للقياس في الرخص
45/0	اولى من القياس	AV/0	انقطاعه
	كون لفظ القياس مشتركا	41/0	أنواعه
450/0			تسمية القياس استدلالا
	ما يستثني من الاصل ان		تعبد الله بالقياس من
<b>N</b> 0/ <b>0</b>	کان حکمه قیاسا	4./0	عاصر النبي
	· ·		

الجزء/الصفحة	القياس (تابع) الجزء / الصفحة
والعدمي ٦ / ١٨٤	ما يثبت منه
انضمامه الى قول	موضوعه ۵/۵/
الصحابي ٦/ ٥٦	هل القياس مظهر ام
انضمام القياس لقول	مثبت ۵/۱۶/
الصحابي ٢٤/٦	وقت استعمال القياس ٢٣/٥
انضمام قُول عمر اليه ٦/٦٥	النسخ به ٤ / ١٢٨
انواع القياس ٢ / ٦٤، ١١١	استناد الاجماع اليه ٤ / ٣٤٥
ان عارضه قياس جلي قدم ٤ / ١٨	اعتضاده بفعل الصحابي ٦ / ٥٧
'	اعتضاده بقول عثمان ٦ / ٥٧
القياس التا ١٠٠٠ ١٠٠٠	العمل باقوى القياسين ٦ / ٩٠
تخصيص العموم بالقياس ٣/ ٢٩	القياس على اصول متعددة ٥ / ٣٠٨
تخصيص العموم به ٦/٩٤	القياس من الثابت
تخصيص القياس بالسنة ٦/١٩	وحکم اصله ۲ / ۱۸۹
تراجيح الاقيسة بحسب	القياس المعلل بالوصف
الامور الخارجية ٦ / ١٩٢	العدمى ٦ / ١٨٠
ترجيحه باثبات احدى	القياس المعلل بالحكم
العلتين بنص قاطع ٦ / ١٨٦	الشرعي ٦ / ١٨١
ترجيحه بالدليل الدال	القياس المعلل بالمتعدية ٦ / ١٨١
على وجود العلة 💮 ٦ / ١٨٥	القياس على الحكم
ترجيحه بعله تضم مع	المجمع عليه ٥ / ١٨٥
العلة الاخرى ٦ / ١٩٣	القياس على المخصوص ٥ / ١٠١
ترجيحه بعلة توافق فتوى	بالمعنى
صحابي ٢ / ١٩٣	القياس على خاص ٥ / ١٠٣
ترجيح احد القياسين	القياس في المركب وحكِمه 🌼 / ٨٩
بالأمور الخارجية ٦ / ١٩٢	القياس والتحكم في دين الله ١٩ / ٦ الــوصـف الــوجــودي
ترجيح العلة القليلة	الله ۲ / ۹۸
الأوصاف ٢ / ١٨٣	الـوصف الـوجـودي

الجزء/ الصفحة	القياس (تابع) الجزء / الصفحة
ثبوت حكم الاصل بعلة	ترجيح القياس القطعي
واحدة ٥ / ١٤٦	على الظني ٦ / ١٧٩
الزياده بــه ٤ / ١٤٨	<u> </u>
النسخ بــه ٤ / ١٣٢	ترجيح القياس بحسب العلة ٢ / ١٨٠
نسخــه ٤ / ١٣٥	ترجيح القياس بعلة
الاعتداد بخلاف من انكره ٤ / ٤٧١	مطرده في الفروع ٦ / ١٩٢
نسخه لاستفادته من اصله ٤ / ١٣٤	ترجيح قول الصحابي على
معرفة طرق الاجتهاد عمن	القياس ٦ / ٧٥
انکره <b>٤ / ۲۷</b> ۶ فائدتــه <b>٥ / ۱۰</b> ۸	ترکــه ۹۲/۹
	تصور الاجمال فيه ٣ / ٤٥٥
قیاس اصل علی اصل ۵ / ۱۰۳	تعارض القياس والقياس ٦ / ١١١
قياس التقريب والتحقيق ٦ / ٧٤	تعارض القياسين ٦ / ١٨٩
قياس الفرع بالاصل ٥/ ٨٨	تعارض قیاس خبر واحد ۲ / ۲۳۰
قیاس المفعول به علی	
المفعول فيه ٣ / ١٢٥	تعارض قیاسین ۲ / ۷۶
ما يمتنع فيه القياس ٥/٣٠٥	تعارضه مع قول الصحابي ٦ / ٧٤
معارضة القياس	تعاضد قول الصحابي بالقياس الضعيف ٦ / ٧٤
للمصالح المرسلة ٦/ ٨١	
معارضة قياس مستنبط من	تفاوت القياس والعام في غلبه الظن
نص کتاب فی معنی حدیث ۲ / ۱٤٥	
	تقديمه على قول الصحابي ٦/ ٦٥
معرفته بكيفية النظر ٢٠١/٦ انعقاد الاجماع به ٤/٤٥٤	تقديم القياس على النص ٥ / ١٠٨
موافقة القياس احد	تقديم ظني القياس على اللفظ ٣ / ١٣٢
اخبرین د در در ایام میم ۱ / ۱۳۰۰	توافقه مع قول الصحابي ٦ / ٥٧
	ثبوت الآسياء في الفروع
نسخ اصوله ٤ / ١٣٦	بالقياس ٥ / ١٣٠

	•	_	
الجزء / الصفحة	العنوان الفرعي	و / الصفحة	القياس (تابع) الج
747.5./	تعریف	3 / 271	رفعه ما اقر عليه النبي ﷺ
744 / 0	شروطــه		لا يكون في الاصول ما
٤٠/٥	معرفة صحته		یخالفه نسخـــه ۲ / ۱
	القياس الشرطي		يقع فيه الخطأ
YYY / 0	اقسامــه		يس ي نسخ اخبار الاحاد به
	القياس العقلي		قياس التقريب
٦٣/٥	جريانه في العقليات	٥ / ٣٤	اضرب
	قياس العكس	٤٢ / ٥	قياس التحقيق
٤٦ / ٥	اوجه الاستدلال به	21/0	اقسامه القياس الجزئي
٤٦/٥	تسميته قياسا		حكم القياس الجزئي اذا
٤٦ / ٥	تعریف	٧٢/٥	لم يرد نص على وفقه
•	القياس المركب	·	القياس الجلي
9./0	أضرب القياس المركب	<b>~</b> V/0	ا أقسامه
9./0	التنازع فيه	٥٦/٦	العمل به
	القيد	09/7	تخصيصه
٥	۔ ذکر العام ثم بعض افراد		القياس الخفي
	بقید او شرط	44/0	أقسامه
	الكبائر	٥٦/ <b>٦</b>	العمل به
3 / 577	كون المعاصى كبائر	0. ٤ / ٤	تقديمه على القياس الجلي
3 / 577	معرفتها بالحد أو العد		قياس الدلاله
	الكتاب	٤٩ / ٥	تسميته
1/133	تعريفه ومباحثه	٤٩ / ٥	تعريفسه
	كتاب القاضي		قياس الشبه
44 \$ 1	كت <b>اب القاضي</b> شرط قبوله	٤١/٥	اوجه الاختلاف فيه

يزء/ الصفحة	Ļ1	لجزء / الصفحة	-1
	الكلّـى		الكتابــة
01/Y	الفرق بين الكلى والكل		العمل بكتابه الشيخ
٥٣ / ٢	انقسامه باعتبار لفظه	491/8	المقترنة بلفظ الآجازة
0 £ / Y	انقسامه باعتبار معناه		وقوع البيان بالكتابة
	الكــل	٤٨٧ / ٣	والاشارة ااک
77 / 4	اراده المجموع بالكلّ		الحسر
70/4	اضافة كل آلى المعرفة	YVA/0	المراد به
	الكــلام	44.0	الاشتغال به
	اجراء الكلام على الغالب المعتاد	444/0	تعريفه
ov / r	المعتاد	40 · / o	كونه نوعا من النقض
3 / 117	احتماله الحقيقة والمجاز	44.0	مفارقة الكسر للنقض
	اقسامه باعتبار ما يترتب		الكـــذب
70/4	عليه من المعنى	3 / 1/17	تعريفسه
	الكلام المطلق اذا نوى به		کــل
144/4	مقيد		الفرق بين تقدم النفي
	الكلام العام اذا نوى به	71/4	وتاخرہ علی کل
147/4	الخاص	٧١ / ٣	الفرق بين كل وجميع
٠. / س	الكلام من المخاطب على	٧١ / ٣	جمعها وتثنيتها
	ما اشتمل عليه الاسم		حكم كل ان تقدم عليها
1 \ 733		77/4	أو تقدمت هي عليه
/	كون الكلام على عمومه مظاهم	1	دخول كل في المفرد وما
11/4	وظاهره ا	77 / ٣	تفیده
	الكنايــة	/ _	قطع كل عن الاضافة لفظا
Y \ P3Y		٦٦ / ٣	
	لحن الخطاب	: /	كون تقدم النفي وعدمه من خصائص كل
	الفرق بينه وبين فحوى	19 / <b>٣</b> 18 / <b>٣</b>	من حصائص کل مدلول کل
v / £	الخطاب	12/1	معنون تن

ء / الصفحة	الجز	/ الصفحة	لحن الخطاب (تابع) الجزء
۲ / ۱۲۷	اللفظ المقرون بالتهديد	v / £	تعريفـــه
100/7	ترجيحه على المكتوب		لحن القول
178/7	ترجيح الافصح عـلى الفصيح	۸/٤	تعریف
	تقسيمه لديئي وشرعي	- 11	اللسزوم
177 / 4	والمراد بهما	7/8	تسميه اللازم عن مفرد
174/7	مدلولـــه	7 / £	لزومه عن المفرد والمركب
	لفظ الجمع		اللغــة
۳۸۳ / ٤	جوازه من الواحد للتفخيم	41 / 4	تغيير الالفاظ اللغوية
474 / £	منعه اذا كان وحده	Y0 / Y	ثبوتها بالقياس
مام)	اللفظ العام (وانظر : ال	o / Y	مباحثها
•	استئخار المخصص عن	Y / Y	معرفة اللغه بالقرائن
		177 / 7	وقوع المعرب فيها
<b>70 / 7</b>	اللفظ العـــام لـــوقت الحاجة		اللغة العربية
	القطع بمطلق اللفظ العام		المطلوب معرفته للمجتهد
٤٥ / ٣	ان اراد به العموم	۲۰۲/٦	فيها
٥٩ / ٣	اللفظ العام ومراتبه	Y / 3Y	الاحتجاج باللغة العربية
	دخول العبيد والاماء تحت		اللفظ
171 / 4	الخطاب باللفظ العام	184/0	اللفظ تقسيمه
	هل يبلغه المكلف ولا		اتفاق اللفظين واختلاف
45 / 4	يبلغه المخصص؟		المعنيين
	اللفظ المركب	144 / A	استعماله في حقيقته ومجازه
11 / Y			اشتراك القرين في اللفظ
\r / <del>r</del>	اللفظ المشهور وضعه في معنى خفي جدا		- ·

الجزء / الصفحة	الجزء/ الصفحة
تعریفــه ۲۳۱/ ٤	اللقيب
حكم السامع له من اهل	تحقیق المراد باللقب ٤ / ٢٩
حكم السامع له من اهل العلم \$ / ٢٣٧	المانسع
علم المُخبرين بما اخبروا به ٤ / ٣٣١	اقسام الموانع الشرعية 1 / ٣١١
كونه بصفه يوثق معها	الفرق بين الشرط والسبب
کونه بصفه یوثق معها بقولهم ٤ / ۲۳۲	والمانع ٣ / ٣٢٩
ما انتشر منه عن قصد ٤ / ٢٥٠	والمانع " ۳ / ۳۲۹ تعریفــه
المتواطىء	المباح (وأنظر أيضاً: اباحة)
حمله على معانيه ٢ / ١٤٨	المباح مأمور به ۱ / ۲٤۱، ۲۷۹
المجساز	المباح لا يسمى قبيحا ١ / ٢٧٨
التجوز بالمجاز عن المجاز ٢ / ١٩٦	حکمه
الترجيحات بـين افراد ٢ / ٢٤٨	حكمـه / / ۲۷۰ صيفـه / / ۲۷۷
المجاز	ما يطلق عليه المباح ٢٧٦/١
التعارض بين الاشتراك ٢ / ٢٤٤	المبيسن
والمجاز الحقيقة اذا وردت هل	المبيــن البيان والمبين       ۳ / ٤٧٧
الحقيقة اذا وردت هل	تقدم المبين على المجمل ٣ / ٤٩٢
يطلب ها مجاز؟	كون البيان كالمبين في
الحقيقة لا تستلزم المجاز ٣ / ٢٢٢	الحكم ٣ / ٩٩١
السبب الداعي الى المجاز ٢ / ١٨٩	هل يجب أن يكون البيان
العبره بالحقيقه في المجاز ٢ / ٢٢٧	كالمبين في القوة؟ ٣ / ٤٩٠
القياس في المجاز ٢ / ٣٠	المتقدم
المجاز التركيبي عند	تعارضُه مع المتأخر من
الجمهور ۲۱۷/۲	النصوص 7 / ١٣٩
المجاز الأشِبه بالحقيقة 7/ ١٦٥	المتواتر (وانظر أيضا : التواتر)
كون المجاز خلاف الاما	اتفاقه مع الاستفاضة في
الاصل كون المجاز فرعاً للحقيقة ٢ / ١٩١	الانتهاء والانتهاء \$ / ٢٥٠
رون المجاز فرعا للحقيقة ٢ / ١١٥	•

الجزء / الصفحة	جاز (تابع) الجزء/ الصفحة	المر
المجتهـــد (وانظر أيضا : الاجتهاد)	جاز في القرآن ٢ / ١٨٢	
اجتهاده في حق نفسه ٢٠٧/٦	جاز قد يكون بالاصالة	11
اجتهاده في نزول الحادثة ٦ / ٢٠٧	جاز قد يكون بالاصالة و التبعية	f
احالة المجتهد على اخر	جاز يحتاج الى العلاقة	11
یخالف معتقده کا ۳۱۷	والقرينة ٢ / ١٩٢	,
اختلاف مجتهدين في شيء ٦ / ٢٥١	واسطة بين الحقيقة ٢ / ٢٣٣	
اشرافه على نصوص	لجاز	وا
الكتاب والسنه 7 / ۱۹۹	وضع في المجاز ٢ / ١٧٩	الو
احالة المجتهد للحكم ٦/٢٦٠	كار وقوع المجاز ٢ / ١٨٤	
المعين	لدد وجوه المجاز ۲ / ۲۳۲	
المعين اعتبـار قــول المشهـــور	ریفیه ۲/ ۲۷۸ ، ۲۱۲	تع
بالفتوى \$ / ٤٧٤	ملق العموم بالمجاز ٣ / ١٥	
اعتبار قول مالا يقتضى	خول المجاز في الاسم	د-
التكفير من المبتدعين ٤ / ٤٦٨	خول المجاز في الاسم العام ٣ / ١٦	
افتاؤه ۲/۳	لب المجاز عند سماع	ط
الدليل على انه ليس كل	الحقيقة ٣/ ٥٤	
مجتهد مصيبا ٢ / ٢٦٤	ونه ابلغ من الحقيقة ٢ / ١٩٠	ک
المجتهد الفقيه وشروطه ٦ / ١٩٩	باحث الحقيقة والمجاز ٢ / ١٥٢	مر
المجتهد من القدماء ومن	راتب المجاز ۲ / ۱۹۷	مر
الذي حاز الرتبة منهم؟ ٦ / ٢١١	عنــاه ۲۲۱/۳	مر
الواجب عليه ٦ / ٢٤٦	نمي المجاز ٢ / ١٨٧	
امر المجتهد بطلب الدليل ٦ / ٢٥٦	لُ المجاز موضوع أم لا؟ ٢ / ١٧٩	
بحثه عن العام والخاص ٦ / ٢٣٠	جـــوده ۲ / ۲۱۵	•
تعدد اقواله في المسأله	قسوعه في المفسردات ٢ / ٢١٤	•
الواحدة ٦ / ١١٨	التراكيب	,
تقصير المجتهد في طلب	قوع التعارض بسين	•
تعدد اقواله في المسأله الواحدة ٦ / ١١٨ تقصير المجتهد في طلب الدليل ٦ / ٢٥٥	لاضمار والمجاز ٢ / ٢٤٥	1

المجمل	سطلحات الأصولية	٦ ـ فهرس المصــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	المجتهد
الجزء/ الصفحة		الجزء/الصفحة	المجتهد (تابع)
7 / 777	عذره في الخطأ	ص ٦ / ٢٣٥	تطلُّب المجتهد الرخ
ب الحق	قصد المجتهد طله	ضيق	تقليد المجتهد عند
740 / 7	عند الله	08/4	الوقت
نظنیات ۲ / ۲۶۸		٣٠٠/٦	الوقت تقليد مجتهد العصر
بصيبا ٦ / ٢٤٥		· YAY / 7	ىقىيدە
عمل بما	متى يلزم العامي ال	بعین ٦ / ۲۸٥	تقليده للصحابة والتا
41V / 1	يلقنه المجتهد؟	7 \ 7 \ 7	تقليده لمجتهد آخر
امه في	مخالفه المجتهد ام	منه ٦ / ٢٨٢	تقليده لمن هو أعلم
44. / 1	بعض المسائل	عا ٤/٧/٤ له	تكفيره اذا كان مبتد
Y•1 / 7	ما يشترط فيه	سابة	تكليف المجتهدين اه الحق
رع ۱۹۹/۳	معرفته بحكم الش	7 \ 337	الحق
ب ۲۰۲/۶	معرفته بلسان العر	طلبه ٦ / ٢٥١،	تكليفه اصابه الحق أو ه
	معرفته ما يحتاج من	307	
£79 / £	منعه من التقليد	781/7	حكم اقوال المجتهد
781 / 7.	وصوله آلى الحق		خطأ المجتهد في
عوض	وظيفة المجتهد و	741 / J	الضروريات
YY4 / 7	واقعه له	۲٦٠/٦	خطأه في اجتهاده
11.07			خلو العصر عن المجة
,	المجتهد فيه	199/7	شرائط به المان
7 / ٧٢٢	تعريفــه	7.0/7	المامه بكل المسائل
	المجسروح	نبار	اشتراط الشهرة في اعة
۲۱۰/٤	تعریفــه	ξ <b>γ</b> ξ / ξ	قوله في الاجماع عدم الوثوق باخباره ع
ماً: الإجمال)	المجمــل (وانظر أيض		نفسه اذا کان فاسقا
٤٥٤/٣	تعريفه		تقليد غيره له اذا كان فا
٤٥٦/٣	حكمه	اذا	عدم دخوله في الاجماع ا
202/4	مباحثه	£ \ YF3	كأن مبتدعا

الجزء/الصفحة
المخبسر
شروطه ٤ / ٢٦٧، ٣٠٧
معرفته التساهل في روايته ٤ / ٣٠٩
•
المخبر عنه
ما يُطلب فيه اليقين ٤ / ٢٦٠
المخصص (وأنظر أيضاً:
التخصيص)
استئخار المخصص عن
اللفظ العام لوقت الحاجة ٣٠ / ٣٥
اقسامــه ۲۷۳ / ۲۷۳
البحث عن المخصص ٣/٥١
البحث عن مخصص عند
ضيق الوقت ٣ / ٥٤
التفصيل بين المخصص
العقلي والسمعي ٣ / ٣٥
العمل بمقتضى العموم دون
البحث عن المخصص ٣/ ٣٩،
٤٨ ، ٤٧
الفرق بين العام المخصص
والعام الذي اريد به ٣ / ٢٤٩
الخصوص
المخصص وكونه معلوما
94 4 / 44
والشحق ب
المدة التي يجب فيها البحث عند خصص
س ــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
ترك الاستعمال في
المخصص عن المسميات ٣ / ٢٦١

الجزء/الصفحة المجمل (تابع) وقوعه في الكتاب والسنة ٣/٥٥٨ الذي له مسمى شرعي 8VT / T هل هو مجمل؟ 209/4 اوجه المجمل 07/7 ترجيحــه 177/ 2 ترك المفسر به تعذر الحمل على الشرعي وهل يكون مجملًا؟ ت ٣ / ٤٧٤ تقدم المبين على المجمل ٣ / ٤٩٢ 77. / 8 نقلمه بالمعنى المجهول YAT / 8 تعريفيه مجهول العين YAY / & تعريف المخاطب علم المخاطب بكون 1 / 017 مأمورا مخاطبة مخاطبة الكافر بانشاء فرع 8.4/1 عن الصحة مخاطبة الكافر بالفروع ١/ ٤٠٥ المخالفة 184/ 8 نسخها غالفة المجتهدين قبل انقراض اهل العصر ٤ / ٤٨٢

الجزء / الصفحة	المخصص (تابع) الجزء/ الصفحة
المراسيل (وأنظر أيضاً : المرسل)	تعریفیه ۳ / ۲۶۰، ۲۷۳
اعتبار خلاف نافیها کی ۲۷۲	تقدم المعنى المخصص
	وتأخر اللفظ العام ٣ / ٢٣٨
الاحتجاج بها \$ / ٤١٥ حكمها \$ / ٣١٩	سماع العام والتوقف لنظر
قبولها من الصحابة	دليل المخصص ٣٦ / ٣٦
والتابعين ومن بعدهم ٤ / ٤١١	المخصص السمعي
قبولها من كبار التابعين ٤ / ١٩٤	المخصص السمعي التفصيل بين المخصص
قبول ما ارسله منها کل	العقلي والسمعي سرريه
معتبر من الائمة \$ / ٤١٥	العقلي والسمعي ٣ / ٣٥ المخصوص
مراسيل اهل القرن الثاني ٤ / ٤١٢	اضرب المخصوص ٥ / ١٠١
والثالث	القياس عليه ه / ٥٥
	القياس على المخصوص ٥ / ١٠١
مراسیل التابعین عدم حجیتها ۱۹/۶	
قبولها ممن عرف فيه النظر	سماع المخصوص بدون مخصصه       ۳ / ۰۰۳
في أحوال شيوخه ﴿ ٤ / ٤٠٩	هل يكون المضمر في
	المعطوف عليه مخصوصا؟ ٣ / ٢٢٩
مراسيل الثقات	المدلس
العمل بها ٤ / ٤٠٤	قبول روايته \$ / ٣١٣
مراسيل الصحابة	المذكر
قبولها أو عدم قبولها \$ / ٤١٥،٤٠٩	اجتماع المذكر والمؤنث
	المذهب
قبولها ممن عرف بصریح ٤ / ٤١٠	الانتقال من المذهب الى
مراسيل صغار الصحابة ٤ / ٤٠٤	المذهب في المسائل ٦ / ٢٩٠
متقطعه	قدح الاوجه المحكية فيه \$ / ٤٧٩
المرتبــة	المراتب
الفاظها ٤ / ٣٧٩	مراتب الفاظ الصحابة ٤ / ٣٧٣
/	1111

الجزء / الصفحه		الجزء/ الصفحة	
	مراسيل الصحاب	۱۳۰ / ٦	المرجوح
، مطلقا ٤/٠/٤	•	أيضاً: المراسيل)	المرسل (وأنظر
ويلزم به	مرسل الثقة تجب به الحجة العمل	لا يعرف ن الثقة \$ / ٤٠٨ \$ / ٤٠٤ \$ / ٤٠٤، ٢١	عنه الاخذ ع العمل به
ین مسنده ۶ / ۲۱۱		الصحابة ٦ / ١٦٢	ترجیح مرسل علی غیرہ
117/4	المركب احواله	£ 4 4 64.3	تعريف
عة أم لا؟ ٧/٢ ع غيرها ٥/٣٥٦	المركبات هل هي موضو المسألة	ىنادە من	حكمــه حكمه عند اس وجه آخر رده
اخرى قبل الاستدلال ٥ / ٣٥٨ أيضاً: الاستثناء)	بناء مسألة على الشروع في المستثنى (وانظر	\$ / 473	رده لاحتمال الواسطة سقوط فرض قبوك
ستثنی ۳ / ۲۹۹	التوقف فيه المماثلة بين الم والمستثنى منه	سحابي عن \$ / ٤٢٠ عى الذي	
ستثنی منه ۳ / ۳۳۲			ارسل وسمى
A - 1	القياس على الشيات الميات ا الميات الميات الميا	ِ التَّابِعين	قبوله من كبار دون صغاره

	· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·	
الجزء/ الصفحة		الجزء / الصفحة
178/4	حقيقة وقوع المشترك	المستثنى منه
177 / 7	حکمـه	المماثلة بين المستثنى
141 / 4	حمله على معانيه	والمستثنى منه 🔻 / ٢٩٩
177 / 7	مباحثم	المستدل (وانظر أيضاً: الاستدلال)
7 / 171	مفاهيم المشترك	الفرق بين المستدل
	وقوع الاسهاء المشتركة	
174/4	الشرعية	والمعترض المستفتى (وانظر : فتوى)
	المشروط	تعریف ۲۰۲/۳
	المشروط وحصوله آخ	
به ۲۳۹ / ۳۳۹	جزء من الشرط أو عق	المستفيض افادته العلم ٤ / ٢٥١
	المصدر	الفرق بينه وبين المتواتر \$ / ١١٧
۱۲۸ / ۳	افادة المصدر العموم	المستند
	المصلحة	المستند جواز کونه اماره مطلقا \$ / ٤٥٢
٧٦/٦	التمسك بها	جوار دونه اماره مطلق ع / ۲۰۱۶ کد دلات
٧٦/٦	تسميتها	كونه دلالة \$ / ٢٥٤
V7/7	تعريفه	المستور
٧٧/٦	رأي العلماء فيها	كونه عدلا في الظاهر ٤ / ٢٨٢
	معارضة القياس	المسكوت
X1/7	للمصالح المرسلة	الاولى بالحكم من المنطوق ٤ / ١٨
٧٩/٦	مثال المصلحة المرسلة	المسند
۸٠/٦	اعتبار المصالح	الاحتجاج به ٤ / ٤١٧
101/7	الترجيح في تقدير المصال	المشترك
V9 / 7	المصالح المعتبرة	استعمال اللفظ في حقيقته
٧٧ / ٦	انواع المصالح	وفي حقيقته وعجازه ٢ / ١٢٨
r / 17	تعريفها	كونُ اللفظ المشتركُ أصلًا ٢ / ١٢٥
	المضطر	تجرُّد المشترك عنُّ القرائن ٣ / ١٦٦
1 / 157	تعريفية	تجرده من القرينة ٢ / ١٢٦

الجزء / الصفحة	الجزء/ الصفحة
المطلوب التصديقبي	المضمر
توقفه على مقدمتين ١١١/١	حصــول المقصـود من
المظنون	العموم مع عدم تعدد
العمل به اذا عارضه قاطع ٤ / ٣٤٥	المضمر ٣/ ١٥٨
نسخه للثابت قطعا ٤ / ١٠٩	المضمر ٣ / ١٥٨
المعادضة	المعطوف عليه مخصوصا؟ ٣ / ٢٢٩
أقسامها ۳٤٢/٥	المطالبة
المعارضة أقسامها ٥ / ٣٤٢ الفرق بين النقض والمعارضة ٥ / ٣٣٣	الجمع بين المطالبة
والمعارضة ٥/ ٣٣٣	والممانعة ٥ / ٢٣٢
المعارضة في الفرع أو في	المطالبة الجمع بين المطالبة والممانعة ٥ / ٢٣٢ دخولها في النقض ٥ / ٣٥٠
779 / O 405~	المطلق
المعارضة في حكم الفرع	المطلق اقسامه ۲۱۰/۳
المعارضة في حكم الفرع أو الأصل ٥ / ٣٤٠	العمل بالمطلق قبل
المنــاسبة وهــل تنخـرم بالمعارضة ٥ / ٢٢٠	البحث عن المقيد ٢١٥/٣
بالمعارضة" ٥ / ٢٢٠	الفرق بين المطلق والنكرة ٤١٤/٣
الاقتصار في المعارضة على أصل واحد ٥ / ٣٣٦	تعریفه تعریفه
أصل واحد ٥ / ٣٣٦	العمل بالمطلق مرة واحدة ٣ / ٣٣
بناء المعارضة في الاصل	العمل به ۳۱/۳
على مسألة التعليل ٥ / ٣٠٦	تقیید المطلق کہا فی غیر
تبيين المعترض ان ما	الْمَلْفُوظِ ٢ / ١٢٨
عارض به مساو لدلیل ٥ / ٣٤١	حمل المطلق على المقيد اذا
تسمية المعارضه في الفرع	اختلفا في السبب ٣ / ٤٢٠
فرقا ٥ / ٣٠٦	حمل المطلق على المقيد
	بالقياس ٣ / ٤٢٤
رجوعها الى المنع • / ٣٥١	حمل المقيد على المطلق ٣ / ٤٣٤
رجوع جميع الاسئلة الى	شروط حمل المطلق على
المنع والمعارضة ٥ / ٣٥٠	المقيد ٣ / ٤٢٥

الجزء/ الصفحة	المعارضة (تابع) الجزء/الصفحة
المعترض	كون المعارضة تقدح في
الفرق بين المستدل	حکمین متضاربین 🔞 / ۳۰۶
والمعترض ٥ / ٣٣٧	ما تكون فيه المعارضة ٥ / ٣٣٤
المعذور	معارضة الخبر بالخبر ٥ / ٣٤٣
تعریف ۲۴٤/۹	معارضة الدعوى بالدعوى ٥ / ٣٣٣،
المعسرب	٣٤٢
وقوع المعرب في السنة ٢ / ١٧٤	معارضة الدلالة بالدلالة
المعرفية	والعلة ٥ / ٣٣٣
اضَّافه الاجزاء الى معرفة ٣ / ٦٤	معارضة الفساد بالفاسد ٥ / ٣٤٣
اضافة كل إلى المعرفة ٣ / ٦٥	معارضة المحال بالمحال ٥ / ٣٤٣
طرق معرفة الاشياء ١ / ٦٩	معارضة المعنى بالمعنى
المعصوم (وانظر أيضاً: العصمة)	واقسامه ٥ / ٣٤٣
من لا يكنه الاتيان	معارضة الوصف الشبهي
	للمناسبة ٥ / ٣٣٧
بالمعاصي ٤ / ١٧٢ المعصيــة	هل يقبل معارضة
	المعارضة بدليل مستقل ٥ / ٣٤٢
کونها کبیرة <b>\$ / ۲۷</b> ۲	هل ينقطع المستدل اذا
المعلق	تحت المعارضة من السائل ٥ / ٣٤١
اعتبار قوله في الاجماع \$ / ٤٦٥	وجوب جواب المعارضة ٥ / ٣٣٧
المعلول	المعارضة
تعریفه ۱۲۱/۳	الفرق بين القلب
المعلوم	المعارضة ١٩٢/٥
تعریفه ۱ ۲۸۳	
المعمول	القول بالموجب والمعارضة وهل نختص بالقياس (٣٤٥/٥
حذف ۲ ۱۹۲	0
المعنــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	
اتفاق اللفظين واختلاف	المعاني
المعنيين ٢ / ١٤٩	المراد بها ۱٤/۳

الجزء/ الصفحة		الجزء/ الصفحة	المعنى (تابع)
704/4	تخصيص المفهوم	ں علیہ ۲۰/۳	اطلاق اعم واخص
7 / ٤	تسميته دلالة الاقتضاء		عموم المعنى
7,0/ \$	وجه تسميته مفهوما		•
0/1	تعريفسه		المفتى (وانظر : ال
ى \$/19	تقديمه على العموم المعنو		احقيته في الترجيح
00/1	تلقيه من الفحوي	117/7	التخيير
ق	عدم استناده الى منطوز		افتاؤه دون ترجيح
0/1	لانه مفهوم مجرد	۳۰0/٦	تعريفسه
يد	عدم الغاء الفيد الذي قر		تعين مراجعه المفز
Y1 / E	به الشارع كلامه	۲۱۱/٦	الواحد
174/4	عمومسه		المفـــرد
14/4	عموم المفهوم	طلاح ۲ / ۷۷	اطلاقیه باص
لقا ۳ / ۲۲۳	كون مفهوم الخاص مواف	.,. 2-	النحويين
هر	ما يكون المراد به المظاه	واعه ۲ / ٤٩	انقسامه باعتبار ان
A / £	والمسقط		
178/4	مستند عموم المفهوم		المفضول
خ	نسخه لا يتضمن نس	797/7 (	تقليده في الأحكا
181/8	الاصل		المفهـوم
l	هل يكون المفهوم عام	الاصل	استحالة اسقاط ا
ايا ٣/ ١٦٥	اذا كان المنطوق جزئا		وبقاء الفرع
٤٩ / ٤	مفهوم الاستثناء	0/1	اقسامه
		، قبيل	أقوى المفاهيم مز
	مفهوم الحال	144 / 8	المنطوق
٤٤ / ٤	تعيين الخطاب بالحال		
	مفهوم الحصر	، اوبی لموق \$ / ۸	المفهوم تاره يكون
٥٠/٤	منهوم المسر	موی ۲ / ۸۲ 4 لفظیه ۳ / ۱۹۳	بحجم من است
	صيب يجري في النفي والاثبار	١١١ / ١ ميعه ١	المفهوم وهل در س
- , • •	يجري ي اسي والم	بالمفهوم ٣ / ٢٢٣	محصيص العموم

٠ / الصفحة	الجز	ء / الصفحة	الجز
14/ 8	اقسامــه		مفهوم الزمان
	الدليل على اخراج صوره	٤٥ / ٤	تعریف۔
17 / \$	من صور المفهوم		مفهوم الصفة
10/4	الصحيح أنه دليل من	40 / 5	انكاره ليس على اطلاقه
10/ \$	حيث اللغة	/ ۳۰، ۲۷	تعریفــه ع
17/ £	المذاهب الخمسة حول ما	44 / 5	ذكر الذات ثم ذكر صفتها
78 / 8	يدل عليه انـــواعه		مفهوم العدد
16/6	الاختلاف في تحقيق		المعدود لا يكون مفهومه
17/ £	مقتضاه	٤٣ / ٤	حجة
•	ترجيح مفهوم الموافقة على	٤١/٤	تعريفسه
174/7	المخالفة		ليس بحجه اذا ورد مقرونا
17/ 2	تسميته دليل الخطاب	£ / Y 3	باللفظ
17/ 2	تعریفیه		مفهوم العلة
	تقسيمه الى مفهوم الجد	•	الخلاف فيه وفي مفهوم
	والعدد والصفة والمكان	41/5	الصفة
18/8	والزمان		واحد
10/ 8	حجة في كلام الله ورسوله	3 / 17	تعريفسه
	حجة في مصطلح الناس		مفهوم الغايـة
10/1	وعرفهم	٤٦ / ٤	تصويره
YY / £	ذكرالمذكور مستقلا		مفهوم اللقب
14 / 2	شروطـــه شروطه العائده للمذكور	Y £ / £	تعریفـــه
17/8	ظاهر لا يرتقى الى القطع	YV / £	ليس بحجة مطلقا
19/1	عدم خروجه مخرج القالب		مفهوم المخالفة
YY / £	عدم ارادة العهد	10/2	اختلاف المثبتين له
	العمل به قبل البحث عما	7 -	اسقاط المفهوم بالكلية
17/1	يوافقه أو يخالفه	17/2	العموم

الجزء/ الصفحة		مفهوم المخالفة (تابع) الجزء/ الصفحة	
v / 4	تسميته ايضا فحوى	uu / 2	قصد التعميم لا يظهر
v / £	الخطاب	3 \ 77	من السياق
٧ / ٤	تسميته ايضا لحن الخطاب		القياس لجلي ان كان
9 / £	تسميته بالقياس الجلى	11/ 8	المسكوت عنه مساويا
V / £	تعريفه		ليس بحجة في كلام
9 / ٤	تقسيمه الى قطعي وطني	10/ \$	المصنفين
,	تقسيم الى ضروري	,	ليس في تركه مع تبقية
9 / \$	ونظري	17/ \$	المنطوق نسخ
18. / 8	توجه النسخ الى اللفظ		شرطه أن لا يعود على
17/ £	جواز الحكم بنقيضه	7m / £	اصله المنطوق بالابطال
18: / 2	دلالته عقلية أو لفظية		شرط أن لا يقصد به
	دلالته من جهة اللغه لا	77 / £	التفخيم وتأكيد الحال
1./ ٤	من القياس		هل يدل على نفي الحكم
٩ / ٤	شرطه في السكوت	17/5	عها عدا المنطوق مطلقا
	والمنطوق	14 / ٤	هل يسقط المفهوم بالكلية
11/ \$	كونه من باب القياس		هل هو من بعــض
	مجمع عليه من حيث	17/ \$	مقتضيات اللفظ
17/ \$	الجملة		لا يكون المذكور قصد به
181/ \$	مفارقته القياس	3 / 77	الامتنان
17/ 2	من باب السمع	10/ 2	يدل عليه العقل
144 / 8	نسخسه		مفهوم المكان
18. / \$	نسخه مع بقاء حكم اللفظ	٤٥ / ٤	تصويره
	هل هو قياس جلي أو لا	·	مفهوم الموافقة
	هل المسكوت أولى بالحكم	189 / 8	•
11/ 1	هل المسكوت أولى بالحكم من المنطوق هو قياس فلا يقع النسخ به	9/1	النسخ به الاولی والمساو <i>ی</i>
	هو قياس فلا يقع النسخ	7 / 4	
18./ \$	به به	(m, / =	ترجيح مفهوم المخالفة
*	•	171/7	على الموافقة

الجزء / الصفحة		رء/ الصفحة	مفهوم الموافقة (تابع) الجز
197/1	تعریفـــه	18. / \$	ينسخ به ما ينسخ بمنطوقه
199 / 1	تعریفـــه دخوله تحت الامر		المقتضي.
1 / APY	كون الكراهية شرعية	٠١٤/٣	المقتضى هل هو عام ام لا
1 / 199	هل هو قبیح	108	
19A / 1	هل هو منه <i>ی</i> عنه		المقتضى وتعين احد
1 / 197	هل هو من التكليف	109/4	المضمرات له
	المكليف	100/4	حكمــه
(	(وأنظر أيضا : تكليف		
۳۸۳ / ۱ ۵	اشتراط الحرية في المكلف	101/4	المقـــدر الصور في المقدرات
	اقدام المكلف على فعل		المقلد
4	بشرط علمه حكم الل	۲ / ۲۲۲	اتباعه رخص المذاهب
171/1	فيه	٣٠٦/٦	افتساؤه
YNO. / 7 3	بلوغ المكلف رتبة الاجتها		المقيد الكلام المطلق اذا نوى به
م ۲ / ۳۰	سماع المكلف اللفظ العا		الكلام المطلق اذا نوى به
788/1	شروطـــه	۱۲۸ / ۳	مقید
	هل يبلغ المكلف اللفظ		توارد المطلق والمقيد من
48 / 4	العام لا يبلغه المخصص	٤٣١ / ٣	جانب النفي أو النهي
	المكلف به		حمل المطلق على المقيد
TA0 / 1	شروطــه	٤٣٤ / ٣	حمل المقيد على المطلق
	المانعية		شروط حمل المطلق على
- 4	الجمع بين الممانعا	780/4	المقيد
ه / ۲۳۲	والمطالبة		تأخر المقيد عن وقت
	المناسب	٤19/٣	العمل بالمطلق
	أقسامه من حيث الحقيقة		المكـــروه
Y . A / 0	والإقناع	177 / \$	امتناع وقوعه من النبي ﷺ
	أقسام المناسب من حيث		اطلاقــه

الجزء / الصفحة		الجزء / الصفحة	المناسب (تابع)
44 / 3 97	حكمها	Y.V/0	اليقين والظن
يح ٤ / ٣٩٤	كونها كالسماع الصح	Y.7/0	تعريفه
445/8	كونها موازية للسماع		المناسبة
: ندب)	المندوب (وانظر أيضاً		اشتراط المناسبة في
	المندوب مأمور به	444 / o	المعارض
	ترك المندوب اذا صار		المناسبة وهل تنخرم
191/1	شعارا للمبتدعه	YY• / 0	بالمعارضة
نقاد	ترك المندوب لخوف اعا	114/0	تقسيم المناسبة
191/1	وجوبه	نيث	تقسيم المناسبه من ح
1 / 377	وجوبه تعریف	717/0	التأثير والملاءمة
: نسخ)	المنسوخ (وانظر أيضاً	719/0	مراتبها
_	النص الذي خالفه ج	•	معارضة الوصف الش
8 / 773	أهل العلم	444 / o	للمناسبة
144 / 8	جواز الاستنباط منه		المناط
عا <b>ب</b> ي	قبول أو منع قول الصح	Y0V/0	تخريج المناط
107/8	فيه مطلقا	·	C
v9 / £	كون المقتضى به غير المقتضى بالناسخ	418 / 0	المناظرة سؤال السائل المناظرة
	مثل الحكم الثابت ف		التعليق بمناقضات
V	يستقبل		الخصوم في المناظرة
•	ي . هل الحكم الثابت نه		المناولية
	هو المتقدم	::1~	افادتها التأكيد على الا-
	•		المجردة
	المنصوص	797 / E	اقترانها بالاجازة
1.4/0	أضرب المنصوص	1 11 /	المناولة خصيصة فيها
	قيـاس المنصوص	447 / 8	يعطى باليد
1.5/0	المنصوص	494 / 8	تعریفها
		,	

•	• • •	• • • •		
لجزء / الصفحة	I	/ الصفحة	الجزء	المنصوص (تابع)
111/1	الموضوع المراد به	184/ \$	, نسخ	نسخه لا يتضمن المفهوم
۱۷۹ / ۳	المؤنث اجتماع المذكر والمؤنث الت	0/1	<del>ه</del> وم ا، ما د	المنطوق المنطوق ايضا مف المنطوق هو ما د
۲۹٦ / ۲۹۲ نسخ)	الميت العمل بفتواه الناسخ (انظر أيضاً: ال	٧ / ٤	النطق	اللفظ في محل علته لا تحتمل ا
vo / £	جواز نسخ الناسخ شرطه مساواته للمنسوخ	444/0		المنــع معناه
1.4/ \$	أو أقوى صيرورته منسوخا عدم اشتراط تأخره عن	ro·/•	شلة الى	رجوع جميع الاس المنع والمعارضة منع نقل الحديث
1.7/ 1	المنسوخ في التلاوة النسخ باجماع الصحابة النسخ بقول الرسول ر	77./0	٠	منع الوصف المراد به
107/8	أو بفعله كونه منفصلا عن المنسوخ		ن ثبوتها	المنقطــع ثبوت حجيته دور
	متاخرا عنه وجـوب اعتقـاد الامـر بالشيء قبل وروده	£ 1 / £		بالمتصل حجیتـــه
. , .	الندب دلاله الدليل على انتفاء	44 / £		المنقسول من الصفات الموجب
۳۷۳ / ۲	الـوجوب وحمله عـلى الندب	<b>797 / 0</b>		القول به في القد القول بالموجب والمع
47£ / £	النسبة مدلول الحكم بها لا بثبوتها	720/0		الفول بالموجب والمع وهل نختص بالقي

الجزء/ الصفحة		/ الصفحة	الجزء	النسبة (تابع)
لمقرون	جواز نسخ ا		والكذب	موارد الصدق
د ځ/ ۸۹	بكلمة التأبي	YY	فقط	التي تضمنها
قرآن بالسنة	جواز نسخ ال			النسخ
	في العقل	79 / £		<b>النسخ</b> ارکانــه
		97/8	قق الامر	استدعاؤه تح
بالمستفیض <b>۱۱۷ / ۶</b>	من السنة			السابق
		۸۱/٤	قبل الفعل	اقسام النسخ
ل من فرض	الى اسقاطه	۸۸ / ٤		التفصيل فيه
لسنة بالقرآن \$ / ١١٨	جواز نسخ ا	ă	، سالسنا	نسخ السنة
السنة بالسنة ٤ / ١١٨	جواز نسخ	110/2		ه الكتاب
عقل \$ / ١١١	جوازه في ال		علم	العلم به بعد
ال \$ / ٤٩	حدازه للابد	۸٥ / ٤	نو <b>ده</b>	العلم به بعد المكلفية بوج
3/35, 05	حــده	784/4	التخصيص	الفرق بين
لعتزلة \$ / ٦٨	حده عند ا			والنسخ
	حقيقة في ا	۱۱۰/٤	بالسنة	نسخ الكتاب
لازالة مجاز في	حقيقة في ال	177 .170	3113	
7. / 8		۱۰۸/٤	بالاحاد	نسخ المتواتر
واحد بالاجماع \$ / ١٢٩	_	AA / £	قبل الفعل	منع النسخ
حسنه وقبحه	دخوله فيها		س	النسخ بالقيا
9V / £	داتي د ا : ۱	٤٢٤ / ٣	په	والتخصيصر
ر حکم شرعي \$ / ٩٧ ۱۱۱ مار کار ۸۷ ۸۷	دخوله في دا	<b>ن</b> ېر	القرآن بخ	امتناع نسخ
، المأمور به \$ / ٨٧ الشريق في	دخول وقت ا			الواحد
والشروع في	دخوں وقعہ فعلہ	آن ٤ / ٢٠١	_	-
107/ 2	قعله دلائليه	0 891	_	-
ئان مما يوجب دان مما يوجب		w 1.4	-	تغير الحكم
دن ما يوبب ١٥٧ / ٤	رفعه أدار. العلم	Y.0 / &		الثابت
, -	<b>,</b>	118,74/	عقلا \$	كونه جائزا

الجزء/ الصفحة	الجزء / الصفحة	النسخ (تابع)
ليس في تركه مع تبقية	المستقبل ٤ / ٩١	رفع الحكم في
المنطوق نسخ ٤ / ١٦	الى الندب ٤ / ٩٧	سقوط وجوبه ا
نسخ الحكم دون الرسم	لى الاباحه ٤ / ٩٧	سقوط وجوبه ا
(1.7 / £ / 1.7 / 1	VA / £	شروطـــه
3.1. 2.1	الا مع	عدم تحققه
۱۰۲، ۱۰۶ مدلوله وثمرته کا ۸۸	الا مع ٧٤/٤	التعارض
النسخ مشترك بين النقل	شيء لم	عدم جوازه في
والتحويل لفظا ٤ / ٢٠	شيء ٤ / ٨٩	يستعمل منه
هل النسخ ممنوع عقلا ٤ / ٧٢	ي الفعل ٤ / ١٤٢	عدم جوازه قبل
منع نسخ الماضي ٤ / ٩٩	العباده ٤ / ١٥١	عدم وروده على
نسخ الاحاد للمُتواتر ٤/ ٢٠٠	جوبه عليه	علم المكلف بو-
منه نسخ القرآن بالسنة	10/1	ولم يدخل وقة
اذا كانت آحادا ٤ / ١٠٩	١٤٩ / ٤ ا	
هل النسخ من باب التخصيص ٤ / ٦٦	ِ ما يشعه	قبل مضى مقدار
التخصيص ٢٦ / ٢٦	97/2	من وقته
النسخ الى ما هو اخف أو	لقول	نسخ کل من ا
أغلظ ٤/ ٩٥	177 / ٤	وآلفعل بالاخر
نسخ الخاص للعمام والعكس ٣ / ٢٧		كونه اسقاطا لل
والعكس ٣ / ٢٧	بالاقوى ٤ / ١٢٧	كونه بالمثل أو ب
نسخ الكتاب بالكتاب ٤ / ١١٢		كونه بخطاب ش
نسخ المفهوم \$ / ١٣٨		كونه قبل علم
هل نقصان العباده نسخ ٤ / ١٥٠	A1 / £	بوجوده
نقله من اباحة الى حظر	کائنه ۶ / ۹۹	نسخ الاخبار ال
وعکسه ۲ / ۹۳	سوخ	كون الحكم المنه
هل نسخ الاصل نسخ	VA / £	. شرعيا لا عقلي
للقياس ٤ / ١٣٤	بالشرط	ليس التعليق
هل النسخ الرفع ٤ / ٦٧	44 / 8	نسخا

، / الصفحة	الجزء	الصفحة	الجزء /	النسخ (تابع)
98/8	يبدل من الاحكام الشرعيه		ص التي لا	هو تغير النصو
	يجري في غير العبادات	184/ \$		احتمال فيها
	النسيان	187/8		هو ما رفع -
177 / 8	وقوعه من النبي ﷺ	VY / £	شرعا	النسخ واقع
	النسص			وجوب قبوله
	النص الاستخراج من دلائل النص	104/ \$		المنسوخ من
TT1 / 7	النص	1.4/ 5		وجوه النسخ
	النص تعارض النصوص والترجيح معها	107/8	لحكم	وروده على ًا-
144 / 1	والترجيح		لخطاب	وروده على ا
	معها	101/2	ل العباده	المتعلق بأص
	زيادة الحديث عليه في	1.1/ 8		وروده في الد
TEA / E	القرآن		_	وروده قبل اء
	عدم تركه بما يحتمل المعاني	۸۸ / ٤	به	وقبل العمل
		۸۱/٤		وقتـــه
771/7	كيفية الاجتهاد من النص	90/8		وقوعه ببدل
	ما يشترط في الاحتجاج	9 · / ٤	_	وقوعه بعد خ
۲۳۰ / ٦	بالنص	98/8		وقوعه بلا بد
	اسهاء العدد نصوص	V£ / £		لا يتحقق مع
£ { £	0 0 .			لا يثبت عند
	اسهاء العدد نصوص			المــوافقة بــ
٤٤ / <b>٤</b>	بقرائن الاحوال	178 / \$		والسنة لا يستلزم ال
	عدم وفاء النصوص بما	۷۰/٤	بداء	لا يستلزم ال
£ / Y / £	يرجى به الاجتهاد		•	لا يشترط الأ
	النطــق		ف بوقوعه	•
3 / 27	دلالته		٥ ال علمه	لا يشترط في
	دلالة الإشارة أن لا يقصد		ا ما	بدل
v / £	في محل النطق	98/8	شيثا	يبدل مكانه

الج	وء / الصفحة	النطق (تابع) الجر
وقوع (كل) مؤكدة منفيّة		النظ_ر
	٤٤ / ١	النظـــر اقسام النظر
	د ۱ / ۱۷	العلم الحاصل عقب النظ
لفظ الحديث		النظر الفاسد وهل
النقيض	01/1	يستلزم الجهل
أخذ القيد للنقض في	1. / 73	تعريفـــه
	٤٨ / ١	كونه واجبا شرعيا
	1/13	هل النظر مكتسب
العُلة وصفا		النظــري
الزام الخصم مالا يقول		تقسيم مفهوم الموافقة
به الا النقض		إلى ضروري ونظري
الفرق بين النقض	•	:11
والمعارضه		النفسي. الذقيب تتابيان
القيد الدافع للنقض	~ A / w	العرق بين تقدم النقي
یکون مناسبا	14 / 5	انکار القال مطابع اند
بطلان العلة بالنقض		انكار القياس وطريق نفيه حك ركاء
تبديل الوصف الخاص	V* / 1	حكم (كل) في النفي دخول حرف النفي عا
بعام ثم ينقضه عليه	444 / <b>*</b>	الماهمة
		كون تقدم النفي وعدمه
		من خصائص (کل)
		نفاة القياس اربعة
		هل يجب على المسئول
		ابتداء التعرض لنفي
. <del>-</del>		المانع
		وقوع الفعل في سياق
أضافة (كل) الى النكرة	177 / ٣	النفي أو الشرط
	وقوع (كل) مؤكدة منفية النقصان لنقصان لفظ الحديث النقس النقس الخد القيد للنقض في الزام النقض فإد في الزام النقض فزاد في الزام الخصم مالا يقول الفسرق بين النقض والمعارضه القيد الدافع للنقض يكون مناسبا القيد الدافع للنقض بعام ثم ينقضه عليه تبديل الوصف الخاص بعام ثم ينقضه عليه تبول الفرق بين النقض دفع النقض بقيد طردى دفع النقض بقيد طردى وشرطه قبول الفرق بين النقض كونه معارضة وأثر العلة وشرطه عليه نقوض النقض النكسرة	وقوع (كل) مؤكدة منفيّة النقصان النقصان النقصان في جوازه في الاختلاف في جوازه في الفظ الحديث النقصض النقصض النقصض فإلا النقص فزاد في الدليل الولا النقض فزاد في الزام الخصم مالا يقول الفرق بين النقض والمعارضه الفيد الدافع للنقض والمعارضه الفيد الدافع للنقض الخاص عليه تبديل الوصف الخاص بعام ثم ينقضه عليه حول المطالبة فيها بعام ثم ينقضه عليه دخول المطالبة فيها دفع النقض بقيد طردى دفع النقض بقيد طردى حوال المورضة وأثر العلة كونه معارضة وأثر العلة كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه

/ الصفحة	الجزء	الصفحة	النكرة (تابع) الجزء/
٤٥٣ / ٢	لنفسه أو غيره	٠١١٤ / ٣	النكرة المنفية للعموم
848 / A	المكلف به في النهي	171	
	النهي الذي للتنزيه وما		النكرة الواقعة في حيز
£0. / Y	يقتضيه	111/4	الانكار الاستفهامي
474 / X			النكره الواقعه في سياق
	النهي عن الشيء ان	111/ / ٣	الامتنان أو الطلب
8 T 1 / T	كان له اضداد		النكرة في سياق النفي
	النهي عن الشيء امر	110/4	هل تعم
7 / rm3			النكرة في سياق النفي اذا
2 / AT3	بضده النهي عن متعدد	117/4	کانت جمعا
277 / Y		٤١٤ / ٣	تعريفهـــا
	النهي واقتضاؤه الكف		تعيين اعتبار المعنى فيها
888 / Y	علَّى الفور تعریفــه	78/4	اضيفت اليه النكرة
2 / r73	تعريفــه		تناول النكرة في سياق
	دلاله النهي في المعاملات	111/ 4	الشرط الاحاد عموما
1 / 503	ما يمتاز به الامر عن النهي		هل النكرة تعم اذا كانت
	مفارقه الامر للنهي قي		مثبتة
84. / A	مفارقه الامر للنهي في الدوام والتكرار		هل النكرة في النفي تفيد
	ورود صيغة النهى لمعان	118/4	العموم بصيغتها
,	النسوم		وقوع النكرة في سياق
	ا أهلية النائم في تحمل	114/4	الشرط
1.4/2	ً ب ب ب الرواية		النهـــي
	النيابة		اطلاق النهي هل يقتضي
1 / 173	النيابة في العبادات البدنية		الفساد الفساد
·	•		اقتضاء النهى للفساد
	تخصيص النية بالمكان		ý.
۲۰ / ۲۰	والزمان	- "	الفرق بين المنهى عنه

الجزء/ الصفحة	الجزء/ الصفحة	النية (تابع)
يتم الواجب الا به ١ / ٢٢٣	ني الفعل ٣ / ١٢٦ ما لا	نية التخصيص
الوجوب بالسمع ٤ / ١٨٢		الهاتيف
ه بالعقل ٤ / ١٨٢ اره بمجرد دخول		تعريفسه
اره بمجرد دخول ت / ۲۱۲	الوق	الوجــوب
ط الامكان في ثبوت	۱ / ۱۸۱ اشترا	ا <b>لوجــوب</b> اسماء الواجب
عوب في الذمة ١ / ٣٩٦	لواحد الوج	اعتبارات کون ا
ه على اقل مالا ينطلق	۱ / ۲۲۷ الزياد	واجبا وحراما
، الأسم ووصفه   ١ / ٢٣٦		اقسامـــه
، بين الْوجوب	AL AL A A A A A A A A A A A A A A A A A	الحرام والواجب
توب الاداء ١٨٠/١	حکمه ۱/۱۸۹ ووج	الواجب المخير و
قول الصحابي امرنا	۲۰۸/۱ حل	الواجب الموسع انقسامـــه
ل الله على الوجوب ٢ / ٣٧٥	۱ / ۱۸۹ رسو	انقسام_ه
حقق به الوجوب ١/ ١٨٥		انكار الواجب ا
، لا يستلزم الجواز ٤ / ١٤٢		ترك الواجب اعا
صيغة الأمر بعد		فعل الحرام
ظر هل تفيد الوجوب ٢ / ٣٧٨	سع اول الحف	ترك الواجب المو
_	14	الوقت
ي بالألهام ٢ / ١٠٤		تصور المخير في
بالاهام العام	۲ / ۲۵۲	الكفائي تعريفــه
ف (وانظر أيضاً : الصفة)	_+ <del>J</del> ·	
701/0	علی ملی الفور ۱ / ۲۲۲	صيرورة الواجب التراخي واجبا ء
الجنس في الحكم	سع عند اعتبار	فعل الواجب المو
الجنس في الحكم الوصف • / ٢٢٠	البقاء ١ / ٣٣٧ وفي	غلبة ظن عدم
ر الشارع على احد سفين	مبات اقتصا س ۱/۱۸۶ الوص	

ء / الصفحة	الجز	الجزء/الصفحة	الوصف (تابع)
14 / 4	فائده الوضع		التصريح بالحكم والوصف مستنبط
	الوعسد	191/0	والوصف مستنبط
1.1/2	نسخه		التفريق بـين ح لوصف
	الوعيسد	7/0	لوصف
1.1/ &	نشخه	لوصف	الاتفاق على وجود ا
1.1/8	هل هو خبر محض	لحكم ٥/ ١٦٩	الذي هو عله ا
1.1/5	هل هو خبر مع انشاء		بيان انتقاء الوصف
	_	ل ه / ۲۳۲	عارض به الاص
	الوفساق	فاص	تبديل الوصف الح
1 / 46	عدم اعتباره ممن سيوجد	عليه ٥ / ٢٧٨	
	الوقيف		ترتيب الحكم على ا
78/4	اصل الوقف	TTA / 0	
۲٠/٣	الوقف اصل الوقف القائلون به	الجمل ۳ / ۳۶۲	
77/4.	الوقف في الوعد والوعيد	_	حكم الوصف الذ
	تعدية حكمه الى الامة	770/0	السبر
	الوقف في تعيين جهة		كون الوصف علة
18/8	الفعل		کون کل وصف
	مذاهب الواقفية في محل		الفرع بالاصل -
۲۲ / ۳	مذاهب الواقفية في محل الوقف		منع وجود الوصف
2	مذاهب الواقفية في صفا	77V / 0	المعارض به
74 / 4	الوقف		الوصف الشبهي
		الشبهي	معارضة الوصف
A . / S	ا <b>لوهـــم</b> تعريفـــه	۰ / ۳۳۷	للمناسبة
۸۰/۱			الوض <u>ــ</u> ع سببــه
		Y00 / £	سبب

#### محتويسات الجزء السادس من البحر المحيط

٧	كتاب الأدلة المختلف فيها
٨	الاستدلال
٩	الاستدلال على عدم الحكم بعدم الدليل
١٠	الاستقراء
11	الأصل في المنافع الإذن وفي المضار المنع
17	التعليق بالأؤلى
۱۷	استصحاب الحال
۲.	صور استصحاب الحال
۲.	الصورة الأولى : استصحاب ما دل العقل أو الشرع على دوامه
۲.	الصورة الثانية : استصحاب العدم الأصلي
11	الصورة الثالثة : استصحاب الحكم العقلي
۲۱	الصورة الرابعة : استصحاب الدليل مع أحتمال المعارض
11	الصورة الخامسة: استصحاب الحكم الثابت بالاجماع في محل الخلاف
40	الصورة السادسة : استصحاب الحاضر في الماضي
44	الأخذ بأقل ما قيل
۳١	مسألة : الْقُولُ بِالْأَخِفُ
۲۲	مسألة: المثبت للحكم يحتاج للدليل بلا خلاف
30	مسألة: عدم الصحة في إبقاء ما ثبت بالدليل
47	مسألة : قول الفقيه : نظرت وفحصت فلم أظفربدليل
49	شرع من قبلنا
٤١	مسألة : هل تعبد النبي ﷺ بعد النبوه بشرع من قبله؟

٤٨	مسألة التفويض
۰.	إطباق الناس من غير نكير
0 <b>Y</b>	دلالة السياق
٥٣	قول الصحابي
70	التفريع على أن قول الصحابي حجَّة
<b>V</b> 1	التفريع على ان قول الصحابي ليس حجَّة
٧٦	المصالح المرسلة
٨٢	سد الـذراثـع
۸٧	الاستحسان
90	فصل : ما استحسنه الشافعي والمراد منه
99	دلالة الاقتران
٠٣	دلالة الإلهام
• 7	الهاتف الذي يعلم أنه حق
• ٧	رؤيا النبي صلى الله عليه وسلم
	كتاب التعادل والتراجيح
	الفصل الأول: في التعارض والنظر في حقيقته
٠.٨	وشروطه وأقسامه وأحكامه
79	الفصل الثاني: في الترجيح
	شروط الترجيح
۳.	الأول: أن يكونُ بين الأدلة، فالدعاوى لا يدخلها الترجيح

۱۳۱	الثاني: قبول الأدلة التعارض في الظاهر، فلا ترجيح في القطعيات
141	الثالث : أن يقوم دليل على الترجيح
١٣٢	أن لا يمكن العمل بكل من المتعارضين
140	هل يقدم الترجيح على الجمع بين الدليلين
177	الرابع : أن يترجح بالمزية التي لا تستقل
۱۳۷	الترجيح بكثرة الرواة
۱۳۸	مسألة : يقع الترجيح بوجوه ذكرها الشافعي
149	مسألة : أقسام التعارض ٣٦ قسماً وبيان تلك الأقسام
127	سبب الاختلاف في الروايات
184	ترجيح الظواهر من الأخبار المتعارضة
189	الترجيح بالإسناد:
189	الترجيح بكثرة الرواة
101	الترجيح بقلة الوسائط وعلو الإسناد
107	تقديم رواية الكبيرعلى الصغير
101	الترجيح بفقه الراوي وأوصافه
107	الترجيح بوقت الرواية
101	لا تقدم رواية الذكر على رواية الانثى
101	الترجيح بكيفية الرواية وألفاظها
771	الترجيح لوقت ورود الخبر
371	الترجيح من جهة المتن
178	الترجيح بحسب اللفظ
177	الترجيح بحسب مدلول الخبر، وهو الحكم
179	الترجيح للاحتياط
۱۷۱	ترجيح المقتضي للتحريم مع المقتضي للإيجاب
۱۷۳	ترجيح الخبر النافي للعقوبة على المثبت لها
۱۷٤	الترجيح بالنقل والخفة

178	الترجيح بحسب الأمور الخارجية
179	الكلام على تراجيح الأقيسة
	ویکون باعتبارات :
۱۸۰	الاعتبار الأول_بحسب العلة
100	الاعتبار الثاني ـ بحسب الدليل الدال على وجود العلة
711	الاعتبار الثالث - بحسب الدليل الدالي على عِلِّية الوصف للحكم
119	الاعتبار الرابع - بحسب دليل الحكم
19.	الاعتبار الخامس ـ بحسب كيفية الحكم
197	الاعتبار السادس ـ بحسب الأمور الخارجية
	مباحث الاجتهاد
190	وأركانه ثلاثة
197	الركن الأول : نفس الاجتهاد
199	الركن الثاني: المجتهد الفقيه
199	شروط المجتهد :
199	سروف على نصوص الكتاب والسنة
7	<ul> <li>إسراف على تسوس المتعلقة بالأخكام</li> </ul>
7.1	٣ - معرفة الإجماعات ٣ - معرفة الإجماعات
7 • 1	، معرفة القياس ٤ - معرفة القياس
7 • 1	<ul> <li>ه - معرفة كيفية النظر</li> </ul>
7 • 7	<ul> <li>٦ - معرفة لسان العرب</li> </ul>
۲۰۳	<ul> <li>ب عمرفة الناسخ والمنسوخ</li> </ul>
۲۰۳	<ul> <li>ب سعرف المعلى والمسرى</li> <li>٨ - معرفة حال الرواة</li> </ul>
۲۰٤	<ul> <li>٩ معرفة أصول الفقه</li> </ul>
4.8	۱۰- شروط أخرى
	ا سروی بری

·
مسألة : الاجتهاد في مسألة دون أخرى
مسألة : خلو العصر عن مجتهد
مسألة : تجزؤ الاجتهاد
فصل: في المجتهد من القدماء ومن الذي حاز الرتبة منهم
فصل : في زمان الإجتهاد :
أ - اجتهاد الأنبياء
عصمة النبي إذا أجتهد
تصرفات النبي اما أن تكون بالإمامة أو القضاء او الفتيا
ب - الاجتهاد من غير الأنبياء في زمانهم
الركن الثالث: المجتهد فيه
فصل: في تحليل الحجج
فصل: في وظيفة المجتهد إذا عرضت له وأقعة
مسألة : هل يشترط في العمل بالنص البحث
عن الناسخ والمخصص
فصل : طرق الاجتهاد
مسألة : عمل المجتهد عند اختلاف الأثمة
مسألة : يجب على المجتهد طلب الحق عند الله تعالى
حكم الاجتهاد
مسألة : هل المصيب واحد، أم كل مجتهد مصيب
التكفير للمخالف في الأمور المجتهد فيها
التفريع على أصل أن الحق واحد
هل يقطع المجتهد بصحة قوله وخطأ المخالف
هل المخطىء آثم
مراعاة المجتهد الخلاف
نقض الاجتهاد بالاجتهاد

777	نقض الحكم إذا خالف القطعي
779	اختلاف القراءات هل هو من بّاب اختلاف المجتهدين
**	التقليد
**	مسألة : العمل بقول النبي ﷺ هل هو تقليد
277	مسألة : أخذ العامي بقولُ المجتهد هل هو تقليد
440	أخذ المجتهد بقول مجتهد
777	مسألة : التقليد ليس من طرق العلم
777	التقليد في العقليات
۲۸.	التقليد في الشرعيات
272	أضْرُب المقلدين
۲۸۳	١ - العامي الصرف
3 1 7	٢ - العالم الذي لم يبلغ رتبة الاجتهاد
440	٣ - العالم الذي بلغ رتبة الاجتهاد
**	المجتهد إذا حكم له أوعليه الحاكم بما يخالف اجتهاده
***	مسألة: تقليد العالم للصحابي
197	مسألة : التقليد هل هو واجب في هذه الأعصار
191	مسألة : اختيار العامي مذهبا يتبعه هل هو اجتهاد جائز له ؟
797	التقليد هل ابتدأ بعد سنة ١٤٠ هـ؟
794	التفضيل بين أئمة المذاهب المتبوعة
444	مسألة: العامي إذا سمع حديثاً يخالف مذهب إمامه
797	مسألة : البارع في مذهبه هل يفتي بالمرجوح فيه
444	مسألة: تقليد المجتهد الميت
4.1	مسألة : العامي إذا أفتاه المفتي بقول يخالف مذهب إمامه

4.4	مسألة : إذا عمل المجتهد باجتهاد نفسه ثم تبين له خلاف اجتهاده
4.4	إذا اجتهد ثم وقعت النازلة مرة أخرى فهل عليه إعادة الاجتهاد
4.4	وهل على العامي إعادة السؤال
4.8	إذا تغير اجتهاده هل عليه إخبار المستفتي

# الإفتاء والاستفتاء

4.0	مسألة : شروط المفتي
4.1	فتيا المقلد
٣٠٨	فتيا الأصولي والمفسر والمحدث
4.4	مسالة : استفتاء مجهول الحال في العلم والعدالة
411	مسألة : جواز مطالبة المستفتي العامي العالم بدليل المسألة
411	مسألة : ترجيح العامّي بين المفتين
717	مسألة : إذا سأل مفتيين فاختلف جوابهما عليه فها يصنع
410	مسألة : استفتاء المتخاصمين فقيها مع وجود حاكم أو عدم وجوده
417	هل للمفتى أن يفتي بالحكاية عن غيره
417	هل على المستفتى أن يقبل قول المفتي
411	مسألة : هـِـل للمفتي أن يحيل على مفت آخر يخالفه القول
414	مسألة : هل للعالم أن يفتي نفسه في المعاملات أو العبادات
414	مسألة : إفتاء المفتي بحكم لا يعرف علته لا يجوز
214	مسألة : متى يلزم العامّي العمل بقول المفتي
419	مسألة : التزام العامي مُذهبا معينا هل يجب عليه
44.	مسالة : هلُّ للْعامي أَن يأخذ بما يخالف قول إمامه
440	مسألة : تتبع رخص المذاهب والأيسر منها هل هو فسق
277	الأخذ بزلل العلماء
411	إذا فعل المكلف فعلا مختلفا في تحريمه غير مقلِّد هل يأثم
417	خاتمة الكتاب في نسخة المصنِّف

#### الفهارس

٣٣٢	١ ـ فهرس الأيات القرآنية.
3 PT	٢ ـ فهرس الاحاديث الشريفة.
113	٣ ـ فهرس أعلام الرجال والنساء.
370	٤ ـ فهرس المذاهب والفرق والطوائف.
٥٣٧	٥ ـ فهرس أسهاء الكتب الوارده في متن الكتاب.
710	لًا _ فهرس المصطلحات الأصولية .
797	قائمة محتويات الكتاب